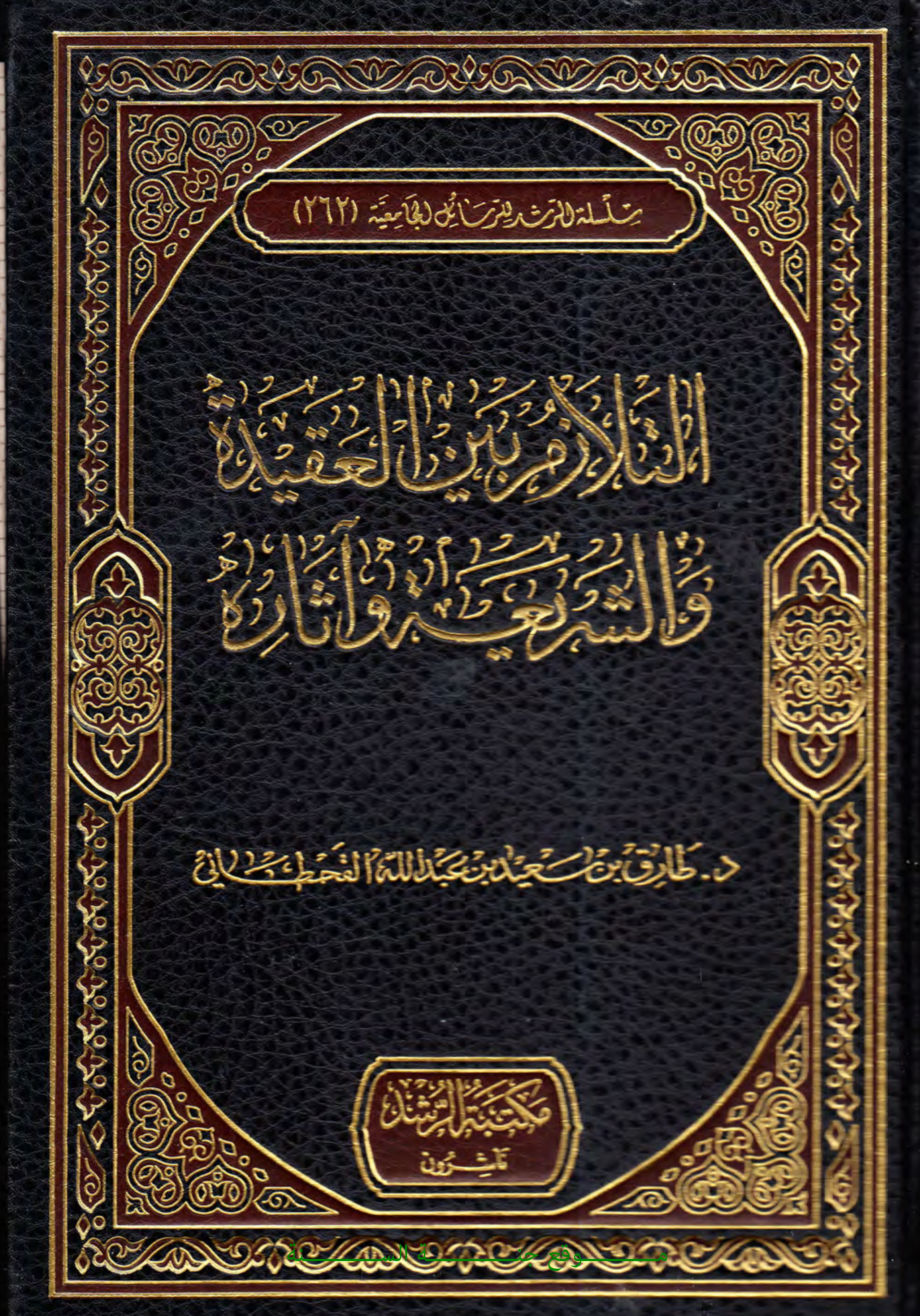
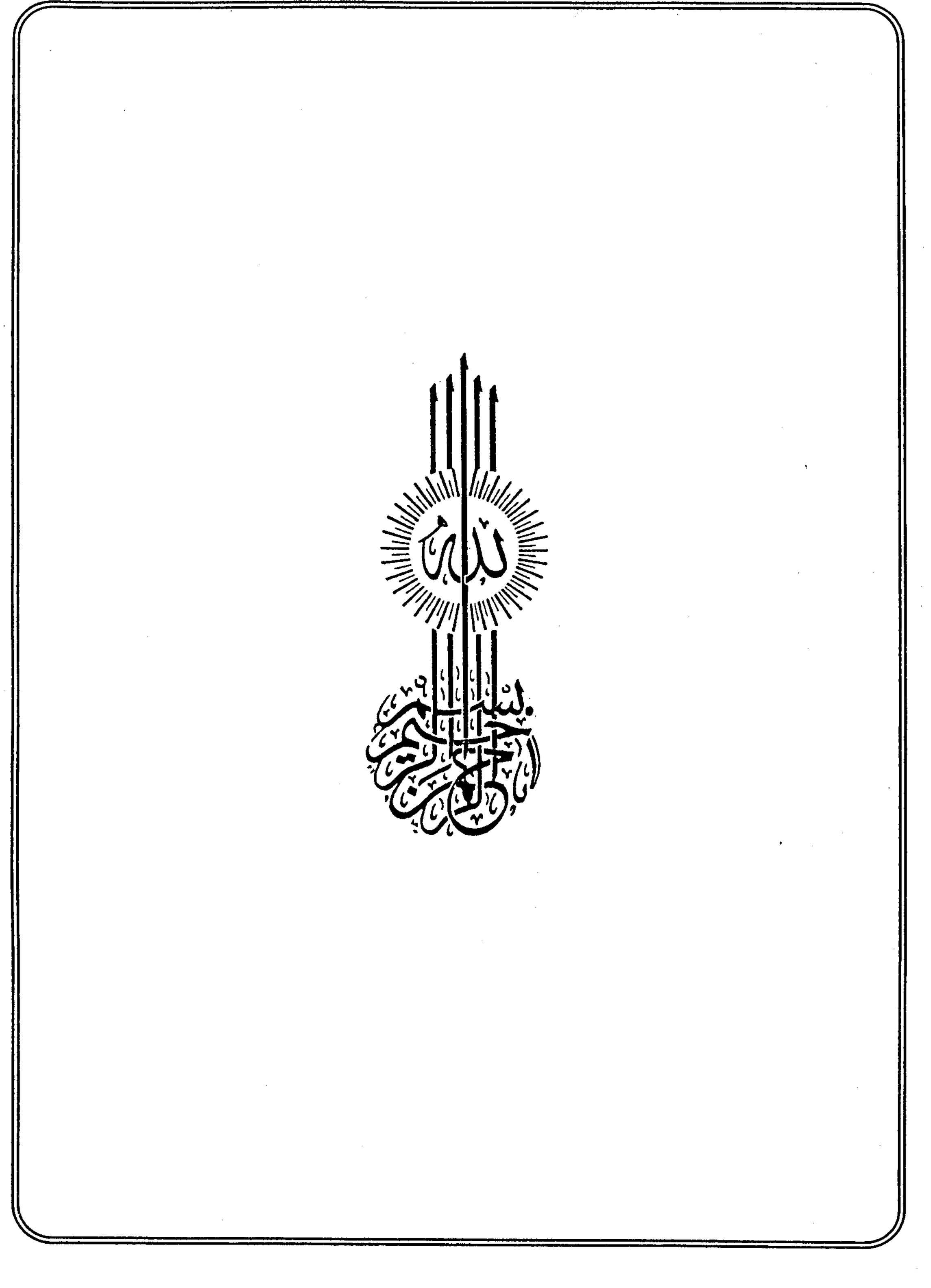
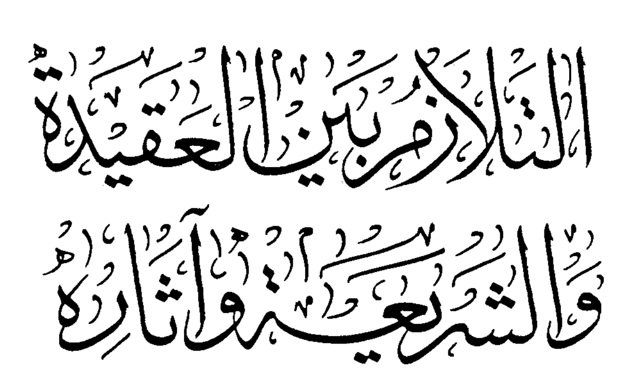

سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (٢٦٢)
التلازم بين العقيدة والشريعة وآثاره
د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني
مكتبة الرشد
ناشرون
موقع جنة السنة

التلازم بين العقيدة والشريعة وآثاره



بسم الله الرحمن الرحيم



د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني

مكتبة الرشد
ناشرون

ح مكتبة الرشد ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القحطاني، طارق سعيد عبدالله
التلازم بين العقيدة والشريعة وآثاره / طارق سعيد عبدالله القحطاني - الرياض ١٤٣٣هـ
ردمك ١-٩٨٧-٠١-٩٩٦٠-٩٧٨
١- العقيدة الإسلامية. ٢- الشريعة الإسلامية. أ - العنوان
ديوي ٢٤٠ ٨٤٥٩ / ١٤٣٤

ردمك ١-٩٨٧-٠١-٩٩٦٠-٩٧٨ رقم الإيداع ٨٤٥٩ / ١٤٣٤

الطبعة الأولى ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة : مركز البستان - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة: حي الجامعة شارع باخشب هاتف ٦٣٣١١٨٣ فاكس ٦٣٣٠٣١٥
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٦٩٥٤٥١
- فرع خميس مشيط: شراع الإمام محمد بن سعود هاتف ٢٢٧٨١٢٩ فاكس ٢٢١٧٩١٣
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥

أصل هذا الكتاب رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم العقيدة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى عام ١٤٣٣هـ، وقد حصل الباحث على تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهديه الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله سيد الأولين والآخرين، والمبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء والمرسلين.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]. وقال تعالى أيضًا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]. كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمّا بعد:

إن أحوج ما يكون الناس إليه في كل زمان ومكان تذكيرهم بالتوحيد الذي جاءت به رسالات الأنبياء عليهم السلام وإبراز أثره، وعلاقته بالأحكام المتنوعة؛ لأن العباد متقلبون بين أحكام الأوامر وأحكام النوازل، ومن ثم فهم مضطرون إلى العون عند تلقي الأوامر وتنفيذها، وإلى اللطف عند حلول النوازل، وعلى قدر قيامهم بالأوامر يحصل لهم من اللطف عند النوازل. فمن أوسع جهده في استكمال القيام بالأوامر ظاهرها وباطنها ناله اللطف ظاهرًا وباطنًا ... وهكذا يُعلمُ التوحيد المؤثر الذي يستقر به

القلب، وتسكن إليه النفوس.

فمن جعل انتهاء محبته، ورغبته، ورهبته، وطلبه لله ﷻ **ظفر** بنعيمه، ولذته، وبهجته، وسعادته أبدَ الآباد... [(١)] وهذه حقيقة كانت ضمن نتائج هذا البحث بعنوانه: **(التلازم بين العقيدة والشريعة وآثاره)**

وتأكدت حاجة الأمة إلى إحياء إيمانها إحياء عمليًا حين أصابها وهن في دينها، فتآمر عليها الأعداء، وحاولوا النيل منها، والإجهاز على مقومات قوتها.

فمنذ انقضاء الخلافة الراشدة والإسلام آخذ في الانحسار شيئًا فشيئًا من مفهومه الشامل التلازمي، حتى بلغ مبلغه في عصرنا هذا من الانفصال. بيد أنه على الرغم من ذلك لا زال يمتلك مبشرات النصر. فسنة الله - عزّ وجلّ - تأبى إلا أن يحمل هذا الدين رجال من أهله تمسكوا به وبلوازمه، ويصدق فيهم قول الله تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾ [الحج: ٤٠]. فمن أقام الدين عقيدة وشريعة نصره الله ﷻ لا محاله.

ولو نظرنا إلى حركات الإصلاح لوجدنا أنها جاءت بعد أن ضعفت الأمة، فحاولت إعادة الأمر إلى نصابه بإقامة الدين بما يقتضيه من تلازم بين العقيدة والشريعة؛ وعندما أدرك الأعداء أهمية هذا التلازم وأثره في رفعة الأمة ضاعفوا العداء، وهذا هو دأبهم، فمازالوا منذ بداية الإسلام متفقين على السعي إلى سد السُبل الموصلة إليه، وهدم عوامل تحققه إلا أنهم مع ذلك لم يستطيعوا إزالته.

---

(١) ينظر: الفوائد، ابن القيم، ص٢٠٢-٢٠٣.

ولا غرابة في ذلك العداء؛ لأنه محل للصراع القدري بين الحق والباطل حيث يزيد وينقص بحسب قوة ذلك التلازم. بمعنى أن سنة الله ﷻ تقتضي أن يكون العداء قائماً بين التلازم - الدين الحق - وبين ما يخالفه... فيصبح على مسارين:

مسار من خارج الإسلام، وهذا صراع محض لا يعتريه تلبيس.

ومسار منتسب للإسلام، وهذا في الغالب يحتاج إلى نقد واستظهار ما فيه من التلبيس...؛ ليتشكل بين فريقين اثنين:

- فريق سدد وأصاب الحقَ أو قاربه.
- وفريق أصاب الباطلَ أو قاربه فابتعد عن الحق.

فمن كان نهجه قائمًا على منهج الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح من الصحابة - رضوان الله عليهم - والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين سدد وأصاب الحق أو قاربه.

ومن هذا المنطلق عالجت موضوع (التلازم بين العقيدة والشريعة) مراعيًا المنهج العلمي من ناحية، والتسلسل الزمني من ناحية أخرى. فبدأت باستعراض المصطلحات والتعريفات، ثم انتقلت إلى بيان حقيقة التلازم، وحاولت الإجابة عن الأسئلة التي تثير الإشكالات التي قد تعوق فهمه واستيعابه على النحو التالي:

أولًا: بيّنت أن تقسيم الدين لم يكن موجودًا في صدر الأمة، وهو دلالة على تلازمه، وعدم انفكاكه.

ثانيًا: ربطت التلازم بالتقسيمات الشرعية التي وردت في النصوص مثل: (الإسلام والإيمان)؛ لكي أُرجع مصطلح العقيدة والشريعة إلى أصلهما.

ثالثًا: ربطت التلازم بالتقسيمات المتشابهة التي تحتمل الحق والصواب، وجمعت الأقوال فيها، وناقشتها؛ ليتضح الصواب منها.

رابعًا: عرّجت على التقسيمات الباطلة المعاصرة؛ لأُبين خطرها على التلازم؛ لأنها جاءت من أجل تقسيم الدين عن طريق فصل التلازم.

وبهذا يتضح الفرق بين التقسيم التلازمي وبين التقسيم الانفصالي.

ثم بعد تحرير الموضوع منهجيًا وعلميًا انتقلت إلى دراسة مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في رسالات الأنبياء ﷺ ثم إلى عمل الأمة بالتلازم في القرون المفضلة، فكانت موافقة لما تقرر، ومؤيدة له، وبمنزلة العمل المصدق للعلم، فاجتمع الصوابان: عقيدة لا تكون إلا بشريعة، وشريعة لا تكون إلا بعقيدة. وزاد ذلك حين تطرق البحث لآثار التلازم الحسنة في الدنيا والآخرة، فكانت دافعًا حثيثًا إلى العمل، وتصديق ما تقرر.

ثم جاء الفصل الأخير ليتحدث عن العوامل المؤثرة في فصل التلازم؛ حيث قسمته إلى أربعة عوامل على النحو التالي:

الأول: عوامل مؤثرة تضم فرقًا إسلامية مثل: المعتزلة، والصوفية، والشيعة، وأخرى منتسبة (باطنية).

الثاني: عوامل مؤثرة تضم مفاهيم خاطئة، مثل: مفهومي البدعة، والإيمان، حيث أوضح المفهوم الصحيح والخاطئ وأثرهما، وأربط بينهما.

الثالث: عوامل مؤثرة تضم تيارات تغريبية، ومذاهب واتجاهات عقلانية.

الرابع: عوامل مؤثرة من خارج الإسلام، وتضم الأديان، والاستشراق.

وأصل المؤثرات السلبية في التلازم ناشئ عن اختلال المفاهيم

وجنوحها عن مصادر الوحي ومن أهمها مفهوما: البدعة والإيمان.

ثم توالت بعد ذلك المؤثرات حتى نخرت في صلب التلازم شيئًا فشيئًا، فظهرت مقالاتٌ جديدة في مفهوم الإيمان والتلازم بين الظاهر والباطن:

فالوعيدية على اختلاف بينهم قالوا بالتلازم بين الظاهر والباطن مطلقًا حيث جعلوا الظاهر حاكمًا على الباطن مطلقًا دون النظر إلى تحقق الشروط، أو انتفاء الموانع، وظنوا أن الإيمان لا يتبعض؛ فنتج عن ذلك خلل في فهمهم له؛ وذلك حين جعلوا الأعمال جميعها شرطًا فيه؛ فكفّروا كل من وقع في كبيرة سواء أكان في باب التكذيب، أم في باب العمل وأخرجوه عن دائرة الإسلام.

وهذا الفهم للتلازم بين العقيدة والشريعة لا يتوافق مع طبيعة البشر؛ لأن كل بني آدم خطّاء. فإذا قلنا بهذا القول، وسلّمنا أن كل مرتكب كبيرة خارج عن دائرة الإسلام فإن الإسلام الحق سينحصر عندهم في فئتهم القليلة التي تمثل جماعة المسلمين - بزعمهم - . ومن هذا المنطلق نجد أن هؤلاء قد أخطأوا في فهم التلازم بين العقيدة والشريعة.

وعلى عكس الوعيدية ظهرت المرجئة، فألغت التلازم بين الظاهر والباطن؛ وذلك تبعًا لقولهم في حقيقة الإيمان، فأصبح الإسلام تبعًا لذلك مجرد التصديق، أوالمعرفة، وهو مفهوم الإيمان نفسه[١].

(١) ويجب التنويه على أمر وهو: أن هذا القول يختلف عن قول بعض أهل السنة الذين قالوا: "إن الإيمان والإسلام بمعنى واحد"؛ لأنهم قالوا ذلك على اعتبار دخول العمل في الإيمان. في حين أن المرجئة لا يدخلون الإسلام ضمن الأعمال الداخلة في مسمى الإيمان. وللاستزادة ينظر: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، عبدالله بن محمد القرني، ص٢٠٣-٢١٠.

ثم توالت الفتن والضلالات، وظهرت الفرق الباطنية، وأصبح لهم دولة، فأوقعوا في الأمة شرخًا، وشرًّا كبيرين حين سعوا للتشكيك في مسلّمات الدين، وفي سلامة أدوات الاجتهاد.

ولا شك أن أثر الفرق الإسلامية أو المنتسبة إليها نسيج متصل بمؤثرات خارجية، فكان لليهود، والمجوس، والنصارى، والفلسفات القديمة دور كبير ابتدأ وتشكل على فترات مختلفة. ثم نشأ الاستشراق، وأصبح من أكثر المؤثرات وقعًا في التلازم؛ إذ ظهرت بعد الثورة الفرنسية مذاهب فكرية متنوعة، كان لها أثر في العالم الإسلامي؛ وذلك للتواصل الذي حدث بين الحضارتين، فنشأت المذاهب العلمانية من داخل البلاد الإسلامية وتشكلت، ودعت صراحة إلى إسقاط الدين؛ لكونه عاملًا مؤثرًا في الحياة، ومنظمًا لها.

وكل هذه المؤثرات والعوامل آنفًا مساعدة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة أو إضعافه، وقد اتضح لنا أثناء إعداد هذا البحث أن بينها ترابطًا وتأثيرًا متبادلًا يقوى ويضعف كل بحسب بعده عن الإسلام.

أهمية الموضوع:

بعد اطلاعي على هذا الموضوع، واستشارة أهل العلم اتضح لي أن له أهمية في موضوعه، وزمنه، ومستقبل الأمة الإسلامية، وتوضيح ذلك على النحو التالي:

أولاً: أهمية موضوع البحث في ذاته.

فهو يتعلق بتصحيح مفهوم العلاقة بين العقيدة والشريعة، وأثرها في الحياة، وتأصيل ذلك بالأدلة، وتوضيح عمل الأمة بالتلازم بين العقيدة والشريعة على مرّ القرون المفضلة.

ثانيًا: أهمية الموضوع من حيث زمنه.

فقد جاء في الظروف الزمنية الآتية:

١- ظهور بعض التحولات الفكرية للجماعات الإسلامية التي تدعو إلى تمييع الدين، والتنازل عن حق الله - عزّ وجلّ - في الأرض بتطبيق شرعه، أو اشتراط تمريره على الشعب، واستفتائهم حول ذلك وفق آلية الديمقراطية، ومحاولة تأصيل ذلك شرعًا. وبذلك انتقلت المسألة من حالة استثنائية ترجع إلى باب المصالح والمفاسد إلى مسألة مؤصلة شرعًا، وهذا مكمن الخطر.

٢- ظهور الأفكار التغريبية وبروزها عبر وسائل الإعلام، ودعم الغرب لها، وترويجها، ومنها: فكرة تضييق معنى العقيدة، وفصلها عن الشريعة والحياة.

٣- إحياء المستشرقين ومن تبعهم تراث بعض أئمة أهل الضلال كالحلاج وغيره مدعومين من الغرب.

٤- تطور وسائل الاتصال والتواصل بين العالم تطوّرًا مذهلًا بما يسمى بشبكات التواصل الاجتماعي، وهذه لها أثر في زعزعة العقيدة، وتلازمها مع الشريعة.

ثالثًا: أهمية الموضوع من حيث مستقبل الأمة الإسلامية:

تكمن في كونه قد يسهم في تصحيح مسار الدعوة في المستقبل عبر ما يلي:

- مناقشة بعض المفاهيم والأفكار حول تلازم العقيدة والشريعة التي تصادم أوتخالف النصوص؛ وذلك لمعرفة خطئها من صوابها.
- إبراز الآثار الإيجابية للتلازم؛ وذلك من أجل إحيائه بما ظهر من

آثار حسنة عبر النصوص والأحداث التاريخية في زمن القرون المفضلة.

- توضيح العوامل المؤثرة في فصله أو إضعافه، وقد حاولت أن اربطها بالواقع؛ لكي يظهر خطرُها.

الدراسات السابقة:

استعرضت أهم الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك على النحو التالي:

١ - **رسالة بعنوان: (التلازم بين العقيدة والشريعة)** للأستاذ الدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل. وهي رسالة مختصرة لا تتجاوز خمسين صفحة، حيث تكلم فيها الدكتور عن مفهوم العقيدة والشريعة، وعن الوحدة والتلازم بينهما، وإلغاء التفريق بينهما. وقد كانت مفتاح بحثي هذا.

٢ - **رسالة بعنوان: (علم أصول الدين وأثره في الفقه الإسلامي)**، تأليف الدكتور عبد الرحمن كمال محمد. وهي رسالة أخذت منحى آخر غير الذي سرت فيه. فقد قسم الباحث الرسالة إلى فصول، حيث تكلم في الفصل الأول: عن تعريف علم أصول الدين (موضوعه، ومسائله، وغايته، وشرفه، وحكمه، ونشأته، والظروف الخارجية، والصلة بين علم الكلام والفقه الإسلامي).

أمّا في الفصل الثاني فتكلّم عن المقدمات الكلامية، وأثرها في الفقه. فهو يجمع المقدمات الكلامية النظرية، ثم يجمع كلام الفقهاء؛ ليبحث عن أثر هذه المقدمات في المسألة الفقهية.

ويوضح أيضًا أسباب الاختلاف في الفقه، ويرجعه إلى الأصل

العقدي.

في حين تناول في الفصل الثالث: مباحث الإلهيات وأثرها في الفقه.

وتضمن هذا الفصل سبعة مباحث في الصفات، وعلاقتها بالذات، وحقيقة الكلام، والإجابة عن بعض الأسئلة، مثل: هل الاسم عين المسمى؟ وهل أسماء الله توقيفية أم لا؟ وهل أفعال الله معللة بالأعراض أم لا؟ كما تضمن خلق أفعال العباد، ورأي أهل السنة والجماعة في ذلك.

وقد تقصى الباحث أثر هذه المباحث والتقريرات العقدية في المسائل الفقهية، نحو: أثر الأقوال في الصفات فيمن حلف بها، ومعرفة مدى انعقاد اليمين بها من عدمه وهكذا ... إلخ.

وأمّا الفصل الرابع والأخير فخصصه لمباحث الإيمان وأثرها في الفقه من حيث حكم النظر، وحقيقة الإيمان، ومرتكب الكبيرة، والردة، والسعادة، والشقاوة ... إلخ.

وبعد مقارنة تلك الرسالة بما تضمنه البحث الحالي **نجد أن الفروق بينهما على النحو التالي**:

- أن تلك الرسالة تتحدث عن الأثر، لا عن التلازم.
- هناك اختلاف كبير في المباحث.
- أن الباحث يقصد بعلم أصول الدين علم الكلام، ويبحث عن المقدمات الكلامية وأثرها في أقوال العلماء لدى حديثهم عن المسائل الفقهية. كما أن هناك اختلافًا في الأهداف بين تلك الرسالة والرسالة الحالية حسب ما هو مبيّن في الخطة.

- أن تلك الرسالة حسب ما ظهر لي لا تخلو من الملحوظات العقدية في بعض المسائل؛ إذ إن الباحث عنده نزعة كلامية بميله إلى مذهب الأشاعرة، ويحاول أن يوفق بينهم وبين أهل السنة، فمثلاً يقول: (ولعل الذي دعا بعض العلماء - رحمهم الله - إلى محاولة حصر الصفات هو تقريبها إلى الأذهان، وسهولة عرضها لطالب العلم بهذه الصفات السبع؛ لما تقتضيه أساليب العرض، والتقريب لدارس علم العقائد... إلخ)[١].

وهذه مغالطة للحقائق ظاهرة البطلان.

والحاصل أن تلك الرسالة تختلف عن الرسالة الحالية من جوانب عدة، وأكتفي بما سبق ذكره ففيه الكفاية ببيان الفرق.

٣ - هناك كتابات وبحوث تحدثت عن العلاقة بين العقيدة والشريعة، ولكن من جانب الفروق، أو المسائل المشتركة، وهذه البحوث بعيدة عن المنحى الذي سارت عليه الرسالة الحالية، بل هي قد توهم من عناوينها بالفصل بين العقيدة والشريعة - وإن لم يقصد أصحابها ذلك - وهو بخلاف ما تقرره هذه الرسالة. ومن تلك البحوث والكتابات ما يلي:

- **المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين** تأليف: محمد العروسي عبدالقادر. وهذا البحث يختلف عن موضوع الخطة المقدمة؛ لكونه في أصول الفقه.

- **المسائل المشتركة بين العقيدة والفقه** (رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه) للباحث: عبد المحسن الصاعدي.

---

(١) ص٣٣٩.

وهذه الرسالة تختلف عمّا تتناوله الرسالة الحالية؛ وذلك من حيث تكلمها عن أثر العقيدة في بناء الأحكام، ومفهوم سدّ الذرائع وعلاقته بالعقيدة والفقه، بالإضافة إلى تناولها المسائل المشتركة بين العقيدة والفقه المتعلقة بالمسلمين من جانب المسائل المتعلقة بالكفار، ومن جانب الجهاد وأحكامه وأنواعه.

وتتضح الفروق أكثر - بإذن الله تعالى - مع بيان الخطة التي سيسير عليها البحث الحالي وفق ما يلي:

خطة البحث:

وتتضمن مقدمة عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وخطته، والمنهج الذي سيسير عليه.

فالتمهيد يتضمن ما يلي:

١ - تعريف العقيدة والشريعة.

٢ - لا صلاح للأمة بغير العقيدة، ولا استقامة بغير الشريعة.

الباب الأول: حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة ومظاهره.

الفصل الأول: حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة.

الفصل الثاني: مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في رسالات الأنبياء عليهم السلام.

١ - مظاهر التلازم في رسالات الأنبياء عليهم السلام.

٢ - مظاهر التلازم في رسالة نبينا محمد ﷺ.

الفصل الثالث: عمل الأمة الإسلامية بالتلازم بين العقيدة والشريعة.

١ - في عهد النبوة. ٢ - في عهد الصحابة.

٣ - في عهد التابعين. ٤ - في عهد تابعي التابعين.

الباب الثّاني: أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة في الكتاب والسنة.

الفصل الأول: أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة في الكتاب والسنة.

الفصل الثاني: حكم الفصل بين العقيدة والشريعة.

الباب الثالث: آثار التلازم بين العقيدة والشريعة.

الفصل الأول: الآثار الإيجابية للتلازم بين العقيدة والشريعة.

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة أو إضعافه.

منهج البحث:

المنهج الذي يسير عليه البحث الحالي وفق ما يلي:

١- منهج تقسيم البحث.

روعي في تقسيم هذا البحث عمومًا أن يكون على أربعة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: يستفتح الموضوع عبر تعريف العقيدة والشريعة.

المحور الثاني: يسلك طريق النقاش، وعرض الأقوال ذات الصلة بموضوع التلازم، وتحرير الصواب منها، وهي مبنية على رفض التقسيم، وبرهنة ذلك بالأدلة.

المحور الثالث: يوضح عمل أهل الإيمان بالتلازم من لدن آدم عليه السلام إلى نهاية القرون الثلاثة المفضلة للأمة الإسلامية، ثم ينتقل البحث إلى تناول أدلة إثبات التلازم مع بيان حكم الفصل بين العقيدة والشريعة.

المحور الرابع: يُظهر حُسن التلازم بين العقيدة والشريعة من جهتين هما:

الأولى: من جهة الآثار الإيجابية للتلازم.

والثانية: من جهة نقاش العوامل المساعدة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة أو إضعافه، أي: أنه بمقتضى النقاش يظهر الأثر الحسن حين نرد الباطل، ونبين الموقف الصحيح، أو العقيدة الصحيحة.

٢- المنهج العام في البحث.

لقد حاولت جاهدًا في هذا البحث أن أتناول موضوعاته وجوانبه المختلفة من نواح جديدة؛ وذلك بعيدًا عن المؤثرات الشخصية، والنفسية، والعاطفية، إلا ما كان من مؤثرات الدين: كمصادر الوحي، وأعلام الأمة الذين عُرف حقهم بميزان الشرع: كالصحابة، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. **وكان المنهج الذي سرت عليه على النحو التالي**:

١- بما أن هذا الموضوع يعدّ استكشافًا، واستخراجًا للآثار، فهو واسع، ولا يمكن أن يتقصى تقصيًا دقيقًا من كل جوانبه؛ ولذلك فقد رأيت أن آخذ منحى العرض العام في بعض الجوانب. **أما في العوامل المؤثرة في فصل التلازم**، فقد اكتفيت باختيار بعض النماذج؛ لإثبات الأثر؛ لأن المسألة ليست تقصيّاً وإثبات ظواهر معينة، بل فقط إثبات الدور السلبي، فبمجرد تحقق الدور أو الأثر يعطى الموضوع حقه في إثباته. كما لا يحتاج الأمر إلى تقصي فكرة الاتجاه العام بكل تفاصيلها الذي ينتمي إليه ذلك الأنموذج (فرقة، مذهب، ديانة، حركة) وإنما يكفي وقوع الأثر من ذلك الأنموذج؛ لأنه في الغالب يقع الدور أو الأثر بسبب خلل في منهج الأصول

العامة، وهي ما يشترك فيه الجميع مع الاختلاف في الجزئيات.

٢- لم أسلك نهجًا واحدًا في عرض الموضوعات ومناقشتها، وإنما أختار الأسلوب أو المنهج الذي أراه مناسبًا؛ وذلك لسعة الموضوع. **فتارة** أختار المنهج التحليلي العقلي في نقاشي التيارات التغريبية؛ لأن أصحاب هذا التيار لا يسلّمون بسلطة النصوص التي ترُد وترفض أغلب الأفكار التي يطرحونها. **وتارة** أتخذ المنهج النقدي بعد تحليل الأقوال. **وفي نقاشي** الأقوال المعتبرة، أو أقوال أصحاب الاتجاه المسلّم بالنص أعتمد على جمع الأدلة مستشهدًا بأقوال أهل العلم، ثم أُرجح القول الصواب.

٣- أعتمد في نقلي عن الفرق التي أعرض أقوالهم على مصادرهم، وأحاول أن أنقل من المصادر المقبولة، والمسلمة عندهم.

٤- أُعلّق في الحاشية على بعض المسائل التي لا علاقة لها ببحثنا.

٥- أعزو الآيات إلى النص نفسه، وأضعها بين قوسين [اسم السورة: الرقم]، وأضعها بين علامتين ﴿ ﴾.

٦- أُخرّج الأحاديث النبوية دون توسع، وأنقل أقوال العلماء في الحكم عليها، إذا لم تكن في الصحيحين أو أحدهما، وأضع الحديث أو الأثر بين علامتين « ».

٧- وأُترجم للأعلام الذين ورد ذكرهم في هذا البحث ماعدا الصحابة والتابعين المشهورين عند أول ورود اسم العلم. وإذا تكرر مرة أخرى أشير إلى مكان الترجمة، وأمّا إذا تكرر قريباً أو تكرر مرة ثالثة أو رابعة فلا أشير إليه.

٨- نظمت البحث بالقواعد المتعارف عليها في عصرنا، مع ضبط الكلمات المشكلة، وأسماء الأعلام المترجم لهم.

٩- فهرست الآيات، والأحاديث، والآثار، والمراجع، والأعلام، والمصطلحات، والموضوعات.

وفي خاتمة هذا التقديم: أتوجه بالشكر الخالص إلى الله ﷻ وأسأله بأسمائه الحسنى أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين. ثم لا يسعني إلا أن أزجي الشكر الوافر، والثناء العاطر إلى كل من أسهم بمشورةٍ، أو نصيحةٍ، أو دعاءٍ، أو جُهدٍ في إكمال هذا البحث، وأخصُ بالذكر فضيلةَ أستاذي المشرفَ: الأستاذ الدكتور سالمَ بن محمدٍ القرني رئيس قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، وكذلك عميد الكلية، والأساتذة الكرام، ومدير الجامعة. كذلك أتوجه بالشكر إلى فضيلة الأستاذ الدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل، وفضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن عبد الحافظ عبده اللذين تفضلا بقبول مناقشة الرسالة.

ورجائي بالله الكريم أن يهيئ لنا الخير، ويعزم لنا على الرشد، ويكتب لنا السلامة في الرأي. ونسأله بوجهه الكريم، ونتوسل إليه بحمده، ونتقرب إليه بشكره أن يعفوَ عن خطئنا، وأن يجعل هذا البحث خالصًا له ﷻ وأن يكتب لي بفضله ورحمته عظيم الثواب عليه، والقبول في الأرض. **اللهم إني أستغفرك**، وأتوب إليك، وأسألك حسن الخاتمة، والوفاة على الإيمان، سبحانك اللهم وبحمدك، وتقدست أسماؤك، ولا إله غيرك. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

كتبه

د/ طارق بن سعيد بن عبد الله آل دبيس القحطاني

في مساء يوم الأربعاء الثامن والعشرين من جمادى الآخرة عام ثلاثة وثلاثين وأربع مئة وألف للهجرة النبوية.

التمهيد

أولاً: تعريف العقيدة:

● **مفهوم العقيدة في اللغة**: ترجع كلمة العقيدة إلى الجذر الثلاثي: (عقد)، وتدل على عدة معان منها: الربط، وشدة القرب، واللزوم، والإحكام، والتأكد، والاستيثاق، والإبرام، واليقين، والجزم، والجمع، والعزم، والتَّوثقُ، والعهد، والتماسُك، والتصميم، والصّلابة[(١)].

والعقد: (هو نقيض الحل، ومنه عُقْدَة اليمين، والنكاح، والبيع، والعهد، قال الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال تعالى أيضاً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١])[(٢)].

(واعتقدتُ كذا: عقدتُ عليه القلبَ والضَّميرَ، حتَّى قيل: العقيدةُ ما يدينُ الإنسانُ به، ولهُ عقيدةٌ حسنةٌ سالمةٌ من الشَّكِّ، واعتقدتُ مالًا: جمعتهُ)[(٣)].

● **مفهوم العقيدة في الاصطلاح: العقيدة لها إطلاقان أو معنيان:**

الأول: عام، حيث يضم هذا المفهوم كل معتقد دون قيد، وهو ما عقده الإنسان في قلبه جازمًا ومؤمنًا به، ومستوثقًا منه غير شاك فيه، سواء

---

(١) ينظر: العين (١ ص١٤٠)، وتهذيب اللغة (١ / ١٣٤)، والأفعال (٢/ ٣٤٢)، ومختار الصحاح (١/ ١٨٦)، ولسان العرب (٣/ ٢٩٦-٢٩٩)، المعجم الوسيط (٢ / ٦١٤).

(٢) لسان العرب (٣/ ٢٩٦) بتصرف، وينظر: العين (١ ص١٤٠)، وتهذيب اللغة (١ / ١٣٤)، والأفعال (٢/ ٣٤٢)، ومختار الصحاح (١/ ١٨٦)، المعجم الوسيط (٢ / ٦١٤).

(٣) المصباح المنير للحموي (٢/ ٤٢١).

أكان ذلك حقّاً أم باطلاً. ويعرف: (بالتصديق الجازم الناشئ عن الإدراك الكامل الذي يلزم المعتقد التسليم بقضية من القضايا دون تردد)[١].

ويمكن أن أختصره بأنه: الحكم القلبي الجازم، سواء أكان ذلك حقّاً أم باطلاً.

وقولي: (الحكم)، يخرج كل أمر لا يتطلب اعتقادًا ضروريّاً، أي: أن الإنسان قد لا يحكم على أمرٍ ما يراه غير ضروري لا بالإثبات ولا بالنفي.

وقولي: (القلبي)، أي: يعتقد في قلبه، فيحكم على شيء ما إما بالنفي أو الإثبات، ويخرج من قولنا هذا القول باللسان؛ لأنه يشترك فيه من ينطق بالشيء، ولا يعتقد به.

وقولي: (الجازم) يخرج أي شكٍ أو ظن؛ لأنه إذا لم يصل العلم إلى درجة اليقين الجازم فلا يُسَمى اعتقادًا.

وقولي: (سواء أكان حقًا أم باطلاً) يدخل فيه كل معتقد؛ لأنه قد يشترك أصحاب المعتقد الحق، وأصحاب المعتقد الباطل جميعًا بالجزم وعدم الشك، وهذا هو المعنى العام للعقيدة، وأمّا المعنى الخاص المقيد بالمعتقد الحق فسيأتي الحديث عنه في الفقرة التالية.

الثاني: المعنى الخاص (المقيد بالإسلام أو الدين الصحيح):

اختلفت وتنوعت التعريفات الاصطلاحية للعقيدة، ونذكر جملة من أهم ما وقفت عليه، وذلك على النحو التالي:

---

(١) المنهاج إلى أصول الدين عقيدة الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة، د. عثمان الصالح العلي الصوينع، ص ٢٥.

١ - تعني: (الإيمان بالله، وبملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره)(١).

٢ - (مجموعة من قضايا الحق البديهية المسلّمة بالعقل، والسمع، والفطرة، يعقد عليها الإنسان قلبه، ويثني عليها صدره جازمًا بصحتها، قاطعًا بوجودها وثبوتها، لا يرى خلافها أنه يصح أو يكون أبدًا)(٢).

٣ - (مجموعة الأمور الدينية التي يجب على المسلم أن يصدق بها قلبه، وتطمئن إليها نفسه، وتكون يقينًا عنده لا يمازجه شك، ولا يخالطه ريب)(٣).

٤ - (المسائل العلمية التي صحّ بها الخبر عن الله - عزّ وجلّ - ورسوله ﷺ التي يجب أن ينعقد عليها قلب المسلم تصديقًا لله ورسوله)(٤).

٨ - (أصول الدين، وأحكامه القطعية من: الإيمان بالله وتوحيده، والإيمان بالملائكة، والكتب المنزلة، والرسل، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره من الله تعالى وسائر أمور الغيب الواردة بالنصوص الثابتة، ومنها فرائض الدين، والأحكام القطعية)(٥).

١٠ - (المبادئ الدينية التي ثبتت بالبرهان القاطع)(٦).

---

(١) عقيدة التوحيد للشيخ صالح الفوزان، ص.٧ وينظر: العقيدة الصحيحة وما يضادها للشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ص٢-٣، ومجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين(١/ ٥٤).

(٢) عقيدة المؤمن للشيخ أبو بكر الجزائري، ص١٨.

(٣) عقيدة التوحيد في القرآن الكريم، محمد ملكاوي، ص١٨.

(٤) العقيدة في الله، أ. د. عمر الأشقر، ص١٢.

(٥) التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل، ص٩.

(٦) العقيدة الإسلامية أركانها، حقائقها، مفسداتها، د. مصطفى سعيد الخن، محيي الدين ديب مستو، ص ١٨.

١١ - (الإيمان الجازم بالله، وما يجب له في ألوهيته، وربوبيته، وأسمائه وصفاته، والإيمان بملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وبكل ما جاءت به النصوص الصحيحة من أصول الدين، وأمور الغيب، وأخباره، وما أجمع عليه السلف الصالح. والتسليم لله تعالى في الحكم، والأمر والقدر، والشرع، ولرسوله ﷺ بالطاعة، والتحكيم، والاتباع)[١].

التحليل:

بالنظر إلى التعريفات السابقة نلحظ أنها تسير في اتجاهين:

اتجاه: يجعله في أركان الإيمان.

واتجاه: يضيف عبارات توضيحيةً: كالتعبير بالقضايا العلمية، أوالغيبية، أوالقطعية، أو الجازمة، أو الحق البديهية، أو أصول الدين، أو الأمور التي يصدق بها قلبه. **كما نلحظ** اتفاقها جميعًا في جملتها على أن:

- العقيدة يقينية.
- وأنْ محلها في القلب الذي ينعقد بها.
- وأنها متعلقة بأمور الغيب.

وأمام هذين الاتجاهين نقول: إن الخلاف بينهما خلافٌ لفظي؛ لأن من حصر العقيدة في الأركان الستة أخذ بالمفهوم العام للشريعة، كما سيأتي معنا في تعريف الشريعة، والتزم بمفهوم الإيمان القلبي الوارد في

(١) مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، د. ناصر العقل، ص٤، وينظر: رسائل في العقيدة، محمد بن إبراهيم الحمد، ص١٣.

الشرع في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥﴾ [البَقَرَة: ٢٨٥].

وفي حديث جبريل عليه السلام قال الإيمان «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[١]. وأما من أدخل الفرائض والقطعيات في الأحكام أيضاً فقد حصرها في الجانب العلمي التسليمي. فالجميع متفقون في مضمون هذه المسألة، والاختلاف الذي قد يظهر بين هذه التعريفات هو في تعريف بعضهم العقيدة بالأصول الاعتقادية المتعلقة بأركان الإيمان، في حين أن الذين وسعوا المعنى أضافوا إلى فرائض الدين والأحكام القطعية المعنى المصطلح عليه بين العلماء فيما يدخل في قضايا العقيدة، أي: إضافة موضوعاتها.

وجميع هذه التعريفات موافقة للشرع، وتحقق تلك الموافقة في جعلها العقيدة تضم كل مسلمات الدين، وأصوله، وفرائضه، وقطعياته، وإذا أدخلت الفرائض في التعريفات التي لا تعدّ من العلميات المتعلقة بالقلب كما هو في حديث جبريل المشهور حين اقترن الإيمان بالإسلام، فهي من جهة التسليم بها، والاعتقاد بها، والعلم بها تمثل جانب الشريعة، أو الإسلام من جهة التسليم، وليس من جهة كيفية العمل، وكما تمثل الجانب العلمي المعرفي من مسمى الدين العام[٢].

---

(١) رواه البخاري في كتاب بدء الوحي، بَاب سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيَّ ﷺ: عَنِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ وَالإِحْسَانِ وَعِلْمِ السَّاعَةِ، وَبَيَانِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ، حديث رقم (٥٠)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب مَعْرِفَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ وَالْقَدَرِ وَعَلَامَةِ السَّاعَةِ (١٠٢) من حديث عمر بن الخطاب، وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: رسالة التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل، ص٩.

لكن يقع اختلاف حقيقي بين أهل السنة والجماعة وبين المتكلمين في تعريف العقيدة حول المسألة التي تتضمن الإجابة عن هذا السؤال: هل العقائد الإيمانية ثابتة بالشرع أم بالعقل؟[١].

ففي هذا السؤال والإجابة عنه فارق وفاصل مهم في هذه المسألة؛ لأن طرح هذا الموضوع على وجه العموم دون تفصيل يوقع في إشكالات، وخاصة في تحديد العلاقة بين العقيدة والشريعة، ومسألة تقسيم الدين إلى أصول وفروع، ولا نستعجل في الإجابة عن هذا السؤال؛ لأنه سيكون محلَّ بحثنا لاحقًا وحسبنا هنا الاكتفاء بالتنبيه عليه.

ثانيا: تعريف الشريعة.

● **مفهوم الشريعة في اللغة**: ترجع الشريعة في مادتها إلى الجذر الثلاثي: (شرع)، ولها إطلاقات عديدة في اللغة منها:

١ - الابتداء في الشيء، والدخول فيه، ومنه شرع الوارد يشرع شرعًا وشروعًا: تناول الماء بفيه، و(أشرعت) بابًا في الطريق فتحت، وشرعت الدواب في الماء، أي: دخلت. ومنه الخوض في الشيء.

٢- وتطلق على مورد الماء. وهو مورد الشاربة التي يشرعها الناس فيشربون منها، ويستقون. والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء يسير بلا انقطاع له.

٣ - المكان الظاهر والمرتفع، فمنه شَرَعَ أَي: أَظهر وبيِّن مأُخوذ مِنْ شرع الإهاب، أي: سلخ الجلد، ومنه أيضًا: الشريعة والمشرعة موضع على شاطئ النهر يهيأ لشرب الدواب.

---

(١) سيأتي الكلام عن هذه المسألة في الفصل الأول من الباب الأول.

٤- الشرعة: الطريق والمذهب المستقيم، ومنه: (شرع الله تعالى لعباده شريعة)، أي: سن لهم طريقًا، قال الله - عزّ وجلّ-: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. وقال سبحانه وتعالى أيضاً: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجاثية: ١٨][١]

● **مفهوم الشريعة في الاصطلاح:**

تنوعت أقوال العلماء في تعريف الشريعة، ومن تلك التعريفات:

١ - (الشريعة هي الائتمار بالتزام العبودية)[٢].

٢- الطريقة الظاهرة في الدين، فالشرع والشريعة على هذا واحد)[٣].

٣ - (ما شرعه الله لعباده من العقائد، والعبادات، والأخلاق، والمعاملات، ونظم الحياة)[٤].

٤ - الأحكام العملية المتعلقة بالأوامر والنواهي[٥].

٥ - (الشريعة هي الأمر والنهي، والحلال والحرام، والفرائض، والحدود، والسنن، والأحكام)[٦].

---

(١) ينظر: العين(١/ ٢٥٢)، ومختار الصحاح (١/ ١٤١)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٧٠)، ولسان العرب(٨/ ١٧٥)، والمعجم الوسيط (١ / ٤٧٩).

(٢) التعريفات للجرجاني، ص١٠٥، وينظر: قواعد الفقه (١ / ٣٣٨).

(٣) قواعد الفقه (١ / ٣٣٨).

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية(١/ ١٦-١٧) والمعجم الوسيط (١ / ٤٧٩). وينظر: مجموع الفتاوى(١٩/ ٣٠٦)

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير(٣/ ٤١٤-٤١٥)

(٦) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٣/ ٣٦٢).

٦ - (ما شرعه الله لعباده من الدين)[١].

٧ - (ما شرع الله تعالى لعباده من الأحكام التي جاء بها نبي من الأنبياء عليهم السلام سواء أكانت متعلّقة بكيفية عمل أم باعتقاد، وكيفية العمل تسمّى فرعية وعملية، ودوّن لها علم الفقه، أما كيفية الاعتقاد فتسمّى: أصلية واعتقادية، ودوّن لها علم الكلام)[٢].

٨ - (وضع إلهي يسوق ذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذّات، وهو ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم، فإنّ الوضع الإلهي هو الأحكام التي جاء بها نبي من الأنبياء عليهم السلام)[٣].

التحليل والنظر في تعريفات الشريعة:

قبل النظر في التعريفات السابقة نوضح أن لفظ الشريعة يعدّ من الألفاظ التي تستعمل بحسب السياق[٤]، وما تضاف إليه؛ ولذلك قد يختلف المراد منها بحسب السياق وما تضاف إليه. فلفظ الشريعة ورد في القرآن على ثلاثة معانٍ هي:

١- معنى: التوحيد (العقيدة)، وذلك في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ١٣﴾ [الشورى: ١٣].

٢- معنى: يراد به ما سوى التوحيد، وذلك في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا

---

(١) النهاية لابن الأثير(٢/ ٤٦٠).

(٢) كشاف مصطلح الفنون والعلوم للتهانوى (١/ ١٠١٩) بتصرّف.

(٣) المرجع السابق (١/ ١٠١٩).

(٤) ينظر: الكليات، ص (٦٩٦).

مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [المائدة: ٤٨].

٣- معنى: يراد به الدين كله، وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجاثية: ١٨][١].

ولكن لو نظرنا إلى التعريفات السابقة نجدها تنقسم إلى قسمين:

الأول: شامل يجمع في تعريفه جميع شرائع الأنبياء، ولا يختص بشريعة الإسلام.

القسم الثاني: خاص بشريعة الإسلام، وهذا القسم له إطلاقان:

أحدهما: عام؛ يضم جميع الأحكام، أي: ما شرعه الله وسنّه لعباده من العقائد، والعبادات، والأخلاق، والمعاملات[٢]. وهذا المعنى هو: ما ورد في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾﴾ [الشورى: ١٣].

فقد ذكر العلماء المفسرون أن الشريعة هنا هي ما يتعلق بالحلال

(١) ينظر: الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، عابد السفياني (١/ ٢٤-٢٥) (رسالة علمية).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٦، ١٣٤)، وفتح القدير للشوكاني (٦/ ٤٤٠)، ورسالة التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل، ص١٠، والموسوعة الفقهية الكويتية(١/ ١٦-١٧).

والحرام، وبالدين[(١)]. وهذا أيضًا ورد في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨﴾ [الجاثية: ١٨]..

والمقصود: أن هذا الإطلاق يتعلق بما سنّه الله - عزّ وجلّ - من أحكام عامة موحى بها إلى نبينا محمد ﷺ تضم العقائد والأحكام.

والثاني: خاص؛ وهو يمثل جانب الأحكام العملية المتعلقة بالأوامر والنواهي، أي: الفقهية، وما يسمى بالفروع التي اختصت بها كل أمة على حدة. وهذا المعنى هو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ [المَائدة: ٤٨]. فقوله: **(شرعة)** أي: سبيلاً وسنة لشرائع الأنبياء المختلفة في الأحكام الفقهية، وأما التوحيد والعقائد فالجميع متفقون على ذلك كما ثبت في الحديث الصحيح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَالأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ"[(٢)] وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]. وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥]. فهذا الأمر الخاص بالعقائد. **أما الشرائع** فقد يكون الشيء في شريعة نبيٍّ حرامًا، ثم يحل في شريعة نبي أخر، وبالعكس. وقد يكون خفيفًا، فيزاد فيه، وكل ذلك يرجع إلى ما اتصف

---

(١) ينظر: تفسير عبد الرزاق، (٣/ ١٦٠)، وتفسير الطبري (٢١/ ٥١٣)، والدر المنثور (١٣/ ١٣٦).

(٢) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ...﴾ [مَريَم: ١٦] برقم (٣٤٤٣)، ومسلم في كتاب الفضائل باب فَضَائِلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. برقم(٦٢٨١).

به الله ﷻ من الحكمة البالغة، والحجة الدامغة[١]، وهذا الإطلاق شاع استخدامه بين العلماء المعاصرين فيكون: مرادفًا لمصطلح الفقه[٢]، فهو إذن يبحث في حالة استنباط الأحكام الفقهية في عصر الرسول ﷺ وما بعده من العصور، وحالة الفقهاء والمجتهدين فيها.

ويتضح مما سبق أن لفظ الشريعة مشترك لفظي أُستعمل في معان عِدة، فمرة بمعنى التوحيد والعقيدة، ومرة أخرى بمعنى الفقه، وثالثة بمعنى الدين كله[٣].

وبهذا يتضح مفهومُ الشريعة من حيث العموم الخصوص.

الارتباط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للشريعة، ومناسبته شمول الدين:

من المقرر أن المعنى اللغوي لا ينفك عن المعنى الشرعي انفكاكًا كليّاً، بل يبقى بينهما ارتباط وصلة، تزيد وتقل حسب البيان والحقيقة الشرعية التي قررها الشارع، ونقلها من حقيقتها اللغوية، أي: بمعنى أن الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة إذا فسر بعضها بعضًا، وعُرف المراد منها لم يُحتج إلى المعنى اللغوي سوى في الاستئناس به، ويبقى جانب الحِكم، والغايات، والدلالات موطن تأمل وبحث، بحيث يصل معها إلى نتائجَ قد ترتبط وتتناسب مع حقائق الشرع المبنية على الأدلة القطعية.

ومن أجل ذلك اجتهدت أن أبين العلاقة بينهما، وخاصةً ما يمس حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة استئناسًا؛ لتجتمع الدلالات،

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٤١٤-٤١٥)، ورسالة التلازم بين العقيدة والشريعة للدكتور ناصر العقل، ص١٠-١١.

(٢) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (١/ ١٦).

(٣) ينظر: الثابت والشمول في الشريعة الاسلامية، عابد السفياني، ص٢٥.

والإشارات، والحِكم مع الأدلة القطعية الواضحة التي ستأتي في البحث لاحقًا، فلو نظرنا إلى المعنى اللغوي للشريعة نجد أنه:

أولاً: في معنى الابتداء أو الشروع، حيث نلحظ أنه وافق الحقيقة الشرعية في أن معرفة الحكم الشرعي في بداية الأعمال المقصودة، أو النوازل لا بد أولًا أن تُعرض على الشرع، ثم بعد ذلك تصبح مستساغة وشائعةً بعد صقلها شرعاً، أي: بيان الحكم فيها من حيث الحل والحرمة وهكذا. وأما مسألة الالتزام بهذا الحكم فهذا شأن آخر، إذ لا يلزم منه (أي: عدم الالتزام بالحكم) بطلانه، شأنه شأن أي أحكام ومحرمات لا يُؤخذ حكمها الشرعي في الحسبان، فالمقصود أن مجرد عرض الشيء في بداية ظهوره على الشرع فيه دلالة على ترابط المعنى اللغوي مع هذه الحقيقة الشرعية، وعلى شمول الدين والشريعة جميعَ شؤون الحياة.

ثانياً: معنى مورد الماء؛ إذ نجد أنه يرتبط بالمعنى الاصطلاحي من حيث إن الشريعة هي (النجاة من الهلاك) لمن تمسك بها، وفرّ من عطش القوانين والشرائع الوضعية التي تُظمي ولا تروي من تناولها وأخذ بها، ويتفق ذلك مع حقيقة علمية وهي: أن الله عزَّ وجلَّ - جعل من الماء كل شيء حي كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ۝٣٠﴾ [الأنبياء: ٣٠].

فالشريعة مشابهة للماء من جهتين:

- أنها مصدر الحياة الحقيقية لمن انتقل إليها من شريعة مضلة، ولمن أخذ بها ابتداء.
- وأنه لا يستغنى عنها.

ثالثاً: **معنى المكان الظاهر**، حيث يوافق هذا المعنى حقيقة الشريعة

من جهتين:

الأولى: أنها ظاهرة على غيرها من الشرائع المنحرفة.

والثانية: أنها لا لبس فيها، ولا غموض، وإنما هي ظاهرة، ومُيسرة، لا مشقة في اتباعها.

رابعًا: الطريق والمذهب المستقيم، وهذا المعنى متفق تماماً مع كون الشريعة طريقًا مستقيمًا يقود إلى النجاة والفلاح.

وبهذا يتضح أن هناك ترابطًا بين المعنيين اللغوي والشرعي في الوصول إلى حقائق من أجلها شمول الدين وتلازمه، وعدم انفكاكه عن حياة المرء.

ثانيًا: لا صلاح للأمة بغير العقيدة، ولا استقامة بغير الشريعة.

من أهم ما يكون بداية استدلالية علمية في علاقة العقيدة والشريعة بصلاح الأمة واستقامتها، أن نرجع الأمر إلى أول البعثة؛ إذ تحقق للناس ببركة نبوة محمد ﷺ صلاح عظيم في العلم النافع، والأخلاق، والسنن المستقيمة، ما لو جمعت حكمة سائر الأمم السابقة علماً وعملاً خالية وخالصة من كل الشوائب إلى الحكمة التي بعث بها عليه الصلاة والسلام؛ لتفاوتا تفاوتاً يمنع معرفة قدر النسبة بينهما. فكان الناس قبل البعثة أصنافًا متعددة:

- إما كتابي معتصم بكتاب مبدل، أو منسوخ.
- وإما صاحب دين دارس.
- وإما أمّيّ مقبل على عبادة ما استحسنه: (نجم، أو وثن، أو قبر، أو تمثال)، ومحللٌ للمعاملات التي يراها [(١)].

---

(١) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم(١/ ٧٤-٧٥).

ولم يكن للعرب أي قائمة تذكر، وليس لهم أي حضارة كبرى قبل ذلك بل كانوا في جهل، وضعف شديد، ثم ما لبثوا في فترة وجيزة بعد نزول الوحي أن قادوا العالم بعد دكهم وتقويضهم دولتيّ: فارس، والروم، ثم بعدها نشروا النور والهداية... إلخ. وكل ذلك لا يكون بهذه السرعة إلا لمن اعتمد على عقيدة وشريعة متلازمتين صحيحتين تأخذان الناس إلى الصلاح والاستقامة في دينهم ودنياهم.

ويتضح ذلك عبر الواقع التاريخي المشاهد، وما ورد في السنة[(١)] صريحاً في هذا المعنى، فعن النبي ﷺ أنه قال: "**بَشِّرْ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِالسَّنَاءِ، وَالرِّفْعَةِ، وَالنَّصْرِ، وَالتَّمْكِينِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُم عَمَلَ الْآخِرَةِ لِلدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ نَصِيبٌ**"[(٢)].

فالنبي ﷺ بشر الأمة بالتمكين، والنصر، والرفعة في الدنيا والآخرة، ثم في نهاية الحديث بين أن العمل لا بد أن يكون خالصًا لله، وليس من أجل الدنيا **وهذه إشارة ودلالة على ارتباط العقيدة بالشريعة وتلازمهما كضرورة في تحقق الصلاح.**

حقيقة ارتباط الصلاح والاستقامة بالعقيدة والشريعة.

ويمكن أن نجعل ارتباط الصلاح والاستقامة بالتلازم بين العقيدة

(١) سيأتي ما يثبت أثر التلازم في الحياة عموماً في الباب الثالث من هذا البحث.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢١٢٢٠)، والدولابي في الكنى والأسماء (١٠٠٤)، والشاشي في مسنده (١٤١٩)، وابن حبان في صحيحه (٤٠٥)، والحاكم في المستدرك (٧٨٦٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٥٥)، والبيهقي في الشعب (٦٤١٤)، والبغوي في شرح السنة (٤١٤٥). والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي في التلخيص، والهيثمي في المجمع (١٧٦٤٦)، والبوصيري في إتحاف الخيرة (٧٠٢٩)، والألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٣) والأرناؤوط في تحقيقه مسند الإمام أحمد.

والشريعة من خلال الأصول التالية:

الأصل الأول: أن الصلاح والاستقامة متوقفان على الإيمان، والتقوى، وطاعة الله - عزَّ وجلَّ - .

الأصل الثاني: أن الدين جعل العلم الكوني الدنيوي وسيلة خادمة لمقاصد وغايات عقدية.

الأصل الثالث: أن شمول الدين جميع الأحكام والاحتياجات، وكل الأزمنة والأمكنة، والأحوال مرتبط بالعقيدة.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

الأصل الأول: أن الصلاح والاستقامة متوقفان على الإيمان، والتقوى، وطاعة الله - عزَّ وجلَّ - وأن مخالفة أمره ونهيه يترتب عليه الخسران، والنقص، والفساد.

يقول تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الأعراف: ٩٦].

ويقول تعالى أيضاً: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَـٰهُمْ جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [المائدة: ٦٥-٦٧] فالتقوى تكون ملازمة لكل عمل يقوم به كل مسلم.

وصلاح الفرد والمجتمع الناجم عن القيام بالعمل الصالح متوقف على الإيمان، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [النّحل: ٩٧].

كما لا بد أن يتبع هذه الأعمال والعبادات أعمال من بينها وأهمها: الصبر، والخشوع، وغيرهما من الأعمال الباطنية؛ إذ إنها في الغالب تقترن بالعبادة الظاهرة: كالصلاة، والزكاة، وغيرها، قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَـٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [البَقَرَة: ٤٥].

وقال تعالى أيضاً: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [البَقَرَة: ١٥٣]. كما قال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [هُود: ١١].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾﴾ [الرّعد: ٢٢]. فالله جعل الصبر وإقامة الصلاة والصدقة مقبولة بشرط الإخلاص.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السَّجدَة: ٢٤].

وهذا من جانب العبادات والصبر عليها.

وإذا نظرنا من جانب آخر فسنجد أن الدين يحث على الصبر فيما يحقق المصلحة للعباد، واتصافهم بالخُلق الحسن، ويقرنها بالإيمان، قال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾﴾ [البَلَد: ١٧].

وقال تعالى أيضاً: ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾ [العَصر: ١-٣].

بالإضافة إلى حثه على مقابلة السيئة بالحسنة، والنهي عن قطع

الأرحام، والأمر بصلتها، أي: بالشيء وضده، فالشجاعة تقابل الجبن، والبخل يقابل الكرم، وهكذا.

فهذه الأخلاق يحتاج إليها الإنسان في كل الأوقات والأحوال، وخاصة في أوقات المحن والفتن[١]؛ لدفع الشر عنهم، واستجلاب الخير والصلاح لهم مع ضرورة ربطها بالإيمان.

كما أن هذه الأخلاق الفاضلة من الكرم والشجاعة وغيرهما مرتبطة بالعبادات المحضة، بمعنى أن الشجاعة مطلوبة في الجهاد، والكرم مطلوب في النفقة، والصدقة، فضلاً عن كونها تحقق للعباد الصلاح في دنياهم. وبهذا يتضح أن الدين كله صلاح للعباد.

وأما الإعراض عن طاعة الله فيترتب عليه نكد عيش، وقلة بركة وتعب في الدنيا، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٤]. **وذِكْرُ الله من التوحيد، ويأتي في عبادات متنوعة منها: الصلاة، والصوم، وغيرهما.**

ومعيشة الضنك تكون في الدنيا، وفي البرزخ، وفي يوم القيامة، ويؤكد ذلك أن الله ﷻ عطف على الآية نفسها ما يكون عليه حال المعرض من عذاب يوم القيامة، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٤]، ففرق ﷻ بين حال هذا العاصي في الدنيا وبين حاله في الآخرة. فهذا دليل على تحقق الصلاح مع الإيمان والطاعة، وتحقق المكروه والتعب والنصب مع السيئة، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠][٢].

(١) ينظر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن تيمية، ص٤٨.
(٢) ينظر إلى مزيدٍ من التفصيل: فقه النوازل، محمد بن حسين الجيزاني (١/ ٦٠-٦٥).

ومثالٌ آخر فيه دلالة واضحة على ارتباط الصلاح والاستقامة بالعقيدة والشريعة، حيث بيّن الله ﷻ ذلك في آيات متتابعة تسير في سياق واحد، منها ما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النّحل: ١١٢].

فنستنتج من هذه الآية ما يلي:

- أمن، وطمأنينة، وسعة رزق، ورغد عيش يأتي من كل مكان.
- أن الجحد بهذه النعم كان سببه الكفر.
- استشعار أسماء الله الحسنى وصفاته وأنه عليم ورزاق وقادر... إلخ.

ثم التفصيل في ذلك يتضح أكثر في الآيات التي تلت هذه الآية.

٢ - يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [النّحل: ١١٣].

فهذا مثلٌ مضروب؛ ليعتبر به الجميع، وليس خاصاً بقرية دون أخرى، بل سنة من سنن الله - عزّ وجلّ - . فلا بد من تحقق أركان الإيمان، ومنها الإيمان بالأنبياء عليهم السلام .

٣ - يقول تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١١٤﴾﴾ [النّحل: ١١٤].

وهنا بعد بيان العقاب وأسبابه يربط الله ﷻ النعم بالشكر له ﷻ إذ يدخل الشكر في مسمى العبادة.

٤ - يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٥﴾ وَلَا

تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ [النحل: ١١٥-١١٦].

نستخرج من هاتين الآيتين دلالات عظيمة على التلازم بين العقيدة والشريعة منها:

- أن الله - عزّ وجلّ - استثنى من الأطعمة المباحة أصنافًا وحرمها، ثم مباشرة أظهر الله ﷻ التوحيد، وربطه بهذا الأمر المعيشي المتعلق بالأكل، فحرم كل ذبيحة كانت لغير الله، وإن كانت ليست نجسة ومباحة في الأصل. ثم في آخر الآية الأولى ذكر الله اسمين من أسمائه الحسنى، وهذا داخل في فقه الأسماء والصفات التي هي من صلب العقيدة.
- أن الله - عزّ وجلّ - جعل التحريم والتحليل بأمره، وليس لأحد أن يجعل لنفسه الحق في تحريم ما أحله الله ﷻ ولا تحليل ما حرمه.
- ثم أخيرًا، نفى الله - عزّ وجلّ - تحقق الفلاح لمن لم يقم أوامره، وحدوده، بمعنى أن الفلاح لا يكون إلا لمن اتبع أوامر الله ﷻ .

الأصل الثاني: أن الدين يحث على كل علم نافع في الدين والدنيا، ويرغب فيه، فلا يُقْصر العلم على علوم الدين ولا علوم الكون[1]. ولكن على الرغم من ذلك فقد جعل العلم الكوني وسيلة خادمة لمقاصد وغايات تتعلق بالعقيدة: كإقامة الدين والتوحيد، فمثلًا: يذكر الغاية، ويحث على الوصول إليها، ويترك الوسيلة، أو الطريقة محلًا للاجتهاد والتطوير، فإذا نظرنا مثلاً إلى قوله - وتعالى - : ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن

(١) ينظر: مجموع مؤلفات الشيخ عبد الرحمن السعدي، رسالة بعنوان(الدلائل القرآنية في أن العلوم والأعمال النافعة العصرية داخلة في الدين الإسلامي) (٣/ ٤٧٣).

رِبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الأنفال: ٦٠].

نجد أن الشاهد من ذلك هو أمر الله ﷻ عباده، وضرورة امتثالهم ذلك، ولكن كيف يتحقق هذا الإعداد؟ وهل يكون موافقًا لما أعده أو استخدمه النبي ﷺ اتباعًا له؟

الجواب: أن هذا الأمر من الممكن المتاح، وليس من الملزمات؛ لأن الأمر والغاية شأنان يتطلبان الإعداد والتجهيز بالقوة، وهذا لا يمكن أن يكون بمعزل عن الواقع، فمثلًا: لا يمكن أن تكون القوة في إعداد الجيوش مقتصرة على السيوف والخيول؛ لأنها لا تمثل قوة في هذا العصر في مقابل الأسلحة العلمية الحديثة!

إذن لا يمكن تحقق القوة إلا بالبحث العلمي، وبالوسائل المعينة على تحققه.

فالله ﷻ لم يأمر بطريقة محددة، وإنما ترك الأمر مفتوحًا للأمة، أن تجتهد وتقبل على الوسائل المتاحة؛ لتصل إلى الغاية المنشودة.

وبذلك: يكون من تعلم تلك العلوم المعينة على تحقيق القوة قد أتى بعبادة؛ لأنه حقق أمر الله في الآية، وذلك باستحضار النية التعبدية، وهذا هو التصور الصحيح.

ومن الخطأ ألا يُربطَ ذلك بالغاية العظمى وهي توحيد الله وإفراده بالعبادة مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦].

وهذا لا يكون متصوّرًا إلا لمن تحقق عنده معنى التوحيد، كما دلت عليه الآية الأولى حين أخبر أن هذا الإعداد يرهب العدو الظاهر والعدو

الخفي، وذلك في قوله تعالى: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الأنفال: ٦٠]. وهذا يقتضي الإيمان بأن الله سبحانه وتعالى عليم، وأنه رزاق، وناصر، وأنه لا يظلم أحدًا.

وبهذا التصور يكون الصّلاح ناتجًا من تلازم العقيدة والشريعة، وذلك من جهتين هما:

- جهة استحضار النية في الوسيلة، أي: تحقيق أمر الله سبحانه وتعالى.
- جهة استحضار أسماء الله الحسنى.

الأصل الثالث: أن شمول الدين جميع الأحكام والاحتياجات، وكل الأزمنة والأمكنة، والأحوال مرتبط بالعقيدة، وذلك بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل: ٨٩].

فهذه الآية تدل صراحة على أن القرآن مع السنة يسعان كل الأحكام. وهذا التحقق بكيفيته لا يشترط أن يكون بدلالة مفصلة ومبينة، وإنما قد تكون دلالة مجملة، وقد يكون الحكم ناتجًا عن أدلة معتبرة، ومتفق عليها: كالإجماع القطعي[١]، أو القياس[٢] الذي ثبت بالنص.

---

(١) ويسمى الصريح، وذلك: أن يتفق قول الجميع على الحكم إما بالحلال أو بالحرام، أو أن يفعل الجميع شيئاً، وهذا حجته قطعية بلا نزاع. ينظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٦٨)، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة للجيزاني، ص١٥٧، والأصول من علم الأصول، ص٦٦.

(٢) هو: حمل فرع على أصل في بعض أحكامه؛ لمعنى يجمع بينهما. ينظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، (١/ ٢٥٤)، والعدة في أصول الفقه، (٤/ ١٣٦٤)، ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي، ص٣٧٩.

ووجه تحقق الصلاح عبر التلازم يكون من جهتين:

الأولى: أن هذا الشمول جاء من الله ﷻ رحمة لعباده كما دلت عليه الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل: ٨٩]. فأسماء الله وصفاته تقتضي أن يكون الدين شاملًا.

الثانية: أن الأحكام الفقهية التفصيلية والدقيقة ترتبط بالعقيدة.

فمثلاً الآية التي تثبت كمال الدين وشموله في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَـٰمِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [المائدة: ٣].

فذكر الله جملة من التفصيلات لأحكام شرعية من جانبين هما:

- جانب متعلق بالشريعة.
- وجانب متعلق بالعقيدة.

فالجانب المتعلق بالشريعة يبين أحكام ذبائح نجسة ضارة، وأنواع وأشكال الميتة: مرة بالضرب، وأخرى بالخنق، وثالثة بالسوط، ورابعة بالنطح في قوله: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣]. وأراد الله ﷻ بذلك أن يسد الباب على من يسعى إلى التشكيك في مراد الآية بحجة أنه ليس كمالًا مطلقًا يشمل الدين والدنيا، مع تأكيده على معنى شمول الدين. وكذلك في الآية بيان لقاعدة فقهية، وهي: الضرورات تبيح المحظورات، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ

﴿لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٣﴾ [المَائدة: ٣]. ثم إن الآيات التي جاءت بعد هذه الآية تثبت وتؤكد على كمال الدين وشموله جميع أبواب الحياة: كمسألة الصيد وتفصيلاتها، ثم طعام أهل الكتاب والزواج منهم، ثم فيما يتعلق بفقه العبادات: كالطهارة ومسائلها، وأحكام الحدود: كالسرقة، وكذلك القصاص، وحد الحرابة، وغيرها من الأحكام الفقهية التي جاءت في سورة المائدة نفسها. وكل ذلك فيه دلالة عظيمة على شمول الدين، وصلاحيته لكل زمان ومكان.

- **أما الجانب الثاني** المتعلق بالعقيدة فيظهر حين ربط الأحكام الفقهية بالعقيدة كحكم تحريم أكل ما ذبح لغير الله - عزّ وجلّ - وإن كان طاهرًا تحقيقاً لتوحيد الله ﷻ في العبادة، وأنه لا يقتصر على إثبات وجود الله فحسب، بل يتعداه ويحمل مفهوماً أوسع منه؛ ليشمل كل أنواع العبادة، وهو: الدين المشترك بين الأنبياء، وكذلك يظهر في سد أبواب الشرك حين منع أن تذبح في أماكن معظمة (الأنصاب)، وحين منع الاستقسام بالأزلام[1].

فاجتمع في الآية تقرير توحيد الألوهية في إفراد العبودية لله ﷻ وسدّ أبواب الشرك ووسائله، ومن ذلك منع شرك الخوف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ﴾ [البَقَرَة: ١٥٠]، وتقرير أحكام فقهية شرعية ترتبط بالعقيدة

(١) والاستقسام: مأخوذ من طلب القَسم من هذه الأزلام. وهي تتمثل بقداح ثلاثة، على أحدها مكتوب: "افعل"، وعلى الآخر: "لا تفعل"، والثالث "غُفْل ليس عليه شيء. ومن الناس من قال: مكتوب على الواحد: "أمرني ربي"، وعلى الآخر: "نهاني ربي"، والثالث غفل ليس عليه شيء، فإذا أجالها فطلع السهم الآمر فعله، أو الناهي تركه، وإن طلع الفارغ أعاد الاستقسام. ينظر: تفسير الطبري (٨/ ٧٢)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٢٤).

من أكثر من جهة، ومنها: أن أسماء الله الحسنى تقتضي أن يكون الله ﷻ مدبرًا شؤون الحياة، ثم ختم الله ﷻ الآية بذكر اسمين من أسمائه الحسنى مناسبين للسياق، ويظهر فيه أهمية علم أسمائه الحسنى، وأنه مرتبطٌ بحياة المسلم، ويجب على المسلم طلبه وتعلمه؛ ليتحقق مقتضاه.

الحاصل أن كل هذه الأصول تدل على ارتباط صلاح الأمة، واستقامتها بالعقيدة الصحيحة، والشريعة الإلهية.

لكن تبقى مسألة مهمة وهي: هل صلاح الأمة واستقامتها مرتبط بالشريعة والعقيدة، أم يمكن أن تصلح الأمة وتستقيم بأحدهما دون الآخر؟ أم يمكن أن يكون من غيرهما؟

فالجواب عن هذين السؤالين يكون عبر مسارين هما:

المسار الأول: بالنظر في الواقع التاريخي.

المسار الثاني: وهو في تحرير معنى المفاهيم الشرعية الشاملة.

فنقول: **في المسار الأول:** إن الواقع التاريخي يثبت حقائق شرعية علمية مشاهدة، وذلك من جانبين هما:

الأول: من جانب واقع الأمة الإسلامية، وما تحقق لها من صلاح في صدرها الأول، وفي فترات قوتها، ومعرفة الأسباب فيها. وهذا يدركه من نظر إلى حالها، وأنها: كانت على مرتكز يربط بين العقيدة والشريعة ارتباطًا تلازميًّا.

والثاني: في النظر إلى واقع تخلف الأمة، وضعفها، والأسباب التي أدت إلى ذلك وأنها كانت بسبب تخليها عن ذلك المرتكز.

ولا يسعنا هنا حصر تلك الحقبة والأزمنة، وما جرى فيها من

الأحداث، ولكن يكفي الإشارة إليها، وما تحقق لها في الجملة[١].

فواقع العرب من خلال التاريخ يثبت أنهم كانوا في جهالة، وضعف في أكثر الجوانب الدنيوية والدينية، وكانوا: قبائل متفرقة، تحركهم، وتجمعهم مصالح دنيوية، ثم حصل لهم تغير سريع، فحققوا خلاله انتصارات كبيرة. وقد أذهل هذا التغير السريع المؤرخين الأجانب[٢]. وهذا كله دلالة على صلاح الأمة بالعقيدة والشريعة.

والقصد من هذا التحليل: الاعتبار والاتعاظ، وهو منهجٌ أشار إليه القرآن في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يوسف: ١١١]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [النحل: ٣٦].

---

(١) ينظر: حول هذا الموضوع في: كواشف وزيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة لعبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني، ص٦٦٤- ٦٧٠، والانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين وآثارهما في حياة الأمة لعلي بن بخيت الزهراني، والضعف المعنوي وأثره في سقوط الأمم لحمد بن صالح السحيباني، ص(٢٥-١٤٥)، وأسباب الضعف في الأمة الإسلامية للدكتور محمد السيد الوكيل، ورسالة بعنوان: قادة الغرب يقولون: دمروا الإسلام أبيدوا أهله، عبد الودود يوسف(جلال العالم)، ص٤٥ وما بعدها.

(٢) ينظر إلى بعض من أقوالهم في: التلازم والانفصال بين الدين والدولة وأثرهما في حياة الأمة، عبد الحميد بن مبارك بن عبد اللطيف آل الشيخ مبارك(١/ ٢٦٨-٢٧٢)، وينظر: إلى شهادات بعض قادات الغرب ومفكريهم التي تثبت أن صلاح الأمة الاسلامية برجوعهم إلى دينهم وأخلاقهم في: قادة الغرب يقولون: دمروا الإسلام أبيدوا أهله، عبد الودود يوسف(جلال العالم)، ص٤٥ وما بعدها.

ففي الآية السابقة جعل الله ﷻ التوحيد دين الأنبياء المتفق عليه، ثم أمرنا بالنظر في أحوال أهل الضلالة، والاعتبار بها.

ويمكن أن نؤكد هذه الحقيقة التي تثبت أن صلاح الأمة على وجه العموم والعرب على وجه الخصوص بالعقيدة، من جهة علمية أخرى، أي: من خلال ما قرره علماء الاجتماع الذين درسوا وضع العرب الذي نزل القرآن بلغتهم، فيقرر مثلاً ابن خلدون[(١)]: (أنهم - العرب - لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة، أو ولاية، أوأثر عظيم من الدين على الجملة، والسبب في ذلك: أن فيهم غلظة، وأنفة، وبعد همة، ومنافسة في الرياسة، فإذا كان الدين بالنبوة أو الولاية، انصلح حالهم وذهب الكبر، فسهل انقيادهم)[(٢)].

وبهذا تجتمع حقائقُ ثلاثة:

١ - حقيقة دينية وردت في النصوص الشرعية، تثبت أن الدين بالجمع بين العقيدة والشريعة يؤدي إلى الصلاح والاستقامة، فينتفع به في الدنيا والآخرة.

٢ - حقيقة تاريخية مُثبتة من واقع التاريخ، وهي بمنزلة سنن مطردة تُؤكد على أن صلاح المسلمين بإيمانهم، وتمسكهم بدينهم.

٣ - حقيقة واقعية من واقع الدراسات العلمية الاجتماعية، وهي: أن ما

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون، أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، المؤرخ العالم الاجتماعي البحاثة، اشتهر بكتابه: (العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر) أولها المقدمة، وهي تعد أصول علم الاجتماع، مات عام ٨٠٨هـ في القاهرة. ينظر: الأعلام(٣/ ٣٣٠).

(٢) مقدمة ابن خلدون، ص١٦٠، بتصرف.

يصلح الناس هو الإيمان، سواء أكانت الدراسة خاصة بالعرب، كما تقدم من كلام ابن خلدون، أم بغيرهم.

فهذه الحقائق لا ينكرها إلا جاهل، أو مكابر، وإلا فهي ظاهرة جلية، وكل ما تحتاج إليه فقط تحريك الأذهان، والفطر السليمة؛ لتنكشف بعض الشبه التي تدافعت على الناس عبر وسائل الإعلام المختلفة، حيث تخفي الوجه الحقيقي للدين الصحيح غير المحرف، وإلا فلا وجه للمقارنة بين الإسلام الذي حث على العلم، وأصلح شؤون العباد في الجوانب كافة، وبين غيره من الديانات، وخاصة النصرانية المحرفة التي حاربت العلم، وكانت بعيدة عن الواقع بمختلف جوانبه.

ولكن على الرغم ممّا أثبتناه في الحقائق الثلاث فلا ننكر أنه قد تحققت مصالحُ، ومنافع لمن أقام العقل والتجربة في الجوانب المختلفة، سواء أكانت اقتصادية، أم سياسية، أم اجتماعية، وذلك بدلاً من الشريعة، بيد أن هذا النفع قاصر ومحدود من جهات عدة منها:

الأولى: من جهة أن النفع في الدنيا فقط دون الآخرة.

والثانية: من جهة أن النفع الذي قد يتحقق في الغالب يقترن معه ضرر من جانب آخر، فيكون ضره أقرب من نفعه، فمثلًا: في قضية الرّبا قد يحصل للمرابي نفع في الظاهر، ولكن في الحقيقة يفسد على أشخاص آخرين. ومن جهة أخرى أن الله - عزّ وجلّ - لا يبارك له، ويمحق الله رزقه، وتكون عاقبته خسرانًا.

وكذلك في الخمر وبيعه، فقد يحصل لمن يبيعه النفع المالي، في حين يحصل فساد لآخرين بوجوه مختلفة. ويعاني الآن الغرب عمومًا أزمات مالية دفعت كثيرين إلى القيام بمظاهرات احتجاجية ضد

الرأسمالية[١]، وكانت هذه الأزمات قد بلغت ذِرْوتها في ثلاث فترات (١٨٧٣م، ١٩٢٩م،٢٠٠٨م)[٢]. وبأشكال متنوعة في المصرفية، والعملة، وأسعار الصرف، وأسواق الأوراق المالية[٣]، وانتشار مشكلة الفقر، وازدياد ثروة الأغنياء على حساب الفقراء[٤]. كذا في جانب السياسة العقلية، أو المدنية قد يتحقق نفع، ولكن يعتريه في الغالب التبديل والتغير؛ لعجزه وقصوره، وما يترتب عليه من مفاسد أخرى.

الثالثة: أنه قد يكون نفعًا نسبيًا لفترة زمنية تاريخية لها ظروفها، ثم تتغير الظروف، ويصبح لا قيمة لها، كما يظهر في النظريات الاجتماعية والسياسية التي جاء بها الغرب، وهذا باعتراف أحد علمائهم المعاصرين وهو: **(ألفن جولدنر)**، حيث يقول: **(تشير قراءتي للحالة الراديكالية[٥] المعاصرة إلى أننا نعيش الآن فترة انتقالية غير محددة المعالم، حيث ظهر جيل من الشباب له بناء عواطف مختلف بصورة حادة، وبمشاعر جمعية لا**

---

(١) إذ بدأت تندلع مظاهرات في أنحاء واسعة من العالم ضد الرأسمالية في (ألمانيا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، ونيوزيلندا، وأستراليا، وإيطاليا، وأسبانيا)، كما نشرتها وسائل الإعلام المختلفة. ينظر إلى خبر في جريدة الجزيرة منقولًا من وكالاتٌ عالمية بعنوان: (إحراق مبنى وزارة الدفاع الإيطالية ... (مظاهرات في أنحاء واسعة من العالم ضدّ الرأسمالية) في تاريخ ١٨/ ذي القعدة/ ١٤٣٢هـ الموافق ١٦/ تشرين الأول/ ٢٠١١م، العدد (١٤٢٦٢).

(٢) ينظر: عالم الفقراء الجدد، خالد غسان المقدادي، ص٧٤.

(٣) ينظر للاستزادة: الأزمة المالية المعاصرة (تقدير اقتصادي إسلامي) د. عمر يوسف عبد الله عبابنة، ص١، ص٢٢-٢٦.

(٤) ينظر للاستزادة: مخاطر العولمة، روبرت إسحاق، ص١٥-٣٣.

(٥) راديكالي: مصطلح سياسي يعني أن أي فرد له آراء أكثر تطرفًا عمّا هو سائد لدى الأحزاب السياسية في البلاد، ويطلق عادة على من يحمل آراء يسارية متطرفة، ويوجد يمين راديكالي. ينظر: معجم الأفكار والأعلام، (٢٢٣).

يمكن أن تدرك بواسطة أنواع مختلفة تماماً من العواطف التي ترسبت تاريخيّاً في النظريات القديمة، وذلك يجعل بعضًا من جيل الشباب إما غير مهتم ببرود بالنظريات القديمة، أو رافضاً لها بصورة ساخنة)[1].

ثم نقول: إن أصل هذا النفع الموجود بمقدار حجمه راجع إلى بقايا رسالات الأنبياء عليهم السلام.

فالحاصل أننا لا نجزم على الإطلاق بعدم نفعها، فهذا ليس من الإنصاف والأمانة، **وإنما يوجد نفع يصاحبه ضرر، أو نفع نسبي ومحدود، وإن وجد فهو من بقايا رسالات الأنبياء** عليهم السلام.

وأما ما يتعلق بالجانب الإجرائي والترتيبي المحض الذي لا يتعارض مع الدين فليس مجال بحثنا هذا؛ لأننا لا ننازع فيه.

تنبيه: حول مسألة تقسيم الحياة إلى جوانب مختلفة، منها: سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وعسكرية هي في الحقيقة تعارض مسألة شمول الدين وكماله؛ لأن من يفصلها عن الدين على وجه الحقيقة يجعل الدين محصورًا في شعائر تعبدية: كالصلاة والصيام وغيرها.

ونحن إذا استخدمنا هذا التعبير فهو من باب كونه مصطلحًا راج استخدامه على هذا النهج.

المسار الثاني: تحرير معنى المفاهيم الشرعية الشاملة.

وأقصد بذلك؛ أن تَصور أيّ مسألة من منظور شرعي يجب أن يكون دائرًا في حدود النصوص والأدلة الشرعية؛ لكي نعرف مراد الشرع، ويتأكد ذلك في تصور مسألة ارتباط الصلاح، والاستقامة بالعقيدة

---

(١) الأزمة القادة لعلم الاجتماع، ترجمة وتقديم: علي ليلة، ص٤٨.

والشريعة، فنأتي على لفظ الإصلاح؛ لنجد أنه مصطلح قد يستمسك به أيُ أحد، فيُلبسُ به على غيره بدعوى الإصلاح، فالمنافقون مثلًا قد ادعوا الإصلاح، حيث قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾﴾ [البقرة: ١١]، فأيُ إصلاحٍ يتعارض مع الإصلاح الشرعي لا يُقبل.

وإنما الإصلاح يكون بما وافق الشرع كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾ [الأعراف: ١٧٠].

وقال تعالى عن شعيب عليه السلام: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ [هود: ٨٨].

كما قد يكون في ظاهر عملٍ ما فسادٌ، ولكن في حقيقته ليس فسادًا بل يمثل مصلحة، تتحصل منه فائدة، كما قال تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ ﴿٥﴾﴾ [الحشر: ٥]. فقطع النخل في ظاهره فساد، ولكن ترتبت عليه مصلحة؛ لأن فيه نكاية على العدو، وخزيًا لهم[1].

ولذا فإن مسألة تحديد مفهوم الصلاح لا تنضبط إلا بالشرع، أما إذا خضع إلى العقل مجردًا، أو إلى الهوى فإنه لا ينضبط.

وأما مصطلح الاستقامة وغيره فضابطه من الشرع؛ لأن بعضهم قد

(١) ينظر: تفسير ابن كثير(٧/ ٢٢٠).

يرى مشهدًا: إما من الواقع التاريخي، أو من قصة ورد ذكرها في القرآن أو السنة: كقصة أصحاب الأخدود، ويحتج بها على أن هؤلاء قد أسلموا لله - عزّ وجلّ - وحافظوا على عقيدتهم، وأقاموا وصبروا على ما لاقوا من القتل والتعذيب، ولم ينتصروا على عدوهم، أو لم يتحقق لهم صلاح!

والجواب: أن النصر كما قلنا له مفهومٌ شامل، يجب أن يتضمن الاعتقاد، والإقرار أولاً أن لله حكمةً مطلقة قد تخفى على كثيرين، فقد قال ﷻ عن أصحاب الأخدود: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡكَبِيرُ ﴿١١﴾﴾ [البُرُوج: ١١].

فأطلق عليهم وصف الفوز، ولم يصف الله - سبحانه تعالى - فوز أحدٍ بالفوز الكبير إلا في هذا الموضع.

فمفهومُ الفوز الحقيقي هو التسليم لله ﷻ والصبر على المصاب من أجله، فقد اقتضت حكمته أن يبتلي عباده بالشر والخير، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗۖ وَإِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الأنبياء: ٣٥].

فالمطلوب من المؤمن أن يجتهد في موافقة أمر الله ﷻ ، وبذل الأسباب حسب الاستطاعة، ويحسن الظن بالله - عزّ وجلّ - وليعلم أن النصر سيكون في النهاية لأوليائه مع الإيمان بقضائه وقدره، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ وَأَهۡلُهَا مُصۡلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [هُود: ١١٧]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

فيجب أن نعرف أن النصر ليس صورة واحدة، بل قد يتنوع[1].

---

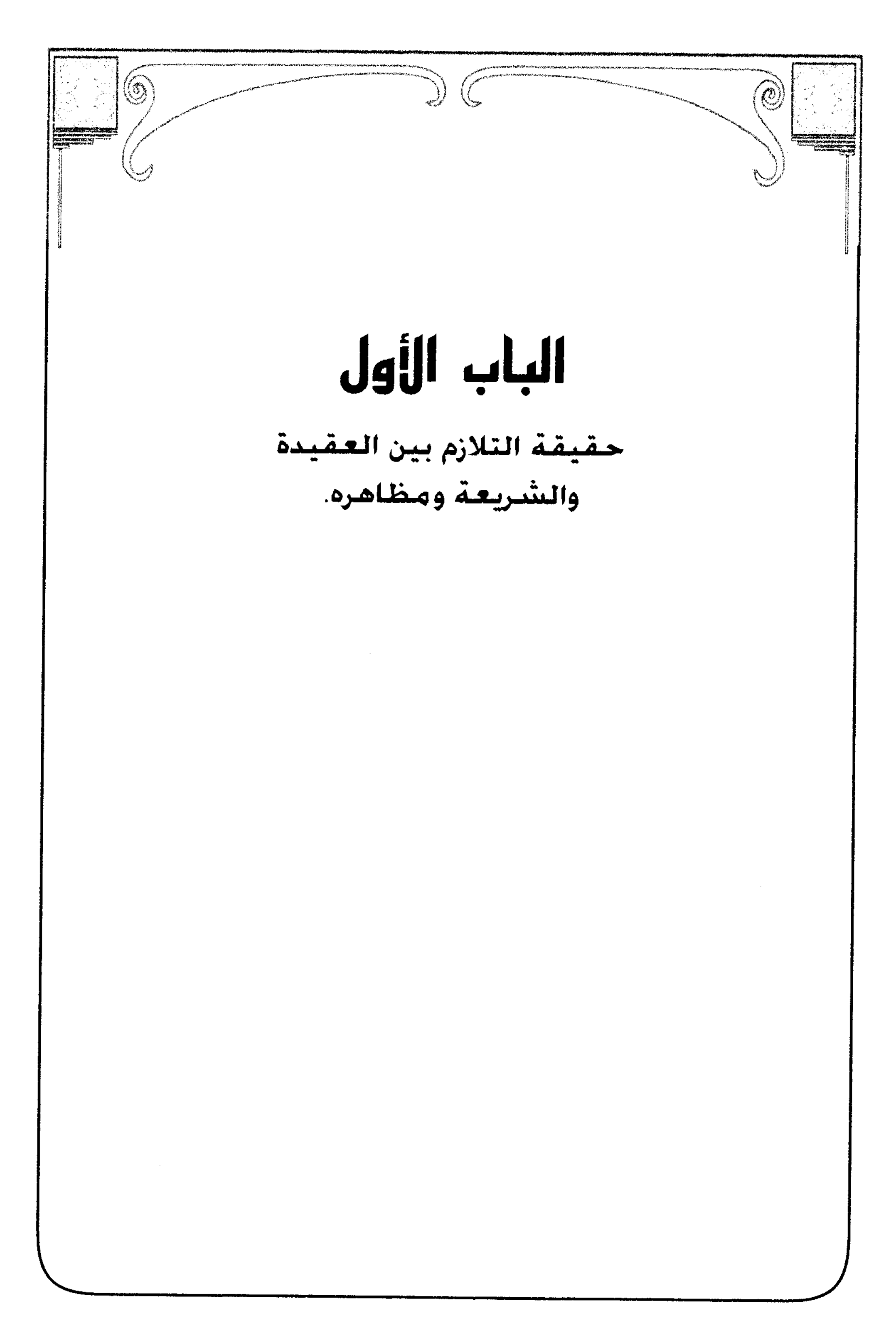
(١) حول هذا الموضوع ينظر: مقال بعنوان: (الدرس الوحيد . . . وفقه الانتصار) للكاتب: خالد الخليوي في مجلة البيان العدد (٢٢٩)، رمضان ١٤٢٧هـ، أكتوبر ٢٠٠٦م.

وبهذا تنجلي مسألة مفهوم المصطلحات، وأي إشكالات، أو تساؤلات قد تُطرح فيها.

ويبقى بعد هذا التمهيد التفصيل في العلاقة بين العقيدة والشريعة تلازمًا وتضمنًا، ومظاهر ذلك في رسالات الأنبياء عليهم السلام واستعراض القرون الثلاثة، وعملهم بها، وذكر الأدلة، وأثر تلك العلاقة.

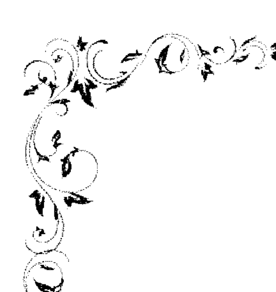
ومن شأن هذا التفصيل إثراءُ ما قرر في هذا التمهيد. والله الموفق لكل خير، والهادي إلى سواء السبيل.





الباب الأول

حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة ومظاهره.



الفصل الأول

حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة

- تمهيد:
- المبحث الأول: العلاقة بين العقيدة والشريعة وحقيقة التلازم بينهما.
- المبحث الثاني: موازنة تطبيقية لحقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة.
- المبحث الثالث: تقسيم الدين إلى أصول وفروع وعلاقته بالتلازم بين العقيدة والشريعة.

تمهيد

في بيان المصطلحات العلمية:

من الضروري علميًا توضيح مصطلحي: (الحقيقة) و(التلازم) عند الأصوليين والفقهاء، وعلاقتهما بالدلالات الأخرى، وذلك على النحو التالي:

١ - مصطلح التلازم:

تعريف التلازم لغةً: (لزم اللّزوم: معروف، والفعل: لَزِمَ يَلْزَمُ، والفاعل: لازم، والمفعول: ملزم، ولازَمَ لِزامًا)[١]، (ولَزِمَ الشيءَ: يَلْزَمُه لَزْمًا ولُزومًا ولازَمَهُ مُلازَمَةً ولِزامًا والْتَزَمَه وأَلْزَمَه إِيَّاه فالْتَزَمَه. وَرَجُلٌ لُزَمَةٌ: يَلْزَم الشَّيْءَ فَلَا يفارِقه. واللِّزَامُ: الفَيْصل جِدًّا. وجاء في هذا المعنى قَوْلُهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴿٧٧﴾﴾ [الفرقان: ٧٧].

أي: مَا يَصْنَعُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكم إِيَّاه إِلى الإِسلام، فَقَدْ كذَّبتم فَسَوْفَ يَكُونُ لِزامًا، أَي: عَذَابًا لَازِمًا لَكُمْ)[٢] (والملزم: خشبتان مشدودة أوساطهما بحديدةٍ، تكون مع الصّياقلة والأبّارين يُجْعلَ في طرفها قُنّاحة، فيلزم ما فيها لزومًا شديدًا)[٣].

واصطلاحًا يعني: فهم السامع من كلام المتكلم لازم المسمى البين،

---

(١) كتاب العين للفراهيدي(٧/ ٣٧٢).

(٢) لسان العرب لابن منظور (١٢/ ٥٤١).

(٣) كتاب العين للفراهيدي(٧/ ٣٧٢).

وهو اللازم له في الذهن. ويسمى المنطوق، أو النص غير الصريح، ومثاله: دلالة لفظ السقف على الحائط؛ إذ ليس جزءًا من السقف، ولكنه لا ينفك عنه، فهو كالرفيق الملازم، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: اقتضاء، وإشارة، وإيماء [١].

تحليلُ العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتلازم:

نلحظ من خلال التعريفين اللغوي والاصطلاحي، أن بينهما توافقًا في كونهما يدلان على الربط بين الشيئين ربطًا لا ينفك عنه، ولا يفارقه. وهذا ما يجعل المصطلح صحيحًا في استخدامه: كدلالة لعلاقة العقيدة بالشريعة التلازمية. وهو في أصول الفقه يدخل في باب الدلالات اللفظية على المعاني.

وبما أن مصطلح التلازم يدخل في باب الدلالات فإنه من الضروري هنا الإشارة إلى الدلالتين الأخريين، وهما:

٢ - **دلالة المطابقة**: وهو اللفظ المفرد الدال على تمام المعنى الذي وضع له، مثل: دلالة لفظ الإنسان على حيوان ناطق، أو دلالة لفظ البيت على البيت.

٣ - **دلالة التضمن**: وتستخدم، أو تدل على نص، أو منطوق صريح، أو لفظي، وهي تعني: فهم السامع من كلام المتكلم جزءًا من المسمى كدلالة لفظة: الغرفة على جدار؛ لأن الجدار يمثل بعض الغرفة

(١) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، ص١٤، وشرح تنقيح الفصول(٢/ ٣٢٤)، وتعارض دلالات الألفاظ والترجيح بينها، ص٣١٥، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة، ص ٤٤٦-٤٤٧.

لا كلها[١]. ومثل: أن الأمر بالشيء نهي عن تركه بطريق التضمن[٢].

ووقع خلاف بين الأصوليين، هل هذه الدلالات تُعرف عبر اللفظ والعقل معًا أم بأحدهما؟

على ثلاثة مذاهب:

الأول: أن كلها لفظية وعقلية.

المذهب الثاني: أن دلالة المطابقة والتضمن لفظيتان، ودلالة الالتزام عقلية[٣].

المذهب الثالث: أن دلالة المطابقة لفظية وضعية، أما دلالتا التضمن والالتزام فهما عقليتان[٤].

والصواب: أن الخلاف لفظيٌّ؛ لأن الدلالات الثلاث تكون بتوسط اللفظ للمسمى، أي: أن كلها لفظية ووضعية، فالفهم يتلقى من اللفظ وبواسطته. ومن جعل الدلالة على التلازم، والتضمن عقلية أراد أن تلك الدلالة إنما كانت بطريق الانتقال من المسمى الأصلي إلى جزئه، أو لازمه، وهو لا ينكر أنهما وضعيتان، أي: إنما يفهمان بواسطة اللفظ. فاتضح أن كل الدلالات تفهم من الكلام[٥].

(١) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ١٨٤)، والبحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٤١٧)، وتعارض دلالات الألفاظ والترجيح بينها، ص٣١٥، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة، ص ٤٤٦- ٤٤٧.

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ١٨٤).

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٣٦-٣٧).

(٤) ينظر: المحصول للرازي، ص٢١٩.

(٥) ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، أ. د. عبد الكريم بن علي النملة (٣/ ١٠٧٠-١٠٧١).

فهذه الدلالات الثلاث تشترك في كونها تدخل في مسمى واحد عام، فمثلًا: العقيدة والشريعة لفظان يشتركان في كونهما نابعين من الإسلام، والدين الحق.

٢- **مصطلح الحقيقة:**

لغة: على وزن فعيلة، مأخوذة مما يلي: (الْحَقُّ) ضِدُّ الْبَاطِلِ، وَ(حَقَّ) الشَّيْءُ يَحِقُّ بِالْكَسْرِ (حَقًّا)، أَيْ: وَجَبَ، وَ(أَحَقَّهُ) غَيْرُهُ أَوْجَبَهُ، وَ(اسْتَحَقَّهُ) أَي: اسْتَوْجَبَهُ. وَ(تَحَقَّقَ) عِنْدَهُ الْخَبَرُ صَحَّ، وَ(حَقَّقَ) قَوْلَهُ وَظَنَّهُ (تَحْقِيقًا)، أَيْ: صَدَّقَهُ. وَ(الْحَقِيقَةُ) ضِدُّ الْمَجَازِ، وهو مَا أُقِرّ فِي الِاسْتِعْمَالِ عَلَى أَصْلِ وضْعِه[١].

والحقيقة في اصطلاح الأصوليين: (كل لفظ وَضعه وَاضع اللُّغَة بِإِزَاءِ شَيْء، فَهُوَ حَقِيقَة لَهُ، وَلَو اسْتعْمل فِي غَيره يكون مجَازًا لَا حَقِيقَة)[٢].

أقسام الحقيقة:

القسم الأول: حقيقة لغوية وضعية، وهي (الثابت بالوضع اللغوي)، مثل: لفظ أسد، إذا أطلق ينصرف الذهن إلى ذلك الحيوان المفترس، فيكون حقيقة، ويسبق أي معنى آخر للحقيقة.

القسم الثاني: الحقيقة العرفية، وهي: (قول خصّ في العرف ببعض مسمياته، وإن كان وضعها في الجميع حقيقة)، مثل: لفظ الدابة في اللغة تطلق على كل ما يدب على الأرض من ذوات الحوافر وغيرها، ثم هجر هذا المعنى، وصار في العرف حقيقة للفرس، ولكل ذي حافر.

---

(١) ينظر: مختار الصحاح، ص ٧٧، ولسان العرب (١٠/ ٥٢).

(٢) ينظر: أصول الشاشي، ص ٤٢، وأصول السرخسي (١/ ١٧٠)، والشامل في حدود وتعريفات مصطلحات علم أصول الفقه، أ. د. على النملة، (٢/ ٥٧٦).

القسم الثالث: الحقيقة الشرعية، وهي: (اللفظ المستعمل في الشريعة على غير ما كان في وضع اللغة[١]، وهذا القسم هو الذي نستخدمه ونعنيه، ونهدف إلى تحقيقه عبر هذا البحث.

تقدم التعريف بالعقيدة والشريعة، وهي خطوة علمية أولى في التدرج؛ لبيان حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة، ولكن من الضروري أن نتبعها بخطوة منهجية أخرى وهي: بيان العلاقة بينهما؛ إذ بمجرد بيان العلاقة سيظهر التلازم بينهما.

وتقرير هذه العلاقة بين العقيدة والشريعة شرعًا مرتبطٌ بالألفاظ الشرعية التي تستلزم من الباحثين تحري ضوابطها، والوقوف عليها؛ لمعرفة المراد منها، دون زيادة أو نقصان[٢].

والحقيقة المقصود بيانها في هذا الفصل عن التلازم بين العقيدة والشريعة تدخل في دائرة المفهوم الشرعي الجازم؛ لأن إثبات التلازم بين مفهومين شرعيين إنما يثبت من جهة الشارع، وإلا دخل في حيز الدعوى المجردة من الدليل المعتبر.

ومن يستقرئ النصوص من الكتاب والسنة يصل إلى نتيجة وقاعدة، وهي: أن الحقائق الدينية الشرعية[٣] الشارع في الغالب ينقل المعنى

---

(١) ينظر: الشامل في حدود وتعريفات مصطلحات علم أصول الفقه، أ. د. على النملة، (٢/ ٥٧٨-٥٧٩).

(٢) ينظر: بحث بعنوان: ألفاظ العقيدة التوقيفية مكانتها وكيفية التعامل معها، د/ سعيد بن ناصر الغامدي، ص١٠٩، ضمن بحوث مجلة الأصول والنوازل، العدد الرابع- السنة الثانية - رجب ١٤٣١هـ - يونيو٢٠١٠م.

(٣) وهي: اللفظ الذي استفيد من الشرع وضعه للمعنى، سواء أكان اللفظ والمعنى مجهولين عند أهل اللغة أم كانا معلومين، ولكنهم لم يضعوا ذلك الاسم =

اللغوي لها في الغالب إلى معان أوسع تترتب معها أحكام شرعية، يلتزم بها المؤمن، ويعبد بها الله ﷻ ؛ لأن المتفق عليه عند الأصوليين: (حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية، يقدم على حمله على الحقيقة اللغوية)[(١)]، فمثلاً: الصلاة في اللغة الدعاء المطلق[(٢)]، والزكاة: النّماء[(٣)]، والصّوم: الإمساك من كل شيء[(٤)]، والحج: القصد إلى أي شيء[(٥)]... ولكن الشرع استعمل تلك الألفاظ والأسماء على غير ذلك، فالصلاة في الشرع: الأقوال والأفعال المخصوصة المفتتحة بالتكبير، والمختتمة بالتسليم. وهكذا في الحج، والصيام، والزكاة[(٦)] وهذه قاعدة مهمة، ومن لا يسير عليها لا يخرج عن حالتين: (إما أن يأخذ المعنى اللغوي، **وإما** أن يتوسع في التأويل، أو يستحدث مدلولات لتلك المصطلحات بسياقات فكرية محدثة ومتنوعة، تصبغ على المصطلح الشرعي التغير، وعدم الثبات من غير ضوابط شرعية، ومن غير تفريق بين ما يكون محلًا للاجتهاد، ومن لا يحتمل منها الاجتهاد[(٧)] ومن المقرر أيضًا أن الحقيقة تقتضي

= لذلك المعنى، أو كان أحدهما مجهولًا والآخر معلومًا. ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، (١/ ٦٣).

(١) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، (١/ ٢٨٤)، وشرح النووي (٥/ ٢١٣)، وفتح الباري (٩/ ٣٥٣).

(٢) ينظر: لسان العرب (١٤/ ٤٦٥).

(٣) ينظر: المصدر نفسه(١٤/ ٣٥٨).

(٤) ينظر: مختار الصحاح، ص١٨٠، ولسان العرب (١٢/ ٣٥١).

(٥) ينظر: كتاب العين(٣/ ٩).

(٦) ينظر: الشامل في حدود وتعريفات مصطلحات علم أصول الفقه، أ. د. عبد الكريم بن علي النملة (٢/ ٥٧٩).

(٧) للتوسع في ذلك ينظر: ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر - دراسة نقدية إسلامية، د. خالد بن عبد العزيز السيف، ص٢٦٧، وما بعدها.

جميع شُعبها، وتستوفي جميع أجزائها، بخلاف الاسم الذي يتعلق ببعضها، كما يتعلق بكلها[١]. وبما أن لفظ العقيدة ليس لفظاً شرعيّاً، وإنما هو اصطلاحي قُصد به التقريب إلى الأذهان، رأيت من الضروري التذكير بما يلي:

أولاً: أن لفظ العقيدة لم يكن مستخدمًا في مؤلفات المتقدمين، وإنما يستخدم بأسماء منها:

١- التوحيد: ومن تلك المؤلفات: كتاب التوحيد في صحيح البخاري[٢]، وكذلك كتاب التوحيد لابن خزيمة[٣]، والتوحيد لابن منده[٤].

٢- السنة: مثل كتاب السنة لعبدالله بن الإمام أحمد[٥]، والسنة

---

(١) ينظر: معالم السنن شرح سنن أبي داود، للخطابي(٤/ ٤١٢).

(٢) هو أبو عبد الله البُخَارِيُّ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنِ إِبْرَاهِيْمَ ابْنِ المُغِيْرَةِ بنِ بَرْدِزْبَه، وَقِيْلَ: بَذْدُزْبَه الامام المشهور صاحب الصحيح، جبل في الحفظ، مات ٢٥٦هـ ينظر: السير للذهبي(١٢/ ٣٩١).

(٣) هو مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ بنِ صَالِحِ بنِ بَكْرٍ السُّلَمِيُّ الحَافِظُ، الحُجَّةُ، الفَقِيْهُ، إِمَامُ الأَئِمَّةِ، أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُوْرِيُّ، الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ. منها: (التوحيد وإثبات صفات الربّ عزّ وجلّ) توفي(٣١١هـ) ينظر: الجرح والتعديل(٧/ ١٩٦)، والسير للذهبي(١٤/ ٣٦٥).

(٤) أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ ابْنُ المُحَدِّثِ أَبِي يَعْقُوْبَ إِسْحَاقَ ابْنِ الحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بن مَنْدَه، حافظ ثقة، سمع من شيوخ كثر، مات سنة ٣٩٥هـ ينظر: السير للذهبي (١٧/ ٢٨).

(٥) عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلِ بنِ هِلاَلٍ الشَّيْبَانِيُّ، الإِمَام، الحَافِظ، النَّاقِد، مُحَدِّث بَغْدَاد، أَبُو عبد الرَّحْمَن ابْنُ شَيْخِ العَصْرِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الذُّهْلِيّ الشَّيْبَانِيّ، المَرْوَزِيّ، ثُمَّ البَغْدَادِيّ. رَوَى عَنْ أَبِيْهِ شَيْئاً كَثِيْرًا، مِنْ جملته (المُسْنَد) كُلّه، وَ (الزُّهْد)، مات سنة٢٩٠هـ. ينظر: السير للذهبي(١٣/ ٥١٦-٥٢٣).

للخلّال[١]، وشرح السنة للبربهاري[٢].

٣- الشريعة: مثل: الشريعة للآجري[٣]، وكتاب الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة[٤].

٤- الفقه الأكبر: كما هو مشهور من تصنيف الإمام أبي حنيفة[٥].

٥- الإيمان وهو أكثر الإطلاقات شيوعًا، ومثال ذلك: كتاب الإيمان للحافظ ابن أبي شيبة[٦]، والإمام أبي عبيد القاسم بن

---

(١) الخَلَّالُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ هَارُوْنَ الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ الفَقِيْهُ، شَيْخُ الحَنَابِلَةِ وَعَالِمُهُم، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ هَارُوْنَ بن يَزِيْدَ البَغْدَادِيُّ الخَلَّال. أَخذ الفِقْه عَنْ خلقٍ كَثِيْرٍ مِنْ أَصْحَاب أحمد، تُوُفِّيَ فِي شَهْرِ رَبِيْعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَثَلاَثِمِئَةٍ، ينظر: السير للذهبي (١٤/ ٢٩٧).

(٢) البَرْبَهَارِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ خَلَفٍ شَيْخُ الحَنَابِلَة، القُدْوَة، الإِمَامُ، أَبُو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ خَلَفٍ البَرْبَهَارِيُّ، الفَقِيْه. كَانَ قَوَّالاً بِالْحَقِّ، دَاعِيَةً إِلَى الأَثر، لَا يَخَافُ فِي الله لومَةَ لَائِم. توفي سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِيْنَ وَثَلَاثِمِئَةٍ. ينظر: السير للذهبي(١٥/ ٩٠-٩٢).

(٣) هو الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الحَرَمِ الشَّرِيْفِ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ عَبْدِ اللهِ البَغْدَادِيُّ الآجُرِّيُّ، صَاحِبُ التَّوَالِيفِ، مِنْهَا: كِتَابُ (الشَّرِيعَةِ فِي السُّنَّةِ) كَبِيْرٌ، وَكِتَابُ (الثَّمَانِيْنَ)، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَكَانَ صَدُوْقاً، خَيِّراً، عَابِداً، صَاحِبَ سُنَّةٍ وَاتِّبَاعٍ. مات سنة ٣٦٠هـ. ينظر: السير للذهبي (١٦/ ١٣٣-١٣٥).

(٤) هو الإِمَامُ، القُدْوَةُ، العَابِدُ، الفَقِيْهُ، المُحَدِّثُ، شَيْخُ العِرَاقِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَمْدَانَ العُكْبَرِيُّ الحَنْبَلِيُّ، ابْنُ بَطَّةَ، مُصَنِّفُ كِتَابِ (الإِبَانَةِ الكُبْرَى) مات سنة: ٣٨٧هـ. ينظر: السير للذهبي (١٦/ ٥٢٩).

(٥) هو: أبو حنيفة النعمان بن ثابت بنِ زُوْطَى التَّيْمِيُّ، الكُوْفِيُّ، مَوْلَى بَنِي تَيْمِ اللهِ بنِ ثَعْلَبَةَ عالم العراق المشهور. ينظر: الكنى والأسماء، للإمام مسلم، و التقريب (٨٠٦٧) و سير أعلام النبلاء (١٦٣) ووفيات الأعيان (٧٦٥).

(٦) هو: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة العبسي أبو بكر،كوفي مِنْ أَقرَانِ: أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بنِ رَاهْوَيْه، وَعَلِيِّ بنِ المَدِيْنِيِّ فِي السِّنِّ =

سلام[١]، وابن منده[٢].

ثانيًا: لم يكن العلماء المتقدمون في تصنيفهم كتب الحديث يقسمونها إلى أحكام وعقائد، وأصول وفروع، فمثلاً: البخاري يفتتح كتابه ببدء الوحي ثم بالإيمان. وكذلك: مسلم يبدأ بمسائل عقدية، مثل: الإيمان. وحتى الكُتب التي لم تذكر مباحثَ في العقيدة، مثل: الكتب الستة التي تبدأ من كتاب الطهارة في الغالب؛ لا يغفلون عن المباحث العقدية، فمثلاً: في سنن أبي داود[٣] يذكر: باب مجانبة أهل الأهواء، وباب في لزوم السنة، وباب النهي عن الجدال واتباع المتشابه . . . وهكذا في كتب السنن الأخرى.

ثالثًا: أن كتب المتقدمين في العقائد تتضمن مسائل فقهيه.

فلا تكاد تخلو من مسائل فقهية، وآداب شرعية، كما في عقيدة سفيان الثوري[٤]، وأبي حنيفة النعمان، وأحمد بن حنبل[٥]، وعلي بن

= وَالمَوْلِدِ وَالحِفْظِ، توفي ٢٣٥هـ. ينظر: الجرح والتعديل للرازي(٥/ ١٦٠)، والسير للذهبي(١١/ ١٢٢).

(١) هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُجْتَهِدُ، ذُو الفُنُوْنِ، أَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بنُ سَلَّامِ بنِ عَبْدِ اللهِ. كَانَ أَبُوْهُ سَلَّامٌ مَمْلُوْكاً رُوْمِياً لِرَجُلٍ هَرَوِيٍّ. له كِتَابُ (الأَمْوَالِ)، وَكِتَابُ (الغَرِيْبِ)، وَكِتَابُ (فَضَائِلِ القُرْآنِ)، وَكِتَابُ (الطُّهُوْرِ)، وَكِتَابُ(النَّاسِخِ وَالمَنْسُوْخِ)، وَكِتَابُ (المَوَاعِظِ). ينظر: السير للذهبي(١٠/ ٤٩٠).

(٢) سبق ترجمته في الصفحة السابقة.

(٣) هو: سُلَيْمَانُ بنُ الأَشْعَثِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ بَشِيْرِ بنِ شَدَّادٍ، السجستاني أبو داود، ثقة حافظ ينظر: السير للذهبي (١٣/ ٢٠٣)، والتقريب(٢٥٣٣).

(٤) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ عابد، إمام حجة ربما دلس، من كبار التابعين روى أصحاب الكتب الستة. مات سنة ١٦٤هـ. ينظر: التقريب رقم(٢٤٤٥) والجرح والتعديل للرازي(٩٧٢).

(٥) هُوَ: أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ، بنِ هِلَالِ الشَّيْبَانِيُّ، المَرْوَزِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ، =

المديني[(١)][(٢)].

وبهذا يتضح أن العلماء المتقدمين كانوا يفهمون الدين على أنه شامل من غير تقسيم، ولكن بعد حصول التقسيم النظري أصبح مقسمًا إلى قسمين: قسم يتعلق بالعقيدة، وقسم آخر يتعلق بالشريعة، فكان لا بد لنا أن نبين العلاقة بينهما من حيث التلازم، وهو ما سيكون في المبحث التالي.



= هو: الإِمَامُ حَقّاً، وَشَيْخُ الإِسْلَامِ صِدْقاً، أَحَدُ الأَئِمَّةِ الأَعْلَام، وهو: ثقة، حافظ، فقيه حجة. صبر أمام المعتزلة في محنة خلق القرآن إلى أن أعزه الله، حين فك عنه المتوكل المحنة، مات سنة ٢٤١هـ. ينظر: السير للذهبي(٢١/ ٢١٢)، والتقريب: (٩٦).

(١) علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد السعدي، مولاهم البصري، المعروف بابن المديني، مولى عروة بن عطية السعدي. أمير المؤمنين في الحديث ثقة ثبت إمام. مات سنة ثمان وسبعين ومئة. ينظر: الجرح والتعديل للرازي (١/ ٢٩٢)، والثقات لابن حبان (٨/ ١٨)، والتقريب (٤٧٦٠)، والسير للذهبي (١١/ ٤١-٤٢).

(٢) ينظر: مسائل الفروع الواردة في مسائل العقيدة - جمعاً ودراسة - تأليف: الدكتور: عبد العزيز بن محمد آل عبداللطيف، ص٣.

المبحث الأول

حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة

بعد بيان المصطلحات العلمية الضرورية ننتقل إلى بيان حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة.

أولاً: التلازم بين الإسلام والإيمان

من المهم للتدرج العلمي في هذا الموضوع إيضاح علاقة الإيمان والإسلام، وتحرير الأقوال فيها، وسيكون البحث في أقوال أهل السنة والجماعة على النحو التالي:

- **أقوال أهل السنة في علاقة الإيمان بالإسلام.**

وهما قولان على النحو التالي:

القول الأول: لا يفرق بين الإسلام والإيمان، إذ بينهما علاقة ترادف (اسمان لمسمى واحد)، وقال به جماعة منهم الإمام البخاري[١]، والمروزي[٢]، وابن منده[٣].

القول الثاني: أصحابه يفرّقون بين الإسلام والإيمان، ولكن اختلفوا

(١) سبقت ترجمته، ص٥٨.

(٢) محمد بن نصر المروزيّ، الإمام، أبو عبد الله، أحد الأعلام، كان رأسًا في الفقه، رأسًا في الحديث، رأسا في العبادة، ثقة، عدلًا خيّرًا. قَالَ الْخَطِيب: (كَانَ من أعلم النَّاس باخْتلَاف الصَّحَابَة، وَمن بعدهمْ في الْأَحْكَام). ينظر: شذرات الذهب(٣/ ٣٩٧)، وطبقات الشافعي الكبرى للسبكي(٢/ ٢٤٦).

(٣) ينظر: تعظيم قدر الصلاة،ص٢٣٨، وصحيح البخاري كتاب (الإيمان)، باب (من قال الإيمان هو العمل)، والإيمان لابن منده (١/ ٣٢١).

في وجه التفريق على قولين[١]:

الأول: علاقة افتراق (بمعنى أن الإسلام هو: الكلمة، والإيمان هو: العمل). وهو قول جماعة منهم: الزهري[٢]، وحماد بن زيد[٣]، ورواية لأحمد.

في حين أن **القول الثاني** قال بالتفصيل والتحقيق، أي: بينهما تلازم، فإذا اقترن الإسلام والإيمان فُسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، وفُسّر الإيمان بالأعمال القلبية كما في حديث جبريل عليه السلام وإذا افترقا دخل أحدهما في الآخر (علاقة تلازم في حالة الافتراق، واختلاف في حالة اجتماعهما)[٤] وهو مذهب السلف، وأكثر أهل العلم، وهو الصحيح الذي تجتمع عليه النصوص.

---

(١) ينظر: السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد،(١/ ٣٠٩)، والإيمان لابن أبي شيبة، ص٢٧، والإيمان لابن منده(١/ ٣١١ -٣٢)، والإيمان للقاضي أبي يعلى، ص٣٣٧.

(٢) هو: أبو بكر، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري بن عبد الله ابن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي المدني الزهري، متفق على جلالته، رأى عشرة من أصحاب الرسول ﷺ، ولد سنة إحدى وخمسين، ومات عام:(١٢٥هـ). ينظر: الثقاة لابن حبان(٥١٦٢)، والتقريب (٦٢٩٦).

(٣) حَمَّادُ بنُ زَيْدِ بنِ دِرْهَم أَبُو إِسْمَاعِيل الأَزْدِيُّ، مَوْلَى آلِ جَرِيْرِ بنِ حَازِمٍ البَصْرِيِّ، الأَزْرَقُ، الضَّرِيْرُ، أَحَدُ الأَعْلَامِ. حافظ، ثبت، وثقة أهل العلم: كيحى بن معين، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. ينظر: السير للذهبي(٧/ ٤٥٦- ٤٥٧).

(٤) ينظر: الايمان لابن أبي شيبة، ص٢٧، والإيمان لابن منده (١/ ٣١١ -٣٢٠)، والإيمان للقاضي أبي يعلى، ص٣٣٧، والإيمان لابن تيمية، ص٢١٦-٢١٧، ٣١٣- ٣٣٠، والإيمان بين السلف والمتكلمين للدكتور. أحمد بن عطية بن علي الغامدي، ص٢٩-٤٠.

- أدلة القولين:

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول بعدم التفريق بجملة من الأدلة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عِمرَان: ١٩] وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعَام: ١٢٥] وكذلك الأدلة الأخرى التي وصفت بعض الأعمال: كالصلاة بأنها من الإيمان.

أدلة القول الثاني (القائلون بالتفريق):

استدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾﴾ [الحُجرَات: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزَاب: ٣٥]. ومن السنة حديث جبريل المشهور الذي فرّق فيه بين الإسلام والإيمان، وغيرها من الأدلة الكثيرة .

- حقيقة الخلاف في تلازم الإسلام والإيمان وثمرته:

تُعدُّ مسألة التلازم بين الإسلام والإيمان من أصول الدين، ولكن قد نتساءل لماذا وقع الخلاف فيها، وهي بهذه المنزلة من الدين؟

الجواب: أولًا: أن هذا الخلاف لا يترتب عليه أي أثر سيئ في المعتقد، بل إن هذا الخلاف يدل على ترابط الدين وشموله وتلازمه؛ لأن أصحاب القول الأول حين نظروا إلى الأدلة التي أدخلت الأعمال في مسمى الإيمان ظنوا أن الإيمان والإسلام مترادفان. وهذا يدل على حقيقة مفادها أن الإيمان عمل، وهذا لا شك فيه.

والدليل على أن هذا الخلاف لم يترتب عليه أثر أو مفسدة أن

أصحاب القول الثاني على الرغم من أنهم قد اختلفوا في وجه التفريق فإنهم لم يقرروا أن بينهما تغايرًا أو تنافرًا، بل كلهم يرون أن بينهما ترابطًا واتفاقًا.

ثم إن جميع الأقوال سواء أقالت بالتفريق أم بعدمه متفقة على أن العمل من الإيمان.

ثانيًا: أننا نلحظ أن كل فريق أخذ بطرق الاستدلال الشرعية، فاستمسك كل منهم بممسك، ودليل شرعي معتبر، ولا ملامة حينئذ على كل فريق، ولا وزر عليه، وهذا من سعة الدين ورحمته.

ثالثًا: أن في بعض أقوال العلماء أصحاب القول الأول، أو من فرّق على غير الوجه الصحيح وجهًا محتملًا يوافق القول الثاني الصحيح، أي: أن القول الذي نسب إليهم حرره بعض العلماء، ووجدوا له وجهًا ينقل كلامهم؛ ليوافق قول الجمهور[1]، وهذا في أقل أحواله يزيد عدد القائلين بالتلازم، ويضيّق هوّة الخلاف.

● **ثمرة الاختلاف**:

إن عدم ظهور آثار سيئة على المعتقد من جراء هذا الاختلاف في تلازم الإيمان والإسلام، يدفعنا إلى البحث عن الأثر الحسن لهذا الاختلاف الذي استدل بأدلة معتبرة، فحين نُمعن النظر في المسألة، نجد أن هذا الخلاف الواقع بين الأئمة الكبار، هو انتصار لحقيقة مسلّمة لأصحاب القولين المختلفين، طالما نافحوا عنها، وصنفوا من أجلها، ألا

---

(١) ينظر في توجيه كلام المروزي ما ذكره ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦٥)، وينظر أيضًا في توجيه كلام أحمد والزهري: المصدر نفسه (٧/ ٣٧١-٣٧٢).

وهي (مسألة دخول العمل في مسمى الإيمان، فانتقل الخلاف إلى حجة دامغة في وجه من أخرج العمل عن مسمى الإيمان)، ولكن كيف حصل هذا الانتقال أو الانقلاب؟ الجواب يأتي من منشأ هذا الخلاف وباعثه، بمعنى أن سبب الخلاف كان نابعًا من وفرة وكثرة الأدلة المثبتة لحقيقة الإيمان، والمركبة من اعتقاد وعمل، فأصبح لكل فريق أدلة واضحة وصريحة.

وهناك أثر إيجابي آخر يمكن أن يكون من باب الإشارة، وذلك حين ننظر إلى سبب عدم معرفة العلاقة الصحيحة التلازمية بين الإيمان والإسلام، حيث وقع فيه من قال بعدم التفريق، أو فرَّق على وجه خاطئ، نجد أنه وقع بسبب عدم جمع الأدلة المتفرقة، فكأنه دافعٌ إلى الحث على مبدأ ومنهجية الجمع بين النصوص، فحين جمعت النصوص في هذه المسألة تحررت وحصل بها الإجماع[1].

ثانياً: التلازم بين العقيدة والشريعة من جانب ارتباطهما بالإسلام والإيمان.

مفهوم التلازم وفق قاعدة الاجتماع والافتراق:

إن العقيدة حينما استعملت لتمثل مصطلحًا أصبح الإيمان جزءًا منها[2]، أو فرعًا من فروعها، وهي بذلك تتضمن الإيمان بالله - عزّ وجلّ - والغيبيات (أركان الإيمان الستة)، أي: الأعمال القلبية العلمية. وقد تقدم بيان العلاقة بين الإيمان والإسلام، وأن الصواب يكمن في كونها علاقة تلازمية.

وبما أن الأمر لم يكن مفصلًا؛ ولارتباط الموضوع بهذه المسألة، فإنه

---

(١) حكى هذا الإجماع شيخ الإسلام ابن تيمية. ينظر: مجموع الفتاوى(٧/ ٣٦٧).

(٢) ينظر: شمول العقيدة، ص٢٩.

من الضروري التفصيل فيها بما يبين التلازم بين العقيدة والشريعة، فنقول: إن **الإيمان في حالة اقترانه بالإسلام** يتضمن الإيمان بالله - عزّ وجلّ - والغيبيات (أركان الإيمان الستة) كما هو في حديث جبريل عليه السلام المشهور، وفيه: «. . . وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلَامِ؟. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً. قَالَ: صَدَقْتَ - قَالَ فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ - . قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ؟. قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**». قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْؤولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ». قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟». قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»[١].

فهنا النبي ﷺ فرّق بين الإسلام والإيمان وجعل الإيمان ما يتعلق بالأعمال القلبية، والإسلام ما يتعلق بالأعمال الظاهرة.

وأما في حالة إطلاق الإيمان فإنه يشمل الإسلام، فكلاهما مكمل للآخر، بحيث لا ينفكان عن بعضهما، وإذا اجتمعا اختلفا في مدلولهما، وإذا افترقا اجتمعا في مدلولهما[٢]، والدليل على ذلك ما جاء عن ابن

---

(١) سبق تخريجه، ص٢٢.

(٢) ينظر: كتاب الإيمان لابن تيمية، ص٧ وما بعدها، ومجموع الفتاوى (٧/ ٣٧٥).

عبَّاس رضي الله عنه قال: قَدِمَ وفد عبد القيسِ على رسُول الله ﷺ فقالوا: إنَّا من هذا الْحَيِّ مِنْ رَبِيعَةَ، وَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذْهُ عَنْكَ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا، فَقَالَ: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الإِيمَانِ بِاللهِ، - ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ - شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَيَّ خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ، وَأَنْهَى عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالْمُقَيَّرِ، وَالنَّقِيرِ»(١).

وإذا كان الأمر كذلك مقررًا بين الإسلام والإيمان، فهو ينسحب على العلاقة بين العقيدة والشريعة، فتأخذ العقيدة المعنى والحكم نفسه المتعلق بالإيمان. فإذا أطلقت تدخل معها الشريعة. وإذا اقترنت مع الشريعة فيراد بها أصول الشريعة، وأحكامها القطعية: كالتوحيد، والإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والإيمان بالغيب. **وأما الشريعة** فتتعلق بالأحكام الفقهية والفروع، وتأخذ معنى (الإسلام) من هذا الجانب الاقتراني مع العقيدة، كما أن لها معنى شرعيًا مرادفًا للإسلام الذي يمثل الجانب العملي.

وبذلك تتقرر علاقة مسمى الإيمان بالشريعة والعقيدة على النحو التالي: أن الإيمان نفسه شعب تجمع الشريعة والعقيدة، فإذا أطلق الإيمان تدخل فيه العقيدة والشريعة كما في حديث شعب الإيمان أن النبي - عليه الصلاة والسلام - قال: «الإيمان بضع وستون - أو قال بضع وسبعون شعبة - أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»(٢).

---

(١) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا حديث رقم (٥٢٣) وفي مواضع أخرى، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب الأَمْرِ بِالإِيمَانِ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَائِعِ الدِّينِ وَالدُّعَاءِ إِلَيْهِ، رقم (١٢٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب (بدء الوحي)، بَابُ أُمُورِ الإِيمَانِ حديث رقم (٩)، =

فهنا ذكر عقيدة، كما ذكر فعلاً وهو إماطة الأذى عن الطريق، ثم قال :«والحياء شعبة من الإيمان»؛ لأنه عمل قلبي.

إذن الشريعة تطلق ويراد بها الأعمال أو الدين كله، ودليل ذلك: أن الدين هو شريعة كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [يونس: ١٤]، وغيرها من الآيات[(١)]. ويتضح عبرها أن الشريعة هي الدين كله بما يتضمنه من الاعتقاد الظاهر والباطن، فالشريعة هنا بمعنى عام.

وتطلق الشريعة ويراد بها مقابلة العقيدة، أي: معنى خاصّاً، وتعني الأعمال والشرائع التفصيلية العملية، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [المائدة: ٤٨].

فدل سياق الآية على أن لكل نبي شرعة، فإذن المعنى يكون خاصّاً؛ لأن الأنبياء عليهم السلام عقائدهم واحدة[(٢)].

ونخلص من ذلك أن العلاقة بين الإيمان والإسلام بهذه القاعدة الافتراقية والاتفاقية علاقة تلازمية، فلا إسلام لمن لا إيمان له، ولا إيمان

= ومسلم في كتاب الإيمان، باب شُعَبِ الإيمَانِ، حديث رقم (١٦١) من حديث أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(١) سيأتي معنا بيان الأدلة في ذلك مفصلةً في الباب الثاني.

(٢) ينظر: رسالة التلازم بين العقيدة والشريعة للدكتور. ناصر العقل، ص١١.

لمن لا إسلام له. وهذه العلاقة شأنها شأن علاقة الروح بالبدن؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك جسد بدون روح، ولا يمكن أن تكون هناك روح من غير جسد، وهذه العلاقة التلازمية لا يلزم معها أن يكون أحدهما هو الآخر، ومع ذلك كله لا يقال: إن البدن هو الروح، ولا الروح هي البدن، فالإيمان يناسب أن يمثل الروح؛ لأن محله في الأصل القلب، والقلب في داخل الجسد. وأما الإسلام يناسب أن يمثل البدن أو الجسد؛ لأنه في أصله يمثل الأعمال الظاهرة، كما في حديث جبريل عليه السلام فالبدن لا يكون حيّاً إلا بالروح، وكذلك الإسلام لا يكون متحقّقاً إلا مع وجود أصل الإيمان.

وهذا المثال ينطبق على الإسلام الظاهر للمنافق؛ إذ يكون بإسلامه المعلن كبدن الميت يكون جسدًا بلا روح[1].

المقصود: أنه إذا أُطلق الإيمان، وهو ما يقابل العقيدة، استلزم الأعمال (التي تقابل الشريعة)، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا خَرُّواْ سُجَّدًا وَسَبَّحُواْ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۝١٥﴾ [السَّجدَة: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ۝١٥﴾ [الحُجرَات: ١٥]. والآيات المثبتة لهذه القاعدة كثيرة.

أما إذا قيد الإيمان (العقيدة) وقُرن معه الإسلام أو العمل الصالح (الشريعة)، فإنه يراد به ما في القلب، حيث العقيدة متضمنة أعمال القلوب، فهي إذن تأخذ معناه، بالإضافة إلى ما تُعورف عليه من أبواب العقيدة.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦٧).

فتكون العقيدة والشريعة من باب عطف الشيء على الشيء[١]، من باب اللزوم أوالتلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البَقَرَة: ٤٢]، فإن تلبيس الحق بالباطل يستلزم كتمان الحق[٢].

ويتضح من هذا المثال أن عطف الشريعة على العقيدة عطف تلازمي، فالعقيدة تستلزم الشريعة.

- من جانب دلالة التضمن.

وقد أتينا فيما سبق على بيان شيء من تلك الدلالة التضمنية، ولكن هنا نضيف؛ لمزيد من التأكيد والتوضيح: كما ثبت التلازم فيما سبق بين العقيدة والشريعة، فإنه يثبت التضمن من وجه آخر على اعتبار أن العقيدة تمثل الإيمان، والشريعة تمثل الإسلام، والأدلة التي ذكرناها مسبقًا، وخاصة حديث جبريل عليه السلام تثبت دلالات التضمن بينهما، فإذا جاء الإسلام مفردًا استلزم تضمن الإيمان، وإذا جاء الإيمان مفردًا استلزم تضمن الإسلام، فلا يصح أحدهما بدون الآخر[٣]. فهذا جانب دلالي يثبت شمول الدين العقيدة والشريعة، وأن العلاقة بينهما علاقة تضمن وتلازم.

وهذا التضمن أو التلازم ليس مطردًا فقط في لفظ الإيمان والإسلام،

---

(١) وعطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين معطوف ومعطوف عليه يكون بينهما اشتراك في الحكم، وهي على مراتب: أولها وأشدها مغايرةً التباين، والثانية التلازم، والثالثة: عطف بعض الشيء عليه، والرابعة: عطف الشيء على الشيء؛ لاختلاف الصفتين. ينظر: الإيمان لشيخ الإسلام بن تيمية، ص١٣٨- ١٤٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٨.

(٣) ينظر: رسالة التلازم بين العقيدة والشريعة، أ. د. ناصر العقل، ص٦-٧.

وإنما يتناول ألفاظًا أخرى جاءت في القرآن الكريم أو السنة المطهرة كلفظ: (البر) إذا أطلق فإنه يتناول أو يتضمن جميع الأوامر كما في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البَقَرَة: ١٧٧].

وقال تعالى أيضاً: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾ [البَقَرَة: ١٨٩]. فهنا وصف البر بالتقوى. وقد يقرن بينهما، فيأخذ كل منهما معناه كما في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾ [المَائدة: ٢].

كما يدخل في هذا الباب لفظ: (الهدى) الذي يتناول في الإطلاق العلم والعمل، أو الإيمان المطلق، كقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾﴾ [الفَاتِحَة: ٦]. وإذا قرن بغيره ينتقل معناه من العموم إلى الخصوص. وهذا ينطبق على أسماء وألفاظ كثيرة هي من نمط ما ذكرنا في العلاقة بين العقيدة والشريعة.

وهذه قاعدة مطردة في ألفاظ الدين، حيث إن الأسماء تختلف دلالتها بالإطلاق، والتقييد، والتجريد، والاقتران، فهذا بابٌ واسع تزول به شبهة النزاع في مسمى العقيدة والشريعة، كما زالت في الإيمان والإسلام(١).

الحاصل أن الإيمان (العقيدة) إذا أطلق في القرآن الكريم والسنة

---

(١) ينظر: الإيمان، ص١٣٨ وما بعدها.

النبوية يراد به ما يراد بلفظ البر، والتقوى، والدين، وغيرها[١]، أي: نستنتج من ذلك قاعدة مفادها: (**أن الشيء إذا وصف بأشياء متعددة فإنه يدل عليها بالتضمن**). وهذا هو الدين المترابط مع بعضه بعضًا.

ثالثًا: التلازم بين العقيدة والشريعة من حيث تأثير الباطن في الظاهر.

وبما أنه قد تقرر مسبقًا أن الإيمان يمثل العقيدة والإسلام، فيعبر عن المعنى في حال الاقتران بين العقيدة والشريعة بالأعمال الظاهرة التي تقابل الشريعة، والأعمال الباطنة التي تقابل العقيدة، وقد تقدم الاستدلال بحديث جبريل المشهور على أن العقيدة تعني الأعمال الباطنة، في حين أن الشرائع تعني الأعمال الظاهرة.

ويمكن الاستدلال على ذلك بما جاء في حديث طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ رضي الله عنه أَنَّ أعرابيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَائِرَ الرَّأْسِ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «**الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ شَيْئًا**». فَقَالَ: أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ مِنَ الصِّيَامِ؟ فقال: «**شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ شَيْئًا**». فقال: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟ فَقَالَ: - فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَرَائِعَ الإِسْلَام - قَالَ: والَّذِي أَكْرَمَكَ لَا أَتَطَوَّعُ شَيْئًا، وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ**»[٢]

وإذا تقرر ذلك فالتلازم بين العقيدة والشريعة يعني:

---

(١) ينظر: الإيمان لشيخ الإسلام، ص١٤٣، ١٤٨.

(٢) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب (وُجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ. وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ۝١٨٣﴾ [البَقَرَة: ١٨٣])، حديث رقم(١٨٩١).

الارتباط بين الظاهر والباطن، أي: بين أركان الإيمان الستة وبين أركان الإسلام ارتباطًا تلازميًا، بمعنى أن كليهما يؤثر في الآخر، ولا يمكن أن يوجد إيمان صحيح في الباطن دون أن يظهر مقتضاه على أعمال الجوارح قولاً وعملاً، فلازم وملزوم إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم. وكذلك في العلاقة بين العقيدة والشريعة من جهة أن العقيدة تمثل الأعمال الباطنة، والشريعة تمثل الأعمال الظاهرة.

لكن كيف يكون الترابط والتأثير بين الباطن (العقيدة) وبين الظاهر (الشريعة)؟

الجواب: أن تأثير الباطن في الظاهر يتضح من قول النبي ﷺ: «الحلالُ بيِّنٌ والحرامُ بَيِّنٌ وَبينَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»[(١)].

وأما تأثير الأعمال الظاهرة في الباطن فدليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [المائدة: ١٣].

وقالَ النَّبيُّ ﷺ: «**لَتُسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ**

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب(فضل من استبرأ لدينه)(٥٢)، ومسلم في كتاب المساقاة، بابُ (أخذ الحلال وترك الشُّبهات) (١٥٩٩). من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

وُجُوهِكُمْ»[١].

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أيضًا: «**إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ الإِيمَانُ كَانَ عَلَيْهِ كَالظُّلَّةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الإِيمَانُ**»[٢].

فالتوحيد أصل الأعمال وأعظمها، ويمثل العقيدة، كما أنه من (ألطف الأشياء، وأنزهها، وأصفاها؛ يخدشه ويؤثر فيه أي شيء؛ كالمرآة الصافية جدًا، فالنظرة، واللفظة، والشهوة الخفية؛ تشوشه وتخدشه؛ فإن بادر وتاب، وإلا استحكم، وصار طبعًا يتعسر عليه قلعه)[٣].

ويمكن أن نتصور التلازم بين الظاهر والباطن من جانب عقلي، وهو:

بقياس الأولى بين الدنيا أو الواقع المشاهد وبين الدين، أي: أن الإنسان يلحظ من نفسه أن الإنسان الغريب حين يسافر ويشاهد شخصاً مشابهاً له في الثياب أو في غيرها؛ فإنه يكون بينهما من المودة و الائتلاف أكثر مما بين غيرهما، فإذا كان هذا ملموسًا ومشاهدًا في الدنيا فمن باب أولى يكون الائتلاف والارتباط في أمور الدين بين الظاهر والباطن، وهو ما ثبت بالدليل النقلي قبل هذا الدليل العقلي الذي ذكرته آنفًا[٤].

---

(١) رواه البخاري في كتاب(الصلاة)، باب (تسوية الصفوف عند الإقامة) رقم (٧١٧)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب (تسوية الصفوف وإقامتها) برقم (١٠٠٦) من حديث النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رضي الله عنه.

(٢) رواه أبو داود (٤٦٩٢)، والترمذي (٢٦٢٥). من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٥٨٦).

(٣) الفوائد لابن القيم، ص ١٩٤-. ١٩٥ بتصرف. (وسيأتي الكلام عن أثر التلازم في الباب الأخير من هذا البحث).

(٤) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥٤٩)، وتبصير أولي الألباب ببدعة تقسيم الدين إلى قشور ولباب، ص٢٥-٢٧.

يعني أن هذا أمر مطرد، كما هو في قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المجادلة: ٢٢]. فهنا ذكر الله تعالى إيمانًا قلبيًا يتبعه عملٌ . . . والأدلةُ كثيرة في هذا الشأن. **وقد امتاز أهل السنة** عن غيرهم في بيان حقيقة هذا التلازم بين الظاهر والباطن، وهو مؤشر كبير على سلامة المنهج وموافقته الواقع.

حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة:

نخلص مما سبق أن الحقيقة الشرعية للتلازم بين العقيدة والشريعة تجعل بينهما تلازمًا، أي: بين الاعتقاد والعمل؛ إذ لا ينفك أحدهما عن الآخر، فلا عقيدة صحيحة بدون عمل، كما أنه لا عمل يقبل إلا بعقيدة صحيحة. فالشريعة تتوقف من حيث الوجود على العقيدة. لكن ما حقيقة هذا التلازم؟ **إن الجواب عن هذا التساؤل** يتضح حين نصنف مواقف الطوائف إزاء التلازم على أربعة أقسام:

القسم الأول: تلازم كلّي. والقسم الثاني: تلازم جزئي.

أمّا القسم الثالث فتلازم مجازي. في حين أن القسم الرابع: تلازم تام وسط بين الكلي والجزئي.

فالتلازم الكلي تلازم خاطئ لا يوافق الأدلة الشرعية، **وقد** وقع فيه

الوعيدية (المعتزلة[1]، والخوارج[2]). ووجه الخطأ من جانبين:

الأول: من الناحية النظرية في تعريف الإيمان، حيث جعلوا الأعمال جميعها شرطاً فيه؛ فكفّروا كل من وقع في كبيرة، وأي خلل فيه، سواء أكان خللاً في باب التكذيب أم خللاً في باب العمل، ومهما كان فإنه يؤدي إلى الخروج عن دائرة الإسلام! ولا شك أن هذا الفهم للتلازم بين العقيدة والشريعة لا يتوافق مع طبيعة البشر؛ لأن كل بني آدم خطّاء، وخير الخطائين التوابون.

أما الجانب الثاني: فمن الناحية العملية حينما انحازوا بأنفسهم، وظنوا أنهم هم جماعة المسلمين، ومن لم يدخل في جماعتهم، فهو كافر خارج عن دائرة الإسلام؛ ومن ثم أدى هذا المعتقد إلى منهجية غريبة في التعامل مع النصوص، ثم تحولت إلى منهجية أغرب في التعامل مع الناس، ومنهاج السلف الصالح - رحمهم الله تعالى - يختلف عن منهاج الخوارج[3].

أما القسم الثاني: فهو التلازم الجزئي (الناقص) الذي يعدّ تلازمًا خاطئًا، لا يوافق الأدلة الشرعية، وفيه صنفان من الأقوال:

أحدهما: هو قول مرجئة الفقهاء الذين قالوا: (إن الإيمان قول

---

(١) ستأتي ترجمتهم والحديث عن أثرهم في التلازم بشيء من التفصيل، ص٥٣٩.

(٢) هم الذين يكفرون بالمعاصي، ويخرجون على أئمة المسلمين وجماعتهم. وهم فرق بعضها انقرضت وبعضها لازال كالإباضية، وهناك من أخذ بأصولهم كجماعات التكفير والهجرة ونحوهم، ينظر: الفرق بين الفرق، ص ٧٨-١١١، طبعة دار المعرفة، والفصل في الملل(٤/ ١٤٤-١٤٦)، ورسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع وموقف السلف منها، أ. د. ناصر العقل (٢/ ٢٦-١٣٣).

(٣) ينظر: دروس للشيخ عبد الرحمن بن صالح المحمود (درس رقم ١٢ص١٣) فرّغها موقع الشبكة الإسلامية: (www.islamweb.net).

باللسان واعتقاد بالقلب)، ومن وافقهم من المتكلمين الذين لم يدخلوا الأعمال في حقيقة الإيمان، ولم يجعلوها لازمة له، وإنما جعلوها من كمالاته، وثمراته بمنزلة السبب مع المسبب![1]، فقالوا: (إن الإيمان الباطن قد يكون سبباً في وجود الأعمال الظاهرة، وليس لازماً لها أي: متى وجد الإيمان الباطن وجدت الأعمال الظاهرة[2]. وأما الثاني: فهو فيمن قال: إن العمل هو شرط كمال في كمال الإيمان الواجب أو المستحب،

أي: أن (التلازم لا يتحقق إلا إذا كان الإيمان كاملاً في القلب زائدًا عن الأصل، فتنتج حينئذ الأعمال، وأما قبل ذلك فيصح الإيمان، وإن لم يكن ثمة عمل)[3].

القسم الثالث: التلازم المجازي: وهذا الموقف كان من غلاة المرجئة[4]،

---

(١) ينظر: الإيمان، شيخ الإسلام بن تيمية، ص ١٦٢.

(٢) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية(٧/ ٣٦٣).

(٣) الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل..، محمد بن محمود آل خضير(٢/ ٢١٣) بتصرف.

(٤) والمرجئة يطلقها أهل السنة على كل من أخَّر العمل عن مسمى الايمان، ولم يجعله ركنًا، وهم على أصناف: أ- مرجئة الفقهاء الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان، ويجعلونه من الثمرات، ويجعلون الناس متساوين في أصل الإيمان، ولا يثبتون الاستثناء، ولا الزيادة أو النقصان. ب- الجهمية الذين قالوا: الإيمان هو المعرفة، وكذلك مذهب المتكلمين (أكثر الأشاعرة، والماترودية) قالوا: الإيمان هو التصديق. ج- الكرامية، قالوا: هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، ومضمر الكفر إذا أظهر الإيمان مؤمن عندهم غير أنه يستوجب الخلود في النار، ولو أضمر الإيمان ولم يتفق منه إظهاره، فهو ليس بمؤمن، وله الخلود في الجنة. وهناك فروق أخرى في كتب الفرق نكتفي بما ذكرنا لشهرتها. ينظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري، ص١٣٢-١٥٤، والفرق بين الفِرق للبغدادي، ص١٨٧، =

أوالجهمية[١] الذين قالوا: إن الإيمان هو المعرفة، ولم يدخلوا عمل القلب فيه، فظنوا أنه يمكن أن يكون في القلب اعتقاد إيماني كامل، وإن سبّ الله - عزّ وجلّ - ورسوله ﷺ وارتكب أعمالًا تنافي الإيمان. وقالوا: إنها لا تخرج عن كونها ذنوبًا لا تنافي الإيمان الذي في القلب، فيثبت - بزعمهم - له في الدنيا أحكام الكفار؛ لأن هذه الأعمال أمارة على الكفر؛ لكي يأخذ ويطبق عليها الحكم الظاهر، كما يحكم على من يقر بالجريمة، ويأتي بالشهود؛ ليشهدوا عليه، فإنه قد يكون بخلاف ما أقر به، وبخلاف ما شهد به الشهود، وهذا يرجع إلى أنهم جعلوا الكفر شيئًا واحدًا، وهو الجهل، وفي المقابل جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا، وهو العلم، وهذا من أفسد الأقوال[٢]. فهؤلاء لا تلازم عندهم بين ما في القلب من اعتقاد وبين الأعمال الظاهرة؛ ولهذا أطلقت على هذا الموقف (التلازم المعدوم)؛ لأن مقتضى هذا المذهب أن الشريعة والعمل لا علاقة لهما بالعقيدة، فكل من صدّق بالله بقلبه فهذا هو المسلم، وإن رفض شريعة الإسلام، وأحكام الله ﷻ[٣] التي تقتضي التلازم

= والإرشاد للجويني٣٩٦، -٣٩٧، والإيمان لابن تيمية، ص١٠٠، ص١٦٣، والقدرية والمرجئة للعقل، ص٧٧ وما بعدها. والإيمان بين السلف والمتكلمين للغامدي، ص ٨٧-٩٣.

(١) اتّبَاع جَهم بن صَفْوَان الذى قَالَ بالاجبار والاضطرار الى الأعمال وأنكر الاستطاعات كلهَا، وَزعم ان الْجنَّة وَالنَّار تبيدان وتفنيان، وَزعم أَيْضًا أن الإيمان هُوَ الْمعرفَة بِالله تَعَالَى فَقَط، وأن الْكفْر هُوَ الْجَهْل بِهِ فَقَط، وَقَالَ: لا فعل وَلَا عمل لأَحَدٍ غير الله-تَعَالَى- وإنما تنْسب الاعمال الى المخلوقين على الْمجَاز. ينظر: الفرق بين الفِرق للبغدادي،ص١٩٩، والتبصير في الدين وتميز الفرقة الناجية للأسفراييني، ص ١٠٧، ورسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع وموقف السلف منها، أ.د. ناصر العقل(٢/ ٢٤٩-٣٤٥).

(٢) ينظر: الإيمان لشيخ الإسلام بن تيمية، ص ١٥٠-١٥١، ١٥٥.

(٣) ينظر: دروس للشيخ عبد الرحمن بن صالح المحمود، (درس رقم ١٢/ ص١٣) فرّغها موقع الشبكة الإسلامية .http://www.islamweb.net

بين العقيدة والعمل.

القسم الرابع: التلازم التام (الوسط بين الكلي والجزئي):

وهو الذي يمثل الحقيقة الشرعية الموافقة للأدلة التي اتفق عليها المسلمون.

فلا يكون التلازم مؤثراً تأثيرًا كليّاً، أي: عندما يُرتكب ذنب في الجانب العملي فلا ينتفي معه ما في القلب من إيمان انتفاءً كليّاً، وإنما ينقص بقدر ذلك الذنب، فلا بد من التفريق بين ذنبٍ وآخر. ثم إنه قد يُقترف ذنب ويتوب صاحبه، فيزول عنه أثر الذنب، ويزيد إيمانه؛ ولذلك كان هذا الموقف **متماشيًا مع طبيعة البشر، ومنسجمًا معها، بخلاف من أراد التلازم الكلي فهو: بعيد عن طبيعة البشر الخطاءة التي أثبتتها النصوص الشرعية، ولا يكون إلا في عالم الملائكة** الذين قال عنهم الله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم: ٦].

وبهذا يتضح أن علاقة العقيدة بالشريعة هي علاقة تلازمية تامة وسط بين الغلو والجفاء... وتمثل الوسطية التي تكون وسطًا بين معنيين باطلين، ولا بين حق وباطل.

فالخلاصة:

أولاً: يجب أن يكون فهم العقيدة والشريعة موافقًا للحقيقة الشرعية التي تكون وسطًا بين الفهم المحصور في المعنى اللغوي وبين المعنى المتجاوز ثوابت الشرع الجاري في تيه الفلسفة.

ثانياً: يتضح من العلاقة التي بين العقيدة والشريعة:

١- أنهما تشتركان في دلالتهما على الدين.

٢- العقيدة إذا أُفردت تستلزم الدين كله، وكذلك الشريعة إذا أفردت.

٣- والعقيدة بطريق المطابقة تدل على أبواب العقيدة، والشريعة فيما يخصها.

٤- وتدل العقيدة على الشريعة بطريق التضمن، والعكس صحيح.

٥- العقيدة والشريعة تدلان على ذاتهما، وما توصفان به إذا اقترنَا واجتمعَا.



المبحث الثاني

موازنة تطبيقية معاصرة لحقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة

الغاية العظمى من تقرير الحقيقة الشرعية للتلازم السابقة تطبيقها على الحال المعاصرة؛ كي تكون ذا جدوى ونفع. والكيفية التي سأُجريها ستكون في استخلاص الأحوال من الواقع واستخراجها، أو افتراضها افتراضًا محتملًا، بحيث أستوحيها من أقوال الفرق والمذاهب الفكرية المعاصرة؛ لنعرف مدى **ارتباط العقيدة والشريعة بجوانب سياسية، واقتصادية، واجتماعية؛ لأنه بمعرفة هذه العلاقة يكون التصور متصلاً بين التقرير والتطبيق العملي المعاصر، وتنتقل من فرضية إلى ظاهرة إذا ثبت أنها موجودة.**

وقد تصورتها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: أن يركز على جانب العقيدة مع قلة اهتمام بجانب الشريعة، كأن يقل الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، ويحرص على سلامة المعتقد في التوحيد.

التحقق من سلامة الفرضية:

بالنظر إلى الواقع، والنتاج العلمي البحثي والدعوي المعاصر، لا نجد أن لها حضورًا، بحيث تهمل جوانب من الشريعة في مقابل العقيدة، فنجد مثلًا أن أصحاب المنهج السلفي الذي يقوم على تصحيح المعتقد في التوحيد، ونبذ ما يخالفه، لا يهمل الجوانب الشرعية؛ لأن لهم أبحاثًا في جميع التخصصات، ولكن قد يكون من باب الأولويات أن يكون تغليب جانب التوحيد على جانب الشريعة؛ لأن التوحيد شرط في قبول الأعمال.

كما أنه يحافظ على استقلالية المرجعية بعيدًا عن أي مؤثرات في الواقع، فيُعمل مفهوم البدعة في محله، ويعرض كل جديد على حكم الشرع، فإن كان غير موافق له رُدّ، وإن لم يعارضه قُبل. وبهذا يكون عاملًا بالتلازم بين العقيدة والشريعة.

ولكن يجب هنا التنبيه والتفريق بين المنهج وبين المُتْبع، بمعنى أن الذي ينتسب إلى المنهج السلفي بالاسم قد لا يلتزم بهذا التوازن في جميع الأبواب، فيقع الخطأ، وحينئذ لا يُنسب إلى المنهج ذاته؛ ليصبح هو المؤثر في هذا الاضطراب، وإنما ينسب إلى الممارسة الخاطئة التي وقعت من مؤثرات خارجية: كالجهل، واتباع الهوى.

وإذا أزلنا هذا الاعتراض المُحتمل إيراده، نقول: إنه من المحتمل أن تأتي ممارسة في باب ما خاطئة لمنهج صحيح، وتأتي ممارسات في أبواب أخرى صحيحة موافقة للمنهج الصحيح. فلا ينسب الخطأ للمنهج، وإنما لذلك الممارس؛ لأن السبب منفك عن المنهج ملتصق بأسباب أخرى.

الفرضية الثانية: : أن يركز على بعض الجوانب في العقيدة والشريعة، ويغفل جوانب أخرى فيهما، دون أن يقع في محاذير كفرية.

وهذه الحالة تقع في الغالب في ممارسات فردية، كأن يقع المسلم في ربًا، أو في إتيان عرّاف، أو ما شابه ذلك، مع تمسكه بالشعائر الأخرى من صلاة، وزكاة، وإفراد الله ﷻ في الطاعة.

التحقق من سلامة الفرضية:

وهذه على الرغم من أنها ممارسة فردية، فهي تخضع لتأثير الباطن في الظاهر، وتأثير الظاهر في الباطن، بمعنى أن الوقوع في الربا له تأثيره في

القلب، وكذلك الزنى وهكذا، فمن أتى هذه المحرّمات لا شك أن قلبه وتقواه وإيمانه كان ضعيفًا، وسيضعف بوقوعه في الجرم المحرم، والاستمرار عليه. وكذلك في العقيدة، ولكن فيما دون الكفر.

فالمسألة ترجع إلى تفصيلات الأدلة؛ لكي نعرف حجم التلازم في واقعه الشمولي للدين، أي: أن الأمر خاضع لمدى تطبيقه النصوص التعبدية الشاملة في جميع النواحي الأخلاقية، والاقتصادية. . . إلخ.

إذن وقعُ هذه الحالة أو الفرضية مشاهد وملموس، وله أثره في حياة المسلم، وفي الوقت نفسه يؤكد حقيقة التلازم المقررة بين العقيدة والشريعة.

الفرضية الثالثة: أن يسقط العقيدة والشريعة كلتيهما.

وهذه الحالة تتجسد في المفاهيم المعاصرة التغريبية التي لا تجعل للدين أي سلطة في الحياة. وهذه الحالة علميًا لا تستحق أن تخضع للتدقيق؛ لكي نتأكد من سلامتها؛ لأنها ظاهرة تطرف وغلو، ولا تستند إلى حجة قوية في إقصائها العقيدة والشريعة[١]. ولكن لا يمنع أن نتصور هذه الحالة عبر الواقع.

فالإسقاط قد يأخذ شكل الإلحاد[٢]، وهذا موجود، ولا ينكر.

---

(١) سيأتي الحديث عن هذه المفاهيم في الفصل الأخير(مبحث التيارات التغريبية).

(٢) الإلحاد يطلق على نوعين: أحدهما يتمثل بإنكار وجود الله -تعالى- والقول بأزلية المادة، وأنها أصل الكون، ومن ثم القول بأن الكون وجد بلا خالق، بل إن المادة في زعم أصحاب هذه المقولة هي الخالقة والمخلوقة معًا. والنوع الثاني: يتمثل باتخاذ شريك مع الله تعالى، أو التكذيب بالرسالات الإلهية، وإنكار البعث، وما فيه من حساب ونعيم وعذاب، وهذا النوع لا يلزم من القول به الكفر التام بموجد الكون. وقد عرفت البشرية النوعين. ينظر: الإلحاد الديني في مجتمعات المسلمين، د. صابر عبد الرحمن طعيمة، ص١٠.

وقد يأخذ شكلًا جزئيّاً، بمعنى: أنه يسقط العقيدة والشريعة معًا، ويتمسك بجانب ضيق، أي في جانب شعائري تعبدي: كالصلاة، والصيام، ونحوهما.

وهذا يختلف عن الفرضية السابقة من جهتين:

الأولى: أن صاحب هذه الفرضية يُسقط جوانب العقيدة والشريعة اعتقادًا قلبيًا رسخ فيه متأثرًا بالفكر الفلسفي الحديث، في حين أن صاحب الفرضية الثانية يقع منه ذلك من جهة التقصير لا من جهة الاعتقاد، أو ما يسمى بالاستحلال، وقد يقع منه قلبيّاً ولكن من جهة التأثر بمعتقدات فرق مخالفة لمنهج أهل السنة، لا تنهض إلى مستوى الكفر الأكبر.

الثانية: أن هذه الفرضية تأخذ ممارسات تطبيقية لمذاهب فكرية.

أما **الفرضية الثالثة** فهي في الغالب تأخذ ممارسات فردية، وتصل إلى شكل جماعي، ولكنه غير منظم، ولا يأخذ شكلًا مذهبيّاً.

والخلاصة التي نصل إليها أن الفرضية الأولى لا وجود لها، وإنما قد تقع من مؤثر خارجي، في حين أن الفرضيتين الأخريين أصبحتا بعد التحليل والنظر ظاهرتين موجودتين في الواقع. وبذلك نكون أجرينا تطبيقًا معاصرًا لحقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة.

بقيت مسألة مهمة تتعلق بحقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة حصل فيها اضطراب في الفهم والتصور، وهي: تقسيم الدين إلى أصول وفروع، وهذا ما سيأتي الحديث عنه في المبحث التالي.



المبحث الثالث

تقسيم الدين إلى أصول وفروع وعلاقته بالتلازم بين العقيدة والشريعة

من تأمل في الكتب المتقدمة يجد أنها خالية من تقسيم الدين إلى أصول وفروع، بل تجمع مسائل الدين كله[1]، ثم جاء عصر التخصص العلمي في المؤلفات، ودخلت على الإسلام فلسفات اليونان فتأثرت بها طوائف من المسلمين، وظهرت كتب الردود، ومصنفات في أبواب معينة أو مسائل معينة، إذ لم يكن الأمر متوقفًا على مجرد اصطلاح علمي يوافق الشرع، وإنما تعدى ذلك إلى أن حصل اضطراب واختلاف في تصور الأصول والفروع تبعًا لما طرأ على الدين من معتقدات وشبه متنوعة . . .إلخ، وإلا لو كان الأمر متوقفًا على مصطلح مستقيم المعنى، وموافق للشرع؛ لما كان ذلك يعدّ إشكالًا أصلًا، ومن هنا تظهر أهمية هذا المبحث.

وسيكون تحرير المسألة على النحو التالي:

أولاً: تحليل الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

ثانياً: بيان حقيقة الأصول والفروع والضابط المستقيم فيها.

ثالثاً: إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من جانب الأصول والفروع.

خلاصة الدراسات السابقة:

حين حاولت إحصاء الدراسات التي تناولت مسألة تقسيم الدين إلى

---

(١) ينظر: الأصول والفروع حقيقتها والفرق بينهما، والأحكام المتعلقة بهما(دراسة نظرية تطبيقية) للدكتور. سعد بن ناصر الشثري، ص١٢٨.

أصول وفروع، وجدت أنها تتلخص فيما يتعلق بأقوال العلماء فيها على النحو التالي:

١ - دراسة ترى وجود قولين: أحدهما يرى التقسيم، والآخر لا يرى التقسيم، مع عدم ذكر وجمع وتحرير أقوال المانعين من التقسيم[١].

٢ - دراسة تُميز وتفرّق بين قول أهل السنة والجماعة وبين كلام المعتزلة (المتكلمين)، ولا تذكر وجود قولين لأهل السنة والجماعة [٢]، وهي بذلك تختلف عن الدراسة السابقة.

٣ - دراسة ترى وجود قولين: قول يرى التقسيم، وقول لا يراه، وتُرجِّحَ عدم التقسيم، مع تفصيل في الأقوال وتحليلها[٣].

موقف علماء أهل السنة والجماعة من تقسيم الدين إلى أصول وفروع عبر الدراسات السابقة: يذكر الباحثون عن أهل السنة أن لهم قولين: **القول الأول**: يرى أن مسائل الدين تنقسم إلى أصول وفروع، وننسبوه إلى الجمهور. وعمدتهم الإجماع، حيث توصلوا إلى نصوص للسلف كأمثال: الشافعي[٤]،

---

(١) ينظر: المسائل المشتركة بين العقيدة والفقه للباحث عبد المحسن بن ردة الصاعدي، ص١٩-٢٤.

(٢) ينظر: بحث بعنوان: مشروعية الاجتهاد في فروع الاعتقاد، الدكتور: شريف الشيخ صالح أحمد الخطيب، ص٥، ومعجم المناهي اللفظية للعلامة بكر أبو زيد، ص ١٠٠-١٠٢.

(٣) الأصول والفروع حقيقتها للدكتور/ سعد بن ناصر الشثري، ص١٢٩-١٤٨.

(٤) محمد بن إدريس بنِ العَبَّاسِ بنِ عُثْمَانَ بنِ شَافِعِ بنِ السَّائِبِ بنِ عُبَيْدِ بنِ عَبْدِ يَزِيْدَ بنِ هِشَامِ بنِ المُطَّلِبِ بنِ عَبْدِ مَنَافِ بنِ قُصَيِّ بنِ كِلَابِ القرشي المكي صاحب المذهب، ت ٢٠٤هـ. ينظر: الجرح والتعديل للرازي(٧/ ٢٠١)، والسير للذهبي(١٠/ ٥).

وأبي زرعة[١]، وعثمان الدارمي[٢]، وابن بطة[٣] تفيد بوجود هذا التقسيم.

القول الثاني: ينكر التقسيم، ونسبوه إلى ابن تيمية[٤]، وابن حزم[٥][٦]. ورجح أكثرهم بعد مناقشة الأدلة أن تقسيم الدين لا مانع منه،

---

(١) الإِمَامُ، سَيِّدُ الحُفَّاظِ، عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ الكَرِيْمِ بنِ يَزِيْدَ بنِ فَرُّوْخٍ مُحَدِّثُ الرَّيِّ. توفي سنة ٢٦٤هـ ينظر: الجرح والتعديل للرازي(١/ ٣٢٨)، والسير للذهبي (١٣/ ٦٥).

(٢) عُثْمَانُ بنُ سَعِيْدِ بنِ خَالِدِ بنِ سَعِيْدٍ الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، النَّاقِدُ، أَبُو سَعِيْدٍ التَّمِيْمِيُّ، الدَّارِمِيُّ، السِّجِسْتَانِيُّ، صَاحِبُ (المُسْنَدِ) الكَبِيْرِ وَالتَّصَانِيْفِ. طَلَبَ الحَدِيْثِ، ومات: ٢٨٠هـ. ينظر: الجرح والتعديل للرازي(٦/ ١٥٣) السير للذهبي (١٣/ ٣١٩).

(٣) سبقت ترجمته، ص٥٩.

(٤) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين، شيخ الاسلام. مات معتقلا بقلعة دمشق. كان داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والأصول، مات ٧٢٨هـ. ينظر: العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية لابن قدامة المقدسي، وسير أعلام النبلاء (١/ ٣٥- ٤٤)، والأعلام (١/ ١٤٤-١٤٥)، والجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، جمعه ووضع فهارسه: محمد عزيز شمس، وعلي بن محمد العمران، إشراف وتقديم: بكر أبو زيد، ص١٠٩-٧٤٦.

(٥) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب كان أولًا شافعيًا، ثم تحول ظاهريًا له المحلى على مذهبه واجتهاده، وشرحه المحلى والملل. ينظر: طبقات الحفاظ (١/ ٤٣٥)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣/ ٣٢٥).

(٦) وأرى أن ابن حزم رحمه الله يختلف عن ابن تيمية، وعن أهل السنة في هذه المسألة؛ بسبب إلغائه القياس، وأخذه بالفلسفة في الأصول. يقول عنه الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية: (والعجب كل العجب منه، أنه كان ظاهريًا حائرًا في الفروع، لا يقول بشيء من القياس، لا الجلي ولا غيره، وهذا الذي وضعه عند العلماء، وأدخل عليه خطأ كبيرًا في نظره وتصرفه، وكان مع هذا من أشد الناس تأويلًا في باب الأصول، وآيات الصفات، وأحاديث الصفات؛ لأنه كان أولاً قد تضلع من =

ثم جمع أحد الباحثين أقوال ابن تيمية، وتتبعها، وجعلها في المواقف التالية: **الموقف الأول**: أنه يستخدم مصطلح، أوكلمات الأصول والفروع في تضاعيف كلامه. **الموقف الثاني**: أنه يحكي عن مذاهب الناس في ضوابط التفريق. **الموقف الثالث**: أنه يختار بعض الآراء في ضابط التفريق بين الأصول والفروع، مع اختلاف في كلامه. **والموقفان الرابع والخامس** في إنكار نسبة هذا التقسيم إلى الشرع[١]. وفيما يتعلق بتحرير الضابط في التفريق بين الأصول والفروع اعتمد على ضابط الأصوليين الذي يرى أن أدلة الأصول قطعية، والفروع أدلة ظنية.

وبالاستناد إلى ما تقدم من دراسات، ورغبة في أن يكون الأمر أكثر وضوحاً، وخاصة فيما يتعلق بربطه بموضوعنا أرى أنه من المناسب تحرير المسألة من جهتين:

الأولى: تحرير موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من التقسيم؛ لأن أصحاب الدراسات السابقة الذين رأوا أن أهل السنة لهم قولان في مسألة التقسيم؛ حيث يجعلونه على رأس من ينكر التقسيم، وبتحرير قوله في هذه المسألة تتضح حقيقة الأقوال فيها.

الجهة الثانية: تحرير الضابط في تقسيم الدين. مع تغليب الجانب العقدي في ذلك.

= علم المنطق . . . ففسد بذلك حاله في باب الصفات). (١٢/ ١١٣). **قلت**: ومع هذا كله فإنه قد وافق أهل السنة في أبواب أخرى كثيرة منها مسألة الإيمان وتعريفه. ينظر: الأصول والفروع لابن حزم، ص١٠٨-١١٥.

(١) ينظر: الأصول والفروع حقيقتها والفرق بينهما، والأحكام المتعلقة بهما (دراسة نظرية تطبيقية) للدكتور سعد بن ناصر الشثري، ص١٢٩-١٤٨.

أولاً: تحرير موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من التقسيم.

لا شك أن السبيل الأسلم في معرفة دلالة المتكلم[(١)]، وخاصة إذا كان ظاهره الاختلاف، وكان متفرقاً ومتنوعاً، يكمن في اتباع الخطوات التالية:

١. جمع كلامه المتفرق.
٢. ربط المعنى والمراد بالسياق.
٣. استصحاب الأصول والقواعد العامة التي اعتمد عليها في بناء أفكاره وأقواله وآرائه[(٢)].
٤. التأني والتأمل في الحكم، وعدم الاستعجال.

ولو نظرنا إلى ما تقدم في المواقف الخمسة لشيخ الإسلام من مسألة التقسيم التي ذكرها الدكتور سعد؛ لوجدنا أن المواقف الثلاثة الأولى لا تدل على أنه يرفض هذا التقسيم، بل إن بعضها تدل على أنه مقر بها، والدليل باختصار ما يلي:

١. أنه استخدم لفظ التقسيم في تضاعيف كلامه[(٣)].
٢. أنه يختار بعض الآراء في ضابط التفريق بين الأصول والفروع.
٣. لا يعني اختيار شيخ الإسلام أكثر من رأي أنه اختلف في

---

(١) وأراه حقّاً متمثلاً فيما قام به الشيخ الدكتور سعد الشثري في بحثه؛ إذ جمع أقوال ابن تيمية بموضوعية ومنهجية علمية.

(٢) ينظر: مقال بعنوان: تحرير رأي ابن تيمية في انقسام الدين إلى أصول وفروع لسلطان العميري في موقع ملتقى أهل الحديث.

(٣) وهذه النصوص نقلها أكثر من حرر هذه المسألة، وينظر في: مجموع فتاوى ابن تيمية (١/ ١٣)، (٢/ ٧٢)، (٤/ ٥٣)، و(٢/ ٨)، (٣/ ١٨٢)، (٤/ ٥٦)، (٤/ ١٧٠)، (١٤/ ٤٤٨).

بعضها، بل هو اختلاف تنوع، كما أن أكثرها تقسيمات بديلة صحيحة وجائزة، لا ينازعه فيها من تأملها.

٤. أن إنكار شيخ الإسلام تقسيم الدين إلى أصول وفروع هو: في مقابل تقسيم أهل الكلام، أي: هو في تضاعيف رده، وإنكاره تقسيمًا لا يصح ولا يستقيم، فكون شيخ الإسلام ابن تيمية يرفض تقسيمًا لا يلزم معه أنه لا يقر بأصل التقسيم. كما أنه حينما أنكر الضرورات الخمس التي ذكرها الأصوليون [(١)] لا يلزم معه أنه يرفض أن في الدين ضرورات.

إذن فالأمر: مجرد نقاش فكرة أو خطأ يُطرح له بديل. ومما يؤكد ذلك: أن أحد النصوص التي استشهد به الباحثون في أن شيخ الإسلام ابن تيمية أنكر التقسيم، ونفى نسبته إلى أهل السنة، نجد أنه في السياق نفسه يقرر قاعدة، حيث يقول: «ونحنُ نذكرُ " قاعدةً جامعةً " في هذا الباب لسائر الأمَّة فنقولُ: **لا بدَّ أن يكون مع الْإنسان أصولٌ كلِّيَّةٌ تردُّ إليها الجزئيَّاتُ؛ ليتكلَّم بعِلْم وَعَدْلٍ، ثُمَّ يَعْرِفُ الْجُزْئِيَّاتِ كَيْفَ وَقَعَتْ؟ وَإِلا فَيَبْقَى فِي كَذِبٍ وَجَهْلٍ فِي الْجُزْئِيَّاتِ، وَجَهْلٍ وَظُلْم فِي الْكُلِّيَّاتِ، فَيَتَوَلَّدُ فَسَادٌ عَظِيمٌ. فَنَقُولُ: إنَّ النَّاسَ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي تَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَتَخْطِئَتِهِمْ، وَتَأْثِيمِهِمْ، وَعَدَمِ تَأْثِيمِهِمْ فِي مَسَائِلِ الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ، وَنَحْنُ نَذْكُرُ أُصُولًا جَامِعَةً نَافِعَةً...**)[(٢)]. ثم ذكر الأقوال حتى قال[(٣)] (وَالْقَوْلُ الْمَحْكِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيِّ هَذَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤَثِّمُ

---

(١) ينظر كلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: (١١/ ٣٤٣)، والقواعد الأصولية عند ابن تيمية(١/ ٨٠).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية(١٩/ ٢٠٣)، ومنهاج السنة النبوية(٥/ ٤٤).

(٣) من هنا استشهد الشيخ الدكتور سعد الشثري - وفقه الله - ينظر: ص ١٤٦.

الْمُخْطِئَ مِنْ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا فِي الْأُصُولِ وَلَا فِي الْفُرُوعِ وَأَنْكَرَ جُمْهُورُ الطَّائِفَتَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْيِ عَلَى عُبَيْدِ اللهِ هَذَا الْقَوْلَ، وَأَمَّا غَيْرُ هَؤُلَاءِ فَيَقُولُ: هَذَا قَوْلُ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الْفَتْوَى كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وداوُد بْنِ عَلِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ لَا يؤثمون مُجْتَهِدًا مُخْطِئًا فِي الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ، وَلَا فِي الفروعية[1]، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا يَقْبَلُونَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إلَّا الْخَطَابِيَّةَ، وَيُصَحِّحُونَ الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ. وَالْكَافِرُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُصَلَّى خَلْفَهُ، وَقَالُوا: هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ، وَأَئِمَّةِ الدِّينِ: أَنَّهُمْ لَا يُكَفِّرُونَ، وَلَا يُفَسِّقُونَ، وَلَا يؤثمون أَحَدًا مِنْ الْمُجْتَهِدِينَ الْمُخْطِئِينَ لَا فِي مَسْأَلَةٍ عَمَلِيَّةٍ وَلَا عِلْمِيَّةٍ، قَالُوا: وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ إنَّمَا هُوَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ وَانْتَقَلَ هَذَا الْقَوْلُ إلَى أَقْوَامٍ تَكَلَّمُوا بِذَلِكَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ وَلَمْ يَعْرِفُوا حَقِيقَةَ هَذَا الْقَوْلِ وَلَا غَوْرَهُ. قَالُوا: وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ كَمَا أَنَّهَا مُحْدَثَةٌ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إجْمَاعٌ بَلْ وَلَا قَالَهَا أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ عَقْلًا، فَإِنَّ الْمُفَرِّقِينَ بَيْنَ مَا جَعَلُوهُ مَسَائِلَ أُصُولٍ وَمَسَائِلَ فُرُوعٍ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا بِفَرْقٍ صَحِيحٍ يُمَيِّزُ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، بَلْ ذَكَرُوا ثَلَاثَةَ فُرُوقٍ، أَوْ أَرْبَعَةً كُلُّهَا بَاطِلَةٌ)[2].

---

(١) مسألة الاجتهاد في الأصول على ثلاثة أقوال: **الأول قال** بالمنع من الاجتهاد. **والثاني قال** بالوجوب وهو: قول المتكلمين. **والثالث قال**: بالجواز. قاله ابن تيمية وابن حزم وغيرهما، وهو الراجح والقول الوسط. ينظر لمزيد من التفصيل: التفريق بين الأصول والفروع، للدكتور: سعد الشثري، (٢/ ٢١٩-٢٣٨)، و الاجتهاد في الشريعة الإسلامية (القسم الثاني: تأليف: وهبة الزحيلي)، ص ١٩٨-٢٠٠.

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٠٧)، ومنهاج السنة النبوية(٥/ ٤٨).

فلو تأملنا في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ نجد ما يلي:

- أن شيخ الإسلام ابن تيمية يقر بأصول كلية يرد إليها الجزئيات، بل إنه: بدأ كلامه في هذه المسألة بذلك، ثم ذكر وحكى كلام المتكلمين، وما ترتب على تقسيمهم من تكفير وأحكام خاطئة؛ **فإذن هذا نص من كلام ابن تيمية يثبت ذلك، ومن سياق كلامه نفسه الذي نفى فيه التقسيم، أي: ربطنا كلامه بالسياق، وهذه خطوة منهجية في معرفة الدلالة للمتكلم كما تقدمت الإشارة إليها.**

- أن النص الذي حكاه عن أهل السنة في إنكار هذا التقسيم مرتبط بالمعنى غير المنضبط الذي قرره المتكلمون، ويدل عليه قوله: «فَإِنَّ الْمُفَرِّقِينَ بَيْنَ **مَا جَعَلُوهُ** مَسَائِلَ أُصُولٍ»، فقوله: (ما جعلوه) يدل على أن مراد شيخ الإسلام ابن تيمية لا يرتبط بأصل التقسيم، وإنما بالمسائل التي جعلوها، وأدخلوها من أصول الدين، فهو يرفض تقسيمًا غير مستساغ، ويناقشه مُنكِرًا له، فلا يحمل مراده على نفي التقسيم مطلقاً. وهذه الأصول يفسرها ويصفها شيخ الإسلام في موضع آخر(بأصول فلسفية)، حيث يقول: (حَتَّى إنَّ مَنْ لَهُ مَادَّةٌ فَلْسَفِيَّةٌ مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ - كَابْنِ الْخَطِيبِ وَغَيْرِهِ - يَتَكَلَّمُونَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الَّذِي هُوَ عِلْمٌ إسْلَامِيٌّ مَحْضٌ؛ فَيَبْنُونَهُ عَلَى تِلْكَ الْأُصُولِ الْفَلْسَفِيَّةِ)[1]. فهنا كلامه يفرق بين أصول إسلامية يقر بها، وأصول فلسفية باطلة يدحضها.

- ويؤكد ذلك ما قاله رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: (الرأي المحدث في الأصول وهو: الكلام المحدث، وفي الفروع وهو: الرأي المحدث في

(١) مجموع الفتاوى(٢/ ٨٦).

الفقه، والتعبّد المحدث، والسياسة المحدث)[١]. فمن هذا الكلام يتضح مراد الشيخ من إنكار التقسيم، وهو: التقسيم المحدث، وهذا ما فهمه الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز رحمه الله في شرحه كلامه هذا، حيث قال: (ويبين هذا البحث للمؤلف رحمه الله أن مقصوده من هذه الرسالة بيان أن الاستقامة في **الفروع والأصول** هو: طريق الكتاب والسنة، وأن الواجب على الناس أن يستقيموا على منهج كتاب الله، وسنة الرسول ﷺ في العقائد، وفي أسماء الله وصفاته، وفي توحيده والإخلاص له، وفي امتثال الأوامر وترك النواهي، وألّا يخرجوا على هذا إلى شيء آخر...إلخ)[٢]. فقول الشيخ: (الاستقامة في الفروع والأصول)، أي: السير على منهج مستقيم فيهما ... ولا يفيد أنه: ينكرهما على الإطلاق، بل يشير إلى ضرورة إيجاد تفصيل في الأمر.

- أن هناك فرقًا بين تقسيم شيخ الإسلام ابن تيمية والأصوليين المتكلمين، وهو: أنه أولاً ينقدهم في ذلك، ولا يرتب على تقسيمه أحكامًا مثلهم[٣]، وثانياً: ينادي بتقسيم بديل له بمنهج يوافق الأدلة الشرعية، حيث يقول شيخ الإسلام: (فَمَنْ بَنَى الْكَلَامَ فِي الْعِلْم: الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ السَّابِقِينَ فَقَدْ أَصَابَ طَرِيقَ النُّبُوَّةِ، وَكَذَلِكَ مَنْ بَنَى الْإِرَادَةَ وَالْعِبَادَةَ وَالْعَمَلَ وَالسَّمَاعَ الْمُتَعَلِّقَ بِأُصُولِ الْأَعْمَالِ وَفُرُوعِهَا مِنْ الْأَحْوَالِ الْقَلْبِيَّةِ وَالْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْهَدْيِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فَقَدْ أَصَابَ طَرِيقَ النُّبُوَّة، وَهَذِهِ طَرِيقُ أَئِمَّةِ الْهُدَى. تَجِدُ " الْإِمَامَ أَحْمَدَ " إذَا

---

(١) منهاج الكرامة في شرح كتاب الاستقامة، ص٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٨.

(٣) ينظر: منهاج السنة(٥/ ٤٨)، والمجموع: (١٩/ ٢٠٣-٢٠٩).

ذَكَرَ أُصُولَ السُّنَّةِ قَالَ: هِيَ التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ)[1].

وفي موضعٍ آخر يضع تقسيمًا آخر حسب ما أنتجه الواقع، ويبين أن الأصول والفروعٍ هي ما جاء فيها الشرع المنزل الثابت الذي لا يجوز الخروج عنه.

وهذا التقسيم الذي ذكره هو على ثلاثة أقسام:

الأول: الشرع المنزّل، وتدخل فيه الأصول والفروع.

الثاني: الشرع المؤوّل - محل الاجتهاد - .

الثالث: الشرع المبدّل.

حيث يقول: (وصار لفظ " الشَّرْع " غَيْرَ مُطَابِقٍ لِمُسَمَّاهُ الْأَصْلِيِّ؛ بَلْ لَفْظُ الشَّرْعِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ " ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ". " أَحَدُهَا " الشَّرْعُ الْمُنَزَّلُ وَهُوَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَاتِّبَاعُهُ وَاجِبٌ، مَنْ خَرَجَ عَنْهُ وَجَبَ قَتْلُهُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ أُصُولُ الدِّينِ وَفُرُوعُهُ؛ وَسِيَاسَةُ الْأُمَرَاءِ، وَوُلَاةِ الْمَالِ، وَحُكْمُ الْحُكَّامِ، وَمَشْيَخَةُ الشُّيُوخِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِأَحَدِ مِنْ الْأَوَّلِينَ والآخرين خُرُوجٌ عَنْ طَاعَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ. و "**الثَّانِي**" الشَّرْعُ الْمُؤَوَّلُ وَهُوَ: مَوَارِدُ النِّزَاعِ وَالِاجْتِهَادِ بَيْنَ الْأُمَّةِ، فَمَنْ أَخَذَ فِيمَا يَسُوغُ فِيهِ الِاجْتِهَادُ أُقِرَّ عَلَيْهِ وَلَمْ تَجِبْ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ مُوَافَقَتُهُ إلَّا بِحُجَّةٍ لَا مَرَدَّ لَهَا مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. و"**الثَّالِثُ**" الشَّرْعُ الْمُبَدَّلُ، مِثْلَ: مَا يَثْبُتُ مِنْ شَهَادَاتِ الزُّورِ، أَوْ يُحْكَمُ فِيهِ بِالْجَهْلِ وَالظُّلْمِ بِغَيْرِ الْعَدْلِ وَالْحَقِّ حُكْمًا بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ، أَوْ يُؤْمَرُ فِيهِ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٦٢).

بِإِقْرَارِ بَاطِلٍ؛ لِإِضَاعَةِ حَقٍّ...إلخ)[١].

وبهذا يتقرر أن شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ يُقرُّ بأصل التقسيم، وما نقل عنه أنه يرفض التقسيم، فإنه متوجه إلى رفض التقسيم الأصولي الكلامي للقطع والظن، وفي مسألة تحديد الضابط.

فناقش المسألة، وأثبت أن الفروع ليست من الظنيات بإطلاق، بل كثير منها قطعي الدلالة والثبوت، وهي داخلة في مسمى الشرع. كما بين أن مسائل الاجتهاد تكون ظنية[٢]، وتكون قطعية، فربّ دليلٍ خفي يكون قطعيًّا.

فالقطعيات لا تكون فقط في أصول الدين، وإنما تكون أيضًا في الفروع[٣]، والمتكلمون يعذرون المجتهد في الفروع، وهذا يلزمهم أن يعذروا المخطئ في مسائل الأصول؛ لعدم الفرق[٤].

ولا أرى أن أتوسع أكثر من ذلك بتكرار ما تقدم، وما ناقشه الباحثون من قبلي، ونقلوه يكفي، وحسبنا الاكتفاء بما نقلناه باختصارٍ عنهم؛ لكي نصل إلى الهدف من تقرير مسألة الأصول والفروع، ثم نربطها بأصل بحثنا المتعلق بإثبات علاقتها بالتلازم بين العقيدة والشريعة.

---

(١) المصدر السابق (٣٥/ ٣٩٥-٣٩٦).

(٢) وهو هنا: يرد على أبي المعالي الجويني وغيره الذين قسموا المسائل إلى قسمين: قطعية ومجتهد فيها. ينظر: التلخيص للجويني (٣/ ٨٢)، ومعالم ضوابط الاجتهاد عند شيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور. علاء الدين حسين رحال، ص٣٢٤.

(٣) ينظر: معالم ضوابط الاجتهاد عند شيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور علاء الدين حسين رحال، ص٣٢٤-٣٢٥.

(٤) ينظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، (٢/ ١٢١٧).

ثانيا: تحرير الضابط في تقسيم الدين إلى أصول وفروع.

اختلف الأصوليون المتكلمون والفقهاء في تحرير الضابط في تقسيم الدين إلى أصول وفروع على أقوال، وأكثر من ناقش هذه المسألة هو: شيخ الإسلام بن تيمية. وكان النقاش عمومًا من شيخ الإسلام أو غيره دائرًا حول مسائل من أهمها: ١ - مسألة الضابط في معرفته.

٢ - أصل هذا التقسيم ومنشؤه.

٣ - الأحكام المترتبة على هذا التقسيم: (حيث رتبوا أمورًا عليها منها:

- أن يكون المصيب فيها واحدًا.
- أن الظن فيها والتقليد غير معتبر.
- أن العاجز عن معرفة الحق في هذه المسائل غير معذور.
- أن المخطئ فيها آثم)[١].

وأرى أن مما يثري البحث من جانبه العقدي التفريق بين أمور منها:

أولاً: التفريق بين التقسيم المستقيم، والتقسيم غير المستقيم.

وثانياً: التفريق بين المعاني الاصطلاحية للفظة الأصلية أو الأصول، فقد يراد بها:

- علم أصول الفقه.
- وقد يراد بها القواعد الكلية في الدين بإطلاق، سواء أكانت في العقائد، أم في الفقه، أم في غيرها.
- وقد يراد بها: الدليل الجزئي الذي يكون في مصطلح القواعد الكلية، أي: من آحاد الأصل الكلي.

---

(١) المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين للعروسي، ص٢٩٨.

- وقد يراد بها المقيس عليه، أي: من أركان القياس. وذلك يستخدم غالبًا في مسائل الفقه، وكذلك في مسائل الاعتقاد، فيفرّع على الأصل.
- وقد يراد به حكم الشيء في وضعه الأول.
- وقد يراد به أصول الدين. وهذا الإطلاق فيه تفصيل، فقد يراد به علم الكلام، وقد يراد به الكليات الشاملة للأصول الاعتقادية، والأصول العملية، أي: الكليات التي تتفرع عنها قواعد أصول الفقه، وعلم الكلام على السواء(١).

وثالثاً: التفريق بين علماء الكلام وعلماء أهل السنة والجماعة؛ إذ هناك فرق بين الطرفين في المنهج والاستدلال(٢)، فعلم الكلام يختلف

---

(١) ينظر: الموافقات للشاطبي(١/ ٢٨٥، ٢٢٦) (٢/ ٣٠٨، ١١٤)، (٣/ ٩٧)، والمصطلح الأصولي عند الشاطبي، فريد الأنصاري، ص٢٧١-٢٩٥، وقواطع الأدلة في الأصول للسمعاني، ص١٣٥، والملل والنحل للشهرستاني، (١/ ١٦٣) طبعة المكتبة العصرية.

(٢) والمسائل التي اختلف فيها المتكلمون عن أهل السنة هي باختصار: أ-مسألة أول واجب على المكلف. ب-تقديم العقل على النقل. ج-مسألة التوحيد. د-مسألة الإيمان. هـ-مسائل أسماء الله وصفاته. و- مسألة كلام الله-عزّ وجلّ-. ز- مسائل القدر. ح- مسائل النبوة. ط- عدم الاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد. ولمزيد من التفصيلات وللمقارنة ينظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقدًا(١/ ٦١-١٠٥)، وحديث الآحاد وحجيته في تأصيل الاعتقاد للدكتور. عبد الله بن ناصر السرحاني(٢/ ٨٨١ وما بعدها). **وفي منهج أهل السنة والجماعة ينظر**: منهج أهل السنة والجماعة في تدوين علم العقيدة (إلى نهاية القرن الثالث)، تأليف الدكتور. ناصر بن يحيى الحنيني(١/ ٧٥-٦٧١) (٢/ ٦٧٢ وما بعدها). **ومن الدراسات التي قارنت بين منهج السلف ومنهج المتكلمين وعن علاقة وأثر ذلك في الفقه وأصوله**: (مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه(عرض ونقد =

عن العقيدة الإسلامية الصحيحة في المصدر، والمنهج، وفي الأثر في النفس، وطريقة الاستدلال والأسلوب[١]؛ لأنه حتمًا سيتبع ذلك الاختلاف، اختلافٌ آخر يقع في تقسيم الدين، أي: في ماهية الأصول، والفروع، ثم في حقيقة التلازم بينهما. **وهذا هو الواقع**؛ إذ يمكن تلخيص موقف المتكلمين من الأدلة، ثم تقسيمه (الكتاب والسنة) **إلى موقفين**:

الأول: يرى عدم الاحتجاج بالأدلة اللفظية في أصول الدين، كما قرر ذلك الرازي[٢]،[٣].

والثاني: - وهو الأكثر - يرى أن الاحتجاج في أصول الدين في المتواتر من الأدلة، ويضع شروطاً منها: عدم وجود المعارض العقلي، وألّا تكون الأدلة اللفظية متوقفة على ثبوت المسألة المعينة المبحوث عنها[٤]. وكل

= على ضوء الكتاب والسنة) د. خالد عبد اللطيف محمد نور عبد الله)، و (القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين وأثره في قبول الأحاديث أو ردها، أميرة بنت علي بن عبد الله الصاعدي)، و(المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، للعروسي،)، و(منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة، جابر إدريس علي أمير،)، و(المسائل المشتركة بين العقيدة والفقه، عبد المحسن الصاعدي).

(١) ينظر: العقيدة في الله، أ.د: عمر الأشقر، ص٣٩- ٥٢.

(٢) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر، وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، متكلم مزج علم الكلام بالفلسفة، ت (٦٠٦هـ). ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي(١/ ١٠٠)، والأعلام للزركلي (٦ / ٣١٣).

(٣) ينظر: المحصول في علم الأصول، للرازي(٣/ ٣١٩).

(٤) ينظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه (عرض ونقد على ضوء الكتاب والسنة) (٢/ ٧٩٥).

هذه الأمور في نظري لا بد من تصورها قبل الكلام عن الضابط في التقسيم الشرعي الموافق لمفهوم التلازم.

الأقوال في ضابط تقسيم الدين إلى أصول وفروع:

تعد مسألة تقسيم الدين إلى أصول وفروع من المسائل المشتركة بين أصول الدين وأصول الفقه إذا بُحثت من جانب القطع والظن، وقصدي من ذلك أن أجعل المسألة عامة، ومحاولة معرفة ما إذا كان من الممكن إيجاد ضابط يضبط تقسيم الدين.

ولن أتوسع هنا بذكر الأقوال؛ لكي لا نخرج عن البحث ونستطرد بل سأكتفي بذكر التقسيمات الصحيحة التي أرى أنها تفي بالغرض فأقول مستعينًا بالله: أنه يمكن تصور ما تضمنته الأقوال حول هذه المسألة على النحو التالي:

١- تقسيم الأصول إلى علمية (اعتقادية) والفروع إلى عملية.

وهذا التقسيم يجعل الأصول: متعلقة بالاعتقاد، والفروع متعلقة بالأعمال، وهذا **فيه تفصيل**:

فإن كان يراد بالأصول: أركان أو مسائل الاعتقاد التي لا تتعلق بكيفية العمل، وأن الفروع هي التي تتعلق بكيفية العمل من جهة أنها لا تُقبل، ولا تصح إلا إذا كان الأصل صحيحًا، فهذا بلا شك يصح ويستقيم[(١)]. أما إن أُريد به منهج المتكلمين، وما قرروه من الأصول في بعض العقليات والمصطلحات، وجعلوها قواطع عقلية من أصول الدين:

---

(١) ينظر: لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في =

كالحد، والجهة، والجسم، والجوهر، والعرض، وغيرها من الألفاظ المجملة، ثم رتبوا عليها نفي الصفات، وغيرها من الأخطاء[(١)]، فهذا تقسيمٌ باطل؛ لأن الأصول عندهم: هي موضوع علم الكلام، والفروع: هي موضوع علم الفقه، فهذا المعنى غير صحيح، ولم يثبت لا بدليل ولا عن أحد من علماء السلف. وهو غير مستقيم لا يمكن ضبطه؛ لأنهم جعلوا بعض المسائل العملية التي يكفر بها تاركها: كالصلاة من الفروع. وهو أساس المشكلة التي لا يمكن التسليم بها.

٢- التقسيم بضابطي الظاهر والباطن (الأعمال القلبية والأعمال الظاهرة).

وهذا الضابط في التقسيم يختلف عن استخدام بعض المتكلمين الذي ذكرناه في الفقرة السابقة بكون الأعمال القلبية هي الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفرع من **جهة الترابط** فقط، ولا تترتب عليه أحكام، وهذا التقسيم: ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ولكن يجب كما تقدم أن نفهم قصده من هذا التقسيم من سياق كلامه، حيث يقول: (وَالدِّينُ الْقَائِمُ بِالْقَلْبِ مِنْ الْإِيمَانِ عِلْمًا وَحَالًا هُوَ: **الأَصْلُ**، وَالْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ، هِيَ: **الْفُرُوعُ**

= عقد الفرقة المرضية لشمس الدين، السفاريني الحنبلي (١/ ٤)، وعقيدة التوحيد (وبيان ما يضادها أو يناقضها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك) لمعالي الدكتور: صالح بن فوزان الفوزان، ص٧-٩.

(١) ينظر: كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني، ص٣٠-١٨٥ وغيرها، والأربعين في أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي(١/ ١٤٩) (٢/ ٣ وما بعدها)، وأصول الدين للغزنوي، ص٧٦ وما بعدها، والغنية في أصول الدين لأبي سعيد عبد الرحمن بن محمد، ص٥٥ وما بعدها، وشرح المقاصد(١/ ٢٩)، وبحث بعنوان: مشروعية الاجتهاد في فروع الاعتقاد، إعداد الدكتور: شريف "الشيخ صالح" أحمد الخطيب، ص٥.

وَهِيَ: كَمَالُ الْإِيمَانِ. فَالدِّينُ أَوَّلُ مَا يُبْنَى مِنْ أُصُولِهِ، وَيَكْمُلُ بِفُرُوعِهِ، كَمَا أَنْزَلَ اللهُ بِمَكَّةَ أُصُولَهُ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالْأَمْثَالِ الَّتِي هِيَ الْمَقَايِيسُ الْعَقْلِيَّةُ، وَالْقِصَصُ، وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، ثُمَّ أَنْزَلَ بِالْمَدِينَةِ - لَمَّا صَارَ لَهُ قُوَّةٌ - فُرُوعَهُ الظَّاهِرَةَ مِنْ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ، وَالْجِهَادِ، وَالصِّيَامِ، وَتَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَالزِّنَى، وَالْمَيْسِرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَاجِبَاتِهِ، وَمُحَرَّمَاتِهِ. فَأُصُولُهُ تَمُدُّ فُرُوعَهُ وَتُثَبِّتُهَا، وَفُرُوعُهُ تُكْمِلُ أُصُولَهُ وَتَحْفَظُهَا، فَإِذَا وَقَعَ فِيهِ نَقْصٌ ظَاهِرٌ فَإِنَّمَا يَقَعُ ابْتِدَاءً مِنْ جِهَةِ فُرُوعِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ «أَوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمْ الْأَمَانَةُ، وَآخِرُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمْ الصَّلَاةُ»[1]. وَرُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَوَّلُ مَا يُرْفَعُ الْحُكْمُ بِالْأَمَانَةِ»[2]. وَالْحُكْمُ هُوَ: عَمَلُ الْأُمَرَاءِ وَوُلَاةِ الْأُمُورِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]. وَأَمَّا الصَّلَاةُ

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٨٥٣٨) (٤/ ٥٤٩)، والبيهقي في الكبرى (١٣٠٧١) (٦/ ٢٨٩) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وغيرهما، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. ينظر في تخريجه: السلسلة الصحيحة (١٧٣٩) (٤/ ٢٣٨).

(٢) جاء الحديث بلفظ "لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضًا الْحُكْمُ وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ " أخرجه أحمد (٢٢١٦٠) وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٢٢٩) من حديث أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رضي الله عنه وجاء بلفظ آخر قريب، وهو: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُرْفَعُ مِنَ النَّاسِ الْأَمَانَةُ، وَآخِرُ مَا يَبْقَى الصَّلَاةُ، وَرُبَّ مُصَلٍّ لَا خَيْرَ فِيهِ». رواه الطبراني في الصغير برقم (٣٨٧)، والبيهقي في الشعب برقم (٤٨٩٢) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الطبراني: (لَمْ يَرْوِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، إِلَّا حَكِيمُ بْنُ نَافِعٍ، تَفَرَّدَ بِهِ الْمُعَافَى، وَلَا يُرْوَى عَنْ عُمَرَ إِلَّا بِهَذَا الإِسْنَادِ) وقال البيهقي: (تَفَرَّدَ حَكِيمُ بْنُ نَافِعٍ بِإِسْنَادِهِ هَذَا). وَقَدْ رَوِيَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا) وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الصغير وفيه حكيم بن نافع، وثقه ابن معين، وضعفه أبو زرعة، وبقية رجاله ثقات). والحديث ضعفه الألباني في السلسة الضعيفة (٢٤٣٧).

فَهِيَ: أَوَّلُ فَرْضٍ وَهِيَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَالْإِيمَانِ مَقْرُونَةً بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَلَا تَذْهَبُ إِلَّا فِي الْآخِرِ . . . إلخ)[١].

إذن فهو لا يقصد من هذا التقسيم أن يرتب عليه أحكامًا، وإنما أراد أن يثبت مسألة ارتباط عمل القلب بالظاهر ردًّا على أهل البدع في مسألة الإرجاء، أو مسألة عدم ارتباط القلب بالعمل، فالأصل والفرع في هذا التقسيم كتقسيم البناء المكون من قواعد وسقف وجدار، وتقسيم الشجرة المكونة من جذور وفروع، ويؤكد صحة هذا التقرير أن شيخ الإسلام رحمه الله جعل الصلاة التي هي من الأعمال الظاهرة - الفروع - من أصول الدين، حيث قال عنها في تقريره هذا: **(وهي من أُصُول الدِّين)**، وهذا لا ينازع فيه أحد من أهل السنة.

كما أن هذا الضابط قد يستخدمه المرجئة، أو الوعيدية كلٌّ حسب معتقده ومنهجه، فالمرجئة تجعل أعمال الباطن هي محل الإيمان، وأما الظاهرة فيخرجونها منه. وأما الوعيدية فيجعلون الأعمال الباطنة والظاهرة محلّاً للإيمان؛ إذ يزول بمجرد حصول الكبيرة، ولا يجعلون زواله حسب الناقض، أو يزيد وينقص حسب المعصية، كما هو عند أهل السنة والجماعة.

إذن الخلاصة في هذا التقسيم تظهر أن فيه تفصيلًا على نحو حالات ثلاث:

الحالة الأولى: إن أُريد به ترتيب أحكام على أحدهما دون الآخر، فهذا تقسيم باطل.

---

(١) المجموع (١٠/ ٣٥٥-٣٥٦).

الحالة الثانية: إن أُريد بتقسيمه أن يخرج العمل من الإيمان فهو باطل.

أما الحالة الثالثة والأخيرة: فإن أريد به أن الأصل هو أصل الإيمان، والعمل من آثاره داخل في مسمى الإيمان فهذا حق.

تنبيه: إذ نظرنا إلى تقسيم الأصوليين وتقريراتهم في كتب أصول الفقه؛ فسنجد أنه لا يمكن أن يقرر هذا المعنى، ولكن يمكن تقريره عقديًا على المعنى الحق. والله أعلم.

٣- تقسيم الأصول بكونها أصولاً عامة متفقًا عليها، والفروع بكونها تفصيلات مختلفًا فيها:

وهذا الضابط تتفق عليه كل طائفة، أو فرقة كل حسب أصوله العامة؛ فالمعتزلة لهم أصولهم[1]، والمتكلمون عمومًا لهم أصولهم، وكذلك الشيعة لهم أصولهم، وهكذا. أعني من هذا الكلام في الجملة أن ما يتفق عليه يدخل ضمن الأصول، وما لم يتفق عليه يدخل ضمن الفروع، أي: يمكن أن يقال عنها: أصول عامة متفق عليها تشترك فيها، وتندمج فيها العقيدة والشريعة، وتفصيلات تمثل فروعًا، وإن كانت تلك الفروع من العقيدة، أو من الشريعة.

وبالمثال يتضح المقال فمثلاً: أهل السنة الجماعة متفقون على أصول عامة منها: أن الأصل في الغيبيات وصفات الله الإثبات، وعدم تأويل الآيات والأحاديث فيها، أي: من غير تكييف، ولا تمثيل، ولا تعطيل، ولا تأويل، **والأصل** في الإيمان هو: القول والعمل، وأنه يزيد بالطاعة،

(١) ينظر من كتب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، ص٤٠١، ٢٠١، ٩٧، ٥٠١ ٤٦٩.

وينقص في المعصية، والأصل في مسائل القدر: إثبات القدر على المراتب التي جاءت في الأدلة من القرآن والسنة، وأن الله ﷻ خالق كل شيء بقدر، وأنه خالق الأفعال، وأنه يجوز المسح على الخفين.. فالمخالف لهذه الأصول في الجملة لا يعدّ من أهل السنة.

أما التفصيلات (الفروع) إذا خالف فيها، وخاصة إذا كانت مندرجة في أبواب الإيمان، أو العقيدة فننظر، هل هذا المخالف يقرر الأصول العامة التي ذكرناها أم لا؟ فإذا سلّم بها، ننظر إلى تلك المسألة التي خالف فيها، هل السلف متفقون عليها أم فيها أقوال؟وما دليله؟ وهل هو معتبر أم لا؟

فالأمر يختلف بحسب المسألة، فمثلاً في مسألة خلو الله ﷻ من العرش، أخطأ فيها بعض السلف لكنهم على الرغم من ذلك يسلّمون بالأصل العام وهو أن الله ﷻ مستو على عرشه بما يليق بجلاله، ويثبتون نزوله ﷻ ؛ ولذلك لا تُعدُّ هذه المسألة من الأصول التي يكفر بها، وإنما يكون مجتهدًا، وخاصة إذا كان ممن عُرف بالعلم[1]، وعلى هذا يُحمل ما ينقل عن علماء السلف من أنه لا يعرف خلاف في تأويل آيات الصفات أو في الأصول، فهم بلا شك يقصدون الخلاف في الأصول العامة المتفق عليها البعيدة عن المقدمات الكلامية، والأصول الفلسفية، وأما أنه لم يحصل فيها خلاف بالصورة التي ذكرناها فهذا لا يكون؛ لأنه حصل فيها اختلاف لا يذكر، ولم يكن مبنيًّا على شبه المتكلمين.

ومثل ذلك وارد في مسائل أخرى مدرجة في أبواب الفقه منها:

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ (٢/ ١٦٤٨)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٠). ولكن الشهرستاني جعل الضابط ما يتفق عليه.

المسح على الخفين، حيث الجميع يرون المسح، لكن الخلاف في مسائل متفرعة، مثل: مدة المسح، وزمن بدايته، وكذلك السفر؛ إذ الجميع يرون القصر ويقرّون به، لكن تتفرع منه مسائل أخرى يقع فيها خلاف مثل: سفر المعصية، وهل يجوز فيه القصر أم لا؟ وفي مدة القصر، وزمن بدئه ونهايته، وهكذا. وأرى أن هذا الضابط بهذا التفصيل يكون منضبطًا في الجملة. والله أعلم.

٤- التقسيم بضابط ما يحتمل العذر فيه، وما لا يحتمل (الظهور والخفاء).

بمعنى أن الأصول هي: ما لا يسع البالغ العذر في جهله: كالأركان الخمسة (الشهادتين، والصلاة، والصيام، والحج، والزكاة)، والفروع هي: ما يسع الإنسان العذر فيه، وقد صرّح بهذا الضابط بعض علماء السلف: كالشافعي رحمه الله حيث يقول: (العلم علمان: علم عامة لا يسع بالغًا غير مغلوب على عقله جهله ... مثل: الصلوات الخمس، وأن لله على الناس صوم شهر رمضان، وحج البيت .... وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر، ولا التأويل، ولا يجوز فيه التنازع. قال فما الوجه الثاني؟ قلت: له ما ينوب العباد من فروع الفرائض، وما يخص به من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب، ولا في أكثر نص سنة، وإن كانت في شيء منه سنة فإنما هي من أخبار الخاصة، ولا أخبار العامة ... إلخ)[١].

وقد قرر هذا التقسيم وطرحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بديلاً عن تقسيم المتكلمين، حيث يقول: (بَل الْحَقُّ أَنَّ الْجَلِيلَ مَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الصِّنْفَيْنِ " مَسَائِلُ أُصُولٍ " وَالدَّقِيقَ " مَسَائِلُ فُرُوعٍ "فَالْعِلْمُ بِوُجُوبِ

(١) الرسالة، ص٣٥٨-٣٥٩.

الْوَاجِبَاتِ كَمَبَانِي الْإِسْلَامِ الْخَمْسِةِ، وَتَحْرِيمِ الْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ كَالْعِلْمِ بِأَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَبِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ الْقَضَايَا الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ؛ وَلِهَذَا مَنْ جَحَدَ تِلْكَ الْأَحْكَامَ الْعَمَلِيَّةَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهَا كَفَرَ، كَمَا أَنَّ مَنْ جَحَدَ هَذِهِ كَفَرَ)[١].

نستنتج ممّا أسلفنا أن هناك اتفاقًا في هذا المعنى بين الشافعي رحمه الله وهو من المتقدمين وبين ابن تيمية رحمه الله وهو من علماء أواخر القرن السابع - وهذا مؤشرٌ على سلامة هذا التقسيم.

٥- التقسيم بضابط الأمور الخبرية والطلبية.

وينقسم هذا الضابط إلى:

- أمور اعتقادية خبرية، وهي الأصول: كالعلم بالله سبحانه وتعالى، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر.
- وأمور عملية طلبية: كأعمال الجوارح، والقلوب، والواجبات، والمحرمات، والمستحبات، والمكروهات، وهي تمثل الفروع[٢].

وهذا التقسيم قد يكون العمل أصلاً من جهةٍ، وفرعًا من جهةٍ أخرى.

فمثلاً الصلاة: تكون أصلًا من جهةِ أنها صادقةٌ مطابقةٌ لما أخبر به، وتكون من الفروع من جهة أنها فرض واجب، وأن صاحبها بها يصير مؤمنًا يستحق الثواب، أوكافرًا مستحقًّا العذاب[٣].

(١) المجموع (٦/ ٥٦-٥٧).
(٢) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية(١١/ ٣٣٥)، والأصول والفروع، للشثري، ص٢٤٢-٢٤٥.
(٣) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام(١١/ ٣٣٥).

وأرى أنه من الأفضل والأحوط ترك هذا التقسيم؛ لما قد يسببه من سوء فهم، وإلا ففيه تفصيل: فإن كان مجرد تقسيم اصطلاحي لا تترتب عليه أحكام غير موافقة للشرع فهذا حق؛ لأنه ينضبط بهذا الضابط، ويكون مطردًا، وقد يكون مشابهًا للتقسيم السابق المتعلق بعمل القلب والظاهر. والله أعلم.

خلاصة الترجيح في التقسيمات السابقة:

أتينا فيما سبق على ما يبين وجه الصواب في تحرير الضابط المعول عليه في التفريق بين الأصول والفروع.

ولكن إضافة إلى ما سبق أقول: إن الذي يظهر لي من استعراض التقسيمات السابقة، أن لفظي: (الأصول والفروع) من الألفاظ المجملة فيها حق وباطل، ولا بد فيها من تفصيل.ثم إن هذا المصطلح يجب ألّا يترتب عليه حصول الخلاف؛ لأنه مجرد اصطلاح يتوصل به إلى أمرين هما:

- إما إلى كيفية الاستدلال[1].
- وإمّا إلى كيفية النظر في مسائل التكفير لمن تحققت فيه الشروط وانتفت الموانع، وهذه المسألة فيها تفصيل أيضًا، ولا مجال لذكرها هنا، ولكن القصد بيان حقيقة التقسيم، وأنه مترابط في أصله.

ويبين الجدول رقم: (١) التالي ما سبق تقريره من تفاصيل على النحو التالي:

---

(١) ينظر: العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، صالح بن مهدي المقبلي، ص٣٥٩.

جدول رقم: (١) ضابط تقسيم الدين إلى أصول وفروع

نوع الضابط في التقسيم	حكمه
الاعتقاد (العلم) والعمل.	يصح من جهة أن الفروع لا تقبل، ولا تصح إلا إذا كان الأصل صحيحًا. أما استخدام المتكلمين في هذا الضابط فلا يصح.
الظهور والخفاء.	أكثر الضوابط في نظري صحةً.
الاتفاق في أصول عامة، والاختلاف في التفصيلات مع المخالف.	صحيح وفق ما سبق تقريره.
الأعمال القلبية والظاهرة.	فيه تفصيل: إن أُريد به ترتيب أحكام، وتقديم بعضها على غيرها؛ فهذا تقسيم باطل. وكذلك إن أريد بتقسيمه أن يخرج العمل من الإيمان؛ فهو باطل. وإن أريد به أن الأصل هو أصل الإيمان، والعمل من آثاره داخل في مسمى الإيمان؛ فهذا حق.
الأمور الخبرية والطلبية.	فيه تفصيل: إذا كان استخدامه مجرد اصطلاح فإن ذلك يستقيم. أما ترتيب أحكام عليه حسب ما بيناه فلا يصح.

ثالثًا: مصطلحات معاصرة لها صلة بتقسيم الدين إلى أصول وفروع:

(ثوابت ومتغيرات)، (مسلّمات وغير مسلّمات)، (قشور ولباب)، (روح وقشور هامشية)،(عادات وأساسات)، (هيئات ومرتكزات) (هيئات ومرتكزات)، (نص وروح)، (مبادئ وتشريعات)، (مقاصد ووسائل).

وهذه المصطلحات تستعمل في الطرح الفكري المعاصر(١)، وتسمع

---

(١) سيأتي الحديث عن ذلك في الفصل الأخير من هذا البحث، وذلك في نقاش المقاصد في مبحث التيارات التغريبية والاتجاه العقلاني.

في وسائل الإعلام[١]، ولها صلة بموضوع تقسيم الدين إلى أصول وفروع، ولكن من منطلقات علمانية حداثية تدعو إلى فصل الدين عن الحياة والسياسة، وإحلال الأفكار الغربية في الفلسفة الحديثة بدلا منه، والتساهل في أمور كثيرة يرونها، وهذا يرجع إلى سوء فهم الأدلة وتطبيقها، والجهل بحقيقة الدين وأحكامه، وإلا فالعلماء الذين قسموا الدين إلى قشور ولباب، أو أصول وفروع كان هدفهم علميًا، أو اصطلاحيًا ولم يكن قصدهم التسامح مطلقًا في الفروع، حتى وإن كانوا من المتكلمين[٢].

في حين نجد أن الفكر العلماني الحداثي أطلق مصطلح التقسيم هذا على اعتبار أن القشور بعيدة عن حقيقة الدين، وأن لا صلة لها بحياة الإنسان، ولا بالتقدم العلمي والنهضوي، بل إن بعضًا منهم تطرّف أكثر، وجعلوا التمسك بالدين قشوره ولبه سببًا في تخلف المسلمين، ويستدلون بحال العصور الوسطى التي كانت الكنيسة فيها تسيطر على المجتمع،

---

(١) ينظر مثلاً: مقابلة مع الدكتور/ أحمد الطيب في أحد القنوات الفضائية، موضع الشاهد يمكن مشاهدته على (اليوتيوب) بعنوان: شيخ الأزهر يقسم الدين إلى قشور ولباب.

(٢) ومنهم الإمام الغزالي: فقد قسم علوم القرآن إلى قسمين: الأول: علم الصدف، أو القشر، أو الكسوة، ويدخل ضمنها: (علم اللُّغة. وعلم النحو: وعلم القراءات، وعلم مخارج الحروف. وعلم التفسير الظاهر). والثاني: علم اللُّباب، وهي: التوابع المتممة. ويدخل فيها: (علم قصص الأوَّلين، وعلم الكلام، وعلم الفقه، وعلم أُصول الفقه، والعلم بالله واليوم الآخر، والعلم بالصراط المستقيم، وطريق السلوك). ينظر: جواهر القرآن (٣٦-٣٨).

ويسقطونه على حال المسلمين المعاصرين[١] والخطورة في الأمر (وهو ما يتعلق بموضوعنا) أنهم أخرجوا أعمالاً كثيرة هي من ضرورات الدين، وجعلوها من العادات، ومن تنازل منهم جعلها قليلاً من المندوبات، مثلاً: إعفاء اللحية، ومسألة الحجاب[٢] متغافلين جهلاً أو كبرًا عن حقيقة تلك المسائل. فأصبحت هذه المسائل محل نزاع كبير، صارفة مساعي الوَحدة التي تجمع الأطراف في مواجهة التحديات؛ **لأن من ينادي بالتخلي عن هذه القشور - بزعمه - يجهد نفسه، ويضنيها معتبرًا إياها عقبة في طريق التقدم.**

والحقيقة: أنها مجرد أوهام أشربتها الأذهان والعقول، وهي من آثار الاحتلال القديم لبلاد المسلمين، والسطوة الغربية الحديثة على مقومات المسلمين بجوانبها المختلفة، وكذلك تتعلق بجانب الضعف والوهن الذي في المسلمين وبلادهم؛ إذ يرجع أصلاً إلى ضعف التلازم بين العقيدة والشريعة.

فأصبحت تلك المسائل تدار على مسمع الناس والعوام، وخصوصًا بين من يقول: إنها من القشور، وليست ذات أهمية، وبين من أخرجها من الدين[٣].

---

(١) ينظر: مقال (كلمة حق فمصيبة الإسلام من جهاله)، للكاتب: عبد الله الهدلق، بتاريخ: ٢٧/ ٩/ ٢٠١٠م. من موقع جريدة الوطن الكويتية الإلكتروني.

(٢) ينظر إلى نموذج من ذلك في وسائل الإعلام مقال للكاتب محمد صفاء عامر، بعنوان: الحجاب عادة بدوية، ولا وجود له في القرآن، والثورة سبب نكبتنا. بتاريخ ١٠/ صفر/ ١٤٣٢هـ. في موقع شبكة الإعلام العربية.

(٣) أي بين قولين: قول مذموم، وقول مرجوح! فمثلاً في مسألة الحجاب: تتزامن مع طرحها بهذه الكيفية موضوعات أخرى تطرح بالمنهج والأسلوب نفسه، مثل: =

فتقسيم الدين بهذا التطرف إلى قشور ولباب، تبطله الأدلة من الكتاب والسنة في علاقة الإيمان بالعمل، ومن ثم لا يشفع له دليل، ولا عقل، ولا حتى المصطلح الذي أطلقوه، وهو (القشور واللب) وخاصموا فيه، واحتجوا به، بل إنه تُقلب عليهم حجتهم؛ لأننا لو نظرنا إلى القشر واللب في الثمار القشرية لو جدنا أن القشر لم يخلق عبثًا دون أن يكون له أثر في اللب، وهو: المحافظة عليه، فالله ﷻ عندما خلق هذه الثمار جعل القشور التي يرونها - بزعمهم - أنه لا طائل تحتها مؤثرة في اللب، ومن هذا المنطلق يظهر لنا أن (التفريط في مُحقِرات الأعمال، يؤدي إلى التفريط في عظائمها) [1]. وأن هذه القشور، أو السطحيات التي يرونها لا فائدة منها: كإعفاء اللحية، أو تقصير الثوب، أو الحجاب، هي من الدين، وهي تؤثر فيه، وتنقص منه مادام أنها وردت بالوجوب، ولم تخرج إلى حدود المباحات، بل هي حارسة للدين. فنكون بحمد الله قد وافقنا ما فطره الله - عزّ وجلّ - وخلقه في الثمار المحمية بالقشور.

وكذلك وافقنا ما أمرنا به الله ﷻ وأطعناه من جهة أخرى. أما من استخدم هذا المصطلح على سبيل الاستهانة بالقشور، فلا وافقوا هذه ولا تلك، بل يصدق عليهم الأثر المتحقق في طبيعة الثمار التي انسلخ منها القشر.

وأما الأدلة المبطلة لهذا التقسيم فكثيرة جدًّا، ومنها:

= موضوع الاختلاط، وعمل المرأة. وأكثر العقلاء والعلماء والعوام يدركون خطورة هذا التزامن؛ لما يسببه من شرور و آثار أخرى، حينما تجتمع في المجتمعات. وفي النهاية مع كثرة ما يطرق ويناقش؛ يصبح أمرًا مألوفًا.

(١) تبصير أولي الألباب ببدعة تقسيم الدين إلى قشر ولباب، محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم، ص١٢.

قول الله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١١٩﴾﴾ [آل عمران: ١١٩].

فقوله تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ فيه دلالة ظاهرة وواضحة على أن الدين وحدة متكاملة لا قشور فيه ولا لباب - بزعمهم - .

ولكن الحقيقة أن من يقسم الدين بهذا الاعتبار المذموم، يقع عليه الوعيد بمشابهة اليهود الذين قسموا الدين إلى قسمين: قسم آمنوا به، وقسم كفروا به، حيث يقول تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة: ٨٥][(١)].

والذم ملازم لمن فرّق الدين، وقسمه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩].

والتفريق يكون:

إما تفريقًا اصطلاحيًّا موافقًا للشرع، يكون للتقريب والتسهيل في العلم.

وإما مخالفاً، كمن أخرج من الدين أعمالاً وردت ضمن التكاليف الواجبة والمستحبة، وجعلها قشورًا - بزعمه - ليست ذات أهمية.

والاصطلاحي: يجب أن يكون تقسيمًا شرعيًّا، إذ إن في الدين من

---

(١) ينظر: دلائل الصواب في إبطال بدعة تقسيم الدين إلى قشور ولباب، سليم الهلالي، ص١٩-٢٠.

المسائل سواء أكانت قولًا أم فعلًا أم اعتقادًا ما يعدّ فاعلها كافرًا، فتكون أصلاً أُخل به من هذا الجانب. وقد يكون من مسائل الدين ما يمنع الحكم على تكفير المخلّ بها، فتدخل في جانب الفروع، وهذا ظاهر في النصوص الشرعية، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النِّسَاء: ٤٨]. فليس الشرك كغيره من الذنوب، والأدلة على ذلك كثيرة.

ولكن مع هذا كله؛ فلا يسوغ لأحد أن يجعل هذا حجة في التساهل ببعض الأعمال بناء على هذا التقسيم؛ **لأن من المقرر عند العلماء في الصغائر أن الإنسان إذا أصرّ عليها تكون من المهلكات فتتشابه مع الكبائر من حيث النتيجة والإثم، ومستند ذلك قول النبي ﷺ: «إياكم ومحقرات الذنوب، فإنهن يجتمعن على الرجل حتى يهلكنه...»** [(١)].

وقوله ﷺ أيضاً: «إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكتت في قلبه نكتة سوداء، فإن هو نزع، واستغفر، وتاب، صقلت قلبه، وإن عاد زيد فيها حتى تعلو قلبه، فهو: الران الذي ذكره الله ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٢٢٨٦٠) و(٣٨١٨)(١ / ٤٠٢) (٥ / ٣٣١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٥٥١) (١٠ / ١٨٧)، والطبراني في المعجم الكبير(٥٨٧٢) (٦ / ١٦٥)، والمعجم الأوسط (٢٥٢٩) (٧٣٢٣) (٣ / ٧٤) (٧ / ٢١٩)والمعجم الصغير (الروض الداني) (٩٠٤) (٢ / ١٢٩)، والطيالسي في مسنده (٤٠٠) (١ / ٥٣). وجميعها من حديث عبد الله بن مسعود، وسهل بن سعد - رضي الله عنهما-. قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: (**وله شواهد من وجوه أخر من صحاح وحِسان**) (٧/ ٤٦٩)، وقال الهيثمي في الزوائد: (ورجالهما رجال الصحيح غير عمران بن داور القطان وقد وثق). [برقم] (١٧٤٥٩، ١٧٤٦١، ١٧٤٦٢) (١١/ ٦٤). وصحح إسناده الشيخ الألباني في السلسة الصحيحة برقم(٣١٠٢).والشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه المسند.

 [المطفِّفين: ١٤]»[١].

وورد عن النبي ﷺ ما هو صريح في تحقق العذاب على ارتكاب بعض الأعمال التي يراها بعض الناس صغيرة، منها: أنه ﷺ مرّ بحائطٍ من حيطان المدينة، أو مكة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما فقال: «**يعذبان، وما يعذبان في كبير**»، ثم قال: «**بلى، كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة**». ثم دعا بجريدة، فكسرها كسرتين، فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل: له يا رسول الله لم فعلت هذا؟ قال: «**لعله أن يخفف عنهما ما لم تيبسا، أو إلى أن ييبسا**»[٢].

وكذلك في حديث المرأة التي دخلت النار في هرة [٣]، فكون العذاب قد تحقق على هؤلاء يدل على الترابط والتلازم، وأن الدين لا يُستهان بصغائره، كما أنه في المقابل تقع المغفرة بأعمال صغيرة، كما دل على ذلك قصة الرجل الذي سقى الكلب «فشكر الله له، فغفر له»[٤].

(١) رواه أحمد في مسنده (٧٩٣٩)، ورواه الترمذي (٣٣٣٤) وقال: (حديث حسن صحيح)، وابن ماجه (٤٢٤٤)، والنسائي (١١٦٥٨)، ورواه ابن حبان في صحيحه (٩٣٠)، والحاكم في المستدرك (٨٤٤٦) وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرْجاه) ووافقه الذهبي. وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب(١٦٢٠). وشعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند.

(٢) رواه البخاري في كِتَاب الْوُضُوءِ، باب (من الكبائر ألا يستتر من بوله)، برقم(٢١٣)، ورواه مسلم بَاب (نَجَاسَةِ الدَّمِ وَكَيْفِيَّةُ غَسْلِهِ) (٢٩٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) رواه البخاري كِتَاب(الْمُسَاقَاةِ)، بَاب فَضْلِ سَقْيِ الْمَاءِ برقم(٢٢٣٥)، ورواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، بَاب (تَحْرِيمِ تَعْذِيبِ الْهِرَّةِ وَنَحْوِهَا من الْحَيَوَانِ الذي لَا يؤذى) (٢٦١٩) من حديث أسماء بنت أبي بكر، وأبي هريرة وابن عمر -رضي الله عنهم جميعاً-.

(٤) رواه البخاري في كِتَاب الْمُسَاقَاةِ، بَاب فَضْلِ سَقْيِ الْمَاء(٢٢٣٤)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، بَاب فَضْلِ ساقي الْبَهَائِمِ الْمُحْتَرَمَةِ وَإِطْعَامِهَا (٢٢٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وكذلك في حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه الذي في الصحيحين، قَالَ تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرْنَاهَا فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا الصَّلَاةُ، وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا)[١].

يظهر لنا من هذا الحديث شدة الوعيد في هذا المسألة، على الرغم من أن الصحابة الذين حصل لهم هذا الموقف لم يفعلوه قصدًا، وإنما كان بسبب الإهمال، وشرود الذهن، وهذه قاعدة في الشرع: أن الإنسان إذا أهمل وقصر، فإنه يعاقب شرعًا، أي: يتحمل الحقوق المترتبة عليه شرعًا، سواء أكانت متعلقة بحق الله - عزّ وجلّ - أم بحق العباد.

فتأمل كيف يكون هذا العمل من كبائر الذنوب مع نية عدم القصد؟!

وفي قصة إبراهيم عليه السلام التي ذكرت في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البَقَرَة: ١٢٤]، حيث أخرج الطبري في تفسيره بسند صحيح عن ابن عباس في قوله تعالى: قال: (ابتلاه الله بالطهارة: خمس في الرأس، وخمس في الجسد. في الرأس: قص الشارب، والمضمضة، والاستنشاق، والسواك، وفرق الرأس. وفي الجسد: تقليم الأظفار، وحلق العانة، والختان، ونتف الإبط، وغسل أثر الغائط، والبول بالماء)[٢].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب غسل الأعضاء، (١٦٥) وفي مواضع أخرى، ومسلم في كتاب الوضوء، باب وُجُوبِ غَسْلِ الرِّجْلَيْنِ بِكَمَالِهِمَا (٥٨٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) وإسناده صحيح؛ لأن مداره على معمر، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، وهم كلهم: أئمة وثقاة، وقد صححه محمود شاكر في تخريجه تفسير الطبري (٢/ ٩) برقم (١٩١٠).

فهذه القصة متفقة مع الأدلة السابقة على شدة أهمية هذه الأعمال، ودخولها جانب التكليف، وتدل على شدة التلازم بين العقيدة والشريعة، وإن كان يراها الناس على أنها صغيرة، ومن القشور. وقد ابتلى الله - سبحانه وتعالى - إبراهيم عليه السلام وأمة الإسلام من بعده حتى يظهر أيهم يصبر ويسلّم بالدين صغيره وكبيره، فهذا الجانب يظهر التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة إعمال الجانب القلبي الإيماني في كل الأعمال، حيث يمتثل أمر الشرع بها، طاعة لله - عزّ وجلّ - وتسليمًا له بالقول القلبي، والعمل الظاهري.

فالخلاصة:

١. أن في الدين أولويّات، تسبق الثنائيات، ويختلفان في حجم العقاب، فمن أشرك ليس عقابه كعقاب غيره من مقترفي الذنوب.

٢. أن هذه الجزئيات قد يتضاعف عقابها، إذا استمر المذنبُ في إغفالها.

٣. يختلف الحكم والعقاب، إذا صحب الوقوع في الجزئيات سخرية واستهزاء.

٤. أن وقوع العذاب أو المغفرة بسبب أعمال يراها بعض الناس صغيرة فيه دلالات واضحة على ترابط وتلازم الدين وشموله[1].

ومن جهة أخرى هناك ما يتعلق بجانب التلازم العقدي في الفكرة التقسيمية سالفة الذكر، وهوما يسمى بفكرة النص والروح، أو المقاصد والوسائل، أو المبادئ والتشريعات، وكلها مصطلحات مختلفة، تسير إلى

---

(١) وسيأتي معنا إثبات تلازم الدين، وما يؤكد على ما ذكرناه في الباب الثاني في فصل أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة.

تحقيق هدف واحد، وهو إبعاد بعض الأحكام الشرعية عن الواقع، والحياة، والتأثير، والساعون إلى تحقيقه أثاروا فكرة التفريق بين النص المطلق، والمقصد التطبيقي، حيث يقصدون بالنص المطلق الذي يكون خارج نطاق الزمان والمكان.

في حين يقصدون بالمقصد التطبيقي الذي يأخذ روح النص، ويراعي ظروف الزمان والمكان[(١)].

وهذا التقسيم جاء من عاملي الضغط والتأثير، فأسفرا عن هذا التقسيم المبتدع. وهو بعيد كل البعد عن حقيقة تلازم الدين وترابطه.

رابعًا: التلازم بين العقيدة والشريعة من جانب الأصول والفروع.

يتضح لنا بعد عرضنا الأقوال المذكورة في الضابط وجود صعوبة في هذا الأمر، وكثرة الاختلاف فيه، وما يحتاج إليه من تفصيلات ونظر، وهذا الأمر إن دل على شيء فإنه يدل على شدة التلازم بين العقيدة والشريعة، وأن هذا التقسيم: بنائي إنشائي على مصطلح الهندسة المعاصرة؛ إذ يرتبط بعضه ببعض، ولا أجد إلا أن النفس تسكُن وتطمئن لذلك بعد هذه الحقيقة العلمية. ولذلك نقول: إن العلاقة بين الأصول والفروع **علاقة تلازمية وتضمنية**، أي: أنه يمكن أن يُعبر عنها كما هو في التلازم بين العقيدة والشريعة، فيكون المراد بالأصل متضمنًا معنى العقيدة، وهي: الأعمال الاعتقادية والعملية المتفقة بين شرائع الأنبياء، وهي بذلك، أي: الأصول تكون أشمل وأوسع من معنى العقيدة في مصطلحها الحالي؛ لأن بعض الأعمال داخلة فيها، مثل: الصلاة،

(١) سيأتي نقاش هذه الفكرة أو ما يقارب منها في مبحث أثر التيارات التغريبية في التلازم.

وغيرها.

وأصل هذا التقرير موجود في كثير من الآيات منها: قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (١٥١) وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (١٥٢)﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٢]. وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ (٢٩) فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ (٣٠)﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٠]. وفي قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (٢٣) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (٢٤) رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِن تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا (٢٥) وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (٢٦) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (٢٧)﴾ [الإسراء: ٢٣-٢٧]. فهذه الأعمال هي من أصول الدين(١). أما الفروع فمضمنة في الشريعة، ولكن هنا على عكس العلاقة بين الأصول والعقيدة، حيث تكون الشريعة أوسع من

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٥/ ١٥٩) و لمزيد تفصيل ينظر: المصدر نفسه (١/ ١٨ وما بعدها).

الفروع؛ لأن الصلاة، والزكاة، والصيام، وأبواب الفقه الأخرى تدخل في مسمى مصطلح الشريعة المعاصر، وهي متضمنة كل هذه الأمور سالفة الذكر. وتقسيم الدين إلى أصل وفرع بهذا المعنى متفق عليه. والجدول رقم(٢) التالي يوضح الفروق بين مصطلحي العقيدة والشريعة، ومصطلحي الأصول والفروع، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢) الفروق بين مصطلحي العقيدة والشريعة ومصطلحي الأصول والفروع

نوع الفرق	العقيدة والشريعة	الأصول والفروع
الأصل من حيث الاستخدام	استخدام محدث لم يعرف في زمن النبي ﷺ ولا في عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - .	استخدام محدث لم يعرف في زمن ﷺ ولا في عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - .
حكم استخدامه	فيه تفصيل: يصح إذا لم يترتب عليه حكم مخالف للنصوص الشرعية.	فيه تفصيل: يصح إذا لم يترتب عليه حكم مخالف للنصوص الشرعية. كما تقدم
نوع العلاقة	تلازمية وتضمنية	تلازمية وتضمنية.
أوجه الشبه بين مصطلحي العقيدة والشريعة، ومصطلحي الأصول والفروع.	العقيدة متضمنة الأصول وداخلة فيها ولكنها أقل شموليّة. أمّا الشريعة فأوسع من الفروع.	الأصول أوسع من العقيدة.أما الفروع فداخلة في الشريعة، وأقل شمولية منها.

ولكن يجب التنبيه على أمر مفاده: أن هذا الجدول مقرر على أساس ترجيح ضابطي الظهور والخفاء في مصطلحي الأصول والفروع.

إذن يتضح مما سبق:

- أن الشريعة والعقيدة مصطلحان أو لفظان يترادفان، فيكون

الاعتقاد هو التشريع، والعقيدة هي الشريعة[١].

- أن الشريعة والعقيدة تدخلان في المسمى العام للدين أو الإيمان، أو الهدى وغيرها من أسماء الدين التي سمتها الشمولية[٢].
- العقيدة والشريعة تقتسمان معنى الدين، فتأخذ الشريعة الأعمال الظاهرة، والعقيدة الأعمال الباطنة (الإيمان).
- لا يصح القول: إن شيخ الإسلام رحمه الله ينكر تقسيم الدين إلى أصول وفروع على الإطلاق، وإنما ينكر تقسيم أهل الكلام، وما ترتب على ذلك من أحكام باطلة.
- أن مصطلحي: (الأصول والفروع) من المصطلحات المجملة فيها حق وباطل.
- أن هناك استخدامًا معاصرًا مشابهًا لمصطلحي الأصول والفروع، ولكنهما أُستخدما استخدامًا باطلًا، ووظفا في أغراض، وأهداف؛ لهدم الإسلام.



(١) ينظر: التلازم بين العقيدة والشريعة للشيخ صالح آل الشيخ، [مفرغ من شريط في موقع شبكة سحاب السلفية].

(٢) ينظر: رسالة التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل، ص١١.



الفصل الثاني

التلازم بين العقيدة والشريعة في رسالات الأنبياء

◆ المبحث الأول: التوحيد أساسُ شمول رسالات الأنبياء ت وتلازم العقيدة والشريعة.

◆ المبحث الثاني: حقيقة رسالات الأنبياء ت تهدم نظرية العقد الاجتماعي.

◆ المبحث الثالث: مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في رسالات الأنبياء ت

◆ المبحث الرابع: مظاهر التلازم في رسالة نبينا محمد ﷺ.

المبحث الأول

التوحيد أساسُ شمول رسالات الأنبياء عليهم السلام وتلازم العقيدة والشريعة

قررنا مسبقًا أن التلازم بين العقيدة والشريعة يعبر عن حقيقة واحدة، وهي: أن الدين كاملٌ. وهذا الكمالُ يقتضي أن تكون العلاقة ترابطية تلازمية. وكل هذا لا بد أن يكون **التوحيد** هو: الأساس والمحرك، فلا تقبل سياسة من غير توحيد، أي: يجب أن يكون التوحيد في الأولويات، فأيُ خلل في ترتيب الأولويات كأن يقدم جانب، ويهمل التوحيد أن يؤثر فيه، فإن النتيجة أن يقع الخلل في ذلك الجانب؛ لأن الأساس هش، فحينها لا يكون هناك تلازم ولا شمول في الدين بين العقيدة والشريعة... فهذا اعتبار مهم؛ إذ إنه قد يفهم من الشمول في الدين التنازل عن التوحيد بحجة الشمول في الجوانب الأخرى، وبحجة فقه النوازل أو فقه الواقع، فهذا الأمر بعد استقراء قصص الأنبياء عليهم السلام جميعًا لم يقع، بل كان التوحيد هو أول ما يكون، والجوانب الأخرى تكون تبعًا له، وموافقة له، وسارية على نهجه، ومحققة مقاصده، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [النحل: ٣٦].

- وفي قصة نوح عليه السلام قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [المؤمنون: ٢٣-٢٤].

فلم يكن هدفه الأساس هو: السياسة، وإنما كان التوحيد، بل إن قومه وجهوا له تهمة السعي إلى النفوذ والسلطة السياسية، وأرادوا تنفير الناس عنه من هذا الباب.

وفهموا أن النبوة لا تكون إلا بأمرين (لا وجود لهما إلا في أذهانهم):

الأول: أنها ليست للبشر، وإنما للملائكة.

الثاني: أن النبي عليه السلام لا علاقة له بالسياسة والزعامة، وأن السياسة بفهمهم تتعارض مع الدين.

فأراد نوحٌ عليه السلام أن يبين لهم أن التوحيد أولاً هو أهم من السياسة، وهو الأصل؛ بدليل أن الله - عز وجلّ - جعل له ما كانوا ينفّرون به الناس عنه، فجعل له الزعامة لوحده في الأرض، إذ أهلك من في الأرض جميعًا، وأبقاه هو ومن آمن معه آيةً للمعتبرين، فقال بعد الآيات السابقة: ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي بِمَا كَذَّبُونِ ﴿٢٦﴾ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسۡلُكۡ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ مِنۡهُمۡۖ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ﴿٢٧﴾ فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ فَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٨﴾ وَقُل رَّبِّ أَنزِلۡنِي مُنزَلٗا مُّبَارَكٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡمُنزِلِينَ ﴿٢٩﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ وَإِن كُنَّا لَمُبۡتَلِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [المؤمنون: ٢٦-٣٠].

- وفي قصة هود عليه السلام قال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۖ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا مُفۡتَرُونَ ﴿٥٠﴾ يَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِي فَطَرَنِيٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٥١﴾ وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ

قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٥٣﴾ إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِنْ دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنْظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴿٥٧﴾ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴿٥٨﴾ وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٥٩﴾ وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴿٦٠﴾﴾ [هُود: ٥٠-٦٠].

فبيّن هود عليه السلام لهم أن التوحيد هو سبب الرزق، والقوة، والتمكين في الأرض، فلما أصرّوا على الشرك، ولم يقبلوا التوحيد أكد حقيقة التوحيد مرة أخرى، وأنه يؤدي إلى النجاة، وأن إصرارهم على ذلك مآله هلاكهم وبوارهم، واستخلاف غيرهم؛ فكان هلاكهم، والتمكين لأهل التوحيد.

- وفي رسالة **صالح** عليه السلام قال تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ ﴿٦١﴾ قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٦٢﴾﴾ [هُود: ٦١-٦٢].

انطلق نبي الله عليه السلام من التوحيد، ثم ذكر أن الاستعمار في الأرض من أجل التوحيد، والاستغفار، والتوبة.

- وفي قصة شعيب عليه السلام قال تعالى: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ

ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ وَلَا تَنقُصُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَۖ إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيۡرٖ وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ ﴿٨٤﴾ وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴿٨٥﴾ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ ﴿٨٦﴾ قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ [هود: ٨٤-٨٨].

فبدأ نبي الله شعيب عليه السلام بالتوحيد وهو الأصل، ثم شملت رسالته مع التوحيد، جانبًا اقتصاديًا، وهو محاربة الغش التجاري، والفساد، فما كان من قومه إلا أن قالوا مستنكرين شمول الدين، وزاعمين أن التوحيد لا علاقة له بعبادة غيره، ولا بشؤونهم المالية، مستهترين به.

ثم في نهاية الآيات ربط ذلك كله بالتوفيق بالله، وهذا تلازم تأثيري بين الأعمال القلبية والظاهرة.

الحاصل أن هذا التلازم المؤصل بالتوحيد، والمُنْطلق من جنباته، يكون شديدًا في وضوحه وترابطه في قصص الأنبياء ورسالاتهم، فإيمانٌ بالله قوي، وتوكل وإحسان في الظن، يتبعه نصرٌ وتأييدٌ في الدنيا، وشمولٌ لأمور الدنيا، وتحاكم على كتاب الله - عزّ وجلّ - وعقوبات تحل بأقوام؛ لعدم نهيهم عن المنكر، وأكلهم الربا وأموال الناس بالباطل، وعقوبات بسبب انتشار الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

وكل هذه الأمور تجعل التوحيد أهم وأولى من كل شيء، ثم تكون

الجوانب الأخرى تبعًا له، فيكون منظمًا للناس في أمورهم كلها.

- في رسالة نبينا محمد ﷺ :

إذا كانت هذه الحقيقة مثبتة في الأنبياء السابقين، فهي من باب أولى تكون متحققة في نبينا ﷺ ؛ لأنه خاتم الأنبياء، وأُرسل للناس كافة. فقرر أن العبادة لا تقتصر على إقامة الشعائر الدينية فحسب، وإنما تتعدى ذلك؛ لتشمل جوانب الحياة كلها، وفي ظلال التوحيد لا تتعارض معه ولا تناقضه، قال تعالى آمرًا نبيه ﷺ بأن يقول: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

ويؤكد هذا المعنى أن النبي ﷺ قال: «**كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ**». **قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ**: «**فُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ**»[(١)].

فمن هذا الحديث وغيره من الأدلة نستنتج أن حقيقة شمول الدين وتلازمه تكون من خلال ثلاث مقدمات:

المقدمة الأولى: أن التوحيد هو الأساس والأهم، والجوانب الأخرى تكون في مساره تبعًا له.

المقدمة الثانية: أن سياسة الرعية معلومة عقلًا وشرعًا وواقعًا تضمنها

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب مَا ذُكِرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، برقم (٣٤٥٥)، ومسلم في كِتَابُ الإِمَارَةِ، باب الأَمْرِ بِبَيْعَةِ الْخُلَفَاءِ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ، برقم: (٤٨٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كل شيء يستلزم السياسة، والتنظيم، وإدارة الشؤون العامة لهم، والأنبياء عليهم السلام بُعثوا من أجل هذا الأمر، فيدخل ذلك تبعًا للتوحيد.

المقدمة الثالثة: أنه ﷺ ذكر سياسة الأنبياء السابقين، ثم ذكر بعدها: أن سائسي الأمة بعده ليسوا بأنبياء، وإنما خلفاء؛ وهذا دليل على أن سياسة الأنبياء شاملة جميع الجوانب؛ لأن من جاء بعد النبي ﷺ قد ساس الدولة في كل جوانبها.

الخلاصة:

- أن الأنبياء اتفقوا على أن التوحيد هو أساس كل الجوانب، وهو الهدف الأسمى للحياة. ولا يكون شمول في الدين من غير التوحيد، ولا تنازل عنه من أجل سياسة أو غيرها. **وبهذا المنظور يُفهم التلازم بين العقيدة والشريعة.**

وبعد بيان مفهوم الشمول التلازمي المرتكز على التوحيد، يبقى في نظري تقرير آخر يلامس جانبًا آخر مؤثرًا في التلازم بين العقيدة والشريعة، وشمول الدين، وهو: ما يتعلق بتقنين وتنظيم القوانين وعقدها في المجتمع، وهذا لا يكون فقط في السياسة، وإنما يشمل كل الجوانب، و هو ما درج على تسميته بنظرية العقد الاجتماعي، حيث سنتناوله في المبحث التالي.



المبحث الثاني

حقيقة رسالات الأنبياء ﷺ تهدم نظرية العقد الاجتماعي

لا شك أن رسالات الأنبياء عليهم السلام جاءت من أجل التوحيد متضمنة كل ما يصلح المجتمع. وما يتوصل إليه البشر من نظريات يجب أن تعرض على الشرع فما وافقته قبلت وما خالفته ردت، ومن تلك النظريات البشرية: نظرية العقد الاجتماعي(١) التي تقوم على أساس أن الناس في بداية حياتهم كانوا غير منظمين في حياة بدائية، لا تشريع ولا عقائد يتبعونها، ثم في طور لاحق احتاجوا إلى تنظيم شؤونهم، وقاموا بعقد بينهم؛ لإقامة السلطة التي ترعى شؤونهم وحياتهم، وتحفظ حقوقهم(٢).

ويرد على ذلك أن جميع الرسل والأنبياء ﷺ من لدن آدم إلى نبينا محمد ﷺ لم يبعثوا إلا لهداية البشر، قال تعالى في قصة آدم عليه السلام: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [البَقَرَة: ٣٨]. فبين الله لآدم عليه السلام هديًا يتبعه، ولم يُترك هكذا من غير شريعة يهتدي بها، ويهدي بها، بل علّمه كل شيء قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾ [البَقَرَة: ٣١-٣٢]. والعلم هنا يشمل كل شيء، ويدل عليه حديث الشفاعة

---

(١) العقد الاجتماعي هي: نظريات أو تفسيرات عدة منها حديثه، ومنها قديمة، والحديثة منها: تعني أن سلطة الحكومة تعتمد على اتفاق بين الحاكم والمحكوم، ويطلق عليها اسم: الاتفاق الاجتماعي. وسيأتي بيانها في المتن نفسه. ينظر: معجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ص.٣٠٧ والموسوعة الفلسفية المختصرة، ص٢٨٠.

(٢) ينظر: أسلمة الديمقراطية، حقيقة أم وهم؟ لمحمد بن شاكر الشريف، ص٢١.

الطويل الذي بين فيه أن الناس يأتون آدم عليه السلام فيقولون له: (وعلمك أسماء كل شيء»[(١)(٢)].

كل هذا يدل على بطلان تلك النظرية والفكرة، ويثبت أن الأنبياء عليهم السلام لم يرسلوا، إلا لتعبيد العباد لربهم، وإصلاح شأنهم، ورعاية مصالحهم، وذلك في صورة تلازمية بين العقيدة والشريعة تتضمن شمول الدين وكماله. وسيثبت ذلك أيضًا من خلال استعراض رسالات الأنبياء عليهم السلام التي في غالبها تقترن بدعوة التوحيد مسائل أخرى منها: أخلاقية، وفقهية، ومعاملات، وعبادات.

وترتب على تفريطهم في تلك المسائل، والمعاملات المختلفة تحقق العذاب، ووقوعه عليهم قال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾﴾ [النساء: ١٦٠-١٦١].

ولا يسع المقام هنا: أن نأتي بجميع مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في جميع رسالات الأنبياء عليهم السلام الذين ذُكروا في القرآن، ولكن سأكتفي بذكر بعض منها؛ للاستشهاد به في هذا الجزء من البحث.

وبهذا نكون قد استنتجنا في المبحثين السابقين أمرين هما:

الأول: شمول الدين من أساسه، وهو التوحيد.

---

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ برقم (٤٤٧٦) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) وينظر: تفسير القرطبي، تحقيق التركي (١/ ٤٢٠، ٤٢١)، وتفسير ابن كثير (١ / ٧٤).

الثاني: شمول الدين من جانب الشريعة، حيث إن الشمول حين يثبت فإنه يستلزم التلازم؛ لأنه دخل في جوانب الحياة المختلفة وفق حقيقة العلاقة بين العقيدة والشريعة التي تقدم بيانها.



المبحث الثالث

مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في رسالات الأنبياء عليهم السلام

١ - مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في نبوة آدم عليه السلام.

إذا تأملنا في قصة آدم عليه السلام التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في بداية سورة البقرة نجد أنها تُظهر التلازم بين العقيدة والشريعة؛ وذلك لأن الله - عز وجلّ - نصب آدم عليه السلام وجعله خليفة في الأرض، يقيم حكم الله فيها، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٠) وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ (٣١) قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ (٣٢)﴾ [البقرة: ٣٠-٣٢].

فنلحظ أن الملائكة عليهم السلام أدركوا أثر معرفة الله سبحانه وتعالى وتوحيده وعبادته وذلك من قوله تعالى على لسانهم: ، وأن انعدام ذكر الله سبحانه وتعالى هو مفسدة، وأنه يترتب عليه فساد عملي.

ويظهر في الآيات تفرد الله بعلم الغيب، وسعة علمه، وحكمته البالغة... وهذا مظهر عقدي.

ويظهر من الآيات أن الله - عزّ وجلّ - علّم آ دم عليه السلام كل شيء؛ لكي يقيم أمر الله سبحانه وتعالى في الأرض، وهذا فيه مظهر للشريعة، وهو في الوقت ذاته رد على من زعم أن الدين لا يكفي في تسيير الحياة،

والأخلاق، والسياسة، وغيرها[١]!؟ ولا شك أن هذا الزعم لا يدرك؛ لأن الخلافة لا تعني إقامة شعائر دينية فقط، بل تعني ممارسة نشاطات متنوعة من الحياة تشمل مجالاتٍ مختلفة الشؤون، وما تقتضيه من تعاون وتعلم تساعد على عمارة الأرض، بما يشرعه الله ﷻ؛ لمنع الفساد، وسفك الدماء فيها كما ذكرته الآية الكريمة؛ ولذا فإن من صلب الدين تسيير شؤون الخلق والعباد، وتنظيم أمرهم، بإقامة حكم الله - عزّ وجلّ - بدليلٍ أن الله بين أن هذا العلم كان من عنده ﷻ وفي آخر الآية أرجعت الملائكة العلم إلى الله، وهذا تحقيق لعلم الصفات الإلهية. ثم إن في استفهام الملائكة ما يدل على أن الهدف الأعظم من الخلق هو العبادة وذلك في قولهم: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ﴾ [البَقَرَة: ٣٠]. وكذلك فيه إشارة إلى أثر التسبيح والتحميد لله ﷻ في مجريات الحياة. والآيات السابقة تظهر التلازم بين العقيدة والشريعة وتؤكد أن **الخلافة لا تقتصر على إقامة الدين فمثلاً في** قوله تعالى: ﴿خَلِيفَةً﴾ ليس المراد هنا بالخليفة أن يكون خليفة يحكم عن الله ﷻ ونيابة عنه بالمفهوم الساري في الواقع؛ لأن الله ﷻ منزه عن ذلك، ولا يتحقق ذلك بين الله ﷻ والمخلوق قطعًا؛ لأن الله ﷻ حيّ لا يموت، لا يخلفه أحد، وإنما المراد كما قال ابن كثير[٢]: (أي: قومًا

(١) لمن أراد الاطلاع على مثال معاصر ينظر إلى مقال بعنوان: الإنسان وتراتبية القيم. جريدة الرياض، للكاتب محمد بن علي المحمود. العدد: (١٥٢٧٠)، الخميس غرة جمادى الأولى لعام ١٤٣١هـ الموافق١٥/ ٤/ ٢٠١٠م. حيث يقرر أن الدين لا يكفي؛ لتجسيد الأخلاق، بل لا بد من إدخال الممارسة الثقافية الفلسفية.

(٢) إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين: حافظ، مؤرخ، فقيه. ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، ورحل في طلب العلم. وتوفي بدمشق سنة (٧٧٤)هـ، تناقل الناس تصانيفه في =

يخلف بعضهم بعضًا قرنًا بعد قرن، وجيلًا بعد جيل، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥]. وقال تعالى أيضًا: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢]. كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ۝٦٠﴾ [الزخرف: ٦٠] وقال تعالى أيضًا: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ [مريم: ٥٩](١).

وهذه الخلافة لم تُخصّ بآدم عليه السلام فقط، وإنما يراد بها الجنس، وهذا ما يدل عليه ظاهر الآية نفسها في قول الملائكة المحكي من الله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾، قال ابن كثير: (الظاهر أنه لم يُرد آدم عليه السلام عينًا، إذ لو كان كذلك لما حسن قول الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ فإنهم أرادوا أن من هذا الجنس من يفعل ذلك، وكأنهم علموا ذلك بعلم خاص، أو بما فهموه من الطبيعة البشرية، فإنه أخبرهم أنه يخلق هذا الصنف من صَلْصَال من حمأ مسنون [أو فهموا من الخليفة أنه الذي يفصل بين الناس بعد ما يقع بينهم من المظالم، ثم يرد عنهم المحارم والمآثم. . . أو أنهم: قاسوهم على من سبق)(٢).

وأما بشأن مفهوم الخلافة في الأرض فقد ربط العلماء معناه بالنبوة، وأن النبوة مُصرّفة لقضاء حوائج البشر المختلفة دون حصرٍ، أي: لم يفصلوا بين مفهوم الخلافة وبين مفهوم النبوة من هذا الجانب، مع مراعاة

= حياته. ومن كتبه (البداية والنهاية)، و(شرح صحيح البخاري) لم يكمله، و(تفسير القرآن الكريم)، و(الاجتهاد في طلب الجهاد). ينظر: معجم المحدثين للذهبي، ص٤٠، والأعلام(١/ ٣٢٠).

(١) التفسير (١/ ٢١٦).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٢١٦).

الفارق بينهما في الخصائص. يقول الماوردي[١] في كتابه الأحكام السلطانية: (فَإِنَّ اللهَ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ نَدَبَ لِلْأُمَّةِ زَعِيمًا خَلَفَ بِهِ النُّبُوَّةَ، وَحَاطَ بِهِ الْمِلَّةَ، وَفَوَّضَ إِلَيْهِ السِّيَاسَةَ؛ لِيَصْدُرَ التَّدْبِيرُ عَنْ دِينٍ مَشْرُوعٍ، وَتَجْتَمِعَ الْكَلِمَةُ عَلَى رَأْيٍ مَتْبُوعٍ، فَكَانَتْ الْإِمَامَةُ أَصْلًا عَلَيْهِ اسْتَقَرَّتْ قَوَاعِدُ الْمِلَّةِ، وَانْتَظَمَتْ بِهِ مَصَالِحُ الْأُمَّةِ حَتَّى اسْتَثْبَتَتْ بِهَا الْأُمُورُ الْعَامَّةُ، وَصَدَرَتْ عَنْهَا الْوِلَايَاتُ الْخَاصَّةُ، فَلَزِمَ تَقْدِيمُ حُكْمِهَا عَلَى كُلِّ حُكْمٍ سُلْطَانِيٍّ)[٢]. وقال في موضع أخر: (الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين، وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع)[٣].

ويقول ابن خلدون[٤]: (والخلافة هي: حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية، والدنيوية الراجعة إليها؛ إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي: في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به ...، وتسمى خلافة وإمامة، والقائم بها خليفة وإمامًا. وتسميته إماماً فتشبيهًا بإمام الصلاة في اتباعه، والاقتداء به، ولهذا يقال: الإمامة الكبرى)[٥].

---

(١) المَاوَرْدِيُّ، أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَبِيْبٍ الإِمَامُ العَلَّامَةُ، القاضي، الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ. كان يميل إلى مذهب الاعتزال، وله المكانة الرفيعة عند الخلفاء، وربما توسط بينهم وبين الملوك وكبار الأمراء فيما يصلح به خللًا أو يزيل خلافًا. نسبته إلى بيع ماء الورد: مَاتَ فِي رَبِيْعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ خَمْسِيْنَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ. ينظر: السير للذهبي: (٣٥/ ٥١)، والأعلام للزركلي: (٤/ ٣٢٧).

(٢) ص١.

(٣) المصدر نفسه ص٥

(٤) سبق ترجمته ص٤٤.

(٥) المقدمة، ص٢٠٠، بتصرف يسير.

والحاصل أن الخلافة داخلة في مفهوم العبادة قطعًا، ومما يؤكد ذلك أنك: تجد في كتب الحديث نصوصًا صحيحة تجعل للإمام العادل أو الخليفة أجرًا عظيمًا، كقول النبي ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ... إلخ»[١]، وأخرى تحث على نصح السلطان إن كان جائرًا. منها: أن النبي ﷺ قال: «إن من أعظم الجهاد، كلمة عدل عند سلطان جائر»[٢].

وأخرى ترتب العقاب على من لم يقم بحق الخلافة، كقول النبي ﷺ: «ثلاث لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولا ينظر إليهم، ولهم عذاب أليم: ملك كذّاب، والعائل المستكبر، والشيخ الزاني»[٣]. فكيف مع هذا كله يأتي من يقولون: إن الدين لا علاقة له بالدنيا، ويضيّقون مفهوم العبادة؛ حتى الأخلاقيات يخرجونها، أو يتهمونها بالنقص، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فالحكم بما أنزل الله ﷻ بجميع صوره يعدّ جزءًا من العقيدة، وهذا

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة)، باب(فضل من ترك الفواحش) (٦٨٠٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٨٨٥٠)، وأبو داود (٤٣٤٦)، والترمذي (٢١٧٤)، والنسائي(٤٢٠٩) من حديث أبي سعيد الخدري، وطارق بن شهاب. وصحح الحديث الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٣٠٦)، وشعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند (١٨٨٥٠).

(٣) رواه أبو يعلى في مسنده (٦٢١٢)، والطبراني في الأوسط (٤٤٤١) إلا أنه ذكر «غني بخيل» بدلاً من«شيخ زانٍ» وغيرهما، من حديث أبي هريرة، قال الهيثمي: (وفيه يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي، وبقية رجاله ثقات)، وصححه الألباني، ومحقق مسند أبي يعلى. ينظر في تخريجه: الجامع الكبير للسيوطي(٢٠١)،ومجمع الزوائد (٩٢٦٩)، وصحيح الجامع للألباني (٥٣٨٠) (١/ ٥٨٨).

ما سار عليه الإسلام ورسالات الأنبياء، وأولهم آدم - عليه وعليهم السلام - .

والحقيقة أن قصة آدم عليه السلام تدل على تلازم الدين بين الاعتقاد العلمي والعمل قبل نزوله إلى الأرض، وذلك حين أمره الله تبارك وتعالى ألّا يأكل من الشجرة، ولم يلتزم بذلك. كما تدل منذ نزوله من الجنة على شمول الدين وتلازمه، وأنه لا يقتصر على شعائر تعبديه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾ [البقرة: ٣٤-٣٧].

فكون الله تبارك وتعالى قد أمره باجتناب أكل شيء ما إشارة واضحة على مقصد عظيم، وهو: أن الدين شامل حتى فيما يصلح العباد من مأكل ومشرب، ثم لم يترك الله - عزّ وجلّ - آدم عليه السلام هكذا؛ للعيش في الأرض من غير تنظيم على حياة فطرية بدائية، كما يزعم أصحاب نظرية العقد الاجتماعي!، بل حدد له الله - عزّ وجلّ - طريقًا ومنهجًا يؤمن به، ويسلم له تسليمًا قلبيًا، ويتبع ذلك بالعمل؛ لكي تكون النتيجة: حصول السعادة التي لا يأتيها خوف، ولا حزن، حيث إن فُقدا لم يكن للحياة نعيم ولا هناء، قال تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة: ٣٨].

وقال تعالى أيضًا: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن

ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤].

فالقصد أن هذه الهداية ليست محصورة، بل كما ثبت بالأدلة متلازمة ومترابطة بين جانبي العقيدة والشريعة، فاستحقت بذلك أن توصف بالشمول.

٢- مظاهر التلازم في رسالة نوح عليه السلام :

لم يذكر الله سبحانه وتعالى تفصيلات عن رسالته عليه السلام ومع ذلك نجد أن فيما ذكره الله - عزّ وجلّ - ما يظهر حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة، وذلك من جوانب عدة:

الجانب الأول: أن الله - عزّ وجلّ - حدد سبب الفلاح والنجاح في الدنيا بإقامة التوحيد، والتقوى، والطاعة، حيث قال تعالى: ﴿فَقُلۡتُ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا ﴿١٠﴾ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا ﴿١١﴾ وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ جَنَّٰتٖ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ أَنۡهَٰرٗا ﴿١٢﴾﴾ [نوح: ١٠-١٢]. فهذا تلازم من جهة الأثر الاعتقادي في الحياة، والتوفيق فيها، أي: متى تحقق التوحيد، والطاعة، والتقوى، والخوف من الله - عزّ وجلّ - تبعه الحفظ، والعناية منه سبحانه وتعالى في الدين المستلزم للنجاح في الدنيا، والفلاح في الآخرة.

والجانب الثاني: الذي يتحقق معه ظهور التلازم، أنه قد ترتب على قوم نوح بسبب شركهم ومخالفتهم شرع الله سبحانه وتعالى استحقاق العقوبة في الدنيا، وذلك بغرقهم في الماء، عقوبة لهم؛ لكفرهم بالله سبحانه وتعالى ، وسخريتهم بنبيه عليه السلام وخاصة عند صناعته السفينة[١].

---

(١) نجد الآن من يفصل بين أثر المعصية وبين تحقق الكوارث زاعمًا أن العلم قد تقدم، وأصبح في وسعة أن يحدد موعد تلك الكارثة وأسبابها، وأن هذا خاضع =

وقد بين الله ﷻ في محكم التنزيل ذلك بقوله: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ۚ قَالَ إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿٣٨﴾ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾ وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٤١﴾ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٤٢﴾ قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ﴿٤٣﴾ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٤٧﴾ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٨﴾ تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾﴾

[هُود: ٣٨-٤٩].

= لقوانين الكون، وليس للذنوب أي أثر في تحققها. والحقيقة أن الذي يسخر قد وقع في هذا الاضطراب لأمرين هما: الأول: أنه لم يفرق بين الحقيقة الشرعية والحقيقة العلمية الطبيعية، وأنه لا تعارض بينهما، والثاني: أنه في الغالب من تزعم هذه الأقوال فقد أشرب أفكارًا تقر بالنسبية في الحقيقة، وأنه ليس لأحد أن يمتلك تلك الحقيقة، وإذا كان كذلك، فليس هناك ما يوجب العقاب؛ إذ الكل لا يمتلك الحقيقة.

وبتدبر الآيات السابقة نخلص إلى ما يلي:

- أن الغاية والأصل في العمل والحياة العبادة، ويتأكد ذلك أن نوحًا عليه السلام عمل نجّارًا، وصنع سفينة بأمر الله تعالى وهي حرفة وصناعة سخّرها من أجل الله - عزّ وجلّ - وعبادته.
- تحقق العقوبة على المشركين.
- العمل بالأسباب والسنن الكونية، وتمثل ذلك بصناعة الفلك، وبحمله معه مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ.
- تحقيق العبودية بأسماء الله وصفاته في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٤١﴾﴾ [هود: ٤١]. وقوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٨﴾﴾ [هود: ٤٨].
- أن الاتكال على الأسباب الكونية دون الأسباب الشرعية لا ينفع، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ﴾ [هود: ٤٣].
- تحقيق رابطة الإيمان، وأنها تُلغي كل الروابط، إذا حصل تعارض بينهما.

الجانب الثالث: التلازم بين الإيمان وبين التمكين في الأرض، والاستخلاف فيها قال تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [هود: ٤٩]. ويقول الله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [يونس: ٧٣].

٣ - مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في رسالة إبراهيم عليه السلام .

إن إبراهيم عليه السلام خليل الله - عزّ وجلّ - وأبو الأنبياء، نجد في قصصه العبر، والمواقف العظيمة التي تُرسخ مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة مع التمكين في الدنيا والفوز بالآخرة. ويمكن تلخيص تلك المواقف في نقاط رئيسة على النحو التالي:

- الملك العظيم في الدنيا لآل براهيم:

قال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾﴾ [النِّسَاء: ٥٤]. وهذا الملك ليس ملكًا ظالمًا ناقصًا ومتخبطًا، بل هو من وحي الله، يشمل كل شيء وليس فقط متعلقًا بالدين، بل يتعداه إلى غيره وهذا الأمر صريح في آيات القرآن حين جعل الملك في آل إبراهيم حيث قال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾﴾ [النِّسَاء: ٥٤].

إذن هناك شمولٌ للدين، وربط بين العبادة والحياة والممات، ثم استخلاف في الأرض.

- دلالات وإشارات تربوية وعقدية:

فمثلاً: يظهر الله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام مع أبيه آزر المشرك، صورة عظيمة من البر بالأب والرحمة، على الرغم من غلظة أبيه معه في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ

لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا ﴿٤٥﴾ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴿٤٦﴾﴾ [مريم: ٤١-٤٦].

فنجد عبر هذه الآيات الكريمات شفقة الابن على والده، وهذا توجيه يتعلق بالجانب التربوي، وهو متجلٍّ في قصة ذكرها الله - عزّ وجلّ - ؛ لنعتبر بها، ونقتدي بها.

ثم بعد أن استنفذ النصح والتذكير لوالده، قرر اعتزال أهل الشرك إظهارًا لأهمية التوحيد، وتقديمه على غيره من الأعمال. ويدل ذلك على شمول العبادة؛ إذ إنها لم تقتصر على الشعائر التعبدية كالصلاة، والصوم، وغيرهما، وإنما شملت الدعاء، فقد قال الله تعالى في الآيات التي بعدها: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴿٤٧﴾ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيًّا ﴿٤٨﴾ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾ وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴿٥٠﴾﴾ [مريم: ٤٧-٥٠].

ففي الآية الأولى ذكر دعاءهم غير الله - عزّ وجلّ - بقوله تعالى متحدثًا على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ثم بعدها وصف الدعاء بمعناه الشامل بأنه العبادة المتضمنة للدعاء حيث قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

وأخيرًا، كانت النتيجة أن وهب له الذرية، وجعلهم أنبياء، فهذا أثر للتلازم بين العقيدة والشريعة، وذلك حين أصبح التوحيد المحرك والموجه الأساس في الحياة.

- **دلالات وإشارات اجتماعية واقتصادية وصحية:**

ويظهر ذلك حين أسلم إبراهيم عليه السلام نفسه لله - عزّ وجلّ - وجعل

هدايته، وسلامته من الأمراض، وشربه وأكله لله ﷻ في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ۝٧٦ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٧ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ۝٨١ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ۝٨٢ رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ۝٨٣﴾ [الشُّعَراء: ٧٥-٨٣].

فنجد أن إبراهيم عليه السلام يُذكّر، ثم يقرر التوحيد، ثم ينبذ الشرك، ثم يعتزل أهله، ثم يتبع ذلك بتحقيق العبودية الكاملة لله ﷻ؛ وذلك كون الهداية من الله ﷻ وهي عامة تشمل الدين والدنيا. يقول الإمام الشوكاني[1]: (قوله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨﴾، أي: فهو يرشدني إلى مصالح الدين والدنيا)[2].

ثم أيضًا توفير المأكل والمشرب المرتبط بالإيمان والتسليم لله - عزّ وجلّ - والتوكل عليهقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ۝٣﴾ [الطَّلَاق: ٢-٣]، وكذلك حصول الشفاء.

ومن الدلالات العظيمة في رسالة إبراهيم عليه السلام **المتعلقة بالصحة والنظافة**، ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ

---

(١) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، وولي قضاء صنعاء سنة ١٢٢٩هـ. وكان يرى تحريم التقليد. له ١١٤ مؤلفًا، منها: (نيل الأوطار من أسرار منتقى الاخبار)، و(البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع)، و(فتح القدير)، و(إرشاد الفحول)، و(التحف في مذهب السلف)، و(الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد). مات عام ١٢٥٠ هـ. ينظر: الأعلام: (٦/ ٢٦٨).

(٢) فتح القدير (٤/ ١٤٠).

قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البَقَرَة: ١٢٤]. وذلك فيما أخرجه الطبري في تفسيره بسند صحيح عن ابن عباس: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ قال: (ابتلاه الله بالطهارة: خمس في الرأس، وخمس في الجسد. في الرأس: قصّ الشارب، والمضمضة، والاستنشاق، والسّواك، وفرق الرأس. وفي الجسد: تقليم الأظفار، وحلق العانة، والختان، ونتف الإبط، وغسل أثر الغائط والبول بالماء)[1].

وهذه الأعمال للأسف الشديد ربما يجعلها كثيرون من الأمور البسيطة، أو من القشور، أو من الشكليات، وقد تقدم حديث النبي ﷺ عن الرجل الذي عُذّب في قبره؛ لكونه لم يستبرئ من بوله، وذلك من خلال كلامنا عن القشور واللباب. ولكن حقيقتها تدل على شمول الدين، وترابطه مع التوحيد، وفي أخص ما يكون في بدن الإنسان وهذا لا يكون إلا في شريعة كاملة، جاءت من وحي الله - عزّ وجلّ - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه.

- **مظهر أثر العقيدة والإيمان في بناء القرى وجلب الرزق.**

وهذا المظهر يتجلى في قصة إبراهيم عليه السلام حين وضع هاجر وابنه اسماعيل عليه السلام في مكة قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِيٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٣٨﴾﴾ [إبراهيم: ٣٥-٣٨].

(١) تقدم تخريجه، ص١١٣.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾ [البَقَرَة: ١٢٦].

فبعد أن وضع إبراهيم عليه السلام زوجه هاجر وابنها الرضيع في ذلك المكان الخالي من جميع سبل العيش، حيث لا ماء، ولا طعام، ولا زرع، ولا ضرع، ولا بشر، ولا تجارة، نجد أن الله تبارك وتعالى قد هيأ كل تلك الأسباب، وذلك كما رواه الإمام البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن إبراهيم عليه السلام وضع هاجر وابنها، ومعها جراب فيه تمر، وسقاء فيه ماء، ثم أُرسل إليها ملك؛ ليخرج لهما الماء[(١)] إلى آخر الحديث. وفيه إشارات كثيرة إلى معان عظيمة، منها: التأثير المتبادل بين الدين والدنيا في الرزق وغيره، ولكن يجب التنبيه إلى أمر وهو: أن تحقق الرزق لإبراهيم وأهله عليهم السلام كان وحيًا، وتوكلًا وفي الوقت نفسه لا يدفع إلى التواكل؛ لاعتبارات عدة منها: ما جاء في الحديث نفسه دلالة على طلب الرزق، والأخذ بالأسباب، ومن ذلك: أنه وضع هاجر، ومعها جراب فيه تمر، وسقاء فيه ماء[(٢)].

ومنها: أن الله تبارك وتعالى لم يجعل السبل والأسباب تأتي هكذا من غير أسباب طبيعية، وإنما جعل ذلك متحققًا أولاً بأمره، ثم ببركة منه. وأخيرًا، هيأ لهم الأسباب: كالماء، ثم أرسل إلى هاجر قبيلة "جُرهم"،

(١) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب يزفون النسلان في المشي، برقم (٣٣٦٤).

(٢) للمزيد حول موضوع التوكل في قصة إبراهيم عليه السلام والرد على الشبه الداعية إلى التواكل ينظر: التوكل على الله حقيقته - ومنزلته وفضله خصائصه وثمراته للدكتور: سالم بن محمد القرني، ص١٦٩-١٧٩.

فآنسوها، وعاشوا معها، وأعطوها أجرًا مقابل ذلك الماء، فتحققت لها أسباب العيش والحياة.

ثم إنه في الحديث نفسه قصة مجيء إبراهيم عليه السلام؛ لتفقد تركته، حيث قال النبي ﷺ: «فجاء إِبْرَاهِيمُ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَ إِسْمَاعِيلُ يُطَالِعُ تَركَتَهُ فَلَمْ يَجِدْ إِسْمَاعِيلَ، فَسَأَلَ امْرَأَتَهُ عَنْهُ فَقَالَتْ: خَرَجَ يَبْتَغِي لَنَا، ثُمَّ سَأَلَهَا عَنْ عَيْشِهِمْ وَهَيْئَتِهِمْ، فَقَالَتْ: نَحْنُ بِشَرٍّ، نَحْنُ فِي ضِيقٍ وَشِدَّةٍ، فَشَكَتْ إِلَيْهِ. قَالَ: فَإِذَا جَاءَ زَوْجُكِ، فَاقْرَئِي عليه السلام، وَقُولِي لَهُ يُغَيِّرْ عَتَبَةَ بَابِهِ فَلَمَّا جَاءَ إِسْمَاعِيلُ كَأَنَّهُ آنَسَ شَيْئًا، فَقَالَ: هَلْ جَاءَكُمْ مِنْ أَحَدٍ قَالَتْ: نَعَمْ، جَاءَنَا شَيْخٌ كَذَا وَكَذَا، فَسَأَلَنَا عَنْكَ فَأَخْبَرْتُهُ، وَسَأَلَنِي كَيْفَ عَيْشُنَا؟ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّا فِي جَهْدٍ وَشِدَّةٍ، قَالَ: فَهَلْ أَوْصَاكِ بِشَيْءٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ غَيِّرْ عَتَبَةَ بَابِكَ. قَالَ ذَاكِ أَبِي، وَقَدْ أَمَرَنِي أَنْ أُفَارِقَكِ، الْحَقِي بِأَهْلِكِ. فَطَلَّقَهَا، وَتَزَوَّجَ مِنْهُمْ أُخْرَى: فَلَبِثَ عَنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ أَتَاهُمْ بَعْدُ، فَلَمْ يَجِدْهُ فَدَخَلَ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَسَأَلَهَا عَنْهُ، فَقَالَتْ: خَرَجَ يَبْتَغِي لَنَا. قَالَ كَيْفَ أَنْتُمْ؟ وَسَأَلَهَا عَنْ عَيْشِهِمْ وَهَيْئَتِهِمْ فَقَالَتْ: نَحْنُ بِخَيْرٍ وَسَعَةٍ، وَأَثْنَتْ عَلَى اللهِ. فَقَالَ: مَا طَعَامُكُمْ؟ قَالَتِ: اللَّحْمُ، قَالَ: فَمَا شَرَابُكُمْ؟ قَالَتِ: الْمَاءُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي اللَّحْمِ وَالْمَاءِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ حَبٌّ، وَلَوْ كَانَ لَهُمْ دَعَا لَهُمْ فِيهِ. قَالَ: فَهُمَا لَا يَخْلُو عَلَيْهِمَا أَحَدٌ بِغَيْرِ مَكَّةَ إِلَّا لَمْ يُوَافِقَاهُ. قَالَ: فَإِذَا جَاءَ زَوْجُكِ فَاقْرَئِي عليه السلام وَمُرِيهِ يُثْبِتُ عَتَبَةَ بَابِهِ، فَلَمَّا جَاءَ إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: هَلْ أَتَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ أَتَانَا شَيْخٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ، وَأَثْنَتْ عَلَيْهِ، فَسَأَلَنِي عَنْكَ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَسَأَلَنِي كَيْفَ عَيْشُنَا؟ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّا بِخَيْرٍ قَالَ فَأَوْصَاكِ بِشَيْءٍ. قَالَتْ: نَعَمْ، هُوَ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ، وَيَأْمُرُكَ أَنْ تُثْبِتَ عَتَبَةَ بَابِكَ. قَالَ: ذَاكِ أَبِي وَأَنْتِ الْعَتَبَةُ، أَمَرَنِي أَنْ أُمْسِكَكِ. ثُمَّ لَبِثَ

عَنْهُمْ مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِسْمَاعِيلُ يَبْرِي نَبْلاً لَهُ تَحْتَ دَوْحَةٍ قَرِيبًا مِنْ زَمْزَمَ»[(١)].

نستنبط من هذه القصة أمورًا منها: أن إبراهيم عليه السلام حين حضر وجد ابنه إسماعيل عليه السلام يطلب الرزق في المرة الأولى، وفي الثانية وجده أيضًا «يَبْرِي نَبْلاً»، وهو داخل في الرزق الذي يُطلب.

الأمر الثاني: أن إبراهيم عليه السلام في زيارته الأولى، طلب من إسماعيل عليه السلام تغيير زوجه حين سألها عن عيشهم، فلم تحفظ حق زوجها، ولم تشكر الله - سبحانه تعالى - وتحمده على الحال، فأمر إسماعيل عليه السلام أن يغير زوجه، وهذه: دلالة أخرى بالإضافة إلى طلب الرزق، أن الدين نافذٌ؛ ليصلح شؤون البيت، والأسرة، فالمرأة التي لا تحفظ زوجها وتسخط، ليست امرأة صالحة. وأمّا الجانب العقدي الإيماني فحين جعل العلامة على صلاح المرأة حسن ظنها بالله - عزّ وجلّ - ورضاها بما أُعطيت من رزق، وتوكلها على الله تعالى وهي أعمال قلبيه، فهذا هو **التلازم بين العقيدة والشريعة**.

- **مظاهر من آيات سورة الأنبياء عن التلازم في رسالة إبراهيم** عليه السلام :

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا۟ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ﴿٥٣﴾ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٦﴾ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾ فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴿٥٨﴾ قَالُوا۟ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

لِمَنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٩﴾ قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾ قَالُواْ فَأْتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴿٦١﴾ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ قَالُواْ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ ﴿٧٠﴾ وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾

[الأنبياء: ٥١-٧٢].

فنلحظ من هذه الآيات بعض المظاهر التلازمية بين العقيدة والشريعة منها:

١ - أن الأسباب قد تتخلف عن مسبباتها، أي أن النار من طبيعتها الإحراق، ولم يتحقق ذلك، بل كانت على العكس، فكانت منها البرودة الآمنة، وهذه دلالة واضحة على أن مسبب الأسباب هو الله ﷻ، فيقوى بذلك الجانب الإيماني، ويتحقق من جهة أخرى: التفريق بين الأسباب المادية والأسباب الشرعية الحقيقية، فقد يجعل الله - عز وجلّ - كسوفًا بسببٍ ماديّ علميّ، ولكن لا يعني ذلك ألا يكون وراءه سبب آخر شرعي، كالتلبس بالذنوب والمعاصي، أو الشرك أو نحو ذلك.

فهذه قاعدة، حيث إن الأسباب المادية من أمر الله ﷻ؛ فحين يعلم المسلم ذلك، يصبح في مظهر إيماني له تأثيره في الواقع، ولا ينفصل فكره واعتقاده عمّا يجري في الكون من تغيرات، ويصبح فاعلًا وباذلًا للأسباب؛ إذ يربط دومًا بين الأسباب المادية والشرعية.

كما أن هذه المعجزة التي تجلت في النار وطبيعتها تقوي الإيمان من جهة أن الاعتماد على الأسباب المادية قد لا ينفع من غير إيمان، وهذا ما ظهر في نصر الله - عزّ وجلّ - إبراهيم عليه السلام على أمةٍ أو دولة بعددها، وقوتها، وهو وحده لا عون له ولا ناصر إلا الله.

ولا يعني ذلك ألا يُؤخذ بالأسباب وإعداد العدة، بل يجب ذلك متى تحقق إمكانية ذلك كما دلت عليه الآيات السابقة، ولكن الأصل في هذا الأمر، هو التوكل على الله - عزّ وجلّ - والاعتماد عليه في كل الأمور.

٢ - مظهر موالاة أهل الإيمان، وارتباطه بالواقع، وثباته دون تغير تبعًا للواقع.

ففي قصة النار هذه نجد أن هناك جانبًا يظهر فيه الولاء للمؤمنين في أعلى صوره، وذلك فيما جاء في الحديث أن الرسول ﷺ أمر بقتل الوزغ، وقال: «**كان ينفخ على إبراهيم**»[1]، فالعلة أنه كان ينفخ على النار. وكأن هذا الحديث يبين أهمية أمر الموالاة؛ بدلالة أن أمرها رُبط بقتل حيوان صغير وحقير.

٣ - مظهر أثر الأعمال الباطنة في الأعمال الظاهرة.

التوحيد هو إيمان قلبي اعتقادي بالله - عزّ وجلّ - يتحقق به حبّ وتضحية يوصلان العبد إلى أعلى مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو عمل ظاهري.

---

(١) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، بَاب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء: ١٢٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾ [النحل: ١٢٠] (٣١٨٠)، ومسلم في كتاب السلام، بَاب اسْتِحْبَابِ قَتْلِ الْوَزَغِ (٢٢٣٧) من حديث أم شريك رضي الله عنها.

فبعد اطمئنان قلب إبراهيم عليه السلام، وإيمانه بالغيب، وبالله وصفاته العظيمة، وأنه وحده المستحق للعبادة، تحرك تبعًا لذلك؛ ليغير المنكر بيده فوصل إلى أعلى المراتب في الإنكار، وتزامن مع ذلك أنه كان وحيدًا بين قومه؛ حتى أبوه لم يكن في صفه، فهو مشهد من مشاهد الإخلاص، والصبر لإبراهيم الخليل عليه السلام، حيث واجه به أعظم المحن حين أشعلوا النار العظيمة؛ ليُحرق فيها، لكن الله سبحانه وتعالى نصره، وحقق له في حياته: (النجاة، والحياة السعيدة، ومعه لوط عليه السلام فذهبا إلى الأرض المباركة، ورزق الله إبراهيم عليه السلام بالذرية الصالحة، ووهب آل إبراهيم الرئاسة في الدين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وكل ذلك يشير إلى أن الإيمان إذا قوي قويت معه التضحية والعمل، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو: سفينة النجاة للمؤمنين متى عملوا به، فبقدر التضحية يهب الله النصر لعباده الصالحين، ومتى تخلفت إقامته، والعمل به بينهم، كان سببًا للهلاك والذل والهوان.

الحاصل أن قصة إبراهيم عليه السلام يظهر فيها التلازم والترابط بين العقيدة والإيمان وبين الشريعة والحياة، ولا يسع المقام هنا لحصرها، ولكن يكفي ما قد يسد الحاجة مما ذكرناه آنفًا، والله تعالى أعلم.

٤ - مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في قصة موسى عليه السلام.

كما أكرم الله سبحانه وتعالى ذرية ابراهيم عليهم السلام بوهبهم النبوة، أكرم موسى عليه السلام بذلك مع إعطائه مكانة عظيمة عند الله - عزّ وجلّ - .

وفي قصة موسى عليه السلام عبر ومواعظ ومظاهر كثيرة لتلازم العقيدة مع الشريعة، ويمكن استنباطها على النحو التالي:

- **الهدف من إرسال موسى عليه السلام .**

لا شك أن أهم ما بعث الله به الرسل هو: إقرار التوحيد، ولكن ترتبط به أهداف أخرى، فتارة تلازمه: كمحاربة فساد، أو فواحش، أو نصرة المظلومين. ونلحظ في قصة موسى عليه السلام تلازمت مع هدف إقرار التوحيد ومحاربة كفر فرعون مسائل أخرى منها: نصرة المظلومين، ويتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ [طه: ٢٤] وقال تعالى أيضًا: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [القصص: ٤]

وتلازم أيضًا مع التوحيد هدف وغاية أخرى، وهي: تمكين الصالحين والمؤمنين، وجعلهم أئمة في الأرض. قال تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [القصص: ٥-٦].

ولا يلزم أن يكون النصر عاجلًا، بل لا بد معه من الصبر، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

- **شمول الدين في رسالة موسى عليه السلام .**

قال تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وقال تعالى أيضًا: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ

يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾ [الأنعام: ٩١].

كما قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿١٤٥﴾ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [الأعراف: ١٤٥-١٤٦]. إن هذه الآيات كلها تدل على شمولية رسالة موسى عليه السلام، وأن بني اسرائيل مأمورون باتباع ما أنزل الله - عزّ وجلّ - في كل شيء، وأن إخفاء بعض الأحكام المنزلة هو مما ذموا به، بل إن جعل التوراة مجرد قراطيس لا أثر لها من أعظم الخطايا.

ومع هذا الدليل الصريح في شمول الدين لم يخل القرآن من بيان بعض الصور المتعلقة بجوانب في الأخلاق والمعاملات التي تؤكد هذا الأمر، منها:

١- توفير الطعام:

لم يتوقف أمر موسى عليه السلام فقط على إنقاذ بني إسرائيل من فرعون، وإقامة التوحيد، بل تعدى ذلك إلى توفير الطعام لهم قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [البقرة: ٦٠].

٢ - توفير الأمن بكشف القتلة والمجرمين. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [البقرة: ٧٢-٧٣].

فهذه قصة تجسد شمولية الرسالة، وأنها ليست قاصرة على معان محدودة.

٣ - الزواج وتكوين الأسرة وارتباطه بمسائل عقدية.

ويظهر ذلك واضحًا وجليًا في قوله تعالى: ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [القصص: ٢٤] نستخرج من هذه القصة دلالة تلازمية، وهي: أن موسى عليه السلام دعا الله - عزّ وجلّ - بدعاء أقر فيه بتوحيده، وبفضله شاكرًا له ما أنزله عليه، ومبينًا أنه مع ذلك محتاج إلى خيره، فكان الجواب من الله - عزّ وجلّ - سريعًا في اللحظة نفسها أن يسر له الزوجة الصالحة مباشرة، قال تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥﴾ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ ۖ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ۖ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ ۚ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٢٧﴾ قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ ۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴿٢٨﴾﴾ [القصص: ٢٥-٢٨].

بالإضافة إلى ما تظهره تلك القصة من أحكام فقهية، مثل: مسألة النكاح بالإجارة، وغيرها من المسائل[(١)].

٤ - الجهاد وتكوين الدولة:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ

(١) للمزيد ينظر: تيسير المنان في قصص القرآن، جمع وترتيب: أحمد فريد، ص ١١٨-١٢١.

جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٠﴾ يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴿٢١﴾﴾ [المائدة: ٢٠-٢١].

فنجد هنا أن موسى عليه السلام ذكّرهم بنعمة الله عليهم، وأمرهم بالجهاد من أجل تكوين الدولة، وإقامة شرع الله - عزّ وجلّ - ولكنهم ارتدوا على أعقابهم، ولم يطيعوا أمر نبيهم، فعاقبهم الله سبحانه وتعالى بنقيض ما كان سيتحقق لهم، لو أنهم أطاعوا أمره بأن جعلهم يتيهون في الأرض، بلا استقرار، ولا يدخلون القدس لمدة أربعين سنة، قال الله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [المائدة: ٢٦].

٥- الارتباط والتلازم بين مسائل العقيدة ومسائل العبادات.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾ فَقَالُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٥﴾ وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٦﴾ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٧﴾ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾ [يونس: ٨٤-٨٨].

نلحظ في هذه الآيات مسائل عدة منها:

- أن الإيمان يستلزم التوكل على الله - عز وجلّ - .
- أثر الدعاء في تحقق النصر.

- أن الله - عزّ وجلّ - أمر موسى ﷺ وقومه بإقامة الصلاة، ثم أمره أن يبشرهم بالنصر.

فكل هذه المسائل تدل على التلازم بين العبادات القلبية والعبادات الظاهرة، وأنه لا بد من تحققها واجتماعها، فلا يكفي الإيمان بالقلب، بل لا بد من آثار لذلك الإيمان، حيث تدفع المؤمن إلى الصبر، وإقامة الصلاة.

إن ما ذكر في الآيات السابقة دلالة واضحة على التلازم بين العقيدة والشريعة، إذ لم يكتف فقط بكفّ الكفر، ونشر التوحيد، بل تبعت ذلك مسألتان أخريان: مسألة نصرة المظلومين، ومسألة تمكينهم في الأرض، فمن قال: إن الدين مجرد تعبد فردي محصور في قلب الإنسان ناقضٌ لهذه الحقائق والأدلة القطعية من جهتين:

الأولى: من جهة أن الله - عزّ وجلّ - أمر موسى ﷺ وجميع الأنبياء بنشر التوحيد، ومحاربة الشرك.

والثانية: أنه يتلازم مع الدعوة إلى التوحيد الدعوة إلى مسائل متفرقة داخلة ضمن الشريعة؛ إذ ربطت من حيث تبادل الأثر كما اتضح من الآيات السابقة.

٥- مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في رسالة داود ﷺ.

من أبرز ما تميز به داود ﷺ أن الله - عزّ وجلّ - جمع له بين النبوة والملك، وهذا مظهر من مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة، وشمول الدين، وكانت البداية قتله الطاغية والظالم جالوت، فآتاه الله - عزّ وجلّ - الملك والحكمة، قال تعالى: ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ

ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٥١].

فهذا يدل على ضرورة الاعتقاد القلبي بأن النصر من عند الله - عز وجلّ - ، وأن الملك بيده يؤتيه من يشاء، وكذلك الإيمان بالقدر، وأن للتدافع سننًا وحكمًا يجب على المؤمن أن يسلم بها، ويعتقد بها.

وقال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٌ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [صٓ: ٢٦].

كما توجد أيضًا في قصة داود عليه السلام مظاهر تدل على التلازم بين العقيدة والشريعة، منها:

- مظهر التلازم بين العبادة والسياسة والملك وعدم تنافرهما.

كان داود عليه السلام يكثر من العبادة، والصلاة، والصيام، ومع ذلك لم يكن منعزلًا عن الناس في صومعة يتعبد بها. وهذا يدل على أنه يدرك مفهوم العبادة الشامل، وأن العقيدة متلازمة مع الشريعة، فلا عقيدة من غير شريعة، ولا شريعة من غير عقيدة. فقد بين الله سبحانه وتعالى في قصة داود عليه السلام حقيقة ارتباط الدين، بالحياة، وشموله، فكان داود عليه السلام ملكًا يقضي بين الناس، ويجاهد، ويُعد الدروع من الحديد، ويجهز الجيوش، ومع هذا كله أعانه الله - عز وجلّ - ؛ ليؤدي على أفضل هيئة وكيفية يحبّها الله - عزّ وجلّ - عبادتين شعائريتين هما: الصلاة، والصوم، فقد ثبت أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أحبُّ الصَّلاة إلى الله صلاةُ داوُد - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَكَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ،

وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَيَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا»[١]. ولا شك أن أداء العبادة جزء من إقامة التوحيد الذي يستلزم الخشوع، وحسن العبادة، فتحقق له على إثر ذلك محبة الله - عزّ وجلّ - له، وكان لها أثرها الكبير في حياته.

ويمكن أن نستنبط بعض الحِكم والدلالات والمظاهر من قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ۝٢٠ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ۝٢١ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ۝٢٢ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ۝٢٣ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۝٢٤ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ۝٢٥ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ۝٢٦﴾ [ص: ٢٠-٢٦].

منها: أن الله ﷻ ذكر هذه الآيات بعد ذكره عادًا، وثمود، وقوم نوح، وأصحاب الأيكة، وفرعون، وهم من الطغاة الذين كان لهم سلطة وملك، فناسب أن تكون بينهما المقارنة بين ملك النبوة الذي يمثل ملك الصّلاح، وبين ملك الطغاة الذي يمثل ملك الشر وأهله.

ومنها: ارتباط المحراب بالحياة والحكم، فهذه القصة تذكر أنه كان

---

(١) رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب من نام عند السحر (١١٣١)، ومسلم كتاب الصيام، باب (النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لِمَنْ تَضَرَّرَ بِهِ، أَوْ فَوَّتَ بِهِ حَقًّا، أَوْ لَمْ يُفْطِرِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقَ وَبَيَانِ تَفْضِيلِ صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ) (٢٧٨٦)، من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

في محرابه يتعبد، وهو ما يتكرر في قصة زكريا عليه السلام، وفي ذلك إشارة ودلالة على أثر العبادة في تلك الأمور.

ومنها: أن الله - عزّ وجلّ - أرسل إليه الخصمين؛ ليمتحنه. والذي يهمنا في هذه القصة دون ولوج في كلام المفسرين وأقوالهم: أن المسألة المعروضة؛ لكي يحكم بها داود عليه السلام متعلقة بشؤون الحياة، وهذا دليل على ارتباط الدين وشموله الحياة وشؤونها.

ومنها: أنه مهما وصل الملك من عبادة وتدين وعدل، فإنه عرضة للامتحان من الله - عز وجلّ - ؛ فعليه الاستعانة به دومًا، والإكثار من الاستغفار والتوبة إليه.

ومنها: أنّ في هذه القصة دروسًا وعبرًا وأصولًا عظيمة في تعامل الحاكم والمحكوم، ومن ذلك: كيفية تعامل داود عليه السلام مع هذين الخصمين، مع أنه عليه السلام كان في فترة خلوة مع نفسه (وهي تعدّ في زمننا الحالي: فترة راحة أو خارج وقت الدوام، أي: هي حق من حقوق داود عليه السلام). وعلى الرغم من دخولهما بطريقة غير مشروعة؛ إذ تسورا المحراب، فلم يمنعه ذلك من سماع حاجتهما، بل إنه عليه السلام تلقى منهما النصيحة من غير كبر، ولا أنفة من قولهم: . فحكم بينهم، ولم ينو إيقاع العقوبة عليهما، وقد حدث منهما ما حدث[(١)].

ومنها: أن الله - عزّ وجلّ - ذكّر داود عليه السلام بمهمته، وأن عليه اتباع الحق، والابتعاد عن الهوى، وهذا دليل على أن الدين يمتد إلى كل شيء حتى السياسة، حيث قال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم

(١) ينظر للحصول على مجموعة من الفوائد حول هذه القصة: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لابن سعدي، ص٦٧٦.

بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص: ٢٦]؛ وهذا دليل على أن الحكم لا يكون إلا بعلم الله - عزّ وجلّ - وبشرعه، وبعيدًا عن أي تشريعات أخرى ناتجة عن وضع البشر(١).

- مظهر الاهتمام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد بلغ بداود عليه السلام اهتمامه بهذه الشعيرة العظيمة، أنه لعن بني إسرائيل بسبب تفريطهم بها، حيث قال تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩]

- مظهر ارتباط النبوة بالصناعة:

قال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الأنبياء: ٨٠]. وقال تعالى أيضًا: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ ۖ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [سبأ: ١٠-١١].

فالله سبحانه وتعالى علّمه صناعة الدروع التي يستخدمها في الحروب، وهذه إشارة على أن الدين لا يرفض العلم الخادم النافع، المستخدم في طاعة الله - عزّ وجلّ - ، فالعلم الدنيوي وسيلة وليس غاية؛ وذلك بدليل تلك الآيات السابقة، وغيرها التي تدل على استخدامها وسيلة للدفاع عن الدين

(١) وعلى هذا الأساس يجب أن تكون السياسة في مجالاتها، سواء أ كانت تحتمل الاجتهاد أم لا مستندة أولاً إلى حكم الله أما وسائل التطبيق أو آلية التطبيق فهذه لا اشكال فيها؛ إذ هي خادمة للأصل.

وأهله.

والفارق العظيم بين هذه الصناعة التي وهبها لنبي من أنبيائه وبين غيرها من الصناعات، أن الله - عزّ وجلّ - يبارك فيها ويزيدها، فهذا داود عليه السلام حين استعمل قوته في طاعة الله - عزّ وجلّ - يسر له تجاوز العقبات الصعاب، وألان له الحديد، فأكرمه الله - عزّ وجلّ - إكرامًا عظيمًا، فما أعظم كرمه سبحانه تعالى!

الحاصل أن هذه سنة من سنن الله - عزّ وجلّ - حيث يبارك في الشيء إن كان خالصًا له.

٦- مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في رسالة سليمان عليه السلام .

- مظهر القضاء والملك.

ورث سليمان عليه السلام أباه وراثة نبوة، فورث ملكه، وواصل مسيرة أبيه في إقامة دين الله - عزّ وجلّ - بزيادة الملك، والقدرة على الفهم قال تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩].

فكان داود وسليمان عليهما السلام يقضيان بين الناس في قضاياهم، فجمعا بين إقامة دين الله - عزّ وجلّ - وتوحيده وبين القضاء الذي هو من الشريعة، فهذه دلالة ظاهرة على تلازم الدين عقيدة وشريعة.

وكون سليمانَ عليه السلام حصل له مُلك لم يحصل لأحد سواه، فهذا أيضًا يظهر مدى شمول الدين واتساعه؛ لأن حصول الرئاسة في الدين ومسائله ليس أمرًا مستغربًا عند الجميع، ولكن أن تجتمع تلك الرئاسة في الملك والسياسة، فهذا الذي يشكك فيه العلمانيون، في حين أن ذلك حق من

حقوق الله - عزّ وجلّ - أن يكون الملك والتشريع له ﷻ فهو الذي يؤتي الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء، وقد وهب الله الملك لسليمان عليه السلام بعد أن دعاه، فقال: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ۝٣٥﴾ [صٓ: ٣٥]. فطلب من الله -عز وجلّ - الملك من أجل تحقيق التوحيد في الأرض بعد أن توسل إليه باسم من أسمائه الحسنى.

- **مظهر أثر العبادة والتوحيد في ملك سليمان عليه السلام.**

وتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ۝٣٠﴾ [صٓ: ٣٠]. فوصف الله - عزّ وحلّ - سليمان عليه السلام بالعبودية والتوبة.

وفي موقف آخر لسليمان عليه السلام حين سمع النملة تتحدث عنه وعن جنوده كان في غاية العبودية والتذلل لله ﷻ على الرغم من أن الموقف يدل على قوة ملكه وعزته، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٩﴾ [النَّمل: ١٩]. فشكر الله - عزّ وجلّ - على نعمه، وسأله أن يعينه على العبادة، وأن يدخله برحمته في عباده الصالحين.

وحين فُتن سليمان عليه السلام ما كان منه إلا استغفار ربه والتوب إليه، ثم سأل الله - عزّ وجلّ - الملك. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ۝٣٤ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ۝٣٥ فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ۝٣٦ وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ ۝٣٧ وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ۝٣٨ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝٣٩﴾ [صٓ: ٣٤-٣٩].

وهذا لم يكن إلا لأنّ سليمان عليه السلام كان عارفًا بالله وبصفاته، وأنه سيؤتيه خيرًا، فكانت النتيجة أن آتاه الله ملكًا عظيمًا.

- **مظاهر في فن الإدارة والسياسة:**

لا يخلو أعظم ملك جعله الله - عزّ وجلّ - للمخلوقين من البشر من قواعد عامة يقتدى بها في مجال السياسة والإدارة، وذلك يظهر في قوله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ﴿٢٠﴾ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢١﴾ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ إِنِّى وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٦﴾ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴿٣٦﴾ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴿٣٧﴾ قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣٨﴾ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ

طَرْفُكَ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾ قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِىٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٤١﴾ فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴿٤٢﴾ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴿٤٣﴾ قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِى ٱلصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [النَّمل: ٢٠-٤٤]

نستنبط من هذه الآيات معاني وقواعد عدة:

منها: أن من أهم أهداف إقامة الملك والدولة هو إقامة التوحيد، وهذا يظهر في تسخير سليمان عليه السلام ملكه من أجل تحقيق ذلك، ويظهر ذلك في إخبار الهدهد عن قوم سبأ الذين كانوا يعبدون الشمس من دون الله - عزّ وجلّ - ، **فلم يكن هم سليمان** عليه السلام **توسيع ملكه، وإنما إقامة التوحيد، وهذا يتفق مع أصل الخلق.**

فالمهمة التي قام بها الهدهد، والكتاب الذي أرسله سليمان عليه السلام كان الهدف الرئيس منه: تبليغ المشركين الدين، وإقامة دين الله - عزّ وجلّ - وليس الإكثار من حظ الدنيا، والترفه فيها! فلا بد من التفريق بين الوسائل والأهداف.

ولم تخل الآيات من فوائد جمة تثبت أن الدين جاء حاكمًا، يفرض على الناس تحري أحكامه، وتدبر الكُتب المنزلة من الله - عز وجلّ - فلابد لمتبعهِ أن يعتقد ذلك بقلبه، ويعمل به في حياته، بحيث يجعله خادمًا للدين والعقيدة. فمن الآيات السابقة يمكننا أن نستخرج منها قواعد تصلح أن تكون مستندًا في تنظيم الحياة، وذلك في إجراءات عامة مباحة

لا تأخذ صفة الوجوب، فكيف بما جاء على وجه الإلزام الذي يتعلق بتنظيم الحقوق والواجبات، وكل هذه الأعمال، سواء أكانت على صفة الوجوب أم على صفة الإباحة، فهي مصاحبة لنية الإخلاص، ومرتبطة بعمل عقدي قلبي؛ وذلك من أجل تحقيق التوحيد. ولإثبات ذلك نذكر جملة من القواعد التي قد تكون مباحة، أو واجبة منتقاة من الآيات على النحو التالي:

- **أن سليمان** عليه السلام - راقب مراقبة إدارية أصنافًا من العمال، سواء أكانوا بشرًا أم غير ذلك، وهذا يظهر من قوله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [النَّمل: ٢٠]. وهذه المراقبة ارتبطت بعمل عقدي، أي: أن النية قائمة على أن تكون الغاية عظيمة، وهي إقامة التوحيد بدليل أن الهدهد أخبر سليمان عليه السلام بشرك ملكة سبأ وقومها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّى وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [النَّمل: ٢٣-٢٤].

- إنزال العقوبة؛ ليرتدع الآخرون، وذلك في قوله تعالى على لسان سليمان عليه السلام: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [النَّمل: ٢١]، وهذا العقاب أيضًا تعزيري من أجل التوحيد.

- دلت الآيات على أهمية التأني في إصدار الأوامر والسماع من المتهم، وإن كانت القرائن قوية في أنه خالف النظام والأوامر، وذلك حين جعل سليمان عليه السلام لنفسه مخرجًا بقوله: ﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾. وهو ما يعرف في الوقت الحالي بالقرارات المتأنية التي توصف بأنها حكيمة ومرنة تحفظ لصاحب القرار هيبته أمام الجميع، وفي الوقت نفسه تحفظ للمتهم حقه، وفي المقابل يقال للقرارات المستعجلة: إنها عقيمة،

ومتعسفة، فلا تحفظ لصاحب القرار هيبته، ولا لمن صدر بحقه القرار حقه!

- التثبت من الأخبار وصدقها، وعدم الاستعجال باتخاذ القرار لمجرد خبر يصله، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [النمل: ٢٧].

- أن الحاكم أو الملك، إذا رأى في أحد العاملين فهمًا، وعلمًا، ورغبة، وحبًا لعمله، واجتهادًا توصل به إلى حقائق تهم الملِك، أن يجعله محل ثقته؛ ليكمل ما بدأه، مع توجيهه، والتفطن لما يقوله. وهذا ما نجده في قوله تعالى على لسان سليمان عليه السلام: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَـٰبِى هَـٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [النمل: ٢٨].

- إظهار قدرات العمال، وإشعال التنافس بينهم في خدمة الدين، **وتشجيعهم** بأسلوب تحفيزي، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [النمل: ٣٨].

- أن في قوله تعالى: ﴿إِنِّى وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾ [النمل: ٢٣]. إشارة إلى تحديد جنس الحاكم، وأن من الشروط الواجب توفرها فيه أن يكون رجلًا، ومستند ذلك قول النبي ﷺ: **«لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً»**(١).

- **ومنها**: استحباب اختصار الكلام بالمفيد في كلمات جامعة مانعة، وذلك يظهر في الكتاب الذي أرسله سليمان عليه السلام إلى ملكة اليمن بلقيس: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى

(١) رواه البخاري في كتاب المغازي (باب كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ) برقم: (٤٤٢٥). من حديث أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ [النمل: ٣٠-٣١].

الحاصل أن هذه القواعد المتنوعة والمختلفة في المجالات جاءت كوسائل لتحقيق غاية عظمى، وهي إقامة الدين، وعبادة الله - عزّ وجلّ - فهذا مظهر من مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة، وأثبتت في الوقت نفسه أن الله - عزّ وجلّ - بعث الرسل وأنزل الكتب بأحكام شافية وشاملة، ولا تحتاج منا سوى التسليم بها وتدبرها؛ لنستخرج منها ما يصلح معاشنا ومعادنا، وأعظم شيء ينفع الناس عبادة الله تبارك وتعالى .

- مظاهر في أساليب الدعوة:

لم تخلُ قصة سليمان عليه السلام التي ذكرها الله - عزّ وجلّ - في القرآن من جوانب دعوية، وأساليب يحتذى بها في تبليغ الدعوة، ومن ذلك: أن سليمان عليه السلام لما أدرك من تلك الملكة حبّها الزينة، وخاصة في عرشها الذي وصف بأنه عظيم، أراد أن يظهر لها ملكًا أعظم وأعز من ملكها، فبنى الصرح الممرد من قوارير، أي: من زجاج، (ثم دعاها إلى عبادة الله وحده، وعاتبها في عبادة الشمس من دون الله)[1]، فأسلمت مع سليمان لله رب العالمين.

الحاصل أن كل هذه القواعد والأصول تدل على تلازم الدين وترابطه عقيدة وشريعة؛ لما دلت عليه: من دلائل وإشارات دعوية، وفقهية، وسياسية، جاءت كلها مع أصل الدين، وهو التوحيد الذي أمر بتبليغه الأنبياء عليهم السلام .

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن رومان برقم (١٦٤٤٥)، (٩/ ٢٨٩٥). وحسّن إسناده الأستاذ الدكتور: حكمت بن بشير بن ياسين في تحقيقه تفسير ابن كثير (٥/ ٦٧٦) دار ابن الجوزي.

٧ - مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في رسالة عيسى عليه السلام .

قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٤٩﴾ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٥١﴾ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [آل عمران: ٤٥-٥٢].

- مظهر ارتباط العقيدة بالشريعة وشمول رسالة عيسى عليه السلام .

نلحظ من الآيات السابقة أن الله - عزّ وجلّ - ذكر قدرته في خلق عيسى عليه السلام من غير أب، ثم كيف أظهر المعجزات على يده؛ من أجل أن يؤمنوا بالله - عزّ وجلّ - ثم بين الله سبحانه وتعالى بعدها سببًا آخر بعث من أجله، حيث قال على لسان عيسى عليه السلام : ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]، فنجد أن هناك ارتباطًا في رسالته عليه السلام بين التوحيد والشريعة المتعلقة بالأحكام؛ لكونه ذكر مسائل فقهية متعلقة بالأطعمة. ويؤكد وجود التلازم بين العقيدة والشريعة ما ختم الله به هذه الآية بقوله على لسان عيسى عليه السلام : ﴿وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ

وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾﴾ [آل عمران: ٥٠]، إذ طلب منهم تحقيق التقوى التي هي من الأعمال المتصلة بالقلب، ثم عطف عليها الطاعة مشيرًا إلى ارتباط التقوى وعمل القلب بالطاعة، وهو الامتثال والقيام بالأعمال الظاهرة.

وجاءت مثل هذه الآيات في موضع آخر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٦٣﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦٤﴾﴾ [الزخرف: ٦٣-٦٤] ويظهر لنا من رسالة عيسى عليه السلام كغيره من الأنبياء عليهم السلام امتدادها إلى جوانب أخرى غير التوحيد: كالتحليل، والتحريم، وتبيين المسائل المختلف فيها، سواء أكانت عقدية أم شرعية.

- **ارتباط معجزات عيسى عليه السلام بجوانب طبية:**

ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [آل عمران: ٤٩].

فهذه المعجزة فيها إشارة ودلالة على أن الدين يتسع ويمتد إلى مناحي الحياة كلها، وهي مرتبطة بعلاج المرضى في أمراض مستعصية لا يرجى برؤها.

وقد حقق الله - عز وجلّ - تلك المعجزة، وجعلها آية؛ لكي يؤمن الناس بعيسى عليه السلام، ومعنى ذلك ضمنًا أنه من باب أولى تسليم الأمر لما ثبت في رسالة النبي المرسل من أحكام وشرائع، وتطبيقها، وليس بإهمالها، والبحث عن غيرها، أو القول إنها ليست كافية، كما ينادي به

بعض الضالين.

ويعني ذلك أيضًا أن معجزة إحياء الموتى تستلزم الإيمان باليوم الآخر، وأن الله يحيي ويميت، فالإيمان بهذه المعجزة الطبية، يقتضي ويستلزم: التسليم لما ورد في الشرع من أحكام شرعية، وفقهية، سواء أكانت متعلقة بعلاقة العبد بربه، أم بعلاقة المخلوقين مع بعضهم أم كانت في الحلال والحرام من مأكل ومشرب وملبس، أم كانت في غيرها من الأحكام.

- ارتباط معجزة إنزال المائدة بدلالات ومظاهر عقدية وتشريعية.

منها: توفير الطعام.

كما ذكرنا في الفقرة السابقة عن المعجزة الطبية المتمثلة بعلاج المرضى، فإن ذلك ينطبق على مسألة المائدة التي أنزلها الله - عز وجلّ - من السماء، وجاءت في قول الله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةٗ مِّنكَۖ وَٱرۡزُقۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ١١٤ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡۖ فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١١٥﴾ [المائدة: ١١٤-١١٥].

ومنها: **ارتباطها بصفات الله - عزّ وجلّ - وأن الدين شامل متلازم.**

فهذه المعجزة: تدل على قدرته العظيمة، وقوة تدبيره، وسعة علمه، وإحاطته بكل شيء، وأنه لا يعجزه شيء، وكذلك تستلزم أن يكون دينه شاملًا لكل الجوانب الدينية والمعيشية.

وختم الآيات بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡۖ فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١١٥﴾ [المائدة: ١١٥] دليل على أن الله ﷻ قد ألزم خلقه بشرائع يجب اتباعها.

ومنها: مظاهر إثبات حق الله ﷻ في التشريع، وارتباط ذلك بالتوحيد.

وذلك أيضًا مذكور في الآيات التي بعدها في **قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾ لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌۢ ﴿١٢٠﴾﴾ [المائدة: ١١٦-١٢٠].

ونلحظ أنهاجاءت في سياق مناقشة: سؤال الله ﷻ عبده بأسلوب عظيم يناسب المشهد، فيثبت ذلك أن الله - عزّ وجلّ - قد أمر عيسى عليه السلام بتبليغ التوحيد، وأن عيسى عليه السلام شهيد عليهم، ومشرع لهم بأمر الله ﷻ فقوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ [المائدة: ١١٧] يدل على أن التشريع حق لله ﷻ وليس لأحد سواه، وأكد عيسى عليه السلام على تلك المسألة، حيث قال الله تعالى على لسانه: ﴿وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ [المائدة: ١١٧].

ثم ختم الله ﷻ السورة بعد هذا المشهد العظيم الذي صوره الله - عزّ وجلّ - في نقاشه مع عيسى عليه السلام وقبلها في قصة المعجزات بقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌۢ ﴿١٢٠﴾﴾ [المائدة: ١٢٠].

فكيف يرضى من كان هذا ملكه وعظمته أن يكون دينه قاصرًا على روحانيات، أو معتقدات يعتقدها المرء، لا صلة لها بالواقع، ويكون الأمر هكذا يترك للناس يخوضون فيه بعقولهم، لا أصول لهم، ولا مبادئ كبرى يسيرون عليها، ولا أحكام يهتدون بها؟!

فهذا لا يقبل عقلاً، وليس من مقتضى صفات الله - عز وجل - وقدرته ﷻ؛ لأنه يلزم من عدم التسليم بنفوذ الدين وتلازم العقيدة والشريعة القدح في قدرة الله - عزّ وجلّ - التي هي نافذةٌ في كل شيء؛ إذ لا يتصور أن يكون الله - عزّ وجلّ - بقدرته العظيمة كالعاجز لا يهدي خلقه لما يصلح حياتهم، وينظر إليهم وهم يتخبطون في هذه الدنيا، وليست لهم أحكام ولا دين يلتزمون به، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ومن جهة أخرى توحي هذه المعجزة (خلق عيسى من غير أب) إلى ترابط بين أمور خارقة للعادة وبين إنزال عقوبة في الدنيا يحصل بها اختلال وهلاك عام، فالذي أنزل العقوبة في الدنيا أولى باتباعه في كل أمور الدنيا.

وجاءت هذه المعجزة في الوقت نفسه؛ لترد بني إسرائيل إلى تقوى الله - عزّ وجلّ - وخشيته، وإحياء الجانب الروحي القلبي، بعد أن كانوا غارقين في مادية شديدة (عبادة العجل الذهبي، والمال بأكل الربا، وأكل أموال الناس بالباطل) أوصلتهم إلى درجة كبيرة من قساوة القلب، وصفها الله - عزّ وجلّ - بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [البَقَرَة: ٧٤].

الحاصل أنه من كمال الدين أن يكون نافذًا ومسيِّرًا شؤون الحياة، وصالحًا لكل زمان؛ إذ فيه أصول ثابتة لا تتغير من كل الجوانب، حتى الأخلاقية، وإلا حصل الخلل في ذلك النظام الذي لا أصول فيه.

كما لا بد معه من استشعار قلبي إيماني يغذي الروح، وينزع قساوة القلب.

وأختم كلامي عند تلك الآيات التي تحدثت عن قصة عيسى ﷺ، وذلك بغية الاقتصار، وعدم الإطالة، وإلا فالمظاهرُ التي يمكن استنباطها من رسالات الأنبياء ﷺ كثيرة.

ويبدو أن هذا التحليل الأخير المتعلق بقصة عيسى ﷺ ناسب أن يكون خاتمة لهذا المبحث؛ ليكون بمنزلة تقرير نتائج عامة، وحقائق تتعلق برسالات الأنبياء ﷺ، تسير نحو الشمول، والتلازم بين العقيدة والشريعة، وذلك من مقتضى صفات الكمال لله ﷻ التي تناسب أن تكون شرائعه كاملة، وشاملة، ووافية، ومرتبطة بالعقيدة لا تنفك عنها قيد أنملة، وبصفة تلازمية. والله ولي التوفيق.



المبحث الرابع

مظاهر التلازم في رسالة نبينا محمد ﷺ

إن التلازم بين العقيدة والشريعة في رسالة نبينا محمد ﷺ له صور كثيرة؛ لأن النبي ﷺ قد أنشأ دولة منذ هجرته إلى المدينة، تسير على نظام إسلامي في جميع الجوانب، أي يمكن القول: إنه ساسَ أمور الدنيا بمقتضى النظر الشرعي، فجمع بين الدين والدنيا ولم يفرق بينهما.

وسأحاول في هذا المبحث جاهدًا، أن أجمع مادة تمثل مظاهر شمول الدين وتلازمه في الأبواب والجوانب المختلفة: عقيدة وشريعة، وخاصة أن مظان البحث موجودة؛ لأن الله - عزّ وجلّ - حفظ لنا الدين، وجعل رسالة نبينا محمد ﷺ آخر الرسالات، وهو باقٍ إلى أن يأذن الله ﷻ برفع العلم. وتُسطر لنا سيرة النبي ﷺ الكثير من الشواهد على سعة الدين وشموله؛ وذلك من تمام الحجة وأبلغها؛ لأنها: تمثل الجانب العملي التطبيقي للجانب النظري العلمي، فيسبق العملَ اعتقادٌ في القلب، فمثلاً: التحاكم إلى الله - عزّ وجلّ - يسبقه العلم بأنه - عزّ وجلّ - هو الحاكم، وأنه عليم وحكيم.

كما أن مصالح العباد، والعبادات التعبدية من صلاة، وصيام، ودعاء، يسبقها اعتقاد أن الله - عزّ وجلّ - سميع، وبصير، يُثيب عباده، وأن أداءها حقٌ لله - عزّ وجلّ - على عباده يجب التعبد بها، وهذا الأمر يتوافق مع حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة وينسجم معها.

ومسار البحث هنا يقضي باستطلاع ما نجده ملامسًا موضوعنا دون توسع؛ لأن استيعاب ذلك كله قد يطول... وحسبنا الاستشهاد بما يغني

في استيعاب القصد، وتحقيق الغاية من هذا المبحث.

وهذه المظاهر قد تأخذ أشكالاً، ومناهج مختلفة، تختلف من باحثٍ إلى آخر، فيمكن استيعابها من جانب مقاصد الدين: (حفظ الدين، والنفس، والنسب، والمال، والعقل)، وهذا في الغالب يسلكه الأصوليون.

ويمكن استيعابها من الجوانب الفكرية المعاصرة: كالجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

ورأيي من بين هذين المنهجين، هو أن أسير بالمنهج الثاني الذي يراعي الجوانب المقررة في الفكر المعاصر؛ لكون هذا البحث عقديًا وفكريًا.

وفي الجملة، أقول: يمكن أن نجعل المظاهر التلازمية من جهة شمول الدين على وجه العموم؛ فرسالة النبي ﷺ تظهر احتسابه في كل حياته الأجر عند الله - عزّ وجلّ - كما بين ذلك ﷻ في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

ثم نأتي بعد ذلك لنتناول الجوانب الأخرى.

١ - مظاهر تلازم العقيدة بالشريعة من جهة شمول الدين:

يظهر التلازم الشمولي في الإسلام من جوانبَ عدة وزوايا متنوعة، وهذا يرجع إلى انتقاء الباحث من النصوص الشرعية المتوافرة، وهي وإن اختلفت في ظاهرها، فإنها في المضمون والمقصد تُعطي نتيجة واحدة.

وقد كان الاعتماد في انتقاء تلك المظاهر على **أدوات من أعظمها**:

تدبر آيات القرآن؛ لأن الله - عزّ وجلّ - قد أنزل كتابه؛ لكي نتدبر معانيه ومقاصده، **قال تعالى**: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ (٢٩)﴾ [ص: ٢٩].

ومع هذا التدبر نلتمس الحِكم التي قد تكون واضحة، ويظهر معها التلازم الشمولي، فمثلًا: سورة الكهف وردت فيها فضائل منها: أنها تعصم من فتنة الدجال **فعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ النَّبِي ﷺ قَالَ**: «**مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَّالِ**»[1]، ومنها: استحباب قراءتها بشكل عام ففي حديث الْبَرَاءِ رضي الله عنه أنه قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ وَإِلَى جَانِبِهِ حِصَانٌ مَرْبُوطٌ بِشَطَنَيْنِ، فَتَغَشَّتْهُ سَحَابَةٌ، فَجَعَلَتْ تَدْنُو وَتَدْنُو، وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «تِلْكَ السَّكِينَةُ تَنَزَّلَتْ بِالْقُرْآنِ»[2].

وإذا تدبرنا السورة وجدنا أنها تتكلم عن أربع مسائل تشمل ضرورات الحياة وهي:

١. **فتنة الدين**: ويمثلها كل ما يتعلق بالتوحيد، والعقيدة، والبيوع.
٢. **فتنة المال**: وتمثلها قصة صاحب الجنتين.
٣. **فتنة العلم**: وتمثلها قصة موسى عليه السلام مع الخضر ويفسرها أيضًا ما ورد في السنة عن موسى عليه السلام وفيه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ مُوسَى قَامَ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَسُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا. فَعَتَبَ اللهُ

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافر، باب فَضْلِ سُورَةِ الْكَهْفِ وَآيَةِ الْكُرْسِي، برقم: (١٩١٩).
(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب (فضل سورة الكهف) (٥٠١١)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب (نُزُولِ السَّكِينَةِ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ) (١٨٩٢).

عَلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ إِنَّ لِي عَبْدًا بِمَجْمَعِ... إلخ»[١].

٤. **فتنة السلطة**: وتمثلها قصة ذي القرنين[٢].

فهذه القصص الرئيسة في السورة، تخللتها مسائل أخر مكملة، تتعلق بالأسرة، وبر الوالدين، وصلاحهما، كما في قصة الغلام، وكذلك مسائل اجتماعية، كما في قصة السفينة والفقراء، وكذلك في إكرام الضيف كما في قصة القرية التي أتى إليها موسى والخضر، وهناك مسائلُ أُخر تتعلق بالعقيدة واليوم الآخر، وسنن الله ﷻ في الأرض، ومصاحبة الأخيار والصبر عليهم، وكل ذلك يُعطي دلالة على حكمة قراءة هذه: السورة مع فضلها العظيم في العصمة من الدجال أعظم فتنة، وأن هذه الرسالة الخاتمة جاءت رحمة، ونجاة؛ لإصلاح كل جوانب الحياة؛ لأن القرآن لم ينزل من أجل القراءة المجردة من أي لوازم عملية، وإنما ليعمل به، ويتدبره المؤمنون.

- **الاستشهاد بمظاهر التلازم في بداية البعثة النبوية:**

وهي تعطي دِلالة عظيمة؛ لإظهارها التلازم منذ البداية، فقبل البعثة بالرسالة حُبب للنبي ﷺ الخلاء (فَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الحَقُّ وَهُوَ: فِي غَارِ حِرَاءٍ)[٣]، وهذا

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ۝٦٠﴾ [الكهف: ٦٠]. برقم: (٤٧٢٥).

(٢) ينظر: تفسير ابن سعدي، ص ٤٦٨-٤٨٩.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب(كيف بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ؟)، برقم، ومسلم باب بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺبرقم (٤٢٢)، من حديث عائشة ﵂.

يبين أن الله - عزّ وجلّ - قبل بدء الرسالة هيأ قلب النبي ﷺ للوحي، وهذا يوافق حقيقة أثر القلب، وأنه هو الأصل للأعمال والمحرك والدافع لها، فهو يسبق كل عمل، وهذا الأمر أيضًا يشير إلى حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة.

فلما نزل عليه جبريل عليه السلام أمره بالقراءة، وهذا أيضًا إشارة إلى ضرورة العلم قبل العمل، ثم لما رجع - عليه الصلاة والسلام - إلى خديجة رضي الله عنها قال لها: «**لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي**». قَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: كَلَّا، أَبْشِرْ فَوَاللهِ لَا يُخْزِيكَ اللهُ أَبَدًا، وَاللهِ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ... إلخ)[١].

فنلحظ من هنا كيفية فهم وإدراك خديجة رضي الله عنها ارتباط الدين بالأخلاق، وكيفية تهدئتها النبي ﷺ من روعه، ومن ثَمّ كانت عونًا له على تحقيق هذا التلازم بين الأعمال الصالحة المتعدية وبين التمكين والتأييد، بل إنه يعطي إشارة على أنها ليست فقط من الدين، بل من الفطرة التي يدركها أصحاب العقول السليمة؛ لأن خديجة رضي الله عنها أخبرت بذلك قبل الرسالة، وقبل نزول الأحكام والأخلاق الدينية.

وهناك واقعة أخرى من مظاهر التلازم في بداية البعثة، وهي تمثل: اقتران **الصلاة بالتوحيد؛ فقد ذكر** ابْنُ إسْحَاقَ[٢] في سيرته: (أن أَصْحَاب

---

(١) هو جزء من حديث عائشة رضي الله عنها السابق.

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار أحد الأعلام صدوق قوي الحديث إمام لا سيما في السير. وقد كذبه سليمان التيمي، وهشام بن عروة، ومالك، ويحيى القطان ووهيب، وقال ابن معين: ثقة ليس بحجة. وكذا قال النسائي وغير واحد. وقال شعبة: =

رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا صَلَّوْا ذَهَبُوا فِي الشِّعَابِ؛ فَاسْتَخْفَوْا بِصَلَاتِهِمْ مِنْ قَوْمِهِمْ، فَبَيْنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي شِعْبٍ مِنْ شِعَابِ مَكَّةَ؛ إِذْ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ نَفَرٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ - وَهُمْ يُصَلُّونَ - فَنَاكَرُوهُمْ وَعَابُوا عَلَيْهِمْ مَا يَصْنَعُونَ حَتَّى قَاتَلُوهُمْ، فَضَرَبَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يَوْمَئِذٍ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِلَحْيِ بَعِيرٍ، فَشَجَّهُ، فَكَانَ أَوَّلَ دَمٍ أُرِيقَ فِي الْإِسْلَامِ)[1].

فهذه الحادثة وغيرها من أعظم مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة من وجوه:

الأول: أن الصلاة التي تصنف من أبواب الشريعة جاءت ملازمة للتوحيد (الذي يعدّ من أهم أبواب العقيدة) في تلك الفترة المبكرة من الدعوة.

الثاني: شدة حرص الصحابة - رضوان الله عليهم - على أداء الصلاة على الرغم من شدة الأذى والخوف.

= صدوق. وقال أحمد بن حنبل: (حسن الحديث، وليس بحجة). وقال محمد بن عبدالله بن نمير: (رمي بالقدر، وكان أبعد الناس منه). وقال ابن المديني: (حديثه عندي صحيح لم أجد له إلا حديثين منكرين). قال أبو داود: (قدري معتزلي). وقال الدارقطني: (لا يحتج به). وقال عبد الرحمن بن مهدي: (تكلم أربعة في ابن إسحاق، فأما شعبة وسفيان فكانا يقولان فيه أمير المؤمنين في الحديث روى له من متابعة). وقال ابن حجر: (صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر أخرج له البخاري معلقاً)مات سنة(١٥٠هـ). ينظر: المغني في الضعفاء للإمام الذهبي(٢/ ٥٥٢-٥٥٣)، وتقريب التهذيب: (٥٧٢٤)، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي(٦ / ٧).

(١) السيرة النبوية لابن هشام (١/ ١٨٤).

الثالث: أن أول دم أريق في الإسلام، كان سببه الصلاة، وفيه إشارة إلى أهمية ارتباط العلم بالعمل، أو العقيدة بالشريعة.

ووجود مثل هذه الجوانب ومظاهرها في رسالة النبي ﷺ، تدل على التلازم بين العقيدة الشريعة؛ لأن النبي ﷺ قد جاء بالتوحيد، وظل يدعو إليه في العهد المكي. وفي المدينة أقام الدولة على أساسه، وحارب من أجله، وكاتب الملوك به؛ لتكون كلمة الله هي العليا، فإذا تمعنّا في هذه الجوانب، علمنا أنها جاءت متلازمة مع التوحيد.

وأردت بذكر ما سبق التنبيه على أنه لا يلزم من ذكر هذه المظاهر لتلك الجوانب أن يكون التوحيد شاخصًا ومنصوبًا فيها، بل يكفي ذكرها؛ لأن التوحيد أساسٌ لها، يمثل الغاية العظمى من رسالات الأنبياء عليهم السلام لا يظهر إلا لمن تأمل وتدبر واستخرج منها الإشارات والحكم. والله نسأل السداد وأن يلهمنا رشدنا.

٢ - مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في السياسة.

تحقق من رسالة النبي ﷺ أولُ وأهم عامل لتكوين الدول ونهضتها، وهو الاجتماع. قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠١-١٠٥].

وكان الغرض من هذا الاجتماع عقديًّا؛ لأن الدول قد تجتمع برابط القومية، أو الوطنية، أو القبلية، وكلها في الحقيقة موجودة، ولكنها هشةٌ لا تملك حصانة تمنعها من الانقسام، كما في الرابط العقدي. ومن ثمّ فإن هذه الآيات تظهر قوة هذا الرابط، وتبين الفرق بينه وبين الروابط الأخرى. وهذا مظهر تلازمي بين العقيدة والشريعة.

ويعدّ ذلك أساسًا يعتمد عليه في السياسة، ثم ذكر الله - عزّ وجلّ - في هذه الآيات ارتباط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسياسة، ونهانا أن نكون مثل الأمم السابقة، فهذا جانب رقابي وعامل مهم في علم السياسة، وهو ما دلت عليه السنة، حيث إنَّ النبي ﷺ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، قُلْنَا لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلأَئِمَّةِ، الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»[1].

فهذا التناصح يسير بالمجتمع إلى النجاة، والاستقرار، والقوة. ثم بعد تحقق هذا الرابط العقدي تأتي مظاهر تلازمية من جوانب عدة متعلقة بمفهوم السياسة[2] منها:

١- مظاهر التلازم في الجهاد:

نجد **إرتباطًا بين الإيمان والدين في مفهوم الجهاد**، وذلك: من جهة

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب (بيان أن الدين النصيحة) (٢٠٥)، من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

(٢) ولمفهوم السياسة عند العلماء مدلولات مختلفة؛ استعمل على أكثر من معنى يختلف بحسب كل موضوع، وتدخل فيها موضوعات منها: الولاية العامة، وصلاحيات الإمام، وشروطه، وعلاقة الدولة الخارجية، وغيرها. كما يدخل فيه القضاء ومسائله. ينظر: مقدمة الدكتور: سعد المطيري في كتاب التعليقات على السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية، لفضيلة الشيخ: محمد بن صالح العثيمين.

أن الله - عزّ وجلّ - جعل للمجاهدين أعلى المنازل في الآخرة، وجعل لهم الرفعة في الدنيا، أي: في النتائج والعاقبة.

ويظهر تلازم الدين وترابطه في تلك المسألة؛ لعدم حصر الجهاد بالسيف أو السلاح، بل يمتد مفهومه إلى أنواع كثيرة منها: جهاد القلب، واللسان، والدعوة، ويظهر ذلك في رسالة نبينا ﷺ حيث أمره تعالى بالجهاد من حين بعثه، فقال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَجَـٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ۝٥٢﴾ [الفرقان: ٥٢]، والمقصود بهذا الجهاد أنه جهاد حجة وبيان وتبليغ؛ لأن السورة مكية، ولم يشرع بعد جهاد السيف[(١)]

فامتداد مفهوم الجهاد لكل هذه المجالات يعطي مدلولاً على شمول الدين، وتلازم العقيدة والشريعة.

٢- مظاهر التلازم في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

جاء الإسلام بنظام فريدٍ من نوعه؛ لأن مورده الوحي المعصوم، وهو الأصلح للبشرية، وإنْ جهل كثيرون مقاصده، ومعانيه. وفي هذا الباب مظاهر تلازمية بين العقيدة والشريعة. وبالنظر إلى جانب علاقة الحاكم بالمحكوم، نجد أن هناك نصوصًا وردت من الكتاب والسنة منها:

١ - قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٥٨ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء: ٥٨-٥٩].

---

(١) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، ص٤٢٠، ط: دار المعرفة.

فهذه الآية تظهر مدى تلازم العقيدة والشريعة؛ لأن الآية الأولى تُبين أصلين عظيمين للحاكم والمحكوم يجب التمسك بهما، حيث الأول: أداء الأمانات، والثاني: إقامة العدل، ثم ختم الله ﷻ الآية بذكر صفتين من صفاته ﷻ مناسبتين للحال؛ لأن العمل والفقه يقتضي أداء تلك الأمانة ديانة وخوفًا من الله ﷻ أولاً، وقبل كل رقابة دنيوية.

ثم إذا تدبرنا ما في الآية الثانية وجدنا أن الله ﷻ ذكر الطاعة مرتبة، فبدأها بطاعته ﷻ ، وهي الأصل الذي يجب أن تكون مرتبطة به، فلا يطاع غيره في مقابل معصيته، فلا طاعة إذن إلا بموافقة شرع الله ﷻ ، وأما في الأمور غير المحرمة فالطاعة واجبة؛ ولذلك ذكر الله ﷻ بعدها طاعة الرسول ﷺ وطاعة أولي الأمر، وأكد على هذا المعنى؛ إذ إنه في حال الاختلاف والتنازع يجب الرد إلى الكتاب والسنة سواء أكان ذلك الأمرُ متعلقًا بالعقيدة أم بالشريعة، فإنه لا فرق في ذلك، فقول الله: **عام يشمل كل شيء**، ولم يخصص جانبًا دون آخر.

ثم نلحظ في آخر الآية أن الله ﷻ قد ربط هذا الحكم بمسألة عقدية، وهي: الإيمان بالله ﷻ ، واليوم الآخر.

٢ - قَالَ عُبادة بن الصامت رضي الله عنه : (بايَعْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ وَأَلّا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ، أَوْ نَقُولَ - بِالْحَقِّ حَيْثُمَا، كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ)[١].

فهذا الحديث بين حق الإمام في السمع والطاعة، وقرن معهما عدم

(١) رواه البخاري في كتاب الأحكام، باب (كَيْفَ يُبَايِعُ الإِمَامُ النَّاسَ؟) (٧١٩٩-٧٢٠٠)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب (وُجُوبِ طَاعَةِ الأُمَرَاءِ فِى غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَتَحْرِيمِهَا فِى الْمَعْصِية) (٤٨٧٤)، من حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه.

الخوف، وقول الحق، سواء كان أمام الإمام أم غيره، ولكن بحدودٍ مسايرة للأصل، وهو عدم الخروج والمنازعة. فما أعظم هذا التشريع! وبما أن المجال ليس مجال التوسع، فحسبي الاكتفاء بالإشارة إلى هذا المظهر الذي يحدد علاقة الحاكم والمحكوم، وكيفية ارتباط ذلك بالدين؛ لأن الحصول على الثواب في الآخرة مقرون به إذا صبر ولم ينازع وأطاع، بالإضافة إلى تقديم النصح، والصدع بالحق ولو كان أمام سلطان جائر.

والأصول في العلاقة بين الحاكم المسلم والمحكوم ثلاثة:

الأول: الطاعة في غير معصية الله ﷻ.

الثاني: عدم المنازعة والصبر على الأذى ليتحقق الثواب من الله ﷻ.

الثالث: الصدع بالحق، وتقديم النصيحة، وعدم الخوف.

ونستنتج مما ذكرنا آنفًا أن ما قد يورده بعضهم حول النظام الإسلامي الشرعي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم سواء أكان استنتاجًا من واقع تاريخي، أم من جانب نظري، **فهو راجع في المقام الأول إلى فقدان أحد هذه الأصول، فإذا غُلّب أصلٌ على آخر وقع الخلل.**

٣- مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في جوانب اقتصادية واجتماعية وأُسرية.

وهي كثيرة ومتنوعة الدلالة، بحيث لا يمكن حصرها، ولكن ننتقي منها ما يغني في ايصال المعنى والفكرة؛ وذلك على النحو التالي:

١ - مظاهر التلازم في الزراعة.

ويتجلى ذلك في بيان فضل نفع المسلم غيره بالزرع، حيث قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ

طَيْرٌ، أَوْ إنسانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ».

وفي رواية مسلم: «إِلَّا كَانَ مَا أُكِلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةً، وَلَا يَرْزَؤُهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ»(١). فانظر إلى هذا التلازم، وهذا الشمول، كيف تعدى النفع الإنسانَ إلى غيره من الحيوانات، فأي رحمة هذه، بل ترتب عليها الثواب في الآخرة مع تحقق النفع في الدنيا، حتى من سرقه لا يتحمل إثمه، بل يأخذ أجره!

فالتلازم إذن في ارتباط الأجر والإيمان بثواب الآخرة من أعمال دنيوية تحقق النفع والفائدة للمجتمع.

٢ - مظاهر التلازم في النظافة، ودفع الأذى عن غيره.

روي عن رَسُولُ اللهِ ﷺ أنه قَالَ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ"(٢).

فجعل النبي ﷺ هذا العمل من الإيمان؛ إذ تحققت به نظافة الطريق، ودفع به الأذى الحسي الذي قد يؤذي من يصادفه.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المزارعة، باب فَضْلِ الزَّرْعِ وَالْغَرْسِ إِذَا أُكِلَ مِنْهُ. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقِعَة: ٦٣-٦٥] (٢٣٢٠)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب فَضْلِ الْغَرْسِ وَالزَّرْعِ (٤٠٥٠) من حديث أنس وجابر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان (٩)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، وفضيلة الحياء، وكونه من الإيمان (٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذا مظهر عظيم لتلازم الدين وترابطه وشموله.

٣- مظاهر التلازم في جانب الأسرة.

ويظهر ذلك في جعل الشارع خدمة الأهل أيًّا كان نوعها محلِ ثواب عند الله ﷻ بشرطِ أن يحتسبها، ومن ذلك أن النَّبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ وَهْوَ يَحْتَسِبُهَا، كَانَتْ لَهُ صَدَقَة**»[١].

فهذا الدليل لا يراد به حصرُ الثواب فقط على هذا العمل، وإنما ذكر مبالغة في العموم؛ ليدخل فيه ما هو ألزم بالنفقة: كتوفير أصل المأكل والمشرب، والكسوة الضرورية، أي: من باب أولى.

ويظهر من الحديث اشتراط الاحتساب في حصول الثواب، فيكون هذا العمل من الدين، بمجرد حصول النية، وهو عملٌ قلبي باطني، والالتزام بمراعاة الأهل وخدمتهم يعدّ من أبواب الأعمال الظاهرة التي تدخل في الشريعة، وبذلك تمتزج العقيدة والشريعة ويتلازمان من هذا الباب.

٤- مظاهر التلازم في جوانبَ اجتماعية.

وهذا الجانب يحقق التكافل والترابط والتراحم في المجتمع، واستيعاب الشريعة كل ذلك يعدّ مظهرًا من مظاهر شمول الدين كل ما يحتاج إليه العباد والبلاد، ويصلح أحوالهم، وهو من مقاصد الشريعة. فمثلاً في مسألة الأرامل والمساكين، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «**السَّاعِي عَلَى**

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب النفقات، باب (فَضْلِ النَّفَقَةِ عَلَى الأَهْلِ) (٥٣٥١)، ومسلم في كتب الزكاة، باب فَضْلِ النَّفَقَةِ وَالصَّدَقَةِ عَلَى الأَقْرَبِينَ وَالزَّوْجِ وَالأَوْلَادِ وَالْوَالِدَيْنِ وَلَوْ كَانُوا مُشْرِكِينَ (٢٣٦٩) من حديث أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ ﵁.

الأَرْمَلَةِ وَالْمِسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوِ الْقَائِمِ اللَّيْلَ الصَّائِمِ النَّهَارَ»(١).

فانظر كيف جعل الله ﷻ حجم الثواب لهذا العمل مساويًا لعمل الجهاد، وقيام الليل، وصيام النهار.

٥- مظاهر التلازم في جوانب اقتصادية.

ويظهر ذلك في كون أطول آية في القرآن الكريم آية الدين التي تتكلم عن البيع والتداين، وهي قطعًا في تصنيف الجميع من أمور الدنيا.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٨٢].

فهذه الآية: تناولت أحكامًا، ومسائل تفصيلية في أمور البيع والديّن،

(١) أخرجه البخاري في كتاب النفقات باب (فَضْلِ النَّفَقَةِ عَلَى الأَهْلِ) (٥٣٥٣)، ومسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب الإِحْسَانِ إِلَى الأَرْمَلَةِ وَالْمِسْكِينِ وَالْيَتِيمِ. برقم: (٧٦٥٩) من حديث أبي هريرة ؓ.

وهذا الأمر لم يكن لولا أن الشرع يشمل كل ما يصلح شؤون العباد والبلاد، وهو تلازم بين العقيدة والشريعة؛ إذ إن الله ﷻ بدأ الآية بربط الكتابة والإملاء بالتقوى **بقوله**: ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٢]، ثم ختم الآية أيضًا بربط حصول العلم بالتقوى، فقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٨٢].

فهذا الترابط مع كونها أطولَ آية في القرآن الكريم يدل على التلازم بين العقيدة والشريعة، وشمول الدين، كما يدل على أن الله ﷻ هو الحاكم والمدبر شؤون عباده، والمدرك مصالحهم، بما تمليه الضرورة العقلية، حيث إن من خلق الكون بإتقان أولى بأن يدبر معاشه ودنياه. فكل ذلك مستمد من الوحي الثابت المنسوب إلى الله ﷻ، فلِم يترك؟! ولم يُحجم عنه؟! ولم يقصر في المعتقدات أو العبادات؟!

٦- مظاهر التلازم في جانب الأخلاق.

ويظهر ذلك في قول النبي ﷺ: «**بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**»[1]. فقوله ﷺ هذا يؤكد أن الأخلاق تشريع من الله ﷻ. والتصور الشرعي يأتي بما تعارف عليه الناس، كما يأتي بمفهومه الشامل. **وكلاهما** مرتبطان بالإيمان، ومرتكزان على التوحيد بالله ومعرفته، وحبّه ﷻ.

وهذا يستلزم توجيه العبد نحو أخلاق سامية يتعامل بها مع غيره في جميع نواحي الحياة. فالإيمان الحق يدفع المؤمن إلى أن يحسن لوالديه،

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه (٤٢٢١)، والبزار في مسنده (٨٩٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وجاره، وقرابته، وأصحابه، بل حتى الكافر غير المعتدي. وإذا لم يحقق هذه الأخلاق الرفيعة أو قصّر فيها، فإن إيمانه بلا شك ينقص بقدر تفريطه. **ويؤكد ذلك أن النبي** -ﷺ قال: «إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلَاقًا»(١).

وهذا الشمول العظيم لمفهوم الأخلاق يظهر التلازم بين العقيدة والشريعة، وذلك أن الإيمان يستلزم الأخلاق فلا يستحق الخيرية إلا من كان عنده إيمان، كما دلت عليه الآيات والأحاديث. فالخلق من الإيمان، والقرآن يربي المؤمن على خلق عظيم كما ثبت عن عائشة رضي الله عنها وهي تصف خلق النبي ﷺ حيث قالت: (كان خلقه القرآن)(٢)، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القَلَم: ٤].

٧ - مظاهر التلازم في الملبس والمشرب.

وذلك يظهر في قول النبي ﷺ : «**لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، وَلَا الدِّيبَاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَنَا فِي الآخِرَةِ**»(٣).

فهذا الحديث يظهر ارتباط التزين والملبس بالعقيدة، والإيمان بثواب

---

(١) أخرجه البخاري في كِتَابُ المَنَاقِبِ، بَابُ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ (٣٥٥٩)، ومسلم كتاب الْفَضَائِلِ، بَابُ كَثْرَةِ حَيَائِهِ ﷺ (٢٣٢١).

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جَامِعِ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَمَنْ نَامَ عَنْهُ أَوْ مَرِضَ، برقم (١٣٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة، باب الأكل في إناء مفضض (٥٤٢٦)، ومسلم كتاب اللباس والزينة باب (تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرَّجُلِ، وَإِبَاحَتِهِ لِلنِّسَاءِ، وَإِبَاحَةِ الْعَلَمِ وَنَحْوِهِ لِلرَّجُلِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعَ (٢٠٦٧) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

الآخرة الغيبي.

٤- مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في القواعد الأصولية.

إن من أهم المظاهر التي امتازت بها رسالة نبينا ﷺ، أن جاءت شاملة وصالحة لكل زمان ومكان، أي: ينفذ حكمها على كل نازلة تقع؛ ولذلك قرر العلماء قواعد مؤصلة على الدليل، يرجع إليها ويستفيد منها العالم والعابد في حالة تنزيل الأحكام على الوقائع الحادثة، أو في حالة التعبد والتعلم، ولا يمكن لنا أن نستجمع كل تلك القواعد، ولكن حسبنا أن نذكر منها الأهم:

القاعدة الأولى: الشريعة مبنية على أصلين: الإخلاص لله سبحانه وتعالى، والمتابعة للرسول ﷺ[1].

وهذه القاعدة: تعدّ من أكثر القواعد إظهارًا للتلازم؛ لأن فيها جمعًا بين عمل القلب وعمل الجوارح، وتشمل كل الأعمال، سواء أكانت عبادات أم معاملات... إلخ بل العادات؛ لأن الإخلاص يجعل العادات عبادات، والغفلة تجعل العبادات عادات، فلو أن المسلم احتسب لله سبحانه وتعالى في مأكله ومشربه امتثالاً لأمر الله في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الأعراف: ٣١]، أو لأجل إنقاذ نفسه وبدنه؛ لأن النفس والبدن أمانة بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [النساء: ٢٩]. صار عابداً لله سبحانه وتعالى يثاب على أعماله تلك، مع ما ناله من شهوة المأكل والمشرب، كما أن الإنسان حين يعاشرُ أهله تُكتب له صدقةُ، كما في قول النبي ﷺ: «وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ».

---

(١) ينظر: التعليق على القواعد الأصولية الجامعة، ص٦٩.

قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ: أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ، وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ»[(١)]. فثبت الأجر؛ بسبب أنه كف نفسه عن الحرام[(٢)].

وأمّا المتابعة، فلا تكون صحيحة سواء أكانت في العبادات أم المعاملات إلا إذا كانت موافقة للشرع. كذلك العادات تدخل في الشرع، وذلك من باب أن حكمها الإباحة، والمباح أحد أقسام الحكم التكليفي؛ ولأن تلك العادات قد تصبح بدعة، إذا جعلت من الواجبات، أو المستحبات، وبذلك تكون الشريعة حاكمة.

القاعدة الثانية: أن الأصل في العبادات الحظر (التحريم)، في حين أن الأصل في العادات الإباحة، إلا ما حرم الله - عزّ وجلّ - ورسوله ﷺ[(٣)].

وهذه القاعدة ترجع إلى أصلين دل عليهما الكتاب والسنة: الأول: قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ: ٢١].

والأصل الثاني في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الأعراف: ٣٢].

وهي تؤكد الحقيقة التي ذكرناها في القاعدة السابقة في كون العادات

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة تقع على كل نوع من المعروف (٢٣٧٦) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.
(٢) ينظر: التعليق على القواعد الأصولية الجامعة، ص٧٣.
(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٨٤.

داخلة ضمن المتابعة؛ لأن الله - عزّ وجلّ - ذم من حرم العادات التي منها: المأكل، والمشرب، والملبس، وبذلك يقطع الشارع السُبل على من أراد التشريع، ويجعل التلازم بين العقيدة والشريعة ممتدًا لا انفصال بينهما.

القاعدة الثالثة: الوسائل لها أحكام المقاصد[١].

فما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب: كالذهاب إلى الصلاة، والمشي إليها، وما لا يتم المسنون إلا به، فهو مسنون، وكذلك: المحرم، والمكروه، والمباح، حيث إن الوسائل فيها تأخذ حكمها، وهذه القاعدة تبين حقيقة مفادها: أن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان، وهي: **من القواعد المعينة للمجتهد في الحكم على النوازل، وتجعل واقع الأمة مستقرًا على أصوله، وفي الوقت نفسه تدفع به إلى كل جديد**، فمثلاً: يجب تعلم الصناعات التي يحتاج إليها من أجل تقوية المسلمين، ودفع الشر عنهم. وفي باب المحرم يجب منع كل ما يستجد من الوسائل التي يغلب عليها الظن أنها تفضي إلى الحرام. فتصبح الشريعة هي: الحاكمة لكل شؤون الحياة، وهذا الأمر لا يكون إلا في الرسالة الخاتمة التي يكون فيها المعتقد والتشريع في نسيج واحد.

وحريّ بالذكر أن العمل بهذه القاعدة يبتلى بها العباد والعلماء ابتلاء يظهر فيه المتبع من المبتدع صاحب الهوى؛ إذ إن إعمالها يحتاج إلى مغالبة الهوى، وتحري حكم الله - عزّ وجلّ - ، وكل ذلك يحتاج إلى استحضار الأعمال القلبية: كالخوف، والتقوى، والخشية. . .إلخ.

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ص٣٠.

القاعدة الرابعة: **العدل واجب في كل شيء، والفضل مسنون**(١).

ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ [الحجرات: ٩] وفي قول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝٨﴾ [المائدة: ٨] فجعل سبحانه وتعالى العدل من التقوى، وأما في القصاص فجعل الله سبحانه وتعالى مقابلة الجاني بمثل جنايته، وندب إلى العفو، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ۝٤٠﴾ [الشورى: ٤٠]. وهذه القاعدة تشمل أبواب الدين كلها، وهي: ترجع إلى الميزان الشرعي في ترشيد ومعرفة العدل الحقيقي؛ إذ يصبح الناس بهذا العدل، والتسامح في أبهى صور الحياة الكريمة التي ظهرت عبر حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة.

وهناك قواعد كثيرة تظهر تلك الحقيقة، وهي تدل على شمول وثبات الدين، ولا يمكن الإحاطة بها، ولعل ما سبق يسدّ شيئًا من المطلوب والمقصود.

خلاصة ما سبق:

١. أن التوحيد هو الأساس والضابط الصحيح للتلازم بين العقيدة والشريعة، فلا يكون هناك تلازم أو شمول من غير توحيد.

٢. الدين يُشرّع أحكامًا متعلقة بأمور الدنيا، والأخلاق كما أنه يقرر عبادات وشعائر تعبدية محضة.

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ص٣٠.

٣. الشرع يبين حِكمًا للعمل المشروع، وآثاره الإيجابية تظهر حين يؤديه الفرد بصورته التلازمية بين عمله ونيته القلبية.

٤. الدين يبين آثارًا انعكاسية حين ينفصل أو يختل التلازم.

٥. تضمن الشرع قواعد جامعة تظهر حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة.

الحاصل أن مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة كثيرة، ولكن النماذج التي ذكرتها تستتبع غيرها من المظاهر المبثوثة في نصوص الشرع.





الفصل الثالث

عمل الأمة الإسلامية بالتلازم بين العقيدة والشريعة

- المبحث الأول: عمل الأمة الإسلامية بالتلازم في عهد النبوة.
- المبحث الثاني: عمل الأمة الإسلامية بالتلازم في عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - .
- المبحث الثالث: عمل الأمة الإسلامية بالتلازم في عهد التابعين.
- المبحث الرابع: عمل الأمة الإسلامية بالتلازم في عهد تابعي التابعين.

المبحث الأول

عمل الأمة الإسلامية بالتلازم بين العقيدة والشريعة في عهد النبوة.

قبل الشروع في بيان عمله ﷺ نذكر أن الرُسل عليهم السلام إنما بعثوا ليكونوا قدوة ومثالًا يُحتذى به في الدين، من حيث الأخلاق، والعادات، وجميع شؤون الحياة؛ إذ الدليل الشرعي دل على ذلك، و كذلك العقل، بل من تمام الحجة أن يكونوا قدوة في كل الأعمال، سواء أكانت ضرورية، أم تحسينية.

وقد وصف الله نبيه ﷺ بالخلق العظيم، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [القلم: ٤].

ثم أمرنا أن نقتدي به، فقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١].

وهذا عام ما لم يرد التخصيص بعدم الاقتداء: كاختصاصه بالزواج في مسألة العدد، ومسألة تحريم الزواج منهن بعد وفاته ﷺ .

وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه الأعمال المتنوعة في كل جوانب حياة النبي ﷺ هي محلٌّ للاقتداء، وأسوة حسنة لنا، ما لم يظهر أنها من قبيل الاتفاق، أو من قبيل الجبلة البشرية، ومع ذلك فهي تدل على حكم الإباحة. كما يدل عمله على التلازم من جهة أنها مقتضيات الإيمان باليوم الآخر، وذكر الله تبارك وتعالى وهذا هو معنى الآية بدليل أن الله - عزّ وجلّ - قال: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١].

فرتب الله ﷻ على هذه الأعمال الكثيرة، والمتنوعة الثواب في الآخرة، وهذا هو الشمول التلازمي الذي يثبت أنها من الدين، وهو الموافق للأدلة التي تثبت أن النبي ﷺ بُعث معلمًا ومزكيًا للناس، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ [الجُمُعَة: ٢].

والتعليم والتزكية أمران يشملان جوانب الأخلاق، والتعاملات، والعقائد.

وننطلق من هذا التقرير في ذكر أعمال النبي ﷺ التي تثبت التلازم في تلك الجوانب المختلفة؛ **ليتضح من جانبها مدى ارتباط العقيدة بالشريعة. ومن أهم تلك الجوانب شمول الدين النظم المعيشية والسياسية.**

إن السياسة وغيرها من المجالات التي ليست أساساً في الدعوة، وإنما الأساس هو التوحيد، وتبقى هي في الأصل جزءًا من الدين لا يتجزأ، وبذلك يكون فعله وجميع أقواله ﷺ شرعًا متضمنًا الإيجاب، والتحريم، والإباحة، ويدخل في ذلك ما دل عليه قوله ﷺ من المنافع في الطب، والزراعة، وغيرهما. **فتحقق شرعية تلك الأعمال يثبت** أن الدين شملها، وهذا ظاهر في كتب الحديث، فمثلًا نجد البخاري قد وضع في صحيحه كُتباً وأبواباً في السياسة الشرعية، سواء أكانت في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أم بين المسلمين وغيرهم. **ومن ذلك:**

كتاب الصلح، وفيه أبواب مختلفة تحث على أهمية الصلح بين الناس، وتنظمه، وتبين ما يفعله الإمام إذا لم يتجاوب أحد الأطراف، والصلح المقبول والصلح المردود وغيرها. ويثبت بهذه الأحاديث ارتباط الدين بالسياسة، وأن النبي ﷺ بيّن حكم الشرع فيها.

ومنها: كتاب الشروط، وما يكون في المعاملات المختلفة، مثل: البيوع، والنكاح، والمزارعة، والمكاتبة، ومنها ما يكون في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، وكتابة الشروط.

ومنها: كتاب الوصايا، وفيه: تفصيلات عن تشريعات تبين الأحكام فيها.

ومنها: كتاب الجهاد والسير، وفيه جوانب أيضًا تتعلق بالعقيدة، أي: تحث على ربط الثواب بالدنيا والآخرة لمن جاهد بإخلاص. كما تتناول جوانب تشريعية تتعلق بتنظيم الجهاد، ومكاتبة الملوك، والبيعة، وغيرها.

وتثبت الشواهد السابقة أن النبي ﷺ عمل بالتلازم بين العقيدة والشريعة، ومعه الصحابة - رضوان الله عليهم - الذين عاشوا معه، وتعلموا منه، وعملوا معه، ثم استمروا بعده يعملون بالتلازم.

وعلى هذا الأساس يكون ثبوت عمل النبي ﷺ بالتلازم **من جانبين**:

الأول: أن النبي ﷺ كان مُنظم هذه التنظيمات، ومشرعها، ولم يكن لأحد سواه، فمجرد ممارسته - عليه الصلاة والسلام - تلك الأعمال يدل على عدم فصله ما بين تلك النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبين الدين.

الثاني: أن النبي ﷺ في بعض تلك الشواهد يربط بين الدنيا والآخرة، أي: يربط حصول الإيمان وزيادته لمن التزم بأعمال متعدية النفع، سواء أكانت متعلقة بالأمة: كالجهاد، أم متعلقة بأفراد: كالإحسان إلى الجار، ومساعدة المحتاج، وإكرام الضيف، وغيرها من الأعمال.

وبهذا يثبت عمومًا أن النبي ﷺ عمل بالتلازم. ولكن يبقى إثبات ذلك إثباتًا جزئيًا في مسائل منتقاة تثبت عمله ﷺ بالتلازم، وذلك على النحو

التالي:

أولًا: عمله ﷺ في الأولويات، وتقديم (التوحيد) على غيره.

وهذا العمل الذي قام به ﷺ هو ميزان للشرع، يبين حقيقة التلازم الشرعي، ففي قصة النبي ﷺ مع عتبة بن ربيعة أبي الوليد حين أتى إليه، فقال: (إن كنت إنما تريد بما جئت به من هذا الأمر مالاً جمعنا لك من أموالنا؛ حتى تكون أكثرنا مالاً، وإن كنت تريد به شرفًا سودناك علينا؛ حتى لا نقطع أمرًا دونك، وإن كنت تريد به ملكًا ملكناك علينا، وإن كان هذا الذي يأتيك رئيًا تراه لا تستطيع رده عن نفسك؛ طلبنا لك الطب، وبذلنا فيه أموالنا؛ حتى نبرئك منه، فإنه ربما غلب التابع على الرجل؛ حتى يداوى منه - أو كما قال له؛ حتى إذا فرغ عتبة ورسول الله ﷺ يستمع منه قال: «**أقد فرغت يا أبا الوليد؟** » قال: نعم، قال: «**فاسمع مني**»، قال: أفعل، فقال: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوۡمٍ يَعۡلَمُونَ ۝٣ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعۡرَضَ أَكۡثَرُهُمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ ۝٤ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٌ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ ۝٥﴾ [فُصّلَت: ١-٥]. ثم مضى رسول الله ﷺ فيها، يقرؤها عليه. فلما سمعها منه عتبة أنصت له، وألقى يديه خلف ظهره معتمدًا عليهما، يسمع منه، ثم انتهى رسول الله ﷺ إلى السجدة منها، فسجد، ثم قال: «**قد سمعت يا أبا الوليد ما سمعت، فأنت وذاك**»[1].

---

(١) أخرجه ابن إسحاق (٢٥٤)، (٢٦٨)، وابن هشام في سيرته (٢/ ١٣٠-١٣١)، والبيهقي في الدلائل (٢/ ٢٠٤-٢٠٥)، وابن كثير في السيرة (٥٠٤)، وينظر في تخريج القصة: كنز العمال (٣٥٤٢٨). والقصة مروية من طريق ابن إسحاق بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه، وحسن سندها الشيخ الألباني في تحقيقه فقه السيرة، ص١٠٦.

نستخلص من هذه القصة أن النبي ﷺ لم يتنازل عن الدعوة، والتوحيد على الرغم من أنهم قدموا له أدواتها! التي تكون مهمة في تبليغ الدعوة: كالمال، والسيادة عليهم، بدون انتخاب بل أعطوه سلطة مركزية، وذلك في قوله: (حتى لا نقطع أمرًا دونك)، على الرغم من كونه آنذاك في أشد مراحل الضعف، إذ لم يكن في المدينة، ولا أنصار له حينئذ إلا نفر قليلون، إلّا أنه ثبت، وصبر، حتى أتى نصر الله - عزّ وجلّ - ، **فلم يجعل هدفه وأولوياته تحقيق نفوذ سياسي، ثم يأتي التوحيد هدفًا بعده، وبذلك يكون النبي ﷺ قد قرر لنا قاعدة: (لا تنازُل عن التوحيد مقابل أي منفعة أياً كان حجمها)**؛ لأن من تنازل عنه، وتأول ذلك فقد أخلّ بأصل الدين، وأفسده.

كما أنه ﷺ لم يقر بمبدأ حرية الاعتقاد، وإلا كان يسعه أن يقرهم على دينهم، ويقبل العرض المقدم له.

إذن لا يمكن تحقيق صلاح حقيقي إلا بالتجرد عن تلك المنافع المتوهمة، أو الفلسفات الغربية، والعودة إلى التوحيد والدين الحنيف؛ لأن الله - عزّ وجلّ - لم يجعل نصر دينه وتمكينه بوسيلة تتنافى مع السبب الحقيقي لخلق السموات والأرض، وهو العبادة الخاصة لله سبحانه وتعالى .

ثانيًا: عمله بالتلازم بين الظاهر والباطن في العبادات.

تقرر في الفقرة السابقة أن النبي ﷺ لم يتنازل عن التوحيد مقابل شيء ما، ولكن يبقى سؤال مهم يحتاج إلى إجابة وهو هل قبل النبي ﷺ أعمالًا بشرط فاسد، كأن يؤخر عبادات أخرى مقابل تحقق مصلحة؟

وهل يصح أن يكون ذلك من قبيل التنازل؟

قبل أن نجيب عن هذين السؤالين نستعرض بعض القصص المروية

عن النبي ﷺ في هذا الموضوع، ثم نجيب بالتحليل من واقع ما يظهر منها:

أولًا: قصة اجتماع قريش عند أبي طالب.

فحين مرض عم النبي ﷺ أبو طالب، و(أتته قريش، وأتاه رسول الله ﷺ يعوده، وعند رأسه مقعد رجل فجاء أبو جهل فقعد فيه، ثم قال: ألا ترى إلى ابن أخيك يقع في آلهتنا، فقال: ابنَ أخي، ما لقومك يشكونك؟ قال: «**أريدهم على كلمة، تدين لهم بها العرب، وتؤدي إليهم العجم الجزية**». قال: وما هي؟ قال: «**لا إله إلا الله**» **فقالوا**: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [صَ: ٥] فنزلت (ص) فقرأ حتى بلغ ﴿عُجَابٌ﴾ [صَ: ٥])[1].

فهذه القصة تثبت أن النبي ﷺ طلب منهم كلمة واحدة؛ لأنها تستلزم الانصياع، والاستسلام لجميع شرائع الدين؛ بدليل أن النبي ﷺ ذكر لهم الأثر والنتيجة، وهي في كون العرب سيدينون لهم، وتدفع لهم العجم الجزية على إثرها، فهذا يؤكد أنهم سيعملون بشرائع الدين التي منها الجهاد، وفرض الجزية، لمن رضي بالدخول في حكم الإسلام.

ثانيًا: قصة أهل الطائف.

فبعد غزوة حنين جاء أهل الطائف، وطلبوا من النبي ﷺ أمورًا منها:

---

(١) أخرجه أحمد (٢٠٠٨)، (٣٤١٩)، والترمذي (٣٢٣٢)، والنسائي (١١٣٧٢) (٨٧١٦)، وأبو يعلى (٢٥٨٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٧١٩)، والحاكم في المستدرك (٣٦١٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. والحديث صححه الترمذي وقال: (هذا حديث حسن)، والحاكم فقال: (هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه) ووافقه الذهبي، والحديث ضعفه الألباني في تخريج سنن الترمذي (٣٢٣٢)، وشعيب الأرنأووط في تحقيق المسند (٢٠٠٨).

آلهتهم (اللّات ألا يَهْدِمها ثَلاثَ سِنِينَ، فَأَبَى رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَمَا بَرِحُوا يَسْأَلُونَهُ سَنَةً سَنَةً، وَيَأْبَى عَلَيْهِمْ حَتَّى سَأَلُوه **شَهْرًا وَاحِدًا بَعْد** قدومهم فَأَبَى عَلَيْهِمْ أَنْ يَدَعَهَا **شَيْئًا مُسَمّى**، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ فِيمَا يُظْهِرُونَ أَنْ يَسَلّمُوا بِتَرْكِهَا مِنْ سُفَهَائِهِمْ، وَنِسَائِهِمْ، وَذَرَارِيِّهِمْ، وَيَكْرَهُونَ أَنْ يُرَوّعُوا قَوْمَهُمْ بِهَدْمِهَا؛ حَتَّى يَدْخُلَهُمْ الْإِسْلَامُ، فَأَبَى رَسُولُ اللهِ ﷺ إلّا أَنْ يَبْعَثَ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ وَالْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ فَيَهْدِمَاهَا، وَقَدْ كَانُوا سَأَلُوهُ مَعَ تَرْكِ الطّاغِيَةِ أَنْ يُعْفِيَهُمْ مِنْ الصّلَاةِ وَأَلَا يَكْسِرُوا أَوْثَانَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمّا كَسْرُ أَوْثَانِكُمْ بِأَيْدِيكُمْ فَسَنُعْفِيكُمْ مِنْهُ، وَأَمّا الصّلَاةُ فَإِنّهُ لَا خَيْرَ فِي دِينٍ لَا صَلَاةَ فِيهِ»[1].

وهذه الحادثة يرويها أهل السير، ولها أصل في كتب الحديث، ومن ذلك حديث جابر رضي الله عنه، حيث قال: عَنْ شَأْنِ ثَقِيفٍ؛ إِذْ بَايَعَتْ أنها اشْتَرَطَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهَا، وَلَا جِهَادَ، وَأَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ: «**سَيَتَصَدَّقُونَ، وَيُجَاهِدُونَ إِذَا أَسْلَمُوا**»[2]. **وهذا الحديث يدخل في باب المصالح والمفاسد، فمصلحة أن يسلم الكافر مع النقص الذي يرجى تكميله أولى أن يبقى على الكفر المحض كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام** رحمه الله[3].

وكذلك مما روي من حديث عُثْمَانَ بن أبي الْعَاصِ عن ثَقِيفٍ لَمَّا قَدِمُوا على رسول اللهِ ﷺ أَنْزَلَهُمْ الْمَسْجِدَ؛ لِيَكُونَ أَرَقَّ لِقُلُوبِهِمْ فَاشْتَرَطُوا عليه أَلّا يُحْشَرُوا، ولا يُعْشَرُوا، ولا يُجَبُّوْا. فقال رسول اللَّهِ: «**لَكُمْ أَلا**

---

(١) ينظر: زاد المعاد، ص٦٤٣، والسيرة النبوية لابن كثير(٤/ ٥٦).
(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٢٥) والحديث: صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ٥٠٩).
(٣) ينظر: مجموع الفتاوى(٣٥/ ٣٢).

تُحْشَرُوا، ولا تُعْشَرُوا، ولا خَيْرَ في دِينٍ ليس فيه رُكُوعٌ»[(١)].

فمن تلك القصة يتضح أن النبي ﷺ عمل بالتلازم بين العقيدة والشريعة حين أخبر استلزام التوحيد والصلاة التسليم بشعائر الإسلام الأخرى. فلا يتم الإسلام إلا بالإتيان بشرائعه كلها.

ثالثًا: قصة بشير بن الْخَصَاصِيَّةِ رضي الله عنه:

حيث قال: (أَتَيْتُ النبي ﷺ؛ لأُبَايِعَهُ قال: اشترط عَلَي شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْ أُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَأَنْ أؤدي الزَّكَاةَ، وَأَنْ أَحُجَّ حَجَّةَ الإِسْلَامِ، وان أَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَأَنْ أُجَاهِدَ في سَبِيلِ اللهِ، فقلت: يا رَسُولَ اللهِ أَمَّا اثنتان فَوَ اللهِ ما أُطِيقُهُمَا الْجِهَادُ وَالصَّدَقَةُ، فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أنه: من وَلَّى الدُّبُرَ؛ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ، فَأَخَافُ إن حَضَرْتُ تِلْكَ جَشِعَتْ نفسي، وَكَرِهَت الْمَوْتَ، وَالصَّدَقَةُ. فَوَاللهِ مالي إلا غُنَيْمَةٌ، وَعَشْرُ ذودهن رَسَلُ أهلي وَحَمُولَتُهُمْ. قال: فَقَبَضَ رسول اللهِ ﷺ يَدَهُ ثُمَّ حَرَّكَ يَدَهُ ثُمَّ قال: «فَلَا جِهَادَ وَلَا صَدَقَةَ فلم تَدْخُلُ الْجَنَّةَ إذن؟» قال: قلت يا رَسُولَ اللهِ: أنا أُبَايِعُكَ، قال: فَبَايَعْتُ عَلَيْهِنَّ كُلِّهِنَّ)[(٢)].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٤٧١٣) (١٧٩٤٢)، وأبو داود (٣٠٢٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤١٣١). وقال الشيخ الألباني: (رجاله ثقات؛ غير أن الحسن (وهو البصري) مدلس، وقد عنعنه). ينظر السلسلة الضعيفة (٤٣١٩). وينظر في تخريجه مفصلاً في تخريج أحاديث الكشاف (١٤٤٦)، (١٣٩/٤).

(٢) أخرجه **أحمد** (٢٢٠٠٢)، **والطبراني** في المعجم الكبير(١٢٣٣)، **والحاكم** في المستدرك (٢٤٢١)، **وقال الهيثمي**: (ورجال أحمد موثوقون). وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي المثنى العبدي راويه عن بشر، واسمه مؤثر بن عفازة).

فمن هذه المواقف نستنتج أن النبي ﷺ لم يتنازل عن أصول وهي على النحو التالي:

الأصل الأول: (التوحيد والدعوة إليه) وظهر ذلك في قصة اجتماعهم عند أبي طالب، وإصرار النبي ﷺ على إنكار شركهم، والأمر بالتوحيد.

الثاني: (الصلاة) التي جعلها قرينة للتوحيد في قصة أهل الطائف، حين لم يتنازل عنهما، ولو بعد حين مع علمه أنهم سيستجيبون، كما في الصدقة والجهاد، فلم يعطهم مهلة، ولو شيئًا من الزمن البسيط[١]، فاشتركا في هذا الموقف الثابت الذي لم يقبل تنازلاً، وهو في الحقيقة عملٌ بالتلازم؛ لأن الصلاة جانب عملي، والتوحيد: جانبٌ علمي.

الثالث: (**الجهاد والزكاة**) فقد جعلهما النبي ﷺ ضمن الأعمال والشرائع الأخرى ولم يقبل من بشير بن الْخَصَاصِيَّةِ رضي الله عنه بيعته إلا بهما، وأنهما سببان لدخول الجنة.

- (**تحرير مسألة هل يصح قبول الأعمال بشرط فاسد؟**) نلحظ مما سبق أن النبي ﷺ لم يتنازل عن الحكم ذاته أو غيره، وكل ما في الأمر أنه قبل إسلامه، مع غلبة ظن ظاهره أنه سيأتي بها، ولم يتنازل عن التأخير في التسليم والقيام ببعض الأعمال: كالتوحيد، والصلاة، وهذا يلفتنا إلى حقيقة، وهي: أن الأعمال ملازمة للإسلام بتوحيده الصحيح، وصلاته المشروعة فيه، فهذا هو عين التلازم بين العقيدة والشريعة.

---

(١) ولو قارنا هذا الأمر مع واقعنا المعاصر عند بعض الجماعات السياسية الإسلامية؛ التي تقبل فلسفات مخالفة للدين، وتتحالف أو تشترك مع أنظمة تتعارض مع الدين: كالشيوعية، أو غيرها، من أجل مصلحة قد تحصل، وقد لا تحصل؛ لوجدت فرقًا شاسعًا بين هذا وذاك.

وليست المسألة في كون الحكم يتغير بحسب الظروف، بل في التلازم، أي: أن الإيمان يستلزم العمل بدليل قول النبي ﷺ : «**سَيَتَصَدَّقُونَ، وَيُجَاهِدُونَ إِذَا أَسْلَمُوا**».

بل لا بد من النظر إلى النصوص، واعتبار المصلحة الشرعية التي شهد الشرع بجنسها، والموازنة بين المصلحة والمفسدة، و أن ترجع المصلحة إلى أصل كلي[(١)].

فالحقيقة أن إطلاق كلمة شرط فاسد أو تنازل لا تصح؛ لسببين هما:

الأول: أن النبي ﷺ قَبِل من بعض القبائل الإسلام على شرطهم بعد أن تيقن أنهم سيأتون بالصدقة والجهاد.

الثاني: من حيثُ النظر إلى العمل ذاته فقد يراد بالصدقة خلاف الزكاة، أي: أنها ليست واجبة. وكذلك في الجهاد، فالأصل فيه أنه فرض كفاية إلا في مواطن معينة، وإذا كان الأمر كذلك، فلا إشكال في المسألة؛ إذ إنه قبل إسلامهم على أعمال ليست واجبة في الأصل.

وبهذا فلا تصح فكرة أن يقال: التوحيد يكفي، ثم تأتي العبادات بعد ترسيخه في قلوبهم، فعمل النبي ﷺ يثبت غير ذلك؛ إذ كان الأعرابي يأتيه ويسلم، ثم يعلمه الصلاة وأحكام الإسلام، وأما ما جاء في الحديث «**سَيَتَصَدَّقُونَ، وَيُجَاهِدُونَ إِذَا أَسْلَمُوا**»، فمحمولة على أنها من أعمال النوافل، وفروض الكفاية.

فالقضية قضية عبودية لله ﷻ في كل الفروض دون استثناء بعضها.

---

(١) ينظر حول هذه المسألة بتفصيلاتها وأمثلتها: الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، عابد السفياني، ص٤٠٨-٤٨٩.

ثالثًا: عمل النبي ﷺ بالتلازم في بداية دعوته.

كانت دعوته ﷺ منذ بدايتها في التوحيد، والنهي عن الشرك، ولم تكن يومًا دعوته إلى التوحيد مرحلية، أي: لحين فتح مكة، ودخول الناس في دين الله أفواجاً فقط، بل استمر يدعُو بالتوحيد حتى لحق بالرفيق الأعلى.

وبدأت دعوته سرية إلى أن أذن له الله ﷻ بقوله: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [الحجر: ٩٤]. والصدع: يعني تميز الحق من الباطل، وهذا يظهر التلازم بين العقيدة والشريعة، وذلك في كون النبي ﷺ يأمر بالتوحيد، وينكر شركهم، فهو يقرر مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمفهومه الشامل، وليس للمسلم إلا التسليم بالدين، فثبت بذلك التلازم من جهة نفوذ الدين وشموله، ووجوب اتباعه، وأنه يترتب عليه العقاب لمن بلغته الحجة في كل زمان ومكان.

كما أن هذا العمل مقرر شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالتوحيد مرتكز وأساس العمل المسبوق بالاعتقاد.

ومن أهم هذه الشواهد في سيرة النبي ﷺ ما رواه ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: (كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ - قَالَ - فَيَقُولُ رَسُولُ اللهِ ﷺ «وَيْلَكُمْ قَدْ قَدْ». فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ. يَقُولُونَ: هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ)[1].

وشاهدٌ آخر وجد في هذه المرحلة المبكرة على التلازم بين العقيدة

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب التَّلْبِيَةِ وَصِفَتِهَا وَوَقْتِهَا (٢٨٧٢).

والشريعة؛ وذلك أن النبي ﷺ قال لأشراف مكة أمام عمه أبي طالب: «كلمة واحدة تدين لهم بها العرب، وتؤدي لهم العجم الجزية»[(١)].

فكلمة التوحيد، وحدها لا تكفي من غير عمل؛ لأن النبي ﷺ يدرك أن لها لوازم عملية تتبعها، وهذا فيه إشارة إلى أن السياسة والدين لا ينفصلان أيضًا.

رابعًا: عمله بما يثبت ارتباط العقيدة بالنظم المعيشية والسياسية.

ونختار من أعماله ﷺ ما يلي:

١ - عمله بالتلازم في تكوين دولة الاسلام.

تعد ولاية ودولة النبي ﷺ هي الأعظم والأكمل؛ كونها كانت الخاتمة، وهي تقتضي أن تكون وافية وشاملة، وقد يظن ظان أن الرسول ﷺ لم يمارس العمل السياسي إلا بعد الهجرة وإقامة الدولة، وهذا خطأ؛ لأن السياسة أوسع من مفهوم الحكم، فقد أوجد جماعة سرية، ثم بدأ بالدعوة محاولًا تغيير المجتمع باعتناق الإسلام، ثم طلب الحماية والنصرة من بعض الكفار، ثم عاهد الأنصار في العقبة الثانية على النصرة، وكل هذه أعمال سياسية بالمفهوم المعاصر، ولكن الفارق بينها وبين تلك أنها كانت بوحي من الله ﷻ[(٢)].

وحين نتأمل في عمله ﷺ بعد وصوله إلى المدينة، نجد أنه كتب صحيفة تنظم شؤون أهل المدينة بمختلف سكانها من أنصار، ومشركي يثرب، ويهود، ودانوا لحكم النبي ﷺ ، ولم يقم بعمل استفتاء عام، أو

---

(١) تقدم تخريجه، ص١٩٨.

(٢) ينظر: السياسة الشرعية، عبد الرحمن عبد الخالق(٢/ ٣٠١).

قام بدولة ائتلافيه، أو اتحادية. بل أقام حق الله - سبحانه وتعالى - في الأرض، بأن كان الأمر له كما كان الخلق أيضًا، قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤]. فلم يشرك معه أحدًا في الحكم، قال تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الكهف: ٢٦]. وقال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [يوسف: ٦٧].

كما أن الصحيفة قامت على تقسيم المجتمع تقسيمًا دينيًا، فتميز المؤمن عن غيره من الكفار، ويتضح ذلك من الصحيفة، حيث جاء في نصها ما يلي: (هذا كتاب من محمد النبي ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم: أنهم أمة واحدة من دون الناس... وأن المؤمنين المتقين على من بغى عليهم، أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين، وأن أيديهم عليه جميعًا، ولو كان ولد أحدهم، ولا يقتل مؤمن مؤمنًا في كافر، ولا ينصر كافرًا على مؤمن، وأن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم. وأن من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة، غير مظلومين ولا متناصرين عليهم، وأن سلم المؤمنين واحدة، ولا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم، وأن المؤمنين يبيء بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله، وأنه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً، ولا يحول دونه على مؤمن... إلخ)[١].

---

(١) وتكملتها: (وأنه من اعتبط مؤمنًا قتلا عن بينة فإنه قود به، إلا أن يرضى ولي المقتول. وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه. وأنه لا يحل لمؤمن أن ينصر محدثا ولا يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل، وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن =

فنلحظ في مضمون هذه الصحيفة قيامها على رابطة الإيمان، لا على غيرها، وأن اليهود تبعًا للمؤمنين، فإن فعلوا ذلك فلهم النصر والأسوة والمسالمة، ولن يقع عليهم الظلم أو الحرب مالم ينقضوا عهدهم.

وطال التنظيم في هذه الصحيفة الحياة الاقتصادية، فالفقير يعاونه الغني في معيشته، وتحمّل فدائه وديّته. وفي الحياة الاجتماعية أصبح للجار حرمة لا بد أن يعرفها له جاره، وسكان المدينة آمنون فيها من القتل والاغتيال والغدر، ولكلٍّ دينه الذي هو عليه، أي: لا يكرهون على الإسلام[1]، والمجرم ينال عقابه على جرمه دون أن يحول تنفيذ العقاب عليه حائل، والجميع يدين بحكم الرسول ﷺ إذ نصّت المعاهدة على قيادة محمد ﷺ لسكان المدينة المنورة: (مسلمين، ومشركين، ويهود). فإليه يرجع الأمر، وله أن يحكم في كل اختلاف يقع بين السكان، وبذلك أصبح النبي ﷺ قائدًا في المدينة المنورة. كما نصّت المعاهدة على تعاون أهل المدينة في ردّ كل اعتداء يقع عليها من الخارج، وبذلك توحّدت صفوف أهل المدينة المؤمنين، وأصبح لهم هدف، هو الدفاع عن المدينة ضدّ كل اعتداء خارجي[2].

وهناك موقف آخر يثبت ارتباط العقيدة بما ذكرناه آنفًا، ويمثل ذلك

= مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد ﷺ. ينظر: سيرة ابن هشام(١/ ٥٠١-٥٠٢) (١٦٣٦٩) والسيرة النبوية لابن كثير (٢/ ٣٢١-٣٢٢)، الرحيق المختوم، ص١٦٨-١٦٩.

(١) بيد أن هذا الحكم فيما يخص جزيرة العرب قد تغير قبل موت النبي ﷺ، فأمر بإخراج المشركين منها في الحديث الذي رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير، بَابٌ هَلْ يُسْتَشْفَعُ إِلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُعَامَلَتِهِمْ؟ (٣٠٥٣)، ومسلم في كتاب الهبات بَابُ تَرْكِ الْوَصِيَّةِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ(١٦٣٧) من حديث ابن عباس ﷺ.

(٢) ينظر: الرسول القائد، محمود شيت خطاب، ص٧٣.

في فتح النبي ﷺ خيبر. حيث يروي البخاري في صحيحه أن النبي ﷺ (كان يريد إخراج اليهود منها، وكانت الأرضُ حين ظهر عليها لله ولرسوله ﷺ وللمسلمين[١]، فسألت اليهود رسول اللهِ ﷺ لِيُقِرَّهُمْ بِهَا، أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»، فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ)[٢].

وعلى الرغم من أن جميع ساكني خيبر من اليهود إلا أن النبي ﷺ أجرى فيها حكم الله، ولم يجعل التصويت معيارًا للأحكام[٣]، ولا المواطنة أساسًا يسبق أساس الرابطة الإيمانية.

وهناك أيضًا موقف آخر للنبي ﷺ مع اليهود، وله علاقة بما ناقشه، وذلك أن كعب بن أسد، وابن صوريا، وشاس بن قيس - من رؤساء اليهود - ، قالوا لبعضهم بعضاً: اذهبوا بنا إلى محمد، لعلّنا نفتنه عن دينه! فأتوه فقالوا: يا محمد، إنك قد عرفت أنَّا أحبار يهود وأشرافهم وساداتهم، وأنَّا إن اتّبعناك اتّبعنا يهود ولم يخالفونا، وأن بيننا وبين قومِنا خصومة، فنحاكمهم إليك، فتقضي لنا عليهم، ونؤمن لك ونصدقك! [وَلَمْ يَكُنْ قَصْدُهُمُ الْإِيمَانَ، وَإِنَّمَا كَانَ قَصْدُهُمُ التَّلْبِيسَ وَدَعْوَتَهُ إِلَى الْمَيْلِ فِي

---

(١) وذلك أن خيبر فتح بعضها صلحًا وبعضها عنوة، فالذي فتح عنوة كان خمسه لله - تعالى- ولرسوله ﷺ وأربعة أخماسه للمسلمين الغانمين، أما الجزء الذي فتح صلحًا فكان لليهود ثم صار للمسلمين بعقد الصلح. ينظر: تعليق مصطفى البغا على الحديث في الطبعة التي حققها برقم (٢٢١٣) (٢/ ٨٢٤).

(٢) أخرجه في كتاب المزارعة، بابُ (إذا قال ربُّ الأرض أُقرُّك ما أقرَّك اللّه، ولم يذكر أجلًا معلومًا، فهما على تراضيهما)(٢٣٣٨)، ومسلم بابُ المُساقاة، والمُعاملة بجزءٍ من الثَّمر والزَّرع (١٥٥١) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٣) للاستزادة حول هذا الموضوع ينظر: بحث بعنوان مشاريع الإصلاح رؤية تقويمية، د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي، تقرير مجلة البيان السنوي لعام ١٤٣٣هـ.

الْحُكْم] فأبى رسول الله ﷺ، فأنزل الله فيهم: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة: ٤٩-٥٠][(١)].

فهذه القصة تدل على أن النبي ﷺ جعل الأولوية إقامة حكم الله - عزّ وجلّ - . وعلى الرغم من العرض الذي قدمه له سادة اليهود، بأن أتباعهم اليهود جميعهم سيدخلون في الإسلام، فإن النبي ﷺ أبى، ولم يعمل باب المصالح والمفاسد في هذه المسألة، وإنما قدم حكم الله - عزّ وجلّ - على كل المصالح المتوهمة.

والحاصل أن النبي ﷺ التزم طيلة حياته بتطبيق هذا النهج في تنظيم دولة الإسلام: تحكيم شرع الله - عزّ وجلّ - وتحقيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله - عزّ وجلّ - وغيرها من الأعمال التي أنزلها الله - عزّ وجلّ - عليه وبينها لأمته؛ إذ كلها داخلة ضمن أوجب ما يلتزم به المؤمن تسليمًا كاملًا.

٢- **في مسألة اختيار الولاة**، وذلك حين قال النبي ﷺ لعبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه: «... لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا وَإِنْ أُوتِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»[(٢)].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (١٠/ ٣٩٣)، وتفسير الثعالبي(٤/ ٧٥)، وتفسير البغوي (٢/ ٥٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب (من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها) (٦٦٢٢)، ومسلم في كتاب الأيمان، باب (نَدْبِ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِى هُوَ خَيْرٌ، وَيُكَفِّرَ عَنْ يَمِينِهِ) (٤٣٧٠) من حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه.

فنلحظ هنا: كيف ربط النبي ﷺ العون في الإمارة بمسألة عقدية تتعلق بالتوكل على الله - عزّ وجلّ - والاستعانة به في شؤون السياسة والولاية.

وأنه لا حول ولا قوة إلا بالله في كل شؤون الحياة.

٣- مواصفات ومزايا الولاة الذين استعملهم النبي ﷺ.

كان النبي ﷺ يعمل في غالب أمره بقاعدة الشورى(١) في اختيار الولاة، فقد روي عنه ﷺ أنه قال: «لَوْ كُنْتُ مُؤَمِّرًا أَحَدًا دُونَ مَشُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ، لَأَمَّرْتُ ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ». وفي لفظ: «لَوْ كُنْتُ مُسْتَخْلِفًا أَحَدًا»(٢)، وهذا الحديث وإن كان في سنده مقال في تضعيفه، لكن أعمال النبي ﷺ تدل على أنه في الغالب كان يستشير أصحابه في تعيين الولاة.

لكن الذي يهمنا هو معرفة نوع المشورة التي يقبلها النبي ﷺ في تعيين الولاة، وكذلك معرفة ما يمتلكه الرجل المرشح للولاية من مزايا تجعل النبي ﷺ يقدمه على غيره من الصحابة - رضوان الله عليهم - وقبوله

---

(١) حول مسألة الشورى عموماً وجمع الأقوال فيها، وتحرير الصواب فيها، هل هو ملزم أم لا؟ ينظر: الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، د. عبد الله الدميجي، ص٤٢١-٤٦٤، وأصول الحكم ونظام الولاية في الشريعة الإسلامية، د. الحميضي، ص٣٤١-٣٧٣.

(٢) أخرجه: أحمد في المسند (٥٦٦) و(٨٤٦)، والترمذي (٣٨٠٨)، وابن ماجه (١٣٧)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٠٦٤)، وابن الجعد في مسنده (٢٥٩٢)، والبزار في مسنده (٨٣٧)، والطبري في الأوسط (٦٣٩١)، والبغوي في شرح السنة (٣٩٤٧)، والحاكم في المستدرك (٥٣٨٩) وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ " [وتعقبه الذهبي في التلخيص بقوله: (عاصم بن ضمرة ضعيف)، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ [بن أبي طالب رضي الله عنه]. والحديث ضعفه الألباني في صحيح وضعيف الترمذي (٣٨٠٨) وشعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند (٥٦٦) و(٨٤٦).

مشورة بعضهم في ذلك. **ومن أوضح الأمثلة** على ذلك قبول النبي ﷺ مشورة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في تعيين عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه أميرًا على الطائف، على الرغم من حداثة سنه... فما السبب يا ترى في قبول النبي ﷺ نصيحة أبي بكر رضي الله عنه بهذا الصدد؟

السبب كما يرويه أهل السير أنه كان من أحرصهم على طلب العلم، وتعلم القرآن الكريم، فبمجرد أن رآه أبو بكر رضي الله عنه حريصًا على طلب العلم أخبر النبي ﷺ بذلك، وجعله واليًا وأميرًا عليهم[1].

وهذا له نظير في كتب السنة فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْثًا وَهُمْ ذُو عَدَدٍ فَاسْتَقْرَأَهُمْ، فَاسْتَقْرَأَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ مَا مَعَهُ مِنَ القُرْآنِ، فَأَتَى عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَحْدَثِهِمْ سِنًّا، فَقَالَ: «مَا مَعَكَ يَا فُلَانُ»؟ قَالَ: مَعِي كَذَا وَكَذَا وَسُورَةُ البَقَرَةِ قَالَ: «أَمَعَكَ سُورَةُ البَقَرَةِ»؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاذْهَبْ فَأَنْتَ أَمِيرُهُمْ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِهِمْ: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ مَا مَنَعَنِي أَنْ أَتَعَلَّمَ سُورَةَ البَقَرَةِ إِلَّا خَشْيَةَ أَلَّا أَقُومَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «تَعَلَّمُوا القُرْآنَ فَاقْرَؤوهُ وَأَقْرِئُوهُ، فَإِنَّ مَثَلَ القُرْآنِ لِمَنْ تَعَلَّمَهُ فَقَرَأَهُ وَقَامَ بِهِ كَمَثَلِ جِرَابٍ مَحْشُوٍّ مِسْكًا يَفُوحُ بِرِيحِهِ كُلُّ مَكَانٍ وَمَثَلُ مَنْ تَعَلَّمَهُ فَيَرْقُدُ وَهُوَ فِي جَوْفِهِ كَمَثَلِ جِرَابٍ أُوكِئَ عَلَى مِسْكٍ»[2].

وتعيين النبي ﷺ لمن يحفظون القرآن في عمل إداري وتنظيمي قيادي كالذي سبق ذكره آنفًا يعدُّ عملًا بالتلازم والترابط بين الدين والسياسة؛ لأن السبب في التَرشُّح للإمارة هو العلم الشرعي، وتطبيق كيفية عمل النبي

---

(١) ينظر: السيرة النبوية لابن هشام (٢/ ٥٤٠).

(٢) أخرجه الترمذي(٢٨٧٦)، والنسائي في الكبرى(٨٦٩٦)، وابن خزيمة(١٥٠٩)، وابن حبان في صحيحه(٢١٢٦)، والحاكم في المستدرك(١٦٢٢) وصححه ووافقه الذهبي.

ﷺ به. **ولا يعني ذلك أن** العلم موجبٌ للولاية، بل قد يوضع في الولاية من هو أقل علمًا من غيره كتولية خالد بن الوليد رضي الله عنه مع وجود من هو أعلم منه، ولكن إذا اجتمع بامرئ، وصحب ذلك علم مع مميزات أخرى، فإن الولاية تستحقه أولى بها من غيره. وهذا الباب داخل ضمن السياسة الشرعية التي ينظر فيها الإمام في تقديم الولاة(١).

٤- عمله في محاربة الفساد الإداري ومحاسبة العمال.

فعن أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَ ابْنَ الأُتَبِيَّةِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْم، فَلَمَّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ **وَحَاسَبَهُ** قَالَ: هَذَا الَّذِي لَكُمْ، وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «**فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ، وَبَيْتِ أُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟!** [ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَخَطَبَ النَّاسَ، وَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ]: **أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ رِجَالاً مِنْكُمْ عَلَى أُمُورٍ مِمَّا وَلَّانِي اللهُ فَيَأْتِي أَحَدُكُمْ فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي؟! فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ، وَبَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا؟! فَوَ اللهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا** - قَالَ هِشَامٌ - **بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا جَاءَ اللهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَلا فَلا أَعْرِفَنَّ مَا جَاءَ اللهَ رَجُلٌ بِبَعِيرٍ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بِبَقَرَةٍ لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةٍ تَيْعَرُ** - [ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ] - **أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ**»(٢).

(١) ينظر للاستزادة: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لشيخ الاسلام ابن تيمية، تعليق ابن عثيمين، ص٦٣-٧٢.

(٢) أخرجه **البخاري في** كتاب الأحكام، باب (هدايا العمال)، وباب محاسبة الإمام عماله (٧١٧٤)، (٧١٩٧)، **ومسلم في كتاب الإمارة**، باب تَحْرِيمِ هَدَايَا الْعُمَّال (٤٨٤٥). من حديث أبي حُميد الساعدي رضي الله عنه.

فهذا عملٌ بالتلازم بين العقيدة والشريعة؛ وذلك لأن النبي ﷺ أنكر ذلك، وبين الحكم فيها، وأن المسلم مؤاخذ بها في الدنيا و الآخرة، وهذه دلالة على صلاحيات الإمام، وأنه مسؤولٌ عن محاسبة عماله أمام الله - عزّ وجلّ - ، وأن هذه الأعمال السياسية داخلة في صلب الدين، بدلالة وقوع العقاب والوعيد على من أخل بالأمانة يوم القيامة . . . وهذا كما تقدم ربطٌ بالتوحيد - العقيدة - الذي يعتبر هو الأصل المُستحضر في كل الأعمال.

٥- عمله ﷺ في الحسبة.

لم تكن مهمة النبي ﷺ فقط بيان الشعائر التعبدية الظاهرة كما بينا ذلك مرارًا، وإنما امتدت إلى غيرها من الأعمال، فأصبحت سنة وشرعاً يقتدى به، ويُستدل بها على تلازم الدين عقيدة وشريعة، فأصبحت شعائر للدين: كالحسبة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما أنها لا تنحصر في بعض العبادات أو الأعمال دون أخرى، وإنما تمتد إلى أعمال تتعلق بمعاملات الناس التي تحفظ الحقوق بينهم. والكيفية التي تحقق التلازم فيها أنها أعمال تعبدية، تحقق مصالح دنيوية، يثاب عليها فاعلها. ومن أعماله ﷺ ما رواه أبو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلاً فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟!». قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ؛ كَي يَرَاهُ النَّاسُ. مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّى»[1]. فالنبي ﷺ نفى أن يكون من المسلمين من أقدم على تلك الفعلة؛ لأن الإيمان يقتضي الصدق والأمانة، وحفظ الحقوق. ويعدّ هذا الحديث أصلًا يرجع إليه في منع

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب (قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا») (٢٩٥).

الغش بأنواعه المختلفة، ومن ثم يثبت ذلك شمول الدين وتلازمه، وصلاحيته لكل زمان ومكان.

٦- عمله ﷺ في العقوبات المتعلقة بالاقتصاد.

وهذا العمل أيضًا يدخل ضمن عمل الحسبة، ولكن نستشهد به؛ لإثبات امتداد الدين إلى الجانب الاقتصادي، فعن ابْن عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَبْعَثُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يُبَاعُ الطَّعَامُ[١]. وقال سالم بن عبد الله أن أباه قال: «وقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافًا يضربون في أن يبيعوه في مكانهم، وذلك حتى يؤووه إلى رحالهم»[٢]. وقد استعمل النبي ﷺ في مراقبة السوق في مكة سعيد بن سعيد بن العاص بن أمية رضي الله عنه[٣].

فهذا التنظيم يؤكد ما تقرر وثبت مرارًا أن الدين شامل، وأن العقيدة مرتبطة بالشريعة؛ بدليل ما ذكرناه مسبقًا. **فلم يكن قصد النبي ﷺ فقط هدم الأصنام وأن ينطق الناس بالشهادتين وإنما ليَتْبع ذلك عمل.**

٧- عمله ﷺ بالتلازم في مجال الطب.

ومن ذلك: أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِي ﷺ عَنْ ضِفْدَعٍ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ فَنَهَاهُ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: (مَا ذُكِرَ فِي الأَسْوَاقِ) (٢١٢٣)، ومسلم في كتاب البيوع، باب بُطْلَانِ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ) (٣٩٢٠).

(٢) أخرجه مسلم باب (بُطْلَانِ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ) (٣٩٢٤)

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى (١٨٤٦)، والاستيعاب (٢/ ٦٢١)، والإصابة في تميز الصحابة، (٣٢٦٥) (٢/ ١٤٥)، وسبل الهدى (١١/ ٣٨٣).

النبي ﷺ عَنْ قَتْلِهَا)[١]. وفي رواية: «إنَّ نَقْنَقَتَهَا تَسْبِيحٌ»[٢].

فالنبي ﷺ منع الطبيب من قتل الضفدع ونهاه، وهذا تشريع لا يقبل التأويل، وفي الوقت نفسه نفى جدوى العلاج منه، ثم علل ذلك بأنه مسبح لله - عزّ وجلّ - ، ولو كان فيه نفع لأخبر به النبي ﷺ ويقابل ذلك أمره ﷺ بقتل الوزغ، وعلل ذلك بأنه: «**كَانَ يَنْفُخُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -** »[٣]. مع أن قتل الوزغ لم يذكر فيه جانبًا طبيًا، وإنما القصد بيان أن في الحديثين أمرين متحققين: الأول: النهي عن قتل الضفدع؛ لكونه من المسبحين وفي ذلك تحقيق للموالاة. والثاني: النهي عن قتل الوزغ؛ لكونه محاربًا إمام الموحدين وفي ذلك تحقيق للمعاداة. ونحن واجبنا التسليم بما أمر به النبي ﷺ دون تكلفٍ في إظهار الحِكمة التي هي في الأصل موجودة في أوامر الله سبحانه وتعالى وأحكامه. وفي ذلك بيان حقيقة أن الشريعة بجميع فروعها، تنطلق من هذا الأصل التعبدي لله سبحانه وتعالى .

وفي شأن الدواب أيضًا يقرر النبي ﷺ مسألة تتعلق بالطبّ حين أمر المسلمين بقتل نوعين من الحيات وصفهما وصفًا دقيقًا، وعلل قتلهما

---

(١) أخرجه: رواه أحمد في المسند (١٥٧٩٥) (١٦١١٣)، وأبو داود (١٧٦)، والنسائي في سننه (٤٣٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٤٧٧)، والحاكم في مستدركه (٥٨٨٢) (٨٢٦١) قال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه، وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وصححه الألباني في صحيح وضعيف النسائي (٤٣٥٥)، وشعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند (١٥٧٩٥) (١٦١١٣).

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٥٢٦) وقال: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ شُعْبَةَ مَرْفُوعًا، إِلَّا الْحَجَّاجُ، تَفَرَّدَ بِهِ الْمُسَيَّبُ.

(٣) أخرجه **البخاري** في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (٣٣٥٩)، ومسلم في كتاب السلام، باب اسْتِحْبَابِ قَتْلِ الْوَزَغِ (٥٩٧٩) عَنْ أُمِّ شَرِيكٍ رضي الله عنها.

بأنهما يطمسان البصر، ويتسببان في إسقاط الجنين.

وهو ما رواه ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «**اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ، وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفْيَتَيْنِ[1] وَالأَبْتَرَ[2] فَإِنَّهُمَا يَطْمِسَانِ الْبَصَرَ، وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبَلَ**». **وفي رواية**: «**فَإِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ الْبَصَرَ، وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبَالَى**»[3].

ويكفي من استشهادنا بهذا النهي في هذا الحديث أن النبي ﷺ قرر مسألتين طبيّتين في ذكره علة النهي، تبين أسباب وقوع الداء؛ لكي نجتنبهما:

الأولى: مسألة ذهاب البصر.

الثانية: مسألة سقوط الجنين.

ويجب أن توردا مورد التسليم والقطع، وهذا دليل على نفوذ الدين في جميع المجالات.

---

(١) ذو الطُفيتين: بضم الطاء وسكون الفاء هو: ضرب من الحيات في ظهره خطان أبيضان والطفية أصلها خوص المقل فشبه الخط الذي على ظهر هذه الحية به وربما قيل لهذه الحية طفية على معنى ذات طفية، وقد يسمى الشيء باسم ما يجاوره وقيل: هما نقطان، حكاه القاضي قال الخليل: وهي حية خبيثة. ينظر: عمدة القاري (١٥/ ١٨٨).

(٢) والأبتر هو: مقطوع الذنب، وقال النضر بن شميل: هو أزرق اللون لا تنظر إليه حامل إلا ألقت، وقيل الأبتر: الحية القصيرة الذنب، قال الداودي: هو: الأفعى التي تكون قدر شبر أو أكثر قليلا قوله يطمسان البصر يمحوان نوره وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عمر ويذهب البصر. ينظر: عمدة القاري (١٥/ ١٨٨).

(٣) أخرجه **البخاري** في كتاب بدء الخلق، باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ (٣٢٩٧)، **ومسلم** في كتاب السلام، باب قَتْلِ الْحَيَّاتِ وَغَيْرِهَا (٥٩٦٢).

وفي الفأرة، نجد توجيهًا نبويًا في مسألة دقيقة تتعلق بالنظافة الصحية للطعام المانعة للأمراض، وذلك أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْها إذا سَقَطَتْ فِي السَّمْنِ فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، فَاطْرَحُوهُ، وَكُلُوا سَمْنَكُمْ»[(١)].

وفي الذباب يقرر النبي ﷺ تفصيلات تبين مواضع الداء والشفاء فيه، على الرغم من صغر حجمه، وكأنه مضربُ مثل يعبر عنه في إثبات التلازم. كما ضربه الله ﷻ مثلاً في مخاطبة المشركين في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾﴾ [الحجّ: ٧٣].

فعن أبي هُريرةَ رضي الله عنه أنَّ رسُول الله ﷺ قال: «**إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً وَفِي الآخَرِ دَاءً**»[(٢)]. وهنا أرشد النبي ﷺ المسلمين إلى دواء، وأرشدهم في الوقت نفسه إلى كيفية التصرف في حال وقوع الذباب في الإناء.

وكذلك الحال في حديث العُرنيين الذين أمرهم النبي ﷺ «أن يشربوا من أبوال الإبل وألبانها فاستصحوا...»[(٣)].

فالخلاصة: أن هذه الأعمال داخلة ضمن ما يبتلى به المسلم من جهة

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمْنِ وَالْمَاءِ(٢٣٥) من حديث أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري كتاب بدء الخلق، باب إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَفِي الأُخْرَى شِفَاءً. (٣٣٢٠) و(باب إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الإِنَاءِ) (٥٧٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الضوء، باب (أَبْوَالِ الإِبِلِ وَالدَّوَابِّ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا). (٢٣٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

التسليم والتصديق، بمعنى هل سيخوض فيها تشكيكًا، أم أنه سيسلّم بها تصديقًا وإيمانًا، فهذا جانب عقدي، لا بد أن يؤمن به في قلبه، ويسلم بالنص الذي أخذ حكم الثبوت والصحة.

أما كون العقل قد لا يقبلها، فهذا مجرد ادعاء متوهم ملتبس، وإلا فالمؤمن الحق، لا يحتاج في هذه الحالة الثابتة، أن يذهب إلى معامل التجريب؛ ليتأكد من صدقها.

وهذا ليس تقليدًا أعمى وإنما هو عين العقل؛ لأن من رجحان العقل التسليم بالوحي الذي ثبت بالآيات والمعجزات التي هي في الأصل مدركة بالعقل، فإذا ثبت مجيئها وحيًا من عند الله ﷻ أصبح من الحماقة والغباء أن تصبح تلك النصوصُ المبينة أحكامًا مختلفة ومتنوعة في موضع الريبة والشك.

فمن أقدم على ذلك أصبح معاندًا لله - عزّ وجلّ - الذي ثبت عقلًا وشرعًا أنه الخالق، والمدبر، والعليم والحكيم. . .إلخ.

وبهذا يكون المؤمن الذي يسلم بهذه الأحاديث التي قد يتوهم أنها تعارض العقل، في غاية الرجحان العقلي، وفي درجة عالية من الإيمان، ومن ثم أصبح بعمله هذا مطبقًا شرع الله ﷻ وعاملًا بالتلازم بين العقيدة والشريعة من ذلك الوجه الذي بيناه آنفًا.

٨ - عمل النبي ﷺ بالتلازم مع أهله.

تضافرت الأدلة التي تبين أن النبي ﷺ كان في خدمة أهله، وكان يحتسب الأجر في ذلك، وأنه كان ينهى عن العزلة المذمومة التي لا تراعي حق الأهل والأسرة، وهي الرهبانية المبتدعة. فعن عروة رحمه الله قال: دخلت امرأة عثمان بن مظعون رضي الله عنه أحسب اسمها خولة بنت حكيم على

عائشة رضي الله عنها وهي: باذّة الهيئة، فسألتها ما شأنك؟ فقالت: زوجي يقوم الليل، ويصوم النهار! فدخل النبي ﷺ فذكرت عائشة ذلك له، فلقي رسول الله ﷺ عثمان فقال: **«يا عثمان، إن الرهبانية لم تكتب علينا، أفما لك فيّ أسوة؟ فوالله إني أخشاكم لله، وأحفظكم لحدوده»**(١).

فنهاه النبي ﷺ عن العزلة المذمومة، وحثه على الاقتداء به، ومن هذا الحديث وغيره أخذ العلماء قاعدة: (أن العبادات المتعدية خير من العبادات القاصرة) وهي موافقة لعمله؛ إذ كان ﷺ يجمع بينهما فعلّم أصحابه والأمة من بعدهم مفهوم العبادة، ومن ذلك قصة سعد بن أبي وقّاص - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - حين جَاءَه النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُه وهو: بِمَكَّةَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا فقَالَ النبي ﷺ : **«يَرْحَمُ اللهُ ابْنَ عَفْرَاءَ»**. فقال: (يَا رَسُولَ اللهِ أُوصِي بِمَالِي **كُلِّهِ**؟) قَالَ: **«لَا»**.قال: (فَالشَّطْرُ؟). قَالَ: «لَا» قال: (الثُّلُثُ؟) قَالَ: **«فَالثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ حَتَّى اللُّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ، وَعَسَى اللهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ»**(٢).

ومما يدل على ذلك أيضًا أن أم المؤمنين عَائِشَةَ رضي الله عنها حين سئلت مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ فَقَالَتْ: (كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ - تَعْنِي

---

(١) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٠٣٧٥)، وأحمد في مسنده(٢٥٨٩٣)، وأبو داود في سننه(١٣٦٩)، والدارمي في سننه (٢٢١٥)، وابن حبان في صحيحه (٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٣١٩) والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة(٣٩٤).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (الوصايا)، باب (أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ) (٢٧٤٢)، ومسلم في كِتَابُ الْوَصِيَّةِ، باب الوصية بالثلث (٤٢٩٦).

خِدْمَةَ أَهْلِهِ - فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ)(١).

وسأل رجل عائشة رضي الله عنها هل كان رسول الله ﷺ يعمل في بيته شيئًا؟ قالت: (**نعم، كان رسول الله ﷺ يخصف نعله، ويخيط ثوبه، ويعمل في بيته كما يعمل أحدكم في بيته**)(٢).

فهذه كلها إشارات وعلامات تدل على التلازم بين العقيدة والشريعة من أوجه متعددة؛ وذلك للأسباب التالية:

الأول: كون التدين بالمتابعة لا بالهوى، ولا بكثرة العبادات.

الثاني: مجيء الدين؛ لتحقيق المصالح التي لا تتعارض مع النصوص.

الثالث: ما جاء في الحديث الذي في قصة سعدٍ رضي الله عنه أن النبي ﷺ ربط إنفاقه على أهله بعمل رجائي ينتظر الثواب عليه عند الله سبحانه وتعالى في الآخرة، بل تحقق الثواب له إشارة قوية على التلازم، وأثره، وذلك في قوله: «**وَعَسَى اللهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ**».

٩ - عمله ﷺ بالتلازم في الورع.

ويظهر ذلك أن النبي ﷺ كان مدركًا لآثار الوقوع في المتشابهات على المسلم في الدنيا والآخرة، وهذا يدل دلالة واضحة على تلازم العقيدة والشريعة؛ كونه من ثمار معرفة الله سبحانه وتعالى، وأنه ﷺ ربط عمل الدنيا بالآخرة، وبين أن الإيمان يشمل العمل، ومن ذلك ما رواه أبو هُرَيْرَةَ -

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج)، برقم(٦٧٦).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٢٥٣٨٠) (١١٣٠٧). قال شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، فَأَرْفَعُهَا لآكُلَهَا ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأُلْقِيهَا»(١).

وفي حديث آخر يظهر إصابة النبي ﷺ بالأرق من الليل؛ لأنه ﷺ - كان نائمًا فوجد تمرة تحت جنبه، فأخذها فأكلها، ثم جعل يتضور من آخر الليل، وفزع لذلك بعض أزواجه فقال: «إني وجدت تمرة تحت جنبي فأكلتها، فخشيت أن تكون من تمر الصدقة»(٢).

فالنبي ﷺ يدرك آثار الوقوع في المشتبهات بدليل ما أصابه من الأرق والتضوز، وإن لم يتيقن أنها فعلاً من الصدقة، وكل ذلك يبين مدى استشعاره ﷺ أثر الذنب، حين انتابه الخوف من مجرد احتمال وقوعه في حرام، وهذا ليس تنطعًا أو غلوًّا كما قد يتبادر للذهن عند بعضهم، وإنما هو في الحقيقة تعظيم لأوامر الله - عزّ وجلّ - والتزام بها، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴿٣٠﴾﴾ [الحج: ٣٠].

وفي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج: ٣٢].

وهو في الأصل عمل بقاعدة **(الاستبراء من المتشابهات)** من قوله ﷺ

(١) رواه البخاري، كتاب في اللقطة، باب (إِذَا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ)(٢٤٣٢)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب (تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ، وَبَنُو الْمُطَّلِبِ دُونَ غَيْرِهِمْ) (٢٥٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد في مسنده(٦٧٢٠) من حديث: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وقال: شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن.

: «**الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ**»[(١)].

فعلى الرغم من أن النبي ﷺ لم يستيقن أن ما وجده في داخل ملكه، فإن ورعه جنّبه ذلك، أو في الحديث الآخر تبين أنه أكله، بيد أنه خاف أن يكون ذلك من الصدقة، والخوف من كونه من الصدقة ليس يقينًا أنه من الصدقة، فلو تيقن أنه من الصدقة لكان فعله بخلاف ما فعله في تلك الحالة.

فالورع إذن (هو اجتناب الشبهات خوفًا من الوقوع في المحرمات، وهو من ثمار المعرفة لله ﷻ وأسمائه، فكلما ازداد العبد معرفة لربه، وقربًا منه زادت خشيته منه وورعه)[(٢)] وهو من أظهر الأدلة على التلازم.

أما إذا كان الأمر ليس بين دائرة الحرام ودائرة الحلال، وإنما هو حلال محض، ثم تركه تعبدًا فهذا هو المحظور، والتنطع، والغلو.

إذن بذلك يتضح الفرقُ بين الورع، والغلو، حيث الأخير لم يقع منه

---

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب فَضْلِ مَنِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ. برقم: (٥٢)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب(أَخْذِ الْحَلَالِ وَتَرْكِ الشُّبُهَاتِ) (٤١٧٨)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٢) مسند ابن راهويه [مسند أبي هريرة رضي الله عنه]، (٢/ ٤٠) بتصرف يسير. وينظر: التعريفات، للجرجاني (١٦١٢).

ﷺ وهو قدوة المؤمنين.

الحاصل أن إظهار التلازم في سيرة النبي ﷺ كثير، ويصعب حصره. ولعل ما استشهدنا به يكفي؛ لإثباته؛ إذ كان ﷺ مشرّعًا لأمته هذه الحقيقة ومثبتًا لها؛ لتصبح حجة في كل وقت ومكان.



المبحث الثاني

عمل الأمة بالتلازم في زمن الصحابة

تمهيد في بيان ارتباط عمل الخلفاء الراشدين بالدين (عقيدة وشريعة):

إن أهم أعمال الصحابة - رضوان الله عليهم - التي قاموا بها نشرهم العقيدة التي تعدّ الركيزة الأولى والمحرك الأساس للدين وتلازمه، وذلك حين فتحوا البلاد، كما نجد من الصحابة من كان لهم دور في بيان الإيمان وأثره، ومسائل العقيدة، أو غيرها[(١)].

فهذا معاذ بن جبل ﷺ يقول لِرَجُلٍ: «اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً»[(٢)]. يَعْنِي ذكر الله، وتثبيت الإيمان وزيادته.

وكَانَ عبد الله بْنُ رَوَاحَةَ ﷺ يَأْخُذُ بِيَدِي الرجل وَيَقُولُ: «تَعَالَ نُؤْمِنْ سَاعَةً، إِنَّ الْقَلْبَ أَسْرَعُ تَقَلُّبًا مِنَ الْقِدْرِ، إِذَا اسْتَجْمَعَتْ غَلَيَانًا»[(٣)]. ومواقف الصحابة في ذلك كثيرة ومتنوعة تدل على ارتباط الإيمان القلبي

---

(١) ينظر: علماء الشريعة وبناء الحضارة، د. عبد الله بن إبراهيم الطريقي، ص ٦٤.

(٢) ذكره البخاري في صحيحه معلقًا في كتاب الإيمان، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» ووصله القاسم بن سلام في الإيمان (٢٠)، وابن أبي شيبة (٣٠٣٦٣)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في السنة (٧٩٦)، وابن بطة في الإبانة (١١٣٥)، والخلال في السنة (١١٢١)، واللالكائي في شرح الأصول(١٧٠٧)، وأبو نعيم في الحلية(١/ ٢٣٥)، والبغوي في شرح السنة (١/ ٤٠).

(٣) أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد (١٣٩٥)، وابن أبي شيبة (٣٠٤٢٦)، وأحمد في المسند (١٣٧٩٦)، وابن بطة في الإبانة (١١٣٧)، واللالكائي في شرح الأصول (١٧٠٨)، والبغوي في شرح السنة (١/ ١٦٨)، والبيهقي في الشعب (٤٩).

بالأعمال وزيادتها[1].

وقد اتفق الصحابة على عدم فصل وتجزئة الدين عقيدة وشريعة، وتمثل ذلك بقتال مانعي الزكاة، وإن كانوا يصلّون أو يصومون، حيث عدّوا مرتدين بذلك[2].

وقبل أن ندخل في تفاصيل عمل الأمة بالتلازم في زمن الصحابة والخلفاء الراشدين لا بد من التذكير بمقدمة ضرورية - في نظري - مفادها **(أن الخلافة تدخل ضمن مفهوم العبادة)**[3]. فإذا تصورنا أن الخلافة متعبد بها نكون قد ربطنا بين التصور العام لحقيقة عمل الخلفاء الراشدين، وبين الجانب العملي التاريخي؛ ليتحقق لنا تصور التلازم بين العقيدة والشريعة. ولهذا سأقوم بتقسيم هذا المبحث إلى قسمين:

القسم الأول: أعمال عامة اشترك فيها الخلفاء الراشدون ومعهم الصحابة - رضوان الله عليهم - .

والقسم الثاني: أعمال خاصة بكل خليفة على حدة.

وتفصيلُ ذلك على النحو التالي:

أولاً: أعمال عامة.

سعى الخلفاء الراشدون ﭬ عمومًا إلى تحقيق نظامٍ سياسي شامل،

---

(١) للاستزادة ينظر: صحيح البخاري في كتاب الإيمان، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»، والإيمان لابن تيمية، ص ١٧٨ -١٨٠، وزيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، ص ١١٠ وما بعدها.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية(٢٨/ ٥١٩).

(٣) سبقت الإشارة إليها في الكلام عن مظاهر التلازم في نبوة آدم ؈.

لا يعدله نظام؛ لأنه مستند إلى حكم الوحي، وهذا يشهد له الواقع، واقترن بذلك عملٌ، وتضحيةٌ، وجهادٌ، فكانوا حقاً كما ثبت في الحديث أن رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[(١)]. وقد أثنى الله ﷻ عليهم في أكثر من آية منها قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: ٨-٩].

وقد أمر الرسول ﷺ أمته أن يتبعوا الخلفاء الراشدين ﷺ فعن العرباضِ بن سارية ﷺ قال: صلى بِنَا رسول اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْم، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ منها الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ منها الْقُلُوبُ، فقال قَائِلٌ: يا رَسُولَ اللهِ كَأَنَّ هذه مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنا؟ فقال: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فإنه من يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بها، وَعَضُّوا عليها بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فإن كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ (٢٦٥١)، ومسلم في كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ -، باب فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (٦٦٣٣) من حديث عمران بن حصين وعبيدة بن عبد الله ﷺ.

(٢) أخرجه أحمد برقم (١٧١٨٧، ١٧١٨٤، ١٧١٨٢)، والدارمي(٩٥)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٤، ٤٣، ٤٢)، والحاكم في المستدرك =

والأحاديث الكثيرة التي وردت في فضل الصحابة - رضوان الله عليهم - كلها تؤكد أن هذا الجيل من الصحابة بقيادة الخلفاء الراشدين - رضوان الله عليهم - قد أنشؤوا نظاماً متكاملاً، وصورًا عظيمة، وقدوات يحتذى بها.

ولكن قد يعترض بعضهم فيقول إن هناك في زمن الخلفاء الراشدين وخاصة في خلافة عثمان، وعلي رضي الله عنهما فتنًا، واضطرابات، فكيف يقال: إن الواقع يشهد على سلامة النظام السياسي الذي ساروا عليه[1]!

ويمكن الإجابة عن هذا السؤال بأمرين هما:

أولاً: إنه لا يلزم بسبب وقوع اضطرابات وفتن، أن يكون النظام السياسي الإسلامي غير فعّال؛ لأن هناك أسبابًا أُخر خارجة عن النظام السياسي الإسلامي هي التي دفعت إلى هذه الفتن، والاضطرابات، والانشقاقات، وهي مقدرة في قدر الله - عزّ وجلّ - ؛ لحكمة يعلمها الله سبحانه وتعالى.

ثانيًا: أن ما حدث من فتن في زمنهم شأنه شأن ما حدث للأنبياء عليهم السلام من عدم الاستجابة لدعوتهم، فنوح عليه السلام مكث ألف سنة إلا خمسين عاماً، ولم يؤمن معه إلا قليل، فلم يقُل أحدٌ: إن دعوة نوح عليه السلام كانت في التوحيد فقط؟ وإنما كما تقرر تشمل كل الجوانب مع التوحيد.

= (٣٢٩)، (٣٣١)، (٣٣٣) وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن الكبرى برقم(٢٠١٢٥). والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٢٤٥٥) والسلسلة الصحيحة (٢٧٣٥).

(١) وهذا ما أورده محمد عابد الجابري حين استشهد بفتنة عثمان رضي الله عنه وقتله، وأرجع السبب في وقوعها إلى أسباب ترجع في نهاية المطاف إلى القدح في سلامة النظام السياسي الإسلامي. ينظر: العقل السياسي العربي، ص٣٧٠-٣٧٢.

ولكن مع هذا فإن من يعترض قد لا يقنعه هذا المثال والتشبيه بحجة أن من خرج على عثمان أو علي رضي الله عنهما هم مسلمون، وأما نوح فهم كفّار.

لكنه سيقنع ويرضى حين نذكره بمثالٍ آخر في قصة موسى عليه السلام حين رفض قومه المؤمنون به أمره بدخول الأرض المقدسة.

وبهذا يتضح أن عدم حصول الانصياع، والطاعة، والاستقرار للدولة الإسلامية في فترة من الزمن أمر طارئ، والأصل أنه حاصلٌ. فقد كانت في زمن عثمان فترة الاستقرار أطول من فترة الفتن، وهو في الوقت نفسه لا يقدح في سلامة المنهج، والنظام الإسلامي، كما حصل للأنبياء عليهم السلام في عدم استجابة قومهم لدعوتهم.

ثالثاً: نستطيع من هذه الشبهة - إثبات عكس ما ترمي إليه؛ إذ السياسة مرتبطة بالدين، وذلك من جهتين:

الجهة الأولى: أن ما وقع من البلاء والامتحان للصحابة والمؤمنين مذكور في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٣﴾ [العنكبوت: ١-٣]. والنبي ﷺ أخبر عن تلك الفتن، ومنها: فتنة قتل عثمان رضي الله عنه فقال: «من نجا من ثلاث؛ فقد نجا ثلاث مرات: موتي، والدجال، وقتل خليفة مصطبر بالحق معطيه»[(١)].

والخليفة الذي قتل وهو محصور وصابر هو عثمان رضي الله عنه.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٤٧٥)، الإمام أحمد في مسنده (١٦٩٧٣)، (١٧٠٠٣)، (١٧٠٠٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١١٧٧) والخلال في السنة (١١٧٧)، والحاكم في المستدرك (٤٥٤٨) وصححه ووافقه الذهبي، من حديث عبدالله بن حوالة رضي الله عنه. وصححه شعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند.

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: - قال رسول الله ﷺ **«يا عثمان، إن ولاك الله هذا الأمر يومًا فأرادك المنافقون أن تخلع قميصك الذي قمصك الله فلا تخلعه»**[1]. فقول النبي ﷺ: «قمصك الله» فيه دلالة على أن الخلافة من الدين، وأن الأحكام فيها راجعة إلى حكم الله - عزّ وجلّ - .

الجهة الثانية: أن ما وقع من الفتن خاضع لسنن الكون في الدفع والتدافع، فلا تخلو أمة من وقوع التدافع، بل إن انعدامه في حقيقة الأمر ليس من المصلحة؛ لأنه يؤدي إلى السكون، والركون، والفساد، ويخالف السنن الإلهية في الأمم قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقال تعالى أيضًا: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾ [الحج: ٤٠].

وليس المجال هنا مجال تمحيص وفرز المصالح عن المفاسد المتحققة من تلك الفتن التي وقعت في زمن الخلفاء الراشدين - رضوان الله عليهم - ، ولكن القصد الرد على تلك الشبهة فحسب، وإلا فإن استخراج الحِكم الغائبة عن أذهان الناس من وراء وقوع تلك الفتن كثيرة منها: أنه تحقق بذلك تطبيق عملي لأحكام كثيرة اجتهد فيها الخلفاء، وأصبحت أصلاً للأمة من بعدهم، **فكل خليفة** امتاز بخصيصة عن غيره،

---

(١) أخرجه الحميدي في مسنده (٢٧٠)، وأحمد في مسنده(٢٤٢٥٣)، وأبو يعلى في مسنده (٧٠٤٥)، وابن ماجه (١١٢)، وابن شبه في تاريخ المدنية (٣/١٠٩٦)، والطبراني في الأوسط (١٨٣٨)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف ابن ماجه (١١٢).

فأبو بكر ﷺ امتاز بدوره في حروب الردة، وعمر ﷺ في الفتوحات وتنظيم الدولة، وعثمان ﷺ في جمع المصحف، وتبين حكم الصلاة خلف أئمة الفتنة، وعلي ﷺ في معاملة البغاة، وتطبيق الأحكام الشرعية فيهم.

وأخيرًا فلم يبق إلا القول: إن الخلافة الإسلامية في زمن الخلفاء الراشدين وزمن الصحابة ﷺ كانت مثالاً، وأنموذجًا صالحًا للاقتداء به في أي زمن؛ وهذا مما يؤكد حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة؛ إذ ممارستهم إدارة شؤون الحكم غطت كل الجوانب، وفي الوقت نفسه لم يمارسوا سلطاتهم من أجل تحقيق مصالح خاصة بهم، ولا من أجل مصالح قومية أو قبلية، وإنما رغبة في الثواب الذي هو من أمر الغيب، فعملوا بالسياسة أو غيرها من أجل إيمانهم العقدي الذي كان محركًا ومؤثرًا وفعالًا في حياتهم.

كما كانوا يمارسون سلطاتهم الرقابية بأساليب متنوعة، وهذا يدخل في أصل الأمانة الموكلة التي سيحاسب عليها الخليفة، وتكون جميع الوسائل الموصلة إليها محلاً للاجتهاد إلا ما عارض نصًا شرعيًا، وإذا كان الأمر كذلك فهي من الدين لا تنفصل عنه.

وأما ما حصل في زمنهم من اختلافات وفتن فلا يقدح في سلامة النظام الإسلامي، وصلاحيته وشموله كما بيّنّا ذلك آنفًا.

القسم الثاني: أعمال خاصة بكل خليفة على حدة.

لا يمكننا إحصاء الأعمال الداخلة ضمن هذا القسم؛ لأنها قد تخرجنا عن مسار البحث، وإنما سنحاول استعراض الأعمال التي قام بها الخلفاء الراشدون ﷺ ؛ لنصل إلى حقيقة عملهم بالتلازم بين العقيدة

والشريعة.

١- عمل أبي بكر الصديق رضي الله عنه بالتلازم.

ويظهر ذلك من خلال استعراض مواقف أبي بكر رضي الله عنه حين تولى الخلافة، وذلك على النحو التالي:

الأول: تثبيت المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

الثاني: موقفه بعد بيعته.

الثالث: موقفه من إنفاذ جيش أسامة بن زيد رضي الله عنهما .

الرابع: موقفه من حروب الردة.

الخامس: مواقفه في القضاء.

السادس: موقفه عند موته.

ومن هذه المواقف يتضح عمله بالتلازم بين العقيدة والشريعة.

١- عمله بالتلازم في موقف تثبيت المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

حين فُجعَ الصحابةُ بموت النبي صلى الله عليه وسلم وبرز المنافقون وظهر أمرهم واضطرب حال المسلمين، وجاء الصديق - رضي الله عنه (وخرج على الناس وَعُمَرُ رضي الله عنه يُكَلِّمُ النَّاسَ فَقَالَ: اجْلِسْ فَأَبَى. فَقَالَ: اجْلِسْ فَأَبَى. فَتَشَهَّدَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، فَمَالَ إِلَيْهِ النَّاسُ؛ وَتَرَكُوا عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ؛ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم فَإِنَّ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ فَإِنَّ اللهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران: ١٤٤]. قال [ابن عباس]: وَاللهِ لَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ الآيَةَ حَتَّى تَلاهَا

أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه فَتَلَقَّاهَا مِنْهُ النَّاسُ فَمَا يُسْمَعُ بَشَرٌ إِلَّا يَتْلُوهَا.

[ثم] قال عمر رضي الله عنه: (وَاللهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ تَلَاهَا فَعَقِرْتُ حَتَّى مَا تُقِلُّنِي رِجْلَايَ وَحَتَّى أَهْوَيْتُ إِلَى الأَرْضِ حِينَ سَمِعْتُهُ تَلَاهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ مَاتَ)[1]

وفيما يرويه البيهقي شيء من التفصيل، وفيه أن أبا بكر رضي الله عنه بعد وصوله المدينة: (كشف عن رسول الله ﷺ فحنا عليه يقبله، ويبكي، ويقول: ليس ما يقول ابن الخطاب شيء. توفي رسول الله، والذي نفسي بيده. رحمة الله عليك يا رسول الله ما أطيبك حيًا، وما أطيبك ميتًا، ثم غشاه بالثوب، وخرج سريعًا إلى المسجد يتوطأ رقاب الناس حتى أتى المنبر، وجلس عمر حتى رأى بْا بكر مقبلًا إليه، فقام أبو بكر إلى جانب المنبر، ثم نادى الناس فجلسوا، وأنصتوا، فتشهد أبو بكر بما علمه من التشهد، وقال: إن الله تبارك وتعالى نعى نبيكم إلى نفسه، وهو حيّ بين أظهركم، ونعاكم إلى أنفسكم، فهو الموت حتى لا يبقى أحد إلا الله - عزّ وجلّ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى اللَّهُ الشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فقال عمر: هذه الآية في القرآن، والله ما علمت أن هذه الآية أنزلت قبل اليوم وقال: قال الله - عز وجل - لمحمد ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الزُّمَر: ٣٠]. ثم قال: قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [القصص: ٨٨]. وقال: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَـٰلِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرَّحمٰن: ٢٦-٢٧]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجائز، باب الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي كَفَنِهِ (١٢٤٢).

ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾ [آل عمران: ١٨٥] ثم قال: إن الله - تبارك وتعالى - عمّر محمّداً، وأبقاه حتى أقام دين الله، وأظهر أمر الله، وبلّغ رسالة الله، وجاهد في سبيل الله، ثم توفاه الله على ذلك، وقد ترككم على الطريقة، فلن يهلك هالك إلا من بعد البينة، والشفاء، فمن كان الله ربه فإن الله حيّ لا يموت، ومن كان يعبد محمدًا وينزله إلها فقد هلك إلهه، واتقوا الله أيها الناس، واعتصموا بدينكم، وتوكلوا على ربكم، فإن دين الله قائم، وإن كلمة الله تامة، وإن الله ناصر من نصره ومعز دينه، وإن كتاب الله - عزّ وجلّ - بين أظهرنا، وهو النور، والشفاء، وبه هدى الله محمدًا، وفيه حلال الله وحرامه، والله لا نبالي من أجلب علينا من خلق الله، إن سيوف الله لمسلولة ما وضعناها بعد، ولنجاهدن من خالفنا كما جاهدنا مع رسول الله، فلا يبقين أحد إلا على نفسه)[(١)].

لقد برز الصديق رضي الله عنه في تلك الوقائع التاريخية المهمة عن غيره فاستحق الخيرية، وامتاز بها. **ويمكن استجلاء ما يثبت التلازم من عمله في هذا الموقف بالنقاط التالية:**

- أنه قرر التوحيد، بقوله: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ فَإِنَّ اللهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ).
- أنه نبه الصحابة - رضوان الله عليهم - على وقوعهم في الخطأ الذي تأوله عمر رضي الله عنه في مسألة الرجعة؛ لأن عمر كان يتأول (قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ

(١) دلائل النبوة للبيهقي(٧/ ٢١٨).

عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البَقَرَة: ١٤٣] وأنه سيبقى في أمته حتى يشهد عليها بآخر أعمالها)[(١)].

- أنه بين للناس حقيقة كمال الدين، وأن عليهم اتباع كتاب الله - عزّ وجلّ - وسنة نبيه ﷺ ، وأمرهم بالتوكل على الله - عزّ وجلّ - ، والاعتصام به. و تعدّ هذه أصولًا في التلازم بين العقيدة والشريعة.
- وأخيرًا، بعد أن ذكّرهم بالله - عزّ وجلّ - وحثهم على الاعتصام به والتوكل عليه أمرهم بالجهاد، وهو يمثل الجانب العملي للمعتقد، وعلى الرغم من كون الموقف موقف حزن فإنه كان يحمل هم الدين، ويفهم حقيقته، وأنه دينٌ عالميٌ أرسل إلى الناس كافة، **ولا يقبل مساومة مع المخالف في أصوله**، وهذا ما كان منه في تعامله مع المرتدين، ومانعي الزكاة.

الحاصل أنه من موقفه هذا كان عاملاً بدين الله - عزّ وجلّ - فأصبح أنموذجًا يُقتدى به بعد النبي ﷺ ؛ لفهمه حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة.

٢- عمله بالتلازم بعد بيعته.

إن مواقفه بعد بيعته كثيرة، ولكن حسبنا أن نختار منها ما كان بعد البيعة مباشرةً، حيث جعلتها في ثلاثة مواقف:

الأول: في خطبته التي ألقاها بعد البيعة.

الثاني: في إنفاذ جيش أسامة رضي الله عنه .

الثالث: في محاربة المرتدين (مانعي الزكاة).

---

(١) ينظر: المصدر نفسه (٧/ ٢١٩).

الموقف الأول: عمله رضي الله عنه بالتلازم في خطبة البيعة.

تعدّ هذه الخطبةُ من أبلغ الخطب السياسية، وهي تمثل أصولًا عظيمة في النظام السياسي الإسلامي، فحين بُويعَ بالخلافة صعد المنبر، وتكلم (فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله... ثم قال: أما بعد أيها الناس، فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني. الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف منكم قوي عندي؛ حتى أزيح علته - إن شاء الله - والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ منه الحق - إن شاء الله - ، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا يشيع قوم قطُ الفاحشة إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعتُ الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله، فلا طاعة لي عليكم، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله)[1].

وأضاف أبو عبيد القاسم بن سلام[2] في روايته: (وَلَكِنَّهُ نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَسَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَّمَنَا فَعَمِلْنَا، وَاعْلَمُنَّ أَيُّهَا النَّاسُ أَنَّ أَكْيَسَ الْكَيْسِ الْهُدَى، أَوْ قَالَ: التُّقَى ... وَأَنَّ أَعْجَزَ الْعَجْزِ الْفُجُورُ، إِنَّمَا أَنَا مُتَّبِعٌ، وَلَسْتُ بِمُبْتَدِعٍ).

ونستخلص من هذه الخطبة أصولًا في السياسية الشرعية، وهي: دلالة

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٧٠٢)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال (٨)، والطبري في تاريخه (٢/ ٢٣٨)، ونقله ابن كثير في البداية والنهاية(٥/ ٢٦٩) وقال: هذا إسناد صحيح.

(٢) القاسم بن سلام الأزدي مولاهم، أبو عبيد الإمام في الفنون أخذ عن الكسائي وعن شجاع بن نصر وعن أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والأصمعي، واليزيدي، وابن الأعرابي، وغيرهم، ت: (٢٢٤هـ). ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١ / ٥٣)، والأعلام للزركلي (٥ / ١٧٦).

واضحة على عمل الأمة في عهد الصحابة بالتلازم حيث تجلى ذلك في أعمال أول خليفة بعد النبي ﷺ ونجملها فيما يلي:

الأصل الأول: الاقتداء بالنبي ﷺ ومما يثبت ذلك أنه بدأ بالحمد، والثناء على الله - عزّ جلّ - .

الأصل الثاني: تواضع الحاكم، ففي قوله رضي الله عنه: (ولست بخيركم) يدل على غاية التواضع؛ لأن الصحابة مجمعون على أنه أفضلهم وخيرهم - رضي الله عنهم أجمعين[1].

الأصل الثالث: أنه لا مكان لعصمة الإمام.

الأصل الرابع: مبدأ الصراحة والشفافية بين الحاكم والمحكوم؛ بقوله: (الصدق أمانة، والكذب خيانة).

الأصل الخامس: أثر التلازم بين العقيدة والشريعة، وذلك حين بين أثر عدم العمل به بقوله: (لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا يشيع قوم قط الفاحشة إلا عمهم الله بالبلاء) فدل ذلك على أن العمل ملازم للاعتقاد.

الأصل السادس: طاعة الحاكم مرتبطة بطاعة الله - عزّ وجلّ - .

الأصل السابع: بيانه أن القران والسنة دستورا الحاكم.

الأصل الثامن: النهي عن الابتداع، والأمر بالاتباع.

فكل هذه الأصول من الدين، ولم يبتكرها أبو بكر رضي الله عنه من عنده، وهي جميعها تُثبت أنه رضي الله عنه عمل بالتلازم بين العقيدة والشريعة.

---

(١) ينظر: البداية والنهاية، (٥/ ٢٦٩).

الموقف الثاني: عمله في إنفاذ جيش أسامة بن زيد رضي الله عنه.

ويظهر ذلك فيما نقله أهل السير أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: (والله الذي لا إله إلا هو؛ لولا أن أبا بكر استخلف ما عُبد الله، ثم قال: الثانية، ثم قال: الثالثة، فقيل له: مه يا أبا هريرة؟ فقال: إن رسول الله ﷺ وجه أسامة بن زيد في سبع مئة إلى الشام، فلما نزل بذي خشب قبض رسول الله ﷺ، وارتدت العرب حول المدينة، فاجتمع إليه أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: يا أبا بكر ردّ هؤلاء، توجه هؤلاء إلى الروم، وقد ارتدت العرب حول المدينة؟ فقال: والذي لا إله غيره لو جرت الكلاب بأرجل أزواج رسول الله ﷺ ما رددت جيشًا وجهه رسول الله ﷺ، ولا حللت لواء عقده رسول الله. فوجه أسامة، فجعل لا يمر بقبيل يريدون الارتداد إلا قالوا: لولا أن لهؤلاء قوة ما خرج مثل هؤلاء من عندهم، ولكن ندعهم حتى يلقوا الروم، فلقوا الروم فهزموهم وقتلوهم، ورجعوا سالمين، فثبتوا على الإسلام... و لما صمم أبو بكر على تجهيز جيش أسامة قال بعض الأنصار لعمر: قل له فليؤمر علينا غير أسامة، فذكر له عمر ذلك، فيقال: إنه أخذ بلحيته، وقال: ثكلتك أمك يا ابن الخطاب، أؤمر غير أمير رسول الله ﷺ؟ ثم نهض بنفسه إلى الجرف فاستعرض جيش أسامة، وأمرهم بالمسير، وسار معهم ماشيًا، وأسامة راكبًا، وعبد الرحمن بن عوف يقود براحلة الصديق، فقال أسامة: يا خليفة رسول الله ﷺ، إما أن تركب وإما أن أنزل، فقال: والله لستَ بنازل، ولست براكب، ثم استطلق الصديق من أسامة عمر بن الخطاب - وكان مكتتبا في جيشه - فأطلقه له، فلهذا كان عمر لا يلقاه بعد ذلك إلا قال: السلام عليك أيها الأمير)[1].

---

(١) البداية والنهاية، (٦٣٣٦)، وتاريخ الخلفاء، (٦٧) بتصرف يسير.

وعنه أيضًا قَالَ: (لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ؟ فَقَالَ: وَاللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا. قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه فَوَاللهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ)[١].

فنلحظ من هذا الموقف دلالة عظيمة على أثر العقيدة، وكيف طبعت في قلب الصديق رضي الله عنه الشجاعة والإقدام على الرغم من شدة الموقف وصعوبته التي حيرت عمر الفاروق رضي الله عنه.

كما يدل هذا الموقف على إدراك الصديق رضي الله عنه التلازم بين الإيمان والعمل، وأنهما لا يفترقان، **وذلك حين لم يقبل من المرتدين كلمة (لا إله إلا الله) إلا مقرونة بالصلاة والزكاة.**

الموقف الثالث: عمله في محاربة المرتدين (مانعي الزكاة).

فحين امتنع العرب من أداء الزكاة، كان أبو بكر رضي الله عنه حازماً وقاطعاً في المسألة، كما تقدم في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه الذي سبق ذكره.

وعمله في هذا الموقف يؤكد على حقيقة ثبات الأحكام، وعدم تبدلها وتغيرها، وحجة المرتدين في منع الزكاة تنطلق من مبدأ يجيز تغير الأحكام بتغير الأحوال، وذلك على الرغم من التزامهم واحترامهم بقية

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب(الِاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ) (٧٢٨٤)، (٧٢٨٥)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الأَمْرِ بِقِتَالِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ (١٣٣).

الأحكام الأخرى؛ ومن ثم لم يشفع لهم ذلك عند أبي بكر رضي الله عنه فأعمل فيهم السيف؛ حتى أعادهم إلى مبدأ ثبات الأحكام.

والحاصل أن هناك أعمالًا كثيرة قام بها رضي الله عنه تثبت التلازم، وهي مذكورة في الآثار الصحيحة الواردة عنه [١].

٣- عمله بالتلازم في القضاء والتحاكم إلى شرع الله - عزّ وجلّ - .

كان الصديق رضي الله عنه حريصًا كل الحرص في حكمه وقضائه، على موافقة حكم الله - عزّ وجلّ - فقد ورد (أنه رضي الله عنه كان إذا ورد عليه خصم، نظر في كتاب الله - عزّ وجلّ - ، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به بينهم، فإن لم يجد في الكتاب نظر هل كانت من النبي ﷺ فيه سنة، فإن علمها قضى بها، وإن لم يعلم خرج فسأل المسلمين، فقال: أتاني كذا وكذا، فنظرت في كتاب الله - عزّ وجلّ - وفي سنة رسول الله ﷺ فلم أجد في ذلك شيئًا، فهل تعلمون أن نبي الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء؟ فربما قام إليه الرهط، فقالوا: نعم، قضى فيه بكذا وكذا، فيأخذ بقضاء رسول الله ﷺ . . . وكان يقول عند ذلك الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا ﷺ وإن أعياه ذلك، دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على الأمر قضى به)[٢].

وهذا يؤكد حقيقة أن الحاكم يجتهد في موافقة حكم الشرع في كل ما

---

(١) ينظر إلى نماذج من الآثار الصحيحة المذكورة عنه رضي الله عنه: جامع الآثار القولية والفعلية الصحيحة للخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، إعداد. عاطف بن عبد الوهاب حماد، ص٢١٠-٢٢٨.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن (٢٠١٢٨)، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٤٢/١٣).

يعرض عليه، فلم يذكر عنه رضي الله عنه أنه بحث عن حكم مستند إلى أعراف، أو قوانين بشرية، وإنما كان دومًا في حدود الشرع: القرآن، ثم السنة، ثم إجماع المسلمين، وهذا الإجماع راجع إلى أصلين: الكتاب و السنة.

٢- عمل عمر رضي الله عنه بالتلازم.

جاءت خلافة الفاروق رضي الله عنه بعد أن ثبّت الصديق أركان الدولة، وقضى على الفتن، وبدأت الفتوحات، فكانت في أوجها، والدولة تتوسع، ويدخل الناس في الدين أفواجًا. فما كان من الفاروق رضي الله عنه إلّا أن حمى الدولة، فكان خير أنموذج ومثال للحاكم العادل المؤمن، وقد تجلّت له مواقفُ، وأعمالٌ عديدة تثبت حقيقة التلازم وقد اختار الباحث بعضًا منها مجتهدًا، وذلك على النحو التالي:

أولاً: موقفه في مبايعته أبا بكر الصديق رضي الله عنه .

ويتحدد ذلك حين استدل على استحقاق أبي بكر الخلافة بأمور منها ما يتعلق بالعقيدة، ومنها ما يتعلق بالشريعة، ومن ذلك:

١- الاستدلال بالإمامة الصغرى على الإمامة الكبرى؛ لكون النبي ﷺ اختاره لإمامتهم بالصلاة حين مرضه ﷺ ، وهذا الأمر يعدّ تلازمًا وترابطًا بين الشريعة وبين والسياسة أو الولاية، حيث قال: (قد أمر أبا بكر أن يصلي بالناس، فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر؟ قالوا: نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر)[١].

٢ - استدلاله بخيريته، وأنه أفضل الصحابة، وأن النبي ﷺ أحبّه. حيث

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٣٣)، (٣٧٦٥)، (٣٨٤٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٤/ ٥٦٧)، والنسائي في سننه (٧٧٧)، وحسن إسناده الشيخ الألباني في صحيح النسائي (٧٧٧).

قَالَ: (بَلْ نُبَايِعُكَ أَنْتَ، فَأَنْتَ سَيِّدُنَا، وَخَيْرُنَا، وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَخَذَ عُمَرُ بِيَدِهِ فَبَايَعَهُ وَبَايَعَهُ النَّاسُ... إلخ)[١]. فمعيار الأفضلية كان فيمن أكثر مصاحبةً للنبي ﷺ أو اتباعًا له، وهذا يدل على ترابط الدين بالدنيا.

ثانيًا: عمله بالتلازم في مسؤولية الحاكم.

يستفاد من سيرة وعمل الفاروق رضي الله عنه، أن الحاكم في جميع أعماله صغيرها وكبيرها محاسب عليها، حتى في تعبيد الطرق، ومن ذلك أنه قال: (والذي بعث محمدًا بالحق، لو أن جملًا هلك ضياعًا بشط الفرات، خشيت أن يسأل الله عنه آل الخطاب - يعني نفسه ما يعني غيرها-)[٢].

وهذا استشعارٌ عظيم لدور ومسؤولية الحاكم، وفي الوقت نفسه عمل بالتلازم؛ إذ جعل تعبيد الطريق لدابة من الواجبات التي يخشى أن يحاسبه الله - عزّ وجلّ - عليه، وما ذاك إلا أنه علم بأن الدين شامل، **حيث ربط** العقاب الأخروي بعمل دنيوي.

ومن الاستحضار الدائم للمسؤولية المرتبطة بعقاب الآخرة، جاءت الرقابة الدنيوية، بل إنها وصلت إلى أن الصحابة رضي الله عنهم عرضوا عليه أن يجعلها في ابنه عبد الله رضي الله عنهما فرفض، وقال: (حسب آل الخطاب أن يدان منهم رجل بالخلائق... إلخ)[٣].

ثالثًا: عمله في الجوانب الأخلاقية.

كان رضي الله عنه يستشعر مسؤوليته في أصغر الأمور وأجلها حيث رُوي

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ (٣٦٦٨).

(٢) تاريخ الطبري (٢ / ٥٦٦) بتصرف يسير.

(٣) السنة للخلال (١ / ٢٩٥ -٢٩٦).

أنه: (كان في السوق بعد صلاة الغداة، فسمع صوت مولود يبكي، فقام عليه، فإذا عنده أمه، فقال لها ما شأنك؟ قالت: جئت إلى هذا السوق لبعض الحاجة، فعرض لي المخاض، فولدت غلامًا، وهي إلى جنب دار قوم في السوق، فقال عمر: هل شعر بك أحد من أهل هذه الدار؟ أما إني لو علمت أنهم شعروا بك ثم لم ينفعوك، فعلت بهم، وفعلت، ثم دعا لها بشربة سويق، فقال اشربي هذه تقطع الحشا، وتعصم الأمعاء، وتدر العروق)(١).

فهذا يدل على مدى ترابط المجتمع الإسلامي، وكيف فهم رضي الله عنه الحقوق التي تجب على المؤمنين تجاه بعضهم بعضًا، فأصبح بذلك أنموذجًا مثاليًا في التكافل.

رابعاً: عمله بالتلازم في القضاء.

أهتم عمر رضي الله عنه اهتمامًا كبيرًا بالقضاء منذ توليه الخلافة؛ بدليل أنه تولى بنفسه القضاء في المدينة المنورة، وأوضح ذلك في أول خطبة له، حيث قال بعد أن حمد الله وأثنى عليه: (أما بعد ابتليت بكم، وابتليتم بي، وخلفت فيكم بعد صاحبي، فمن كان بحضرتنا باشرناه بأنفسنا، وما غاب عنا ولينا أهل القوة والأمانة، فمن يحسن نزده حسنًا ومن يسئ نعاقبه، ويغفر الله لنا ولكم)(٢).

ونلحظ في خطبته رضي الله عنه السابقة مراعاته ارتباط القضاء بالعقيدة، حين قال (**ابتليت بكم، وابتليتم بي**). وأوضح ذلك أكثر في كتابه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، حيث قال فيه: (**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْقَضَاءَ فَرِيضَةٌ**

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٢١٣٢).
(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٢٠٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/٢٦٣).

مُحْكَمَةٌ، وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فَافْهَمْ إِذَا أُدْلِيَ إِلَيْكَ بِحُجَّةٍ، وَأَنْفِذِ الْحَقَّ إِذَا وَضَحَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لَا نَفَاذَ لَهُ، وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ، حَتَّى لَا يَيْأَسَ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ، وَلَا يَطْمَعُ الشَّرِيفُ فِي حَيْفِكَ، الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنِ ادَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، وَالصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا، أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا، لَا يَمْنَعُكَ قَضَاءٌ قَضَيْتَهُ بِالْأَمْسِ رَاجَعْتَ فِيهِ نَفْسَكَ وَهُدِيتَ فِيهِ لِرُشْدِكَ، أَنْ تُرَاجِعَ الْحَقَّ فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ وَمُرَاجَعَةَ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ، الْفَهْمَ الْفَهْمَ فِيمَا يُخْتَلَجُ فِي صَدْرِكَ مِمَّا لَمْ يَبْلُغْكَ فِي الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ، اعْرِفِ الْأَمْثَالَ وَالْأَشْبَاهَ ثُمَّ قِسِ الْأُمُورَ عِنْدَ ذَلِكَ، فَاعْمَدْ إِلَى أَحَبِّهَا عِنْدَ اللهِ، وَأَشْبَهِهَا بِالْحَقِّ فِيمَا تَرَى، وَاجْعَلْ لِمَنِ ادَّعَى بَيِّنَةً أَمَدًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ، فَإِنْ أَحْضَرَ بَيِّنَةً أَخَذَ بِحَقِّهِ وَإِلَّا وَجَّهْتَ الْقَضَاءَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَجْلَى لِلْعَمَى، وَأَبْلَغُ فِي الْعُذْرِ، الْمُسْلِمُونَ عُدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا مَجْلُودًا فِي حَدٍّ، أَوْ مُجَرَّبًا فِي شَهَادَةِ زُورٍ، أَوْ ظَنِينًا فِي وَلَاءٍ أَوْ قَرَابَةٍ، إِنَّ اللهَ تَوَلَّى مِنْكُمُ السَّرَائِرَ، وَدَرَأَ عَنْكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ، وَإِيَّاكَ وَالْقَلَقَ وَالضَّجَرَ وَالتَّأَذِّيَ بِالنَّاسِ، وَالتَّنَكُّرَ لِلْخُصُومِ فِي مَوَاطِنِ الْحَقِّ الَّتِي يُوجِبُ اللهُ بِهَا الْأَجْرَ، وَيُحْسِنُ بِهَا الذُّخْرَ، فَإِنَّهُ مَنْ يُصْلِحْ نِيَّتَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ يَكْفِهِ اللهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، وَمَنْ تَزَيَّنَ لِلنَّاسِ بِمَا يَعْلَمُ اللهُ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ يَشِنْهُ اللهُ، فَمَا ظَنُّكَ بِثَوَابِ غَيْرِ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي عَاجِلِ رِزْقِهِ، وَخَزَائِنِ رَحْمَتِهِ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ)[(١)].

فهذا الكتاب جمع أصولًا جامعة في القضاء لا يُستغني عنها، ولكن المهم من كلامه الذي يثري مقصد هذا البحث، ويكون شاهدًا على

---

(١) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٧٧٥)، والدارقطني في السنن (٤٤٧١)، والبيهقي في السنن الصغرى (٣٢٥٩) والكبرى (٢٠٥٣٧).

التلازم، فيظهر في قوله: (وَالصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا، أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا)؛ لأنه يثبت وجوب التحاكم إلى شرع الله - عزّ وجلّ - وعرض كل الأحكام على الكتاب والسنة.

ونستنتج مما تضمنه هذا الكتاب عمل عمر رضي الله عنه بالتلازم بين الظاهر والباطن، وذلك في قوله: (فَإِنَّهُ مَنْ يُصْلِحُ نِيَّتَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ يَكْفِهِ اللهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، وَمَنْ تَزَيَّنَ لِلنَّاسِ بِمَا يَعْلَمُ اللهُ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ يَشِنْهُ اللهُ، فَمَا ظَنُّكَ بِثَوَابِ غَيْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي عَاجِلِ رِزْقِهِ، وَخَزَائِنِ رَحْمَتِهِ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ). فالإخلاص يؤثر في حياة الإنسان، وهو ما قصده رضي الله عنه .

هذا ما يمكن أن نستخلصه على وجه العموم في إثبات عمل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بالتلازم، ولكن يبقى أن نستشهد بصور عملية تثبت هذه الحقيقة، ومن تلك الصور ما كانت في الأعمال القضائية التي قضى بها عمر رضي الله عنه أنه جاءه رجل، وشهد عِنْدَه بِشَهَادَةٍ، فَقَالَ لَهُ: (لَسْتُ أَعْرِفُكَ، وَلَا يَضُرُّكَ أَلّا أَعْرِفُكَ ائْتِ بِمَنْ يَعْرِفُكَ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا أَعْرِفُهُ، قَالَ: بأي شيء تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: بِالْعَدَالَةِ وَالْفَضْلِ. فَقَالَ: فَهُوَ جَارُكَ الأَدْنَى الَّذِي تَعْرِفُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، وَمَدْخَلَهُ وَمَخْرَجَهُ؟ قَالَ: لا. قَالَ: فَمُعَامِلُكَ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ اللَّذَيْنِ بِهِمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الْوَرَعِ؟ قَالَ: لا. قَالَ: فَرَفِيقُكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ؟ قَالَ: لا. قَالَ: لَسْتَ تَعْرِفُهُ، ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: ائْتِ بِمَنْ يَعْرِفُكَ)[١].

فهذا الحكم يدل على أن الدين ليس مجرد اعتقادات محصورة في القلب، ولا أداء صلوات في المساجد، وإنما تعامل وأخلاق، وأمانة في

---

(١) أخرجه البيهقي (٢٠٩٠١).

البيوع، تحكمها أوامر الشرع؛ ولذلك لم يقبل عمر رضي الله عنه شهادته؛ لأنه لم يعامله أو ير عمله، وإنما حكم عليه بالظاهر على كلامه المجرد من غير عملٍ تطبيقي لأحكام الشرع.

فهذه صورة تثبت حقيقة عمله رضي الله عنه بالتلازم بين العقيدة والشريعة من جهة ارتباط الإيمان بالأعمال المعيشية المختلفة.

خامساً: عمله في سد الذرائع.

استقر في زمن الخلفاء الراشدين وخاصة في عهد عمر - رضي الله عنهم أجمعين - العمل بقاعدة سد الذرائع، وهي مستمدة من نصوص الشرع، وسارت عليها الأمة من زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وأجمعوا على العمل بها.

وفي خلافة عمر رضي الله عنه حصلت مواقف كانت محل اتفاق بين عمر والصحابة رضي الله عنهم ما لم يرد ما يثبت خلافه؛ لما عرف بينهم من مشاورات متبادلة. وقد اخترت بعضًا من تلك المواقف، وأوجزها على النحو التالي:

- موقفه من الحجر الأسود، حين قَبَّلَهُ فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ، وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ)[1].
- موقف قطع شجرة الرضوان، وذلك حين بلغه أن ناسًا كانوا يصلون عندها، فأمر بقطعها[2].
- نهيه عن الابتدار إلى الصلاة في مساجد مخصوصة، لم يرد نص

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الأَسْوَدِ (١٥٩٧)، ومسلم في كتاب الحج، باب (اسْتِحْبَابِ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ الأَسْوَدِ فِى الطَّوَافِ) (٣١٢٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب (مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الأَسْوَدِ) (١٥٩٧).

بذلك التخصيص[(١)].

- تأديبه لمن أثار المتشابه من القرآن بين صفوف الأجناد[(٢)].
- تصرفه في قبر النبي دانيال[(٣)]، وتعميته عن الناس؛ وذلك أنه لما ظهر قبر دانيال بتستر كتب بشأنه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه إلى عمر رضي الله عنه فكتب إليه عمر: أن تحفر بالنهار ثلاثة عشر قبرًا، وتدفنه بالليل في واحد منها؛ لئلا يفتتن الناس به[(٤)].

فهذه الأعمال تظهر أن عمر رضي الله عنه سدّ طرقًا، وذرائع، مؤدية إلى الشرك، وقام بذلك وهو في ولايته مستشعرًا أهمية التوحيد، وهو من أهم واجبات الحاكم التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها، وعمل بمفهوم البدعة الشرعي الرافض تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة[(٥)].

وأما أعماله في سد الذرائع المفضية إلى المعاصي فكثيرة. فمثلاً كان ينهى عن الاختلاط بين النساء والرجال، ويسدُّ باب الوصول إليه، فقد أتى مرة (حياضًا عليها الرجال والنساء، يتوضؤون، فضربهم بالدرة، ثم

---

(١) ينظر: فتوح مصر والمغرب لأبي القاسم المصري، ص١٥٩-١٩٦، والبدع لابن وضاح (١٠٥)، وتلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير لابن الجوزي، ص٤٧٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه رقم(١٥٢).

(٣) ينظر ترجمته: البداية والنهاية، لابن كثير: (٢/ ٤٨-٥٠).

(٤) أخرج القصة ابن أبي شيبة في المصنف: (٣٤٥١٠)، وأبو عبيد في كتاب الأموال، (٨٧٧)، وابن إسحاق في السير والمغازي، ص٤٣-٤٤. والبيهقي في الدلائل، (١/ ٣٩٠-٣٩١)، وقال الحافظ ابن كثير: (وهذا إسناد صحيح إلى أبي العالية) ينظر: البداية والنهاية (٢/ ٤٩).

(٥) سيأتي تفصيل الحديث عن مفهوم البدعة وعلاقة بمفهوم الإيمان في الفصل الثاني من الباب الأخير.

قال لصاحب الحوض: اجعل للرجال حياضًا، والنساء حياضًا)[(١)].

فهذا يدل على تأثير المعاصي في حياة الفرد، كما يؤثر الشرك سلبًا؛ ولذلك منع الفاروق هذا الاختلاط.

سادساً: عمله بالتلازم في الكوارث.

ويصدق التلازم بين العقيدة والشريعة من جانب الكوارث حين تقع بسبب الذنوب التي يقترفها الناس عقوبة لهم، وأصل ذلك ورد في نصوص شرعية كثيرة منها: (أن أم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها قالت: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخبثُ»)[(٢)].

وعمر رضي الله عنه عمل بهذا الأصل، وفهم أن صلاح الإنسان وسلامته من الذنوب عمومًا بما فيها المعتقدات الباطلة أو البدع، والأعمال المحرمة (المعاصي) مرتبط بصلاح معاشه وتمكينه.

فلما زلزلت الأرض على عهده رضي الله عنه (خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: أَحْدَثْتُمْ، لَقَدْ عَجِلْتُمْ، ثم قَالَ: لَئِنْ عَادَتْ لأَخْرُجَنَّ مِنْ بَيْنِ ظَهْرَانَيْكُمْ)[(٣)].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٤٦) ورجال إسناده ثقاة كإسرائيل بن يونس من رجال البخاري، إلا أن سماك بن حرب يخطئ كثيرًا، وقال عنه العقيلي: (تابعي جائز الحديث). ينظر: الثقات (٣٢٢٨)، التاريخ الكبير(٢٣٨٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب (باب قِصَّةِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ.) (٣٣٤٦)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب (باب اقْتِرَابِ الْفِتَنِ وَفَتْحِ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) (٧٤١٦).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٨٤٢١)، ونعيم بن حماد في الفتن(١٧٣١)، والبيهقي في الكبرى (٦٣٧٧). وعزاه ابن القيم في الجواب الكافي (ص٦٧) للإمام أحمد في الزهد وصححه السيوطي في كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة (٦٦)، وقال ابن عبد البر في الاستذكار (٢/٤١٨): (لم يأت عن النبي ﷺ من وجه صحيح؛ أن الزلزلة =

وهذا هو ما فهمه الصحابة كابن عباس وغيره رضي الله عنهم[١].

سابعاً: عمله بالتلازم في المتابعة الميدانية في الأقاليم.

كان الخلفاء عمومًا في صدر الإسلام يأمُرون أمراء جيوشهم، وعمالهم أن يرسم كل منهم خطط البلاد التي افتتحها، وصارت تحت إمرة المسلمين[٢].

وفي زمن عمر رضي الله عنه كانت التقارير ترفع إليه في الشؤون العامة والتخطيطية، والزراعية، والمعيشية لتلك الديار التي فتحت. فمثلاً: (لما أتم فتح مصر عمرو بن العاص رضي الله عنه أرسل كتابًا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يصف له فيه مصر، وشرح له السياسة التي سيتخذها فيها ونصه: (مصر تربة غبراء، وشجرة خضراء، طولها شهر، وعرضها عشر، يكتنفها جبل أغبر، ورمل أعفر، يخط وسطها نهر ميمون الغدوات، مبارك الروحات، يجري بالزيادة والنقصان كجري الشمس والقمر، له أوان، تظهر به عيون الأرض وينابيعها حتى إذا عجّ عجيجه، وتعظمت أمواجه، لم يكن وصول بعض أهل القرى إلى بعض إلا في خفاف القوارب وصغار المراكب، فإذا تكامل في زيادة نكص على عقبه كأول مما بدا في شدته

= كانت في عصره ولا صحت عنه فيها سنة، وقد كانت أول ما كانت في الإسلام على عهد عمر فأنكرها) ثم ذكر الأثر .**قلت**: **والأثر صحيح** من طريقين: الأول: من طريق ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ ابْنَةِ أَبِي عُبَيْدٍ. **والثاني**: من طريق عيينة عن عبيد الله عن نافع عن صفية. فعيينة ثقة ربما دلس، ولكن تابعه ابن نمير وهو: ثقة. ينظر في ترجمتهما التقريب (٢٤٥١)(٦٧٠).

(١) ينظر: الاستذكار (٢/٤١٨)، والجواب الكافي لابن القيم، ص ٦٦-٦٧.

(٢) صناجة العرب في تقدمات العرب، ص٤١٩، نقلاً عن التراتيب الإدارية (٢/ ١٨٢) بتصرف.

وطمى في حدته، فعند ذلك يخرج القوم؛ ليحرثوا بطون أوديته، وروابيه، يبذرون الحبّ، ويرجون الثمار من الرب، حتى إذا أشرق ظهر وبان سقاه من فوقه الندى وغذاه من تحته الثرى، فعند ذلك يدر حلابه، ويغني ذبابه، فبينما هي يا أمير المؤمنين درة بيضاء إذا هي عنبرة سوداء، وإذا هي: زبرجدة خضراء، فتعالى الله الفعال لما يشاء الذي يصلح هذه البلاد وينميها، ويقر قاطنها فيها ألّا يقبل قول خسيسها في رئيسها، وألّا يُستأدى خراج ثمرة إلا في أوانها، وأن يصرف ثلث ارتفاعها في عمل جسورها وترعها، فإذا تقرر الحال مع العمال في هذه الأحوال تضاعف ارتفاع المال والله تعالى يوفق في المبتدأ والمآل)[١].

إن هذا التقرير يحمل في طياته البراعة، والاستشعار بالمسؤولية، فالذي أعده أحاط بجغرافية، وحدود ولايته، وأحاط الخليفة بها، ونقل له الصورة مع ربطه بمسائل عقدية في قوله (فتعالى الله الفعال لما يشاء الذي يصلح هذه البلاد وينميها... إلخ) وختمه أيضًا بقوله (والله تعالى يوفق في المبتدأ والمآل)، فجمع بين العقيدة ومجالات أخرى.

وقد أثنى على هذا التقرير بعض الكتاب الغربيين في بلاغته، وصحة الحكم، وكيفية التنظيم، والسياسة؛ ولذلك تُرجم إلى لغات أجنبية عدة، ونشرته بعض دور النشر، واقترح أن يدرس في المدارس؛ لأهمية ما تضمنه[٢].

ثامناً: عمله في رفض مفهوم الحرية.

لعل في الأعمال التي ذكرناها في سد الذرائع وغيرها ما يؤكد على

(١) النجوم الزاهرة (١/ ٣٢)، وينظر: التراتيب الإدارية(٢/ ١٨٢-١٨٣).
(٢) ومن هؤلاء المؤرخ الإنجليز ي جبون، والدكتور بطلر. ينظر: تاريخ عمرو بن العاص، ص ١٣٠ نقلاً عن التراتيب الإدارية (٢/ ١٨٢-١٨٣).

رفضه الحرية المطلقة، أو حرية الرأي التي ينادى بها في هذا العصر.

في حين أنه لا يعرف في الدين، ولا في سيرة النبي ﷺ، ولا أصحابه أنهم أباحوا لمن أسلم أن يعتقد ويقول ما يشاء باسم حق الحرية، فيرتد، أو يقول قولًا مناقضًا للإيمان، وإنما كانت هناك رقابة ونصح وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر.

بل كانوا محافظين على أصولهم وعقيدتهم، فكان المجتمع مجتمعًا دينيًا عقديًا، لا يفرق بين أفراده، وهنا سنذكر قصة تؤكد صدق هذه الحقيقة، وهي قصة عمر رضي الله عنه مع صبيغ بن عسل(١)، حيث جاء فيها أن صبيغًا أخذ (يسأل عن أشياء من القرآن في أجناد المسلمين حتى قدم مصر، فبعث به عمرو بن العاص إلى عمر بن الخطاب، فلما أتاه الرسول بالكتاب فقرأه، قال: أين الرجل؟ قال: في الرحل، فقال عمر: أبصر أن يكون ذهب، فتصيبك مني العقوبةالموجعة، فأتاه به فقال له عمر: عمّ تسأل؟ فحدثه، فأرسل عمر إلى رطائب الجريد، فضربه بها، حتى ترك ظهره دبره، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد له، ثم تركه حتى برأ، ثم دعا به ليعود له، فقال صبيغ: يا أمير المؤمنين، إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلًا

---

(١) صبيغ بن عسل، ويقال ابن عسيل، ويقال صبيغ بن شريك من بني عسيل ابن عمرو ابن يربوع بن حنظلة التميمي اليربوعي البصري، اسمه مشتق من الشيء المصنوع، وذكر أنه كان يحمق رأيه، قتل في بعض الفتن. روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسأل أبا الدرداء عن شيء من المتشابه. روى عنه ابن أخيه عسل بن عبد الله بن عسل التميمي وحكت عنه أم الدرداء. قال ابن حجر عن اسمه والاختلاف فيه (القولان صحيحان؛ وهو صبيغ بن شريك بن المنذر بن قطن بن قشع بن عسل بن عمرو بن يربوع التميمي؛ فمن قال صبيغ بن عسل فقد نسبه إلى جده الأعلى). ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٨٤٦)، والإصابة (٤١٤٣)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٣/ ٩٥٤).

جميلًا، وإن كنت تريد أن تداويني، فقد والله برأت، فأذن له إلى أرضه، وكتب له إلى أبي موسى الأشعري: ألّا يجالسه أحد من المسلمين، فاشتدّ ذلك على الرجل، فكتب أبو موسى إلى عمر: إنه قد حسنت هيئته، فكتب عمر أن ائذن للناس في مجالسته)[(١)].

وفي رواية جاء فيها تفصيل ما سأل عنه أنه(قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أخبرني عَنِ . قَالَ: «هِيَ الرِّيَاحُ»، وَلَوْلَا أَنِّي سمعت رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ، قَالَ: أخبرني عَنِ ﴿فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا﴾، قَالَ: «هِيَ السَّحَابُ» وَلَوْلَا أَنِّي سمعت رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ، قَالَ: فَأخبرني عَنِ ﴿فَٱلۡمُقَسِّمَٰتِ أَمۡرًا ۝٤﴾ [الذاريات: ٤]. قَالَ: «هِيَ الْمَلَائِكَةُ»، وَلَوْلَا أَنِّي سمعت رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ. قَالَ: فَأخبرني عَنِ ﴿فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا ۝٣﴾ [الذاريات: ٣]. قَالَ هِيَ: «السُّفُنُ» وَلَوْلَا أَنِّي سمعت رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَضُرِبَ مِئَةً، وَجَعَلَهُ فِي بَيْتٍ، فَلَمَّا بَرَأَ عَادَ فَضَرَبَهُ مِئَةً أُخْرَى، وَحَمَلَهُ عَلَى قَتَبٍ وَبَعَثَ إِلَى أَبِي مُوسَى، وَقَالَ: امْنَعِ النَّاسَ مِنْ مُجَالَسَتِهِ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى أَتَى أَبَا مُوسَى، فَحَلَفَ لَهُ بِالْأَيْمَانِ الْمُغَلَّظَةِ مَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ مِمَّا كَانَ يَجِدُ شَيْئًا، فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ، فَكَتَبَ عُمَرُ: إِنْ كَانَ صَادِقًا فَمُرِ النَّاسَ يُجَالِسُوهُ)[(٢)].

فأصبح صبيغ بعد عزله ومنعه من مجالسة الناس كأنه (بعير أجرب، يجيء إلى الحلقة، ويجلس، وهم لا يعرفونه، فتناديهم الحلقة الأخرى:

---

(١) فتوح مصر والمغرب لأبي القاسم المصري، ص١٥٩-١٩٦، وينظر: البدع لابن وضاح (١٠٥)، وتلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير لابن الجوزي، ص ٤٧٨.

(٢) أخرجه قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني في سير الصالحين عن سعيد بن المسيب، ص ١٣٧.

عزمة أمير المؤمنين عمر، فيقومون ويدَعونه)[١].

هذه القصة تبين الفرق الشاسع بين حال الأمة في ذلك الزمان مقارنة بهذا الزمان، وكيف تغيرت الأفهام، فأول ما يلفت الانتباه شدة حرص الفاروق ﷺ وكذلك الصحابة - رضوان الله عليهم - على حماية القرآن، والاتباع الشديد للنبي ﷺ، حتى في تفسير الآيات التي لا تنبني عليها أحكام عملية: كالآيات التي سأل عنها صبيغ، فلم يكن هذا الاستنكار فقط من عمر ﷺ وإنما من عمرو بن العاص ﷺ والأجناد الذين كان منهم صبيغ.

وقد يرد تساؤل هنا: لماذا هذه العقوبة، وهو ربما سأل للفائدة وزيادةِ العلم؟

أو بمعنى آخر ما الجرم الذي ارتكبه صبيغ؟

الجواب: أن الصحابة فهموا أنه سأل عن المتشابه المفضي إلى التشكيك، وهم قد علموا أن الإيمان مبني على التسليم لا على طرح الأسئلة في التفاصيل، فقد قال النبي ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[٢]، وهذا لا يعني أنه السبب الوحيد الذي جعل الصحابة

---

(١) مختصر تاريخ دمشق (١١/٤٦).

(٢) أخرجه معمر بن راشد في الجامع (٢٠٦١٧)، ومالك في الموطأ (٣٣٥٢)، وابن الجعد في مسنده (٢٩٢٥)، وأحمد في مسنده (١٧٣٧)، وابن حبان في صحيحه (٢٢٩)، والترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، والطبراني في الأوسط (٣٥٩). والحديث روي من طريقين: من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا، ومن طريق مالك عن الزهري عن علي بن حسين مرسلا، قال الترمذي (وَهَذَا عِنْدَنَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ). والحديث صححه الألباني في مشكاة المصابيح (٤٨٣٩)، وصحيح الترغيب والترهيب (٢٨٨١).

يجرّمون صبيغًا، بل ربما يقال: إنهم كانوا في مرحلة حراسة القرآن التي بلغت ذروتها، بحيث لا يقبلون فيها أي تشويشٍ.

٣ - أعمال عثمان بن عفان رضي الله عنه.

كان عثمان بن عفان رضي الله عنه من أوائل الصحابة الذين دخلوا في الإسلام، ونظرًا لما لقيه من أذى ومضايقة في أداء الشعائر التعبدية، هاجر هو وزوجه رقية بنت النبي ﷺ إلى الحبشة الهجرة الأولى، ثم قدما على رسول الله ﷺ مكة، ثم هاجرا إلى المدينة[(١)]، ثم جاهد لنصرة الدين بالنفس، والمال، والسيف. ولا يسع المجال ذكر أعماله كلها، وحسبنا أن ننتقي منها ما كان في أثناء خلافته؛ ليتضح التلازم بجلاء؛ لأنه أصبح الخليفة، وهو محل للقدوة، ومسؤول عن رعيته، ومن ذلك:

- **عمله بالتلازم بين العلم والعمل**: إذ كان حريصًا على تعليم المسلمين، فقد دعا بإناء فيه ماء؛ لكي يعلمهم صفة الوضوء، وأصبح هذا الحديث عمدة في بابه[(٢)]. وكان يقول: (لو أن قلوبنا طهرت لما شبعنا من كلام الله تعالى وإني لأكره أن يأتي عليّ يوم لا أنظر في المصحف)[(٣)].

وهذا يدل على حقيقة إدراكه للتلازم بين الظاهر والباطن، فإذا صلح الباطن أو القلب صلح الظاهر.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤٢٤٦)، وسكت عنه الذهبي.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ ۝٥ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝٦﴾ [فَاطِر: ٥-٦] (٦٤٣٣). وفي مواضع أخرى.

(٣) أخرجه ابن المبارك في الزهد (١١٣٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٥٠٧)، وفي الشعب (٢٠٣٠).

- **عمله بالتلازم بين العقيدة والشريعة في كُتبه إلى عماله.**

فقد كان يكتب إلى عماله فيقول لهم: (استعينوا على الناس في كل ما ينوبكم بالصبر، والصلاة. وأمر الله أقيموه، ولا تداهنوا فيه، وإياكم والعجلة فيما سوى ذلك، وارضوا من الشر بأيسره، فإن قليل الشر كثير، واعلموا أن الذي ألف بين القلوب؛ هو الذي يفرقها، ويباعد بعضها من بعض، سيروا سيرة قوم يريدون الله...)[1]. وكتب أيضًا: (أن الله ألف بين قلوب المسلمين على طاعته وقال ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [الأنفال: ٦٣]، وهو مفرقها على معصيته فلا تعجلوا على أحد بحد قبل استيجابه فإن الله - جل ثناؤه - يقول: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾﴾ [الغاشية: ٢٢-٢٣]. من كفر داويناه بدوائه، ومن تولى عن الجماعة أنصفناه وأعطيناه حتى نقطع حجته وعذره إن شاء الله)[2].

فهذا الكلام يؤكد حقيقة التلازم، حين أمرهم بالاستعانة بالصلاة والصبر، ثم بين لهم أسباب الفرقة، وهي المعاصي، وأرشدهم إلى أصول وقواعد لا ينكر أحد سلامتها وموافقتها الحكمة. **ولم يكن عثمان يأمر ولاته ويحثهم على تعظيم الصلاة؛ من أجل تثبيت حكمه في الدنيا، وإنما كان من عميق إيمانه؛ بل إنه في زمن الفتنة حين حصر في المدينة أمر الناس أن يصلوا خلف من خرج عليه وحاصره؛ لكي تقام الجماعة** ففي الأثر: (أَنَّ رجلاً دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه وَهُوَ مَحْصُورٌ، فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامُ عَامَّةٍ، وَنَزَلَ بِكَ مَا تَرَى، وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامُ فِتْنَةٍ وَنَتَحَرَّجُ؟ فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاؤُوا

(١) التمهيد والتبيان في مقتل الشهيد عثمان للمالقي الأندلسي، ص٦٤.

(٢) المصدر السابق ص٦٤-٦٥.

فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ)[١]. فهذا يدل على تعظيمه الصلاة، وفقهه. فعلى الرغم من وقوع الفتنة، فإن ذلك لم يمنعه من أن يأمر الناس بإقامة الجماعة للمحافظة عليها، ولو خلف إمام فتنة، وفي الوقت نفسه أراد الحفاظ على وحدة المسلمين. وهذا يظهر أهمية الصلاة والعمل، وأنها لا تنفك عن المعتقد، وله قصص كثيرة في تعظيم العبادات نكتفي بهذه القصة[٢].

- عمله في شؤون الحكم وجدارته.

قد يظن بعضهم ويتوهم أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان ضعيفًا في مواقفه إزاء الفتنة، أو كان مستضعفًا يسيرُ ويساق إلى ما يراد، وهذا خطأ كبير؛ لأنه كان يحمل صفات الحاكم العادل، ولم يكن أبدًا ضعيفًا، وخاصة في حدود الله - عزّ وجلّ - وكان يتّبع سياسة متابعة العمال، ويحدد سلطاتهم بما يحقق المصلحة والرفق بهم، وكان ينزل ويستمع لرغباتهم وشكاويهم، وهذا لا يعدّ ضعفًا، وإنما هو من العدل، كما أنه يمهلهم حتى تقام عليهم الحجة. فمثلاً وردت له شكوى من أهالي أحد الأمصار. فرد عليهم قائلًا: (بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد: فقد أمّرت عليكم من اخترتم، وأعفيتكم من سعيد، والله لأفرشنكم عرضي، ولأبذلن لكم صبري، ولأستصلحنكم بجهدي، فلا تدعوا شيئًا أحببتموه لا يعصى الله فيه إلا سألتموه، ولا شيئًا كرهتموه لا يعصى الله فيه إلا استعفيتم منه، أنزل فيه عندما أحببتم؛ حتى لا يكونَ لكم عليّ حجة)[٣].

---

(١) ذكره البخاري في صحيحه كتاب الأذان، باب إِمَامَةِ الْمَفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ (٦٩٥).

(٢) ينظر للمزيد من القصص مجتمعة: الحياة التعبدية للرسول ﷺ وخلفائه الراشدين رضي الله عنهم، عبد الستار جاسم محمد، ص٤٠١-٤٢٨.

(٣) تاريخ الأمم والملوك (٢/ ٦٤٤).

ويعد ذلك اهتمامًا وشفقة بالرعية، ولا ضعفًا، وإنما سمته التقوى، والإيمان، وأداء الأمانة. فقد راعى في سياسته الرعية وحاجاتهم، ومراقبة الولاة والعمال بأساليب مختلفة(١).

٤ - عمل علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالتلازم.

- عمله بالكتاب وتحكيمه له.

وهو ما سار عليه الصحابة رضي الله عنهم والأمة. فقد كانوا يرجعون إلى كتاب الله فيما يستجد من وقائع وأحداثٍ استنباطاً للحكم منها، وقد كان يقول رضي الله عنه: (ما حكّمت مخلوقًا، ما حكمت إلا القرآن) (٢).

وقد كان نهجه رضي الله عنه على ذلك، بدليل أن خلافته على الرغم ممّا وقع فيها من فتن، واقتتال بين المسلمين، امتازت بتطبيقات عملية لأحكام **البغاة** وقتالهم، شاء الله أن تكون من صحابي جليل؛ ليكون قدوة لمن بعده. ومن جملة تلك التطبيقات ما نبينه على النحو التالي:

١. أنه في قتاله لم يجهز على جريحهم.

---

(١) للمزيد ينظر: تيسير الكريم المنان في سيرة عثمان بن عفان للدكتور: علي محمد الصلابي، ص٢٨١-٢٨٣.

(٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة(٣٧٠)، والخلال في السنة (١٨٣٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٥٢٥) وقال اللالكائي: (روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: يوم صفين ما حكّمت مخلوقاً، وإنما حكّمت القرآن، ومعه أصحاب رسول الله ﷺ ومع معاوية أكثر منه، فهو إجماع بإظهار وانتشار وانقراض عصر من غير اختلاف ولا إنكار". ثم قال: "وعن ابن عباس وابن عمر وابن مسعود مثله) (٢/ ٢٢٧-٢٢٨) وقال البيهقي: (هذه الحكاية عن علي رضي الله عنه شائعة فيما بين أهل العلم، ولا أراها شاعت إلا عن أصل - والله أعلم- وقد رواها عبد الرحمن بن أبي حاتم بإسناده هذا).

٢. ولم يتبع مدبرهم.
٣. وأمر جيشه ألا يدخلوا دارًا.
٤. وأعطى الأمان لمن ألقى سلاحه، ولمن أغلق بابه.
٥. وحصر الغنائم في السلاح والكراع، ولم يتجاوز ذلك، ونادى مناديه: من وجد شيئاً غير ذلك عند جنده فله أن يأخذه.
٦. ومنع سبي نسائهم[(١)].
٧. ترحمه عليهم بعد انتهاء القتال[(٢)].

واستفادت الأمة أيضًا من موقف - علي رضي الله عنه في قتاله مع خصومه - في موقفه مع الزبير وطلحة - رضي الله عنهم أجمعين - أن تطبيق القصاص، وإقامة الحدود يجب أن يكون من الإمام وبأمره، ولا حق لغيره وإن علت مكانتهم وارتفعت أن يقوم بالقصاص، ومهما كانت فظاعة ذلك الحق ووضوحه، وإلا كان الأمر منفلتًا يسوغ لأي صاحب حق أن يأخذ بحقه دون رجوعٍ إلى السلطان، وقطعًا سينفلت الأمر أكثر؛ لأنه لا يعرف من صاحب الحق، كما لا يعرف الظالم من المظلوم؛ وذلك لاختلاف ظنون الناس، وأوهامهم، واختلاف أحوالهم، والقضايا المتنازع عليها التي لا تظهر إلا بعد الانصياع إلى الإمام الذي يكلف من يراه أهلاً؛ ليتثبت ذلك، ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وتنازعوا عليه.

---

(١) يراجع الآثار المروية عنه رضي الله عنه في كتاب: الأموال لأبي عبيد (١٥٩)، والأموال لحميد بن زنجويه (٤٥٠)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٣٩٥١) (٣٣٩٥٢) (٣٣٩٥٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (١٦٥٢١)، (١٦٥٢٣) (١٦٥٢٤) (١٦٥٢٥)، ومصنف عبد الرزاق (١٨٥٩٠)، وشرح السنة (٢٥٥٩)، وغيرها.
(٢) ينظر: خلافة علي بن أبي طالب لعبد الحميد بن علي فقيهي (١/ ١٩١-١٩٢).

والداعي إلى ذكر واستحضار تلك المواقف؛ هو إثبات أنه رضي الله عنه أعمل فيها كتاب الله وسنة نبيه ﷺ فتحقق له موافقة الحق من جهة، ومن جهة أخرى كان سببًا في تطبيق أحكام الدين في نازلةٍ مهمةٍ تتعلق بقتال المؤمنين بعضهم بعضًا، وهذا **يثبت أثر الدين وتلازم العقيدة والشريعة وصلاحه** في جميع الأحوال والأزمان.

- **أعمال متفرقة تثبت التلازم.**

فعن أبي مطر[١] قال: (خرجت من المسجد؛ فإذا رجل ينادي من خلفي: ارفع إزارك؛ فإنه: أنقى لثوبك، وأتقى لك، وخذ من رأسك إن كنت مسلمًا، فمشيت خلفه وهو مؤتزر بإزار، ومرتد برداء، ومعه الدّرّة؛ كأنه أعرابي بدوي. فقلت: من هذا؟ فقال لي رجل: أراك غريبًا بهذا البلد. فقلت: أجل، رجل من أهل البصرة، فقال: هذا علي بن أبي طالب أمير المؤمنين؛ حتى انتهى إلى دار بني أبي معيط وهو سوق الإبل، فقال: بيعوا، ولا تحلفوا، فإن اليمين تنفق السلعة، وتمحق البركة، ثم أتى أصحاب التمر، فإذا خادم تبكي، فقال: ما يبكيك؟ فقالت: باعني هذا الرجل تمرًا بدرهم، فرده مواليَّ فأبى أن يقبله، فقال له علي: خذ تمرك، وأعطها درهمها؛ فإنها: ليس لها أمر، فدفعه، فقلت: أتدري من هذا؟ فقال: لا، فقلت: هذا علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، فصب تمره، وأعطاها درهمها.

ثم قال الرجل: أحبّ أن ترضى عني يا أمير المؤمنين، قال: ما

---

(١) أبو مطر البصري الجهني، روى عن علي رضي الله عنه، مجهول، قال عنه أبو زرعه: (ما أعرف اسمه) وقال أبو حاتم: (مجهول)، وتركه حفص بن غياث. ينظر: الجرح والتعديل (٢٢٥١).

أرضاني عنك إذا أوفيتهم حقوقهم، ثم مر مجتازًا بأصحاب التمر فقال: يا أصحاب التمر اطعموا المساكين يزد كسبكم.

ثم مر مجتازًا ومعه المسلمون؛ حتى انتهى إلى أصحاب السمك فقال: لا يباع في سوقنا طافٍ.

ثم أتى دار فرات - وهي سوق الكرابيس - فأتى شيخًا فقال: يا شيخ، أحسن بيعي في قميص بثلاثة دراهم، فلما عرفه لم يشتر منه شيئًا، ثم أتى آخر فلما عرفه لم يشتر منه شيئًا، فأتى غلامًا حدثًا فاشترى منه قميصًا بثلاثة دراهم فلبسه ما بين الرسغين إلى الكعبين، يقول في لبسه: الحمد لله الذي رزقني من الرياش، ما أتجمل به في الناس، وأواري به عورتي. فقيل له: يا أمير المؤمنين هذا شيء ترويه عن نفسك، أو شيء سمعته من رسول الله ﷺ؟ فقال: لا! بل شيء سمعته من رسول الله ﷺ يقوله عند الكسوة.

فجاء أبو الغلام صاحب الثوب فقيل له: يا فلان قد باع ابنك اليوم من أمير المؤمنين قميصًا بثلاثة دراهم، قال: أفلا أخذت منه درهمين؟ فأخذ منه أبوه درهمًا ثم جاء به إلى أمير المؤمنين وهو: جالس مع المسلمين على باب الرحبة فقال: امسك هذا الدرهم.

فقال: ما شأن هذا الدرهم؟ فقال: كان قميصنا درهمين، فقال: باعني رضائي، وأخذ رضائه)[1].

وهناك قصة أخرى في خروجه إلى الأسواق وتفقدها، فعن حر بن

(١) أخرجه البيهقي(٢٠٠٨٠)، وعبد بن حميد في المنتخب (٩٦). والأثر ضعيف لجهالة: أبي مطر البصري الجهني، والله أعلم.

جرموز [١] عن أبيه [٢] قال: رأيت علي بن أبى طالب ﷺ يخرج من الكوفة وعليه قطريتان متزرا بالواحدة مترديًا بالأخرى، وإزاره إلى نصف الساق، وهو يطوف في الأسواق، ومعه درّة، يأمرهم بتقوى الله - عزّ وجلّ - وصدق الحديث، وحسن البيع، والوفاء بالكيل والميزان) [٣].

ولم يكن عمله ﷺ مقصورًا على هذه الأعمال، بل كان شديد الحرص على الصلاة، وأمّارًا بها.

وتظهر من هذه الأعمال مسائل كثيرة يمكن تصورها على النحو التالي:

- أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر في مسائل ربما يعدها بعضهم من القشور [٤] في حين أن فعله هذا يثبت انتفاء تقسيم الدين إلى قشور ولباب، وأن من واجبات الإمام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع الأعمال.
- زهده في الدنيا بدلالة ما نقل عنه في الملبس الذي كان يرتديه.

---

(١) هو: حر بن جرموز من أهل الكوفة، روى عن أبيه وغيره. قال أبو حاتم: **(ليس به بأس)** ينظر: الجرح والتعديل (١٢٣٨)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٩٩) والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لزين الدين قطلوبغا (٢٦٦٦).

(٢) جرموز الكوفى رأى عليًا، وروى عنه ابنه حر. ينظر: التاريخ الكبير (٢٣٥٣)، **قلت**: وقد ذكره أبو حاتم على أن له صحبة وهو: غلط، ولعل السبب أنه لم يفرق بينه وبين جرموز الهجيمي البصري الصحابي (٢٢٦١)، وأما البخاري وغيره فقد أدرك ذلك وفرّق بينهما.

(٣) أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١١١٢).

(٤) ينظر: ما سبق في مبحث حقيقة التلازم ص١٠٧-١١٥.

- في قوله: (بيعوا، ولا تحلفوا، فإن اليمين تنفق السلعة، وتمحق البركة) أثر تعظيم الله، وهو من الأعمال الإيمانية في المعاملات، وأنه يمحق البركة... إلخ.
- **وفي الأثر الثاني** يظهر التلازم في كونه أمر بالتقوى، والصدق، ثم أمرهم بحسن البيع، والوفاء بالكيل والميزان، فجمع بين عملين قلبيين، وعملين في باب المعاملات الاقتصادية.

- عمله بالتلازم من جهة اعتقاده في أثر المعصية.

قال علي رضي الله عنه: (جزاء المعصية الوهن في العبادة، والضيق في المعيشة، والتعسر في اللذة)، قيل: وما التعسر في اللذة؟ قال: (لا ينال شهوة حلالاً إلا جاءه ما ينغصه إياها)[(١)].

وهذا يؤكد حقيقة التلازم بين الظاهر والباطن، وأثر الإيمان في حياة الإنسان.

- تقسيمه المال بين المسلمين تقوى لله وخوفًا منه - عز وجلّ - :

فقد روي (أن عليًا رضي الله عنه قسّم ما في بيت المال بين المسلمين، ثم أمر به؛ فكنس، ثم صلى فيه رجاء أن يشهد له يوم القيامة)[(٢)].

وفي رواية أخرى (أن عليًّا قسم ما في بيت المال على سبعة أسباع،

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في التوبة (١٣٥)، والدوالييي في الكنى والأسماء (٧١٩) من طريق: محمد بن هارون، وعن أبي عمير بن النحاس، وعن حجاج بن محمد، وعن أبي البيداء، وعن صالح بن شهاب، عن أبي حبرة، وكان من أصحاب علي رضي الله عنه. وينظر: كنز العمال (١٠٤٥٤).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١١١٣)، وينظر: الوافي بالوفيات (٦/ ٤٤٦).

ثم وجد رغيفًا فكسره سبع كسر، ثم دعا أمراء الأجناد فأقرع بينهم)[١].
فهذا حال الإمام العدل التقي، وهو حال الصحابة والخلفاء عمومًا الذين يعرفون عظم الأمانة في الإمامة، وأنها من الدين يثاب عليها إن أحسن، ويعاقب عليها إن أساء وفرّط. وهي تدل على شدة إيمانهم بالله - عزّ وجلّ - وباليوم الآخر، وبكل الأمور الغيبية، فهي كانت حافزًا على الاتسام بورعه وزهده رضي الله عنه.

- **اهتمامه بالأيتام.**

وهذا يدخل في أعمال البر المتعلقة بالأسرة والأحوال الاجتماعية، ويسهم في الحفاظ على المجتمع الإسلامي، وتكافله ورعاية المحتاجين إلى الرحمة والعناية.

وقد تجلت له رضي الله عنه مواقف تثبت ذلك منها: (أنه قسم في الناس الدنان[٢] التي فيها المطبوخ، وأمرهم أن يجمعوا كل يتيم في القبيلة، فيدنوا، فيعلقوا)[٣].

وأخيرًا، نكتفي بذكر هذا القدر من عمل الخلفاء الأربعة بالتلازم في جميع العبادات، مع العلم أن هذا العمل ليس خاصًا ولا محصورًا فيهم، بل تبعهم في ذلك التابعون، ومن بعدهم.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٣٠٠) بسنده (عن أبي بكر بن مالك عن عَبْد الله بن أحمد عن نصر بن علي عن سفيان بن عيينة عن عاصم بن كليب عن أبيه)، وفضائل الصحابة للإمام أحمد (٩١٣).

(٢) واحده الدن، وهو: وعاء ضخم للخمر ونحوها. ينظر: تهذيب اللغة مادة (دنّ)، والمعجم الوسيط باب الدال.

(٣) أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (٦٢٥) من طريق علي بن حرب، عن سفيان بن عيينة، عن سعيد بن شيبان.

الخلاصة:

يعد عهد الصحابة كان أكثر وأفضل القرون عملاً بالتلازم، فقد كان الستة الذين اختارهم عمر للشورى أفضلَ أهل الإسلام سياسة، وبقية الصحابة يتفاوتون بينهم كل بما أنعم الله عليه، فبعضهم امتاز بالعلم، وبعضهم امتاز بالكفاءة في الحرب والقتال، وهكذا، ولكن الجميع أدركوا أهمية التلازم وشمول الدين، فعملوا بالتجارة، والمزارعة، وغيرها من المهن، وكل ذلك بنظرتهم الشمولية إلى الدين كما قال أبو ذر ﵁: (توفي رسول الله ﷺ، وما طائر يحرك جناحه في السماء إلا وقد ذكر لنا منه علمًا)[١].

كذلك الخلفاء الرشدين كان لكل منهم عمل واجتهاد في نوازل مختلفة منها:

- في حال الضعف وخروج أجزاء كبيرة من أقطار الدولة الإسلامية وتمردهم على حكم الله - عزّ وجلّ - كما حصل في خلافة أبي بكر ﵁.
- وحال ازدهار فتوحات الدولة الإسلامية كما حصل في زمن عمر ﵁.
- وحال الفتن وقتال البغاة كما في زمن عثمان وعلي ﵄.

---

(١) رواه أحمد (٢١٣٦١) (٢١٤٣٩)، ووكيع في الزهد (٥٢٢)، والطيالسي في مسنده (٤٧٩)، والبزار في مسنده(٣٨٩٧)، وابن حبان في صحيحه (٦٥) والطبراني في الكبير (١٦٤٧) قَالَ الْبَزَّارُ: رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ فِطْر، عَنْ مُنْذِرٍ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: وَمُنْذِرٌ الثَّوْرِيُّ لَمْ يُدْرِكْ أَبَا ذَرٍّ. وصححه الألباني في السلسلة (١١٨)، والأرناؤوط في تحقيق صحيح ابن حبان(٦٥).

وهذه الاجتهادات منهم - رضوان الله عليهم - في تلك النوازل كان بالرجوع إلى الأصلين الكتاب والسنة، أراد الله ﷻ ألّا يتولى زمامها إلّا أولو الفضل والصحبة؛ لكي يقتدي به من جاء بعدهم، وتكونَ أحكامًا خالدة.

وننتقل إلى زمن التابعين في المبحث التالي.



المبحث الثالث

العمل بالتلازم في عهد التابعين

أرى من الضروري في هذا المبحث بيان الفرق بين زمن الخلفاء الراشدين وبين عهدي الدولتين الأَموية والعباسية.

فالخلفاء الراشدون ﷺ تجلّت في زمنهم مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة في أبهى صوره.

في حين ظهر في عهد الأمويين شيء من الفُرقة والخلل في سياسة الحكم والمال، ولكن بقي المجتمع الإسلامي إلى حد كبير يمارس أصول الإسلام وقواعده، وتحكم حياته المفاهيم والمبادئ الإسلامية في الكليات والجزئيات، لا يخرج عن مصادر الإسلام إلى غيرها.

ثم اتسعت هذه الفرقة في زمن بني العباس، إلا إنه مع ذلك ظلت المفاهيم إسلامية خالصة[١].

وحري بنا أن نستعرض في هذا المبحث الجوانب المشرقة لهذه الفترة الزمنية للتابعين، ليس من أجل تلميع أو إخفاء الجوانب السياسية المظلمة التي تجلت في بعض الفترات لهذا القرن، وإنما لسبب رئيس، وهو أن هذا الجانب المشرق هو الأصل في تشريعات الإسلام كما ظهر في فترة الخلفاء الراشدين، وما بعده عارض. وقد وجدت أن أفضل ما يمثل هذا العهد خلافة عمر بن عبد العزيز رحمه الله، إذ تحقق فيه للمسلمين استقرار، وعزة لم تتحقق لغيرها من المجتمعات آنذاك؛ ولذلك رأيت أن أستقي من

(١) ينظر: هل نحن مسلمون؟ لمحمد قطب، ص١٠.

سيرته شواهد تثبت العمل بالتلازم، وهي بلا شك مليئة بما يثبت ذلك. فمثلًا: نجد أنه بدأ خلافته بخطبة أمام المسلمين، حيث قال فيها: (أما بعد: فإنه ليس بعد نبيكم ﷺ نبيّ، ولا بعد الكتاب الذي أنزل عليه كتاب، ألا ما أحل الله - عزّ وجلّ - حلال إلى يوم القيامة، وما حرّم الله حرام إلى يوم القيامة، ألا لست بقاض، ولكنني منفذ، ألا إني لست بخيركم، ولكني رجل منكم غير أن الله جعلني أثقلكم حملاً)(١).

ونستشهد من خلافة عمر بن عبد العزيز في إثبات التلازم وعمله بأمرين اثنين هما:

الأول: كونه من علماء الأمة.

الثاني: أنه استعان بالعلماء في كل المجالات، إذ لم يقتصر على العمل في القضاء، وبعض الوظائف الشرعية، وإنما أشركهم في معظم مناصب الدولة فضلاً عن تقريبهم وجعلهم مستشارين له.

وهذا يؤكد حقيقة فهمهم التلازم وشموله الدين كله، وجمعهم بين العبادة القاصرة وبين العبادة المتعدية، بمعنى أنهم أعملوا مفهوم العبادة الشاملة، فاحتسبوا تلك الأعمال عند الله - عزّ وجلّ - وتقربوا بها. وثبت أن زوجه(٢) - رحمها الله - : (دخلت يومًا عليه وهو جالس في مصلاه، واضعًا خده على يده، ودموعه تسيل على خديه، فقلت: مالك؟

(١) أخبار أبي حفص، عمر بن عبد العزيز للآجري، ص٦٤.

(٢) (فاطمة بنت عبد الملك بن مروان)، ثم خلف عليها سليمان بن داود بن مروان بن الحكم، وكان أعور، فقيل: هذا الخلف الأعور، فولدت له عبد الملك، وهشاماً. وحكى عنها عطاء بن أبي رباح، والمغيرة بن حكيم. قيل: توفيت في خلافة أخيها هشام. ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٧/ ٤٤٣).

فقال: ويحك يا فاطمة، قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت، فتفكرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع، والعاري المجهود، واليتيم المكسور، والأرملة الوحيدة، والمظلوم المقهور، والغريب والأسير، والشيخ الكبير، وذي العيال الكثير، والمال القليل، وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد، فعلمت أن ربي - عز وجل - سيسألني عنهم يوم القيامة، وأن خصمي دونهم محمد ﷺ، فخشيت ألّا يثبت لي حجة عند خصومته، فرحمت نفسي فبكيت)[١].

وعلى الرغم من انشغاله في تلك الأعمال لم يهمل جانب العلم، ولا جانب العبادة القاصرة، تقول زوجته أيضًا: (كان إذا دخل بيته ألقى نفسه في مسجده فلا يزال يبكي، ويدعو حتى تغلبه عيناه فيسقط، فيفعل مثل ذلك ليله أجمع)[٢].

وفي المقابل كان لعلمه وتقواه أثر في سياسته، وهو ما يهمنا في بيان عمله بالتلازم؛ لذلك سأذكر أهم أعماله إجمالًا على النحو التالي:

- مبدأ الشورى[٣].
- ردّ المظالم إلى أهلها[٤].
- العدل مع أهل الذمة[٥].
- ربطه الكوارث: كالزلازل بالذنوب. فقد حصلت في زمانه رجفة،

(١) البداية والنهاية (٩/ ٢٢٦).
(٢) أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز للآجري، ص٨٥.
(٣) المصدر نفسه، ص٥٦، وينظر: البداية والنهاية، (٩/ ٢٣٨).
(٤) سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص٥٥.
(٥) المصدر نفسه، ص٦٣-٦٤.

فأمر الناس بالدعاء والاستغفار، فكتب إلى أهل الأمصار فقال: (إن هذه الرجفة شيء يعاتب الله به العباد، وقد كنت كتبت إلى أهل بلد كذا وكذا أن يخرجوا يوم كذا وكذا، فمن استطاع أن يتصدق فليفعل؛ فإن الله - عزّ وجلّ - يقول: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الأعلى: ١٤]. وقال: قولوا كما قال أبوكم آدم عليه السلام: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقولوا كما قال نوح عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [هود: ٤٧]، وقولوا كما قال موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦](١).

- تنظيمه بيت المال(٢) وتوزيعه الثروة، حتى إن عامله في إفريقية لم يجد من يأخذ الصدقة(٣).
- قضاؤه عن الغارمين(٤).
- نصحه الأمراء، وتذكيرهم بالآخرة(٥).

وأعماله كثيرة لا يمكن إحصاؤها، ولكن نكتفي بما سبق ذكره، ونضيف إليها مقولتين تثبت حقيقة عمله بالتلازم:

الأولى: أنه كتبَ إلى أحد عماله قائلاً: (إِنَّ لِلإِيمَانِ فَرَائِضَ، وَشَرَائِعَ، وَحُدُودًا، وَسُنَنًا، فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا، اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ

---

(١) المصدر السابق، ص٦٤.

(٢) ينظر توسعاً: قدوة الحكام والمصلحين: عمر بن عبد العزيز مجددًا ومصلحاً للدكتور. محمد صدقي الغزي، ص٢٣٥-٥٥٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٦٣.

(٥) المصدر نفسه، ص٧٤.

يَسْتَكْمِلْهَا، لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ . . . فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ؛ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ)[١].

والثانية: أنه قال: (سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سننًا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله - عزّ وجلّ - ، واستكمال لطاعته، وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر في رأي من خالفها، فمن اقتدى بما سنوا اهتدى، ومن استبصر بها بصر، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله - عزّ وجلّ - ما تولاه، وأصلاه جهنم، وساءت مصيرًا) [٢].

ونلحظ من هذا الكلام بيانه أن الدين ثابت وكامل يشمل جميع الاحتياجات والأحكام، مع أنه لا يعبر عن هذا الثبات بالصيغة المطلقة، وإنما - كما تقدم معنا - له صور وأحوال[٣]. هذا ما تيسر لنا من ذكر عمل عمر رحمه الله بالتلازم بين العقيدة الشريعة، أما من استعملهم من العلماء؛ ليكونوا ولاة على الأقاليم فكثر، ومنهم:

١. الإمام الثقة والأمير العادل عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب (الإيمان) معلقاً.

(٢) أخرجه اللالكائي (١٣٤) عن طريق ابن شهاب. ورواه بطرق مختلفة عن طريق مالك: ابن بطة في الإبانة (٢٣٨)، والخلال في السنة (١٣٢٩)، وأبي عمرو الداني في الرسالة الوافية (١٩٩)، والسنة لعبد الله بن أحمد (٧٦٦)، والآجري (٩٢)، وأسانيد مالك منقطعة؛ لأن مالكاً لم يسمع من عمر بن عبد العزيز.

(٣) وللمزيد حول هذا الموضوع ينظر: الحكم والتحاكم في خطاب الوحي لعبد العزيز مصطفى كامل (١/ ٣٦٤-٣٦٥)، والثبات والشمول في الشريعة الإسلامية للدكتور عابد السفياني (١/ ١٠٧ -١٢٥)، والحكم الشرعي بين أصالة الثبات والصلاحية للدكتور عبد الجليل ضمرة، ص٧٣-١٩٧.

الخطاب[١] على ولاية الكوفة.

٢. وأبو بكر بن عمر بن حزم[٢] على المدينة.

٣. وإسماعيل بن أبي المهاجر[٣]، على ولاية إفريقية.

وولى غيرهم في الإمارة، وفي بيت المال، وغيرها من الوظائف[٤]. والحقيقة تظهر أن هذا العمل لم يكن ساريًا فقط في زمن عمر بن عبد العزيز رحمه الله بل كان ذلك دأب من كان قبله وبعده من الخلفاء.

ونجد من بين هؤلاء العلماء من اتصف بدرجة كبيرة من الزهد، والورع، والعلم، ولم يمنعهم ذلك من العمل والنهي عن المنكر جمعًا بين العقيدة والشريعة، ومن أشهرهم محمد بن مسلم الزهري[٥]، الذي لم يكن

---

(١) عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي أبو عمر المدني الأعرج، وثقه النسائي والعجلي وجماعة، وولي الكوفة لعمر بن عبد العزيز، وكان أبو الزناد كاتبه مات في خلافة هشام بن عبد الملك. ينظر: الثقاة لابن حبان (٩٢٥٧) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧٧)، والاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٦٢٤)، ولسان الميزان لا بن حجر (١٥٤٨) وغيرهم.

(٢) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من أهل الحجاز يروى عن الحجازيين، وكان سيدًا. روى عنه أهل المدينة مات سنة عشرين ومئة، وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ. ينظر: الثقاة لابن حبان (٦٢٤٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم برقم (١٤٩٢)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٦٣٨٤).

(٣) إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، شامي، تابعي، ثقة، قال أبو زرعة الرازي: اسم أبي المهاجر أقوم استعمله عمر بن عبد العزيز على إفريقية، قال عبد الرحمن ثنا عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل ثنا أيوب ابن تميم القاري عن الأوزاعي أنه كان إذا حدث عن إسماعيل بن عبيد الله قال وكان مأمونًا على ما حدث. ينظر: الثقاة لابن حبان (٦٦٣١) والطبقات الكبرى لابن سعد (٦٥٢٥).

(٤) ينظر للمزيد: أثر العلماء في الحياة السياسية في الدولة الأموية للدكتور. عبدالله بن عبد الرحمن بن زيد الخرعان، ص٢٠١-٢٠٢.

(٥) سبقت ترجمته، ص٦٨.

في عزلة عن نصح الخلفاء، والسعي إلى إصلاح حال الأمة، بل عمل قريبًا من الخلفاء كعبد الملك[(١)] وأبنائه: الوليد[(٢)]، وسليمان[(٣)]، ويزيد[(٤)]، وهشام[(٥)]، بالإضافة إلى عمر بن عبد العزيز[(٦)]. وعلى الرغم

---

(١) عَبْدُ المَلِكِ بنُ مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ بنِ أَبِي العَاصِ بنِ أُمَيَّةَ الأُمَوِيُّ الخَلِيْفَةُ، الفَقِيْهُ، أَبُو الوَلِيْدِ الأُمَوِيُّ. وُلِدَ: سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِيْنَ. سَمِعَ: عُثْمَانَ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيْدٍ، وَأُمَّ سَلَمَةَ، وَمُعَاوِيَةَ، وَابْنَ عُمَرَ، وَبَرِيْرَةَ، وَغَيْرَهُم. تملك الشام بعد أبيه ثم آلت إليه الخلافة بعد قتل عبد الله بن الزبير ﵁ قال الذهبي: كَانَ مِنْ رِجَالِ الدَّهْرِ، وَدُهَاةِ الرِّجَالِ، وَكَانَ الحَجَّاجُ مِنْ ذُنُوْبِهِ. تُوُفِّيَ (٨٦هـ). ينظر: السير للذهبي(٤/ ٢٤٩).

(٢) الوَلِيْدُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ الأُمَوِيُّ الخَلِيْفَةُ، أَبُو العَبَّاسِ الوَلِيْدُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ الأُمَوِيُّ، الدِّمَشْقِيُّ، الَّذِي أَنْشَأَ جَامِعَ بَنِي أُمَيَّةَ. بُوْيِعَ بِعَهْدٍ مِنْ أَبِيْهِ وَرُزِقَ فِي دَوْلَتِهِ سَعَادَةً. فَفَتَحَ بَوَّابَةَ الأَنْدَلُسِ، وَبِلاَدَ التُّرْكِ مات سنة(٩٦هـ). ينظر: السير(٤/ ٣٤٧-٣٤٨).

(٣) سُلَيْمَانُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ الأُمَوِيُّ بْنِ الحَكَمِ بنِ أَبِي العَاصِ بنِ أُمَيَّةَ، الخَلِيْفَةُ، أَبُو أَيُّوْبَ القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ. بُوْيِعَ بَعْدَ أَخِيْهِ الوَلِيْدِ سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِيْنَ. وَكَانَ دَيِّناً، فَصِيْحاً، مُفَوَّهاً، عَادِلاً، مُحِبّاً لِلْغَزْوِ. وَنَظَرَ فِي أَمْرِ الرَّعِيَّةِ، وَكَانَ لاَ بَأْسَ بِهِ، وَكَانَ يَسْتَعِيْنُ فِي أَمْرِ الرَّعِيَّةِ بِعُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيْزِ، وَعَزَلَ عُمَّالَ الحَجَّاجِ، مات سنة (٩٩هـ). ينظر: السير (٥/ ١١١-١١٣).

(٤) يَزِيْدُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ الخَلِيْفَةُ أَبُو خَالِدٍ القُرَشِيُّ الأُمَوِيُّ، الدِّمَشْقِيُّ. اسْتُخْلِفَ بِعَهْدٍ عَقَدَهُ لَهُ أَخُوْهُ سُلَيْمَانُ بَعْدَ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيْزِ. وَأُمُّهُ: هِيَ عَاتِكَةُ بِنْتُ يَزِيْدَ. وُلِدَ: سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِيْنَ، وَكَانَ لاَ يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ، مَصْرُوْفَ الهِمَّةِ إِلَى اللَّهْوِ وَالغَوَانِي. توفى)١٠٥هـ). ينظر: السير(٥/ ١٥٠-١٥٣).

(٥) هِشَامُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ أَبُو الوَلِيْدِ الأُمَوِيُّ الخَلِيْفَةُ، أَبُو الوَلِيْدِ القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ، الدِّمَشْقِيُّ. وُلِدَ: بَعْدَ السَّبْعِيْنَ. وَكَانَ حَرِيْصاً جَمَّاعاً لِلْمَالِ، عَاقِلاً، حَازِماً، سَائِساً، فِيْهِ ظُلْمٌ مَعَ عَدلٍ. ينظر: السير(٥/ ٣٥١-٣٥٣).

(٦) عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ مَرْوَانَ الأُمَوِيُّ بنِ الحَكَمِ بنِ أَبِي العَاصِ بنِ أُمَيَّةَ بنِ =

من قربه هذا فقد جمع بين العلم وبين السياسة والنصح للولاة، وهذا دليل على فقهه، وعلمه بشمول الدين. وكان له الأثر والنفع العظيم في طبقتي الأمراء، والعلماء، واتفق الجميع على إمامته، وجلالة قدره[١].

ومن العلماء العاملين بمقتضى العلم أيضًا سفيان الثوري[٢]، فقد جمع بين العلم والفتوى[٣]، وكان لا يأمن على نفسه من فتنة العلم، خشية من الله - عزّ وجلّ - واخلاصًا له[٤]. ويقول: (إن أقبح الرعية أن يطلب الدنيا بعمل الآخرة) [٥].

ومما يستشهد به على التلازم بين الإيمان والحياة في هذا العصر ما جاء في قصة قتال المسلمين مع الترك، حين رأى أمير الجيش قتيبة بن مسلم[٦] صفوف العدو، هاله أمرهم، فلم يكن في تلك اللحظة إلا أن

= عَبْدِ شَمْسِ بنِ عَبْدِ مَنَافٍ بنِ قُصَيٍّ بنِ كِلَابٍ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، العَلَّامَةُ، المُجْتَهِدُ، الزَّاهِدُ، العَابِدُ، السَّيِّدُ، أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ حَقّاً، أَبُو حَفْصٍ القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ، الخَلِيْفَةُ، الزَّاهِدُ، الرَّاشِدُ، ومات سنة (١٠١هـ). ينظر: السير للذهبي (٥/ ١١٣-١٤٤).

(١) ينظر لمزيدٍ من التفصيل عن أعمال وآثار الزهري في مجال السياسة: أثر العلماء في الحياة السياسية في الدولة الأموية، للدكتور. عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد الخرعان، ص٢٠٣-٢١٨.

(٢) سبقت ترجمته ص ٦٥.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، (١/ ٥٩).

(٤) ينظر: المصدر نفسه، (١/ ٦١-٦٢).

(٥) السير للذهبي (٧/ ٢٤٣).

(٦) هو: قتيبة بن مسلم بنِ عَمْرِو بنِ حُصَيْنِ بنِ رَبِيْعَةَ البَاهِلِيُّ الأَمِيْرُ، أَبُو حَفْصٍ، أَحَدُ الأَبْطَالِ وَالشُّجْعَانِ، وَمِنْ ذَوِي الحَزْمِ، وَالدَّهَاءِ، وَالرَّأْيِ، وَالغَنَاءِ. وَهُوَ الَّذِي فَتَحَ خُوَارِزْمَ، وَبُخَارَى، وَسَمَرْقَنْدَ، وَكَانُوا قَدْ نَقَضُوا وَارْتَدُّوا، ثُمَّ إِنَّهُ افْتَتَحَ فَرْغَانَةَ، =

استشعر أحد عوامل النصر، فسأل عن مُحَمَّد بن وَاسِعٍ[(١)] وهو أحد علماء الأمة وعبادها الذين كانوا معه في الجيش، فقيل له: هو ذاك في الميمنة جامح على قوسه، يبصبص بأصبعه نحو السماء، قال: تلك الأصبع أحب إليّ من مئة ألف سيف شهير، وشاب طرير[(٢)].

فهذا يدل على إدراك الأمير أهمية الدعاء، وأثر الإيمان في تحقق النصر للمسلمين.

وقيام محمد بن واسع بهذا العمل يدل أيضًا على إدراكه أهمية التلازم وأثره في العبد، وحب الناس له، فكان يقول: (إذا أقبل العبد بقلبه على الله - عزّ وجلّ - أقبل الله بقلوب العباد عليه)[(٣)]. وقال: (يكفي من الدعاء مع الورع يسير العمل)[(٤)]. فلا يكفي الدعاء، بل لا بد من عمل، ولو كان يسيرًا، ولكن المؤثر الأعظم يكمن في الدعاء، والإيمان؛ إذ

= وَبِلَادَ التُّرْكِ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِيْنَ، وَلِيَ خُرَاسَانَ عَشْرَ سِنِيْنَ. وَلَهُ رِوَايَةٌ عَنْ: عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، وَأَبِي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ. ولمَّا بَلَغَهُ مَوْتَ الوَلِيْدِ، نَزَعَ الطَّاعَةَ، فَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ جَيْشُهُ، وَقَامَ عَلَيْهِ رَئِيْسُ تَمِيْمٍ وَكِيْعُ بنُ حَسَّانٍ، وَأَلَّبَ عَلَيْهِ، ثُمَّ شَدَّ عَلَيْهِ فِي عَشْرَةٍ مِنْ فُرْسَانِ تَمِيْمٍ، فَقَتَلُوْهُ فِي ذِي الحِجَّةِ، سَنَةَ(٩٦هـ). ينظر: السير للذهبي(٤/ ٤١٠).

(١) محمد بن واسع بنِ جَابِرِ بنِ الأَخْنَسِ الأَزْدِيُّ الإِمَامُ، الرَّبَّانِيُّ، القُدْوَةُ، أَبُو بَكْرٍ. وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللهِ الأَزْدِيُّ، البَصْرِيُّ، أَحَدُ الأَعْلَامِ. حَدَّثَ عَنْ: أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، وَعُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ، وَمُطَرِّفِ بنِ الشِّخِّيْرِ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ الصَّامِتِ، وَأَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، وَمُحَمَّدِ بنِ سِيْرِيْنَ، وَغَيْرِهِم، قليل الرواية، توفي سنة(١٢٧هـ). ينظر: السير للذهبي(٦/ ١١٩-١٢٣).

(٢) ينظر: السير(٦/ ١٢١).

(٣) المصدر نفسه(٦/ ١٢١).

(٤) المصدر نفسه(٦/ ١٢١).

بهما ستتحقق نتائج عملية تفوق حجم العمل.

ومن العلماء في هذا العصر الإمام الأوزاعي[١]، حيث يقول (لَا يَسْتَقِيمُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِالْقَوْلِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْإِيمَانُ وَالْقَوْلُ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْإِيمَانُ وَالْقَوْلُ وَالْعَمَلُ إِلَّا بِنِيَّةٍ مُوَافِقَةٍ لِلسُّنَّةِ، وَكَانَ مَنْ مَضَى مِنْ سَلَفِنَا لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ مِنَ الْعَمَلِ. وَإِنَّمَا الْإِيمَانُ اسْمٌ يَجْمَعُ هَذِهِ الْأَدْيَانَ اسْمُهَا، وَيُصَدِّقُهُ الْعَمَلُ، فَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَعَرَفَ بِقَلْبِهِ، وَصَدَّقَ بِعَمَلِهِ، فَتِلْكَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَمَنْ قَالَ بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يَعْرِفْ بِقَلْبِهِ، وَلَمْ يُصَدِّقْهُ بِعَمَلِهِ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، وَكَانَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ)[٢].

إن ما ذكره هذا العالم تقريرٌ بالتلازم بين العقيدة والشريعة، ولم يكن ذلك مجرد علم يقال، بل مارس هذا الاعتقاد في واقعه، وكان أثره واضحًا في مواقفه، ومن أشهر تلك المواقف ما حدث له مع أمير الشام عبدالله بن علي[٣] الذي قضى على دولة بني أمية في الشام(حيث بعث إلى الأوزاعي، فدخل عليه، وكان الأمير عبدالله قد فرغ من قتل الأمويين،

---

(١) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَمْرِو بنِ يُحْمَدَ شَيْخُ الإِسْلَامِ، وَعَالِمُ أَهْلِ الشَّامِ، أَبُو عَمْرٍو الأَوْزَاعِيُّ. كَانَ يَسْكُنُ بِمَحَلَّةِ الأَوْزَاعِ، ظَاهِرَ بَابِ الفَرَادِيْسِ بِدِمَشْقَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى بَيْرُوْتَ مُرَابِطاً بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ سنة ١٥٧هـ. ينظر: السير(٧/ ١٠٧).

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة (١٠٩٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ٩٥٦).

(٣) هو: عَبْدُ اللهِ بنُ عَلِيِّ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ، عَمُّ السَّفَّاحِ وَالمَنْصُوْرِ، مِنْ دُهَاةِ قُرَيْشٍ. كَانَ بَطَلاً، شُجَاعاً، مَهِيْباً، جَبَّاراً، عَسُوْفاً، سَفَّاكاً لِلدِّمَاءِ. بِهِ قَامَتِ الدَّوْلَةُ العَبَّاسِيَّةُ. سَارَ فِي أَرْبَعِيْنَ أَلْفاً أَوْ أَكْثَرَ، فَالْتَقَى مَرْوَانَ - آخر خلفاء بني أمية - بِقُرْبِ المَوْصِلِ، فَهَزَمَه، وَلَجَّ فِي طَلَبِه، حَتَّى نَازَلَ دَارَ المُلْكِ دِمَشْقَ، فَحَاصَرَهَا أَيَّاماً، وَأَخَذَهَا بِالسَّيْفِ، توفي سنة: سَبْعٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَمِئَةٍ ينظر: البداية والنهاية (٦/ ١٦١- ١٦٢).

فَقَالَ له: مَا تَقُوْلُ فِي دِمَاءِ بَنِي أُمَيَّةَ؟

قال الأوزاعي: فَحِدْتُ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمتُ مِنْ حَيْثُ حِدْتَ، فَأَجِبْ.

قَالَ الأوزاعي: كَانَ لَهُم عَلَيْكَ عَهْدٌ.

قَالَ: فَاجْعَلْنِي وَإِيَّاهُم وَلَا عَهْدَ، مَا تَقُوْلُ فِي دِمَائِهِم؟

قال الأوزاعي: حَرَامٌ؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»[(١)].

فَقَالَ: وَلِمَ، وَيْلَكَ؟!

وَقَالَ: أَلَيْسَتِ الخِلَافَةُ وَصِيَّةً مِنْ رَسُوْلِ اللهِ، قَاتَلَ عَلَيْهَا عَلِيٌّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - بِصِفِّيْنَ؟

قال الأوزاعي: لَوْ كَانَتْ وَصِيَّةً مَا رَضِيَ بِالحَكَمَيْنِ.

فَنَكَسَ رَأْسَهُ، وَنَكَسْتُ، فَأَطَلْتُ، ثُمَّ قُلْتُ: البَولَ. فَأَشَارَ بِيَدِهِ: اذْهَبْ.

فَقَام الأوزاعي، فَجَعَلَ لَا يخطُو خُطوَةً إِلَّا قال: إِنَّ رَأْسِي يَقَعُ عِنْدَهَا)[(٢)].

قال الحافظ الذهبي معلقًا على القصة: (قَدْ كَانَ عَبْدُ اللهِ بنُ عَلِيٍّ مَلِكاً جَبَّارًا، سَفَّاكاً لِلدِّمَاءِ، صَعبَ المِرَاسِ، وَمَعَ هَذَا فَالإِمَامُ الأَوزَاعِيُّ يَصْدَعُهُ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ [المَائدة: ٤٥] (٦٨٧٨)، ومسلم في كِتَابُ الْقَسَامَةِ وَالْمُحَارِبِينَ وَالْقِصَاصِ وَالدِّيَاتِ، باب ما يباح به الدم (١٦٧٦).

(٢) السير للذهبي (٧/ ١٢٣-١٢٥) بتصرف.

بِمُرِّ الحَقِّ كَمَا تَرَى، لَا كَخَلْقٍ مِنْ عُلَمَاءِ السُّوءِ الَّذِيْنَ يُحَسِّنُوْنَ لِلأُمَرَاءِ مَا يَقْتَحِمُوْنَ بِهِ مِنَ الظُّلم وَالعَسْفِ، وَيَقلِبُوْنَ لَهُمُ البَاطِلَ حَقّاً - قَاتَلَهُمُ اللهُ - أَوْ يَسكُتُوْنَ مَعَ القُدْرَةِ عَلَى بَيَانِ الحَقِّ)[1].

فهذه القصة فيها عبر، وهي ترد على كثير من أوهام المستشرقين ومن تابعهم أن الدين أو الأحاديث يؤثر فيها العامل السياسي بسلطة الحكّام. حيث تؤكد صلابة الدين، وحملته الذين نقلوه لمن بعدهم بكل أمانه، فلا يؤثر في الدين سواء أكان عاملًا تاريخيًّا أم سياسيًّا، وذلك شأنه في كل مكان و زمان[2].

وقد يطول الحديث عن عمل التابعين بالتلازم؛ لذا حسبنا الاكتفاء بذلك؛ إذ به غنية على تأكيد على ذلك ما ذُكر آنفًا[3]. والله أعلم.



(١) المصدر نفسه (٧/ ١٢٥).

(٢) سيأتي نقاشها في الباب الأخير.

(٣) للاستزادة في جمع أقوال التابعين ينظر: بحث بعنوان: أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، جمع ودراسة وتحقيق: عبد العزيز بن عبد الله المبدل (١/ ٤١ وما بعدها).

المبحث الرابع

العمل بالتلازم في عهد تابعي التابعين

يبدأ هذا العهد حسب ما اتفق عليه أئمة الإسلام منذ عام خمسين ومئة للهجرة، وأن سنة (٢٢٠هـ) كانت آخر عصر أتباع التابعين[(١)]؛ وقد كان ذلك في عهد الدولة العباسية. ولا يعنينا هنا أن نبحث عن المثالب والأخطاء التي كان لها وقعها في الجانب السياسي؛ لأن الخطأ لا ينسب إلى الدين البتة، وإنما إلى أسباب أخرى، والدليل على ذلك إنكار العلماء تلك الأخطاء[(٢)]، وقد حصل شطط وانحراف في بداية الدعوة، ولكن يبقى مسار التصحيح قائمًا، كما يبقى ارتباط الدين بمسارات الحياة المختلفة معمولًا به، وقد عمل كثير من خلفاء بني العباس بالتلازم بين العقيدة والشريعة، وقد لا يسع البحثُ احتواءها كلها؛ خشية الإطالة، وخصوصًا أن الفترة الزمنية محددة في فترة أتباع التابعين؛ ولذا سيكون

مدار البحث هنا على قسمين، الأول: عن عمل الخلفاء بالتلازم، ويمثله الخليفة (هارون الرشيد)[(٣)].

---

(١) ينظر: النكت على ابن الصلاح (٣/ ٤٣٩)، وفتح المغيث(٤/ ٣٥٧)، والمختصر الوجيز في علوم الحديث لمحمد عجاج الخطيب، ص٢٢٢.

(٢) ينظر: الفقيه والسلطان - فقهاء العراق والسلطة العباسية«١٣٢هـ - ١٩٨هـ» أنموذجًا -، سعد خلف الحنيطي، ص٨٧.

(٣) هَارُوْنُ بنُ المَهْدِيِّ مُحَمَّدِ بنِ المَنْصُوْرِ أَبِي جَعْفَرٍ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ الهَاشِمِيُّ، العَبَّاسِيُّ. اسْتُخْلِفَ فِي سَنَةِ سَبْعِيْنَ وَمائَةٍ، وكَانَ مِنْ أَنبَلِ الخُلَفَاءِ، وَأَحشَمِ المُلُوْكِ، ذَا حَجٍّ، وَجِهَادٍ، وَغَزْوٍ، وَشَجَاعَةٍ، وَرَأْيٍ. وَأُمُّهُ أُمُّ وَلَدٍ، اسْمُهَا: خَيْزُرَانُ. وَكَانَ ذَا فَصَاحَةٍ وَعِلْمٍ وَبَصَرٍ بِأَعبَاءِ الخِلاَفَةِ، وَكَانَ مَوْلِدُهُ: =

والثاني: عن عمل العلماء بالتلازم.

أولاً: عمل الخليفة هارون الرشيد بالتلازم.

يقول عنه الحافظ الذهبي: (كَانَ يُصَلِّي فِي خِلَافَتِهِ فِي كُلِّ يَوْم مئَةَ رَكْعَةٍ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَيَتَصَدَّقُ بِأَلفٍ، وَكَانَ يُحِبُّ العُلَمَاءَ، وَيُعَظِّمُ حُرُمَاتِ الدِّيْنِ، وَيُبْغِضُ الجِدَالَ وَالكَلَامَ، وَيَبْكِي عَلَى نَفْسِهِ وَلَهْوِهِ وَذُنُوبِهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا وُعِظَ) [(١)].

وكان رقيق القلب يستمع إلى المواعظ، ويبكي حتى يشهق[(٢)]، وجلس في عزاء عبدالله بن المبارك [(٣)] وحزن عليه حزنًا شديدًا فعزاه الأكابر.

وله أعمالٌ وعباداتٌ يمكن أن نستنتج منها أنه كان مدركًا أثرها في حياته، ومن ذلك أنه: (كان يصلي في كل يوم مئة ركعة إلى أن فارق الدنيا، إلا أن تعرض له علة، وكان يتصدق من صلب ماله في كل يوم بألف درهم بعد زكاته، وكان إذا حج حج معه مئة من الفقهاء وأبنائهم، وإذا لم يحج أحجَّ ثلاث مئة رجل بالنفقة السابغة)[(٤)].

ومع ذلك يغزو كثيرًا، وقد حقق انتصارات عظيمة[(٥)].

= فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَمِئَةٍ، توفي سنة ١٩٣هـ. ينظر: تاريخ الطبري، (١١/ ١٧٤-٢٥٦)، والكامل لابن الأثير (٥/ ٢٧٣-٢٧٤)، والسير للذهبي (٩/ ٢٨٦-٢٩٥).

(١) السير للذهبي (٩/ ٢٨٧)

(٢) ينظر: المصدر نفسه (٩/ ٢٨٧).

(٣) أبو عبد الرحمن، مولى بني حنظلة، (ثقة) مات سنة (١٨١هـ) في رمضان، سمع معمرًا ويونس بن يزيد، سمع منه يحيى القطان، وابن مهدي، ينظر: التاريخ الكبير (٦٧٩).

(٤) تاريخ الطبري (١١/ ٢٦٠) دار ابن كثير.

(٥) ينظر: السير للذهبي(٩/ ٢٩٤).

وهذا يدل على أثر الإيمان والتلازم؛ بدليل ما كان في خلافته من انتصارات وعزة للمسلمين، عرفها وأدركها الجميع.

وقد كان سليم المعتقد، شديدًا على المبتدعة، والزنادقة، فمن مواقفه في ذلك أنه كان في مجلس فحدّثه أحد العلماء بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أن موسى لقي آدم عليه السلام فقال: أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنة؟ . . . إلخ»[1] فقال رجل من وجوه قريش كان هناك: أين لقي آدم موسى؟ فغضب الرشيد رحمه الله وقال: النِطع والسيف، زنديق يطعن فِي حديث رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - .

فما زال الحاضرون يسكنونه ويعتذرون له، بأنها كانت بادرة منه، ولم يفهم، حتى سكن) [2].

فهذه الحادثة تدل على أمور كثيرة، منها:

- أن مجالسه كانت عامرة بالعلماء والمحدثين.
- أنه كان حازمًا ضد الزنادقة، ولم يكن يتركهم يعتقدون ويقولون ما يشاؤون، فلا مكان عنده لما يسمى بحرية المعتقد.

ثانيا: عمل العلماء بالتلازم.

ولا يزال أعلام الأمة يأخذون الدين من سلفهم؛ ولذا كان تقريرهم موافقًا ما في القرون السابقة بدءًا بقرن - النبي صلى الله عليه وسلم - .

وقد وقع الاختيار على بعض من هؤلاء العلماء؛ لكي نظهر آثارهم

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب القدر، بَابُ تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى عِنْدَ اللهِ (٦٦١٤)، ومسلم في كتاب القدر، بَابُ حِجَاجِ آدَمَ وَمُوسَى -عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -(٢٦٥٢).

(٢) التدوين في أخبار قزوين(٤/ ١٨٨)، والسير للذهبي(٩/ ٢٨٨).

الدالة على عملهم بالتلازم، وهم على النحو التالي:

١- عبد الله بن المبارك.

ومن أعماله التي ميّزته، ويتضح فيها التلازم أنه كان عالمًا، وتاجرًا، وغازيًا، ومنفقًا من ماله على الفقراء والحجاج[١].

ولا شك أن العبادة لها أثرها في المسلم، وهذا ما عمل به ابن المبارك، فقد جاءه رجل (يشتكي من قُرْحَةٍ خَرَجتْ فِي رُكبَتِهِ مُنْذُ سَبْعِ سِنِيْنَ، وَقَدْ عَالَجها بِأَنْوَاعِ العِلَاجِ، وسأل الأَطِبَّاءَ، فَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ.

فقال له ابن المبارك: اذْهَبْ، فَاحفِرْ بِئْرًا فِي مَكَانٍ حَاجَةٍ إِلَى المَاءِ، فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يَنبُعَ هُنَاكَ عَيْنٌ، وَيُمْسِكَ عَنْكَ الدَّمَ، ففَعَلَ الرَّجُلُ، فَبَرَأَ)[٢].

٢- الفضيلُ بن عياض[٣]: ومما يحسن الاستشهاد به في هذا المحل من كلامه أنه قال: (لَمْ يُدْرَكْ عِنْدَنَا مَنْ أُدرِكَ بِكَثْرَةِ صِيَام وَلَا صَلَاةٍ، وَإِنَّمَا أُدْرِكَ بِسَخَاءِ الْأَنْفُسِ، وَسَلَامَةِ الصَّدْرِ، وَالنُّصْحِ لِلْأُمَّةِ)[٤]. وهذا الكلام بلا شك موافق للدين، فقد اشتمل على جله؛ لأن النصيحة بالمفهوم الشرعي تكون للدين، ولأئمة المسلمين، وعامتهم، وهي كلمة

---

(١) ينظر: السير للذهبي (٩/ ٣٨٣).

(٢) المصدر نفسه (٩/ ٤٠٧) بتصرف يسير.

(٣) هو: الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر، أبو علي التيمي اليربوعي المروزي، إمام الحرم حدث عنه الشافعي ويحيى القطان وغيرهما، وكان إمامًا كبير الشأن ثقة عابدًا زاهدًا جليلًا، توفي سنة ١٨٧هـ. ينظر: وفيات الأعيان (٤/ ٤٧)، والسير للذهبي(٨/ ٤٢١)، وشذرات الذهب (١/ ٣١٧).

(٤) أخرجه البيهقي في الشعب (١٠٣٩٢).

جامعة مانعة، فلا يستقيم الدين إلا بالقيام بهذه الأعمال الخارجة عن مفهوم العبادة المحضة، وبذلك تكون جزءًا منه. وقد أدرك هذا العالم أهمية النصيحة لدى الخلفاء، وأن صلاحهم صلاح للأمة، وتجسد هذا الشعور مرة حين مرّ الخليفة هارون الرشيد ورآه الفضيل فقال: (النَّاسُ يَكرَهُوْنَ هَذَا، وَمَا فِي الأَرْضِ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْهُ، لَوْ مَاتَ، لَرَأَيْتُ أُمُوْرًا عِظَاماً . . . وَلَوَدِدْتُ أَنَّ اللهَ زَادَ مِنْ عُمُرِي فِي عُمُرِهِ)[١] وقد أدرك قيمة كلامه هذا من أدرك فتنة خلق القرآن بعده في زمن ابنه المأمون.

٣- أسد بن الفرات[٢].

ومن أهم ما يميزه ويجعله خير أنموذج أنه استطاع أن يجمع بين العلم والعمل، فقد وُلي أميرًا على الغزاة، فَافْتَتَحَ بَلَدًا مِنْ جَزِيْرَةِ صَقِلِّيَّةَ[٣]، وَكَانَ مَعَ تَوَسُّعِهِ فِي العِلْمِ فَارِساً، بَطَلاً، شُجَاعاً، مِقْدَاماً، وكان بعمله هذا وفقهه ورئاسته وولايته عاملًا بالتلازم، ولم يغفل عن ذلك، فحين خرج ومعه الناس وعلماؤهم وخاصتهم في حفل؛ ليشيعوه في خروجه إلى صقلية، ورأى ذلك الحشد بين يديه وخلفه، فقال لهم[٤] (بعد حمد الله، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، يا معشر الناس، والله ما ولي لي أب، ولا جد ولاية قط، ولا أحد من سلفي رأى هذا قط، وما رأيت ما ترون إلا بالأقلام، فأجهدوا أنفسكم، وأتعبوا أبدانكم في طلب العلم وتدوينه،

---

(١) السير للذهبي (٩/ ٢٨٩).

(٢) هو: أَسَدُ بنُ الفُرَاتِ أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَرَّانِيُّ ثُمَّ المَغْرِبِيُّ الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، القَاضِي، الأَمِيْرُ، مُقَدَّمُ المُجَاهِدِيْنَ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَرَّانِيُّ، ثُمَّ المَغْرِبِيُّ. مات ٢١٣هـ. ينظر: السير للذهبي(١٠/ ٢٢٥-٢٢٨)، والعبر في خبر من غبر(١/ ٢٨٦).

(٣) ينظر: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (١/ ١٠٢)، والسير(١٠/ ٢٢٥-٢٢٨).

(٤) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف (٢/ ١١٩).

واصبروا على شدته، فإنكم تنالون به خيري الدنيا والآخرة)[١].

وهذه القصة أنموذج تطبيقي للتلازم، بيّن فيه أثر التلازم.

٤- أَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بنُ سَلَّامٍ[٢].

ألّف هذا الإمام في الفنون المختلفة، ومن أعماله التي تدل على فقهه بتلازم الدين، تأليفه كتاب الإيمان الذي يقر مفهوم الإيمان المقتضي التلازم بين العقيدة والشريعة، حيث جاء فيه قوله: (إِنَّ الْإِيمَانَ بِالنِّيَّةِ وَالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ جَمِيعًا، وَأَنَّهُ دَرَجَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، إِلَّا أَنَّ أَوَّلَهَا وأعلاها الشَّهَادَةُ بِاللِّسَانِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي جَعَلَهُ فِيهِ بِضْعَةً وَسَبْعِينَ جُزْءًا، فَإِذَا نَطَقَ بِهَا الْقَائِلُ، وَأَقَرَّ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ لَزِمَهُ اسْمُ الْإِيمَانِ بِالدُّخُولِ فِيهِ بِالِاسْتِكْمَالِ عِنْدَ اللهِ، وَلَا عَلَى تَزْكِيَةِ النُّفُوسِ، وَكُلَّمَا ازْدَادَ لِلَّهِ طَاعَةً وَتَقْوَى، ازْدَادَ بِهِ إِيمَانًا)[٣].

ثم إنه طبق العلم والشرع، فولّي القضاء في طرطوس، وصحب أميرها، وأدرك أهمية الحفاظ على الدين من البدع، فقال: (المتبع السنّة كالقابض على الجمر، وهو اليوم عندي أفضل من ضرب السيف في سبيل الله)[٤].

فالحفاظ على الدين أهم وأعظم من الجهاد؛ لأن الدين إن ضاع، فقد الناس عامل النصر الأعظم، ولم يكن له أثر في حياتهم، أما الرجال في ساحات الجهاد قد يعوضون بغيرهم، إن حصل انكسار وهزيمة.

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ١١٩).

(٢) سبقت ترجمته ص ٦٥.

(٣) كتاب الإيمان. تحقيق الألباني، ص٣٤-٣٥

(٤) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٩٢). والسير للذهبي(١٠/ ٤٩٩).

ولا يأتي عوضهم إلا ممن بادروا بأخذ الدين، وعملوا به بتلازم العقيدة والشريعة، فعندها تؤتى - بإذن الله - أكلهم، ويظهر فضل التمسك بالسنة.

فهذه نماذجُ لبعض العلماء، ولا تمثل إلا نزرًا يسيرًا، حيث التاريخ حافل بالمآثر والمحاسن التي قام بها أعلام الأمة في أزمانها المختلفة؛ إذ إن آثارهم تثبت عملهم بالتلازم بين العقيدة والشريعة. وبهذا نختم ما بدأنا به في هذا الفصل.





الباب الثاني

أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من الكتاب والسنة

- **الفصل الأول:** أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من القرآن والسنة.
- **المبحث الأول:** أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من القرآن.
- **المبحث الثاني:** أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من السنة.
- **الفصل الثاني:** حكم الفصل بين العقيدة والشريعة.

الباب الثاني

أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة في الكتاب والسنة

تتنوع الاستدلالات في إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة باعتبارات مختلفة، ومحصلة ذلك كله واحدة، وبها يكون المأخذ قويًا، وتكون الحجة متواترة متنوعة، لا يبقى إلا التسليم بها.

وهي تدور عمومًا على محورين رئيسين هما:

- **دلالة التوحيد بأنواعه على استقلال الله - عزّ وجلّ - بالتشريع الشامل، وصلاحه لكل زمان ومكان.**

- تحقق الاشتراك والارتباط بينهما، بمعنى استحالة وجود عقيدة صحيحة منفصلة عن الشريعة.

فلا تكاد تخرج الأدلة عن تحقيق هذين المحورين، مع بيان تفاصيل متفرعة عنهما. وأما حكم الفصل بين العقيدة والشريعة فمرتبط بتحديد المناط المؤثر في تحقيق التلازم، وهو مرتبط بمقالات المرجئة، والوعيدية، والمذاهب الفكرية المعاصرة، وسيدور هذا البحث - إن شاء الله - حول ذلك مع إضافة ما نجد له محلًا في الموضوع.

وقد أجريت الكلام في هذا الباب مرتبًا على فصلين:

الفصل الأول: أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من القرآن والسنة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من القرآن.

والمبحث الثاني: أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من السنة.

الفصل الثاني: حكم الفصل بين العقيدة والشريعة.



الفصل الأول

أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من القرآن والسنة

- ◆ المبحث الأول: أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من القرآن
- ◆ المبحث الثاني: أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من السنة

المبحث الأول

أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من القرآن

وسيكون الحديث في إثبات التلازم من آيات القرآن من أربع جهات:

أولًا: من جهة الاستدلال بالتوحيد.

ثانياً: من جهة شمول الدين.

ثالثًا: من جهة أن العقيدة الصحيحة تستلزم العمل والتسليم لحكم الله - عزّ وجلّ -.

رابعًا: من جهة أن صحة العقيدة شرط لقبول العمل بالشريعة.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: من جهة الاستدلال بالتوحيد.

ويثبت ذلك عبر أنواع التوحيد الثلاثة (الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات)؛ لأن أسماء الله الحسنى لها تأثيرها ومقتضاها في الحياة، تتضمن أوصافًا ومعانيَ متعدية، فكل اسم له دلالته على تفرد الله ﷻ وتنزهه عن مشابهة خلقه، وكلها حُسنى وكمال لا يعتريها النقص أبدًا، و(من أسمائه الحسنى ما يكون دالًا على عدة صفات، ويكون ذلك الاسم: متناولًا لجميعها تناول الاسم الدال على الصفة الواحدة لها، كاسمه: العظيم، والمجيد، والصمد)[1]، وهذه الصفات تدل على أنه - عزّ وجلّ - متفرد بالكمال، ومن ذلك تفرده بالتدبير، والحكم، والأمر، والعلم. فأسماء الله وصفاته تقرر التلازم من وجوه واعتبارات عدة.

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم(١/ ١٧٨).

ومن مقتضيات هذا الكمال أن يكون الحكم له في كل شيء، حيث يقول الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٧٠﴾ [القصص: ٧٠].

- أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة توحيد الألوهية يستلزم ويتضمن أن يكون التشريع لله وحده، ويظهر ذلك على النحو التالي:

١- أدلة تبين تفرد الله - عز وجل - بالحكم والتشريع وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦﴾ [الكهف: ٢٦]، فقوله تعالى هنا (شاملٌ لكلِّ ما يقضيه - جلَّ وعلا - ويدخلُ في ذلك التَّشريع دخولًا أوّليًّا، وما تضمَّنتهُ هذه الآيةُ الكريمةُ من كون الحُكم لله وحدهُ لا شريك له فيه... مُبيَّنًا في آياتٍ أُخرَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ۝٦٧﴾ [يوسف: ٦٧]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ [الشورى: ١٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُواْ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ ۝١٢﴾ [غافر: ١٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٨٨﴾ [القصص: ٨٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ ۖ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٧٠﴾ [القصص: ٧٠] ...)[1].

٢- أدلة تبين أن التشريع بأحكام وضعية من البشر منازعة لحق الله - عزّ وجلّ - وذلك في قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة: ٥٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١١٤]. وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ

(١) تفسير أضواء البيان، (٣/٢٥٨) بتصرف يسير.

شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ [الشورى: ٢١].

قال ابن كثير: (أي: هم لا يتبعون ما شرع الله لك من الدين القويم، بل يتبعون ما شرع لهم شياطينهم من الجن والإنس، من تحريم ما حرموا عليهم، من البحيرة، والسائبة، والوصيلة، والحام، وتحليل الميتة والدم، والقمار، إلى نحو ذلك من الضلالات والجهالة الباطلة التي كانوا قد اخترعوها في جاهليتهم، من التحليل والتحريم، والعبادات الباطلة، والأقوال الفاسدة)[(١)].

فمن شرّع فقد نازع الله في أعظم خصائصه، وضاهى إرادته، يقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ [المائدة: ١].

والوفاء بالعقود شامل لكل العقود التي بين العبد وربه، وبين العبد ورسوله الذي أُرسل إليه، وبين العبد وصلته بالأقارب والأرحام، وغيرهم.

وهو أمر من الله تعالى لعباده المؤمنين بما يقتضيه الإيمان من الوفاء بالعقود، أي: بإكمالها، وإتمامها، وعدم نقضها ونقصها[(٢)].

فلا بد من نفي الألوهية عن كل ما سوى الله، ونفي أن يعبد غيره، أي: يقصد غيره بالعبادة، سواء أكانت بالدعاء، أم بالذبح، أم بالتشريع.

- أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة أن توحيد الربوبية، والأسماء والصفات يستلزمان أن يكون التشريع لله ﷻ. وذلك

(١) التفسير: (٦/ ٥٤٤) طبعة دار ابن الجوزي.

(٢) ينظر: تفسير ابن سعدي ص٢١٨.

يظهر في الأدلة التالية:

١ - قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣٤﴾ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [يونس: ٣٤-٣٧].

نلحظ في هذه الآيات أن الله - عزّ وجلّ - أثبت لنفسه الخلق والبعث، ثم وجه سؤالاً إلى المشركين يثير فيه عقولهم مفاده: هل شركاؤكم الذين لا يستطيعون الخلق يستطيعون هداية الحق؟! أم الله الذي يخلق ويهدي إلى الحق أحق أن يتبع في كل الأحوال؟

فاستدل بتوحيد الربوبية على حق الله وتفرده بالحكم، واتباع أمره.

واستدل بصفاته وبعلمه الواسع على أنه أحق أن يتبع من الشركاء الذين لا يعلمون.

٢- قال تعالى أيضًا: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأعراف: ٥٤-٥٦].

فقد بين الله في بداية هذه الآيات تفرده بخلق السموات والأرض - توحيد الربوبية - ، ثم صفة الاستواء، - توحيد الصفات - ، وتفرده

بتدبير الليل والنهار والنجوم، وأن ذلك كله يقتضي أن يكون الحكم والأمر والخلق كله لله. ثم أمر عباده أن يدعوه، ثم نهاهم عن الإفساد في الأرض . . . وهذا الإفساد قد بينه الله مفصلًا في آيات أخرى من كتابه، كما بينته سنة نبيه ﷺ .

٣- قال تعالى : ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾ وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [هود: ٢٦-٢٩]

يضرب الله - عزّ وجلّ - مثلًا عبر هذه الآيات بشيء ربما يحقره كثيرون، وهو البعوضة وما فوقها، وهذه تثبت صفة العلم والحكمة له ﷻ وأن من مقتضياتها أن يبين لهم جميع الأحكام صغيرها وكبيرها، ثم بين أن المؤمنين يسلّمون بأمر الله، أما المجادلون، فلا يسلمون، بل يتأولون كل ما لم تقبله عقولهم.

ثم وصف هؤلاء الذين لا يسلّمون بحكم الله بأنهم ينقضون عهد الله، ويقطعون ما أمر به الله أن يوصل. وهذا شامل كل ما أمر به ﷻ .

ثم استنكر منهم كيف تكفرون بمن هو أحياكم، وأماتكم، ثم يحييكم، وهو الذي خلق الأرض والسموات وهو بكل شيء عليم؟!

فأثبت في نهاية الآيات سعة علمه بأنه أنزل في هذا القرآن جميع الأحكام كما قال تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٤﴾ [هُود: ١٤]. وقرن مع العلم كلمة التوحيد، وقرر استفهاماً باعثاً وحاثاً على التسليم.

٤- صفة التدبير لله - عزّ وجلّ - تقتضي التلازم **وذلك يظهر في قوله** تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٣﴾ [يُونس: ٣].

وقال تعالى أيضًا: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۝٣١﴾ [يُونس: ٣١]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ۝٢﴾ [الرّعد: ٢].

وقال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [السَّجدَة: ٥].

فهذا التدبير يعدّ من صفاته - عزّ وجلّ - التي تقتضي أن يكون له الأمر في كل شيء، وهي من صفات الكمال. وبذلك نلحظ من هذه الآيات أن الله يبين قدرته على الخلق والرزق، والإحياء، والإماتة، والتدبير؛ لكي يستحق العبادة، وكما قلنا في المقدمة الأولى إن العبادة شاملة لكل شؤون الحياة؛ لذا توجب علينا الاعتقاد بأن الله له حق التشريع، وأن له حق العبادة، وأن من الإيمان أن يُرد الأمر كله لله، ومراعاة الله في كل شيء، والأخذ بما أمر؛ لأن الله أعلم بمصلحة خلقه، وهو يدبر أمورهم كلها.

فوجه الدلالة على التلازم من الآيات السابقة يتضح من جهة أن

صفات الله تقتضي أن الله ينزل العقائد والأحكام، وأنه يدبر الأمر، ولا يحق لأحد أن يخالف أمره، وهم ملزمون بتطبيق أحكامه في كل شؤون الحياة.

فهو ﷻ بصفاته العلى هو المستحق لرجوع الحكم إليه، مادام أن الله - عزّ وجلّ - فطر السموات والأرض، وخلق كل شيء بقدر وميزان، فمن باب أولى أن يُدبِر ويُسيّر شؤون الخلق، ويبين لهم الحلال والحرام؛ **إذ تستلزم العقيدة والشريعة أن يكون حكمهما شاملًا لكل الشؤون المتعلقة بالحياة .فمن خلق الكون بسمائه، وأرضه، ونجومه، وإنسه، وجنه، أحق أن يُدبر ما يصلح شأنهم، ويبعد عنهم الفساد.**

فيمكن إثبات المسألة عقلًا إذا لم يكن هناك دليل أو أدلة شرعية قطعية، فكيف وقد اجتمع الأمران: الأدلة العقلية، والنقلية؟!.

فالدين عقيدة وشريعة، يشمل حكمه كل ما ينزل بالناس من وقائع ومستجدات؛ لأن ذلك من خصائص هذه الرسالة الخاتمة التي يجب أن ننزهها عن كل عجز أو نقص.

وخلاصة ما سبق:

نصل إلى نتيجة علمية من خلال هذا المبحث، وهي متطابقة ومتوافقة مع ما ذكر في مباحث ثلاثة تقدمت وجاءت تباعاً:

- **حقيقة التلازم.**
- عمل النبي - ﷺ بالتلازم - .
- **الأدلة والاستدلال بالتوحيد المذكورة في هذا المبحث.**

وهذه النتيجة تقتضي أن التوحيد هو الأصل والأساس في التلازم؛

لأنه يستلزم أن يكون التشريع له ﷻ .

ثانيا: من جهة شمول الدين.

أرى قبل الشروع في ذكر الأدلة تناول العبادة من حيث مفهومها كمقدمة ضرورية، وهل هي قاصرة على أعمال شعائرية وتعبدية، أم على أعمال قلبية، أم عليهما جميعاً؟

أم يتعدى الأمر إلى غيرها؛ ليشمل حياة المسلم كلها؟

لأن العبادة محصورة بين مفاهيم أربعة:

- أعمال شعائرية.
- أعمال قلبية.
- أعمال قلبية وشعائرية ظاهرة.
- أعمال تشمل كل الحياة.

والحقيقة أن العبادة تشمل كل حياة المسلم؛ وذلك بمجرد تحقق شرطين هما:

الأول: أن يكون خالصًا لله - عزّ وجلّ - قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البيّنة: ٥].

الثاني: أن يكون متابعًا لأمر الرسول ﷺ قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٧﴾ [الحشر: ٧].

فالعبادة تشمل كل شؤون الحياة بهذين الشرطين، قال تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠

أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

وإن كان الأمر متعلقًا بأمر دنيوي، أو غرائزي فهو يدخل ضمن المباحات التي أباحها الله - عزّ وجلّ - ، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الأعراف: ٣٢]، ويرجع إلى أصل خلق الناس في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذّاريات: ٥٦].

فلا بد أن تشتمل العبادة على عنصرين:

الأول: الخضوع الشامل لله - عزّ وجلّ - .

الثاني: كون هذا الخضوع إراديًا مقصودًا بنية التعبد[1].

فشمول الدين يستلزم التلازم بين العقيدة والشريعة على أساس التوحيد؛ إذ لا تتحول الأعمال إلى عبادة إلا بإخلاص العمل لله ﷻ.

وبعد ثبوت شمولية مفهوم العبادة ننتقل إلى تناول الأدلة التي تثبت التلازم من أوجه أخرى، وكلها في المحصلة تلتقي على طريق إثبات حقيقة التلازم.

فيمكن إثبات التلازم من جهة شمول الدين بالأدلة الجامعة بين المسائل العقدية والمسائل الشرعية، وأكثر ما يكون هذا الربط باختتام الآيات بتذكير ووعيد إما بأسمائه أو باشتراط تحقق الإيمان، فهذه إذن

(١) ينظر بحث بعنوان: تحول العبادة إلى عادات وأثره في حياة المسلمين، محمد أبو الفتح البيانوني، ص١٨٨، مجلة البحوث الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول. عام ١٣٩٥هـ.

دلالة على تلازم الدين. وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- أدلة إثبات شمول الدين و ربط الأمر بمسائل إيمانية عقدية، كثيرة منها:

١ - قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَـٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [المَائدة: ٣].

فقد ذكر الله ﷻ بإعجاز عظيم وبلاغي أحكاماً دقيقة، ثم بعدها بيّن كمال الدين، ومجيئه شاملًا كل ما يحتاج إليه الناس. وفي نهاية الآية ذكر اسمين من أسمائه، وأراد بهما ﷻ بيان أن الحكم في حال الضرورة يتغير بتغير الخصائص والظروف المحيطة بالحكم. فمن مقتضيات هذين الاسمين المغفرة والرحمة لمن كان مضطرًا مشرفًا على الهلاك؛ إذ يباح له ما حُرّم عليه مسبقًا.

٢ - قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَـٰٓؤُلَآءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَـٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٩١﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَـٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا

يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِۦ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [النحل: ٨٩-٩٢].

فالله - عزّ وجلّ - بيّن في أول الآيات أحوالاً من يوم القيامة، ثم ذكر بعدها أنه - عزّ وجلّ - أنزل كتابه؛ ليكون مفصلًا لكل شيء، فيه حكم كل واقعة: إما نصاً مباشرًا، أو استنباطاً، أو قياساً، أو إجماعاً معتمدًا على نص مستمد منه .. وهذه الأحكام رحمة للعباد، وبشرى بالموعود الحسن لمن صبر، وأقام أمر الله - عزّ وجلّ -، وسلم به... وفي السياق نفسه يذكر الله - عزّ وجلّ - حقيقة تعدّ من سننه في الكون قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [النحل: ٩٣].

ونلحظ أن الآيات السابقة تبيّن مسائل غيبية وعقدية تتعلق بالإيمان بالقدر، وباليوم الآخر.

٣ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النِّساء: ٥٩].

تثبت هذه الآية وجوب تحكيم شرع الله - عزّ وجلّ - في كل شيء. فقوله: جاء نكرة في سياق الشرط، وهذه زيادة تأكيدٍ على اتساع الحكم جميع الجوانب، وتفصيلاتها الدقيقة[١]، فلو لم يكن في كتاب الله - عزّ وجلّ - وسنة رسوله ﷺ حكم فيما تنازع فيه الناس في كل زمان، للزم أن يكون حكم هذه الآية في الأمر بالرد أثناء التنازع من قبيل العبث - تعالى

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/ ١٧٤).

الله عن ذلك علوًّا كبيرًا-[١]. كما تثبت رسوخ مبدأ الخلافة، ووجوب نصب الإمام.

٤ - قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾﴾ [الإسراء: ١٢]، وقوله ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام: ٣٨].

أي: بيّنا الآيات، وصرفناها؛ لتتميز الأشياء، ويستبين الحق من الباطل وتقوم الحجة على العباد[٢]، وهذا يدل على تلازم العقيدة والشريعة من جهة شمولها كل شيء، ومن جهة أن صفات الكمال لله - عزّ وجلّ - تقتضي ذلك.

٥- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ ﴿١٠٢﴾ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المائدة: ١٠١-١٠٣].

وتدل هاتان الآيتان على أن حكم الشريعة مُلزم وشامل؛ ولذلك نهى الله ﷻ عن السؤال عن أشياء إذا بينت لهم ساءتهم وأحزنتهم، وذلك كسؤال بعض المسلمين رسول الله ﷺ عن آبائهم، وعن حالهم في الجنة أو النار، فهذا لو بيّن للسائل ربما لم يكن له فيه خير، وكسؤالهم عن الأمور غير الواقعة، وكالسؤال الذي تترتب عليه تشديدات في الشرع ربما أحرجت الأمة، وكالسؤال عما لا يعني، فهذه الأسئلة وما أشبهها منهي

(١) ينظر لمزيد من التفصيلات أكثر حول هذه المسألة: فقه النوازل، للشيخ بكر أبو زيد (١/ ٦١-٦٤).

(٢) ينظر: تفسير ابن سعدي (٤٥٤).

عنها، وأما السؤال الذي لا يترتب عليه شيء من ذلك فهو مأمور به، كما قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧﴾ [الأنبياء: ٧][(١)].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، أي: إذا سألتم عن آية في فترة الوحي أشكلت على المسلمين، أو عن حكم خفي فيبين لكم، وإلّا فالأصل هو السكوت عمّا سكت الله - عزّ وجلّ - عنه، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»[(٢)].

٦ - قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝١٦٣ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۝١٦٤ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ۝١٦٥﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٥].

تثبت هذه الآيات التلازم بين التوحيد والعبادات الأخرى، وحقيقة العبودية الشاملة، وأن أصل خلق البشر عبادة الله - عزّ وجلّ - ؛ بدليل أن الله تبارك وتعالى ختم الآيات التي أثبت فيها الإخلاص له في كل العبادات بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ۝١٦٥﴾

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٤٥، بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ وَتَكَلُّفِ مَا لَا يَعْنِيهِ ... (٧٢٨٩)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب تَوْقِيرِهِ ﷺ وَتَرْكِ إِكْثَارِ سُؤَالِهِ عَمَّا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، أَوْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ وَمَا لَا يَقَعُ وَنَحْوِ ذَلِكَ (٦٢٦٥) من حديث سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه.

[الأنعام: ١٦٥]. فالاستخلاف في الأرض يكون وفق شرع الله متلازمًا مع التوحيد، بدليل أن الله سبحانه وتعالى قال: .

٧- **قال تعالى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ سَبِيلَۢا ﴿١٣٧﴾ بَشِّرِ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۚ أَيَبۡتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلۡعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا ﴿١٣٩﴾﴾ [النساء: ١٣٦-١٣٩].

تدل هذه الآيات على التلازم؛ لكون الله - عز وجلّ - أمر بالثبات على الإيمان والمداومة عليه، وهذا من الإيمان الواجب، الذي لا يكون العبد مؤمنًا إلا به، فمن أقامه وآمن به فقد اهتدى ونجح بإذن الله - عزّ وجلّ - .

والكفر بشيء من المذكورات في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦-١٣٩] كالكفر بجميعها؛ لتلازمها، وامتناع وجود الإيمان ببعضها دون بعض.

ثم ناسب بعد ذكر هذا الإيمان القلبي ذكر حال المنافقين؛ لأنهم أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر فحبط عملهم؛ لكونهم لم يؤمنوا بقلبهم، ومن ثم أثر ذلك فيه. فأحبوا الكفار ووالوهم وابتغوا عندهم العزة من دون المؤمنين، إضافة إلى عدم إحسانهم الظن بالله - عزّ وجلّ - ، وضعف يقينهم بنصر الله - عزّ وجلّ - لعباده المؤمنين، ولحظوا بعض الأسباب التي عند الكافرين، وقصر نظرهم عما وراء ذلك[1].

---

(١) ينظر: تفسير ابن السعدي، ص ٢١١-٢١٢.

فبينت الآيات وجوب الإيمان، وأثره الإيجابي، وعقوبة من لم يقمه ويؤمن بما تضمنه.

٨ - قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾ [البَقَرَة: ٤] فالله - عزّ وجلّ - ذكر أن من صفات المؤمنين إيمانهم بما أنزل، وهذا يشمل جميع ما يحتوي عليه الكتاب المنزل لا تبعيض فيه، وهم متفقون عليه؛ إذ ورد في حق من آمن ببعضه وعيد شديد، كما قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البَقَرَة: ٨٥].

ونلحظ في الآيتين السابقتين أنه ﷻ ختمهما بمسائل غيبية متعلقة باليوم الآخر، حيث ذكر في الأولى أن من صفات المؤمنين تيقنهم باليوم الآخر، ثم في الآية الثانية ربط الوعيد والحساب باليوم الآخر وبالحياة الدنيا، ثم ذكر أن الله - عزّ وجلّ - بصفاته ليس بغافل عمّا يعملون، وهذا أيضًا من مقتضيات صفاته التي يجب أن يؤمن بها المؤمن ويسلم بها في كل شؤون حياته، ويستشعر بها المراقبة، أي: أن الله - عزّ وجلّ - له صفات لا تنفك عنه تقتضي أنه يراقب العبد، ويطلع على كل أعماله وتصرفاته، ويثبتها له إن كانت صالحة، أو يعاقبه إن كانت محرمة، أو يعفو عنها، إن شاء الله - عزّ وجلّ - .

٩- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾ فَإِن زَلَلْتُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٠٨-٢٠٩].

أي: في جميع شرائع الدين، وألّا يتركوا منها شيئًا، وجاء الحكم

على صيغة أمر من الله - عزّ وجلّ - وفي الختام ذكرهم وخوفهم بأسمائه الحسنى وخوفهم بها(١).

١٠ - قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ١٦٢﴾ [النّساء: ١٦٢].

وجاءت هذه الآية في سياق ذم أهل الكتاب؛ لكونهم حرّفوا وغيّروا أحكام الله - عزّ وجلّ - ، وأحلّوا الربا، ولم يحكموا بشرع الله - عزّ وجلّ - فقال تعالى: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرٗا ١٦٠ وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ وَأَكۡلِهِمۡ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ١٦١﴾ [النّساء: ١٦٠-١٦١].

حيث بين - عزّ وجلّ - أن الإيمان الحق يشمل الإيمان بكل ما أنزل الله - عزّ وجلّ - ثم ذكر بعدها المصلين، والمزكين، والمؤمنين بالله، وباليوم الآخر، فجمع بين الإيمان العام بجميع ما أنزل في الكتاب، ثم خص بعدها بعض الأعمال: كالصلاة، والزكاة، والإيمان بالله وباليوم الآخر؛ وذلك لإظهار أهميتها من بين ذلك العموم.

- أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة تلازم العقيدة بأحكام وعبادات أخرى

١ - التلازم بين العقيدة والصلاة، **والزكاة:**

فلا تكاد تجد آية فيها حث على الصلاة والزكاة؛ إلا يربطها - عزّ وجلّ - **بمسألة غيبية أو عقدية، من ذلك:**

(١) ينظر: المصدر السابق(٩٤).

- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤﴾ [البَقَرَة: ٣-٤].

فالله - عزّ وجلّ - ذكر في هذه الآيات الإيمان بالغيب، وقرنه بإقامة الصلاة والإنفاق في سبيله، وهذا الإنفاق عام يشمل: الزكاة أو الصدقة.

- قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝٤٣ أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ۝٤٤ وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ۝٤٥ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ۝٤٦﴾ [البَقَرَة: ٤٣-٤٦].

وهذه أية أخرى تؤكد على إقامة الصلاة والزكاة، ثم تؤكد على الصلاة وأهميتها، وأنها سهلة على الخاشعين الذين يؤمنون بلقاء الله - عزّ وجلّ - ويؤمنون بالغيب، فربط الخشوع في الصلاة بتلك الصفة العظيمة، وهي أن صاحبها يؤمن بالغيب، وهي مسألة عقدية غيبية. والله - عزّ وجلّ - لم يجعل ذلك الربط إلا لإثبات حقيقة ارتباط العقيدة بالشريعة، وتلازمهما.

ومثل ذلك ذكر في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ۝١١٠﴾ [البَقَرَة: ١١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُۚ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ۝٧٢﴾ [الأنعام: ٧٢].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ

عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَـٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال: ٢-٤].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾﴾ [التوبة: ١٨].

ومما يظهر أهمية الصلاة والعمل، أن الله ﷻ أمر المؤمنين بأدائها عند احتدام الجهاد، قال تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ۗ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا۟ أَسْلِحَتَكُمْ ۖ وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٠٢﴾ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَـٰبًا مَّوْقُوتًا ﴿١٠٣﴾﴾ [النساء: ١٠٢-١٠٣].

فعلى الرغم من اشتداد الخوف وانصراف الأذهان، فإن الله - عزّ وجلّ - أمرهم بالمداومة على الصلاة، وذكر الله، وكذلك أمرهم بأخذ الحذر؛ وهذا أمر يتعلق بمسائل القدر، ثم بين - عزّ وجلّ - أنه أعد للكافرين عذاباً مهيناً في يوم القيامة؛ وهذا الأمر متعلق باليوم الآخر وهو غيبي.

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ



خَشْيَةً ۚ وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾ [النساء: ٧٧]

لم يرض الله - عزّ وجلّ - أن يكون الدين قاصراً على عبادة دون أخرى، فلا تكفي الصلاة أو الزكاة، إذا كان الجهاد فرض عين، بل لا بد أن يأتي بالعبادات التي أمر بها الدين بما يستطيع. وهذا لا يقتصر على الصلاة والزكاة فحسب، بل يشمل أعمالًا أخرى.

٢- التلازم بين العقيدة والتكاليف الشرعية وفضائل الأعمال عموماً:

ومشاهد ذلك مستنتجة من الآيات الكثيرة؛ إذ يُربط بين تلك الأعمال ربطًا تلازمياً، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾﴾ [البقرة: ١٧٧-١٨١]

فالله ﷻ في بداية الآيات قرن الإيمان بالله، واليوم الآخر، والملائكة، والكتاب، والنبيين، بأعمال ترتبط بالشريعة: كالنفقة، وإقامة

الصلاة، والزكاة، والوفاء بالعهد، والجهاد والصبر عليه. كما نعتهم بأنهم متّقون، واستمرت الآيات بنعتهم بالتقوى التي تتعلق بالقلب ومرتبطة بالإيمان بالله - عزّ وجلّ - وبصفاته، ومن مقتضاها العمل بالأوامر، والتكاليف.

ومن الأدلة أيضًا قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأٓخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٠﴾﴾ [الأنعام: ١٥٠].

فالله - سبحانه تعالى - يخاطب المشركين الذين زعموا أن الله - عزّ وجلّ - أمرهم بالشرك، وأنه لو شاء لجعلهم غير مشركين، ولا يحرمون ما أحل الله - عزّ وجلّ - ، وذلك في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فأجاب الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥۖ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ

تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٥]

فيظهر لنا بهذا الدليل العظيم جمع الله - عزّ وجلّ - بين التوحيد وأصول الأعمال، مثل:

- بر الوالدين.
- طلب الرزق من الله - عزّ وجلّ - .
- التحذير من الفواحش الظاهرة منها والباطنة.
- النهي عن قتل النفس.
- التحذير من أكل مال اليتيم.
- الأمانة في التجارة والبيع.
- العدل وقول الحق.
- الوفاء بالعهود.

ثم بعد هذه الأصول أمر الله - عزّ وجلّ - عباده أن يتبعوا سبيله، لا سبل غيره، ثم ذكر كتابه التوراة، وأنه تفصيل لكل شيء، ثم عطف عليه القرآن وبين أن فيه تفصيل كل شيء، وأمر باتباعه.

٣ - **ارتباط العقيدة بمسألة تحريم الربا،** قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩].

٤ - **التلازم بين العقيدة وإصلاح ذات البين،** نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾﴾ [الأنفال: ١].

وجه الدلالة من هذه الآية يظهر في موضعين:

الأول: في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] وفيه أن الله ﷻ جمع بين التقوى وهي عمل قلبي وبين إصلاح ذات البين وهو عمل ظاهر يتعلق بالأخلاق والآداب.

والثاني: في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ①﴾ [الأنفال: ١] أمر ﷻ المؤمنين بأن يلزموا طاعة الله - عزّ وجلّ - والرسول ﷺ في كل أمورهم وشؤونهم، ثم جعل ذلك شرطًا للإيمان. وهذا هو التلازم بعينه، فلا يصح إيمان إلا بالطاعة وتطبيق الشريعة. ولا تكون طاعة أصلًا إلا بإيمان صحيح.

٥- التلازم بين العقيدة وبر الوالدين وصلة الأرحام وغيرها من وجوه البر.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ⑧③﴾ [البقرة: ٨٣].

ووجه الدلالة في هذه الآية أن التلازم جاء بين العقيدة وأعمال بر متنوعة، وهو ذكر أيضًا في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ③⑦﴾ [النساء: ٣٧]

٦ - التلازم بين العقيدة وبين مسائل الدَّيْن وكتابته:

وجاء ذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ

فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾ [البقرة: ٢٨٢]

فنجد في هذه الآية وجوهًا عدة لإثبات التلازم:

منها: اشتراط التقوى والعدالة في التعاملات المالية؛ وذلك أن الله - عزّ وجلّ - وعظ الكاتب وذكره بالتقوى في أول الآية نحو قوله: أي: كما أن الله - عزّ وجلّ - أحسن إليه بتعليمه؛ فالأحرى به ألا يمتنع عن الكتابة بين المتداينين، وليحسن إلى عباد الله المحتاجين إلى كتابته، وختم الآية بتقوى الله - عزّ وجلّ - ؛ لكي يتحقق العلم منه، ثم أثبت له سبحانه وتعالى صفة العلم المطلق الكامل، حيث تقتضي من العبد أن يطلب منه سبحانه وتعالى العلم والفقه.

ومنها: أن هذه الآية تعدّ أطول آية في القرآن الكريم، وهي في موضوع يتعلق بحفظ الحقوق المالية؛ وهذه إشارة إلى شمول الدين، وعدم اقتصاره على جوانب قلبية.

ومنها: أنه إذا حصل ضرر على الكاتب أو على الشاهد، فالمتسبب في ذلك يصبح فاسقًا؛ فدل ذلك على حقيقة التلازم والترابط بين الأعمال الظاهرة وبين القلب الذي يعدّ محل الفسق أو الإيمان؛ إذ هو سيد الجوارح، والمتحكم فيها.

٧ - التلازم بين العقيدة وبين أبواب الفقه المختلفة.

ويتمثل ذلك في قول تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٩٦﴾ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩٨﴾ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴿٩٩﴾ قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المائدة: ٩٦-١٠٠].

فبدأ ﷻ ببيان حكم الصيد، وهو من أبواب الفقه، ثم أبواب من فقه العبادات تتعلق بالبيت الحرام، والشهر الحرام، والهدي، ثم بين أن الغاية من فرض هذه العبادات معرفة الله بصفاته ﷻ ، وأنه عالم بكل شيء، ثم ختم الآيات بالتفرقة بين الخبيث والطيب، وأتبعه بالحث على التقوى التي إذا تحققت في كل العبادات حصل الفلاح، واستطاع العبد أن يميّز بين الباطل والحق.

الحاصل أن الأدلة على ذلك كثيرة، بيد أنه يمكن استخلاص منها ما يلي:

- أن بتوحيد الله - عزّ وجلّ - يستدل على التلازم.
- أن الله - عزّ وجلّ - **يختم الآيات في الغالب بتذكير ووعيد إما بأسمائه، أو باشتراط تحقق الإيمان.** وتكرار هذا الأمر في أكثر من دليل؛ يؤكد أمرين هما:

الأول: استنتاج قاعدة، وهي: أن جميع الأعمال تتضمن جانبًا

إيمانيًّا.

الثاني: أن الأمر المرتبط بوعيد، أو الحكم المعلق على شرط، إما أن يتحقق الوعيد بعدمه، أو ينتفي عند انتفاء شرطه. فهذه دلالة واضحة على تلازم الدين.

كما ظهر لنا مسبقًا أنه يمكن أن نستدل بشمول الدين على التلازم باعتبارات متنوعة منها:

- أن التلازم يدخل ويشترك مع مفهوم الشمول ويقتضيه.
- أن العقيدة قد تأخذ محل الشريعة في حالة الافتراق بينهما.
- من جهة شمول حكم الله - عزّ وجلّ - .
- من جهة الربط بين مسائل العقيدة والشريعة.

ثالثًا: أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة أن العقيدة الصحيحة تستلزم العمل والتسليم لحكم الله - عزّ وجلّ - .

كما سبق أن بينا في مبحث حقيقة التلازم أن العقيدة في حال اقترانها بالشريعة تمثل الجانب القلبي الباطني العلمي، والشريعة تمثل الجانب العملي الظاهر، وأتينا على ما يثبت ذلك، وبيّنا الأثر بينهما على سبيل الاختصار، وهذا يتوافق مع السبب الحقيقي لخلق الله - عزّ وجلّ - عباده كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذّاريَات: ٥٦]، حيث أمرهم بإقامة الدين، واتباع الشرع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجَاثيَة: ١٨]. ومن مقتضيات هذه العبادة: التسليم والخضوع لله - عزّ وجلّ - ولأحكامه، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾

[الأحزَاب: ٣٦].

فهذا من أقوى الأدلة على إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة، ولكن يبقى علينا إثبات ذلك بتوسع من واقع الآيات القرآنية، وبأساليب مختلفة وذلك على النحو التالي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يُوسُف: ٤٠].

ففي هذه الآية دلالة على إثبات التلازم من جهتين:

الأولى: حصر الحكم في الله - عزّ وجلّ - **وهو التوحيد.**

الثانية: من جهة أن الحكم والعبادة بينهما تلازم.

قال ابن عاشور: (وجملة ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ﴾ إبطالٌ لجميع التَّصرُّفات المزعومة لآلهتهم بأنَّها لا حكم لها فيما زعموا أنَّه من حكمها وتصرُّفها. وجملة انتقالٌ من أدلَّة إثبات انفراد الله تعالى بالإلهيَّة إلى التَّعليم بامتثال أمره ونهيه؛ لأنَّ ذلك نتيجة إثبات الإلهيَّة والوحدانيَّة له، فهي بيانٌ لجملة ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ﴾ من حيث ما فيها من معنى الحكم.

وجملة: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ خلاصةٌ لما تقدَّم من الاستدلال، أي: ذلك الدِّين لا غيره ممَّا أنتم عليه وغيركم)[1].

الدليل الثاني: في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النِّسَاء: ٦٥].

---

(١) التحرير والتنوير (١٢/ ٢٧٧).

فقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ يمثل الجانب العملي.

في حين أن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ يمثل الجانب القلبي، فلا يكفي جانب الاحتكام إلى الرسول ﷺ إذا لم يكن في القلوب اعتقاد بصحة هذا الحكم، والرضا به، والاطمئنان إليه[(١)]. فهذا تلازم بين عملين: قلبي وظاهري لا بد منهما.

ولأهمية الأمر وشدة التلازم بينهما نفى ﷻ الإيمان عمن لم يُحكّم النبي ﷺ في المشاجرة والنزاع بأمرين:

الأول: أداة النفي التي تكررت في قوله ﴿فَلَا﴾، وقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

الأمر الثاني: في القسم وهو: قوله: ﴿وَرَبِّكَ﴾[(٢)].

قال الحافظ ابن كثير: (يُقْسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد؛ حتى يُحَكّم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا، وظاهرًا؛ ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، أي: إذا حكّموك يطيعونك في بواطنهم، فلا يجدون في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليمًا كليًّا من غير ممانعة، ولا مدافعة، ولا منازعة)[(٣)].

ويظهر من هذه الآية: (أن التحاكم بشرع الله - عزّ وجلّ - شرط

(١) ينظر: تعريف عام بدين الإسلام، علي الطنطاوي، ص١١٩.

(٢) ينظر: شرح رسالة تحكيم القوانين، ص٨-٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم(٢/ ٣٤٩).

لصحة العقيدة)[١]، وهي من باب الانقياد التام لله تعالى أمرًا ونهيًا، واعتقادًا، وقولًا، وعملًا، وأن تكون حياة المسلم قائمة على شريعة الله في سلوكه، وأعماله، وتصرفاته كلها، يحل ما أحل الله - عزّ وجلّ - ويحرم ما حرمه، متجردًا من نوازع هواه[٢].

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٢﴾﴾ [النور: ٦٢].

فالله - عزّ وجلّ - حصر في هذه الآية الإيمان بتعظيمه وتعظيم نبيه ﷺ وذلك بالاستئذان منه.

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَـٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال: ٢-٤].

فدلت الآيات على أن الإيمان الصحيح يستلزم العمل، وزيادة الإيمان، والتوكل على الله - عزّ وجلّ - مع أداء الفرائض، وأن القائمين بذلك هم المؤمنون حقًا.

الدليل الخامس: قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ

---

(١) ينظر: رسالة التلازم بين العقيدة والشريعة، د ناصر العقل، ص٢٤.

(٢) ينظر: رسالة بعنوان: أفحكم الجاهلية يبغون؟ (وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما يخالفه)، الشيخ عبدالعزيز بن باز، ص٥.

لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾ [النُّور: ٤٧-٥١]

فدلت الآيات على:

- أن القول لا ينفع إذا انعدم العمل، وخاصة في عدم قبولهم حكم الله - عزّ وجلّ - وحكم رسوله ﷺ.

- أن التحاكم إلى شرع الله - عزّ وجلّ - أصل من أصول الدين لا يصح إلا به، ويوجب التسليم به في جميع الأمور، سواء أوافق ذلك أهواءهم أم لم يوافقها؛ وذلك (أن إذعانهم إلى حكم الشرع في قوله تعالى: ﴿مُذْعِنِينَ﴾؛ ليس لأنه حكم شرعي، وإنما ذلك لأجل موافقة أهوائهم، فليسوا ممدوحين في هذه الحال، ولو أتوا إليه مذعنين؛ لأن المؤمن الحق يتبع الحق فيما يحب ويكره، وفيما يسره ويحزنه، وأما من يتبع الشرع عند موافقة هواه، وينبذه عند مخالفته، ويقدم الهوى على الشرع، فليس بعبد على الحقيقة)[1].

- أن علة الإعراض عن الحكم الشرعي هي مرض القلب، والريبة كما قال تعالى: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا﴾؛ ولذلك أصبحوا في شك وقلق يعتري قلوبهم؛ فأعرضوا عن حكم الله ورسوله، ولم يتيقنوا ويسلموا بذلك بل خافوا وظنوا ظن السوء، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ﴾ أي: يحكمان عليهما حكمًا ظالمًا جائرًا،

---

(١) ينظر: تفسير ابن السعدي، ص ٥٧١.

والحقيقة أن هذا الوصف ينطبق عليهم كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾(١). فمن ظن أن الشريعة لا تكفي، وأنها لا تصلح لتنظيم البشر؛ لأن فيها أحكاماً لا توافق النظام الجديد، أو الواقع المعاصر، فهو ظالم لنفسه ولغيره؛ لأنه لم يرض بحكم الله - عزّ وجلّ - ورضي بحكم من هو دونه، **فبمجرد إساءة الظن بالشريعة يقع المرض في القلب.**

الدليل السادس: في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١].

فالله جعل محبته مشروطة بالاتباع، فلا بد إذن من الطاعة والموافقة، ولا شك أن هذا الحث والتكرار في آيات كثيرة يدل دلالة واضحة على أن الدين يقوم على التوحيد أولاً، ثم على مقتضاه من الأعمال، أي: أنه لا يمكن أن يكون هذا الحث والتكرار دون أن تكون هناك أفعال متعلقة بالعقيدة أو بالشريعة، ولا يتصور ذلك أبدًا.

فالتوحيد (العقيدة) له مقتضيات وشروط، لا بد معها من عمل في تحقيقها، وهي تدخل في دائرة ومسمى العمل. وكذلك الشريعة، لا بد لها من عمل؛ لكي تتحقق محبة الله - عزّ وجلّ - ؛ وبذلك يسقط قول من قال: إنه يكفي قول الشهادتين دون عمل.

فمن هذا الوجه تثبت الدلالة على التلازم بين العقيدة والشريعة.

الدليل السابع: قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٥٧١.

إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ [النِّسَاء: ٦٠-٦١].

ووجه الدلالة هنا أن الله تبارك وتعالى ذم من قال أو زعم أنه آمن بالكتب كلها، ولكنه في الواقع يتحاكم إلى الطواغيت، ولم يتبع ما أنزل الله - عزّ وجلّ - . وكلمة ﴿تَعَالَوْا۟﴾ التي في الآية تدل على شدة الحاجة إلى التسليم بما أنزل الله - عزّ وجلّ - . فهذه دلالة على تلازم العقيدة والشريعة. قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله : (إن قوله تعالى: ﴿يَزْعُمُونَ﴾ تكذيب لهم فيما ادعوه من الإيمان، فإنه لا يجتمع التحاكم إلى غير ما جاء به النبي ﷺ والإيمان في قلب عبدٍ أصلًا، بل أحدهما ينافي الآخر. والطاغوت مشتق من الطغيان وهو مجاوزة الحد فكل من حكم بغير ما جاء به الرسول ﷺ فقد حكم بالطاغوت، وحاكم إليه)(١).

الدليل الثامن: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

في هذه الآية العظيمة يأمر الله تبارك وتعالى المؤمنين بأمرين:

الأول: التقوى، وهي عمل إيماني.

الثاني: أن يقولوا القول السديد، وهو يعم جميع الخيرات.

فالتقوى: تستلزم القول السديد، وعمل الخير.

وورد مثل ذلك كثير، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾﴾ [البَقَرَة: ١٧٢].

---

(١) شرح رسالة تحكيم القوانين، ص١٧-١٨.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣﴾ [البقرة: ١٨٣].

الدليل التاسع: قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ١٠٧ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ١٠٨ أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ خَيۡرٌ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٖ فَٱنۡهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٩ لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَوۡاْ رِيبَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١١٠ ۞إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِۚ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١١١﴾ [التوبة: ١٠٧-١١١].

فالآيات تُبين حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة؛ وذلك في ذكرها أن المسجد الذي يعدّ محلًا للصلاة والعبادة، لا بد أن يكون مؤسساً على التقوى التي محلها القلب، ثم يظهر في الآية الأخيرة الفارق بين المنافق والمؤمن، وهو في قيام الإيمان المقتضي العمل والجهاد.

الدليل العاشر: قال تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ٢ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ٣ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ٤ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَإِنَّهُمۡ غَيۡرُ مَلُومِينَ ٦ فَمَنِ ٱبۡتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡعَادُونَ ٧ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ٨ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ٩ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡوَٰرِثُونَ ١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡفِرۡدَوۡسَ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ١١﴾ [المؤمنون: ١-١١]

فقد وصف في هذه الآيات العظيمات فلاح المؤمنين، وأن الإيمان أصله في القلب، ونعت هذا الفلاح بكونه عملاً قلبيًا يأخذ طابع الخشوع في الصلاة، وهو حضور القلب، وعدم انصرافه لغير الله - عزّ وجلّ - ثم رتب على هذا العمل القلبي أثرًا في حصول المصلي على الفلاح، ثم ذكر بعد ذلك أعمالاً ظاهرة تستلزم الإيمان القلبي، وهي تتمثل بأعمال المختلفة.

الدليل الحادي عاشر: قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾﴾ [الزُّمَر: ٢]. دلت هذه الآية على التلازم بين الحكم بشرع الله - عزّ وجلّ - وعبادته وحده. وفي آية أخرى بيّن الله ﷻ أن الإشراك بالله في حكمه كالإشراك به في عبادته، حيث قال: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الكهف: ٢٦]. وجاءت في قراءة ﴿ولا تُشركْ﴾ بصيغة النهي[1]. وقال في الإشراك به في عبادته أيضًا في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف: ١١٠]. فالأمران سواء، حيث إن الإشراك بالله في عبادته، والإشراك في حكمه بمعنى واحد لا فرق بينهما، وعلى هذا يكون من عبد صنمًا، أو حجرًا أو قبرًا، كمن اتبع قانونًا أو تشريعًا غير تشريع الله - عزّ وجلّ - فهما سيّان، وكلاهما شرك بالله - عزّ وجلّ -[2].

الدليل الثاني عشر: قال تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾﴾ [السَّجدَة: ١٦].

فدلت هذه الآية على أن العبادة الظاهرة بالدعاء والإنفاق، وقعت

---

(١) وهي قراءة ابن عامر.
(٢) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي (٧/ ٤٨).

بعامل قلبي اعتقادي مؤثر، ويعدُّ ذلك تلازمًا تأثيريًّا.

الدليل الثالث عشر: قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١].

دلت هذه الآية على أن محبة الله - عزّ وجلّ - تقتضي اتباع النبي ﷺ وهي عمل قلبي عقدي، والاتباع في الشرائع والمعاملات وغيرها داخلة ضمن أعمال الشريعة.

الدليل الرابعَ عشر: قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴿٣﴾﴾ [الكوثر: ١-٣].

فالكوثر الذي أعطاه الله - عزّ وجلّ - النبي ﷺ أمر غيبي عقدي، استلزم القيام بالصلاة، وأداء عبادة الذبح، وترتب عليها أثر حسن في الانتصار، وخذلان العدو الكافر.

رابعًا: أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة أن صحة الاعتقاد شرط لقبول العمل بالشريعة[1].

إن صحة العقيدة شرط في تحقق أمرين متلازمين هما:

- قبول العمل.
- الثواب على هذا العمل.

وعلى هذا الأساس نورد الأدلة المثبتة صحة هذا الاستدلال، وذلك على النحو التالي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ

(١) ينظر: رسالة التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل، ص٢٩.

ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزُّمَر: ٦٥-٦٦].

ووجه الاستدلال أن الله - عزّ وجلّ - في الآية الأولى اشترط لقبول العمل وعدم حبوطه إقامة التوحيد والإخلاص في أعمال العبادة المتنوعة، وبالغ في ذلك حين جعل المخاطب النبي ﷺ والرسل من قبله عليهم السلام وهم معصومون من الشرك، ولكن من باب التعريض لغير الرسل عليهم السلام ، وذلك تحذيرًا وتخويفًا لهم؛ لأنه إن كان موجبًا لإحباط عمل الأنبياء على سبيل الفرض والتقدير، فهو محبط لعمل غيرهم من أممهم من باب الأولى والأحرى.

ثم في الآية الثانية أمر بالتوحيد في قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ مؤكدًا إثبات تلك القاعدة التي تنص على أن الاعتقاد الصحيح شرط في قَبول العمل كما جاء ذلك في آية أخرى عند قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأنعام: ٨٨].

الدليل الثاني: قال تعالى: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾ [البَقَرَة: ٢١٧].

فدلت الآية على التلازم التأثيري، ووجه الدلالة أن الله - عزّ وجلّ - توعد المسلمين إذا ارتدوا بإحباط حسناتهم؛ لأن الوقوع في نواقض الإيمان يحبط العمل، فأصبح الاعتقاد الصحيح شرطًا لقبول العمل. فمتى كان المعتقد صحيحًا قُبلت الأعمال الظاهرة.

الدليل الثالث: قال تعالى: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفُرقان: ٢٣].

ووجه الدلالة يتضح من تفسير الآية الذي يبين أن للكفار أعمال خير

متنوعة، مثل: صلة الرحم، وإغاثة الملهوف، وإطعام الطعام، وغيرها، ولكن فساد معتقدهم منعهم من الإثابة عليها[١].

الدليل الرابع: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٣٩) أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ (٤٠)﴾ [النور: ٣٩-٤٠].

يضرب الله - عز وجلّ - في هذه الآيات مثلين؛ لبيان اشتراط التوحيد لقبول الأعمال:

فالأول: هو السراب، حيث شبه الله - عزّ وجلّ - أعمال الكافرين التي عملوها في غرور، وظنوا أنها تنفعهم، أو ستنجيهم من عذابه - عزّ وجلّ - بالظمآن الذي رأى السراب فظنه ماءً يُرويه من ظمئه، حتى إذا هلك وصار محتاجًا إلى عمله الذي كان يرى أنه نافعه عند الله لم ينفعه بشيء؛ لأن عمله كان على كفر بالله - عزّ وجلّ - ووجد اللهَ عند هلاكه بالمرصاد، فوفاه يوم القيامة حساب أعماله التي عملها في الدنيا، وجازاه بما يستحق.

وأما المثل الثاني: فيتمثل بالظلمات والبحر، حيث شبه الأعمال بالظلمات، والقلب الخالي من الإيمان المغمور بالجهل بالبحر اللجي. بمعنى أن هذه الظلمات الحالكة الموجودة داخل هذا البحر لا يرجى منها نفع، وكذلك الأعمال إذا لم يصاحبها توحيد لا تقبل ولا تنفع صاحبها بشيء[٢].

---

(١) ينظر: المصدر السابق(٤/ ٩٤).

(٢) ينظر تفسير الطبري (١٩/١٩٦-١٩٧).

الدليل الخامس: قال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝٥﴾ [المائدة: ٥].

قال الطبري: (يعني بقوله جل ثناؤه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾، ومن يجحد ما أمر الله بالتصديق به، من توحيد الله - عزّ وجلّ - ونبوّة محمد ﷺ وما جاء به من عند الله، وهو الإيمان الذي قال الله - جل ثناؤه - : ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ يقول: فقد بَطل ثواب عمله الذي كان يعمله في الدنيا، يرجو أن يدرك به منزلة عند الله) [(١)].

الدليل السادس: قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤﴾ [الكهف: ١٠٤].

وهذا الأمر عام في كل من عمل عملًا، وظن أنه على صواب، وأنه يرضي الله - عزّ وجلّ - بعمله هذا، في حين أنه مسخط لله - عزّ وجلّ - وعن طريق أهل الإيمان جائر[(٢)]. فدل ذلك على أن العمل لا يقبل إلا بمعتقد صحيح؛ إذ يعدّ ذلك تلازمًا تأثيريًّا.



(١) المصدر السابق (٩/ ٥٩١-٥٩٢).

(٢) ينظر المصدر نفسه (١٨/ ١٢٧- ١٢٨).

المبحث الثاني

أدلة إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة من السنة

الدليل الأول: قول النبي ﷺ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ، كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»(١).

يعدّ هذا الحديث من أعظم الأدلة؛ لشموله مسائل مثبتة حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة، ومنها:

- أنه شمل حقيقة نفوذ أحكام الدين على جميع تصرفات وأفعال الناس، سواء أكانت في تحديد الحلال، أم في تحديد الحرام، أم المشتبه بينهما.
- أن أصل صلاح جميع الأعمال يرجع إلى القلب، وهو محل الإيمان الذي يمثل جانب العقيدة، فإن صلح صلحت باقي الأعمال.

الدليل الثاني: قول النبي ﷺ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ»(٢).

---

(١) تقدم تخريجه، ص٢٢٢.

(٢) تقدم تخريجه، ص٦٨.

فجمع النبي ﷺ في هذا الحديث أعلى الأعمال، وهو التوحيد، وقرنه بعمل مستحب، وهو إماطة الأذى عن الطريق. وهذه الشعب تتفرع عن أصول الأعمال الثلاثة:

١ - أعمال القلب.

٢ - أعمال اللسان.

٣ - أعمال البدن [١].

أو بمعنى آخر الإيمان يشمل:

- أقوال اللسان.
- أعمال الجوارح.
- الاعتقادات والأخلاق.
- القيام بحق الله - عزّ وجلّ - .
- الإحسان إلى خلقه) [٢].

وهو يدل على أن الإيمان يتبعض، فهو حقيقة مركبة من قول وعمل، كما أنه يدل على التلازم من جهة أن الإيمان إذا أطلق ولم يقترن بالإسلام دخل فيه العمل والعقيدة والشريعة كما تقدم ذكر ذلك آنفًا.

الدليل الثالث: حديث وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ الْوَفْدُ؟» قَالُوا: رَبِيعَةُ. قَالَ: «مَرْحَبًا بِالْوَفْدِ وَالْقَوْمِ غَيْرَ خَزَايَا، وَلَا نَدَامَى». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارَ مُضَرَ؛ فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَنُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا فَسَأَلُوا عَنِ الأَشْرِبَةِ، فَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ،

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٥٢ -٥٣).

(٢) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان لابن السعدي، ص٣٦.

وَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ: أَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ، قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ قَالُوا اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمُسَ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ الْحَنْتَمِ[١]، وَالدُّبَّاءِ[٢]، وَالنَّقِيرِ[٣]، وَالْمُزَفَّتِ[٤]، وَرُبَّمَا قَالَ الْمُقَيَّرِ[٥] وَقَالَ احْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ»[٦][٧]. فدل الحديث على التلازم من وجهين:

الأول: أن النبي ﷺ أدخل الأعمال الظاهرة في الإيمان، وهذه حقيقة شرعية في غاية الصراحة والوضوح؛ لأنها جاءت على صيغة السؤال والجواب، فكلاهما من الإيمان، وهذا دلالة على شمول مفهوم

---

(١) الحنتم: الجرار الخضر، وقيل: الحمر، وقيل: البيض، وقيل: الحنتم المزادة المجبوبة. ينظر: فتح الباري (١/ ١٣٥، ١٣٤، ١٠٨).

(٢) والدُبّاء: بضم المهملة، وتشديد الموحدة، والمد، هو: القرع قال النووي: والمراد اليابس منه. ينظر: شرح مسلم(١/ ١٨٦) وفتح الباري لابن حجر (١/ ١٣٤-١٣٥).

(٣) النَّقِير: جِذْع، أو أصل النخلة يُنْقَر وَسَطه. ينظر: شرح مسلم(١/ ١٨٥).

(٤) المزفت هُوَ المطلى بالزفت من الْأَوَانِي. ينظر: فتح الباري(١/ ١٢٧).

(٥) الْمُقَيَّر فَهُوَ: الْمُزَفَّت، وَقِيلَ: الزِّفْت نَوْع مِنْ الْقَار. وَالصَّحِيح الْأَوَّل، فَقَدْ صَحَّ عَنْ اِبْن عُمَر رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: الْمُزَفَّت هُوَ: الْمُقَيَّر. ينظر: شرح مسلم (١/ ١٨٥).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب وَصَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وُفُودَ الْعَرَبِ أَنْ يُبَلِّغُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ (٧٢٦٦)، ومسلم في كتاب باب الأَمْرِ بِالإِيمَانِ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَائِعِ الدِّينِ وَالدُّعَاءِ إِلَيْهِ (١٢٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) والمراد بالنهي، أي: عن الانتباذ فيها، وهو أن يجعل في الماء حبات من تمر أو زبيب أو نحوهما؛ ليحلو ويشرب، والقصد من ذكر الحديث هو: إثبات التلازم، وليس تحرير المسألة فقهيًا؛ وذلك أن هذه المسألة على قولين: قول بالنسخ، وهو: قول الشافعي وجماهير العلماء، وقول بعدم النسخ: وذَهَبَ إِلَيْهِ: مَالِك، وَأَحْمَد، وَإِسْحَاق وَهُوَ: مَرْوِيّ عَنْ اِبْن عُمَر وَعَبَّاس رضي الله عنهم. ينظر: شرح مسلم (١/ ١٨٥).

العقيدة والتلازم بينها وبين الشريعة، ويظهر هذا في أدلة كثيرة من القرآن الكريم. فمثلاً: في سورة البقرة يوجد ما يثبت هذه العلاقة التلازمية حين ربط الله - سبحانه تعالى - بين ما يمثل العقيدة، وهو الإيمان بالغيب، وبين ما يمثل الشريعة وهي إقامة الصلاة والزكاة، حيث قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾ [البقرة: ٣-٤].

الثاني: أن الحديث جمع بين صنفين من العبادات: أحدهما يمثل: عبادات محضة، والآخر: يمثل أعمالًا في معاش الحياة. وكلا الصنفين دخلا واشتركا في أن حكم الشرع شملهما أمرًا، ونهياً.

الدليل الرابع: عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قَالَ: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: نَهَانَا عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَلُبْسِ الْحَرِيرِ، وَالدِّيبَاجِ[١]، وَالإِسْتَبْرَقِ[٢]، وَعَنِ الْقَسِّيِّ[٣]، وَالْمِيثَرَةِ[٤]، وَأَمَرَنَا أَنْ نَتْبَعَ الْجَنَائِزَ، وَنَعُودَ الْمَرِيضَ، وَنُفْشِيَ السَّلَامَ)[٥].

وهذا الحديث من حيث الدلالة شأنه شأن الأدلة السابقة، ويدل على

---

(١) الديباج: نوع من الحرير، وهو: بكسر المهملة، وحكى فتحها. ينظر: فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٧٦).

(٢) إستبرق وهو: ما غلظ من الديباج، وهو: معرب. ينظر: فتح الباري لابن حجر(١/ ٧٨، ٣٠٠).

(٣) القسي: ثياب يؤتى بها من مصر، فيها: حرير. ينظر: غريب الحديث، لابن سلام ص٢٢٦.

(٤) المَيْثَرَةُ من مَرَاكِب العَجَم من حريرٍ، أو ديباجٍ، فَنَهى عنها لذلك. والأرجوان صِبْغٌ أحمرُ. ينظر: غريب الحديث لابن سلام ص٢٢٦.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب المرضى، باب وجوب عيادة المريض(٥٦٥٠)، من حديث الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنهما.

الشمول من حيث تناوله تفصيلات دقيقة، وإن كان أكثرها يشترك في معنى الحرير، بيد أن الشريعة كما هو ثابت جاءت محققة مصالح العباد، ومفصلة كل شيء. وثمة إشارةٌ وحكمة في النهي غالبًا عن بعض الملابس أو المشروبات وهي: إبقاء المسلم متعلقًا بالآخرة. فالحرير من لباس أهل الجنة، وإن كان مجرد اشتراك في الاسم، واختلاف في الكيفية، وكذلك الخمر من أشربة الجنة، وتؤكد أوجه هذه الحكمة على أن النبي ﷺ ذكر بعدها أعمالاً فاضلة هي في حقيقتها تذكر بالآخرة: كزيارة المرضى، واتباع الجنائز؛ فكأنه حذرنا من مظاهر الزينة والتعلق بالدنيا، وفي المقام ذاته حثنا على مظاهر تُزهّد في الدنيا، وتربط قلوبنا بالآخرة.

وباختصار: نهانا الشارع عن أعمال تعلقنا بالدنيا، وأمرنا بأعمال تعلقنا بالآخرة.

الدليل الخامس: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فيما يرويه عن ربه، قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: «أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ[1] عبدًا حلالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَإِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ؛ لأَبْتَلِيَكَ وَأَبْتَلِيَ بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أُحَرِّقَ قُرَيْشًا. فَقُلْتُ: رَبِّ إذن يَثْلَغُوا رَأْسِي فَيَدَعُوهُ خُبْزَةً، قَالَ: اسْتَخْرِجْهُمْ كَمَا اسْتَخْرَجُوكَ، وَاغْزُهُمْ نُغْزِكَ، وَأَنْفِقْ فَسَنُنْفِقَ عَلَيْكَ، وَابْعَثْ جَيْشًا نَبْعَثْ خَمْسَةً مِثْلَهُ، وَقَاتِلْ بِمَنْ أَطَاعَكَ

(١) أعطيته. ينظر: شرح النووي (٩/ ٢٤٩).

مَنْ عصَاكَ. قَالَ: وَأَهْلُ الْجَنَّةِ ثَلاَثَةٌ: ذُو سُلْطَانٍ مُقْسِطٌ مُتَصَدِّقٌ مُوَفَّقٌ، وَرَجُلٌ رَحِيمٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى وَمُسْلِمٍ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ - قَالَ - : وَأَهْلُ النَّارِ خَمْسَةٌ: الضَّعِيفُ الَّذِي لَا زَبْرَ لَهُ[1]، الَّذِينَ هُمْ فِيكُمْ تَبَعًا لَا يبتغونَ أَهْلاً وَلَا مالاً، وَالْخَائِنُ الَّذِي لَا يَخْفَى لَهُ طَمَعٌ وَإِنْ دَقَّ إِلَّا خَانَهُ، وَرَجُلٌ لَا يُصْبِحُ وَلَا يُمْسِي إِلَّا وَهُوَ يُخَادِعُكَ عَنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ». وَذَكَرَ الْبُخْلَ أَوِ الْكَذِبَ «وَالشِّنْظِيرُ الْفَحَّاشُ». وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو غَسَّانَ فِي حَدِيثِهِ «وَأَنْفِقْ فَسَنُنْفِقَ عَلَيْكَ»[2].

فهذا الحديث القدسي العظيم يبين حقيقة التلازم بين التوحيد والشريعة في كون الشياطين أوقعوا الناس في شرك التشريع. فحللوا، وحرّموا. فلم تصر بذلك حلالًا أو حرمًا، وهذا يدل على أن من مقتضيات التوحيد التسليم للشرع.

وفي الحديث أوجه دلالية أخرى منها قوله سبحانه وتعالى: «إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيَكَ وَأَبْتَلِي بِكَ».

فهذا يدل على أن الدين يقوم على معتقد علمي قلبي، يتبعه عمل ظاهري يبتلي الله - عزّ وجلّ - به عباده؛ ليميز المؤمن من الكافر، والصادق من الكاذب. فيقع إما ثواب أو عقاب. فهذا يعدّ تلازمًا بين الظاهر والباطن.

الدليل السادس: قال رسول الله ﷺ: **«من أعطى لله، و منع لله،**

---

(١) أي: لا عقل له يزبره ويمنعه مما لا ينبغي، وقيل: هو الذي لا مال له، وقيل: الذي ليس عنده ما يعتمده. ينظر: شرح مسلم (١٧/ ١٩٩).

(٢) رواه مسلم في كتاب الجنة، باب الصِّفَاتِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ. (٧٣٨٦) من حديث عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ رضي الله عنه.

وأحبّ لله، و أبغض لله، و أنكح لله فقد استكمل الإيمان»[1].

يعدّ هذا الحديث من جوامع الكلم، حيث يجعل كل تصرفات المرء في قالب الدين: (عقيدة وشريعة)، وكيفية ذلك أن الحديث يتناول قسمين:

الأول: يتناول الأعمال الباطنة، وتمثلت بالعقيدة، بدليل قوله ﷺ: «وأحبّ لله، وأبغض لله»؛ لأن الحبّ، والبغض محلهما القلب.

الثاني: يتناول الأعمال الظاهرة بمختلف أنواعها وتعاملاتها، وظهر ذلك في قوله ﷺ: «من أعطى لله، ومنع لله، وأحب لله، وأنكح لله». وهي تمثل الشريعة.

وقيدت كل تلك الأعمال بالإخلاص لله - عزّ وجلّ - ، فالإعطاء، والمنع، والحب، والبغض تشمل كل الوجوه التي تدخل فيها جميع الأعمال الظاهرة.

الدليل السابع: قال النَّبِيِّ ﷺ: «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ، وَلَا وَصَبٍ، وَلَا هَمٍّ، وَلَا حُزْنٍ، وَلَا أَذًى، وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ»[2].

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده (١٥٦٧٦)، والترمذي في سننه (٢٥٢١)، والحاكم في المستدرك (٢٦٩٤). وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ووافقه الذهبي. من طريق معاذ بن أنس الجهني عن أبيه. وأخرجه أبو داود (٤٦٨٣) والطبراني في المعجم الكبير (٤١٢)، والبغوي في شرح السنة (١/ ٣٩) من غير لفظ (وأنكح لله). والحديث صححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب(٣٠٢٨). وشعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند(١٥٦٧٦).

(2) أخرجه البخاري في كتاب المرضى، باب مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ(٥٦٤١) (٥٦٤٢)، من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما.

وهذا يدل على تأثير الأعمال الظاهرة (الشريعة) في الأعمال الباطنة (العقيدة) إذا صحبتها نية خالصة، وصلاح قلب، والعكس صحيح فإذا لم تكن وفق شرع الله - عزّ وجلّ - فإنها ستؤثر في العقيدة، وكذلك إذا لم يكن العمل خالصًا لله - عزّ وجلّ - فإنه سيؤثر في العمل ذاته، كما في قوله ﷺ : «**لَتُسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ**»(١).

وقوله ﷺ: «**إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ الإِيمَانُ كَانَ عَلَيْهِ كَالظُّلَّةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الإِيمَانُ**»(٢).

الدليل الثامن: ما روي عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ. فَقَالَ: الأَنْصَارِيُّ سَرِّحِ الْمَاءَ يَمُرُّ. فَأَبَى عَلَيْهِ. فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ». فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ» فَقَالَ الزُّبَيْرُ وَاللهِ إِنِّي لأَحْسِبُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النِّساء: ٦٥])(٣).

فنلحظ أن الزبير رضي الله عنه ربط السبب بهذا الحكم المتعلق بشؤون تنظيم الزراعة، وهو شأن تنظيمي وترتيبي، يتعلق بحرفة من الحرف، ومع ذلك كان من عواقب عدم تحكيم أمر الرسول ﷺ نفي الإيمان عنه.

---

(١) تقدم تخريجه ص٧٤.

(٢) رواه أبو داود (٤٦٩٢)، والترمذي (٢٦٢٥)، والبيهقي في الشعب (٥٣٦٦). من حديث أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٦٢٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار (٢٣٥٩) و(٢٣٦٠) وفي موضع أخرى، ومسلم في كتاب الفضائل، باب وُجُوبِ اتِّبَاعِهِ ﷺ (٦٢٥٨).

فهذا الدليل يعطينا دلالات منها:

- أن الشريعة نافذة في كل الشؤون.
- قوة التلازم بين العقيدة والشريعة حتى وإن كان ذلك أمرًا تنظيميًا بحتًا كما يسمى دنيويًا، وذلك حين نفى الإيمان عن خصم الزبير ومن نهج نهجه.
- أن القضية قد تحتمل أكثر من حكم، وكلها من شرع الله - عزّ وجلّ - ؛ لأن النبي ﷺ في الحكم الأول أمر أن يسقي ويرسل الماء، ثم غير الحكم في الثاني ولذلك بوب البخاري لهذا الحديث بابًا بعنوان: (باب إِذَا أَشَارَ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ فَأَبَى حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ الْبَيِّنِ)[١]، فالمهم أن يكون الحكم مستندًا إلى دليل شرعي، أو اجتهاد شرعي بضوابطه المعتبرة.

الدليل التاسع: قِيلَ لَسلمان رضي الله عنه : قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ. فَقَالَ: (أَجَلْ لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِأَقَلَّ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ، أَوْ بِعَظْمٍ)[٢].

ووجه الدلالة من هذا الحديث إثبات التلازم حيث إن النبي ﷺ دل أصحابه على كل شيء، حتى في هذه المسائل الدقيقة التي تمس جسد المسلم.

فمن دل أصحابه على تلك التفصيلات أولى أن يرشدهم إلى كل الأمور الأخرى: كالسياسة، والأخلاق، والاقتصاد، وغيرها.

---

(١) كتاب الصلح، برقم: (٢٧٠٨).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب الِاسْتِطَابَةِ (٦٢٩) (٦٣٠). من حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما.

الدليل العاشر: أن الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ ﷺ يَقُولُ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، فَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الأَنِفِ، حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ». وفي رواية «عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللهِ»[(١)].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أخبر أصحابه أنه قد تركهم على أمر واضح، وأن من تركه فقد هلك، ثم أثبت بعدها الهلاك بكثرة الاختلاف، وأمر بالاتباع والتقوى؛ للنجاة من ذلك كله، ثم ختم الأمر بإقرار أصل يتعلق بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم وهو: عدم الخروج على الحاكم المسلم. وهذا يدل على التلازم والشمول.

الدليل الحادي عشر: عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ، وَهْوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا، وَمَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»[(٢)].

وهذا الدليل يؤكد أن المسؤولية تتنوع بحسب مكانة المرء، وجنسه،

---

(١) تقدم تخريجه، ص٢٢٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن (٨٩٣)، ومسلم في كتاب الإمارة باب فَضِيلَةِ الإِمَامِ الْعَادِلِ وَعُقُوبَةِ الْجَائِرِ، وَالْحَثِّ عَلَى الرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ، وَالنَّهْيِ عَنْ إِدْخَالِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ (٤٨٢٨).

وأن تلك المسؤولية من أساسات الدين، حيث ينال المقصر فيها العقاب، والمحسن الثواب. فالمرء في الدنيا سيسأل يوم القيامة عما عمله في الدنيا. فكل ذلك يؤكد التلازم بين العقيدة والشريعة.

الدليل الثاني عشر: عَنْ تَمِيم الداري أَنَّ النبي ﷺ قَالَ «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا لِمَنْ؟ قَالَ «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»[(١)].

يجمع هذا الدليل أبواب الدين المختلفة، وفيه جمع بين أعمال قلبية (عقدية) وأعمال ظاهرة(شريعة)، ثم وصف تلك الأعمال بتمثيلها الدين، فالمراد (بالنصيحة لله) صحة الاعتقاد، و(النصيحة لكتابه) تعني الإيمان به، والعمل بمقتضاه. فجمع بين عمل واعتقاد. و(النصيحة للرسول) تعني التصديق به ﷺ، وبذل الطاعة له فيما أمر به، ونهى عنه، فاجتمع بذلك عمل قلبي، وعمل ظاهر والتزام. في حين تعني (النصيحة لأئمة المسلمين) طاعتهم في الحق، وألّا يخرج عليهم إذا جاروا، وأمّا(النصيحة لعامة المسلمين) فتعني إرشادهم إلى مصالحهم[(٢)].

الدليل الثالث عشر: عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَلّا يقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ»[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بَيَانِ أَنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ(٢٠٥).

(٢) ينظر: معالم السنن للخطابي(٤/ ١٢٦).

(٣) أخرجه أحمد (١٢٩٨١)، وعبد بن حميد في المنتخب (١٢١٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٤٧٩)، والبزار في مسنده (٧٤٠٨)، والمقدسي في المختارة (٢٧١٢). قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُه رَوَاهُ عَنْ هِشَام بن زيد إلَّا حماد بن سلمة. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَرِجَالُهُ أَثْبَاتٌ ثِقَاتٌ). وصححه الألباني في الصحيحة (٩).

فهذا يدل أن الزراعة نوع من العبادة، حتى في أشد الأحوال، سواء أكان مراد النبي ﷺ قيام الساعة أم علاماتها، وفيه ترغيب على اغتنام آخر فرصة من الحياة من أجل انتفاع المرء بعد موته، فيجري له الأجر، وتكتب له صدقته إلى يوم القيامة.

وهذا يؤكد التلازم من جهة بيانه ﷺ أهمية إصلاح معاش الناس قبل معادهم، فكانت هناك مقابلة بين عملين: عقدي غيبي وشرعي عملي؛ لاجتماعهما من جهة التعبد بهما.

الدليل الرابع عشر: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟

فَقَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ ماذا؟ قال: «الجهادُ في سبيلِ اللَّهِ» قِيلَ: ثُمَّ ماذا؟ قال: «حجٌّ مبرُورٌ»[(١)].

فهنا دل ﷺ على أن الإيمان عمل، كما دل على قاعدة الاقتران؛ إذ يراد بالإيمان التصديق، وأما العمل فيراد به الجهاد، والحج؛ لأنهما يمثلان أعمال الجوارح الداخلة في مسمى الإسلام(الشريعة بما اصطلح عليه). قال الإمام النووي: (وأمَّا قولهُ ﷺ وَقَدْ سُئِلَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ فَقَالَ: «إيمانٌ بِالله ورسُوله» ففيه تصريح بأن العمل يطلق على الإيمان)[(٢)].

وقد اقترنت مع الإيمان القلبي (الاعتقاد)أعمال أخرى **كما جاء في حديث أبي ذرٍّ** رضي الله عنه **أنه** قال: (يا رسُول الله، ماذا يُنجِّي العبدَ من النَّار؟) قال: «الإيمانُ بالله». قلت: (يا نبيَّ الله، مع الإيمان عملٌ؟). قَالَ:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب من قال إن الإيمان هو العمل(٢٦). ومسلم في كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ كَوْنِ الْإِيمَانِ بِاللهِ تَعَالَى أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ (١٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) شرح مسلم (٢/ ٧٨).

«يُرْضَخُ مِمَّا رَزَقَهُ اللهُ». قُلْتُ: (يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فَقِيرًا لَا يَجِدُ مَا يُرْضَخُ بِهِ؟)، قَالَ: «يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ». قُلْتُ: (يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَيِيًّا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟) قَالَ: «يَصْنَعُ لِأَخْرَقَ». قُلْتُ: (أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَخْرَقَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَصْنَعَ شَيْئًا؟)، قَالَ: «يُعِينُ مَغْلُوبًا». قُلْتُ: (أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ ضَعِيفًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعِينَ مَظْلُومًا؟) فَقَالَ: «مَا تُرِيدُ أَنْ تَتْرُكَ فِي صَاحِبِكَ مِنْ خَيْرٍ تُمْسِكُ الْأَذَى عَنِ النَّاسِ». فَقُلْتُ: (يَا رَسُولَ اللهِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ دَخَلَ الْجَنَّةَ؟). قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَفْعَلُ خَصْلَةً مِنْ هَؤُلَاءِ، إِلَّا أَخَذَتْ بِيَدِهِ حَتَّى تُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ»[1].

وفي رواية أخرى فيها تفصيل أكثر، قال أبو ذر رضي الله عنه: (يا رسول الله، من أين أتصدق وليس لنا أموال؟ قال: «أَوَلَيْسَ من أبواب الصدقة التكبير، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، وأستغفر الله، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتعزل الشوكة عن طريق الناس والعظم والحجر، وتهدي الأعمى، وتسمع الأصم والأبكم؛ حتى يفقه، وتدل المستدل على حاجة له قد علمت مكانها، وَتَسْعَى بِشِدَّةِ سَاقَيْكَ إِلَى اللهْفَانِ الْمُسْتَغِيثِ، وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف، كل ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك، ولك في جماعك زوجتك أجر» قال أبو ذر: كيف يكون لي أجر في شهوتي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أرأيت لو كان لك ولد فأدرك ورجوت خيره فمات أكنت تحتسب به؟» قلت: (نعم) قال: «فأنت خلقته؟»، قال: (بل الله خلقه). قال: «أفأنت هديته؟»، قلت: (بل

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(٣٠٣٣٦)، والطبراني في الكبير(١٦٥٠)، والبيهقي في الشعب (٣٠٥٧). قال الهيثمي في المجمع: (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ)، وصححه الألباني في الترغيب والترهيب (٨٧٦).

الله هداه). قال: «فأنت ترزقه؟»، قال: (بل الله كان يرزقه). قال: «كذلك فضعه في حلاله، وجنبه حرامه، فإن شاء الله أحياه وإن شاء أماته، ولك أجر»(١).

فهذه الأعمال المتنوعة كلها من الإيمان، وتحث على أعمال الخير، وقد جمع النبي ﷺ بينها. وهذه دلالة على افتراق العقيدة والشريعة إذا اجتمعتا أو اقترنتا، فتكونان متلازمتين.

كما تدل تلك الأعمال على شمول الدين حتى في أمور تقع بين المرء وزوجه كالجماع؛ وذلك حين كتب الله - عز وجلّ - له الأجر، بيد أنها تتطلب من العبد اعتقادًا قلبيًا بأن الله - عزّ وجلّ - متكفل بالرزق، والتدبير، وأنه سيكافئه في الآخرة على ذلك.

الدليل الخامس عشر: عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»(٢).

وهذا الحديث يمثل أنموذجًا لإثبات التلازم بين العقيدة والشريعة؛ وذلك أن الإيمان لا يصح إلا بأداء جنس العمل، وقد ذكر ﷺ في هذا الحديث نوعًا من الأعمال (أذى الجار). كما دلت رواية أخرى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٢١٥٢٢)، والنسائي في السنن الكبرى برقم (٩٠٢٧)، وابن حبان في صحيحه (٣٣٧٧)، والبيهقي في الشعب(٧٢١٢)، والآداب (٩٦). وقال: (هَذَا حَدِيثٌ لَهُ شَوَاهِدُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَغَيْرِهِ)من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٤٠٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب إِثْمِ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَأقَهُ (٦٠١٦).

قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه، ولا يدخل الجنة حتى يأمن جاره بوائقه»(١).

وهذا يثبت التلازم من جهة أن العقيدة تحث على العمل والالتزام بأبواب الشريعة المختلفة. فالشريعة ملازمة للعقيدة، وهي أثر من آثارها؛ لأن القلب إذا سلّم في اعتقاده استقام في اتباع شرعه وأوامره.

الدليل السادس عشر: عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعثَ مُعاذًا رضي الله عنه إلى اليمن فقال: «ادعُهُمْ إلى شهادة أن لا إله إلَّا اللهُ وأنِّي رَسُولُ اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِك فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ [فإذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ]»

وفي رواية: «فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةَ

(١) رواه أحمد في مسنده (١٣٠٤٨) وابن أبي الدنيا في الصمت وآداب اللسان (٩)، والطبراني في الكبير (١٠٥٥٣) بلفظ قريب، والقضاعي في مسند الشهاب مختصرًا (٨٨٧)، والبيهقي في الشعب (٨) والشجري في الأمالي (١٢٧). وفيه علي بن مسعود الباهلي، ذكر فيه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١١٢٢)، عن ابن معين أنه قال عنه: (صالح). وعن أبي داود أنه قال: (كان ثقة) وذكر فيه عن أبيه -أبو حاتم- أنه قال: (لا بأس به)، وقال البخاري في التاريخ الكبير(٢٤٤٨): (فيه نظر). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد(١/ ٥٣): (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِي إِسْنَادِهِ عَلِيُّ بْنُ مَسْعَدَةَ وَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ، وَضَعَّفَهُ آخَرُونَ). وقال(١/ ٥٧): (وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ، وَضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ) وقال ابن حجر في التقريب (٤٧٩٨): (صدوق وله أوهام). والحديث ضعّفه الحافظ العراقي في تخريج الإحياء(٩)، وشعيب الأرناؤوط في تخريج المسند للإمام أحمد، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب(٢٥٥٤) (٢٨٦٥)، من حديث أنس رضي الله عنه.

الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ»(١).

فهذا الحديث يبين: أن الهدف الأساس من الحياة هو إخراج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله - عزّ وجلّ - ، وليس من أجل بسط نفوذ، وحصول مكاسب مادية وسياسية.

وفيه إشارة ودلالة على التلازم بين العقيدة والشريعة؛ لأن النبي ﷺ أتْبع الشهادتين وهما من أبواب العقيدة الصلاة والزكاة ثم أمر بالعدل المصنف من أبواب الشريعة، وهذا لا يعني أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة، أو أنهم إذا لم يطيعوا في غير الشهادتين؛ لا يجب عليهم العمل بأعمال الشريعة الأخرى، بل إن القصد أن هذه الأعمال متلازمة، ولا تقبل منهم إلا بالاعتقاد الصحيح؛ لأنه الأساس. قال الإمام النووي: (واستدل به بعضهم على أن الكفار ليسوا بمخاطبين بفروع الشريعة من الصلاة والصوم والزكاة وتحريم الزنى ونحوها؛ لكونه ﷺ قال: "فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن عليهم..." فدل على أنهم اذا لم يطيعوا لا يجب عليهم، وهذا الاستدلال ضعيف. فإن المراد أعلمهم أنهم مطالبون بالصلوات وغيرها في الدنيا والمطالبة في الدنيا لا تكون الا بعد الإسلام، وليس يلزم من ذلك ألا يكونوا مخاطبين بها يزاد في عذابهم بسببها في الآخرة؛ ولأنه ﷺ رتب ذلك في الدعاء إلى الإسلام وبدأ بالأهم فالأهم ألا تراه بدأ ﷺ بالصلاة قبل الزكاة، ولم يقل أحد أنه يصير مكلفًا بالصلاة دون الزكاة والله أعلم)(٢).

---

(١) رواه البخاري في كتاب (الزكاة)، باب(وُجُوبِ الزَّكَاةِ) (١٣٩٥) (٧٣٧٢)، ومسلم في كتاب الْإِيمَانَ، باب الدُّعَاءِ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ وَشَرَائِعِ الإِسْلَامِ (١٣٠).

(٢) شرح مسلم(١/ ١٩٧).

ونستنتج من هذا الدليل أن العقيدة هي الأساس لجميع الأعمال الأخرى الداخلة في أبواب الشريعة، بمعنى أن تحقق الإيمان أو العمل القلبي، يلزم منه التصديق بالعمل. وأن الأعمال مرتبطة بالاعتقاد القلبي من جهة أنها لا تصح إلا إذا اعتقد أنها شرع الله، وعملها تعبدًا لله سبحانه وتعالى[١].

الدليل السابع عشر: عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ»[٢].

وعن أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ - ثَلَاثًا - الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، أَوْ قَوْلُ الزُّورِ». وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُتَّكِئًا فَجَلَسَ فَمَازَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ»[٣].

فهذا الحديث شمل مسائل عقدية: كالشرك، والسحر، ومسائل

---

(١) ينظر: التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل، ص٣٤.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا، باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ۝١٠﴾ [النساء: ١٠] (٢٧٦٦) ومسلم في كتاب الإيمان باب بَيَانِ الْكَبَائِرِ وَأَكْبَرِهَا. برقم (٢٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ، برقم (٢٦٥٣)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بَيَانِ الْكَبَائِرِ وَأَكْبَرِهَا(٢٦٩) من حديث أبي بكرة وأنس رضي الله عنهما.

فقهية، ومع ذلك نجد أن النبي ﷺ لم يفرّق بينهما، بل ضمها جميعاً في صنف الكبائر، هذا من جهة. وهذه الأعمال كفيلة بإصلاح المجتمع عبر منع التعاملات المالية التي تضر به، وحفظ الحقوق، والأعراض، وهذه كلها رتب عليها العقاب في الآخرة. ثم إن إدراج هذه الأعمال ضمن الكبائر يبين مدى أهميتها، وأنها من صلبه إذ لم يتركها للمجتمع، ولا للقوانين، ولا للنظريات المستنتجة من العقول، وإنما تكفل الشرع بها كما تكفل بالتوحيد، والشعائر التعبدية.

خلاصة ما سبق: ويمكن إجمال ذلك في النقاط التالية:

١ - إن شمول الدين يجعل العقيدة والشريعة داخلين في مسماه على اعتبار قاعدة الافتراق والاقتران التي تقدمت معنا في حقيقة التلازم.

٢ - تلازم العقيدة والشريعة يثبت من محور صلاحية هذا الدين وكماله؛ لأن الله - عزّ وجلّ - له الكمال المطلق، ومنزه عن النقص والعيب، وله العلم والحكمة، وهذا يقتضي أن يكون دينه(عقيدة وشريعة) صالحاً لكل زمان ومكان، فلا فرق بين العقيدة، والقيم، والأحكام، والأخلاق، وإلا تحول الأمر من كونه كمالًا إلى كونه نقصًا؛ لأن تغير الثوابت والأصول أيّا كان مجالها عقيدة أو غيرها يعني نسخها، ومعلوم أن النسخ انقطع بانقطاع الوحي، وهو تشريع في ذاته كما قال الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [البَقَرَة: ١٠٦].

٣ - أن العقيدة تدخل في جميع الأعمال من جهة أنها تتطلب اعتقادًا بأن الله - عزّ وجلّ - متكفل بالرزق، التدبير، والحفظ، وأنه سيكافئه في الآخرة.

٤ - أن الشريعة من آثار العقيدة، أي: إذا سلِم معتقده استقام في الشريعة وأبوابها المختلفة.

٥ - أن هناك أحاديث تذكر مقابلة بين أعمال عقدية غيبية وأعمال شرعية عملية، ثم تجمع بينهما من جهة التعبد لله - عزّ وجلّ - .

٦ - أن الشريعة تقوم على معتقد قلبي، يتبعه عمل ظاهري يبتلي الله - عزّ وجلّ - به عباده؛ ليميز المؤمن من الكافر، والصادق من الكاذب.



المبحث الثالث

إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة عبر الإشارات والدلالات العقدية في الشعائر التعبدية.

إن إثبات التلازم عبر الدلالات لا يعدّ دليلًا قاطعًا جازمًا، ولكنّني أتيت بها هنا استئناسًا بعد ذكر الأدلة القاطعة. وبما أن المجال هنا لا يتسع إلى أن أتناول العبادات التعبدية: كالصلاة، والصوم، وغيرهما اكتفيت بتناول أنموذج واحد يبين تلازم العقيدة والشريعة، ويصدق على غيره من العبادات. ورأيته أن يكون في حديث واحد يتعلق بباب من أبواب الصلاة وهو الأذان.

أنموذج تطبيقي للإشارات والدلالات العقدية في الشعائر التعبدية.

حديث: بدء الأذان.

متن الحديث:

عَنْ أَبِى عمير بن أنسٍ عن عمومةٍ لهُ من الأنصارِ قَالَ: (اهتمَّ النبي ﷺ لِلصَّلاة كَيف يَجْمَعُ النَّاسَ لَهَا. فَقِيلَ لَهُ: انْصِبْ رَايَةً عِنْدَ حُضُورِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا رَأَوْهَا آذَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛ فَلَمْ يُعْجِبْهُ ذَلِكَ.

قَالَ: فَذُكِرَ لَهُ الْقُنْعُ - يَعْنِي الشَّبُّورَ - وَقَالَ زِيَادٌ شَبُّورَ الْيَهُودِ - فَلَمْ يُعْجِبْهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: «هُوَ مِنْ أَمْرِ الْيَهُودِ».

قَالَ: فَذُكِرَ لَهُ النَّاقُوسُ، فَقَالَ: «هُوَ مِنْ أَمْرِ النَّصَارَى».

فَانْصَرَفَ عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ رضي الله عنه؛ وَهُوَ مُهْتَمٌّ لِهَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأُرِيَ الأَذَانَ فِي مَنَامِهِ - قَالَ - فَغَدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ. فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي لَبَيْنَ نَائِمٍ وَيَقْظَانَ؛ إِذْ أَتَانِي آتٍ فَأَرَانِي الأَذَانَ.

قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَدْ رَآهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَكَتَمَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا - قَالَ - ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِي ﷺ فَقَالَ لَهُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنِي؟!». فَقَالَ: سَبَقَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدٍ فَاسْتَحْيَيْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، قُمْ فَانْظُرْ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدٍ فَافْعَلْهُ». قَالَ: فَأَذَّنَ بِلَالٌ)[١].

أهم الدلالات العقدية المستفادة من الحديث:

الدلالة الأولى: (النهي عن التشبه بالكفار)، وهذا يتضح حين اقترح بعض الصحابة أن تكون وسيلة الأذان مشابهة لوسيلة أذان أهل الكتاب اليهود والنصارى، فقال - النبي ﷺ: «هُوَ مِنْ أَمْرِ الْيَهُودِ»... و«هو مِنْ أَمْرِ النَّصَارَى». وفي رواية البخاري(ذكروا أن يوروا نارًا)، وفي رواية أخرى فيها تصريح بالعلة، وأنها من أمر المجوس[٢].

قال شيخ الإسلام: (وإنما الغرض هنا أن النبي ﷺ لما كره بوق اليهود المنفوخ بالفم، وناقوس النصارى المضروب باليد، علل هذا بأنه من أمر اليهود، وعلل هذا بأنه من أمر النصارى؛ لأن ذكر الوصف عقيب الحكم يدل على أنه علة له، وهذا يقتضي نهيه عن كل ما هو من أمر

---

(١) أخرجه أحمد في المسند(١٦٥٢٥)، وأبو داود(٤٩٨)، وابن ماجه (٦٠٧)، والترمذي (١٩٠)، وابن حبان في صحيحه (١٦٧٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٣٧٠). والدارمي في سننه (١١٨٧)، والنسائي (٦٢٦)، والبيهقي في الكبرى(١٧٠٤) والحديث أصله في البخاري كتاب الأذان، باب (بدء الأذان) (٦٠٣، ٦٠٤). و مسلم في كتاب الصلاة باب (بدء الأذان) (٣٧٧): وبألفاظ أخرى من حديث ابن عمر، وأنس، ولم يذكرا رؤيا عبد الله بن زيد. **وحديث عبد الله بن زيد في الرؤيا صححه جمع من العلماء منهم: الترمذي، والنووي في شرح مسلم** (٣/ ٩٤١). **والحافظ في الفتح**:(٢/ ٧٨)، وابن ماجه (٦٠٧)، والنسائي (٦٢٦). والألباني في **تخريجه الحديث في الترمذي**(١٩٠).

(٢) ينظر: فتح الباري (٢/ ٨٠).

اليهود والنصارى. هذا مع أن قرن اليهود يقال: إن أصله مأخوذ عن موسى عليه السلام، وأنه كان يضرب بالبوق في عهده، وأما ناقوس النصارى فمبتدع؛ إذ عامة شرائع النصارى أحدثها أحبارهم ورهبانهم.

وهذا يقتضي كراهة هذا النوع من الأصوات مطلقًا في غير الصلاة أيضًا؛ لأنه من أمر اليهود والنصارى. فإن النصارى يضربون بالنواقيس في أوقات متعددة غير أوقات عباداتهم. وإنما شعار الدين الحنيف: الأذان المتضمن للإعلان بذكر الله، الذي به تفتح أبواب السماء، فتهرب الشياطين، وتنزل الرحمة)[1].

الدلالة الثانية: في مصادر الاستدلال حيث إن الحديث فيه حجة على أن الرؤيا لا يُعمل بها في التشريع، وليس في الحديث حجة لمن قال بجواز العمل بالمنامات، كما هو عند المتصوفة. وذلك يتضح من أوجه عدة:

الأول: من حيث الجمع بين الروايات، فالروايات الصحيحة في مسلم والبخاري ذكرت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أشار أن يبعثوا رجلاً ينادي بالصلاة، فأخذ النبي ﷺ برأي عمر رضي الله عنه فأمر بلالاً بأن ينادي بالصلاة. فيكون إذن الترتيب حسب النزول كما يلي:

١ - إعلام لا يُعلم صفته ليس على صفة الأذان الشرعي.

٢ - رؤيا عبد الله بن زيد في الأذان.

٣ - تشريع النبي ﷺ الأذان إما بالوحي، أو بالاجتهاد. قال القاضي عياض: (ظاهره أنه إعلام ليس على صفة الأذان الشرعي، ولكن

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: د. ناصر عبد الكريم العقل (١/ ٣٥٦).

إعلام بالصلاة كيف كان)[(١)].

وقال النووي معقبًا على كلام القاضي: (هذا الذي قاله محتمل أو متعين، فقد صح في حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما أنه رأى الأذان في المنام، فجاء إلى رسول الله ﷺ يخبره به، فجاء عمر رضي الله عنه فقال: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى وذكر الحديث. فهذا ظاهره أنه كان في مجلس آخر فيكون الواقع الإعلام أولاً، ثم رأى عبد الله بن زيد الأذان فشرعه النبي ﷺ بعد ذلك؛ إما بوحي، وإما باجتهاده ﷺ على مذهب الجمهور في جواز الاجتهاد له ﷺ، وليس هو عملًا بمجرد المنام هذا ما لا يشك فيه بلا خلاف)[(٢)].

كما أن هناك رواية عند عبد الرزاق في المصنف[(٣)]، وأبي داود في المراسيل[(٤)] فيها أن عمر ذهب إلى النبي ﷺ ليخبره بالذي رأى، وقد جاء النبي ﷺ الوحي بذلك فما راع عمر رضي الله عنه إلا بلالًا يؤذن فقال النبي ﷺ: «قد سبقك بذلك الوحي حين أخبره بذلك عمر». ففيه دليل على أن الوحي قارن الرؤيا أو أقرّ صفة الأذان التي فيها[(٥)].

الوجه الثاني: أن عمرَ رضي الله عنه رأى الرؤيا، ولم يخبر بها إلا بعد أن أخبر بها عبد الله بن زيد رضي الله عنه؛ فدل ذلك على أن المنام لا يُعتد به، ولا يُعمل به مجردًا دون إقرار النبي ﷺ له بذلك وتشريعه بالوحي، ولو كان

---

(١) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: (٢/ ١٢٩).
(٢) شرح مسلم (٤/ ٧٦).
(٣) المصنف (١٧٧٥) من حديث عبيد بن عمير.
(٤) برقم: (٢٠) من حديث عبيد بن عمير.
(٥) ينظر لكلام الحافظ في الفتح: (٢/ ٨٢).

غير ذلك لاهتم به عمر رضي الله عنه وأخبر به على الفور دون أن يتأخر حتى يأتي ابن زيد رضي الله عنه ويخبر النبي ﷺ .

الدلالة الثالثة: يتضمن الأذان في ألفاظه على قلتها مسائل مهمة في العقيدة، وهي على النحو التالي:

١ - إثبات صفات الله - عزّ وجلّ - في قول المؤذن: (الله أكبر).

٢ - التوحيد ونفي الشريك في الشهادة. قال شيخ الإسلام: (والتكبير مشروعٌ في الأماكن العالية، والتسبيح عند الانخفاض، كما في السنن عن جابر رضي الله عنه قال: كنا مع رسولِ الله - صلَّى اللهُ عليه وسلَّم - إذا علونا كبّرنا، وإذا هبطنا سبَّحنا" . فوُضِعت الصلاة على ذلك، والمصلي في ركوعه وسجوده يُسبِّح، ويكبِّر في الخفض والرفع، كما جاءت الأحاديث الصحيحة . . . فنقول: التسبيح والتحميد يجمع النفي والإثبات، نَفْي المعائب، وإثبات المحامد، وذلك يتضمن التعظيم، ولهذا قال: ، وقال: . وقد قال النبي ﷺ : "اجعلوا هذه في ركوعكم، وهذه في سجودكم"[1].

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٧٤١٤)، والدارمي في سننه (١٣٤٤)، وأبو داود (٨٦٩)، وابن ماجه (٨٨٧)، وأبو يعلى في مسنده (١٧٣٨)، والرويّاني في مسنده(٢٦٤)، وابن خزيمة في صحيحة (٦٠٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٤١٣)، وابن حبان في صحيحة (١٨٩٨)، والطبراني في الكبير(٨٩٠) والحاكم في المستدرك (٨١٨) وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حِجَازِيٌّ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَقَدِ اتَّفَقَا عَلَى الِاحْتِجَاجِ بِرُوَاتِهِ غَيْرِ إِيَاسِ بْنِ عَامِرٍ، وَهُوَ عَمِّ مُوسَى بْنِ أَيُّوبَ الْقَاضِي، وَمُسْتَقِيمُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ) وقال الذهبي التلخيص: إياس ليس بالمعروف عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه. والحديث ضعفه الألباني في تخريج أحاديث أبي داود(٨٦٩)، وقال شعيب في تخريج أحاديث المسند (إسناده محتمل للتحسين)، وصححه حسين سليم محقق سنن الدارمي (١٣٤٤).

وقال: "أمّا الركوع فعظِّموا فيه الرب"[(١)]. فالتسبيح يتضمن التنزيه الذي يستلزم التعظيم، والحمد يتضمن إثبات المحامد التي تتضمن نفي نقائصها.

وأمّا التهليل والتكبير، فالأول يتضمن اختصاصَه بالألوهية، وما يستلزمها، وأمّا الثاني وهو التكبير فيقتضي تفضيلَه على كل شيء، كما أن التهليل يتضمن تخصيصَه بالألوهية، فليس هناك أحد يتصف بها حتى يقال إنه أكبر منه فيها، بل لا إله إلا الله. وهذه تضمنت معنى نفي الإلهية عمّا سواه وإثباتها له، وتلك تضمنت أنه أكبر مطلقًا، فهذه تخصيص وهذه تفضيل لما تضمنه التسبيح والتحميد من النفي والإثبات، فإنّ كل ذلك إما أن يكون مختصًّا به، أو ليس كمثله أحدٌ فيه)[(٢)].

ويوجد للعلماء كلام نفيس حول هذا الموضوع، حيث فيه ربط بالموضوعات العقدية والفقهية.

٣ - إثبات الرسالة للرسول ﷺ في الشهادة نحو قول المؤذن: «أشهد أن محمدًا رسول الله»، وهو متعلق بالإيمان بالرسل أحد أركان الإيمان.

٤ - جاء بعد الشهادة والإيمان بالنبي ﷺ قوله: «حي على الصلاة» وهذا إشارة إلى وجوب الاتباع الذي من مستلزمات الشهادتين. فكأنه إقرار بالقول في الشهادتين، ثم التزام بالعمل في الحيعلة من حيث أنه حث على العمل، وهذا هو تقرير أهل السنة والجماعة في الإيمان؛ إذ لابد من العمل تلازمًا بين الظاهر والباطن.

٥ - فيه إشارة إلى المعاد وذلك في قول المؤذن: «حي على

---

(١) رواه مسلم (٤٧٩) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) جامع المسائل(٢/ ٢٧٣-٢٧٤) بتصرف.

الفلاح»؛ لأنه أشعر بوجود جزاء ينتظر المستجيب للداعي. قال القرطبي: **(واعلم أن الأذان على قلّة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة، وذلك أنه ﷺ بدأ بالأكبريَّة، وهي تتضمن وجود الله تعالى ووجوبه وكماله، ثم ثنّى بالتوحيد، ثم ثلّث برسالة رسوله، ثم ناداهم لِمَا أراد من طاعته، ثم ضمّن ذلك بالفلاح وهو البقاء الدائم. فأشعر بأن ثَمَّ جزاء، ثم أعاد ما أعاد توكيدًا)**[1].

٦ - في قول المؤذن: «الصلاة خير من النوم» فيه دلالة على أن الصلاة هي النجاة والفلاح والسعادة، وهي أكثر نفعًا من أمور الدنيا.

٧ - الأذان فيه إشارة إلى أهمية الجماعة، والاجتماع، والنهي عن الخروج عنها، ونبذ الفرقة.

- **دلالات عقدية عامة.**

سنحاول هنا أن نأتي بما قد يعطى إشارة عامة نوجز بها المفيد، ونفتح الطريق لمن أراد الاستزادة أو الاستفادة.

وإذا نظرنا مثلًا إلى الطهارة فنجد أنها طهارة حسية وأخرى معنوية، فالحسية يتطهر بها المرء من الأوساخ الظاهرة، وأما المعنوية فتتمثل بطهارة القلب من أوساخ الذنوب والمعاصي، وأدرانها بالتوبة، ولهذا قرن الله - عزّ وجلّ - بين التوبة والطهارة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٢٢]، فجمع بين عمل قلبي باطني وعمل ظاهري، وهذا ما يتفق مع حقيقة الطهور نفسه؛ إذ له ظاهر وباطن:

فظاهره طهارة البدن، وأعضاء العبادة. وباطنه وسره طهارة القلب كما

---

(١) المفهم (٤/ ١٠٠)، وينظر: الفتح: (٢/ ٧٧).

ذكرنا ذلك آنفًا[1]؛ ولذلك جعل الله - عزّ وجلّ - الدخول عليه في الصلاة موقوفًا على الطهارة، وكذلك جعل الدخول إلى جنته مقصورًا على من كان طيبًا متطهرًا من الذنوب[2].

ولا بد من الموازنة بينهما فلا يغالي في الطهارة الباطنة، ولا في الطهارة الظاهرة، فنجد من المتفقهة والمتعبدة من يجعل فهمه محصورًا في طهارة البدن، بل ربما يزيد فيها على المشروع اهتمامًا وعملًا، ويترك طهارة القلب وما أُمر به إيجابًا واستحبابًا، ولا يفهم من الطهارة إلا ذلك.

ونجد من بعض المتصوفة من يصرف همته إلى طهارة القلب فقط حتى يزيد فيها عن المشروع، ويترك من طهارة البدن ما أمر به، فنجم عن ذلك أن الذين حصروا عملهم في طهارة البدن خرجوا إلى الوسوسة المذمومة، في حين أن الآخرين خرجوا إلى الغفلة المذمومة، فبالغوا في سلامة الباطن حتى جعلوا الجهل بمعرفة الشر الذي يجب اتقاؤه منسلامة الباطن[3].

أمّا إذا نظرنا إلى **الصلاة** فنجد أن الله - عزّ وجلّ - قد جعلها من أجل ذكره، وهو عمل قلبي، قال تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾ [طه: ١٤]، وإقامة ذكر الله - عزّ وجلّ - من أعظم العبادات التي يترتب عليها الثواب في الآخرة، والتوفيق في الدنيا.

فالصلاة سرها ولبُّها يكمن في إقبال القلب على الله - عزّ وجلّ -

---

(١) ينظر: أسرار الصلاة، لابن القيم، ص٧٠-٧١.
(٢) ينظر: إغاثة اللهفان لابن القيم، (١/ ١٢٠) تحقيق: علي بن حسن الحلبي.
(٣) ينظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١/ ١٦).

وحضوره بكليته بين يديه؛ ولذلك جعلها الله سببًا موصلًا إلى قربه، ومناجاته، ومحبته، والأنس به[١].

وأما الصوم ففيه دلالات عقدية كثيرة منها: أن الله - عزّ وجلّ - احتفظ بثوابه وأجره الكبير فليس شأنه كسائر العبادات والأعمال؛ لأن الصَّائم يترك شهوته وطعامه وشرابه من أجل الله - عزّ وجلّ - . فقد روي عن النَّبيِّ ﷺ أنه قَالَ: «**كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ**»[٢].

فتحققت في الصيام حقيقة العبودية القائمة على الحبّ؛ لأن العبد ترك محبوبات النَّفس وتلذُّذاتها إيثارًا لمحبَّة اللهِ - عزّ وجلّ - ومرضاته، كما تحقق فيه الإخلاص لله - عزّ وجلّ - ؛ لأنه سرٌّ بين العبد وربِّه لا يطَّلعُ عليه سواهُ، في حين أن العباد قد يطَّلعون منه على ما يظهر من ترك المرء المفطرات الظَّاهرة.

وبما أن الصوم سمته الإخلاص لله - عزّ وجلّ - كان له تأثيرٌ عجيبٌ في حفظ الجوارح الظَّاهرة، والباطنة من ناحية طبية، فاجتمع في الصوم حفظ القلب والجوارح دينيا ودنيويًا. فكان عونًا في صحَّة القلوب والأجساد، وكان من أكبر العون على التَّقوى، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ۝١٨٣﴾ [البَقَرَة: ١٨٣][٣].

---

(١) ينظر: أسرار الصلاة، ابن القيم، ص.٦٩

(٢) أخرجه البخاري في كِتَابُ اللِّبَاسِ، بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي المِسْكِ (٥٩٢٧)، ومسلم في كتاب الصيام بَابُ فَضْلِ الصِّيَامِ (١١٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ينظر: زاد المعاد لابن القيم (٢/ ٢٧-٢٨).

وأخيرًا، الحج، حيث نجد فيه دلالات عقدية، تظهر عبر تحقيقه معاني ومقاصد التوحيد؛ لأن الله - عزّ وجلّ - ما أمر ببناء البيت إلا من أجل التوحيد، قال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾﴾ [الحج: ٢٦]. كما لم يأذن الله - عزّ وجلّ - للنبي ﷺ بالحج إلا بعد أن زالت آثار الشرك، وتمثل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾﴾ [التوبة: ٣].

وكل ذلك يدل على شدة ارتباط الحج بالتوحيد.

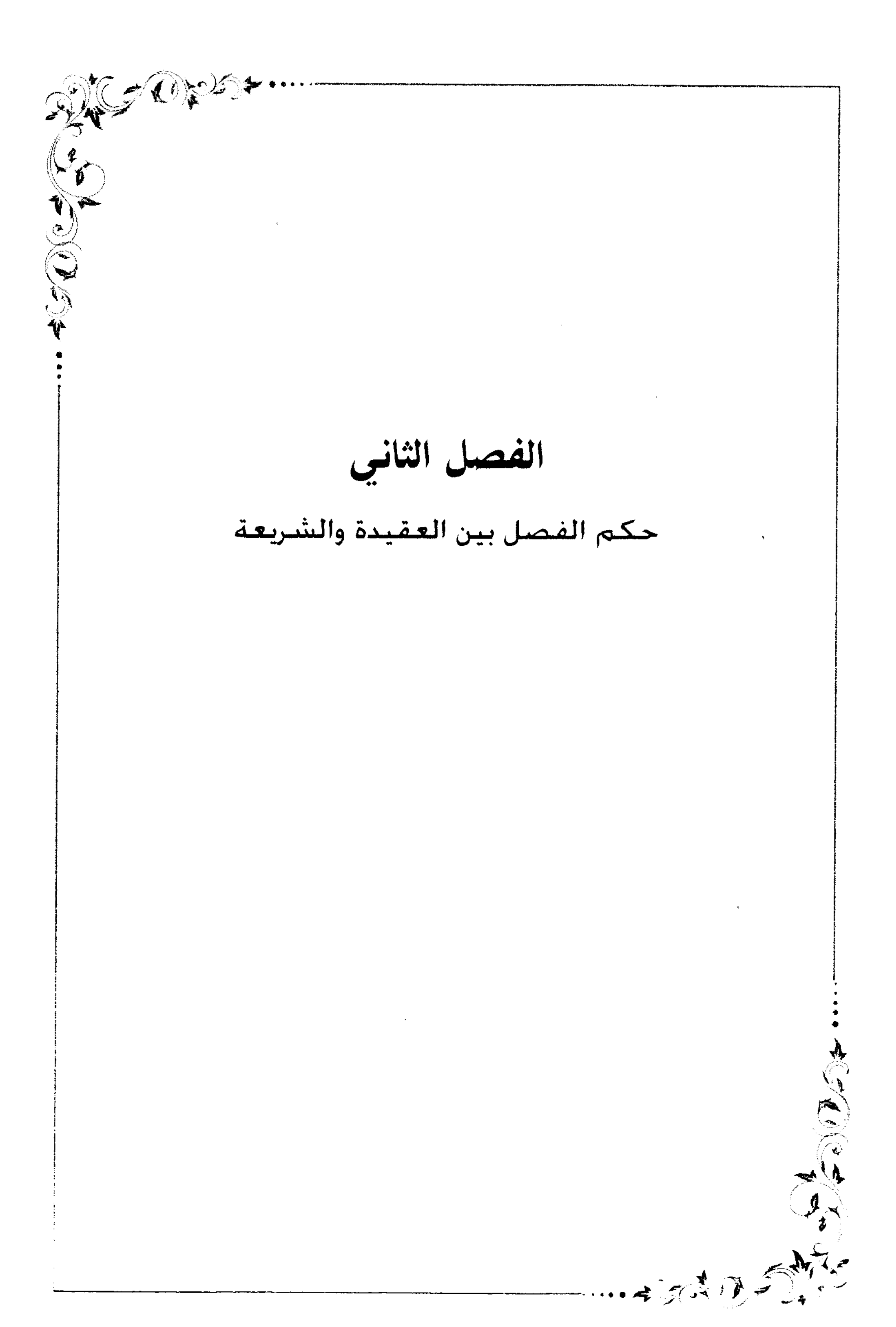
وكذلك الحج موصل إلى معاني التقوى، حيث قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج: ٣٢](١).

ونستخلص مما سبق تأكيد النصوص السابقة على التلازم بين العقيدة والشريعة، وخاصة في باب العبادات.

وسننتقل في الفصل القادم إلى بيان تقرير الحكم في الفصل بين العقيدة والشريعة.



(١) ينظر: بحث بعنوان: مقاصد الحج في القرآن الكريم، د. عادل بن علي الشدي. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات، ص١٤، ٢٨. العدد (٤٤) ذو القعدة ١٤٢٩هـ/ نوفبر ٢٠٠٨م.



الفصل الثاني

حكم الفصل بين العقيدة والشريعة

الفصل الثاني

حكم الفصل بين العقيدة والشريعة.

لقد تقرر في المباحث السابقة أن العقيدة والشريعة بينهما تلازم ظاهر لا ينفك ولا ينفصل أبدًا؛ لذا يبقى أن نوضح الحكم في الفصل بينهما، وذلك على النحو التالي:

- **حكم الفصل بين العقيدة والشريعة.**

يحتاج بيان حكم الفصل بين العقيدة والشريعة إلى تصور المسألة تصورًا جيدًا؛ لأن الفصل ذاته يحتاج إلى تأنٍّ، ونظر، وتحرير؛ لمعرفة مقداره وكيفيته؛ ولذلك لا يستقر الحكم، ولا يُعرف إلا من خلال معرفة المحرك الرئيس للتلازم بين العقيدة والشريعة، بمعنى معرفة العامل المؤثر في الرابط بين العقيدة والشريعة الذي إذا انتزع وقع الفصل، وحين نصل إلى ذلك نكون قد وصلنا إلى بيان حكم الفصل بينهما.

كما يجب أن يكون الحكم عامًا؛ لأنه لا يرتبط بواقعة معينة، وإنما يكفي أن يكون مستخرجًا من الوقائع الموجودة في الخارج، أو محتملًا؛ إذ المهم أن يكون بعيدًا عن الماهيَّات المعقولة التي لا تقبل الوجود في الخارج.

ونجد أن مسألة تحقق وجود الإيمان من عدمه هي المنوطة بمعرفة الحكم، وإذا كان الأمر كذلك فما الذي يحقق لنا معرفته؟

لا شك أن هذا يعرف عبر تحقيق النواقض الكفرية؛ لأن النقض حين يقع يترتب عليه انتفاء الأثر، ومن ثم انتفاء الإيمان والمعتقد الصحيح.

ويترتب على ذلك عدم قبول الأعمال الفرعية، وبهذا يكون التلازم بين العقيدة والشريعة منعدمًا ومفصولًا بانتفاء الإيمان الواجب.

وعلى الرغم من ذلك فإن إصدار الحكم بالفصل يعدّ أيضًا من المسائل الدقيقة جدًّا؛ وذلك راجع إلى تبعض الإيمان، وتفاوت شعبه، فأعلى درجة وهي التوحيد والإيمان بالشهادتين يزول معها التلازم، ويقع الانفصال لا محالة، وهو ما يتعلق بالنواقض، أو القوادح. أما ما يؤثر في التلازم ويضعفه، فهو يبدأ بأقل درجات الإيمان: كترك إماطة الأذى عن الطريق، ولكن لا يؤثر في التلازم إلا قليلًا.

وبين هاتين المرتبتين - شهادة ألا إله إلا الله، وأن محمّدًا رسول الله، وإماطة الأذى - شعب متفاوتة تفاوتًا عظيمًا، منها: ما يلحق بشعبة الشهادة، ويكون إليها أقرب، ومنها ما يلحق بشعبة إماطة الأذى، ويكون إليها أقرب.

وكذلك الكفر ذو أصل وشعب. فكما أن شعب الإيمان إيمان، فشعب الكفر كفر، والحياء شعبة من الإيمان، وقلة الحياء شعبة من شعب الكفر، والصدق شعبة من شعب الإيمان، والكذب شعبة من شعب الكفر، والصلاة والزكاة والحج والصيام من شعب الإيمان، وتركها من شعب الكفر، والحكم بما أنزل الله - عزّ وجلّ - من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله - عزّ وجلّ - من شعب الكفر، والمعاصي كلها من شعب الكفر، كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان.

وشعب الإيمان قسمان: قولية وفعلية. وكذلك شعب الكفر نوعان: قولية وفعلية. ومن شعب الإيمان القولية: شعبة يوجب زوالها زوال الإيمان، فكذلك من شعبه الفعلية ما يوجب زوالها زوال الإيمان، وكذلك

شعب الكفر القولية والفعلية. فكما يكفر بالإتيان بكلمة الكفر اختيارًا وهي شعبة من شعب الكفر، فكذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه: كالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف فهذا أصل.

فإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب، فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح ولا سيما إذا كان ملزومًا؛ لعدم محبة القلب وانقياده الذي هو ملزوم؛ لعدم التصديق الجازم(١).

ولهذا كانت النواقض على أقسام تختلف بحسب نوع الكفر.

فما النواقض التي تكون ألصق وأنسب لهذا الموضوع؟

ولكي نجيب عن هذا السؤال يتطلب الأمر منا ذكر النواقض أولًا التي أحصاها أهل العلم، ثم نشير في تحليلها ومعرفة المناسب منها لموضوع الفصل بين العقيدة والشريعة. وهذه النواقض على النحو التالي:

(الناقض الأول: الشرك في عبادة الله وحده لا شريك له، والدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّسَاء: ٤٨، و١١٦]. ومنه الذبح لغير الله - عزّ وجلّ - كمن يذبح للجن أو [للموتى تحت] القباب.

الثاني: من جعل بينه وبين الله - عزّ وجلّ - وسائط، يدعوهم ويسألهم الشفاعة كفر إجماعاً.

الثالث: من لم يكفّر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم كفر إجماعًا.

الرابع: من اعتقد أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه، أو أن حكم

---

(١) ينظر: كتاب الصلاة وأحكامها لابن القيّم، ص٥٠-٥١.

غيره أحسن من حكمه، كالذي يفضل حكم الطاغوت على حكمه فهو كافر.

الخامس: من أبغض شيئًا مما جاء به الرسول ﷺ ولو عمل به كفر إجماعاً، والدليل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٩﴾ [محمَّد: ٩].

السادس: من استهزأ بشيء من دين الله أو ثوابه، أو عقابه كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ۝٦٦﴾ [التّوبَة: ٦٥-٦٦].

السابع: السحر، ومنه الصرف والعطف. فمن فعله أو رضي به كفر. والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البَقَرَة: ١٠٢].

الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥١﴾ [المَائدة: ٥١].

التاسع: من اعتقد أن بعض الناس لا يجب عليه اتباعه ﷺ ، وأنه يسعه الخروج من شريعته كما وسع الخضر الخروج من شريعة موسى عليه السلام فهو كافر.

العاشر: الإعراض عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ۝٢٢﴾ [السَّجدَة: ٢٢].



ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف، إلا المكره؛ وكلها من أعظم ما يكون خطرًا، ومن أكثر ما يكون وقوعاً. فينبغي للمسلم أن يحذرها ويخاف منها على نفسه)[1].

- **تحليل علاقة النواقض بالتلازم بين العقيدة والشريعة.**

يمكن أن نقسم نواقض الإيمان القولية والعملية حين نتأمل فيها إلى قسمين:

الأول: نواقض عامة تقع فيها الممارسات الفردية والجماعية.

الثاني: نواقض تقع في الجانب الفردي أكثر من الجانب الجماعي.

فالقسم الأول: يدخل فيه الناقض الأول المتعلق بالشرك في العبادة، والناقض الثالث الذي قد يقع على نحو فردي أو جماعي، وله تطبيقات معاصرة: كالمناداة بحرية الاعتقاد إذا لم يكفر الكفار أو صحح مذهبهم، وهذا قد يعتقده الفرد، أو دولة ما تقر به على نحو قانون، وكذلك التاسع على اعتبار أنه يقع من غلاة الصوفية. **ويدخل** فيه الناقض الرابع(اعتقاد هدي غير الهدي النبوي)، والخامس(بغض شيء من الهدي النبوي)، والسادس(الاستهزاء بالدين)، والثامن(مظاهرة المشركين)، والعاشر(الإعراض عن الدين). فتأتي بالممارسة التطبيقية التلازمية الجماعية(الدولة)، والفردية.

في حين أن القسم الثاني يدخل فيه الناقضين الثاني (جعل الوسائط بينه وبين الله) والسابع (السحر).

---

(١) مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ص٣٨٥- ٣٨٨. بتصرف يسير، وينظر: الإقناع لابي النجا(٤/ ٢٩٧-٣١٠).

وإن كان الأخير المتعلق بالسحر فيه تفصيل، أي: أنه قد يكون كفرًا أكبر، وقد يكون أدنى من ذلك، فلا يكون الفصل إلا في حالة الكفر الأكبر كأن ينطق بكلمة كفر، أو يستغيث بالشياطين، بحيث يحبط عمله في الشرائع التعبدية، وربما لا يأتي بها أصلًا، أو يأتي بها على وجه لا يتحقق معه القبول: كأن يؤديها رياءً أو نفاقًا، فعمله يحبط في كل الأحوال، ومن ثم يقع في الفصل بين العقيدة والشريعة.

إذن حقيقة الفصل بين العقيدة والشريعة تكمن في أن المتلبس بالعمل الكفري، أو بالناقض الكفري يخرج من حد الإيمان، فتحبط أعماله الأخرى، ولو عمل بأعمال وعبادات أخرى.

وتتضح عبر الجدول التالي علاقة النواقض بالفصل بين العقيدة والشريعة:

جدول رقم (٣)

الناقض	نوع الممارسة	النتيجة في الفصل
الأول الشرك في العبادة.	عام قد يكون بصور كثيرة. (فردية وجماعية)	يقع في الفصل؛ لكونه عامًا يحتاج إلى تفصيل.
الثاني(من جعل وسائط بينه وبين الله) والسابع (السحر)، والتاسع (من اعتقد عدم وجوب اتباع النبي ﷺ)	فردية أكثر من كونها جماعية.	يقع في الفصل من جهة حبوط العمل من جهة الاقتضاء. وفي السابع فيه تفصيل، وفي التاسع يكون تطبيقًا إذا اعتقده.
الثالث: من لم يكفّر المشركين...	قد يقع ذلك اعتقادًا فرديًا، ويقع من الدولة في صورة إقرار قانون، أو استجلاب مذهب كفري.	يقع في الفصل من جهة حبوط العمل ومن جانب الالتزام إذا عمل به واقعًا. ومن جهة أنه لم يسلم بالنصوص المكفرة والشريعة من جهة التطبيق.
الرابع: (اعتقاد هدي غير الهدي النبوي)	ممارسته جماعية وفردية، بصورة تحكيم غير شرع الله.	فصل بينهما من جهة أن إيمانه لم يكن جازمًا فحبط عمله، ومن جهة تطبيقه تطبيقًا عمليًا.
الخامس: (بغض شيء مما جاء به الرسول ﷺ ...).	فردية وجماعية.	فصل بينهما من جهة حبوط العمل، ومن جهة التطبيق إذا عمل بمقتضى ما اعتقد من باب أولى.
السادس: (الاستهزاء...).	مثل الناقض السابق.	مثل الناقض السابق.
الثامن: (مظاهرة المشركين...).	ممارسة فردية وجماعية.	فصل بينهما من جهة حبوط العمل، إذا لم يقم بعمل آخر.
العاشر: (الإعراض عن دين الله - عزّ وجلّ - ...).	مثل الناقض السابق.	فصل بينهما من جهة حبوط العمل، ولم يتحقق إيمان جازم، ومن جهة تطبيقه تطبيقًا عمليًا.

- **حكم الفصل بين العقيدة والشريعة عبر مفهوم الإيمان والعمل.**

ويعدّ ذلك شكلًا من أشكال استخراج الحكم وإظهاره، وقد تقدم أن حقيقة الإيمان عند أهل السنة مركبة من قول وعمل، وإذا تقصّينا فيمن أخلّ بهذا الأصل من الفرق الأخرى نجد أن أصدق الذين يقع عليهم حكم الفصل بين الإيمان والعمل، ومن ثم بين العقيدة والشريعة هم فرق المرجئة، ولكن ليسوا سواء في ذلك. فمنهم من تحقق في معتقده الفصل الكلي، ومنهم من تحقق فيه الفصل الجزئي. فيصبح الحكم على نوعين:

- حكم يبين الفصل الجزئي.
- وحكم يبين الفصل الكلي.

فالفصل الجزئي: وقع ممن حصروا الإيمان القلبي في التصديق، وأخرجوا العمل عن الإيمان. وهذا النوع قد اتفق علماء السلف على تبديعهم ولكن لا يكفرون وخصوصًا أنهم أقروا بأن العمل من كمالات الإيمان، وهم في الجملة يأتون بالشرائع من حيث التطبيق[1].

ولكن هذا لا يعني ألّا يكون الفصل الجزئي مكفّرًا؛ وذلك حين نتصور أن دولة ما أو جماعة تعمل من غير سلطة الدين، أي: لا تُحكم شرع الله - عزّ وجلّ - ، وتقرر أن للناس حق التعبد الخاص أو تحكم الشرع في الأحوال الشخصية مثلاً، لكن الأمور العامة للدولة، لا تخضع لأحكام الشرع، وإنما تحكمها النظم والقوانين التي أنتجها العقل، وبمعنى آخر هذا الفصل اقتطع جزءًا كبيرًا وفصله عن العقيدة (الإيمان) فأخرج مجالات الاقتصاد، والسياسة، والحكم عن الشريعة التي هي في الأصل متلازمة مع العقيدة، وأبقى الأحوال الشخصية والفردية، فأصبح التلازم

(١) ينظر: السنة لعبد الله بن أحمد، (١/٣١٩-٣٢٠)، والإيمان لا بن تيمية، ص ٣٠٩.

منفكًا بهذا الناقض الكفري. هذا بشكل عام، أما إنزال الحكم فيحتاج إلى نظر في الشروط والموانع. فمثلًا: قد يكون واضع التشريع الوضعي معذورًا، مثل: أن يغرر به كأن يقال له: إن هذا لا يخالف الإسلام، أو هذا داخل ضمن المصالح المرسلة، أو أن ذلك ممَّا رده الإسلام إلى الناس، فهذا لا يكفر(١).

أمّا الفصل الكلي فقد وقع فيه المرجئة الغلاة الذين قالوا: بأن الإيمان مجرد المعرفة، وهو قول الجهمية(٢)، وقد أجمع العلماء على تكفير الجهمية بموجبه؛ لأنهم قد أخرجوا العمل، وخالفوا النصوص الواضحة، وساووا بين المؤمن والمنافق.

قال وكيع: " أهل السُّنَّة يقولون: الإيمانُ قَوْلٌ وعملٌ، والمرجئةُ يقولون: الْإِيمَانُ قَوْلٌ، وَالْجَهْمَيَّةُ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ الْمَعْرِفَةُ " قال محمَّد بنُ الحسين: مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ دُونَ الْعَمَلِ، يُقَالُ لَهُ: رَدَدْتَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، وَمَا عَلَيْهِ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ، وَخَرَجْتَ مِنْ قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَفَرْتَ بِاللهِ الْعَظِيمِ، فَإِنْ قَالَ: بِمَ ذَا؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ أَنْ صَدَقُوا فِي إِيمَانِهِمْ: أَمَرَهُمْ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَالْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَفَرَائِضَ كَثِيرَةٍ، يَطُولُ ذِكْرُهَا، مَعَ شِدَّةِ خَوْفِهِمْ على التَّفْرِيطِ فِيهَا النَّارَ، وَالْعُقُوبَةَ الشَّدِيدَةَ. فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ - تَعَالَى - فَرَضَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ يُرِدْ مِنْهُمُ الْعَمَلَ، وَرَضِيَ بِالْقَوْلِ مِنْهُمْ، فَقَدْ خَالَفَ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَرَسُولَهُ ﷺ قال الله تعالى لَمَّا تَكَامَلَ أَمْرُ الْإِسْلَامِ بِالْأَعْمَالِ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:

(١) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين (٢/ ١٦١).

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين، أبي الحسن الأشعري، ص١٣٢-١٣٨.

٣] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بُنِي الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...»(١)، وَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ»(٢).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ - رحمه الله تعالى -: ومن قال: (الإيمان المعرفة)، دُونَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، فَقَدْ أَتَى بِأَعْظَمَ مِنْ مَقَالَةِ مَنْ قَالَ: (الْإِيمَانُ قَوْل)، وَلَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ إِبْلِيسُ عَلَى قَوْلِهِ مُؤْمِنًا؛ لِأَنَّه قَدْ عَرَفَ رَبَّهُ: قَالَ: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]، وَقَالَ: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ﴾ [ص: ٧٩]، وَلَزِمَ أَنْ يكُونَ الْيَهُودُ بمَعْرِفَتِهِمْ بِاللهِ وَبِرَسُولِهِ أَنْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ قَالَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦] فقد أخبر - عزَّ وجلَّ - أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ اللهَ - تَعَالَى - وَرَسُولَهُ. وَيُقَالُ لَهُمْ: أَيْش الْفَرقُ بَيْنَ الْإِسْلَام وَبَيْنَ الْكُفْرِ؟ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَهْلَ الْكُفرِ قَدْ عَرَفُوا بِعُقُولِهِمْ أَنَّ اللهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَلَا يُنَجِّيهِمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ إِلَّا اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَإِذَا أَصَابَتْهُمُ الشَّدَائِدُ لَا يَدْعُونَ إِلَّا اللَّهَ. فَعَلَى قَوْلِهِمْ - إِنَّ الْإِيمَانَ الْمَعْرِفَةُ - كُلُّ هَؤُلَاءِ مِثْلُ مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ: الْمَعْرِفَةُ. عَلَى قَائِلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ الْوَحْشِيَّةِ لَعَنَةُ اللهِ. بَلْ نَقُولُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - قَوْلًا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّة، وَعُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَا يُسْتَوْحَشُ مِنْ ذِكْرِهِمْ -

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس» (٨)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس» (١٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) لم أجده مرفوعًا بنصه، وإنما ذكره ابن أبي شيبة (٧٦٤٠) معلقًا من قول علي رضي الله عنه- وذكره المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩٣٩) معلقًا من قول ابن عباس رضي الله عنه ومن أبي ذر(٩١٤) قريبًا منه، ومن قول سعيد بن جبير(٩١٩). وله أصل في السنن وغيرها مرفوعًا «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ» أخرجه أحمد (٢٢٩٣٧)، الترمذي(٢٦٢١)، وابن ماجه(١٠٧٩)، والنسائي(٤٦٣) وغيرهم من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه.

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُمْ - أَنَّ الْإِيمَانَ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ - تَصْدِيقًا يَقِينًا - وَقَوْلُ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ، لَا يُجْزِئ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ)[١].

ويعدّ ذلك أنموذجًا، حيث يمكن أن يقع فيه الفصل بين العقيدة والشريعة من جهة معتقدات أخرى. وهذا مجاله واسع. فمثلًا حين ننظر إلى الفرق الباطنية[٢] أو الصابئة[٣] نجد فصلها بين العقيدة والشريعة؛ وذلك من وجوه عدة، منها: اعتقادهم أن النصوص لها ظاهر وباطن، فألغوا بذلك الأحكام الشرعية، وآمنوا ببعض صفات الرسالة، وكفروا

---

(١) الشريعة للآجري (٣٠٤) (٢/ ٦٨٤-٦٨٦) وصحح إسناده محقق الكتاب الدكتور عبدالله الدميجي، وينظر للاستزادة في نقل أقوال العلماء: السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٧-١٠٨)، والسنة للخلال (٢/ ٥٦٣-٥٦٤).

(٢) سيأتي التفصيل في الفصل الأخير من هذا البحث.

(٣) الصابئة من الصبوة في مقابلة الحنفية. وفي اللغة: صبأ الرجل إذا مال وزاغ، فبحكم ميل هؤلاء عن سنن الحق، وزيغهم عن نهج الأنبياء قيل لهم: الصابئة. والصابئة هم عبدة الكواكب، وأشهر فرق الصابئة قديماً أربعة هي: أصحاب الروحانيات، وأصحاب الهياكل، وأصحاب الأشخاص، والحلولية. يقولون: إن الله تعالى خلق هذه الكواكب، وهي المدبرات في هذا العالم، فيجب علينا أن نعبد الكواكب والكواكب تعبد الله تعالى وهم متفلسفة، وكان التأله المطلق هو دينهم، اعترفوا برسالة شيث وإدريس دون غيرهما من الرسل، وموطنهم الأصلي كان في حران، وكان لهم بها هياكل، عند الصابئة أكثر الروحانيات قابلة منفعلة، وإنما الفاعل الكامل واحد، وعن هذا صار بعضهم إلى أن الملائكة إناث. ومدار مذهبهم على التعصب للروحانيين، ويدعون أن مذهبهم هو بالاكتساب وليس بالفطرة. ينظر: الملل والنحل(٢ / ٥، ١٤)، وغاية المرام في علم الكلام للآمدي(١/ ٣١٨)، ودرء التعارض (١/ ٣١٣)، وبغية المرتاد (١/ ٣٧٦)، وتفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري (١/ ١٨٨)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠/ ٧١)، والموسوعة الميسرة(٢/ ٧٢١).

ببعضها، إذ يَجْعَلُونَ الرَّسُولَ ﷺ بِمَنْزِلَةِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ الَّذِي قَدْ وَضَعَ قَانُونًا لِقَوْمِهِ، أَوْ يَقُولُونَ: إنَّ الرِّسَالَةَ لِلْعَامَّةِ دُونَ الْخَاصَّةِ، أو فِي الْأُمُورِ الْعَمَلِيَّةِ دُونَ الْعِلْمِيَّةِ، أَوْ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا النَّاسُ دُونَ الْخَصَائِصِ الَّتِي يَمْتَازُ بِهَا الكمّل، وَيُقِرُّونَ بِرِسَالَةِ - مُحَمَّدٍ ﷺ - مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ، وَيُعَظِّمُونَهُ؛ لَكِنَّهُمْ مَعَ هَذَا يَكْفُرُونَ بِبَعْضِ مَا جَاءَ بِهِ، مِثْلَ: أَنْ يُسَوِّغُوا اتِّبَاعَ غَيْرِ دِينِهِ مِنْ الْيَهُودِيَّةِ والنصرانية، وَقَدْ يُسَوِّغُونَ الشِّرْكَ أَيْضًا لِلْعَامَّةِ أَوْ لِلْخَاصَّة، مِثْلَ: أَنْ يُسَوِّغُوا دَعْوَةَ الْكَوَاكِبِ وَعِبَادَتَهَا وَالسُّجُودَ لَهَا، وَقَدْ يُكَذِّبُونَ فِي الْبَاطِنِ بِأَشْيَاءَ مِمَّا أَخْبَرَ بِهَا، وَيَزْعُمُون أَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ أُمُورِ الْإِيمَانِ بِاَللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ إنَّمَا هِيَ أَمْثَالٌ مَضْرُوبَةٌ؛ لِتَفْهِيمِ الْعَامَّةِ مَا لَا يَجُوزُ إظْهَارُهُ وَإِبَانَةُ حَقِيقَتِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ كَذِبَهُ لِمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ بِزَعْمِهِمْ. وَقَدْ يَزْعُمُونَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْعِلْم بِاَللهِ تُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَأَنَّ مِنْ النَّاسِ مَنْ يَكُونُ أَعْلَمَ بِاَللهِ مِنْهُ أَوْ أَفْضَلَ مِنْهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ ...

وهذا كان موجودًا في القرامطة، ودولة الباطنية، وغيرهم، وَهَم أَكْفَرُ مِنْ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَمِنْ الْغَالِيَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِلَهِيَّةِ عَلِيٍّ وَنَحْوِهِ مِنْ الْبَشَرِ، أَوْ نُبُوَّتِهِ وَهُمْ مُنَافِقُونَ زَنَادِقَةٌ)[١].

وكذلك التصوف الفلسفي الذي يقول بوحدة الوجود[٢]، فإنه بلا شك سينسلخ من الشريعة؛ لأن من يرى أن الله - عزّ وجلّ - قد حل فيه، أو اتحد هو به، فلن يجعل نفسه موضعًا للتكاليف[٣]، وهذا الأمر كما تقرر

(١) مجموع الفتاوى(١٢/ ٣٣٦-٣٣٨) بتصرف

(٢) سيأتي تعريفها والحديث عن أثرها في مبحث الصوفية في الفصل الأخير.

(٣) ينظر: ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه، د. دغش بن شبيب العجـ ص٦٤.

مخالف للتلازم بين الإيمان والعمل؛ لأنه اجتمع ضلال في التوحيد، وضلال في أداء التكاليف الشرعية، فأصبح هناك تأثير بين الضلال الشركي (العقيدة) والضلال في العبادات (الشريعة) يزيد بقدر حجم الانحراف، أي: أن شدة الانحراف الكفري في الحلول - وحدة الوجود - الذي نقل معنى التوحيد إلى الشرك أثر في الانحراف عن أداء التكاليف - الشريعة - والانسلاخ منها. ولا شك أن الأمة أجمعت على تكفير أصحاب هذا القول وعلى خروجهم من ملة التوحيد[١]؛ لأنه مناقض لشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله؛ إذ يُعد ذلك نفيًا لوحدانية الله - عزّ وجلّ - في ألوهيته، وربوبيته[٢]، والتنقص من رب العالمين بنفي صفاته، وفوقيته، واستوائه على العرش[٣].

وظهرت حديثًا مذاهب ومعتقدات فكرية أنكرت العقيدة إنكارًا كليًا: (كالشيوعية التي تنكر وجود الله - عزّ وجلّ - ، ومن ثم تنكر الرسل، والكتب، واليوم الآخر، وهذا يستلزم إنكار جميع ما ورد في الدين من شرائع، وهذه لا شك في كفر من اعتقد بها[٤].

وكالعلمانية التي تدعو إلى الإلحاد، ورفض الدين، فلا تعترف بهيمنة الدين على الحياة. فهي قد وقعت في كفر الاستحلال حين اعتقدت أن المحرمات مباحة، وهذا أيضًا حكمه الكفر إذا كان الاستحلال مجمعًا

(١) ينظر: تحذير أهل العناد لبرهان الدين البقاعي، ص١٩٤-٢٣٣، وعقيدة الحلول والتناسخ عرضًا ونقدًا، أ. د. محمد العلي، ص ١٢٢-١٢٥.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ابن تيمية (٢/ ٣٣٢) (١٥/ ٤٢٤)، وعقيدة الحلول والتناسخ عرضًا ونقدًا، أ.د. محمد العلي، ص١٢٢.

(٣) ينظر: عقيدة الحلول والتناسخ عرضًا ونقدًا، أ. د. محمد العلي، ص١٢٢.

(٤) ينظر: العقيدة في الله، أ. د. عمر الأشقر، ص٢٥.

على تحريمه كما لو استحل الربا، أو الخمر، أو الزنى. ووقعت العلمانية أيضًا في كفر الشك وهو عدم اليقين، والتردد بين شيئين، وعدم القطع بالصحة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: ١٥] وقال تعالى أيضًا: ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [التوبة: ٤٥].

كما وقعت في كفر الإباء والاستكبار حين لم ينقادوا إلى حكم الله - عزّ وجلّ - والتسليم بأمره تعالى. وغيرها من النواقض التي وقعت فيها[١].

هذا ما يتعلق بالمقالات والمذاهب الفكرية، ولكن هناك ممارسات تطبيقية قد تقع عمومًا توضح حكم الفصل بين العقيدة والشريعة، وهي تتعلق بمسألة الحكم بما أنزل الله - عزّ وجلّ - وبيان ذلك على النحو التالي:

- **الحكم بغير ما أنزل الله - عزّ وجلّ - فصل بين العقيدة والشريعة.**

وهذا صحيح؛ لأن التلازم بين العقيدة والشريعة يقتضي إعمال حكم الله - عزّ وجلّ - في كل شؤون الحياة تسليمًا، وتطبيقًا، وتحكيمًا، وتحاكمًا[٢]. والإسلام هو مظهر الإيمان المصدق له، وهو كذلك في

(١) ينظر للاستزادة: حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي، ص٥٧٧-٦٢١. وينظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٩٠(٢/ ١١) بشأن العلمانية، المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في دولة البحرين، من ٢٥-٣٠/ رجب/ ١٤١٩هـ (١٤-١٩/ نوفمبر/ ١٩٩٨م).

(٢) ينظر: رسالة التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل، ص٣٦.

اللغة يعني: التسليم. والمحب يستسلم لمحبوبه، والولد يستسلم لأبيه ثقة به، ومن ثم فالمؤمن يستسلم لربه، وحكمه استسلامًا مطلقًا. وهذا الاستسلام له جانبان:

- جانب عملي: وهو الامتثال بالقول والعمل.
- وجانب قلبي: وهو بالرضى والاطمئنان بحكم الشرع. كما تقدم في الدليل السابق.

وهو من أصول الدين التي لا بد للمسلم أن يؤمن بها؛ لأن التفرد بالخلق، والرزق، وجميع الصفات الإلهية الأخرى تستلزم أن يكون الله - عزّ وجلّ - متفردًا بالتشريع، والتحليل، والتحريم، فهي من مقتضيات العبادة؛ ولهذا فإن تحرير الحكم هنا يحتاج إلى البحث في مسألة الحكم بما أنزل الله - عزّ وجلّ - ؛ لأن معنى تحكيم شرع الله أن يكون حكمه نافذًا وشاملًا لكل مجالات الحياة، **فلا يقبل التبعيض، أي: تجزئة الإسلام، وإنما التسليم بالدين كله. ولا يقبل التلفيق، أو الإضافة، أي: الابتداع.**

فالحكم بما أنزل الله - عزّ وجلّ - يتضمن التصديق بالتوحيد بأقسامه الثلاثة: توحيد الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات. وبمعنى آخر نقول: إن التحاكم إلى الشريعة من لوازم الإيمان وشروطه، ومن علاماته فلا بد من أمرين متلازمين:

الأول: اعتقادٌ باطنيٌّ قلبيٌّ بأن حكم الله - عزّ وجلّ - أفضل الأحكام والقوانين، ولا يماثله شيء، وأنه لا يعدل عنه لغيره، ولا يجوز ذلك، ويجب التسليم بذلك.

الثاني: إجراء المعتقد بالعمل ظاهرًا؛ وذلك بتطبيق أحكام الله - عزّ وجلّ - وإلا لم يكن صادقًا في إيمانه.

وبهذا يتضح أن مسألة الحكم بما أنزل الله - عزّ وجلّ - مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بعمل القلب، فلا بد إذن أن يصدق تصديقًا جازمًا أن من مقتضيات ربوبيته التشريع لعباده الذين خلقهم، وأن يصدّق تصديقًا جازمًا أن من أسمائه الحسنى ما يقتضي إرجاع الحكم إليه، وأن يصدق تصديقًا جازمًا بأن الواجب على العبد أن يتحاكم إلى شرع الله - عزّ وجلّ - باعتباره من مقتضيات الإيمان بألوهية الله ﷻ [(١)].

ولذلك فإن الحديث عن حكم الشرع فيمن حكم بغير ما أنزل الله - عزّ وجلّ - هو بيان لحكم الفصل بين العقيدة والشريعة. ولكن يمكن أن نتصوره بمسمى الفصل بين الاعتقادين القلبي والعملي. **ويمكن تصور هذه المسألة وفق الحالات التالية:**

الحالة الأولى: حالة الكفر الأكبر، وتكون بصور منها:

١. إذا اعتقد جواز الحكم بغير ما أنزل الله - عزّ وجلّ - والدليل قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المَائدة: ٥٠]، فكل ما خالف حكم الله - عزّ وجلّ - فهو من حكم الجاهلية، بدليل الإجماع القطعي على أنه لا يجوز الحكم بغير ما أنزل الله - عزّ وجلّ - فالمُحِل والمُبيح للحكْم بغير ما أنزل الله - عزّ وجلّ - مخالف إجماع المسلمين القطعي، وهذا كافر مرتد، وذلك كمن اعتقد حل الزنى، أو الخمر، أو تحريم الخبز، أو اللبن[(٢)]. وهذه الصورة توضح أثر الاعتقاد القلبي في إلصاق حكم الكفر على مرتكبها.

---

(١) ينظر: رسالة التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل، ص٣٦.

(٢) ينظر بحث بعنوان: الصلة بين الحكم والإيمان عند أهل السنة والجماعة، د. أبو زيد بن محمد مكي، ص١٨٤، مجلة الأصول والنوازل(العدد الرابع/ السنة الثانية، رجب، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

٢. إذا اعتقد أن حكم غير الله مثل حكم الله - عزّ وجلّ - ؛ لما يقتضيه من تسوية الخالق بالمخلوق، فهو يناقض قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤].

٣. إذا اعتقد أن حكم غير الله أحسن من حكم الله - عزّ وجلّ - بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة: ٥٠]، فتضمنت الآية أن حكم الله - عزّ وجلّ - أحسن الأحكام، بدليل قوله تعالى مقررًا ذلك: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [التين: ٨]، فإذا كان الله - عزّ وجلّ - أحسن الحاكمين أحكامًا، وهو أحكم الحاكمين؛ فمن ادعى أن حكم غيره مثل حكم الله - عزّ وجلّ - أو أحسن، فهو كافر؛ لأنه مكذب القرآن.

٤. إذا اعتقد في قلبه أحقية حكم الله - عزّ وجلّ - ورسوله ﷺ ولكن جحده، فهذا لا نزاع بين أهل العلم في كفره.

الحالة الثانية: دون الكفر، بأن يعتقد الاعتقاد الواجب الصحيح المفضي إلى أن الحكم بما أنزل الله - عزّ وجلّ - أحسن الأحكام، وأنفعها للعباد والبلاد، ويجب تطبيقه. ولكن حملته دوافع وبواعث مختلفة حالت دون ذلك، ويمكن حصرها على النحو التالي:

١. دوافع شخصية: كالبغض، أو الحقد للمحكوم عليه، حتى حكم بغير ما أنزل الله - عزّ وجلّ - فهو في هذه الحالة ظالم.

٢. هوى في النفس، أي: محبة لما حكم به لا كراهة لحكم الله - عزّ وجلّ - ولا ليضر أحدًا به، كأن تأخذه العصبية لأحد أقاربه، أو أصدقائه، أو يحكم لشخص بمقابل رشوة، أو مقابل مصلحة أخرى يقدمها له المحكوم له، فهذه الحالة تعدّ فسقًا لا كفرًا، وقد يطلق

عليها ظلم، ولكن وصفها بالفسق أقرب وأولى(١).

٣. تقصير في البحث عن حكم الله - عزّ وجلّ - ؛ إذ لم يبذل جهده في ذلك، ولم يسأل أهل العلم عن ذلك، وحكم بين الناس في خصومة، فهو آثم ضال، قد عصى الله - عزّ وجلّ - واستحق به العذاب، إن لم يتب، ويتغمده الله - عزّ وجلّ - برحمته؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقال تعالى أيضًا: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة: ١٦٩]. كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣] .وقال تعالى أيضًا: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الأنعام: ١٤٤].

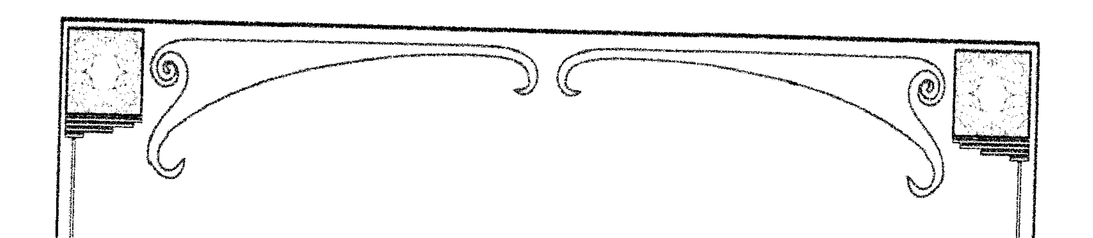
ويجب التنبيه على أمر مفاده: أن مسألة الحكم بغير ما أنزل الله - عزّ وجلّ - فيها تفصيلٌ، والحكم قد ينتقل إلى معصية، وقد يختلف حكمه إذا أنزل علىٰ واقعة ما، وذلك بحسب توفر الشروط، وانتفاء الموانع(٢). وليس هنا مقام التفصيل فيها، وإنما يكفي إقرار المسألة على عمومها(٣).



(١) ينظر: المصدر السابق (٢/ ١٦٠).

(٢) ينظر: شرح الطحاوية (٢/ ٤٤٦).

(٣) ينظر للاستزادة: بحث بعنوان: شرع الله وضرورة الحكم به، عبد العزيز بن إبراهيم العسكر، ص٣٤٠-٣٤٦، مجلة كلية أصول الدين (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).



الباب الثالث

آثار التلازم بين العقيدة والشريعة

- الفصل الأول: آثار التلازم بين العقيدة والشريعة.
- الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة، وإضعافه.

الباب الثالث

آثار التلازم بين العقيدة والشريعة

توصل البحث الحالي عبر البابين السابقين إلى حقائق، ونتائج حتمية، تؤكد ترابط الدين التلازمي، فقد سبق في مبحث مظاهر التلازم في رسالات الأنبياء ﷺ، وعمل الأمة الإسلامية بالتلازم في عهد النبوة، والصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين ما يؤكد أثر التلازم، وكيف كانت الأمة الإسلامية أمة واحدة يجمعها كتاب الله - عزّ وجلّ - وسنة نبيه ﷺ حيث تحقق بذلك استقرار وعلو في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ فكانوا قادة العالم.

وإذا كان هذا الأمر ثابتًا فمن مقتضاه أن يتعبه الأثر الإيجابي؛ لأنه متكاملٌ وصالحٌ لكل زمان ومكان، ويحقق للناس الخير، ويصرف عنهم الشر.

بيد أن من متطلبات البحث استكمال ما تبقى للأثر التلازمي بين العقيدة والشريعة من واقع الفرق، والمفاهيم، والتيارات الفكرية المعاصرة، والأديان، وهو ما سنستعرضه في الفصل الثاني من هذا الباب؛ ليستوفي البحث ثنائية: أثر التلازم بين العقيدة والشريعة، وعوامل إسقاطه، أو إضعافه.

فقسمت هذا الباب إلى فصلين:

الأول: الآثار الإيجابية للتلازم بين العقيدة والشريعة.

والثاني: عوامل فصل التلازم بين العقيدة والشريعة، وإضعافه.

ولكل فصل منهجٌ متبع، وسيأتي بيانه في بداية كل فصل - بإذن الله تعالى - .





الفصل الأول

آثار التلازم بين العقيدة والشريعة

وقد جعلت المنهج في إظهار الآثار على أسس ثلاثة وذلك على النحو التالي:

- الأول : ربط الآثار بنتائج البحث الأولية.
- الثاني : ربطها بأركان الإيمان والإسلام.
- الثالث : استخدام المنهج التحليلي والاستنتاجي للآيات، والأحاديث النبوية.

المبحث الأول

الآثار الإيجابية من واقع نتائج البحث الأولية.

لقد اتضح مما تقدم تلازم العقيدة والشريعة في جميع رسالات الأنبياء عليهم السلام وفي القرون المفضلة، وأنه سبب قوتهم وعلوهم، وهو ما دلت عليه الأدلة المتضافرة من الكتاب والسنة، ولكن يبقى أن نعرض هنا آثارًا مستوحاة مما تقرر؛ حتى نأتي بالمفيد الجديد الذي يوافق تلك الحقائق والأدلة، ويظهر أثرها. فهو إذن نوع من التدبر المحمود المرجوّ نفعه؛ لذا رأيت أن أجعل مدار الحديث في هذا المبحث في مواضع مختارة من البحث وذلك على النحو التالي:

الموضع الأول: الربط بين تعريف العقيدة ومفهوم العبادة[1] وأثره.

وجه الربط: أن في تعريف العقيدة لغة واصطلاحًا إشارات مفتاح بيان الآثار الحسنة من التلازم بين العقيدة والشريعة المطابقة لما جاء في الأدلة، **وطريقة من طرائق إثبات التلازم بين العقيدة والشريعة.**

فيظهر مثلاً: في تعريف العقيدة لغة أنها: الشدة، والتوثيق، والإحكام بقوة. في حين نراها في الاصطلاح الشرعي: تتعلق بمعاني الجزم، وعدم الشك في المعتقد.

وهذا يتبعه أثر عملي؛ لأن الجزم، واليقين بأمر الدين لا يكون إلا صادرًا عن محبة له، وتسليم به، ورضا عنه، وبذلك يتحقق التلازم. فالعقيدة المرادفة للإيمان تستلزم الشريعة المرادفة للعمل، والحاكم على

(١) الذي تم تقريره في مبحث أدلة التلازم.

صدق وقوة ذلك اليقين والاعتقاد هو شدته وقوة إحكامه، ودليل ذلك من جهتين:

الأولى: أن من كان عنده يقين في معتقده كان أكثر تضحية وبذلا من غيره بغض النظر عن صحة المعتقد.

الجهة الثانية: في التلازم بين الانحراف في العقيدة والشذوذ في الشريعة أو الفقه، أي: تلازم ذلك بين الأصل والفرع. وأحسن مثالٍ أجده من الواقع يثبت ذلك هو حال الشيعة؛ إذ وقعوا في انحراف عقدي في الأصول تبعه انحراف في الفقه أو في الفروع[1]. فهو شذوذ في الأصل تبعه شذوذ في الفرع، مع التنبيه أن هذا التقرير لا يلزم أن يكون الشذوذ والانحراف شاملًا جميع الأبواب الفقهية، وإنما يكفي تحققه في بعضها؛ لأن الباطل لا ينفق ويظهر إلا بشوب من الحق، وإلا لن يكون له أتباع إذا كان شرًّا محضًا.

أما وجه الربط بمفهوم العبادة - القائم على الإخلاص والمتابعة - ؛ لكون المفهوم تترتب عليه مواقف في فهم الحياة، فمن اتسع فهمه في العبادة لها وجعلها في حياته كلها: في المسجد، والبيت، والجار، وعمله، وفي غيرها كان له الأثر الحسن؛ لأنه عمل بها لله - عزّ وجلّ - وليس لغيره، وراقب الله - عزّ وجلّ - فيها. فهذا يرجع للأصل في خلق العباد ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

---

(١) ينظر إلى نماذج من ذلك الانحراف: مسائل الفروع الواردة في مسائل العقيدة - جمعًا ودراسة - تأليف: الدكتور: عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف ص ٣٥، وسيأتي بيان أمثلة في المبحث الثانيالذي بعنوان:أثر الشيعة الإثنا عشرية في الفصل الثاني.

وعلى فهم مغاير؛ من كانت غايته وقصده لغير الله - عزّ وجلّ - أي: اختلف واختل مفهوم الغاية من الخلق، ومفهوم العبادة عنده، فإنه سيتغير بحسب فهمه هو. فمن جعل الغاية من خلق البشر في حيز المادية، بالاستمتاع بالحياة، والعيش فيها بملذات، وشهوات في حدود الحياة الدنيا لا علاقة لها باليوم الآخر، فإن الأثر سيكون وقعه في قيام العداء بين البشر من أجل الاستئثار بتلك الملذات والشهوات، وفرض القوة بكل الوسائل المباحة أو المحرمة، وفي أي مجال سواء أكان سياسيًا أم اقتصاديًا أم غيرهما، وإن تظاهروا بمعاني جوفاء: كالحرية، أو المساواة، أوغيرها من المبادئ، فإن الواقع يكذبه؛ لأنها تدور على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، ومن أجل تحقيق المصالح.

وهكذا فالأثر يتبع تصور الغاية من الخلق. فإن كانت مرتبطة بمفهوم العبادة الشامل تبعه أثر الإحسان وما أدراك ما الإحسان! ويزيد الأثر، وينقص بحسب تحقق ذلك المفهوم وتطبيقه تطبيقًا عمليًا.

والحاصل أن الأثر يكون ناتجًا عن مفهوم العبادة، ويكون على إثر معتقد قلبي؛ إذ إن العقيدة هي المحرك والدافع المؤثر في الشريعة، وبه يتحقق التلازم بينهما، ولا سبيل إلى إنكاره. فمن آمن بالله - عزّ وجلّ - وعرفه، وبملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وعرف الثواب، والجنة، وعرف العقاب، والنار فإنه سيسعى حثيثًا إلى تحصيل الثواب، أو تجنب العقاب. (فالله جعل فعل المأمور وترك المحظور سببًا للنجاة، والسعادة. فالتوحيد يفتح باب الخير، والاستغفار يغلق باب الشر)[1].

ومن ينكر هذا الأمر ويجادل فيه بعيدًا عن منحاه لم يجعل للعقيدة

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٢٣٢) (بتصرف يسير).

والإيمان طبيعة مؤثرة في الشريعة والحياة، وحينئذ ما الفائدة من تلك العقيدة التي آمن بها؟! وذلك بعد فصله هذا التلازم بما يناقضه ويمنع الترابط بينهما. فمثلًا: التوحيد يمتد في مناحي الحياة، ويؤثر فيها قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [يوسف: ٢٤] فلأن يوسف عليه السلام من الموحدين صرف الله - عزّ وجلّ - عنه السوء، وقس على ذلك غيرها من الأمثال الكثيرة في إيضاح وإثبات هذا التلازم. قال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾ [النساء: ١٦٠-١٦٢].

يخبر تعالى أنه بسبب ظلم اليهود بما ارتكبوه من الذنوب العظيمة، حَرّم عليهم طيبات كان أحلها لهم.

(وهذا التحريم قد يكون قدريًّا، بمعنى: أنه تعالى قيضهم لِأن تأَوّلوا كتابهم، وحرَّفوا، وبدلّوا أشياء كانت حلالاً لهم، فحرّموها على أنفسهم تشديدًا منهم على أنفسهم، وتضييقًا وتنطعًا. ويحتمل أن يكون شرعيًّا بمعنى أنه تعالى حَرّم عليهم في التوراة أشياء كانت حلالًا لهم قبل ذلك، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [آل عمران: ٩٣]، فجميع الأطعمة كانت حلالًا لهم من قبل أن تنزل التوراة ماعدا ما كان حرّم إسرائيل على نفسه من لحوم الإبل وألبانها. ثم إنه تعالى حرم أشياء كثيرة في التوراة، كما قال في سورة

الأنعام: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿١٤٦﴾﴾ [الأنعام: ١٤٦]، أي: إنما حرمنا عليهم ذلك؛ لأنهم يستحقون ذلك بسبب بغيهم وطغيانهم ومخالفتهم رسولهم، واختلافهم عليه. ولهذا قال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾﴾ [النِّسَاء: ١٦٠]، أي: صدوا الناس وصدوا أنفسهم عن اتباع الحق. وهذه سَجِيَّتهم، وصفتهم في قديم الدهر وحديثه؛ ولهذا كانوا أعداء الرسل، وقتلوا خَلْقًا من الأنبياء عليهم السلام وكذَبوا عيسى ومحمدًا - صلوات الله وسلامه عليهما - .

وقوله تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ﴾، أي: أن الله - عزّ وجلّ - قد نهاهم عن الربا، فتناولوه وأخذوه، واحتالوا عليه بأنواع من الحيل، وصنوف من الشبه، وأكلوا أموال الناس بالباطل. قال تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾﴾ [النِّسَاء: ١٦١])[1].

ثم بعد بيان الله - عزّ وجلّ - ظلم اليهود، وما تبعه من عقوبة، يبين الله - عزّ وجلّ - في الآية التي بعدها حال المؤمنين، حيث يقول تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾ [النِّسَاء: ١٦٢]، فجمع بين أعمال عقدية وأعمال جوارح ترتب عليها الأجر العظيم.

فإذن دل الشرع على وجود توازن بين العقيدة الصحيحة ومفهوم العبادة

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٤٦٧) بتصرف.

دل عليه الشرع، وأن اضطرابه يضعف الأثر؛ لأن المعتقد الصحيح يستوجب المتابعة الصحيحة في الشريعة والحياة، ويورث استقرارًا، وحين يقع المسلم في ذنب ما فإنه بلا ريب نجم عن أمرين:

الأول: لضعف إيمانه القلبي فانساق وراء هواه وشهواته.

الثاني: فقدانه تصور مفهوم العبادة، وذلك إما نسيانًا، أو جهلًا، أو اتباع منهج خاطئ.

هذا شأن من كان داخلًا في دائرة الإسلام، أما من كان خارجها يعبد غير الله - عزّ وجلّ - فحينئذ يكون أوقع عقله في سلطان الوهم والخرافة؛ فأصبح أسيرًا متأثرًا بهما في كل عمل يعمله، بحيث لا يستطيع الخلاص منهما، فيكون مضطربَ التفكير على الدوام؛ لأن تلك الأوهام والخرافات تنازع الفطرة والعقل؛ ولذلك ساد في فكرهم مبدأ الفصل بين الدين والعقل، وهذا ما لم يكن في الإسلام؛ إذ إنهما متلازمان، ولا يتعارضان.

الموضع الثاني: أثر ارتباط المفاهيم بالعقيدة.

سبق في التمهيد لهذا البحث أن المفاهيم يجب أن تكون موافقة للشرع دائرة في حدود النصوص، وفصلّنا في الحديث عن مفهوم الصلاح والاستقامة، وهنا سنبحث عن أثر تصور المفاهيم؛ لنثبت صدق ما تقرر، وسنختار أنموذجين من تلك المفاهيم، وهما:

الأول: مفهوم (الإصلاح).

الثاني: مفهوم شمول الدين.

ونتصور المقالات فيهما.

النموذج الأول: مفهوم الإصلاح.

تتنوع التصورات في تداوله، ولكنها عمومًا تسير في اتجاهين:

- اتجاه يعتمد على عقله أو هواه، ويتأول النصوص بما يوافقهما.
- اتجاه يتحرى موافقة النصوص وفهم السلف.

فنلحظ في الأول أن حال من أخذ به لا يعرف استقرارًا ولا ثباتًا على منهج فضلًا عمّا قد يسببه من اضطرابات نفسية قد يفصح عنها أو يخفيها.

أما **الاتجاه الثاني** فهو في الغالب إن ثبت على الحق ولم يغير منهجه فإنه يسلم من تلك النتيجة الحتمية؛ وذلك أنه في حال مواجهته قهرًا أو ضغطًا، فإنه يجد في نفسه تصبرًا وفي قلبه قوة إيمانية لا تعدلها قوة يسلي نفسه بأصلين متينين هما:

الأول: الاستمساك بالوحي؛ إذ هو في غاية الوضوح لمن فتح الله - عزّ وجلّ - عليه وأنار بصيرته.

الثاني: الاعتماد على فهم الصحابة والسلف، وهذا ليس من صنف تقليد الآباء المذموم، بل من صنف التقليد المحمود؛ لأن الوحي نزل عليهم، وتلقوه عن النبي ﷺ وقد زكاهم الله - عزّ وجلّ - ونبيه ﷺ قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟

ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ [الفتح: ٢٩].

فهم يفوقون منزلة أهل الخبرة الحاصلين على شهادات معتبرة؛ لما تلقوه من تعليم وتربية نبوية ربانية.

فمن كان مستمسكه راسخًا على هذا النهج لن تُؤثر فيه التحولات المبنية على شبهات العقلية، ولا غيرها. ولنا في قصة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ خير مثال على ذلك؛ فقد ثبت في محنته على الرغم من كونه في صف، والخليفة والدولة بكاملها في صف ضده ترهبه وتتوعده، ولم يكن له عون ولا ناصر. فلو لم يكن مستمسكًا بنصوص الوحي، وفهم السلف لما ثبت ووجد نفسه صابرًا محتسبًا الأجر من الله - عزّ وجلّ - ولم تتحقق له العزة والنصر فيما بعد، كما أنه لم يكن باستطاعته أن يصبح علمًا من علماء الأمة.

فالقصد من إيراد ما سبق أن الإصلاح بكونه مفهومًا يجب أن يكون مرتكزًا على هذا النهج، وإن لم يكن كذلك فلا يسمى إصلاحًا، وإن كُتِب له نصر وتمكين كما حصل للمعتزلة أو غيرهم فإنه لا يلبث أن يزول، ولا يتحقق له أثر جسن؛ لأنه أخلّ بالمفهوم الصحيح الذي يقوم على حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة.

النموذج الثاني للمفاهيم: شمول الدين.

نجد أن التصورات فيه تسير في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يستعمله استعمالًا نظريًا مفرغًا من مفهومه الشرعي وفي الواقع نجده يقع في تقسيمه؛ وذلك حين يطبق مفاهيم مستجلبة تخالف مبدأ شمول الدين الذي يعتمد على التسليم بتصرفات النبي ﷺ

دون تقسيم(١).

الاتجاه الثاني: يستعمله استعمالًا نظريًا وعمليًا؛ إذ إنه لا يقسم تصرفات النبي ﷺ إلى تشريعية وغير تشريعية، بل يأخذ بمبدأ التسليم والطاعة الذي محركه الإيمان القلبي المقتضي التسليم والطاعة، وخاصة أنه لا يوجد دليل معتبر يسمح بهذا التقسيم.

فالأول لا ينال أثر التلازم بين العقيدة والشريعة الإيجابي بحقيقته الشرعية التامة؛ لأنه لم يقمه عليه.

في حين أن الاتجاه الثاني: سيحصد أثره في جوانب مختلفة منها حصول اليقين والثبات وذهاب الحزن والخوف كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الأنعام: ٤٨].

وقال تعالى أيضاً: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الأعراف: ٣٥].

كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [القصص: ٨٣].

فأصحاب هذه الاتجاه لم يفصلوا بين العقيدة والشريعة، ولم يقسموا تصرفات النبي ﷺ، والله أعلم.



(١) سيأتي البحث في هذا الموضوع في الفصل الثاني من الباب الأخير.

المبحث الثاني

أثر التلازم بين العقيدة والشريعة عبر أركان الإيمان الستة

تمثل أركان الإيمان الأساس والمنطلق الذي تنطلق منه العقيدة. فإذا كانت موافقة لمراد الله - عزّ وجلّ - نقية من لوثة وفساد الفلسفات الشركية فإنها لا محالة ستؤتي أثرها في الحياة من حيث السلوك الجماعي والفردي، ولا أدل على ذلك مما حصل للعرب حين أصبحت عقيدتهم خالصة لله - عزّ وجلّ - .

فنقلتهم من الضعف إلى القوة. ومن التفرّق إلى الوحدة.

كما أخرجتهم من ضلالات الشرك، وأوضار الجهل إلى نور العلم والهداية، فكانت العقيدة الضابط الأمين الذي يحكم تصرفاتهم في الواقع، ويوجه سلوكهم، وبذلك سادوا، وتحقق لهم النصر والفلاح؛ وكل ذلك من أجل صفاء عقيدتهم وشدة تعلقهم بالله - عزّ وجلّ - ؛ فعلموا أن العقيدة هي أساس ذلك كله، فإن تعطل جزء منها أحدث فسادًا كبيرًا في حياتهم؛ ولذلك أدركوا أيضًا ثلاثة أمور لا بد من اجتماعها:

١- حقيقة الألوهية.

٢- حقيقة العبودية.

٣- الصلة بين العبد وربه.

فمن العبث أن ينطلق الإنسان في حياته دون أن ترتكز هذه الحقيقة في نفسه، ويربى عليها[١].

---

(١) ينظر: العقيدة وأثرها في بناء الجيل، د. عبد الله عزام، ص١١.

وقد يُعبر عن تلك الحقيقة بصور شتى، والمهم تحقيق معنى العبودية الحقة. فالعبودية تجمع معاني التوحيد، والصلة بين العبد وربه متضمنة غاية الذل لله - عزّ وجلّ - بغاية المحبَّة له، فبقدر اكتمال العبودية تكمل محبة العبد ربه، وتكمل محبة الرب لعبده، وبقدر النقص تقل تلك المحبة. فكلما كان في القلب حبّ لغير الله - عزّ وجلّ - كانت فيه عبودية لغير الله - عزّ وجلّ - بحسب ذلك. فكل عمل أريد به غير وجه الله - عزّ وجلّ - لم يكن لله، وكل عمل لا يوافق شرع الله لم يكن لله، فمن تحقيق العبودية أن يسلّم بأمره، ويتبع شرعه، فلا بد من العمل الصالح، ولا بد أن يكون خالصًا لوجه الله - عزّ وجلّ - [1].

ولن أطيل أكثر في هذا الموضوع، حيث رأيت أن يكون البحث منضبطًا في عرض الأفكار؛ وذلك بترتيبها أن يرتب على أركان الإيمان الواردة في حديث جبريل عليه السلام وذلك على النحو التالي:

أولاً: أركان الإيمان.

إن أركان الإيمان الستة التي تتضمن الإيمان: (بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والقدر خيره وشره وباليوم الآخر) تعد من أركان العقيدة وأسسها؛ إذ كل ركن من هذه الأركان ذو صلة وثيقة بسائرها، بحيث تكون أركانها في النهاية متكاملة كالكتلة الواحدة، فتؤثر بمجموعها المترابطة في حياة الإنسان، على نحو أدق هي مرتبطة بالركن الأول الأكبر، وهو الإيمان بالله - عزّ وجلّ - ؛ لأنه يمثل لب العقيدة وصلبها، ثم تأتي بقية الأركان فتتصل به وتتكامل.

فالإيمان باليوم الآخر مرتبط بعدل الله - عزّ وجلّ - وحكمته،

---

(١) ينظر: العبودية، شيخ الإسلام، ص١٣٦-١٣٧.

وبصفاته، فإذا لم نؤمن باليوم الآخر كان تصور الصفات الإلهية ناقصًا مختلًا.

والإيمان بالملائكة متصل بقدرة الله - عزّ وجلّ - من جانب، حيث قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [فاطر: ١]. ومتصل من جانب آخر بمعرفة المنهج الذي أرادنا الله أن نسير عليه في حياتنا؛ لأنهم هم الرسل الذين بلّغوا الوحي لمن يختارهم الله - عزّ وجلّ - من البشر؛ لهداية الخلق؛ ولذلك لا يكون الإيمان بالملائكة منفصلًا قائمًا بذاته، وإنما يكون متصلًا بالإيمان بالله - عزّ وجلّ - ومترابطًا ببقية الأركان الأخرى.

والإيمان بالكتب متصل مباشرة بالمنهج الرباني عقيدة وشريعة؛ لتستقيم حياتهم.

والإيمان بالرسل متصل بالمنهج الرباني؛ لأنهم حملته ليبلغوا الناس به ويكونوا حجة عليهم.

أما الإيمان بالقدر فيتصل بالإيمان بالله - عزّ وجلّ - من جهة أنه يؤدي إلى التسليم لله - عزّ وجلّ - وأنه هو وحده المتصرف والمدبر في الكون، وشؤون العباد البلاد، ولا يشاركه في ذلك أحد[1].

١- الإيمان بالله - عزّ وجلّ -.

تقدم معنا أن الإيمان بالله يعني تحقيق العبودية الكاملة له ﷻ والتحرر من عبودية كل ما سواه، وهي قائمة على محبة بغاية الذل، فيُحب العبد

---

(١) ينظر: ركائز الإيمان، محمد قطب، ص٤٣٧-٤٣٨.

كل ما يحبه الله - عزّ وجلّ - ويُبغض كل ما يبغضه الله - عزّ وجلّ -(١) (فكلما ازداد القلب حبًّا لله ازداد له عبودية، وكلما ازداد له عبودية، ازداد له حبًّا وفضله عمَّا سواهُ. والقلب فقير بالذَّات إلى الله من وجهين: من جهة العبادة، وهي: الْعلَّة الغائية، وَمن جِهَة الِاسْتِعَانَة والتوكل، وَهِي: الْعلَّة الفاعلة. فالقلب لَا يصلح، وَلَا يفلح، ولا ينعم ولا يسر، ولايلتذ، ولا يطيب، ولا يسكن، ولا يطمئن، إِلَّا بِعبَادة ربه وحبه والإنابة إِلَيْه، وَلَو حصل لَهُ كل مَا يلتذ بِهِ من الْمَخْلُوقَات لم يطمئن، وَلم يسكن، إِذْ فِيهِ فقر ذاتي إِلَى ربه من حَيْثُ هُوَ معبوده ومحبوبه ومطلوبه، وَبِذَلِك يحصل لَهُ الْفَرح، وَالسُّرُور، واللذة، والنعمة، والسكون، والطمأنينة، وهذا لَا يحصل لهُ إِلَّا بإعانة الله لَهُ فَإِنَّهُ لَا يقدر على تَحْصِيل ذَلِك لَهُ إِلَّا الله، فَهُوَ دَائِمًا مفتقر إِلَى حَقِيقَة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفَاتِحَة: ٥]، فإِنَّهُ لو أعين على حُصُوله كل ما يحبهُ ويطلبه ويشتهيه ويريده ولم يحصل له عبادة لله فلن يحصل إِلَّا على الْأَلَم والحسرة والعذاب، ولن يخلص من آلام الدُّنيا ونكد عيشها إِلَّا بإخلاص الْحبّ لله، بِحيثُ يكون الله هو غاية مراده ونهاية مقصوده، وهو المحبوب لهُ بِالقصد الأول)(٢).

وقد جاء الوحي قرآنًا وسنة مبينًا حقيقة التوحيد بأقسامه الثلاثة: (الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات)، وأحسن ما نبدأ في إيضاحه كلمة التوحيد الخالصة المتعلقة بتوحيد الألوهية: (لا إله إلا الله)، فهي تروض النفوس، وتهذب السلوك، بحيث يستشعر قائلها بأنه لا معبود بحق إلا الله، ولا نافع ولا ضار، ولا معطي ولا مانع، ولا ماحق ولا مبارك

(١) ينظر: أثر الإسلام في تكوين الشخصية الجهادية للفرد والجماعة، د. محمد ياسين، ص٩.

(٢) العبودية، شيخ الإسلام، ص١٠٨.

إلا الله[١]، هذا على موجب معتقد أهل السنة. أما من خالفهم من المتكلمين فقد يتفطنون لمثل هذه المعاني، ولكن تفسيرهم معنى هذه الكلمة والتوحيد[٢] أبعدهم نظريًا وواقعيًا عن هذا المعنى الصحيح المؤثر في الحياة.

فهذه الكلمة تعدّ من أعظم الكلام كما دلت عليه النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة، فقد وردت في أعظم آية وهي آية الكرسي، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ٢٥٥﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فهذه الآية لعظمها تضمنت التوحيد بأقسامه الثلاثة: توحيد الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات؛ لأن توحيد الربوبية لا يكفي لتحقيق معنى التوحيد المطلوب، ولا بد أن يتحقق الإيمان بالصفات والأسماء؛ لأن معرفتها تقتضي حصول الأثر إذا تُعبّد بها على الوجه الشرعي. فلكل صفة من صفات الله - عزّ وجلّ - عبودية خاصة هي من مقتضياتها. فإذن كلمة (لا إله إلا الله) احتوت اسم (الله) - عزّ وجلّ - وهو الاسم المستلزم لجميع معاني الأسماء الحسنى، وفي هذا يقول ابن القيّم: (إِنَّ اسْمَهُ اللهُ مُسْتَلْزِمٌ لِجَمِيعِ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، دَالٌّ عَلَيْهَا بِالْإِجْمَالِ، وَالْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى تَفْصِيلٌ وَتَبْيِينٌ لِصِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي اشْتُقَّ مِنْهَا اسْمُ اللهِ، وَاسْمُ اللهِ

---

(١) ينظر: إبداع الخالق في نظام خلقه دليل على وحدانيته، عبد العزيز بن عبد الله الزهراني، ص١٥.

(٢) ينظرللاستزادة في هذه المسألة مقارنًا بين منهج السلف ومنهج المتكلمين: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، عبد الرحيم السلمي، ص١٣٢.

دَالٌّ عَلَى كَوْنِهِ مَأْلُوهًا مَعْبُودًا، تُؤَلِّهُهُ الْخَلَائِقُ مَحَبَّةً وَتَعْظِيمًا وَخُضُوعًا، وَفَزَعًا إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ وَالنَّوَائِبِ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِكَمَالِ رُبُوبِيَّتِهِ وَرَحْمَتِهِ، الْمُتَضَمِّنَيْنِ لِكَمَالِ الْمُلْكِ وَالْحَمْدِ، وَإِلَهِيَّتُهُ وَرُبُوبِيَّتُهُ وَرَحْمَانِيَّتُهُ وَمُلْكُهُ مُسْتَلْزِمٌ لِجَمِيعِ صِفَاتِ كَمَالِهِ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ ذَلِكَ لِمَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ، وَلَا سَمِيعٍ، وَلَا بَصِيرٍ، وَلَا قَادِرٍ، وَلَا مُتَكَلِّمٍ، وَلَا فَعَّالٍ لِمَا يُرِيدُ، وَلَا حَكِيمٍ فِي أَفْعَالِهِ، وَصِفَاتُ الْجَلَالِ وَالْجَمَالِ: أَخَصُّ بِاسْمِ اللَّهِ. وَصِفَاتُ الْفِعْلِ وَالْقُدْرَةِ، وَالتَّفَرُّدِ بِالضُّرِّ وَالنَّفْعِ، وَالْعَطَاءِ وَالْمَنْعِ، وَنُفُوذِ الْمَشِيئَةِ وَكَمَالِ الْقُوَّةِ، وَتَدْبِيرِ أَمْرِ الْخَلِيقَةِ أَخَصُّ بِاسْمِ الرَّبِّ. وَصِفَاتُ الْإِحْسَانِ، وَالْجُودِ وَالْبِرِّ، وَالْحَنَانِ وَالْمِنَّةِ، وَالرَّأْفَةِ وَاللُّطْفِ أَخَصُّ بِاسْمِ الرَّحْمَنِ، وَكُرِّرَ إِيذَانًا بِثُبُوتِ الْوَصْفِ، وَحُصُولِ أَثَرِهِ، وَتَعَلُّقِهِ بِمُتَعَلِّقَاتِهِ)[1].

ومن هنا تظهر أهمية وعظمة كلمة (لا إله إلا الله)، فهي تحتاج إلى تحقيق معناها؛ لأنها تعني إثبات حق الله في العبادة، ونفي من سواه.

- **أثر الإيمان بالله - عزّ وجلّ - (التوحيد) من جهة الضرورة.**

إن ضرورة احتياج الناس إلى التوحيد أكثر من ضرورة حاجاتهم إلى الأكل والشرب، والرزق، واستمرار الحياة؛ لأن أقصى ما يترتب على فقدان الشراب والطعام موت الأبدان، في حين أن فقدان التوحيد يترتب عليه، موت الأرواح، واندثار الأديان، والشقاء في الدنيا والآخرة[2].

فحاجة الناس إلى التوحيد تكون في الآخرة والدنيا؛ لأنه يحقق السعادة فيهما. فالنجاة من النار ودخول الجنة لا تكون إلا بالتوحيد قال

---

(١) مدارج السالكين(١/ ٥٦).

(٢) ينظر: مفتاح دار السعادة، ابن القيم، (٢/ ٢)، عقيدة التوحيد في القرآن الكريم. محمد ملكاوي، ١٢٩.

تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النِّساء: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الزُّمَر: ٦٥].

أما الحاجة إلى التوحيد في الدنيا؛ فلأن الله - عزّ وجلّ - متصف بصفات الكمال المطلق التي لا يحتاج إليها فقط الناس، بل الكون كله؛ لأنه لا يستقيم إلا بإله واحد مدبر له قال تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وأما حين يعلم الفرد الصالح أن الله - عزّ وجلّ - حي قيوم، وأنه لا ينام، ويدبر الأمر من السماء إلى الأرض، وأنه يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما نعد، وأنه خلق السموات والأرض، وقضى الآجال، وأنه إذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون، وأنه يجيب المضطر، وله الكمال كله، وإليه يرجع الأمر كله، لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، ينصر المظلومين، ومن والاه، ويعاقب الظالمين المتكبرين ... إلخ.

كل هذه المعاني حين يستشعرها المؤمن ويسلّم بها فإنها تزيد حبه لله - عزّ وجلّ - ومن ثم تؤثر في الإقبال على الطاعة وزيادتها، وأدائها بالكيفية التي أمر بها ﷻ وهي تجعله يسمو ويتحرر من عبودية العباد والخضوع لغير الله - عزّ وجلّ - وتمنحه الاستقلال والحرية والتضحية من أجل الطاعة التي تصل إلى الجهاد بأنواعه المختلفة. أما المشرك فيبقى أسيرًا للخرافة، ويخضع للقوى البشرية، وتسلطات الشيطان، فكلما زاد واستغرق في الشرك زاد ضعفه وجهله وتعلقه بالوهم، قال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾ [العَنكبوت: ٤١]، وقال

تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾﴾ [الحج: ٧٣].

أما المسلم فلا تتوزع طاقاته، ولا تتبدد جهوده ومشاعره بين آلهة شتى كما وصف الله - عزّ وجلّ - بذلك المشرك فقال تعالى أيضًا: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾﴾ [الحج: ٣١].

فهو دائمًا في اضطراب داخلي، وعدم استقرار، في حين أن الموحد مرتاح الضمير، مطمئن البال؛ لدينونته لإله واحد يعرف ما يطلبه منه وما يرضيه، ومايسخطه، فيتجه بكل طاقاته وحاجاته إلى إله واحد يرجوه ويخافه(١)، وخاصة إذا علم وآمن بأن الله - عزّ وجلّ - له جنود لا تحصى ولا تعرف، وأنه أهلك المكذبين، وأنزل عليهم العذاب في الدنيا، وأنه أعد لهم عذابًا أشد وأنكى في الآخرة(٢).

فلا بد للمؤمن من معرفة أسماء الله وصفاته؛ لكي تتحقق له فوائد عظيمة منها:

١. أنها من أشرف العلوم التي تحقق أعلى المطالب.

٢. أن معرفة الله تؤدي إلى زيادة المحبة لله - عزّ وجلّ - ، والخشية، والرجاء، وإخلاص العمل له، وهذا عين السعادة للعبد. ولا سبيل إلى معرفة الله - عزّ وجلّ - إلا بمعرفة الأسماء والصفات، والتفقه

---

(١) ينظر: عقيدة التوحيد في القرآن الكريم، محمد ملكاوي، ١٢٩.

(٢) ينظر: أصل الدين والتدين عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان، مأمون حموش (٢/ ١٣١٢).

في فهم معناها.

٣. أن الاشتغال بمعرفة الله وأسمائه وصفاته يتفق مع أصل الخلق القائم على عبادته[١].

ويجب هنا التفريق بين العلم والمعرفة، وهو مفصل في الموضوع؛ لأن المعرفة تقال فيما تدرك آثاره، وإن لم تدرك ذاته، وهي إدراك الشَّيء بتفكر وتدبر، والعلم لا يكاد يقال إلا فيما أدرك ذاته؛ وَلذَا يُقَال عرفت الله - عزّ وجلّ - ؛ إِذْ معرفَة الله - تَعَالَى - إِنَّمَا هِيَ بتدبر آثاره. ولذا يقال أيضًا: فلان يعرف الله - عزّ وجلّ - ، ولا يقال: يعلم الله - عزّ وجلّ - ؛لأن معرفته ﷻ لا تكون إلا بمعرفة آثاره دون معرفة ذاته[٢].

فبينهما فرق من حيث اللفظ والمعنى، والفرق الجذري بينهما يكمن في أن المعرفة هي علم مقتض للعمل. فهي متضمنة العلم والعمل، وتتعلق بعمل القلب أكثر من عمل الجوارح.

والمعرفة تثمر المحبة والخوف والرجاء. وهذه الأعمال القلبية تؤثر في الفرد وعباداته الظاهرة.

قال ابن القيم رحمه الله : (فَالْعَارِفُ عِنْدَهُمْ مَنْ عَرَفَ اللهَ سُبْحَانَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، ثُمَّ صَدَقَ اللهَ فِي مُعَامَلَتِهِ، ثُمَّ أَخْلَصَ لَهُ فِي قُصُودِهِ وَنِيَّاتِهِ، ثُمَّ انْسَلَخَ مِنْ أَخْلَاقِهِ الرَّدِيئَةِ وَآفَاتِهِ، ثُمَّ تَطَهَّرَ مِنْ أَوْسَاخِهِ وَأَدْرَانِهِ وَمُخَالَفَاتِهِ، ثُمَّ صَبَرَ عَلَى أَحْكَامِ اللهِ فِي نِعَمِهِ وَبَلِيَّاتِهِ، ثُمَّ دَعَا إِلَيْهِ عَلَى بَصِيرَةٍ بِدِينِهِ وَآيَاتِهِ، ثُمَّ جَرَّدَ الدَّعْوَةَ إِلَيْهِ وَحْدَهُ بِمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُهُ، وَلَمْ

(١) ينظر: أسباب زيادة الإيمان ونقصانه، عبد الرزاق البدر، ص٢٤-٢٥.

(٢) ينظر: معجم الفروق اللغوية، ص ٥٠٢، والمفردات للراغب الأصفهاني، ص ٥٦٠، ودستور العلماء، (٣/ ٢٠٠).

يَشُبْهَا بِآرَاءِ الرِّجَالِ وَأَذْوَاقِهِمْ وَمَوَاجِيدِهِمْ وَمَقَايِيسِهِمْ وَمَعْقُولَاتِهِمْ، وَلَمْ يَزِنْ بِهَا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ مِنَ اللهِ أَفْضَلُ صَلَوَاتِهِ. فَهَذَا الَّذِي يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْعَارِفِ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ غَيْرُهُ عَلَى الدَّعْوَى وَالِاسْتِعَارَةِ»[١].

فالعارف (جمع بين الإخلاص والدَّعوة إلى اللَّه. فإخلاصه في قلبه، وهو يظهر عمله وحاله ليقتدى بِه)[٢] وهذا عين التلازم بين العقيدة والشريعة.

فالخلاصة أن الإيمان بالله - عزّ وجلّ - مرتبط مباشرة بتعظيمه أو الخضوع له، وخوفه، ومحبته، ورجائه، والثقة به، وذلك مؤثر في العمل، وليس كما جاء في كتب الفلسفة وأهل الأهواء التي جعلت التوحيد مصروفًا في إثبات وجود الله الفطري، أو في غيرها من الضلالات.

ولكن على الرغم ممّا سبق بيانه يبقى السؤال التالي مطروحًا: **كيف يكون الأثر الحسن عبر فكرة التلازم بين العقيدة والشريعة؟**

الجواب:

إن الأثر يظهر بسبل كثيرة منها: أن العبادات داخلة في قسم الشريعة موصلة ومرتبطة بالعبادات القلبية التي تكون من صنف العقيدة.

فمثلًا: لا يتحقق الخشوع في الصلاة إلا حين يستشعر المسلم معاني الخوف والرجاء رغبة موصلة إلى درجة الإحسان التي يعبد فيها الله - عزّ وجلّ - كأنه يراه، وهذا ليس في الصلاة فحسب، بل في جميع أنواع

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ٣١٦).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ٣٢٠).

الأعمال الصالحة.

كما يدفعه ذلك العمل القلبي إلى الزيادة في النوافل بعد الفرائض، وإذا حصل ذلك فإن الأثر المترتب عليه سيكون كبيرًا، كما دل عليه الكتاب والسنة، منها ما جاء في الحديث القدسي أن رَسُول اللهِ ﷺ قَالَ: " إِنَّ اللهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ "[(١)].

فهذا الحديث يبين أثر المتقرب بالنوافل، **وقد تحقق له ذلك على إثر التلازم بين العقيدة والشريعة، وتتضمن تلك النوافل جميع العبادات من صلاة، وحج، وصيام، وصدقات، وغيرها.**

كذلك حين يعرف المسلم أسماء الله، وصفاته التي فيها عقاب ووعيد، وبيان عظم قدرته، فإنها تورث الخوف من عقابه، فيثمر ذلك الخوف الورع، والاستعانة، وقصر الأمل[(٢)]. وكل هذا يؤثر في الحياة فيمتنع عن كل عمل فيه شبهة ويضر المصلحة العامة، أو يخل بالأمانة الموكلة إليه إن كان موظفًا في عملٍ ما، كما يمتنع عن ارتكاب كل فاحشة، بل يكرهها؛ لأن من ابتلي بحب الفواحش لا يخلو إما من ضعف في عقيدته وتوحيده، أو من ميل إلى الشرك. وبهذا يتبين أن أهم مؤثر في

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب التواضع(٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم(٢/ ٢٩).

سلامة القلب من هذا الداء هو قوة الإيمان والتوحيد. قال ابن القيم: (كلما كان العبد أقرب إلى الشرك وأبعد من الإخلاص كانت محبته بعشق الصور أشد، وكلما كان أكثر إخلاصًا وأشد توحيدًا كان أبعد من عشق الصور، ولهذا أصاب امرأة العزيز ما أصابها من العشق، لشركها. ونجا منه يوسف الصديق عليه السلام بإخلاصه. قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوٓءَ وَالْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [يوسف: ٢٤]. فالسوء: العشق، والفحشاء: الزنى. فالمخلص قد خلص حبه لله فخلّصه الله - عزّ وجلّ - من فتنة عشق الصور. والمشرك قلبه متعلق بغير الله فلم يخلص توحيده وحبه لله - عزّ وجلّ -)[١].

فعمران القلب بالإيمان والتوحيد تنتج عنه حياة القلب، وانجذابه إلى الله - عزّ وجلّ - وما يقرب إليه بالعمل الصالح، ويصرفه عما يضاد ذلك من سوء وفحشاء[٢].

فهذا يعدّ مؤثرًا كبيرًا في تربية الأفراد تربية صالحة مؤثرة في كيان المجتمع.

٢- الإيمان بالرسل عليهم السلام.

الله - عزّ وجلّ - خلقنا كما تقدم؛ لعبادته. وفي عبادته تبارك وتعالى شرف وسعادة لنا. وتحقيق العبادة يحتاج إلى أمر ونهي، ولا يمكن أن نعرف ذلك إلا بعد أن يبينه بالوحي. ومن أجل ذلك اختار منّا قومًا فطرهم على الفضائل والكمالات، وعصمهم من الرّذائل، وهيّأهم لملاقاة الملائكة؛

---

(١) إغاثة اللهفان (٢/ ١٤١) تحقيق الفقي.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١/ ٢١٥-٢١٦)، و أثر الإيمان في تحصين الأمة الإسلامية ضد الأفكار الهدامة، عبد الله الجربوع، ص٣٣٤-٣٣٦.

ليتلقُّوا منهم وحي الله - عزّ وجلّ - ؛ ويبينوه لنا، ويكونون قدوةً لنا في تنفيذه والعمل به، وهؤلاء هم الأنبياء[١]. ويمكن أن نتصور أثر الإيمان بالرسل على النحو التالي:

١- الإيمان بالرسل ضرورة فوق كل الحاجات؛ لتوقف مصالحهم الجزئية والكلية عليهم. فمن خلالهم يعرف الله بأسمائه وصفاته وآلائه، وتعرف تفاصيل ثوابه وعقابه، وتعرف مواقع محبته، ورضاه، وسخطه، وكراهته، وتعرف أمور الغيب[٢]. فلا سبيل إلى السعادة إلا بهم.

إذن يلزم من الإيمان بالرسل الإيمان بجميع ما أخبروا به من الأنبياء، والملائكة، والكتب، والبعث، والقدر، وغير ذلك من التفاصيل التي ذكروها عن صفات الله - عزّ وجلّ - وصفات اليوم الآخر: كالميزان، والصراط، والجنة، والنار.

٢- أن طاعتهم فيها أمن وصلاح وسعادة وهم مبشرون ومنذرون، قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الأنعام: ٤٨]

٣- حجة على الخلق، وشهداء عليهم. قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء: ١٦٥].

٤ - أنهم مبلغون العقيدة الصحيحة التي هي أساس التلازم بين العقيدة

(١) ينظر: العقائد الإسلاميّة من الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبويّة، عبد الحميد محمد بن باديس، ص ١٠٦.

(٢) ينظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم(٢/ ١١٧).

والشريعة؛ وذلك من جهتين:

الأولى: لأنهم لا يتكلمون بأهوائهم ولا بتصوراتهم الخاصة، وإنما ذلك وحي من الله ﷻ. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣-٤]، وما يبلغون به من قيم، ومثل، ومبادئ، وأخلاق، وسلوك عملي ليس متأثرًا برؤيتهم الشخصية كالزعماء والمصلحين، ولا بمصالحهم الذاتية، ولا أطماعهم أو أحقادهم (كما تصورت الشيوعية)، ولا بالقصور البشري الذي يعجز عن تقديم الحلّ الصحيح.

والجهة الثانية: أن الوسيلة التي يسلكها الأنبياء في إصلاح الحياة قائمة على ربط القلب البشري بالله - عزّ وجلّ - ، يتطلع إليه ويخشاه، وبربطه باليوم الآخر وتلك أفضل الوسائل وأوقعها أثرًا في الحياة[1]؛ لأن كل علم إذا انقطع عن الله واليوم الآخر، فهو لا ينفع، وهو ما انفرد به الأنبياء عليهم السلام عن غيرهم؛ لأنهم تلقوه مباشرة من الله - عزّ وجلّ - عن طريق الوحي[2].

٥- أنهم يتعاملون مع الجذور الأصلية لأي مشكلة جزئية عارضة، فيتعاملون مع النفس البشرية مباشرة، فيُقوِّمون انحرافاتها من الجذور قبل أن يتوجهوا إلى إصلاح المظاهر الخارجية للانحراف، فمثلًا: لا يتعامل الأنبياء عليهم السلام مع المشكلات الاقتصادية كمشكلة منفصلة عن الجذور المرتبطة بالنفس البشرية، ولا عن العقيدة، كما صنعت الشيوعية أو الرأسمالية حين تعاملت مع المشكلة كجزئية منفصلة. وهذا ينسحب على المجالات الأخرى: كالمجال الاجتماعي(تحرير المرأة) والسياسي...

---

(١) ينظر: ركائز الإيمان، محمد قطب، ص٢٦١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٦٤.

إلخ. فتكون الحلول كلها غير مجدية؛ لقصورها وجزئيتها، فضلًا عن إفسادها جوانب أخرى من الحياة؛ لأنهم يغفلون عن آثار الحلول السيئة التي يأتون بها، فتؤثر في الجوانب الأخرى كما قرروا في الاقتصاد أن لا علاقة له بالأخلاق؟! والسياسة كذلك[١]، أو أن ليس لها علاقة بالعقيدة؟!

٤ - أنهم محل قدوة للعباد، يتمثل فيهم المبادئ، والقيم، والعقائد التي يدعون إليها قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١] وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ ۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٦﴾﴾ [المُمتحَنة: ٦] فليس في الأنبياء عليهم السلام النقائص، والضعف الذي يعتري غيرهم من المصلحين والزعماء والمفكرين، وإنما بعثهم الله - عزّ وجلّ - أنقياء أتقياء أنموذجًا يحتذى به[٢].

- أثر الإيمان برسالة النبي ﷺ.

وهذا الأثر يكون من جهة أن رسالة - النبي ﷺ - ضرورة للبشر؛ لأن في متابعته سعادة وفي مخالفته شقاوة. وكل خير قي الوجود، سواء أكان عامًّا أم خاصًا في أصله يرجع إليها، وإلى رسالات الأنبياء عليهم السلام من قبله.وكل شر في الوجود يكون إما من مخالفة العبد تلك الرسالة، وإما من جهله بها.

ودليل ذلك من الكتاب لا حصر له، فلو جئنا إلى الأمثال المضروبة في القرآن نجد أن الله وصف هذه الرسالة بأوصاف منها:

(١) ينظر: المصدر السابق، ص٢٦٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٦٠.

١- الروح: قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشورى: ٥٢]. وقال تعالى أيضًا: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ۝١٦﴾ [غافر: ١٥-١٦]. كما قال تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ۝٢﴾ [النحل: ٢].

فالله - عزّ وجلّ - وصف الوحي والنبوة بالروح التي هي سر حياة الإنسان. فإذا فقدها مات. وكذلك الرسالة من أخذ بها؛ فإن له من الحياة والسعادة بقدر ما أخذ منها.

٢ - **النور**: **شأنه** شأن الروح من فقده لا يستطيع السير، ومن أخذه سار بقدر ما كان معه من ذلك النور. فإن زاد أصبح في طمأنينة. قال الله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٢٢﴾ [الأنعام: ١٢٢].

٣ - **الماء**: قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ۝١٧﴾ [الرّعد: ١٧].

كما جاءت بعض الأمثلة على ذلك في السنة النبوية كقول النَّبيِّ ﷺ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالعِلْم كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا؛ فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا

أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ؛ فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةً أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلأً؛ فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقِهَ فِي دِينِ اللهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ. وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»(١).

وكذلك يضرب الله الأمثال للوحي الذى أنزله حياة للقلوب، ونورًا لها بالماء الذى ينزله من السماء حياة للأرض، وبالنار التى يحصل بها النور. جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًاۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءًۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾﴾ [الرّعد: ١٧].

فشبه العلم بالماء المنزل من السماء؛ لأن به حياة القلوب كما أن الماء حياة للأبدان. وشبه القلوب بالأودية؛ لأنها محل العلم كما أن الأودية محل لجريان الماء. فكأنها مقارنة ثنائية بين قلب يسع علمًا كثيرًا، وواد يسع ماءً كثيرًا، كما بين من جهة أخرى وجود قلبٍ يسع علمًا قليلًا، وواد يسع ماء قليلًا.

وتقارن الآيات أيضًا بين حال الزبد وحال الشبهات والباطل. فالسيل يعلو عليه الزبد؛ بسبب مخالطة الماء، ويذهب جفاء، أي: يرمى به، ويخفى. وأمّا ما ينفع الناس يمكث في الأرض ويستقر. وكذلك القلوب تخالطها الشهوات والشبهات فاذا تربى فيها الحق واستظهره زالت وذهبت

(١) رواه البخاري في كتاب العلم، باب فَضْلِ مَنْ عَلِمَ وَعَلَّمَ (٧٩)، ورواه مسلم في كتاب الفضائل، باب بَيَانِ مَثَلِ مَا بُعِثَ بِهِ النَّبِي ﷺ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ (٦٠٩٣) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

تلك الشهوات والشبهات جفاء واستقر بدلًا منها الإيمان والقرآن الذى ينفع صاحبه والناس. وقال تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾ [الرّعد: ١٧] فالمثل الأول ضرب للحياة، والثاني للضياء.

ونظير هذين المثالين مثالان مذكوران في سورة البقرة في قوله تعالى ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البَقَرَة: ١٧] إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البَقَرَة: ١٩] إلى آخر الآية. وأما الكافر ففي ظلمات الكفر والشرك غيرُ حيٍّ، وإن كانت حياته حياة بهيمية فهو معدوم الحياة الروحانية العلوية التي سببها الإيمان، وبها يحصل للعبد السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة. فإن الله ﷻ جعل الرسل وسائط بينه وبين عباده في تعريفهم ما ينفعهم وما يضرهم، وتكميل ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم، وبعثوا جميعًا بالدعوة الى الله - عزّ وجلّ - والتعريف بالطريق الموصل إليه، وبيان حالهم بعد الوصول إليه.

ومدار الخلق على ثلاثة أصول، الأول: يتضمن إثبات الصفات، والتوحيد، والقدر، وذكر أيام الله - عزّ وجلّ - في أوليائه وأعدائه، وهي القصص التي قصَّها على عباده، والأمثال التي ضربها لهم. والأصل الثاني: يتضمن تفصيل الشرائع، والأمر والنهي، والإباحة، وبيان ما يحبّه الله - عزّ وجلّ - وما يكرهه.

والأصل الثالث: يتضمن الإيمان باليوم الآخر، والجنة، والنار، والثواب، والعقاب.

وعلى هذه الأصول الثلاثة يقوم الأمر. وتتوقف السعادة، والفلاح على ذلك، ولا سبيل إلى معرفتها إلا من جهة الرسل عليهم السلام . فإن العقل لا

يهتدي إلى تفاصيلها، ومعرفة حقائقها، مع كونه قد يدرك وجه الحاجة إليها من حيث الجملة كالمريض الذي يدرك وجه الحاجة إلى الطب ومن يداويه، ولا يهتدي إلى تفاصيل المرض، وتنزيل الدواء عليه.

وحاجة العبد إلى الرسالة أعظم بكثير من حاجة المريض إلى الطب. فإن آخر ما يقدر بعدم الطبيب موت الأبدان. وأما إذا لم يحصل للعبد نور الرسالة وحياتها مات قلبه موتًا لا ترجى الحياة معه أبدًا أو شقي[(١)].

فهذه السعادة تتحقق حين يلازم المرء أحكام الدين، وأوامره شريعة وعقيدة، والسبيل الذي يحقق ذلك لا يكون إلا باتباع الكتاب والسنة. وبما أن الله - عزّ وجلّ - قد حفظ لنا هذين المصدرين، وحفظ لنا فهم الصحابة رضي الله عنهم الذين عاشروا الوحي ونزوله، وفهموا مراده، فلا يبقى إلا التسليم بذلك؛ ليكون الطريق موصلاً إلى السعادة.

فالسعادة محلها القلب. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرّعد: ٢٨-٢٩]. فالطمأنينة فيها قولان:

(أحدهما: أنها الحُب له والأُنس به - عزّ وجلّ - . والثاني: السكون إليه من غير شك)[(٢)].

و(طوبى) فسرها بعض العلماء: على أنها الفرح، وقرة العين، وعند بعضهم أنها العيش الطيب[(٣)].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية(١٩/ ٩٤-٩٦).

(٢) زاد المسير (٢/ ٤٩٤).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٩٤).. وينظر للاستزادة في ربط ذلك بالإيمان: السنن الإلهية في الحياة الإنسانية، وأثر الإيمان بها في العقيدة والسلوك، د. شريف الشيخ صالح أحمد الخطيب (١/ ٣٩٠-٣٩١).

فاجتمع السكون والحب القلبي مع العيش الطيب والفرح وقرار العين، ولذلك كان النبي ﷺ في أشد المواقف وأصعبها ساكن القلب مطمئنًا كما في قصة الغار حينما كان المشركون يبحثون عنه ولا تفصل بينه وبينهم إلا بضعة أمتار، ومع ذلك كان في غاية اليقين والطمأنينة. قال تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [التوبة: ٤٠].

إذن فالذي يحقق ذلك كله هو الإيمان والتوحيد، وليس بحثًا في فلسفات وأفكار عقلية لا تورث إلا الشقاء والشك، وليست السعادة أو الطمأنينة هي السعي وراء ملذات الحياة وتحصيل المال، والعيش والرفاهية.

فالإيمان مرتبط بحياة الفرد وفق العلاقة التلازمية التي حددها الشرع. قال ابن كثير: (وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣] أي: ومن يتق الله فيما أمره به، وترَك ما نهاه عنه، يجعل له من أمره مخرجًا، ويرزقه من حيث لا يحتسب، أي: من جهة لا تخطر بباله)[(١)].

وقال تعالى أيضاً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس: ٥٧-٥٨]. فوصف شرعه وأوامره بأنه شفاء

(١) التفسير (٨/ ١٦٩).

لما في الصدور، وهدى ورحمة، وأن ذلك فضل يوجب الفرح الذي يفوق ما يتصوره الإنسان أنه سعادة.

فتصبح قرة للعين، ولذة للقلب، ونعيمًا وسرورًا للأرواح، بها شفاؤها وسعادتها وفلاحها وكمالها في معاشها ومعادها، بل لا سرور لها ولا فرح ولا لذة ولا نعيم فى الحقيقة إلا بذلك[(١)].

٣- الإيمان بالكتب:

إن أثر الإيمان بالكتب المنزلة على الرسل والأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - متفق مع أثر الإيمان بالرسل ولكن يمكن أن نجمل أثره عبر الغاية التي أنزلت من أجلها الكتب السماوية، وهي: توحيد الله - عزّ وجلّ - ومعرفته بأسمائه وصفاته، وما ينبغي لجلاله، وما يتعالى ويتقدس عنه. قال تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ ۝٢﴾ [هود: ١-٢]. وكذلك لمعرفة أمره ونهيه، والتمييز بين مواقع رضاه وسخطه[(٢)]، ومن أجل الرجوع إليه في حال الخلاف والنزاع؛ إذ إن ذلك موصل إلى النجاة والسعادة في الدارين. وقد جاءت الكتب السماوية متفقة في مسائل: (وحدة المصدر، ووحدة الغاية، وأصول العقيدة، والمبادئ العامة)، ومختلفةً في تفصيلات العبادات. وهذا لا يعني أنها تختلف في الأساسات ومن أهمها أنها جاءت لتربط العبادات بالتوحيد، وهذا يمثل حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة. لأن ذلك ثابت في جميع الكتب والشرائع.

هذا ما يتعلق بالكتب جملة. أما ما يتعلق بالقرآن الذي نسخ الكتب

---

(١) ينظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٧٨) تحقيق: علي الحلبي.

(٢) ينظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢/ ٥٢).

كلها فإن أثره بالإضافة إلى ما سبق أنه كلام الله - عزّ وجلّ - متعبد بتلاوته، وأنه مرب للنفوس، وهادٍ لها، ولا يستوي من آمن به وعلم أنه الحق وبين من لم يؤمن به ولم يعمل به. قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿١٩﴾ الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ ﴿٢٠﴾ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴿٢١﴾ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٢﴾﴾ [الرّعد: ١٩-٢٢].

فالله - عزّ وجلّ - وصف الذين علموا أنه الحق أنهم عاملون بأعمال قلبية: (تسليم، وخشية، وصبر، وإخلاص)، وأعمال شعائرية تعبدية متنوعة: (صلاة، صدقات، . . . إلخ).

فهذا يدل على أن القرآن لا يكون فقط مجردَ تلاوة أو علمًا مجردًا من غير تطبيق وعمل. فحين تعلم أن الله - عزّ وجلّ - قوي، ورزاق، وعليم، . . .إلخ، فإنك إذا تعرضت إلى محنة سوف تلجأ إليه.

٤ - الإيمان باليوم الآخر:

إن أهمية الإيمان بالغيب - والعقيدة تبع لذلك - تكمن في كونه ضرورة، وليس كما يزعم العلمانيون الماديون أن الإنسان بوسعه الاستغناء عن العقيدة لما وصل إليه من العلم والفكر. إن استمرار الحياة بهذا النظام والدقة يدل دلالة قوية على علم الله.

ولكن ما الأثر الحسن الذي يظهر من إيمان المسلم باليوم الآخر وبعلم الله للغيب؟

قبل الجواب يجب التذكير بأن الناس تتهافت جميعًا إلى معرفة المستقبل الذي هو من الغيب. وهذه الرغبة تعبر عن ما في النفس من

نزعة متطلعة لما في المستقبل[١]، وهذه الرغبة التي لا يستطيع الإنسان الوصول إليها حين يعلم انفراد الله بعلمها، كما قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩]، ويؤمن بأن الله - عزّ وجلّ - قدرها فسوف يكون أكثر تعلقًا بالله خوفًا ورجاءً، ومحبة وتضحية، فهذا أثر حسن.

كما يوجد أثر حسن وحكمة بالغة من إيمان المسلم بالغيب، وذلك بما أنها رغبة جامحة، ونزعة متطلعة في النفس، فإنها ستكون موضع ابتلاء وامتحان، فإن صبر الإنسان على كبحها وسلّم لله - عزّ وجلّ - بما قدره في الغيب، ولم يذهب إلى العرّافين والكهنة، فإنه سينال أعلى الدرجات في الدارين.

وأما إن نزل على رغبته ولم يصبر على شهوته ونزعته، فإنه سيذهب إلى غيره، ويقع في أدران الشرك ووسائله عند الكهنة والعرّافين، أو قراءة زاوية الأبراج في الصحف اليومية، وقراءة الكف، أو الفنجان، ويزول إيمانه أو يضعف ما لم يتدارك خطأه، ويرجع عنه إلى طريق الصواب، ويستسلم لعلّام الغيوب. فكل هذه النواحي تدل على أن الإيمان بالغيب له أثر حسن في حياة المسلم، وأنه يبتلى به في كل المجالات: الاجتماعية، والأخلاقية، والسياسية، والاقتصادية، والقانونية، والعقلية، والفطرية، والإصلاحية[٢].

ومن الآثار الحسنة للإيمان بالغيب أنه يهذب السلوك والأخلاق،

(١) ينظر: الإيمان بالغيب، بسام سلامة، ص٦٧-٦٩.

(٢) للاستزادة ينظر حول هذا الموضوع: المصدر السابق، ص٧١-٩١.

وذلك من جهة أن المسلم إذا آمن بالآخرة، وأحب لقاء الله - عزّ وجلّ - فلا بد أن يعمل تحقيقًا للوصول إلى هذه الغاية العظيمة. وهذه الرغبة تدفع المسلم إلى تجنب المزلات والمخاطر التي قد تحرمه لذة النجاة من العذاب والعقاب، وحصول السعادة والثواب، فلا يخاف إلا سوء الخاتمة والآخرة. فيصبح في عمل مستمر يقوده إلى الخير والنفع في حياته (فقوَّة الإيمان بِاللِّقاءِ تثمر الزُّهد)[1]. فيصبح بعيدًا عن القيل والقال، ومواضع النزاع التي لا طائل منها، وتشغل المسلمين عن المطالب العالية والرفيعة. وهو بذلك يثبت دعائم النظام في الدولة، ولا يحتاج إلى شرطي؛ ليحل منازعاته المادية التي قد تجنبها في الأصل، ولا يحتاج إلى إيقاع العقاب عليه؛ لأنه قد تجنب الخمر، والزنا، والسرقة، والقتل، وأصبحت أخلاقه رفيعة بإيمانه بالغيب، وانتظاره لقاء الله - عزّ وجلّ - .

فتحقق الإيمان بالغيب سبب من أسباب الفلاح والسعادة، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البَقَرَة: ٣-٥].

وقال تعالى أيضًا: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱرْجُوا۟ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۝٣٦﴾ [العَنكبوت: ٣٦].

كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ۝١١٠﴾ [الكهف: ١١٠].

فمن هذه الآيات نستدل على أن الإيمان باليوم الآخر يستلزم العمل

(١) مدارج السالكين لابن القيم(٢/ ٢٩).

الصالح في الدنيا، وعدم الإفساد فيها. وهو ما يعطي دلالة على أثر التلازم من هذا الجانب.

والآيات التي يربط فيها الله - عزّ وجلّ - بين اليوم الآخر الذي هو من أبواب العقيدة وبين أبواب الشريعة كثيرة؛ ليظهر التلازم وآثاره. منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البَقَرَة: ٦٢] فمن جمع بين الإيمان باليوم الآخر وبين العمل الصالح فقد حاز على الأجر العظيم، وتحقق له الفوز والسعادة. وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾ [البَقَرَة: ١٢٦].

وقال تعالى أيضًا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ۖ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٤]

كما قال تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [آل عِمرَان: ١١٤].

فهذه الآيات تبين ارتباط عمل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالإيمان باليوم الآخر.

ومن الأخلاق التي يؤثر فيها الإيمان باليوم الآخر تحريكه العواطف، مثل: الخجل والحياء من الله الخالق، والخشية من لقائه وحسابه، وتجنب سخطه وعقابه، كل هذه العواطف إذا بقيت شعلتها متوقدة في داخل

النفوس، كانت حافزًا على العمل بما يرضي الله[(١)].

فالذي نصل إليه أن الإيمان بالغيب شديد التأثير؛ لأنه علامة على قوة الإيمان والتسليم، وقد رتب الله - عزّ وجلّ - عليه أثرًا يمتد ليس لمن اعتقده فقط، بل يمتد لمن جالسه ولو كان يختلف عنه، وقد دل على ذلك حديث النبي ﷺ حيث قال: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللهَ تَنَادَوْا: هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ". قَالَ: «فَيَحُفُّونَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» قَالَ: "فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ قَالُوا: يَقُولُونَ: يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيَحْمَدُونَكَ وَيُمَجِّدُونَكَ" قَالَ: " فَيَقُولُ: هَلْ رَأَوْنِي؟ ". قَالَ: "فَيَقُولُونَ: لَا وَاللهِ مَا رَأَوْكَ؟ ". قَالَ: " فَيَقُولُ: وَكَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي؟ ". قَالَ: "يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْكَ كَانُوا أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً، وَأَشَدَّ لَكَ تَمْجِيدًا وَتَحْمِيدًا، وَأَكْثَرَ لَكَ تَسْبِيحًا". قَالَ: "يَقُولُ: فَمَا يَسْأَلُونِي؟ ". قَالَ: «يَسْأَلُونَكَ الجَنَّةَ». قَالَ: " يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟ ". قَالَ: " يَقُولُونَ: لَا وَاللهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا " قَالَ: " يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا؟ " قَالَ: " يَقُولُونَ: لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيْهَا حِرْصًا، وَأَشَدَّ لَهَا طَلَبًا، وَأَعْظَمَ فِيهَا رَغْبَةً، قَالَ: فَمِمَّ يَتَعَوَّذُونَ؟ ". قَالَ: " يَقُولُونَ: مِنَ النَّارِ ". قَالَ: " يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟ ". قَالَ: " يَقُولُونَ: لَا وَاللهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا " قَالَ: " يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْهَا؟ ". قَالَ: " يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فِرَارًا، وَأَشَدَّ لَهَا مَخَافَةً " قَالَ: " فَيَقُولُ: فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ ". قَالَ: " يَقُولُ مَلَكٌ مِنَ المَلَائِكَةِ: فِيهِمْ فُلَانٌ لَيْسَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ. قَالَ: هُمُ الجُلَسَاءُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ»[(٢)].

---

(١) ينظر: أصول العقيدة الإسلامية ومذاهبها، أ. د. محمد أحمد الخطيب، ص٣٤٠.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، بَابُ فَضْلِ ذِكْرِ اللهِ -عَزَّ وَجَلَّ-) (٦٤٠٨)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، بَابُ فَضْلِ مَجَالِسِ الذِّكْرِ(٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فهذا الحديث يبيّن كيفية إيمان هؤلاء بالغيب، وبالجنة وهم لم يَرَوْها، وكيف ترتب عليه عمل، وهو الذكر والتسبيح والتهليل والاجتماع في مجالس الذكر، والأعجب كيفية حصول من لم يكن منهم على الثواب ببركة هذا الإيمان. إنه فعلًا إيمان مؤثر غاية التأثير.

ويتضمن ذلك الإيمان باليوم الآخر مجموعة من الحقائق التي وردت في كتاب الله - عزّ وجلّ - وسنة نبيه ﷺ منها:

١ - فتنة القبر.

٢ - الساعة وأماراتها.

٣ - البعث.

٤ - الحشر.

٥ - الحساب.

٦ - الصراط.

٧ - الجنة والنار.

٥ - الإيمان بالملائكة:

إن الإيمان بالملائكة ذو صلة بالإيمان بالله - عزّ وجلّ - وبالأركان الأخرى، ولكن هنا سنبين الأثر بيانًا أوضح على النحو التالي:

١. يستشعر عظمة الله - عزّ وجلّ - حين يعلم أن الملائكة خُلقوا من نور، وأنهم لا يعصون الله فيما أمر ويفعلون ما يؤمرون، وأن لهم أجنحة مثنى وثلاث ورباع، وأن السماء تكاد أن تئط من كثرتهم، وأنهم يطوفون بالبيت المعمور كل يوم سبعون ألفًا لا يعودون إليه. وكل ذلك يستشعر معه المؤمن قدرة الله - عزّ وجلّ - وعظمته في الخلق، وملكه العظيم.

٢. يزيد الرغبة في التقرب إلى الله بالعبادة، والعمل الصالح تأسيًا بالملائكة.

٣. أنه يستأنس حين يعلم أنهم من حوله وأنهم ينصرونه بأذن الله ويحفظونه من أمر الله.

٤. الإقبال على الأعمال الصالحة حين يعلم أنهم يسجلون أعماله بالليل والنهار؛ وبهذا يستشعر رقابة الله - عزّ وجلّ - وعظمته.

٥. حين يتذكر ملك الموت يقبل على الطاعات ويتيقن أن الدنيا فانية لا تدوم، وحين يتذكر إسرافيل والملائكة الآخرين يقبل أيضًا على العمل الصالح خشية أهوال يوم القيامة.

٦. الإقبال على الجهاد والصبر بأنواعه، وعدم اليأس، فحين يصبح المؤمن غريبًا في وطنه، ويجد من الناس الصدود والاستهزاء، والتخذيل، والتثبيط عن طاعة الله - عزّ وجلّ - والاستقامة على أمره، يجد نفسه أنيسًا مع الملائكة تشد من أزره، وتذكره بالخير عند ربه.

٧. الإيمان بالملائكة على الوجه الذي ثبت في الكتاب والسنة يبطل وينفي الشبهات والأساطير التي تزعم أن الملائكة إناث، أو أنهم بنات الله، أو أنهم نجوم وكواكب.

٨. الإيمان بالملائكة يدفع الغرور عن النفس، والافتخار بالعمل، والاعتداد به حين يعلم أن الملائكة طائعون لله على الدوام.

٩. حين يعلم المؤمن بوظائف الملائكة وأنهم موكلون بحفظ الناس وكتابة أعمالهم، وبغيرها من الأعمال، يذعن لله - عزّ وجلّ - شكرًا على هذه العناية ببني آدم وهذه تقوي الإحساس بعناية الله به.

١٠. الإيمان بالملائكة يعين المؤمن على الأخلاق وصلة الأرحام وزيارة المريض؛ لأنه يعلم أن الملائكة تدعو للمؤمنين المتحابين الزائرين للمرضى[١].

٦ - الإيمان بالقدر:

من معتقد أهل السنة والجماعة أن الله - عزّ وجلّ - لا يشرع شرعاً ولا يأمر بأمر إلا وله حكمة بالغة، وفي هذا الجانب تكمن أهمية الإيمان بالقدر.

وللإيمان بالقدر آثار وفوائد عديدة نذكر منها:

١ - يعدّ الإيمان بالقدر - وفق ما أمر الله - عزّ وجلّ - وبيّن، ووفق ما بيّنه رسوله الله ﷺ أكبر حافز على العمل الصالح، والإقدام والشجاعة والثبات؛ وذلك حين يعلم أن ما قدر له سيصيبه، وأن أجله ورزقه مكتوب مقدر سيأتيه، فمن أي شيء يخاف؟ أمن شيء لم يكتب عليه فلن يصيبه؟ أم من شيء كتب عليه فلن يفر منه؟ كل هذا يدفعه إلى الإقدام والشجاعة إذا كان الأمر فيه رضا الله - عز وجل - .

٢ - أن الإيمان بالقدر يصحح للمسلم إيمانه ويكمله له، ويكون بذلك مستجيبًا لأمر الله - عزّ وجلّ - المتعلق بالإيمان بالقدر، ويُحصِّل بذلك أجر المؤمنين بالغيب.

---

(١) ينظر: الإيمان أركانه، حقيقته، نواقضه، د. محمد نعيم ياسين، ص٦٦-٦٧، وركائز الإيمان، محمد قطب، ص١٨٨، وأصول الدين والإيمان عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان، مأمون حموش١٣١٢، -١٣١٣، وأصول العقيدة الإسلامية ومذاهبها. أ. د. محمد أحمد الخطيب، ص٢٠١-٢٠٢.

٣ - أن الإيمان بالقدر فيه عصمة من الوهن والجزع عند حلول المصائب فجميع ما يصيب المسلم هو بقدر من الله - عزّ وجلّ - لا مفرّ منه، فعندها تخف المصيبة على الإنسان إذا وقعت، فلو مات له قريب أو ذهب له مال فإنه يصبر ويحتسب؛ لأن ما وقع لا يمكن دفعه، فإذا صبر حصل له أجر الصابرين الذي ذكره الله - عزّ وجلّ - في قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البَقَرَة: ١٥٥-١٥٧]

كما أنه إذا أصابته نعمة علم أنها من عند الله - عزّ وجلّ - فلا يبطر، ولا يختال، بل يشكر الله - عزّ وجلّ - حتى يزيد، كما قال - عزّ وجلّ - : ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ﴾ [إبراهيم: ٧].

٤ - أن الإيمان بالقدر يجعل المؤمن يرتبط بالله - عزّ وجلّ - ارتباطًا قويًا، ويكثر من دعائه وسؤاله فيحصل له بذلك الخير الذي يريده بإذن الله تعالى، ويندفع عنه الشر الذي يخاف منه بإذن الله؛ وذلك حين يعلم أن الخير بيد الله - عزّ وجلّ - و"أن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن، فما شاء من قلب أقامه، وما شاء من قلب أزاغه"[١]، ويعلم "أن الأعمال بالخواتيم"[٢]، فيستمر في

(١) جزء من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه رواه أحمد (١٧١٨٧)، وابن ماجه (١٩٩)، وابن حبان في صحيحه (٩٤٣) وابن خزيمة في التوحيد (١٠٨)، والحاكم في المستدرك (٣٢٨٣). وقال: (صحيح على شرط مسلّم) وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٩٠).

(٢) جزء من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه رواه البخاري في كتاب القدر، باب العمل بالخواتيم (٤٢٠٧).

الطاعة حتى الموت، والإقبال على عبادة يحبّها الله - عزّ وجلّ - من عباده، وهي الدعاء والسؤال؛ وذلك استجابة لأمر الله - عز وجل - في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

٥ - أن قول النبي ﷺ: "اعملوا فكل ميسر لما خلق له. فمن كان من أهل السعادة فسييسّر لعمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسييسّر لعمل أهل الشقاوة"[١]

هذا الحديث يستأنس به المؤمن استبشارًا إذا كان يعمل عملًا صالحًا؛ لأنه سيستبشر بذلك لعله يكون خُلق للجنة، فيزداد تمسكًا واجتهادًا ليحصل على أعلى المراتب، كما أن فيه تحذيرًا للمسلم فيما لو كان على عمل غير صالح تاركًا الصلاة مثلاً أو شاربًا الخمر، أونحو ذلك؛ لأن في ذلك علامة وتخويف له من أن يكون خُلق للنار فيعزم على ترك ذلك فلا يستمر في معصية الله - عز وجل - .

٦ - المعتقد الصحيح في القدر يقود المؤمن إلى التعامل مع الأسباب بالأخذ الصحيح البعيد عن مفهوم التواكل السلبي في الحياة، وبهذا يصبح المؤمن باعتقاده الصحيح فاعلًا مؤثرًا مدركًا حقيقة الأخذ بالأسباب، وأنها لا تنافي الإيمان بالقدر، وأن الأسباب[٢] لا تعطي نتائجَ إلا بإذن الله. ويعلم أن الإنسان مخيرٌ حين أمره الله - عزّ

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، بَابُ ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ (٤٩٤٩)، ومسلم في كتاب القدر، بَابُ كَيْفِيَّةِ خَلْقِ الْآدَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَكِتَابَةِ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ (٢٦٤٧)من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) سيأتي الحديث عن أثر الانحراف في تعاطي الأسباب وأثر التعامل الصحيح معها في الحديث عن المعتزلة؛ وذلك في الفصل الأخير من هذا الباب.

وجلّ - ، وأنه واقع عليه التحذير حين نهاه الله - عزّ وجلّ - ، وأنه ليس مجبورًا وإلا بطل العقاب والثواب [١].



(١) ينظر: ركائز الإيمان، ص٤٢٦-٤٢٨، والإيمان للدكتور محمد نعيم ياسين، وأصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة، سعود بن عبد العزيز الخلف (٢/ ١٢٤-١٢٥).

المبحث الثالث

أثر التلازم من دلالات نصوص الكتاب والسنة

لقد دلت نصوص كثيرة على أثر التلازم بين العقيدة والشريعة في حصول الثواب في الآخرة. فعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا أَأَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: (وَاللهِ لَا أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا)[1].

فهذا الحديث يبيّن أثر التلازم؛ لأنه جمع أعمالاً متعددة.

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قَالَ: (بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَقَدْ أَصَابَ الْحَرُّ فَتَفَرَّقَ الْقَوْمُ حَتَّى نَظَرْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَقْرَبُهُمْ مِنِّي. قَالَ: فَدَنَوْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْبِئْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ. قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ، تَعْبُدُ اللهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ» قَالَ: «وَإِنْ شِئْتَ أَنْبَأْتُكَ بِأَبْوَابِ الْجَنَّةِ» قُلْتُ: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُكَفِّرُ الْخَطِيئَةَ، وَقِيَامُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ يَبْتَغِي وَجْهَ اللَّهِ» قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾﴾ [السَّجدَة: ١٦] قَالَ: «وَإِنْ شِئْتَ أَنْبَأْتُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ» قَالَ: قُلْتُ: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَمَّا رَأْسُ الْأَمْرِ

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب (بَيَانِ الإِيمَانِ الَّذِى يُدْخَلُ بِهِ الْجَنَّةُ، وَأَنَّ مَنْ تَمَسَّكَ بِمَا أُمِرَ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ) (١١٧)، (١١٩).

فَالْإِسْلَامُ، وَأَمَّا عَمُودُهُ فَالصَّلَاةُ، وَأَمَّا ذِرْوَةُ سَنَامِهِ فَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْبَأْتُكَ بِمِلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ». فَسَكَتَ فَإِذَا رَاكِبَانِ يُوضِعَانِ قِبَلَنَا، فَخَشِيتُ أَنْ يَشْغَلَاهُ عَنْ حَاجَتِي. قَالَ: فَقُلْتُ: مَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «فَأَهْوَى بِإِصْبَعِهِ إِلَى فِيهِ». قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ وَإِنَّا لَنُؤَاخَذُ بِمَا نَقُولُ بِأَلْسِنَتِنَا؟ قَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ ابْنَ جَبَلٍ، هَلْ يَكُبُّ النَّاسَ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ فِي جَهَنَّمَ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟»[1].

فلا بد أن يأتي مع الإيمان جنس العمل، وإلا لم يصحَ إيمانه، وهذا ما دل عليه الحديث، ودلت عليها النصوص الكثيرة الأخرى، ومنها أن أبا ذَرٍّ رضي الله عنه قال: (يَا رَسُولَ اللهِ مَاذَا يُنَجِّي الْعَبْدَ مِنَ النَّارِ؟). قَالَ: «الْإِيمَانُ بِاللهِ». قُلْتُ: (يَا نَبِيَّ اللهِ مَعَ الْإِيمَانِ عَمِلٌ)، قَالَ: «يُرْضَخُ مِمَّا رَزَقَهُ اللهُ». قُلْتُ: (يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فَقِيرًا، لَا يَجِدُ مَا يُرْضَخُ بِهِ؟). قَالَ: «يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ» قُلْتُ: (يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَيِيًّا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟). قَالَ: «يَصْنَعُ لِأَخْرَقَ»، قُلْتُ: (أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَخْرَقَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَصْنَعَ شَيْئًا؟). قَالَ: «يُعِينُ مَغْلُوبًا»، قُلْتُ (أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ ضَعِيفًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعِينَ مَظْلُومًا؟). فَقَالَ: «مَا تُرِيدُ أَنْ تَتْرُكَ فِي صَاحِبِكَ مِنْ خَيْرٍ تُمْسِكُ الْأَذَى عَنِ النَّاسِ»، فَقُلْتُ: (يَا رَسُولَ اللهِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ دَخَلَ الْجَنَّةَ؟) قَالَ: «مَا

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف مختصرًا (٢٦٤٩٨)، والإمام أحمد (٢٢١٢١)، وعبد بن حميد في المنتخب(١١٢)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، ومعمر بن راشد في الجامع (٢٠٣٠٣)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٠٣٠٣)، والنسائي في الكبرى (١١٣٣٠)، والحاكم في المستدرك (٣٥٤٨)، وقال على شرط البخاري ومسلم ووافقه الذهبي. وصححيه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٨٦٦)، والأرناؤوط في تحقيق المسند.

مِنْ مُسْلِمٍ يَفْعَلُ خَصْلَةً مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا أَخَذَتْ بِيَدِهِ حَتَّى تُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ»[١].

وفي رواية أخرى فيها تفصيل أكثر قال أبو ذر ﷺ: (يا رسول الله من أين أتصدق وليس لنا أموال؟ قال: «أَوَلَيْسَ من أبواب الصدقة التكبير، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، واستغفر الله، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتعزل الشوكة عن طريق الناس والعظم والحجر، وتهدي الأعمى، وتسمع الأصم والأبكم؛ حتى يفقه، وتدل المستدل على حاجة له قد علمت مكانها، وتسعى بشدة ساقيك إلى اللهفان المستغيث، وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف كل ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك، ولك في جماعك زوجتك أجر» قال أبو ذر: كيف يكون لي أجر في شهوتي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أرأيت لو كان لك ولد فأدرك ورجوت خيره فمات، أكنت تحتسب به؟» قلت: (نعم). قال: «فأنت خلقته؟». قال: (بل الله خلقه) قال: «أفأنت هديته» قلت: (بل الله هداه). قال: «فأنت ترزقه؟». قال: (بل الله كان يرزقه). قال: «كذلك فضعه في حلاله وجنّبه حرامه فإن شاء الله أحياه وإن شاء أماته، ولك أجر»[٢].

فهذه أعمال هي أسباب مقتضية لدخول الجنة، ولا يلزم أن يدخل الجنة من أدّاها؛ لأنه قد يكون لها موانع تمنع من دخولها، والدليل على ذلك أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، شهدت أن لا إله إلا الله، وأنك رسول الله، وصليت الخمس، وأديت زكاة مالي، وصمت شهر رمضان. فقال النبي ﷺ: «من مات على هذا كان مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة، هكذا - ونصب إصبعيه - ما لم يعق

(١) سبق تخريجه، ص٣٤١.

(٢) تقدم تخريجه، ص٣٤٢.

والديه»[١].

وقد ترد بعض الأعمال ويرتب على فعلها دخول الجنة كقول النبي ﷺ: «من صلى البردين دخل الجنة»[٢].

وهذا يعد من باب ذكر السبب المقتضي عمله باستجماع شروطه وانتفاء موانعه[٣].

فهكذا لا بد من تحري الشروط والموانع، وبهذا يتحقق الأثر الناجم عن تلازم العقيدة والشريعة.

أولا: أثر التلازم بين العقيدة والشريعة من خلال الإخلاص.

يعرّف الإخلاص بأنه: تصفية ما يراد به ثواب الله - عزّ وجلّ - وتجريده من كل شائبة تكدر صفاءه وخلوصه له ﷻ[٤]، وهو أساس النجاح في الدنيا والآخرة، وهو للعمل بمنزلة الأساس للبنيان، والروح للجسد، فلا حياة إلا به. وهو إذا اجتمع مع عنصر النجاح القرين له، وهو موافقة الصواب الذي لا يكون إلا بمتابعة النبي ﷺ، حيث يتحقق النجاح والفلاح.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٤٢٩٩)، من حديث عمرو بن مرة الجهني رضي الله عنه. قال الهيثمي في مجمع الفوائد (١٣٤٢٩): (رواه أحمد والطبراني بإسنادين ورجال أحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح). وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٥١٥).

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب(الصلاة)، باب (فضل صلاة الفجر) (٥٧٤)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فَضْلِ صَلاَتَي الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهِمَا (١٤٧٠). من حديث أبي موسى الأشعري عبد الله بن قيس رضي الله عنه.

(٣) ينظر: جامع العلوم والحكم: (١/ ٥١٩)

(٤) الإخلاص والإحسان والالتزام بالشريعة، عبد المحسن العباد، ص٣.

ومما يدل على أنه الأساس قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝١٠٩﴾ [التوبة: ١٠٩].

ومحل الإخلاص هو القلب، ومن هنا أخذ أهميته؛ لأن القلب هو المحرك، فمتى كان صالحًا صلحت بقية الجوارح من الجسد، وهو أحد ركني قبول الأعمال.

قال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۝١٤٦﴾ [النساء: ١٤٦].

وحين يتحقق الإخلاص يكون الثواب عظيمًا ولا أدل على ذلك مما جاء في قصة يوسف عليه السلام من أحداث عظيمة، تجمعت عليه، وعلى الرغم أن عوامل الإغراء والإفساد كانت كبيرة فهو في غاية الحُسن وهذا أيضًا مما يجعل الكيد عليه أكبر في محاولة امرأة العزيز مراودته عن نفسه، فضلًا عن عوامل الغُربة والعزوبة ورقابة الأهل . . . فكلها بمقياس العصر تعتبر خطيرة ومؤثرة، إلا أن يوسف عليه السلام ثبت في وجه ذلك، ولم يكن ليصل إلى ذلك لولا الإخلاص لله سبحانه وتعالى . قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ۝٢٤﴾ [يوسف: ٢٤]. فالإخلاص لله - عزّ وجلّ - أنجى يوسف من هذه الفحشاء، وعوضه خيرًا، ورفع منزلته في الدنيا والآخرة.

وهذه النجاة لا تقتصر على البعد عن أمور الفحشاء والزنى، وإنما تتضمن النجاة من جميع أشكال الفساد والانحراف الخلقي والفكري، حيث قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝٤٠﴾ [الحجر: ٣٩-٤٠]. والإخلاص

نجاة من النار؛ بدليل قول الرسول ﷺ : «فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»(١).

- **الإخلاص في أعمال البر والخير المتنوعة**: ومن ذلك أن تعمل العمل أيًا كان لوجه الله - عزّ وجلّ - لا تنتظرُ مكافأة ولا شكرًا من ملك أو أمير أو رئيس، ولا ثناءً من أحد... قال تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾ فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴿١١﴾ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الإنسان: ٨-١٢]. فإخلاصهم لله - عزّ وجلّ - وخوفهم من عذاب الآخرة وقاهم شر ذلك اليوم، ودخلوا بسببه الجنة فرحين ومستبشرين بما آتاهم الله ﷻ.

فالإنفاق لا يقبل إلا بالإخلاص حتى اللقمةُ توضع في فَم الزوجة. فعن سعدِ بن أبي وقَّاصٍ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ»(٢).

وعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ﵁ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»(٣).

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في كِتَابُ الجُمُعَةِ، بَابُ صَلَاةِ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً (١١٨٦)، ومسلم في كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ، بَابُ الرُّخْصَةِ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ بِعُذْرٍ (٢٦٣) من حديث عتبان بن مالك ﵁.

(٢) أخرجه البخاري في كِتَابُ الإِيمَانِ، بَاب مَا جَاءَ إِنَّ الأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، (٥٦) ومسلم في كتاب الوصية، بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ (١٦٢٨).

(٣) أخرجه البخاري في كِتَابُ الإِيمَانِ، بَاب مَا جَاءَ إِنَّ الأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى (٥٥).

- **الإخلاص في الصلاة:**

قال الرسول ﷺ: «مَا مِنْكُمْ رَجُلٌ يُقَرِّبُ وَضُوءَهُ فَيَتَمَضْمَضُ، وَيَسْتَنْشِقُ، فَيَنْتَثِرُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ، وَفِيهِ، وَخَيَاشِيمِهِ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أَنَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أَنَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ، **وَفَرَّغَ قَلْبَهُ لِلَّهِ** إِلَّا انْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»(١). فالشاهد من الحديث قوله «فرّغ قلبه لله».

- **الإخلاص في صيام رمضان:**

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»(٢).

- **الإخلاص في قيام رمضان وليلة القدر:**

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»(٣). وعنه أيضًا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»(٤).

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، بَابُ إِسْلَامِ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ (٨٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، بابُ (صومُ رمضان احْتِسَابًا مِنَ الإِيمَانِ) (٣٨)، ومسلم في كتاب الصوم بَابُ التَّرْغِيبِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، وَهُوَ التَّرَاوِيحُ (٧٦٠).

(٣) أخرجه البخاري في كِتَابِ الإِيمَانِ، بَابٌ: قِيَامُ لَيْلَةِ القَدْرِ مِنَ الإِيمَانِ(٣٥).

(٤) المصدر نفسه(٣٧)، ومسلم في كتاب الصوم، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، وَهُوَ التَّرَاوِيحُ (٧٥٩).

- **الإخلاص في الحج:**

قال تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ [البَقَرَة: ١٩٦]. فأضاف الحج والعمرة لله وحده ﷻ.

وهذ يكون في الزكاة، والصدقة، والجهاد، فلا تصح عبادة إلا إذا كانت خالصةً لله ﷻ[١].

إذن فالتوحيد - وهو أصل الأعمال وأعظمها، ويمثل العقيدة - وهو كما يقول ابن القيم: (من ألطف الأشياء، وأنزهها، وأصفاها. يخدشه ويؤثر فيه أي شيء كالمرآة الصافية جدًا. فالنظرة، واللفظة، والشهوة الخفية تشوشه وتخدشه، فإن بادر وتاب وإلا استحكم وصار طبعًا يتعسر عليه قلعه)[٢].

قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٢].

يبدأ الله ﷻ هذه الوصايا بإقامة التوحيد ثم يربطه بأعمال مختلفة من أبواب الشريعة، ثم يبشر بحصول الأثر العقدي القلبي: (التقوى، أو حصول التذكر). كما توضح الآية الأولى أن غاية التعقل هو في اتباع

---

(١) ينظر للاستزادة: كتاب الإخلاص، حسين العوايشة، ص٣٢-٤٠.

(٢) الفوائد لابن القيم، ص ١٩٤-. ١٩٥ بتصرف.

الشرع، في حين بينت الآية الأخيرة بركة القرآن والحث على اتباع أوامره ونواهيه، ثم قرنته بعمل قلبي وهو التقوى، ثم أخيرًا، أظهرت الثواب المرتبط بصفات الربّ - عزّ جلّ - بتحقق الرحمة. وأمّا الآية التي قبلها في قصة موسى ﷺ فقد بين الله - عزّ وجلّ - فيها أن الكتاب الذي أنزل عليه كان تفصيلًا لكل شيء، وفيه الهدى والرحمة، ثم في النهاية ربط نزول الكتاب بالغاية العظمى التي هي في الإيمان باليوم الآخر. فهذا يبين الأثر الإيجابي للأعمال المختلفة التي تقترن معها الأعمال القلبية مثل:

١ - إقامة التوحيد، والنهي عن الشرك.

٢ - بر الوالدين.

٣ - الحث على الإنجاب، والتوكل على الله في الرزق.

٤ - رعاية اليتامى، والنهي عن أكل حقوقهم.

٥ - إقامة العدل.

٦ - الوفاء بالعهود.

٧ - الحث على التمسك بالجماعة.

٨ - الحث على الاتباع والتمسك بالدين.

فجميع هذه الأعمال مُبيَّنة تفاصيلها في السنة. وقد أرشد الله ﷻ إليها، وبيّن آثارها في الحياة الدنيا والآخرة.

وقال تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ ۝٢ وَأَنِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُمَتِّعۡكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى وَيُؤۡتِ كُلَّ ذِي فَضۡلٖ فَضۡلَهُۥۖ وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ كَبِيرٍ ۝٣﴾ [هود: ١-٣].

ففي هذه الآيات نهى ﷻ عن الشرك وأمر بالتوحيد في بداية الآيات، ثم بين نتيجتها وأثرها الحسن في الدنيا.

فالعبادات لا بد أن ترتبط بالإخلاص الذي يقتضي الخوف، والرجاء، والمحبة.

والأدلة التي تثبت أثر التلازم بين العمل القلبي والعبادات كثيرة لا حصر لها. منها قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٨﴾﴾ [النور: ٣٧-٣٨].

ففي هذه الآية جمع هؤلاء الموصوفون فيها بين ذكر الله ﷻ والصلاة، والزكاة، والخوف؛ تحقق لهم الثواب.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٧٧﴾ وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٧٨﴾﴾ [الحج: ٧٧-٧٨].

فهذه العبادات من صلاة، وزكاة، وجهاد، مرتبطة بالخشية والتسليم، والاعتصام بالله ﷻ باجتماعها تحقق الرزق والنجاة والنصر.

وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾﴾ [لقمان: ٤-٥]. وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٣﴾﴾ [النمل: ٣].

فجمع بين الصلاة والزكاة، وعمل قلبي غيبي.

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣٧﴾ فَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الرُّوم: ٣٧-٣٩].

فصلة القرابة، والإحسان إلى المساكين وابن السبيل، وأداء الزكاة وغيرها، كلها مشروطة بأن تكون خالصة لله ﷻ وأداؤها بهذه الكيفية يحقق الثواب المضاع.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٠﴾﴾ [فاطر: ٢٩-٣٠].

تبين هاتان الآيتان عبادات مرتبطة بالرجاء وهو عمل قلبي نتج عنه ثواب وفضل من الله ﷻ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿١١﴾﴾ [الجُمُعَة: ١٠-١١]

فدلت الآية على أن الصلاة والذكر يحققان الرزق. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا

تَدَّعُونَ ﴿٣١﴾﴾ [فُصّلَت: ٣٠-٣١]

ربط الله ﷻ في هذه الآيات بين التوحيد والاستقامة الشاملة في كل العبادات، وبيّن أنها سبب في نزول الملائكة؛ لإذهاب الخوف والحزن، والتبشير بالجنة ودخولها، وحصول التأييد في الدنيا والآخرة.

وقد جعل الله الغاية العظمى من الخلق عبادته ﷻ وإذا كان الأمر كذلك فإن تحصيل تلك العبادة يشمل جميع أعمال الخلق، ومنها: تحصيل الرزق، فإنه قائم على التعلق بالله - عزّ وجلّ - توكلًا عليه في تعامله مع الأسباب، وأنها لا تنافي التوكل. قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ﴿٢﴾ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ﴿٣﴾﴾ [الطَّلَاق: ٢-٣].

فقوله: تعالى: ﴿مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ يدل على أن طالب الرزق يسعى وعنده حسابات، ولكن لتوكله على الله - عزّ وجلّ - وتقواه رزقه الله ﷻ رزقًا أفضل مما كان يتصور. فهذا ارتباط بالتوحيد، وله علاقة بالإيمان بالقدر؛ إذ إن من عرف أن الرزق مقسوم بين العباد، فإن طلبه للرزق سيكون بالأسباب المشروعة بعيدًا عن الحرص الذي يورث بغضًا أو حسدًا، أو حتى خصومة فيكون أمره وسطًا، كما قال تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ عَجَّلۡنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلۡنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصۡلَىٰهَا مَذۡمُومٗا مَّدۡحُورٗا ﴿١٨﴾ وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعۡيُهُم مَّشۡكُورٗا ﴿١٩﴾﴾ [الإسرَاء: ١٨-١٩]. وكما قال النبي ﷺ: «أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا فَإِنَّ كُلًّا مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»(١). أي: اطلبوه بالطرق المشروعة كما فسرته الرواية الأخرى:

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٤٢)، والبزار في مسنده (٢٩١٤)، وأبو يعلى في مسنده (٦٥٨٣)، وابن الجارود في المنتقى (٥٥٦)، وابن حبان في صحيحه (٣٢٣٩)، =

«**خُذُوا مَا حَلَّ، وَدعُوْا مَا حُرِّم**». وعند ابن حبان والحاكم: «**أخذ الحلال وترك الحرام**» وهذا الإجمال لا يعني ترك الحرام فقط، بل أيضًا الإجمال في طلب الحلال كما جاء في إحدى الروايات «**فَاتَّقُوا اللهَ، وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ مِنَ الْحَلَالِ وَتَرْكِ الْحَرَامِ**»؛ لكي لا يفضي إلى حرام، أو يضعف الإيمان أو التوكل على الله - عزّ وجلّ - .

فالتعلق بالأسباب يستلزم ضعف الإيمان، والإيمان بقدر الله وحسن الظن به يستلزم ضعف التعلق بالأسباب ووضعها في مكانها الطبيعي.

وهذا يكون في أبواب المعاملات المالية وطلب الرزق، أما فيما يتعلق بالعبادات الشعائرية الأخرى فإن التوحيد لا ينفك عنها. وهذا الارتباط بينهما كلما كان قويًا كان أثره أقوى إلى أن يصل إلى مرتبة الإحسان التي وردت في حديث جبريل عليه السلام «**أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك**»[1] ولهذا كان تعريف الإحسان هو: الإتيان بالمطلوب شرعًا على وجه حسن[2].

فمثلًا: أخبر الله تبارك وتعالى أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، حيث قال تعالى: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [العَنكبوت: ٤٥]

= والطبراني في الأوسط (٣١٠٩)، والحاكم في المستدرك (٢١٣٤) وقال: (صحيح على شرط البخاري ومسلم)، ووافقه الذهبي، والبيهقي في الكبرى (١٠٤٠٤). من حديث جابر بن عبد الله وأبي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنهما. والحديث صححه الألباني في تصحيحه لسنن ابن ماجه(٢١٤٢).

(١) تقدم تخريجه، ص٢٢.

(٢) ينظر: الإخلاص والإحسان، عبد المحسن بن حمد العباد، ص١٠.

يعني أن الصلاة تتضمن شيئين:

- ترك الفواحِشِ والمنكرات، أي: إن المواظبة عليها تحمِل على ترك الفحش والمنكر.
- ذكر اللهِ تعالى وهو المطلوب الأكبر؛ ولهذا قال تعالى: أي: أعظم من الأوَّل(١).

وسرُّ أثر الصلاة يكمن في أن لبَّها إقبال القلب فيها على الله، وحضوره بكليته بين يديه؛ لأن الله ﷻ جعل الصلاة سببًا موصلًا إلى قربه، ومناجاته، ومحبته، والأنس به(٢)، وهو الإحسان الذي يحبه الله ﷻ كما قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ١٩٥﴾ [البَقَرَة: ١٩٥].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ١٣٤﴾ [آل عِمرَان: ١٣٤]. وغيرها من الآيات التي أثبت فيها سبحانه محبته للمحسنين؛ ولكون ذلك في أفضل الأعمال وهي الصلاة كان الأثر عظيمًا. هذا فضلًا عن تمثيل الصلاة الجانب التطبيقي للتوحيد؛ إذ في أركانها إشارات كثيرة على ارتباطها بالتوحيد؛ فتبدأ بالتكبير وهو عبودية لله - عزّ وجلّ - يقف العبد في مقام المتذلل الخاضع، وهكذا في كل أركانها. وبهذا الاستشعار والأداء يتحقق انتفاع المسلم بالصلاة، ويرتقي إلى أعلى المنازل، فينال ولاية الله - عزّ وجلّ - .

فالأثر الحسن للعمل القلبي يمتد إلى جميع العبادات حتى الآداب: كالاستئذان، والدخول من الأبواب من **جهة ارتباطها بالتقوى الذي يحقق**

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير(٢/ ٢٨٢، ٢٨٠).
(٢) ينظر: أسرار الصلاة لابن القيم، ص ٦٧، ٦٩.

الفلاح.

قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾ [البقرة: ١٨٩].

توضح فهذه الآية ارتباط أعمال الشريعة بالتقوى، وهي من أبواب العقيدة الداخلة في الأعمال القلبية، بل جعل البر هو التقوى؛ لأن من اتقى الله - عزّ وجلّ - عظّم أوامره في كل الأبواب: في ملبسه، ومشربه، ومطعمه، وفي كل شيء، ثم ختم الآية بالأمر بالتقوى الذي سيحقق الفلاح في الدارين الدنيا والآخرة. وهذا أثر عظيم.

ويقول تعالى: ﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾ وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١٩٦﴾﴾ [البقرة: ١٩٤-١٩٦].

توضح الآيات الثلاث أكثر من حكم لعبادات مختلفة مقترنة بالتقوى.

- **ارتباط المعاملات الاقتصادية المباحة بالتقوى وأثرها.**

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ [آل عمران: ١٣٠].

وتظهر هذه الآية شأنًا اقتصاديًا ينهى الله - عزّ وجلّ - فيه عن معاملة

محرمة، ثم يربطه بالتقوى. ومعنى ذلك أن من أطاع الله - عزّ وجلّ - في اجتناب الربا سيكون له الفلاح.

● **الصبر والجهاد مقترنان بالتقوى، ويكون عاقبتهما الفلاح.**

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٠٠﴾﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَـٰهِدُوا۟ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المائدة: ٣٥].

● **أبواب الأشربة والأطعمة والألعاب المحرمة مرتبطة بالتقوى، واجتنابها يحقق الفلاح.**

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [المائدة: ٩٠]، ثم جاء ما يبيّن علاقتها بالتقوى في الآيات التي بعدها في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [المائدة: ٩٣].

وفي الأطعمة قال تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَـٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٩٦﴾ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَـٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩٨﴾ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴿٩٩﴾ قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المائدة: ٩٦-١٠٠].

فالآية الأخيرة فيها أمر بإعمال التقوى، وجاء بعد ذكر أصناف من أنواع العبادات تحقق بها الفلاح.

● **ذكر الله - عزّ وجلّ - يستلزم التقوى، ويحقق الفلاح.**

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٤٥﴾ [الأنفال: ٤٥].

● **الصلاة، وذكر الله - عزّ وجلّ - وأعمال الخير تستلزم التقوى وتحقق الفلاح.**

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْۤ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩ ٧٧﴾ [الحج: ٧٧].

وقال تعالى أيضًا: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ١٠﴾ [الجُمُعَة: ١٠].

● **غض البصر، ولبس الحجاب والاحتشام، وعدم إظهار الزينة، والعورة مقرونة بالتوبة، أمور كلها تحقق الفلاح.**

قال تعالى: ﴿وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ وَيَحۡفَظۡنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنۡهَاۖ وَلۡيَضۡرِبۡنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّۖ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوۡ ءَابَآئِهِنَّ أَوۡ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوۡ أَبۡنَآئِهِنَّ أَوۡ أَبۡنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوۡ إِخۡوَٰنِهِنَّ أَوۡ بَنِيٓ إِخۡوَٰنِهِنَّ أَوۡ بَنِيٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوۡ نِسَآئِهِنَّ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ وَلَا يَضۡرِبۡنَ بِأَرۡجُلِهِنَّ لِيُعۡلَمَ مَا يُخۡفِينَ مِن زِينَتِهِنَّۚ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٣١﴾ [النور: ٣١].

ولا شك أن هذه الأعمال تستلزم التقوى؛ لأن من شروط صدق

التوبة أن تكون صادقة. والصدق في العبادة يستلزم التقوى.

● **طاعة الله - عزّ وجلّ - وخشيته والتقواه يُنال بها الفوز.**

قال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [النور: ٥٢].

وقال تعالى: ﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ [البقرة: ١٩٤].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]

● **الوفاء بالعهود مرتبط بالعبادات وبالتقوى، ويحقق محبة الله - عزّ وجلّ-.**

قال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [آل عمران: ٧٦].

وقال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤﴾﴾ [التوبة: ٤].

كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٢﴾ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا

قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [المائدة: ١٢-١٣]

فهذه الآيات بيّنت ارتباط التقوى بالوفاء بالعهود وعاقبته الحسنة، وأنها جزء من الدين، كما بيّنت عاقبة نقض العهد.

وقال تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧﴾﴾ [التوبة: ٧].

وفي قصة نوح قال تعالى: ﴿لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا۟ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [الأعراف: ٦٣]

- **قبول الله القربان متوقف على التقوى، ويحقق الفلاح.**

قال تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [المائدة: ٢٧].

الحاصل أن العبادة إذا اجتمع فيها الإخلاص والإحسان نال العبد درجة من الثواب العظيم ففي الصيام يقول النبي ﷺ: «كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ يُضَاعَفُ، الْحَسَنَةُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِئَةِ ضِعْفٍ. قَالَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: إِلَّا الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدَعُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ مِنْ أَجْلِي. لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ: فَرْحَةٌ عِنْدَ فِطْرِهِ، وَفَرْحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ»(١)؛ وقد حصل الصائم على هذا

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي المِسْكِ (٥٩٢٧)، ومسلم في كتاب الصوم، باب فضل الصيام (١١٥١). واللفظ لمسلم. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الأجر؛ لصبره عن المطعم والمشرب والمنكح، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝١٠﴾ [الزُّمَر: ١٠] وهذا لا يتحقق إلّا لمن أخلص لله - عزّ وجلّ - وتجنب الرياء[(١)]، وكان أداؤه أداءً حسنًا بعيدًا عن المفطرات.

كذلك مما يحقق التلازم بين التوحيد والعبادات أن عامل القلب هو المحرك للعبد في العبادات، فالخوف من الله - عزّ وجلّ - عامل للأداء. وهو عمل قلبي أثّر في عمل ظاهر وهو تلازم، والمحبة لله - عزّ وجلّ - تستلزم أداء العبادة بوجه حسن.

لكن لو كان القلب مريضًا ومنصرفًا عن الله - عزّ وجلّ - لا خوف فيه من الله ولا محبة، فإنه سيكون إما ترّاكًا للعبادة، أو مؤدّيًا لله من أجل منفعة دنيوية، فلا تقبل حينئذ.

وبهذا يتضح ارتباط الصلاة والصوم بالتوحيد. وقس على ذلك سائر العبادات. ولا يقتصر هذا الترابط التأثيري على الشعائر التعبدية: كالصلاة، والصوم، والحج، وغيرها، وإنما هو ملازم لحياة الإنسان المسلم. فمثلًا: حين يربي الوالد أولاده فإنه بذلك يطلب الرضا من الله - عزّ وجلّ - فيخشاه في تربيتهم، ويرجو من الله أن يكون ذلك عملاً صالحًا في حياته، وبعد مماته، ويراعي الله - عزّ وجلّ - في حبهم، بحيث لا يتجاوز حدوده؛ فيشتغل بهم عن ذكر الله - عزّ وجلّ - . قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ۝٩﴾ [المنافقون: ٩].

وفي طلب العلم الشرعي يراعي الله - عزّ وجلّ - ويسأله كما في

(١) ينظر: شرح ابن بطال (٤/٩).

قول تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ۝﴾ [طه: ١١٤]، وأن يكون خالصًا لله سبحانه وتعالى كما دل على ذلك قوله ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللهِ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[1]. وفي التجارة يحتسب الأجر عند الله - عزّ وجلّ - في كسبه، وهكذا في كل أعماله.

ثانيًا: الأثر الإيجابي للتلازم متوقف على صحة العقيدة.

قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝﴾ [آل عمران: ١٣٢].

ويبيّن الله - عزّ وجلّ - في آية أخرى أن الكتاب مبارك، ويأمر باتباعه، ويقرنه بأمر قلبي وهو التقوى مبينًا أثره في حصول الرحمة. قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝﴾ [الأنعام: ١٥٥].

وفي قصة نوح عليه السلام يحث قومه على الاتباع وطاعته فيما أتى به من عند الله - عزّ وجلّ - . قال تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝﴾ [الأعراف: ٦٣]

ومع الحث على الاتباع نجده يُقرن ذلك بعمل القلب؛ لتكون الرحمة هي الأثر.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٨٤٥٧)، وأبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)،وأبو يعلى (٦٣٧٣)، والحاكم في المستدرك (٢٨٩)، والبيهقي في الشعب (١٦٣٤). وقال الحاكم (وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنهما) ولم يعلق عليه الذهبي، و صححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٠٥).

وفي قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿١٦٩﴾ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾ [الأعراف: ١٦٩-١٧٠].

ففي هذه الآيات يذكر الله ﷻ حال الخَلْف الذين ورثوا الكتاب، ولم يتبعوا ما فيه، ولم يقيموا له اعتبارًا، بل كلما هفّ لهم شيء من الدنيا أكلوه، لا يبالون حلالًا كان أم حرامًا(١).

ثم حث الله ﷻ على التمسك بالكتاب، وحذّر من حال الخَلف الذين لم يقيموا الكتاب وأحكامه، ثم قرن ذلك بإقامة الصلاة كدلالة على تلازم العقيدة والشريعة مبيّنًا أن ذلك هو الصلاح الذي لا يضيع أجره عند الله - عزّ وجلّ - .

وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَعۡلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ كَمَنۡ هُوَ أَعۡمَىٰٓۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلۡمِيثَٰقَ ﴿٢٠﴾ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ﴿٢١﴾ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ وَيَدۡرَءُونَ بِٱلۡحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ وَفَرِحُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٞ ﴿٢٦﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَآ

(١) ينظر: تفسير الطبري (١٣/ ٢١١).

أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ ﴿٢٧﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾

[الرّعد: ١٩-٢٨].

ونستنج من هذه الآيات آثارًا على النحو التالي:

١ - أن ميزان المفاضلة يقوم أولًا على عمل القلب. قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ [الرّعد: ١٩].

٢ - استتباع ذلك بعمل تطبيقيّ في أعمال مختلفة: كالوفاء بالعهد، وصلة ما أمر الله - عزّ وجلّ - بصلته، وخشية، وخوفٍ، وصبرٍ، وصلاة، وزكاة، وصدقة، وعفو، وتسامح، وكلها تؤتي آثارًا إيجابية تصل إلى الآباء، والأزواج، والذرية، وذلك بدخول الجنة، والتنعم فيها.

٣ - تقابل ما سبق من آثار إيجابية أعمال تلازمية يذكر الله - عزّ وجلّ - فيها الآثار السلبية التي تكون ضد الأعمال السابقة.

٤ - بعد المفاضلة القلبية والعملية بين الاتجاهين المؤمن والكافر، يذكر الله - عزّ وجلّ - أثر الذكر في حصول الطمأنينة. قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النُّور: ٥٤]. فلا بد من تحقق الطاعة؛ لكي تُنال الهداية.

وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٠٣].

وقال تعالى أيضًا: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٠١].

فالالتزام بأحكام الله - عزّ وجلّ - والاعتصام به، وبكتابه، وسنة نبيه ﷺ هي أساس الفلاح، والنجاة، والأمن، وصلاح المعاش، والمعاد، وهو ما دلت عليه النصوص وأكدته السنن الكونية في رسالات الأنبياء، منها: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾﴾ [الرعد: ١١]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [هود: ١١٧].

وقال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٥٧﴾﴾ [النور: ٥٥-٥٧].

تتحدث هذه الآيات عن حال النبي ﷺ وأصحابه ﷺ الذين يمثلون قدوة هذه الأمة من بعده، وذلك حين كانوا مستضعفين في مكة، فأظْهرهم على جزيرة العرب، فأمنوا ووضعوا السِّلاح. ثمَّ إنَّ الله - عز وجل - لما قبض نبيَّه ﷺ استمروا على أمنهم في إمارة أبي بكرٍ وعمر وعثمان ﷺ حتَّى وقعوا فيما وقعوا، فأدخل الله - عزّ وجلّ - عليهم الخوف فاتخذوا الحَجَبَة، والشُّرَط، وغيّروا، فغُيِّر بِهِمْ. وقال بعضُ السَّلف: خلافة أبي بكرٍ وعمر ﷺ حقٌّ فِي كتابِه، ثمَّ تلا هذه الآية[1].

فخلاصة الكلام: أن قبول العبادات مشروط بالتوحيد. فإذا لم يتمثل

(١) ينظر: تفسير ابن كثير(٦/ ٩٦).

التوحيد فيها خالصًا لم تقبل. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»(١).

ثالثًا: أثر التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة الظاهر والباطن.

فالتأثير بينهما ثابت، وقد وردت الأدلة في إثبات ذلك كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝٧ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝١١﴾ [المؤمنون: ١-١١].

فبسبب العمل القلبي أو المعتقد الصحيح تحقق وترتب عليه أثر في المصلي، ومن ثم الحصول على الفلاح، ثم ذكر بعد ذلك أعمالاً ظاهرة تستلزم هذا الإيمان القلبي وهي تمثل أصنافاً من الأعمال: فالإعراض عن اللغو يساعد على انتشار المحبة في المجتمع. وهي لم تأت إلا من تقى وقوة إيمان في قلب المؤمن، حيث تجعله خاشعًا لله - عزّ وجلّ - تجلوه السكينة، فيصبح بموجبها لينًا هيّنًا مع إخوانه المؤمنين، وعطوفاً عليهم. ولنضرب مثالًا آخر في الصلاة أيضًا يوضح ذلك: فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، بَابُ (مَنْ أَشْرَكَ فِي عَمَلِهِ غَيْرَ اللهِ) (٢٩٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ﷺ: «خِيَارُكُمْ أَلْيَنُكُمْ مَنَاكِبَ فِي الصَّلَاةِ»[١]. ولين المناكب يدور حول السكينة والخشوع[٢]. وبسبب ذلك كان من خيار الناس. فهذا عمل قلبي تحقق به خيريةٌ اقترن بعمل ظاهري شعائري وهو الصلاة. فاقتضى أثرًا إيجابيًا بحصول الخيرية والمحبة بين المسلمين.

وأخيرًا، يؤكد الله - عزّ وجلّ - في الآيات السابقة أهمية الصلاة، ثم يبين النتيجة بأن ثوابهم الجنة. وفي آيات أخرى قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال: ٢-٤].

نلحظ في الآيات السابقة تأثّرَ القلب بذكر الله - عزّ وجلّ - وزيادة الايمان، وبيان أن إقامة الصلاة وأداء الزكاة فيهما الثواب العظيم في الدنيا والآخرة.

فصلاح القلب يؤثر في الأعمال الظاهرة، وما يصلح القلب هو الإيمان وأعماله: كالخشية، والتقوى، وغيرها. قال النبي ﷺ: «الحلالُ بيِّنٌ، والحرامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ

(١) أخرجه ابن وهب في الجامع(٤٠٤)، وعبد الرزاق في مصنفه (٢٤٨٠)، وأبو داود (٦٧٢)، والبزار (٥١٩٥)، وابن حبان (١٧٥٦)، وابن خزيمة في صحيحه (١٥٦٦)، والبيهقي في الكبري (٥١٨٨)، والديلمي في الفردوس (٢٨٥٨). والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٥٣٣).

(٢) ينظر: معالم السنن للخطابي(١/ ١٨٤)، وشرح سنن أبي داود للعيني (٣/ ٢٢١)، وعون المعبود شرح سنن أبي داود(٢/ ٢٦١).

الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِمُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»[(١)].

وأما تأثير الأعمال الظاهرة في الباطن أو في القلب فدليل ذلك قوله تعالى: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [العَنكبوت: ٤٥].

قال ابن كثير: (يعني أن الصلاة تشتمل على شيئين: على ترك الفواحش والمنكرات، أي: إن مواظبتها تحمل على ترك ذلك)[(٢)]. وترك الفحشاء يكون بتأثير القلب بعد أن يصفو من المرض.

وقال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [البَقَرَة: ٤٥]. والاستعانة تكون في كل الأمور وخاصة حين الضراء كما في حديث حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ، صَلَّى»[(٣)].

وهذا يدل على أن الصلاة تؤثر في القلب؛ لأن المصيبة تؤثر في القلب وتُحزنه، فإذا أقام الصلاة شرحت صدره كما في الحديث: «**يَا بِلَالُ أَقِمِ الصَّلَاةَ، أَرِحْنَا بِهَا**»[(٤)]. (أي: يستريح القلب بأدائها. فالصَّلاة

---

(١) تقدم تخريجه، ص٧٣.

(٢) التفسير(٦/ ١١٦) ط: مكتبة الصفا.

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢٣٢٩٩)، وأبو داود (١٣١٩)، والبغوي في شرح السنة (١٠١٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٤٧٠٣) وفي صحيح أبي داود (١٣١٩).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٩٨٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤/ ١٦٧)، والطبراني في الكبير (٦٢١٥). وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٨٩٢) (٢٩٨٦).

رَاحَة لَهُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَعّد غيرَها مِنَ الْأَعْمَالِ الدُّنيوية تَعبًا، فَكَانَ يَسْتَرِيحُ بِالصَّلَاةِ لِماَ فِيهَا مِنْ مُناَجاة اللهِ - تَعَالَى -)[١].

كذلك إذا أراد المسلم أن يهم بأي أمر توجه إلى الله - عزّ وجلّ - بالصلاة، فعَنْ جَابِرِ بن عَبدِ اللهِ رضي الله عنهما قَالَ: كان رسُولُ اللهِ ﷺ يُعلِّمُنَا الاستخارة فِي الأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ القُرْآنِ، يَقُولُ: " إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي " قَالَ: «وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ»[٢].

فالحديث يبين أثر الصلاة والدعاء في حياة المسلم كلها، وإذا كان كذلك فإن القلب سيتأثر تبعاً لذلك بدليل قوله ﷺ «ثُمَّ أَرْضِنِي...»، والرضا يكون في القلب.

كما ورد في أبواب مختلفة ما يدل على تأثير الأعمال الظاهرة في القلب، ومن ذلك حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَقَاضَاهُ فَأَغْلَظَ. فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقَالًا، وَاشْتَرُوا لَهُ بَعِيرًا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ». وَقَالُوا: لَا نَجِدُ

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر(٢/ ٢٧٤) بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب دعاء الاستخارة (٦٣٨٢).

إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: «اشْتَرُوهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ. فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»[١].

فهذه خيرية جاءت لتثبت أن القاضي إذا أحسن في قضائه، وكان حليمًا، ورحيمًا، عادلًا، ومانعًا للظلم فإنه بذلك يصبح من الأخيار الصالحين، وهذا لا يكون إلا بتغير القلب وصلاحه فيزاد خشية وإيمانًا بالله - عزّ وجلّ - .

وتأثيرالأعمال الظاهرة لا يتوقف على فرد واحد، وإنما يمتد في بعض الأعمال؛ ليؤثر في قلوب الآخرين، فمثلًا الزكاة تسود بها العدالة، وتجبر بها خواطر الفقراء، ويزول بها الحسد بين أفراد الأمة، فإن القلوب في الغالب تبعًا لذلك تتغير وتسكن.

وفي منع فاحشة الزنى وتطبيق الحد فيمن وقع فيها تكون المحافظة على الفرج والنسل، وعلى الأسرة، وتمنع انتشار الأمراض، وهذا يجعل الناس في أمان واستقرار، ولا يكون بينهم أحقاد أو ثارات، وهذا بلاشك يؤثر في القلوب.

ومراعاة الأمانة بمفهومها الشامل تمنع الفساد بجميع أنواعه، وهذا أيضًا يؤثر في القلوب.

وكل هذه الأدلة تثبت الأثر الإيجابي مباشرة، **ولكن هناك أدلة تثبت أثرًا سلبيًا لمن لم يقم بالأعمال الظاهرة، وهي أيضًا تدل بمقتضاها على الأثر الإيجابي**، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب في الاستقراض وأداء الدُّيُون والحجر وَالتّفليس، بَابُ اسْتِقْرَاضِ الإِبِلِ(٢٣٠٦)، ومسلم في كتاب المساقاة والمزارعة، بابُ جواز اقتراض الحيوان واستحباب توفيته خيرًا مما عليه(١٦٠١).

قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ [المائدة: ١٣].

وقول النبي ﷺ: «**لَتُسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ**»(١).

وقوله ﷺ: «**إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ الإِيمَانُ كَانَ عَلَيْهِ كَالظُّلَّةِ فَإِذَا انْقَطَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الإِيمَانُ**»(٢).

فالتأثير من هذه الأدلة تأثير سلبي إلا أنه يقتضي ثبوت الأثر الإيجابي قطعًا في حالة العكس أي: أن الوفاء بالعهد، وإقامة الشرع يورثُ طمأنينة في القلب، كذلك تسوية الصفوف في الصلاة تؤثر في القلب، وتزيد في الخشوع.

رابعًا: أثر التلازم من جهة ارتباط الإيمان بالتوكل على الله ﷻ.

جعل الله التوكل شرطًا لصحة الإيمان. فقال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [المائدة: ٢٣]. والتوكل لا يكفي من غير بذل الأسباب، وهما لا يتعارضان. وهذا الأثر مذكور في أكثر من آية من آيات الله. قال تعالى: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١٦٠﴾ وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦١﴾ أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦٢﴾ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ [آل عمران: ١٦٠-١٦٣].

---

(١) تقدم تخريجه، ص٧٤.

(٢) تقدم تخريجه، ص٧٤.

فاستشعار مراقبة الله - عزّ وجلّ - سببٌ في النصر والنجاة من النار.

وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾﴾ [المائدة: ١١].

فهذا مظهرٌ تأثيريٌ بين الإيمان الصادق الذي تمثل في عمل التوكل القلبي الذي جرى تطبيقه تطبيقًا عمليّاً من الصحابة - رضوان الله عليهم-، فكانت النتيجةُ إيجابيةً، حيث نالهم من النصر والتمكين بسبب الإيمانُ الصادقُ الذي تعلّموه، وتلقوه من النبي ﷺ.

إذن فالتوكل على الله - عزّ وجلّ - يحمي المسلم من تسلط الأعداء، ويحققُ له النصر والتمكين. والتوكل يقوم على الإخلاص، أي: كلما كان الإخلاص قويًا كان أثره أقوى؛ والأدلة على ذلك من القرآن والسنة كثيرة. منها: قصة الغلام، حيث إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ مَلِكٌ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَكَانَ لَهُ سَاحِرٌ، فَلَمَّا كَبِرَ، قَالَ لِلْمَلِكِ: إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ، فَابْعَثْ إِلَيَّ غُلَامًا أُعَلِّمْهُ السِّحْرَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ غُلَامًا يُعَلِّمُهُ، فَكَانَ فِي طَرِيقِهِ إِذَا سَلَكَ رَاهِبٌ فَقَعَدَ إِلَيْهِ، وَسَمِعَ كَلَامَهُ، فَأَعْجَبَهُ، فَكَانَ إِذَا أَتَى السَّاحِرَ مَرَّ بِالرَّاهِبِ وَقَعَدَ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَتَى السَّاحِرَ ضَرَبَهُ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى الرَّاهِبِ، فَقَالَ: إِذَا خَشِيتَ السَّاحِرَ فَقُلْ: حَبَسَنِي أَهْلِي، وَإِذَا خَشِيتَ أَهْلَكَ فَقُلْ: حَبَسَنِي السَّاحِرُ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَتَى عَلَى دَابَّةٍ عَظِيمَةٍ قَدْ حَبَسَتِ النَّاسَ، فَقَالَ: الْيَوْمَ أَعْلَمُ آلسَّاحِرُ أَفْضَلُ أَمِ الرَّاهِبُ أَفْضَلُ؟ فَأَخَذَ حَجَرًا، فَقَالَ: اللهُمَّ إِنْ كَانَ أَمْرُ الرَّاهِبِ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ أَمْرِ السَّاحِرِ فَاقْتُلْ هَذِهِ الدَّابَّةَ، حَتَّى يَمْضِيَ النَّاسُ، فَرَمَاهَا فَقَتَلَهَا، وَمَضَى النَّاسُ، فَأَتَى الرَّاهِبَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ الرَّاهِبُ: أَيْ بُنَيَّ أَنْتَ الْيَوْمَ أَفْضَلُ مِنِّي، قَدْ بَلَغَ مِنْ أَمْرِكَ مَا أَرَى، وَإِنَّكَ سَتُبْتَلَى، فَإِنِ ابْتُلِيتَ فَلَا تَدُلَّ عَلَيَّ، وَكَانَ الْغُلَامُ يُبْرِئُ

الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ، وَيُدَاوِي النَّاسَ مِنْ سَائِرِ الْأَدْوَاءِ، فَسَمِعَ جَلِيسٌ لِلْمَلِكِ كَانَ قَدْ عَمِيَ، فَأَتَاهُ بِهَدَايَا كَثِيرَةٍ، فَقَالَ: مَا هَاهُنَا لَكَ أَجْمَعُ إِنْ أَنْتَ شَفَيْتَنِي. فَقَالَ: إِنِّي لَا أَشْفِي أَحَدًا إِنَّمَا يَشْفِي اللهُ، فَإِنْ أَنْتَ آمَنْتَ بِاللهِ دَعَوْتُ اللهَ فَشَفَاكَ، فَآمَنَ بِاللهِ فَشَفَاهُ اللهُ، فَأَتَى الْمَلِكَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ كَمَا كَانَ يَجْلِسُ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: مَنْ رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ؟ قَالَ: رَبِّي، قَالَ: وَلَكَ رَبٌّ غَيْرِي؟ قَالَ: رَبِّي وَرَبُّكَ اللهُ، فَأَخَذَهُ فَلَمْ يَزَلْ يُعَذِّبُهُ حَتَّى دَلَّ عَلَى الْغُلَامِ، فَجِيءَ بِالْغُلَامِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: أَيْ بُنَيَّ قَدْ بَلَغَ مِنْ سِحْرِكَ مَا تُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ، وَتَفْعَلُ وَتَفْعَلُ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَشْفِي أَحَدًا، إِنَّمَا يَشْفِي اللهُ، فَأَخَذَهُ فَلَمْ يَزَلْ يُعَذِّبُهُ حَتَّى دَلَّ عَلَى الرَّاهِبِ، فَجِيءَ بِالرَّاهِبِ، فَقِيلَ لَهُ: ارْجِعْ عَنْ دِينِكَ، فَأَبَى، فَدَعَا بِالْمِنْشَارِ، فَوَضَعَ الْمِنْشَارَ فِي مَفْرِقِ رَأْسِهِ فَشَقَّهُ حَتَّى وَقَعَ شِقَّاهُ، ثُمَّ جِيءَ بِجَلِيسِ الْمَلِكِ فَقِيلَ لَهُ: ارْجِعْ عَنْ دِينِكَ، فَأَبَى فَوَضَعَ الْمِنْشَارَ فِي مَفْرِقِ رَأْسِهِ فَشَقَّهُ بِهِ حَتَّى وَقَعَ شِقَّاهُ، ثُمَّ جِيءَ بِالْغُلَامِ فَقِيلَ لَهُ: ارْجِعْ عَنْ دِينِكَ فَأَبَى فَدَفَعَهُ إِلَى نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى جَبَلِ كَذَا وَكَذَا، فَاصْعَدُوا بِهِ الْجَبَلَ، فَإِذَا بَلَغْتُمْ ذِرْوَتَهُ فَإِنْ رَجَعَ عَنْ دِينِهِ وَإِلَّا فَاطْرَحُوهُ، فَذَهَبُوا بِهِ فَصَعِدُوا بِهِ الْجَبَلَ، فَقَالَ: اللهُمَّ اكْفِنِيهِمْ بِمَا شِئْتَ، فَرَجَفَ بِهِمِ الْجَبَلُ فَسَقَطُوا، وَجَاءَ يَمْشِي إِلَى الْمَلِكِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: مَا فَعَلَ أَصْحَابُكَ؟ قَالَ: كَفَانِيهِمُ اللهُ، فَدَفَعَهُ إِلَى نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: اذْهَبُوا بِهِ فَاحْمِلُوهُ فِي قُرْقُورٍ[١]، فَتَوَسَّطُوا بِهِ الْبَحْرَ فَإِنْ رَجَعَ عَنْ دِينِهِ وَإِلَّا فَاقْذِفُوهُ فَذَهَبُوا بِهِ، فَقَالَ: اللهُمَّ اكْفِنِيهِمْ بِمَا شِئْتَ فَانْكَفَأَتْ بِهِمِ السَّفِينَةُ فَغَرِقُوا، وَجَاءَ يَمْشِي إِلَى الْمَلِكِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: مَا

---

(١) القرقور السفينة الصغيرة، وقيل: الكبيرة، واختار القاضي الصغيرة بعد حكايته خلافًا كثيرًا. ينظر: تعليق المحقق محمد فؤاد عبد الباقي(٤/ ٢٢٩٩) على الحديث (٣٠٠٥).

فَعلَ أَصْحَابُكَ؟ قَالَ: كَفَانِيهِمُ اللهُ، فَقَالَ لِلْمَلِكِ: إِنَّكَ لَسْتَ بِقَاتِلِي حَتَّى تَفْعَلَ مَا آمُرُكَ بِهِ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: تَجْمَعُ النَّاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، وَتَصْلُبُنِي عَلَى جِذْعٍ، ثُمَّ خُذْ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِي، ثُمَّ ضَعِ السَّهْمَ فِي كَبِدِ الْقَوْسِ، ثُمَّ قُلْ: بِاسْمِ اللهِ رَبِّ الْغُلَامِ، ثُمَّ ارْمِنِي، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ قَتَلْتَنِي، فَجَمَعَ النَّاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، وَصَلَبَهُ عَلَى جِذْعٍ، ثُمَّ أَخَذَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ، ثُمَّ وَضَعَ السَّهْمَ فِي كَبْدِ الْقَوْسِ، ثُمَّ قَالَ: بِاسْمِ اللهِ رَبِّ الْغُلَامِ، ثُمَّ رَمَاهُ فَوَقَعَ السَّهْمُ فِي صُدْغِهِ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي صُدْغِهِ فِي مَوْضِعِ السَّهْمِ فَمَاتَ، فَقَالَ النَّاسُ: آمَنَّا بِرَبِّ الْغُلَامِ، آمَنَّا بِرَبِّ الْغُلَامِ، آمَنَّا بِرَبِّ الْغُلَامِ، فَأُتِيَ الْمَلِكُ فَقِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ مَا كُنْتَ تَحْذَرُ؟ قَدْ وَاللهِ نَزَلَ بِكَ حَذَرُكَ، قَدْ آمَنَ النَّاسُ، فَأَمَرَ بِالْأُخْدُودِ فِي أَفْوَاهِ السِّكَكِ، فَخُدَّتْ وَأَضْرَمَ النِّيرَانَ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَرْجِعْ عَنْ دِينِهِ فَأَحْمُوهُ فِيهَا، أَوْ قِيلَ لَهُ: اقْتَحِمْ، فَفَعَلُوا حَتَّى جَاءَتِ امْرَأَةٌ وَمَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا فَتَقَاعَسَتْ أَنْ تَقَعَ فِيهَا، فَقَالَ لَهَا الْغُلَامُ: يَا أُمَّهْ اصْبِرِي فَإِنَّكِ عَلَى الْحَقِّ»[1]. فهذا الحديث فيه فوائد تثبت آثار الإيمان والتوكل، وكذلك فيه أن التوكل كلما زاد وارتفع كان أثره أعظم بدليل أن الغلام أصبح أفضلَ من الراهب، وهو بصريح كلام الراهب «**أَيْ بُنَيَّ أَنْتَ الْيَوْمَ أَفْضَلُ مِنِّي**».ولم يستطع الملك قتله إلا بعد أن دله على طريقة تيقن أنها ستُكون سببا في دخول الناس إلى دين الله - عزّ وجلّ - .

خامسا: أثرالتلازم من جهة ارتباط الموالاة الإيمانية بالشريعة.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، بَابُ قِصَّةِ أَصْحَابِ الْأُخْدُودِ وَالسَّاحِرِ وَالرَّاهِبِ وَالْغُلَامِ (٣٠٠٥).

ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [المائدة: ٥٥-٥٧].

فهذه الآيات تبين أن الموالاة تكون لمن أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وهو بقدر ما فيه من خير تكون موالاته أكثر؛ لأنه قد يجتمع في الشخص الواحد شر وخير، ويستحق من المعاداة بقدر ما فيه من الشر والفجور. فيجتمع في الشخص موجبات الإكرام والإهانة، كاللص تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت مال المسلمين ما يكفيه(١).

ثم في الآية التي بعدها يذكر الله ﷻ ثواب التولي الإيماني، وأن خاتمته الفلاح.

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾﴾ [التوبة: ٧١-٧٢]

فذكر الموالاة بين المؤمنين، وبيّن أن أعمال الشرائع سبب في حصول الرحمة.

وقال تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [هود: ١١٢-١١٣]. وتقرر هذه الآيات مثل ما في الآيات السابقة:

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٩).

١- التمسك بالكتاب.

٢- إعمال عقيدة الموالاة والمعاداة، وأن موالاة الظالمين تستلزم العذاب.

٣- إقامة الصلاة والعبادات تذهب السيئات.

٤- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيه النجاة وتركه فيه الهلاك.

فكل هذه الأمور لها أثرها؛ بسبب تلازم الدين عقيدة وشريعة إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر، وذلك بحسب حجم كل منهما، ويعفو الله - عزّ وجلّ - عن كثير.

سادسًا: أثر التلازم من جهة ارتباط أسماء الله الحسنى وصفاته بالشريعة.

تقدم في أدلة التلازم أن أسماء الله الحسنى وصفاته تقرر التلازم من وجوه واعتبارات عدة، وهنا سنتناول أثر أسماء الله الحسنى وصفاته والتي من مقتضاها أن تبين أثر التلازم بين العقيدة والشريعة.

وتأثير الأسماء والصفات أمر ضروري؛ لأنها تستلزمُ مَحَالًا، وَتَعَلُّقَاتٍ تتعلّقُ بِها، يظهرُ فيها آثَارُهَا؛ ولأن العلم لا بد له من معلوم، فصفة الخالقية، والرازقية، تستلزمُ وجود مخلُوقٍ ومرزُوقٍ، وكذلك صفةُ الرَّحمةِ تستلزم مرحومًا، فإنصفة القادر تستدعي مقدورًا، والإحسان، والحلم، والعفو، والمغفِرة، والتَّجاوُز تستلزِمُ مَحَالًا تتعلق بها ويظهر فيها آثارها. فالأسباب والوسائط مظهر الخلق والأمر[1]. فلو عطلت تلك الصفات عن المخلوق المرزوق المغفور له، المرحوم المعفو عنه لم يظهر كمالها، وكانت معطلة عن مقتضياتها وموجباتها.

---

(١) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم(٤/ ٣٥٧-٣٥٨).

ومن هنا تظهر ضرورة أثر الأسماء الحسنى. فهي إقامة للتوحيد، مرتبطة بما قدره ﷻ من سنن كونية، أي أن أسماءه - سبحانه - مرتبطة بما جعل من حِكم، وآيات، وعبر، وغايات محمودة تتجلى في خلق البشر. فمثلًا: لو كان الخلق كلهم مطيعين، عابدين، حامدين؛ لتعطل أثر كثير من الصفات العلى والأسماء الحسنى، وكيف يظهر أثر صفة العفو، والمغفرة، والصفح، والتجاوز، والانتقام، والعز، والقهر، والعدل، والحكمة، التي تنزل الأشياء في منازلها، وتضعها في مواضعها، ولفات كمال الملك، والتصرف، فإن الملك إذا اقتصر تصرفه على مقدور واحد من مقدوراته، فإما أن يكون عاجزًا عن غيره فيتركه عجزًا، أو جاهلًا بما في تصرفه في غيره من المصلحة فيتركه جهلًا، وأما أقدر القادرين وأعلم العالمين وأحكم الحاكمين فتصرفه في مملكته لا يقف على مقدور واحد؛ لأن ذلك نقص في ملكه. فالكمال كل الكمال في العطاء، والمنع، والخفض، والرفع، والثواب، والعقاب، والإكرام، والإهانة، والإعزاز، والإذلال، والتقديم، والتأخير، والضر، والنفع، وتخصيص هذا على هذا، وإيثار هذا على هذا.

ولو فعل هذا كله بنوع واحد متماثل الأفراد لكان ذلك منافيًا لحكمته. وحكمته تأباه كل الإباء. فإنه ﷻ لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوّي بين مختلفين[(١)].

فلكل صيغة من صيغ الأسماء والصفات أثر خاص يختلف عن أثر غيرها مما قاربها في الدلالة؛ ولذلك تختلف الآثارُ لأسماء الله الحسنى باختلاف الصيغ وهذا سرُّ مجيء أكثر من اسم للصفة الواحدة، مثل: صفة

(١) ينظر: آثار أسماء الله الحسنى، محمد شلبي محمد، ص٤٧٦.

العلم ينشق منها أكثر من اسم(العليم، والعلام، وعالم الغيب)، وهكذا في الأسماء الأخرى، وكذلك مجيء أكثر من اسم متقارب الدلالة مع آخر، كالعليم، والخبير، الحكيم(١).

ويمكن أن نذكر آثارًا للأسماء الحسنى في أكثر من وجهة على النحو التالي:

- **أثر تعلق أسماء الله الحسنى وصفاته العلى بالدعاء والذكر.**

وذلك أنهما مرتبطان بالأسماء الحسنى، وهذا يدل على وقوع الأثر بحصول الإجابة للسائل أو الذاكر.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البَقَرَة: ١٨٦]. فالله ﷻ ذكر في هذه الآية اسمه (القريب) بما يناسب حال الآية، ثم ذكر الأثر **وهو الرشد**، وبيّن أن ذلك من مقتضيات الإيمان.

وقال تعالى أيضًا: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾﴾ [هُود: ٦١]. ونلحظ في هذه الآية أن الله ﷻ حث على الاستغفار، ثم ختمها بذكر اسمين يناسبان حال السياق.

- **تعلق الآيات بأسماء الله الحسنى وصفاته، وتأثيرهما.**

وهذا التعلق جاء في الآيات القرآنية على أنواع من التأثير:

النوع الأول: تأثير ارتباط الأسماء والصفات بالكون:

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيّم، تحقيق: عمر الحفيان (٢/ ٦٠٧-٦٠٨).

- علاقة إيجاد كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٩].

- وعلاقة حفظ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾﴾ [فَاطِر: ٤١].

- وعلاقة تصريف وتدبير، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [يُونس: ٣][1].

فهذا أثر إيجابي يورث زيادة إيمان وتعلق بالله - عزّ وجلّ - ؛ لأن من عرف الله بأسمائه الحسنى، وأنه - عزّ وجلّ - خالق كل شيء، ومدبره فإن إيمانه سيقوى؛ ليؤثر في حياته، وفي مجتمعه.

النوع الثاني: تأثير ارتباط الأسماء بالشريعة.

ويكون ذلك في أكثرَ من جانب:

- **جانب الأحكام الشرعية.** حيث يأتي الأثر غالبًا متعلقًا بالحكم.

فمثلًا: في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ

(١) المصدر السابق، ص٢٥٧.

إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ [النساء: ١١].

ختم الله ﷻ الآية بما يوافق أثر اسميه العليم والحكيم وذلك لما يقتضيانه من الكمال.

وتأتي العلاقة بين الاسم والحكم الشرعي علاقة تعليل كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١﴾﴾ [الأحزاب: ١] فدلَّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ **(على أنه كان يميل إليهم استدعاءً لهم إلى الإسلام، أي: لو علم الله - عزّ وجلّ - أن ميلك إليهم فيه منفعة لما نهاك عنه؛ لأنه حكيم)**[(١)].
فنهيُ الله عن طاعة الكفار والمنافقين معللٌ بأن الله - عزّ وجلّ - حكيم وعليم.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المائدة: ٣٨]. فعلل ﷻ في ختم الآية الحكم الشرعي وهو الأمر.

وكقوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾﴾ [التوبة: ٥]. فختم الآية بتعليل الأمر، أي: فخلوهم؛ لأن الله - عزّ وجلّ - غفور رحيم، غفر لهم ما قد سلف، وعدلهم الثواب بالتوبة)[(٢)].

وفي قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ

(١) تفسير القرطبي (١٤/ ١١٥).
(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي(٣/ ٧٢)، وينظر: آثار أسماء الله الحسنى، محمد شلبي، ص٢٥٩.

تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [المائدة: ١٣]فختم الآية بصفة من صفاته، وهي (الحبّ)، وفيهاتعليل الأمر بالصفح، وحث عليه، وتنبيه على أن العفو عن الكافر الخائن إحسان فضلاً عن العفو عن غيره(١).

وكذلك في قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾﴾ [النجم: ٣٠].

فختم بذكر صفة العلم بقوله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَىٰ﴾، وهو: (تعليل الأمر بالإعراض، أي: إنما يعلم الله - عزّ وجلّ - من يجيب ممن لا يجيب، فلا تتعب نفسك في دعوتهم؛ إذ ما عليك إلا البلاغ وقد بلغت)(٢). فكل هذه الآيات تبيّن أثر أسماء الله الحسنى وصفاته الإلهية في الأحكام؛ وهو ما يدل على أثر التلازم بين العقيدة والشريعة.

- **جانب جزائي** : وهذا يأتي ترغيبًا وترهيبًا. قال تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾﴾ [البقرة: ٢٤٥].

و قال تعالى أيضًا: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾﴾ [نوح: ١٠]، كما قال تعالَى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُو فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾ [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧].

فختم حكم الفيء الذي هو الرجوع والعودة إلى رضا الزّوجة والإحسان إليها بأنّه غفور رحيم، يعود على عبده بمغفرته ورحمته إذا رجع إليه. والجزاء من جنس العمل. فكما رجع إلى التي هي أحسن رجع الله

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٢/ ١٩١) بتصرف يسير.

(٢) المصدر نفسه (٥/ ١٦٠).

- عزّ وجلّ - إليه بالمغفرة والرّحمة، قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَـٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٢٧]، فإن الطلاق لما كان لفظًا يسمع ومعنى يقصد عقّبه باسم السَّمِيع للنطق بِهِ، والْعَلِيم بمضمونه.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَـٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَـٰبُ أَجَلَهُۥ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٣٥][1].

وقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [الحَدِيد: ١١]، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾ [الأنعَام: ١٤٥]. فجاء اسم (الغفور) و(الرحيم) بعدحكم الأكل الاضطراري للميتة، والدم المسفوح، ولحم الخنزير؛ ليصبح الحكم مباحًا في هذه الحالة. فالاسم مناسب للحالة؛ لأن الجزاء من جنس العمل.

فالتأثير مرتبط بنوع الجزاء والثواب. فيأتي الاسم بما يناسب حال السياق والموضوع. وهذه دلالة على التأثير، وفيها حكمة بالغة، وشواهد ناطقة بربوبيته[2].

سابعًا: الأثر الإيجابي عبر التلازم بين العقيدة والأخلاق.

جاء الشرع ليثبت ارتباط العقيدة بجميع الجوانب الحياتية ارتباطًا

---

(١) جلاء الأفهام لابن القيّم، ص١٧٣.

(٢) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم(٤/ ٣٥٧-٣٥٨).

تلازميًا ومن ضمنها الأخلاق؛ لأن العقيدة لا تكتمل إلا بالأخلاق. والأخلاق لا تستقيم إلا بالعقيدة الصحيحة. فكما أن النفاق مرتبط بضعف الإيمان فإن الصدق مرتبط بقوة الإيمان فهو تلازم بينهما.

فالأخلاق جزء من الإيمان لا يتجزأ؛ فإذا فُرّغت من أسس عقدية فإنها لن تكون ذات تأثير راسخ.

وتظهر أهمية الأخلاق في الإسلام في ارتباطها بجميع المجالات، فالتاجر، والصانع، والعامل، والمعلم، والطبيب، والمهندس، والحاكم، والمحكوم، وغيرهم كلهم مطالبون بالأخلاق الحسنة.

فهي تسود وتهيمن على سلوك الأفراد والجماعات سواء أكانت في علاقة الفرد بربه أم كانت في علاقة الفرد بالفرد، أم بالأسرة أم بالمجتمع أم بالدولة، بل يمتد إلى علاقة الدولة بغيرها من الدول.

والسيادة تتحقق في الإسلام بوسيلتين:

الأولى: أن الشرع وضع للأخلاق نظامًا تفصيليًا؛ فبيّن أخلاقًا منهيًا عنها، وأخلاقًا مطلوبة شرعًا، فما تكاد ترى مجالًا من مجالات الحياة إلا وقد بين أخلاقه والحكم فيه، ومع بيان الحكم غالبًا يذكر الأثر. فمثلًا: في العلاقة بين المسلمين أنفسهم قرر الدين خلقًا له أثر في تحصيل المحبة ألا وهو السلام المتبادل بينهما. فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُون حَتَّى تَحَابُّوا. أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»[١]

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ (بَيَانِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، وَأَنَّ مَحَبَّةَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ إِفْشَاءَ السَّلَامِ سَبَب لِحُصُولِهَ) (٥٤).

نلحظ في الحديث أن الرسول ﷺ ربط الجنة بالإيمان - العقيدة، ثم ربطه بتحقق المحبة، ثم بيّن الوسيلة؛ لتحقيق ذلك وهو السلام، وهو جزء من الوسائل التي جاءت بها الشريعة.

وبذلك يتضح التلازم بين العقيدة والشريعة وآثاره.

أما الوسيلة الثانية: أن الشرع وضع نظامًا شاملًا. يشمل جميع المجالات المختلفة.

ولم يكتف بتحديد النظام فحسب، بل نقله إلى جانب تطبيقي يضمن نقل مفرداتها من النظرية إلى التطبيق. فرتب عليها الثوابَ الدنيوي والأخروي[1].

هذا بصفة عامة. وحين ننظر في الآيات نجد أنها قد جعلت آثارًا لمن استمسك بأوامر الشرع سواء أكانت تتعلق بالأخلاق، أم بصلة الجار أم بإنفاق المال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴿١٥﴾ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴿١٧﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ﴿١٩﴾ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ﴿٢١﴾﴾ [الليل: ١٤-٢١].

فجعل الله ﷻ النجاة من النار في الإنفاق بالمال مقيدًا بالإخلاص وخرج من ذلك الفضل من دفع ماله من أجل الثناء الدنيوي، أو الوصول إلى مراتب عليا في الدنيا فهذا تلازم بين العقيدة والشريعة.

---

(١) ينظر حول هذا الموضوع: النظام السياسي الإسلامي للدكتور منير حميد البياتي، ص٣٦٢-٣٦٦.

وفي آية أخرى قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥﴾ [الأعلى: ١٤-١٥].

نلحظ أن الله ﷻ ذكر فلاحًا لمن تزكى، ثم عطف عليه عملًا قلبيًّا مقرونًا بعمل شعائري. وهذا بيّن فيه صراحةً أثر التلازم الإيجابي.

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ»(١)، وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا»(٢).

فربط النبي ﷺ الارتقاء في أعالي مراتب الكمال الإيمانية بالارتقاء في درجات حسن الخلق؛ لأن السلوك الأخلاقي النابع من النفس الإنسانية موصولٌ مع الإيمان وظواهره وآثاره في السلوك ببواعث نفسية واحدة. فأداء العبادة لله تعالى عملٌ أخلاقي كريم(٣)، إما من جهة مفهوم الأخلاق الشامل، وأمّا من جهة أنه نوع من الوفاء.

والإيمان في أصله إذعان في القلب للحق، واعتراف به. وهو عمل أخلاقي. وكل أنواع السلوك الإنساني الفاضل فرع من فروع الإسلام الذي هو من ثمرات الإيمان وآثاره. وبهذا نعرف معنى قوله ﷺ: «**أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**» فصدق الإيمان يستلزم حسن الخلق.

---

(١) أخرجه أحمد (٧٤٠٢)، والترمذي (١١٦٢)، وأخرجه بدون الشق الثاني أبو داود (٤٦٨٢)، وابن حبان (٤٧٩)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٤٤٢٠)، والطبراني في المعجم الأوسط (٤٤٢٠). والحديث صححه الألباني في صحيح للترمذي (١١٦٢) والأرناؤوط في تخريجه للمسند (٧٤٠٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، بَابُ حُسْنِ الخُلُقِ وَالسَّخَاءِ، وَمَا يُكْرَهُ مِنَ البُخْلِ(٦٠٣٥).

(٣) ينظر: الأخلاق الإسلامية وأسسها، عبد الرحمن حبنكة الميداني، (١/ ٤٣).

ويستبعد أن يكون إنسانٌ على خلقٍ حسنٍ مع الناس محبًّا للحق، صبورًا متواضعًا، مؤديًا الحقوق، متسامحًا، ثم لا يكون ذا خلق مع ربه عابدًا له(١).

ويمكن بمعنى آخر تقسيم التأثير العقدي في الأخلاق على اعتبارين اثنين:

الأول: من حيث الكيفية، فهو نوعان:

- تحويلي.
- وتهذيبي.

فالتحويلي: يحول الأخلاق الجبلية، والكسبية من كونها (محمودة) إلى (عبادة)، و(قربة)، و(احتساب)، و(مجاهدة)، فتصبح الشجاعة جهادًا في سبيل الله - عزّ وجلّ - لا رياءً وسمعة. ويصبح الكرم زكاة، وبرًّا، وصلة، لا مباهاة فيها، لا وإسراف.

أما التهذيبي: فيهذب الأخلاق بنوعيْها: الكسبية والجبلية طاعة لله - عزّ وجلّ - . فحين يغضب يتذكر ثناء الله في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الشورى: ٣٧]، فيحصل للمؤمن ثواب في الدنيا والآخرة(٢).

الثاني: من حيث مجال التأثير.

وهذا كما بينا يشمل كل المجالات تأثيرًا شموليًا.

---

(١) ينظر للاستزادة: المصدر السابق (١/ ٤٣-٥٢).

(٢) ينظر: العقيدة والحياة للدكتور/ أحمد القاضي، ص١٠٤.

ثامنًا: أثر التلازم في تحقق النصر على الكفار.

ففي غزوة أحد أراد الله ﷻ أن يربي المؤمنين على معاني التوحيد. وأثره واقع في مسائل النصر والهزيمة. فعن أنسٍ ﷺ أن النبي ﷺ شُجَّ يوم أُحُدٍ فقال: «**كيف يُفلِحُ قومٌ شَجُّوا نبيَّهم**»، فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٢٨][(١)]، وفي رواية أخرى أن النبي ﷺ كان يقول «اللَّهُمَّ العَنْ فُلانًا، وَفُلانًا، وَفُلانًا»[(٢)] فما الأثر من نهي الله - عزّ وجلّ - نبيه **عن الدعاء على عدوه الكافر؟**

والجواب: أن الله - عزّ وجلّ - في ذلك حكمًا كثيرة، وكان منها: أن الله - عزّ وجلّ - أراد أن يعلم نبيه وأمته من هذا النهي أن سبب الهزيمة ليس من أولئك الكفار، وإنما بسبب أنفسكم. وهذا ما دل عليه سياق الآيات التي بعدها، حيث قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥٢﴾ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٥٣﴾﴾

[آل عِمرَان: ١٥٢-١٥٣]

فالسبب الحقيقي للهزيمة هو المعصية، والتنازع. فلعن الكفار لا

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾، ومسلم في كتاب الجهاد، باب غزوة أحد (١٧٩١).

(٢) أخرجه البخاري في الباب نفسه(٤٠٦٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ينفع، ولا استبعاد الهداية عن فلان. فلا بد أن يسير المسلمون على النهج القويم باذلين أسباب النصر والتمكين مع طلب النصر بالدعاء المشروع والتوجه إلى الله - عزّ وجلّ - دون سواه[١].

فهذه الآيات تؤكد أن النصر الحقيقي يتحقق بالإخلاص لله ﷻ وأن طاعة النبي ﷺ من أهم عوامل النصر.

ولكن يبقى في النهاية أن الصحابة رضي الله عنهم في موطن تعليم تظهر فيه بشريتهم، وأنهم محاطون بالخطأ في أي حين، ولكن المهم أن يثبتوا على الحق وهو ما حصل منهم، فأثابهم الله - عزّ وجلّ - وعفا عنهم. فكان درسًا للصحابة رضي الله عنهم ومن جاء بعدهم من الأمة.

ولكن على صعيد آخر يبين لنا القرآن حال طبقة وجماعة أخرى كانت تعيش في أوساط الدولة الاسلامية تُظهر الإسلام، وتبطن من ورائه الكفر، وكيف رد الله - عزّ وجلّ - أعمالهم، وأحبطها، سواء أكانت صلاة أم إنفاقًا. وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [التوبة: ٥٤]. فبسبب فساد عقيدتهم لم يقبل الله أعمالهم، ولا صلاتهم، ولا نفقاتهم. وهذا يدل على أثر التلازم بين الظاهر والباطن من جانبين:

- جانب الإيمان الصحيح وموجبه.
- وجانب النفاق و موجبه.

بمعنى: أن الإيمان الصحيح إذا قام في القلب مع قيام القدرة

---

(١) ينظر: أحكام القنوت، عدنان عرعور، ص٦٧-٦٨.

والإرادة الجازمة لزم وجود العمل، أو تحرك البدن والجوارح، ولا يمكن تصور خلاف ذلك.

وأما إذا انتفى اللازم انتفى معه الملزوم، أي: إذا لم يقم في القلب إيمان صحيح فسد معه العمل. وهذا ما يثبته الدليل السابق. **والحاصل** أن القول والاعتقاد الفاسد لا يقود إلا إلى فساد، ويمنع من الوصول إلى الحق، ولكن قد يكون مع الاعتقاد الفاسد جوانب تتعلق بالشريعة أو الحياة فيها صلاح لكن بسبب هذه الاعتقادات المنحرفة لا تُقبل عند الله - عزّ وجلّ - .

وفي الجملة فإن أقوالهم ومعتقداتهم لا تقودهم إلى الإيمان الصحيح، وقبول الحق. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۖ وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [آل عمران: ٢٣-٢٤].

فالله علل إعراضهم وعدم قبولهم كتاب الله - عزّ وجلّ - الذي دُعوا إليه باغترارهم بدينهم وقولهم الفاسد بأن الله - عزّ وجلّ - لن يعذبهم إلا أياماً معدودات.

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ وَفَرِحُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٌ ﴿٢٦﴾﴾ [الرّعد: ٢٥-٢٦]

فذكر أن الإفساد تترتب عليه لعنة، وعذاب، وسوء. وهذا يفهم منه أن الذين يوفون بالعهد، ويصلون ما أمر الله به أن يوصل هم المصلحون

كما دلت عليه آيات أخرى سبق الاستشهاد بها.

وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا ظهرت المعاصي في أمتي عمهم الله بعذاب من عنده»، فقلت: يا رسول الله: أَمَا فِيهِمْ يَوْمَئِذٍ أُنَاسٌ صَالِحُونَ؟ قَالَ: «بَلَى». قَالَتْ: فَكَيْفَ يَصْنَعُ أُولَئِكَ؟ قَالَ: «يُصِيبُهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ، ثُمَّ يَصِيرُونَ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ»(١).

وقال ﷺ: «**يُوشِكُ الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا**»، **فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمُ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْذِفَنَّ اللهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ». فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: «حُبُّ الدُّنْيَا، وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ»**(٢).

تاسعًا: أثر التلازم عبر تحكيم شريعة الله - عزّ وجلّ -.

إن الأثر الحسن من خلال الأدلة والعائد على من حكّم شرع الله عظيم، وذلك من جهتين:

---

(١) رواه أحمد (٢٦٥٩٦)، والطبراني في الكبير (٧٤٧). من حديث أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢١٤٥) (رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادَيْنِ رِجَالُ أَحَدِهِمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ). وقال شعيب الأرناؤوط (إسناده ضعيف لضعف لَيْث: وهو ابن أبي سُلَيم، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين، غير خَلَف بن خليفة، فقد روى له مسلم، وهو صدوق).

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده(١٠٨٥)، والروياني في مسنده (٦٥٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٢٤٧)، وأحمد في مسنده (٢٢٣٩٧)، وأبو داود (٤٢٩٧). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٩٥٨)، وصحيح وضعيف سنن أبي داود (٤٢٩٧).

الأولى: من جهة حصول الأثر في الآخرة، وهذا قد دلت عليه الآيات الكثيرة.

والثانية: حصوله في الدنيا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة: ٤٩-٥٠]

فيتضح من الأيتين السابقتين أكثر من عقوبة لمن لم يحكم بما أنزل الله على النحو التالي:

١ - وقوع الفتنة.

٢ - اتباع الهوى.

٣ - وقوع العقاب بسبب الذنوب.

٤ - المسايرة لأهل الفساد.

فهذا يقتضي أن من أقام حدود الله - عزّ وجلّ - وشريعته فإنه سيجنب تلك العقوبات، وهذا أثر حسن.

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [البقرة: ٨٥-٨٦].

بين الله ﷻ جزاء من يؤمن ببعض الكتاب، ويكفر ببعض أنه يناله

الخزي في الدنيا مع جزاء الآخرة.

وقد بينت السنة شيئًا من التفصيل لهذا العقاب الدنيوي ومن ذلك قوله ﷺ: «ما نقض قوم العهد قط إلا كان القتل بينهم، ولا ظهرت الفاحشة في قوم قط إلا سلط الله عليهم الموت، ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر»(١).

وفي رواية أخرى قال: «**خَمْسٌ بِخَمْسٍ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا خَمْسٌ بِخَمْسٍ؟ قَالَ: مَا نَقَضَ قَوْمٌ الْعَهْدَ إلا سُلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوُّهُمْ، وَمَا حَكَمُوا بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إلا فَشَا فِيهِمُ الْفَقْرُ، وَلا ظَهَرَتْ فِيهِمُ الْفَاحِشَةُ إلا فَشَا فِيهِمُ الْمَوْتُ، وَلا طَفَّفُوا الْمِكْيَالَ إلا مُنِعُوا النَّبَاتَ وَأُخِذُوا بِالسِّنِينَ، وَلا مَنَعُوا الزَّكَاةَ إلا حُبِسَ عَنْهُمُ الْقَطْرُ**»(٢). والحقيقة أن كل هذه الأعمال من تحكيم شرع الله - عزّ وجلّ - . فالعهد من أحكام الله التي أمر الله سبحانه بوفائها، وظهور الفاحشة، والغش، وعدم أداء الزكاة مرتبطة بمخالفة أحكام الله. فإن الحكم بالشريعة يستلزم أداء الزكاة، فصار بينهم خصوص وعموم.

وهذا الحديث بيّن مدى خطورة الانصراف عن تحكيم شرع الله - **عزّ وجلّ** - وإقامة حدوده. وهي تقتضي بمفهوم المخالفة أثرًا إيجابيًا إذا أقامها على الوجه الذي أمر به الله.

---

(١) أخرجه البزار (٤٤٦٣)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٩٩٢)، والحاكم في المستدرك (٢٥٧٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٦٢٥)، واللفظ للحاكم عن بريدة وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه) ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٧٦٥) والسلسلة الصحيحة في تخريجه للحديث رقم (١٠٦) ص٢١٨.

(٢) وهي مروية عن ابن عباس رضي الله عنه قال الهيثمي في الزوائد (وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان المروزي لينه الحاكم، وبقية رجاله موثقون، وفيهم كلام).

عاشرًا: أثر التلازم عبر تحقيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

يُعَدُّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الممارسات التي يبتلى بها المسلم لمعرفة صدق إيمانه. فهو الجانب العملي التطبيقي للجانب النظري الذي اعتقده فإن مارسه ظفر بالأثر الحسن والإيجابي، وإن لم يمارسه فإن التلازم بينهما سيضعف. قال تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المَائدة: ٧٨-٧٩].

وقال النَّبيّ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ المُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ، فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ**»(١).

حادي عشر: أثر التلازم من جهة ارتباط العقيدة بالأعمال الصالحة.

قال ﷺ: «لَا يزيد فِي الْعُمر إِلَّا الْبر، وَلَا يرد الْقدر إِلَّا الدُّعَاء، إن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٣٠١)، والترمذي (٢١٦٩)، والبيهقي في الكبرى (٢٠١٩٩). من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٢١٦٩).

(٢) رواه أحمد (٢٢٤٤٠)، وابن ماجه (٤٠٢٢)، والنسائي في الكبرى (١١٧٧٥)، وابن حبان (٨٧٢)، والحاكم (١٨١٤)، والطبراني في الكبير (١٤٢٥)، والبيهقي في الشعب (٩٧٥٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٠٦٩). وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه)، وقال البوصيري في الزوائد: (سَأَلت شَيخنَا أَبَا الْفضل الْعِرَاقِيّ رَحمَه الله عَن هَذَا الحَدِيث فَقَالَ هَذَا حَدِيث حسن)، وقال الشيخ الألباني في صحيح ابن ماجه (٤٠٢٢): (حسن دون قوله: «وإن الرجل ليحرم...»، وقال الشيخ شعيب في تخريج المسند: (حسن لغيره دون قوله: «إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه».

فهذه الأعمال مرتبطة بالعقيدة من جهة أنها لا تؤتي أثرها إلا بالإخلاص. فصلة الرحم والبر يزيدان العمر، والقدر لا يرده إلا الدعاء. وهذا يزيد التعلق بالله، فحين يعلم المسلم قدرة الله - عزّ وجلّ - فإن المحبة تزداد، ويصبح قلبه معلقًا به. وفي منع الرزق يثبت أثر الاستقامة الإيجابي في حصول الرزق . .

ولكن هنا يأتي سؤال مفاده: كيف القول في الكفار الذين يمتلكون الأموال والأرزاق، وهم لا يؤمنون بالله؟

الجواب من جهتين:

الأولى: أن حصول المال لهم إذا تبعه تسلط على المسلمين فهو بسبب ذنوب المسلمين كما دلت عليه النصوص المذكورة آنفًا.

الثانية: أن الكفار سواء تسلطوا بالمال على المسلمين أم لم يتسلطوا عليهم فإنهم سيعذبون بذلك في الدنيا بأي صنف من أصناف العذاب، وليس شرطًا أن يدركه الناس، فقد يكون بالأمراض، أو بالكوارث، أو بالحروب . . . إلخ، ثم تزهق أنفسهم به، قال تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [التوبة: ٥٥].

وقال تعالى أيضًا: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴿١٣١﴾﴾ [طه: ١٣١]

كما قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المؤمنون: ٥٥-٥٦].

ثاني عشر: أثر التلازم بين العقيدة والشريعة في حياة الفرد اليومية.

إن أفضل ما يُستشهد به في إظهار أثر التلازم في حياة الفرد المعتادة حث الشريعة على ملازمة الذكر في كل أعمال المسلم اليومية صباحًا ومساءً؛ وذلك لتتحقق له استقامة القلب الذي تستقيم معه كل الجوارح والجسد، كما قال ﷺ: «وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَت صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ»[١].

واستقامة القلب تكون حاضرة مؤثرة يترتب عليها ما اقتضاه الله - عزّ وجلّ - منها باستجلاب واستحضار شيئين اثنين:

أحدهما: تقديم محبّة الله تعالى على جميع المحابِّ. فإذا تعارض حبّ الله تعالى وحبّ غيره سبق حُبُّ الله تعالى حُبَّ ما سواه.

الأمر الثاني: تعظيم الأمر والنهي وهو ناشىء من محبّة الله - عزّ وجلّ - وتعظيمه. قال تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝١٣﴾ [نوح: ١٣][٢].

وإذا سار المسلمُ على هذا النهج فإن حياته ستستقيم. قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩٧﴾ [النحل: ٩٧].

ومن وسائل الشريعة لتحقيق الهدف الموصل إلى استقامة القلب أن يلزم المسلم الدعاء والذكر على الدوام ما استطاع إلى ذلك سبيلا، فتظهر علامات يُعرف بها حجم المحبة، وما يستلزمها من تعظيم لأوامر الله - عزّ وجلّ -.

---

(١) تقدم تخريجه، ص٧٣.

(٢) ينظر: الوابل الصيب لابن القيم، ص١٤-١٥.

وذلك حين تجد شخصًا يُراعي أوقات العبادة وحدودها، ويفتش عن أركانها وواجباتها وكمالها، ويحرص على تحسينها وفعلها، ويحزن وتتغشاه الكآبة والأسف عند فوات حق من حقوقهاأو وقت من أوقاتها.

ومن كريم ما جاء به دين الله أن جعل الدعاء نوعًا من أنواع العبادة، فعلى الرغم من كون مردوده راجعًا إلى العبد نفسه فإن الله - عزّ وجلّ - جعله عبادة يثاب عليها فاعلها، ويعاقب عليها إن صرفها لغيرِ الله - عزّ وجلّ - . قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر: ٦٠].

وروى النعمان بن بَشِيرٍ رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الدعاء هو العبادةُ»، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر: ٦٠] [١: ٢][1].

والتلازم بين العقيدة والشريعة عبر الدعاء والذكر يظهر في أكثرَ من جانب ومن ذلك:

١ - اشتماله على حضور القلب، وكلما كان حاضرًا كان أرجى في الاستجابة.

٢ - اشتماله على إظهار وإبراز معاني التوحيد عبر افتقار العبد لله، وإظهار

---

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد (١٢٩٨)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٨٣٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩١٦٧)، وأحمد (١٨٣٨٦)، وأبو داود (١٣٢٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، وابن ماجة (٣٨٢٨)، والنسائي في الكبرى (١١٤٠٠)، والطبراني في الصغير (١٠٤١) والكبير (١٩١)، وابن حبان في صحيحه (٢٩١٦٧)، والحاكم (١٨٠٢). وقال الترمذي: (هذا حديثُ حسنٌ صحيح)، وقال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرِّجاه) ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٦٢٧).

الفاقة.

وبهذا يتضح أن الدعاء اشتمل على أصناف متنوعة من العبادات منها:

- الرجاء، وذلك حين يرجو استجابة دعائه.
- الخوف، وذلك حين يخاف من عدم الاستجابة.
- التوكل والاعتماد عليه في قضاء الحوائج ونيل الرغبات.
- تعظيم ومحبة الله - عزّ وجلّ - .
- ذكر المدعو باللسان، ونداؤه، والاستغاثة به.
- التواضع، وإظهار الفقر والعجز(١).

وغيرها، فهي أعمال قلبية تعين على استقامة القلب، ومن ثم استقامة المرء في حياته كلها.

فقد جاءت نصوص الدين حاثة ومعينة على ربط الفرد المسلم بالعقيدة والتوحيد في كل شؤون الحياة. وهذا الربط المؤثر يتأكد من جانبين:

الأول: عبر فضل الذكر ومنزلته وفوائده.

الثاني: عبر النصوص التي جعلت لكل تصرفاته ذكرًا مقارنًا لها.

فالجانب الأول يكون باستنباط الفوائد والفضائل المتعددة، ومنها:

قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾ [البقرة: ١٥٢].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١﴾﴾ [الأحزاب: ١].

---

(١) ينظر قريبًا مما ذكرت: الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية، جيلان العروسي (١/٢٩٦).

وقد جمع ابن القيم فوائد عديدة للذكر نجمل منها ما يلي:

١. أن الذكر رأس الأمور. فمن فُتِح له فيه فقد فُتح له باب الدخول على الله - عز وجل.

٢. في القلب خلة وفاقة لا يسدها شيء البته إلا ذكر الله - عز وجل - . فإذا صار شعار القلب بحيث يكون هو الذاكر بطريق الأصالة واللسان تبع له فهذا هو الذكر الذي يسد الخلة، ويفني الفاقة. فيكون صاحبه غنياً بلا مال، عزيزاً بلا عشيرة، مهيباً بلا سلطان.

فإذا كان غافلاً عن ذكر الله - عزّ وجلّ - فهو بضد ذلك فقير مع كثرة جدته، ذليل مع سلطانه، حقير مع كثرة عشيرته.

٣. أن الذكر يجمع المتفرق، ويفرق المجتمع، ويقرب البعيد ويبعد القريب، فيجمع ما تفرق على العبد من قلبه وإرادته وهمومه وعزومه، والعذاب كلَ العذابِ في تفرقتها وتشتتها عليه، وانفراطها له، والحياة والنعيم في اجتماع قلبه وهمه وعزمه وإرادته. ويفرق ما اجتمع عليه من الهموم والغموم والأحزان والحسرات على فوت حظوظه ومطالبه.

٤. أن الذكر ينبه القلب من نومه، ويوقظه من سنته.والقلب إذا كان نائماً فاتته الأرباح والمتاجر، وكان الغالب عليه الخسران، فإذا استيقظ وعلم ما فاته في نومته شد المئزر وأحيا بقية عمره، واستدرك ما فاته، ولا تحصل يقظته إلا بالذكر. فإن الغفلة نوم ثقيل.

٥. أن الذكر شجرة تثمر المعارف والأحوال التي شمر إليها السالكون. فلا سبيل إلى نيل ثمارها إلا من شجرة الذكر، وكلما عظمت تلك الشجرة ورسخ أصلها كان أعظمَ لثمرتها. فالذكر يثمر المقامات

كلَها من اليقظة إلى التوحيد، وهو أصل كل مقام وقاعدته التي يبنى ذلك المقامُ عليها، كما يُبنى الحائطُ على رأسه وكما يقوم السقف على حائطه.

٦. أن الذكر يعدل عتق الرقاب ونفقة الأموال والحمل على الخيل في سبيل الله - عز وجل - ، ويعدل الضرب بالسيف في سبيل الله - عز وجل - ، وقد قال ﷺ : «**من قال في يوم مئة مرة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مئة حسنة، ومحيت عنه مئة سيئة، وكانت له حرزًا من الشيطان يومه حتى يمسي وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. وَمَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِئَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ خَطَايَاهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ**»[(١)]. وقال: رسول الله ﷺ : «**ألا أنبئكم بخير أعمالكم، وأزكاها عند مليكِكُم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إنفاق الورق، وَخَيرٌ لَكُم مِن أَن تلقوا عدُوَّكُم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم**»؟ **قالوا: بلى. قال: «ذكر الله تعالى». قال معاذُ بنُ جبلٍ: «مَا شَيْءٌ أَنْجَى مِنْ عَذَابِ اللهِ مِنْ ذِكْرِ اللهِ»**[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، بَابُ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ (٣٢٩٣)، ومسلم في كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ فَضْلِ التَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالدُّعَاء (٢٦٩١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢٤)، وأحمد (٢١٧٠٢) (٢٢٠٧٩) (٢٧٥٢٥)، والترمذي (٣٣٧٧)، وابن ماجه (٣٧٩٠)، والحاكم في المستدرك (١٨٢٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ١١)، والبيهقي في الشعب (٥١٦)، والبغوي في شرح السنة (١٢٤٤) من حديث معاذ بن جبل، وأبي الدرداء رضي الله عنهما. وقال الحاكم: (صحيح الإسناد)، والحديث صححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب(١٤٩٣).

وذلك أن العبد إن لم يستيقظ لمَ يمكنه قطع منازل السير، ولا يستيقظ إلا بالذكر كما تقدم. فالغفلة نوم القلب أو موته.

٧. أن حصول القرب لا يتحقق إلا بالعقيدة الصحيحة، وإلا ولج باب الحلول والاتحاد، واستهوته الشياطين. فالذاكر قريب من مذكوره، ومذكوره معه.وهذه المعية معية خاصة غير معية العلم والإحاطة العامة. فهي معية بالقرب والولاية والمحبة والنصرة والتوفيق كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [العنكبوت: ٦٩]. وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]. وللذاكر من هذه المعية نصيب وافر[١] كما في الحديث القدسي، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "يَقُولُ اللهُ تَعالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي. فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً"[٢].

٨. أن الذكر رأس الشكر. فما شَكَر الله تعالى من لم يذكره. وقد قالت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها كان النَّبِيُّ ﷺ: (يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ)[٣].

---

(١) ينظر: الوابل الصيب، ص١٥٧-٢١٥.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عِمرَان: ٢٨] (٧٤٠٥)، ومسلم في كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ الْحَثِّ عَلَى ذِكْرِ اللهِ تَعَالَى (٢٦٧٥) (٢٦٧٥). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، بابُ (ذِكرِ اللهِ تَعَالَى فِي حَالِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا) (٣٧٣).

وهذا يدل على أنه كان يذكر ربه تعالى في حال طهارته وجنابته، وقد شرّع لأمته من الأذكار قبل التخلي وبعده ما يدل على مزيد الاعتناء الكبير بالذكر، وأنه لا يترك حتى في هذه المواضع التي ورد لها ذكر خاص، حتى الجماع لم يُتْرك من غير ذكر. فالذكر جلّاب النعم، وموجب للمزيد. قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ۝٧﴾ [إبراهيم: ٧].

٩. أن مجالس الذكر توجب فضائل كثيرة: كنزول الملائكة، وحصول رضا الله - عزّ وجلّ - ؛ لأنها ارتبطت بأهم مسائل العقيدة: كالتوحيد، والإيمان بالغيب، وبالجنة والنار، وهذا يشهد له حديث النبي ﷺ حيث قال: «**إنَّ لله ملائكةً يطوفون في الطُّرق يلتمسون أهل الذِّكر، فإذا وجدوا قومًا يذكرون الله تنادوا: هلمُّوا إلى حاجتكم**" قال: «**فَيَحُفُّونَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**» قَالَ: «**فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ - مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ قَالُوا: يَقُولُونَ: يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيَحْمَدُونَكَ وَيُمَجِّدُونَكَ**» قَالَ: «**فَيَقُولُ: هَلْ رَأَوْنِي؟**» قَالَ: «**فَيَقُولُونَ: لَا وَاللهِ مَا رَأَوْكَ؟**» قَالَ: «**فَيَقُولُ: وَكَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي؟**» قَالَ: «**يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْكَ كَانُوا أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً، وَأَشَدَّ لَكَ تَمْجِيدًا وَتَحْمِيدًا، وَأَكْثَرَ لَكَ تَسْبِيحًا**". قَالَ: "**يَقُولُ: فَمَا يَسْأَلُونِي؟**" قَالَ: «**يَسْأَلُونَكَ الجَنَّةَ**». قَالَ: "**يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟**" قَالَ: "**يَقُولُونَ: لَا وَاللهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا**" قَالَ: "**يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا؟**" قَالَ: "**يَقُولُونَ: لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيْهَا حِرْصًا، وَأَشَدَّ لَهَا طَلَبًا، وَأَعْظَمَ فِيهَا رَغْبَةً**، قَالَ: **فَمِمَّ يَتَعَوَّذُونَ؟**" قَالَ: "**يَقُولُونَ: مِنَ النَّارِ**" قَالَ: "**يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟**" قَالَ:

"يَقُولُونَ: لَا وَاللهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا " قَالَ: " يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْهَا؟ " قَالَ: " يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فِرَارًا، وَأَشَدَّ لَهَا مَخَافَةً " قَالَ: " فَيَقُولُ: فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ " قَالَ: " يَقُولُ مَلَكٌ مِنَ المَلَائِكَةِ: فِيهِمْ فُلَانٌ لَيْسَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ. قَالَ: هُمُ الجُلَسَاءُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ»[1].

ونلحظ في هذا الحديث ارتباط الذكر بمسائل غيبية يترتب عليها ثواب عظيم.

١٠. أن الأعمال الدينية، سواء أكانت عقدية أم غيرها إنما شرعت؛ لإقامة ذكر الله تعالى وتحصيله، قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾ [طه: ١٤] واللام هنا للتعليل، أي: أقم الصلاة لأجل ذكري. وتشهد لذلك الآية الأخرى كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ١١٤﴾ [هود: ١١٤].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ ٤٥﴾ [العنكبوت: ٤٥] أي: أن الصلاة فيها مقصودان عظيمان، وأحدهما أعظم من الآخر، فإنها تنهى عن الفحشاء والمنكر، وهي مشتملة على ذكر الله تعالى ، وما فيها من ذكر الله أعظم من نهيها عن الفحشاء والمنكر [2].

وفي طواف البيت قال ﷺ : «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا

(١) تقدم تخريجه، ص٤١٧.
(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ٧٥٣).

وَالْمَرْوَةِ وَرَمْيُ الْجِمَارِ، لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللهِ»[١].

والحديث عن الفضائل يطول، ولكن يكفي أن يتبين المقصود، وهو أن الذكر ملازم للمسلم على وفق العقيدة الصحيحة لا يؤتي ثماره إلا به.

أما الجانب الثاني: المتعلق بالنصوص التي جعلت لأعمال المسلم ذكرًا مقارنًا لها، فنلحظ أن أكثرها تغرس التوحيد في نفس المسلم، ويجعل الله ﷻ بها توفيقًا في الدنيا، وفلاحًا في الآخرة، وهذا يدل على أمرين:

الأول: ارتباط العقيدة بالحياة.

الثاني: أن العقيدة والتوحيد هي أكبر فاعل مؤثر في حياة المسلم.

فلا تكاد تجد ذكرًا ورد في النصوص إلا ويؤكد على ذلك؛ ولهذا سنستعرض أهم الأذكار اليومية للإنسان لنصل إلى الهدف المنشود، وذلك على النحو التالي:

١- دعاء الاستيقاظ من النوم مرتبط بالتوحيد.

فعن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، أَوْ دَعَا، اُسْتُجِيبَ لَهُ.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٣٣٣)، وأحمد (٢٤٣٥١) (٢٤٤٦٨) (٢٥٠٨٠)، وأبو داود (١٨٨٨)، والدارمي (١٨٩٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٨٢)، والحاكم في المستدرك (١٦٨٥)، وابن الجارود في المنتقى (٤٥٧)، والبيهقي في الكبرى (٩٦٤٦). وقال الحاكم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ) ووافقه الذهبي في التلخيص.

فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ»[١].

٢ - في ذكر اليوم والليلة. عن أبي هريرة - رضي اللهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ فِي يَوْمٍ مِئَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عَدْلَ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِئَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ مِئَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِئَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ خَطَايَاهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»[٢]

٣ - حين الرجوع من السفر، سواء أكان جهادًا أم حجًا أم عمرةً. فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ. صَدَقَ اللهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ»[٣].

٣ - عند لبس الثوب الجديد والدعاء لمن لبس الثوب الجديد.

فعن أَبِي سعيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (كَانَ ﷺ: إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ إِمَّا قَمِيصًا، أَوْ عِمَامَةً، أَوْ رِدَاءً ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ

(١) أخرجه البخاري في كِتَابُ الجُمُعَةِ، بَابُ (فَضْلِ مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى) (١١٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في كِتَابُ المَغَازِي، باب صفة إبليس وجنده (٣٢٩٣)، ومسلم في كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ فَضْلِ التَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالدُّعَاءِ (٢٦٩١).

(٣) أخرجه البخاري في كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، بابُ الدُّعَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَوْ رَجَعَ (٦٣٨٥)، ومسلم في كتاب الحج، باب (مَا يَقُولُ إِذَا رَكِبَ إِلَى سَفَرِ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ) (١٣٤٢).

كَسَوْتَنِيهِ أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ». وَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا لَبِسَ أَحَدُهُمْ ثَوْبًا جَدِيدًا قِيلَ لَهُ: (تُبْلِي، وَيُخْلِفُ اللهُ تَعَالَى)(١).

فنلحظ في مسألة لبس الثوب كيف شُرع للمسلم أن يحمد الله ﷻ ويسأله من خيره، وأن يدفع عنه شره. فهذا في غاية التلازم.

٤ - الدعاء عند الخروج من المنزل.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: " إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ: بِسْمِ اللهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله. قال: يقال حينئذٍ: هُدِيتَ، وَكُفِيتَ، وَوُقِيتَ، فَتَتَنَحَّى لَهُ الشَّيَاطِينُ، فَيَقُولُ لَهُ شَيْطَانٌ آخَرُ: كَيْفَ لَكَ بِرَجُلٍ قَدْ هُدِيَ وَكُفِيَ وَوُقِيَ "(٢).

وعن أُمِّ سلمة رضي الله عنها أنَّ رسُول الله ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ: «اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَزِلَّ أو أزل، أَوْ أَضِلَّ أو أُضَلّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يَجْهَلَ عَلَيَّ»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (١١٢٤٨)، وعبد بن حميد في المنتخب(٨٨٢)، أبو داود (٤٠٢٠)، والترمذي(١٧٦٧)، والحاكم في المستدرك (٧٤٠٨)، والبيهقي في الشعب(٥٨٧١). وقال الحاكم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ) ووافقه الذهبي، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (١٧٦٧).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٢٠٣)، وأحمد في المسند (٤٧١)، وابن حبان في صحيحه (٨٢٢)، أبو داود (٥٠٩٥)، والترمذي (٣٤٢٦)، وابن ماجة (٣٨٨٦)، والنسائي في السنن الكبرى (٩٨٣٧)، والطبراني في الكبير (٩٨٤). وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ». وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣٤٢٦).

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١٧١٢)، والحميدي في مسنده (٣٠٥)، =

وليس من متطلبات البحث إحصاء الأذكار كلها، وإنما إثبات النتيجة الحتمية في تلازم العقيدة والشريعة من باب ارتباط الأذكار بالحياة اليومية للمسلم بالعقيدة، وأثرها الحسن والإيجابي فيه. وإلا من أراد الاستزادة فإنه سيجد هذا الارتباط في جميع الأذكار الأخرى:

- الدخول إلى المنزل.
- الذهاب إلى المسجد.
- الاستخارة في الأمور المعتادة والحث على صلاة والدعاء.
- أذكار الصباح والمساء.
- الفزع من النوم، ومن بلي بالوحشة.
- إذا تقلب ليلًا.
- أذكار من رأى رؤيا أو حلمًا.
- دعاء الهمِّ والحزن.
- دعاء الكرب.
- دعاء لقاء العدو وذي السلطان.
- الدعاء على العدو.
- دعاء قضاء الدين.
- دعاء من استصعب عليه أمر.

= وابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٢٠٠)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (١٨٨٩)، وأحمد (٢٦٧٠٤)، وعبد بن حميد في المنتخب (١٥٣٦)، النسائي في السنن الكبرى (٩٨٣٤)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٧٦)، والحاكم في المستدرك (١٩٠٧) وقال (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرْط الشَّيخين، ولم يخرِّجاه)، ووافقه الذهبي في التلخيص وقال (على شرط البخاري ومسلم).

- دعاء طرد الشيطان والوسوسة.
- الدعاء حينما يقع ما لا يرضاه أو غلب على أمره.
- الدعاء ما يُعَوِّذُ به الأولاد.
- الدعاء للمريض في عيادته.
- دعاء الركوب.
- دعاء السفر.
- دعاء دخول القرية أو البلدة.

وغيرها من الأدعية التي وردت في القرآن والسنة، وكلها تؤكد ما تبين من حقيقة التلازم وأثره؛ لكي يكون المسلم مستشعرًا في أي مكان وزمان أن الله ﷻ عليه رقيب. يقول النبي ﷺ مخاطبًا أبا ذرٍ ومرة معاذًا رضي الله عنهما: «اتَّقِ اللهِ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ»[1].

فتقوى الله ﷻ تستلزم أداء الحسنة، وكلا الأمرين يجتمعان فيكون الأثر الإيجابي هو محو السيئة، ويصبح الإنسان على خلق حسن؛ لأن من اتقى الله ﷻ وراعى أوامره فإنه سيكون صاحب خلق حسن حتمًا، إلا من كان إيمانه الباطني ناقصًا وضعيفًا.

---

(١) أخرجه ابن الجعد في مسنده (٣١٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٣٢٤)، وأحمد في المسند (٢١٣٥٤)، والدارمي في سننه (٢٨٣٣)، والترمذي (١٩٨٧)، والبزار (٤٠٢٢)، والطبراني في الكبير (٢٩٦)، والحاكم في المستدرك (١٧٨). وقال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ). وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» ووافقه الذهبي.

- أثر التوحيد والعبادة في مظهر العبد:

إن للعبادة أثرًا يظهر في وجه العبد المؤمن لا يدركه إلا المؤمن مثله يقول عثمان بن عفان ﵁: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا كَسَاهُ اللهُ رِدَاءَهُ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)[١].

قال ابن القيم معلقًا: (وهذا أمر معلوم يشترك فيه وفي العلم به أصحاب البصائر وغيرهم، حتى إن الرجل الطيب البر لتشم منه رائحة طيبة، وإن لم يمس طيبًا، فيظهر طيب رائحة روحه على بدنه وثيابه.

والفاجر بالعكس، والمزكوم الذي أصابه الهوى لا يشم لا هذا ولا هذا، بل زكامه يحمله على الإنكار. فهذا فصل الخطاب في هذه المسألة)[٢].

وفي مظهر العبد الخارجي كالملبس والنظافة والتطيب جاءت الأدلة حاثة على تحقق ذلك وأنه متوقف على الإيمان، فمثلًا: ورد في الطهارة عن النبي ﷺ أن قال: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَآنِ أَوْ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ...»[٣]. قال الإمام

---

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد (٢/ ١٧)، أبو داود في الزهد (٩٩) وقد روي مرفوعا عن جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ ﵁ في الطبراني الكبير (١٧٠٢) أن النبي ﷺ قال: «مَا أَسَرَّ عَبْدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَلْبَسَهُ اللهُ رِدَاءَهَا، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ». وهو لا يصح إلا موقوفًا عن عثمان، وروي عن ابن مسعود قال الهيثمي في الزوائد (١٧٦٧٦) (وَفِيهِ حَامِدُ بْنُ آدَمَ، وَهُوَ كَذَّابٌ.) وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير(١١٧٨٥) وفي الضعيفة (٢٣٧)

(٢) الوابل الصيب، ص٦٨.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الطَّهارة، بابُ فضل الوضوء (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري ﵁.

النووي في شرحه للحديث: (وقيل معناهُ أنَّ الإيمانَ يجُبُّ ما قبلهُ من الخطايا وكذلك الوضوء؛ **لأنَّ الوضوءَ لا يصحُّ إلَّا مع الإيمانِ فصار لتوقُّفهِ على الإيمان في معنى الشَّطْرِ...)**[١].

فإذن الطهور متوقف على الإيمان، وإذا جمعنا النصوص الأخرى التي حثت على النظافة بكافة صورها تحقق لنا أن التوحيد يؤثر في مظهر العبد سواء أكان ذلك ظاهرًا يراه الجميع أم غير ظاهر لا يراه إلا من كان مؤمناً كما تقدم.

وهذه الكسوة التي تظهر في وجه المؤمن، فيصبح خيّرًا لم تأت إلا من التقوى وقوة الإيمان التي تجلو قلب المؤمن.

ثالث عشر: أثر التلازم في الشدائد، ورفع البلاء، وتخفيف المصائب.

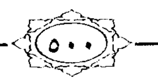
يعدّ هذا المظهر من أشد المظاهر تأثيرًا؛ لأن المضطر يكون في غاية التعلق بالله ﷻ وإن مشركًا، فيكون التوحيد شاهدًا وحاضرًا متخلصًا من شوائبه في صفاءٍ تام، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [العَنكبوت: ٦٥].

فإذا كان هذا حال المشركين، فكيف يكون حال المؤمنين لا سيما الرسل منهم ﷺ كأيوب ﷺ الذي تعد قصته مضربًا لمثل هذا الأثر الإيجابي. قال تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الأنبياء: ٨٣-٨٤].

وكان النَّبيُّ ﷺ: (إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ

---

(١) شرح النووي (٣/ ١٠٠) ط: إحياء التراث.



الْكَرِيمِ . . . »(١).

و(إِذَا نَزَلَ بِأَهْلِهِ الضِّيقُ أَمَرَهُمْ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴿١٣٢﴾﴾ [طه: ١٣٢])(٢).

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ: ثِنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - قَوْلُهُ: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصافات: ٨٩]. وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]. وَقَالَ: بَيْنَا هُوَ ذَاتَ يَوْمٍ وَسَارَةُ إِذْ أَتَى عَلَى جَبَّارٍ مِنَ الجَبَابِرَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَا هُنَا رَجُلًا مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَ: أُخْتِي، فَأَتَى سَارَةَ قَالَ: يَا سَارَةُ: لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرَكِ، وَإِنَّ هَذَا سَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّكِ أُخْتِي فَلَا تُكَذِّبِينِي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ذَهَبَ يَتَنَاوَلُهَا بِيَدِهِ فَأُخِذَ، فَقَالَ: ادْعِي اللهَ لِي وَلَا أَضُرُّكِ، فَدَعَتِ اللهَ فَأُطْلِقَ، ثُمَّ تَنَاوَلَهَا الثَّانِيَةَ فَأُخِذَ مِثْلَهَا أَوْ أَشَدَّ، فَقَالَ: ادْعِي اللهَ لِي وَلَا أَضُرُّكِ، فَدَعَتْ فَأُطْلِقَ، فَدَعَا بَعْضَ حَجَبَتِهِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَمْ تَأْتُونِي بِإِنْسَانٍ، إِنَّمَا أَتَيْتُمُونِي بِشَيْطَانٍ، فَأَخْدَمَهَا هَاجَرَ، فَأَتَتْهُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ: مَهْيَا، قَالَتْ: رَدَّ اللهُ كَيْدَ

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ دُعَاءِ الْكَرْبِ برقم (٨٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٨٨٦)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٧٦)، والبيهقي في الشعب (٢٩١١). وقال الطبراني: (لا يروى عن عبد الله بن سلام إلا بهذا الإسناد تفرَّد به معمرٌ)، وقال أبو نعيم: (غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)، وقال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء ص(١٦٠٣): (وَمُحَمّد بن حَمْزَة بن يُوسُف بن عبد الله بن سَلام إِنَّمَا ذكرُوا لَهُ رِوَايَته عَن أَبِيه عَن جده فيبعد سَمَاعه من جد أَبِيه)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١١٧٣) (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.) من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ رضي الله عنه.

الكَافِرِ، أَوِ الفَاجِرِ فِي نَحْرِهِ، وَأَخْدَمَ هَاجَرَ " قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: تِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ»[١].

وعَن النُّعْمَان بن بشير ﷺ قال: قال رسُول الله ﷺ «إن ممَا تذكرُونَ من جلال الله تَعَالَى من تسبيحه، وتحميده، وتكبيره، وتهليله، يتعاطفن حول الْعَرْش لَهُنَّ دوِي كَدَوِيِّ النَّحْل يذكرن لصاحبهن. أفلا يحب أحدكُم أن لَا يزَال لَهُ عِنْد الرَّحْمَن جلّ جَلَاله شَيْء يذكر بِهِ»[٢].

فالذكر بالتسبيح، والتهليل، والتكبير، يُذَكِّرُ بصاحبه عند الشدّة[٣]. فكون الإنسان دائمًا مستحضرًا لعظمة الله ﷻ ذاكرًا له؛ فإن من مقتضى رحمته وعدله أن ينجيه في الشدائد.

هذا ما يتعلق بذكر الله ﷻ لكن السؤال المطروح هو: هل للأعمال الصالحة الأخرى التي هي من أبواب الشريعة أثر في الشدائد؟

الجواب: نعم؛ لأن من مقتضى التلازم أن يكون الأثر واقعًا منه. فالعقيدة لا تكون إلا بأعمال الشريعة، والشريعة لا تكون إلا بأعمال

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب(أحاديث الأنبياء)، بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ (٣٣٥٨)، ومسلم في كتاب الفضائل، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ﷺ (٢٣٧١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٤١٥) (٣٥٠٣٧)، وأحمد في المسند (١٨٣٦٢) (١٨٣٨٨)، وابن ماجه (٣٨٠٩)، والبزار في مسنده (٣٢٣٦)، والطبراني في الكبير (٢)، والحاكم في المستدرك (١٨٤١)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ). وفي سنده موسى بن سالم، قال الذهبي في التلخيص عنه: (قال أبو حاتم: منكر الحديث). وقال البوصيري في مصباح الزجاجة: (هَذَا إِسْنَاد صَحِيح رِجَاله ثِقَات) (٤٣٣١). والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٣٥٨).

(٣) ينظر: الوابل الصيب، ص٩٧.

العقيدة. وهكذا لا ينفكان وبذلك يظهر الأثر. ففي الحديث عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ يَمْشُونَ فَأَصَابَهُمُ المَطَرُ، فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي جَبَلٍ، فَانْحَطَّتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ، قَالَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: ادْعُوا اللهَ بِأَفْضَلِ عَمَلٍ عَمِلْتُمُوهُ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنِّي كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، فَكُنْتُ أَخْرُجُ فَأَرْعَى، ثُمَّ أَجِيءُ فَأَحْلُبُ فَأَجِيءُ بِالحِلَابِ، فَآتِي بِهِ أَبَوَيَّ فَيَشْرَبَانِ، ثُمَّ أَسْقِي الصِّبْيَةَ وَأَهْلِي وَامْرَأَتِي، فَاحْتَبَسْتُ لَيْلَةً، فَجِئْتُ فَإِذَا هُمَا نَائِمَانِ، قَالَ: فَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِظَهُمَا وَالصِّبْيَةُ يَتَضَاغَوْنَ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَأْبِي وَدَأْبَهُمَا حَتَّى طَلَعَ الفَجْرُ. اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً نَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ، قَالَ: فَفُرِجَ عَنْهُمْ. وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أُحِبُّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ عَمِّي كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ، فَقَالَتْ: لَا تَنَالُ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِئَةَ دِينَارٍ، فَسَعَيْتُ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ: اتَّقِ اللهَ، وَلَا تَفُضَّ الخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقُمْتُ وَتَرَكْتُهَا، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً، قَالَ: فَفَرَجَ عَنْهُمُ الثُّلُثَيْنِ. وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا بِفَرَقٍ مِنْ ذُرَةٍ فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبَى ذَاكَ أَنْ يَأْخُذَ، فَعَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الفَرَقِ فَزَرَعْتُهُ، حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرَاعِيهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللهِ أَعْطِنِي حَقِّي، فَقُلْتُ: انْطَلِقْ إِلَى تِلْكَ البَقَرِ وَرَاعِيهَا فَإِنَّهَا لَكَ، فَقَالَ: أَتَسْتَهْزِئُ بِي؟ قَالَ: فَقُلْتُ: مَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ وَلَكِنَّهَا لَكَ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فَكُشِفَ عَنْهُمْ»[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب البُيُوعِ، بَابُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَضِيَ (٢٢١٥)، ومسلم في كتاب الرقاق، بَابُ قِصَّةِ أَصْحَابِ الْغَارِ الثَّلَاثَةِ وَالتَّوَسُّلِ بِصَالِحِ الْأَعْمَالِ (٢٧٤٣).

فهذه الأعمال الثلاثة نفعت هؤلاء النفر الثلاثة في الشدّة، ولم يكن ذلك إلا بتلازم العقيدة والتوحيد معها واقتران الإخلاص بهما الذي تجلى في دعائهم كما دل عليه الحديث في قوله: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا...».

فلو أنهم عملوا هذه الأعمال من أجل دنيا يصيبونها لم يتحقق ما تحقق لهم من خير وتفريج.

الحاصل أن الأعمال المرتبطة بالإخلاص تنفع: كصلة الأرحام، وصدقة السر، وبر الوالدين، وغيرها كثير.

رابع عشر: أثر العقائد الإيمانية في السلوك ودورها في منع الجريمة والحفاظ على الأمن.

ويمتد هذا التأثير إلى حياة الإنسان؛ ليؤثر في سلوكه وطباعه، وتفكيره، فيصبح في حالة استقرار وأمن وانضباط. ويمكن إجمالُ الآثار التي تترتب على وجود الاعتقاد السليم على النحو التالي:

١ - خلق الرقابة الذاتية لدى المسلم:

فإيمان المسلم بالله ﷻ وبصفاته، وأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وأنه يعلم السر وأخفى، ويعلم كل صغيرة وكبيرة يجعل في ذاته رقابة دائمة، تضبط جوارحه، وتعادي شيطانه، ويصبح حريصًا في أقواله وأفعاله على الابتعاد عن اللغو، وعن أي سلوك منحرف.

وإيمانه بالملائكة التي تراقب أعماله وترصدها يجعله يبتعد عن المعاصي والانحراف؛ لاستشعاره تلك المراقبة الإلهية؛ ولحرصه على دخوله الجنّةَ، والنجاة من النار. فلا يسرق، ولا يقتل، ولا يغش، ولا يخون الأمانة؛ لأن إيمانه بالله ﷻ والغيب كان دافعًا إلى مراقبة نفسه

خوفًا من العقاب ورجاء بالوعد.

٢ - ازدياد الرغبة في العمل الصالح.

ومعنى ذلك أنه كلما زاد حبّ العبد لربه بموجب إيمانه بصفاته زادت صلته به، فيسعى إلى كسب رضاه، واجتناب نواهيه.

٣ - حصول الاستقرار والأمن.

إن الإيمان بالله ﷻ والإقبال عليه لا شريك له يلبي حاجات المسلم النفسية وينفي عنه حالات الاضطراب والتشتت والقلق التي هي من أبرز عوامل الجريمة، ويحقق له الراحة النفسية ويمنحه الهدوء، والاستقرار، ويصبح إيجابيًا في تعاملاته مع الأخرين.

٤ - تحقق الحياء.

يعدّ الحياء الأصل في الابتعاد عن كل انحراف واقتراف أي جريمة؛ بدليل قوله ﷺ: «الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ»، وفي رواية أخرى: «الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ» وفي رواية ثالثة: «الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ»[(١)].

وقال: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، **وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»[(٢)]. وضد الحياء الجرأة على الحرمات، والإقدام على كل قبيح كما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»[(٣)].

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ شُعَبِ الْإِيمَانِ (٣٧).
(٢) سبق تخريجه، ص٢٢.
(٣) أخرجه البخاري في كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ، بَابُ حَدِيثِ الغَارِ (٣٤٨٤) من حديث أبي مسعود رضي الله عنه.

وأثر الحياء هذا يدركه ويعرفه الخبراء والتربويون من حيث كونه خصلة، فكيف إذا كان معه إيمان؟! لا شك أن أثره سيكون أكبرَ وأعظمَ. فالخلاصة أن العقيدة الإسلامية وما اشتملت عليه من أصول الإيمان الستة هي الوسيلة الأولى لتربية النفوس وتهذيبها ومنعها من الانحراف؛ لما ترتب عليها من أثر كبير في السلوك، ومنع الجريمة[١].

● **أنموذج تطبيقي من واقع التاريخ لأثر التلازم بين العقيدة والشريعة.**

قد سبق في مبحث عمل الأمة بالتلازم الحديث عن القرون المفضلة وبعض الأئمة الكبار، وتطرقت لشيء من الأثر؛ ولذا لن أتحدث عن تلك القرون، بل إلى ما بعدها من القرون؛ وذلك سعيًا إلى التنويع، وإضافة الجديد بما يكون شاهدًا على قوة هذا الدين بتلازمه وأثره في الواقع، وأنه باق رغم كل ما ألمَّت به من أخطار. وقد كان من تلك الأخطار حملة المغول (التتار)[٢] على المسلمين حين دمروا البلاد، وقضوا على الخلافة في بغداد، ثم أصبح حال المسلمين في اضطراب وخوف لا مثيل له؛ لما آل إليه حالهم، إذ لم يبق للمسلمين إلا مصر وما وراءها من ديار المسلمين، والجزيرة العربية؛ ولهذا سوف نتحدث عن أثر التلازم بين العقيدة والشريعة في صد هذا العدوان وانتصار المسلمين وتغير حالهم.

---

(١) ينظر: سياسة الوقاية والمنع من الجريمة في الإسلام، د. محمد الشنقيطي، ص١٨-٢٠ (بحث غير منشور).

(٢) التتار هم أصل القبائل المتفرعة عنهم من مغول، وترك، وسلاجقة، وهي تتطلق اليوم على القبائل الموجودة في شرق روسيا وسيبيريا، وشبه جزيرة القرم، وكان المغول هم المسيطرون أيام (جنكيز خان) واسمهم يعم القبائل الأخرى جميعها، والتتار هم الذين سيطروا أيام تيمور لنك وشمل اسمهم جميع القبائل. ينظر: التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، (٦/ ٣٢٩).

- مشاهد من انتصار المسلمين على التتار (المغول) تثبت التلازم بين العقيدة والشريعة.

١- موقعة عين جالوت. وهذا الاستشهاد سيكون في كيفية تحقق النصر في معركة عين جالوت[١] التي انتصر فيها المسلمون حين تحققت أسباب النصر، وقاموا بخطوات عملية لتهيئة أسبابه، وكان للعلماء دور كبير في ذلك، حيث كانوا يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، وأزالوا كثيرًا من الْبدع الَّتِي كَانَ الخطباء يفعلونها من دق السَّيْف على المنبر، وغير ذلك، وأبطلوا صلَاتي الرغائب، ونصف شعبان وهذا يدل على إعمال لمعنى البدعة الصحيح وتطبيقه[٢]، ولا شك أنّ هذا يعدّ صورة من صور التلازم بين العقيدة والشريعة؛ إذ إن الإيمان و(المعتقد) بدأ يتحرك ويؤدي دوره في الواقع عبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما يعدّ إعمالًا للمعتقد في الواقع.

ومن الآثار التي تدل على تغير أحوال الناس قبل موقعة عين جالوت أن السلطان المظفر سيف الدين قطز - حاكم الديار المصرية -[٣]:

---

(١) معركة عين جالوت وقعت في(٦٥٨هـ) وهي من أهم المعارك الفاصلة في تاريخ الإسلام. تحقق فيها للمسلمن أول انتصار ساحق على في معركة حاسمة منذ عهد. وأدت إلى انحسار نفوذ المغول في بلاد الشام وخروجهم منها خروجًا نهائيًا، وإيقاف المد المغولي ينظر: البداية والنهاية (١٧/ ٣٩٩-٤٠٥)، ذيل مرآة الزمان، قطب الدين اليونيني (١/ ٣٦٥-٣٦٧).

(٢) ينظر: فوات الوفيات (٢/ ٣٥٠)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٢٠٩)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (١/ ٢٤٢) والنجوم الزاهرة (٧/ ٧٢).

(٣) الْمَلِكُ الْمُظَفَّرُ قُطُزُ بْنُ عَبْدِ اللهِ سَيْفُ الدِّينِ التُّرْكِيُّ، أَخَصُّ مماليك المعز التركماني، أحد مماليك الصالح أيوب بن الكامل. لَمَّا قُتِلَ أُسْتَاذُهُ الْمُعِزُّ قَامَ فِي تَوْلِيَةِ ولده نور الدين المنصور عَلِيٍّ، فَلَمَّا سَمِعَ بِأَمْرِ التَّتَارِ خَافَ أَنْ تختلف الكلمة لصغر ابْنِ أُسْتَاذِهِ، فَعَزَلَهُ وَدَعَا إِلَى نَفْسِهِ، فَبُويِعَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ، =

(جمع القضاة، والفقهاء، والأعيان؛ لمشاورتهم فيما يعتمد عليه في أمر التّتار، وأن يؤخذ من الناس ما يستعان به على جهادهم، فحضروا فى دار السّلطنة بقلعة الجبل، وحضر الشيخ العز بن عبد السلام، ومجموعة من القضاة، والعلماء، وأفاضوا في الحديث. فكان الاعتماد على ما يقوله ابن عبد السّلام، وخلاصة ما قال: إنّه إذا طرق العدوّ بلاد الإسلام وجب على العالم قتالهم، وجاز لكم أن تأخذوا من الرعيّة ما تستعينون به على جهادكم بشرط ألّا يبقى فى بيت المال شيء، وتبيعوا مالكم من الحوائص المذهبة، والآلات النفيسة، ويقتصر كلّ الجند على مركوبه، وسلاحه، ويتساووا هم والعامّة. وأمّا أخذ الأموال من العامّة مع بقايا فى أيدي الجند من الأموال، والآلات الفاخرة فلا...)[١].

فهذه تضحية، وبذل لكل المال، حيث توجه كل القادة والأمراء إلى بذل أموالهم، وكذلك الدولة أنفقت كل ما في الخزينة من أجل الاستعداد والتعبئة؛ لملاقاة الأعداء. وهذه علامة على ذهاب أهم الأسباب المؤدية إلى الهزيمة وهي حب الدنيا وكراهية الموت، كما جاء في حديث ثوبانَ رضي الله عنه أنه قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «**يُوشِكُ الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا**»، **فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ**: «**بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللهُ مِنْ صُدُورِ**

= ثم سار إلى التتار فَجَعَلَ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ نُصْرَةَ الْإِسْلَامِ، وقد كان شجاعاً بطلاً كثير الخير ناصحاً للإسلام وأهله، وكان الناس يحبونه ويدعون له كثيراً، قتله الأمير ركن الدين بيبرس هو وجماعة من الأمراء؛ وذلك بسبب ازدياد الوحشة بينهما وخاصة حين وعده المظفر قطز أن يعطيه حلب ولم يوف له بذلك. ينظر: البداية والنهاية (١٧/ ٤١١-٤١٤)، ذيل مرآة الزمان(١/ ٣٧٥).

(١) النجوم الزاهرة(٧/ ٧٢-٧٣) بتصرف.

عَدُوِّكُمُ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْذِفَنَّ اللهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ». فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: «حُبُّ الدُّنْيَا، وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ»(١).

فمقتضى هذا الحديث أن النصر آت إذا تُخلص من حبّ الدنيا، وحلّ محلها حبّ الآخرة والجنة، وأن المهابة ستعود في صدر العدو، وهذا بالفعل ما تحقق قبل موقعة (عين جالوت) من الجانبين: جانب المسلمين، وجانب التتار؛ إذ أقبل المسلمون على الجهاد بإقدام وشجاعة، وأما التتار(المغول) فقد ترددوا، حيث يذكر المؤرخون أن حاكم الشام المغولي (كَتُبغا نوين)(٢) لما بلغه خروج السلطان المظفر قطز بالعساكر المصرية (تلّوم في أمره، وتوقف واستشار، فأشار عليه بعض الناس بالتأخر، وأشار عليه بعضهم بالملتقى، فحملته نفسه، وشجاعته، وما قد ألفه من النصر في سائر المواطن)(٣).

فمن الذي قذف في نفسه هذا؟

إنه الله ﷻ الذي هيأ الظروف والأحوال؛ لنصرة المسلمين.

أما حال السلطان قطز قائد تلك المعركة فقد كان كما يقول ابن كثير

---

(١) تقدم تخريجه ص٤٧٣.

(٢) كتبغا نوين، مقدم عساكر التتر، كان عظيماً عندهم يعتمدون على رأيه، وشجاعته، وتدبيره، وكان سائساً خبيرًا بالحروب، والحصارات، وافتتاح الحصون، والمعاقل، والاستيلاء على الممالك، وهو الذي افتتح معظم بلاد العجم، والعراق، وكان هولاكو ملك التتر يثق به، ولا يخالفه فيما يشير إليه، ويتبرك برأيه، ويحكي عنه العجائب في حروبه. قُتل في عين جالوت سنة ٦٥٨هـ. ينظر: ذيل مرآة الزمان (٢/ ٣٣)، والبداية والنهاية (١٧/ ٤١٤).

(٣) ذيل مرآة الزمان (٢/ ٣٥)، وينظر: البداية والنهاية (١٧/ ٤١٥).

عنه: (شجاعًا بطلًا، كثير الخير، ممالئًا للإسلام وأهله، وهم يحبونه)(١).

فهذه الصفات تعطي دلالة على وجود سمات صلاح سيكون لها أثرها.

(وحُكي عنه أنه قتل يوم المصاف جواده بعين جالوت، ولم يصادف في تلك الساعة أن يكون أحد من جنائبه، فبقي راجلًا، ورآه بعض الأمراء الشجعان، فترجل عن حصانه، وقدمه له ليركبه فامتنع، وقال: ما كنت لآخذ حصانك في هذا الوقت وأمنع المسلمين الانتفاع بك وأعرضك للقتل.. وحلف عليه أن يركب فرسه، فامتثل أمره، ووافاه الوشاقية بالجنائب فركب، فلامه بعض خواصه على ذلك، وقال له: لو صادفك والعياذ بالله بعض المغول وأنت راجل كنت رحت وراح الإسلام، فقال: أما أنا فكنت أروح إلى الجنة - إن شاء الله تعالى - وأما الإسلام فما كان الله ليضيعه فقد مات فلان وفلان وفلان..)(٢).

فكل هذا يعطي إشارة إلى يقظة إيمانية حلت بالمسلمين كان لها أثرها في تحقق النصر، وعودة الأمان من جديد بعد أن أصبحت قلوب الناس في خوف وهلع شديدين، ومع ذلك لا يلزم أن يكون القائد الذي تحقق على يده النصر أن يكون على معتقد (منهج السلف)، بل يكفي أن يكون من أهل القبلة من أهل السنة والجماعة، وليست هذه ممدوحة لبعض مخالفته لمعتقد السلف؛ لأن النبي ﷺ أخبر عن أفراد في الجيش يفتح لهم بسبب أنهم متبعون هدي الصحابة، حيث جاء ذلك في الحديث المروي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " يَأْتِي زَمَانٌ يَغْزُو

---

(١) البداية والنهاية (١٧/ ٤١١) بتصرف يسير.

(٢) ذيل مرآة الزمان (١/ ٣٨٠-٣٨١) بتصرف.

فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ؟ فَيُقَالُ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ، فَيُقَالُ: فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَيُقَالُ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ، ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ فَيُقَالُ: فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ صَاحِبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَيُقَالُ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ»[(١)].

ووجه الدلالة أن قوله: «صحب» فقط، دل على شدة صواب منهج الصحابة؛ لأن المصاحبة تورث اقتداء واتباعًا إذا كانت لوجه الله - عزّ وجلّ - ، وفي رواية لمسلم فيها توضيح أكثر في قوله: «مَنْ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ؟»، فكون النصر والفتح يأتي بمجرد الرؤيا فقط، ففيه دلالة على شدة مطابقة الصواب لمن اتبع منهج الصحابة الذين هم السلف الصالح لهذه الأمة. فاستخدام كلمة: (فئام) و(من) التبعيضية دليل على أن الأمر لا يشملهم، بل يطول بعضهم فقط. والله أعلم.

٢- أثر العمل بالتلازم في موقعة شقحب[(٢)]

لقد رأيت في هذه الموقعة وما قبلها من أحداث ما يمكن الاستشهاد به لأثر الإيمان في حياة المرء المسلم، بل على مستوى الجماعة، إذا أخذ حقه في بذل الأسباب المختلفة، والقيام بحق الدين تصديقًا وعملًا خالصًا لله - عزّ وجلّ - وكان من أبرز العلماء في تلك الأحداث شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري في كِتَابُ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَابُ مَنِ اسْتَعَانَ بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الحَرْبِ (٢٨٩٧)، ومسلم في كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ-، بَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (٢٥٣٢).

(٢) وَهُوَ: موضع قُرْبَ دمَشْق نُسِبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ من المُحَدِّثِين. ينظر: تاج العروس (٣/ ١٥٤).

(٣) ينظر للاستزادة: جامع المسائل لشيخ الإسلام، المجموعة الخاصة تحقيق: محمد عزير شمس، ص ٢٩٣-٣٠٦.

وقد جاءت الأخبار قبل هذه الموقعة وقويت بعزم (التتار) على دخول بلاد الشام، فانزعج الناس لذلك، واشتد الخوف، وقنت الخطيب في الصلوات، وقرئ "البخاري"، وشرع الناس بالجفل إلى الحصون المنيعة[١]، ثم جاء بعدها الدور العظيم الذي قام به ابن تيمية حين رأى صدق أمراء المسلمين، وتعاهدهم وتحالفهم على لقاء العدو، وتشجيعهم أنفسهم على ذلك، ثم اجتمع العلماء، والفقهاء، وعامة الناس، وحينئذ علم بفراسة المؤمن أن هذا مؤشر على النصر؛ لتحقق أسبابه، ولحسن ظنه بالله - عزّ وجلّ -، فتوجه إلى العسكر الواصل من حماة فاجتمع بهم في القُطَيِّفَةِ[٢]، فأعلمهم بما تحالف عليه الأمراء، فأجابوا إلى ذلك، وحلفوا معهم، وكان الشيخ رحمه الله يحلف للأمراء والناس إنكم في هذه الكرة منصورون على التتار. فيقول له الأمراء: قل إن شاء الله. فيقول: إن شاء الله تحقيقًا لا تعليقًا. قال ابن كثير معلقًا على ذلك: (وكان يتأول في ذلك أشياء في كتاب الله - عزّ وجلّ -، منها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ۝٦٠﴾ [الحج: ٦٠])[٣]. فهو لم يجزم إلا بعد أن رأى أسباب النصر أولًا، ثم أحسن الظن بالله - عز وجل - ثانيًا لا من باب الكبر، ولكن من باب المعرفة بالله - عزّ وجلّ - والتوكل عليه.

ثم إنهم وصلوا إلى القُطَيِّفَةِ، فانزعج الناس لذلك انزعاجًا شديدًا ولم

---

(١) البداية والنهاية (١٨/ ٢٠).

(٢) تصغير القطيفة، وهو كساء له خمل يفترشه الناس، وهو الذي يسمّى اليوم زوليّة ومحفورة: وهي قرية دون ثنية العقاب للقاصد إلى دمشق في طرف البريّة من ناحية حمص. ينظر: معجم البلدان (٤/ ٣٧٨)، تاج العروس (٢٤/ ٢٧٠).

(٣) البداية والنهاية (١٨/ ٢٣).

يبق حول القرى والحواضر أحد، وامتلأت القلعة والبلد، وَاضْطَرَبَ النَّاسُ، وَخَرَجَ الشَّيْخُ تقي الدين بن تَيْمِيَّةَ مِنْ بَابِ النَّصْرِ بِمَشَقَّةٍ كَبِيرَةٍ، وَصَحِبَتْهُ جَمَاعَةٌ ليشهد القتال بنفسه ومن معه..، وَأَلَحَّ النَّاسُ فِي الدُّعَاءِ وَالِابْتِهَالِ وَفِي الصَّلَوَاتِ وَفِي كُلِّ حَالٍ[1].

ثم لما كان الشيخ في المعركة أخذ يفتي الناس بالفطر، ويعلمهم أحكام القتال، ويحثهم على القتال حتى جاء النصر بانكسار التتار والحمد لله[2].

فهذا الدور الذي قام به ابن تيمية رحمه الله ومعه الأمراء، والفقهاء، وعامة المسلمين يبين حقيقة أثر الدعاء والإيمان في تحقيق النصر على العدو. وقد كان ابن تيمية رحمه الله أنموذجًا رائعًا لأثر الإيمان الذي يعدّ صورة من صور التلازم بين العقيدة والشريعة متجسدًا في عمله.

وبهذا يتحقق لدينا أن النصر يكون بوجودِ أسبابٍ من استجمعها تحقق له ذلك، ومن أعظم تلك الأسباب أن يكون من ضمنهم جماعة على الحق متبعين منهج الصحابة، وهذا ما تحقق فيما استشهدنا به مسبقًا.

ويدرك الجميع أن منهج السلف الذي لايزال ينقله العلماء راجع في أصوله إلى الصحابة بالإسناد عن عدول، ولا يقبل اعتقاد إلا ما كان على هذا النهج، بخلاف أهل الأهواء والبدع فإنهم في وحشة ونفور عن ذلك كله. والسلف بمنهجهم مقيمون حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة؛ ولذلك يكون أثرهم واقعًا ملموسًا بمجرد بذلهم النصح وتبليغهم الناس، ومشاركتهم في ساحات الجهاد ضد أعداء الإسلام. والله أعلم.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه (١٨/ ٢٦-٢٧).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (١٨/ ٢٨).

وعلى الرغم من أن تلك الفترة غزيرة بالقصص المليئة بالعبر، وصالحة للاستشهاد في مواضع الأثر التلازم بين العقيدة والشريعة، فحسبنا الاكتفاء بذلك.

٣- أثر التلازم في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب[1].

يمكن القول إن مواضع الاستشهاد لأثر التلازم بين العقيدة والشريعة من دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب كثيرة، ولا يسع المقام لذكرها؛ لذا سوف أختصر على ما يبين ذلك الأثر من جهتين:

الأولى: من جهة استقلالية الدعوة وبعدها التام عن المؤثرات الأجنبية.

الثانية: من جهة قوة وحجم تأثيرها على رغم ما واجهته من افتراءات، ومحاولات لإجهاضها.

---

(١) هو: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد بن أحمد بن راشد بن بريد بن مشرف الوهبي التميمي. زعيم النهضة الدينية الإصلاحية الحديثة في جزيرة العرب. ولد ونشأ في العيينة (بنجد)، ورحل مرتين إلى الحجاز، فمكث في المدينة مدة قرأ بها على بعض أعلامها. وزار الشام. ودخل البصرة فأوذي فيها. وعاد إلى نجد، فسكن(حريملاء)، وكان أبوه قاضيها. ثم انتقل إلى العيينة ناهجًا منهج السلف الصالح، وداعيًا إلى التوحيد الخالص، ونبذ البدع وتحطيم ما علق بالإسلام من أوهام. وارتاح أمير العيينة عثمان بن حمد بن معمر إلى دعوته فناصره، ثم خذله، فقصد الدرعية (بنجد) سنة ١١٥٧ هـ فتلقاه أميرها محمد بن سعود بالإكرام، وقبل دعوته وأسسا دولة اسلامية، له كتب منها: (كتاب التوحيد)، ورسالة (كشف الشبهات)، و(تفسير الفاتحة)، و(أصول الإيمان)، و(تفسير شهادة أن لا إله إلا الله)، و(معرفة العبد ربه ودينه ونبيه)، و(المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية) أكثر من مئة مسألة، و(فضل الإسلام). توفي عام ١٢٠٦ هـ. ينظر: تاريخ نجد، حسين بن غنام، ص٨١-٨٢، الأعلام للزركلي (٦ / ٢٥٧).

فالأولى: اتفق الباحثون والمؤرخون على أن دعوة الشيخ كانت بعيدة عن المؤثرات الأجنبية حتى بمجرد رد الفعل، وهذا متفقٌ مع حقيقة أن صلاح الأمة لا يكون إلا بما صلح به أولها، ويرد على دعاوي المستشرقين، ومن تبعهم التي تزعم أن العقيدة مجرد ردة فعل على الاحتكاك الناشئ بين الغرب الأوروبي - المتفوق حضارياً - وبين معظم ديار الإسلام[١][٢].

أما الجهة الثانية فيشهد لها أن كثيرًا من الحركات تأثرت بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب[٣]، ونجد أن بعضًا من العلماء خارج الجزيرة العربية ينتصر للدعوة دون أن يكون له أي صلة بها: كالأستاذ مسعود الندوي على الرغم من أنه اطلع على كتب الافتراءات التي حكيت ضدها[٤].

وكل هذا يعطي إشارة إلى أثر التلازم بين العقيدة والشريعة عبر دعوة الشيخ - رحمه الله تعالى - .



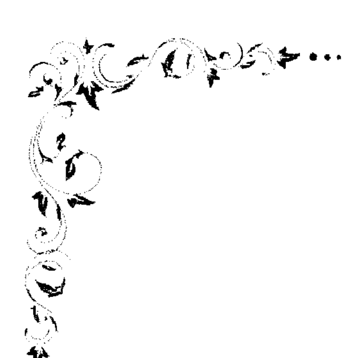
---

(١) ينظر: تجديد الفكر الإسلامي، جمال سلطان، ص١٤-١٥.

(٢) سيأتي الرد على هذه الدعوى في الفصل الأخير من هذا الباب.

(٣) ينظر: أثر الدعوة الوهابية في الإصلاح الديني والعمراني في جزيرة العرب وغيرها، محمد حامد الفقي، ص٩٠، وعقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي، صالح بن عبد الله العبود، (٢/ ١١١٣)، وتصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية، د/ محمد بن ناصر الشويعر، ص٥٩-٦٥،

(٤) ينظر إلى كتابه الذي ألفه بعنوان: محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه، ص١٥.



الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة وإضعافه

- ◆ المبحث الأول: دور الفرق الإسلامية في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة،وإضعافه
- ◆ المبحث الثاني: أثر الشيعة (الإثنا عشرية) في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة.
- ◆ المبحث الثالث: دور الفرق المنتسبة(الباطنية) إلى الإسلام في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة.
- ◆ المبحث الرابع: أثر المفاهيم الشرعية الخاطئة في تلازم العقيدة والشريعة.
- ◆ المبحث الخامس: آثار التيارات الفكرية المعاصرة.
- ◆ المبحث السادس: مؤثرات خارجية.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة وإضعافه

منهج البحث:

يُعدُّ الحديث عن العوامل المؤثرة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة موضوعًا واسعًا قد لا يُضبط بحال، والتعمق فيه يزيد من ذلك شتاتًا عن مرامي البحث ومقاصده؛ ومن أجل ذلك توقفت كثيرًا باحثًا عن كيفيةٍ أُنشئ بها هذا الموضوع على وجه يفيد البحث، ويسدُّ الحاجة، وينفعُ بجديد . . . ثم بدا لي أن أسْلَمَ طريقةٍ لجمعه تقسيمه في تصورات عامة، تتفرع منها تصورات تكون بمنزلة المثال الذي يؤكد العامل المتصور، وبهذا - في نظري - لا يُسلب الموضوع حقه، ويظهر لمن نظر إليه إدراكُ ما لم يُذكر، بمعنى أن العامل المذكور هنا يدل على العامل المشابه الذي لم يذكر.

ولا أستعجل بالنتيجة قبل بيان التصورات التي قسمتها إلى أربعة تصورات على النحو التالي:

التصور الأول: عوامل مؤثرة من فرق إسلامية ومنتسبة.

التصور الثاني: عوامل مؤثرة من مفاهيم خاطئة.

التصور الثالث: عوامل مؤثرة من مذاهب فكرية.

التصور الرابع: عوامل مؤثرة من خارج دائرة الإسلام.

وتتفرع من هذه التصورات العامة أمثلة تدخل في معناها، وتشترك فيها مع غيرها من الأمثلة التي لا يستطيع البحثُ احتواءها، وإن اختلفت في أشياء كثيرة أخرى، لكن القصد كما قلنا تجاوز عقبة تشعب الموضوع ذي

السمة الواسعة، فلا يكون بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل.

وقد صورت تقسيم هذه الفكرة في الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

التصور الأول	التصور الثاني	التصور الثالث	التصور الرابع
فرق إسلامية ومنتسبة	مفاهيم خاطئة	مذاهب فكرية	من خارج دائرة الإسلام
المعتزلة، والصوفية، والشيعة.	مفهوم البدعة.	تيارات فكرية.	الأديان السابقة
الباطنية	مفهوم الإيمان.	مذاهب الإصلاح والتجديد العقلاني	استشراق

وبهذا يتضح ما أهدف إليه من تناول هذا المبحث. فمثلاً: جعلت المعتزلة في التصور الأول ممثلة للفرق الإسلامية؛ لكونها أصل البداية الحقيقية للاتجاه العقلاني (المتكلمين) على الرغم من أنه سبق ظهورها أفرادٌ ومقالاتٌ، ولكن كانت محدودة ومحصورة؛ نظرًا لما جوبهت به من حزم من خلفاء المسلمين في الدولة الأموية[(١)]، وبداية العباسية[(٢)].

---

(١) فمثلًا: في الدولة الأموية، وعلى وجه الخصوص في زمن عبد الملك بن مروان ظفر بمعبد الجهني الذي كان أول من تكلم في القدر فصلبه بدمشق، وكذلك عمر بن عبد العزيز أحضر غيلان الدمشقي الذي تنتسب له فرقة القدرية واستتابه فتاب فتركه، وفي زمن هشام بن عبد الملك أظهر الجعد بن درهم بدعه من أخطرها بدعة خلق القرآن، وإنكار الصفات وقتله خالد القسري بأمر من هشام بن عبد الملك. ينظر: تاريخ دمشق (٩٧٨٨)، والبداية والنهاية،(٩/ ٤٢-٤٣)، (١٣/ ١٤٨)، والكامل (٤/ ٢٨٣)، وتاريخ الاسلام (٦/ ١٩٩) (٧/ ٣٣٧)، والمعارف للدينوري ص٤٨٤.

(٢) فمثلًا: الخليفة هارون الرشيد كان يتتبع الزنادقة فيقتلهم. ينظر: البداية والنهاية (١٣/ ٥٦٢).

كما أنني لم أتطرق لموضوع المذاهب الاعتقادية في مسائل معينة: كالوعيدية، والمرجئة؛ لأنه سبق لي استعراض مواقفهما من التلازم في مبحث حقيقة التلازم. ومن هذا المنطلق أكتفي بذكر موقف المعتزلة المؤثر في إضعاف التلازم من جوانب أخرى؛ لإثراء البحث، وتجنب التكرار.

كما لا أستطيع أيضًا استبعاد دور الصوفية الغلاة؛ لأنهم من أكثر الفرق تأثيرًا في فصل التلازم؛ لما أحتوى معتقدهم من أفكار خارجة عن الإسلام.

وجعلت الباطنية ممثلة للفرق المنتسبة، وناقشت في ظلالها دور الدولة العبيدية(الفاطمية)، وما تفرع عنها من فرق وآثار؛ لكونهم ملة واحدة في كثير من الأصول. وقد يُغني ذلك عن التوسع في الكلام عن كل فرقة؛ لأن ذلك يطيل البحث، ويخرجه عن سياقه، وما حدّد له.

أما التصور الثاني فكان في مفهومين: مفهوم البدعة، ومفهوم الإيمان.

فعبر مفهوم البدعة الخاطئ ولج من ولج؛ لهدم التلازم. فمنهم من أحدث في مسائل العقيدة والشريعة معًا، وذلك باستخدام فهمه الخاطئ للبدعة، ومجانبته فهم الصحابة المبني على الأدلة. وحين نتطرق لذلك نستوعب أمرين:

الأول: مدى صواب مفهوم البدعة الذي عمل به الصحابة، والسلف الصالح من بعدهم القائم على اعتبار أن البدع كلها ضلالة[1].

---

(١) استنادًا إلى قول النبي ﷺ من حديث جابر ﵁: «.. وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة...» الذي أخرجه مسلم في كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ (٨٦٧)، وغيره.

الثاني: الإحاطة بأثر مفهوم البدعة الخاطئ القائل: (بتقسيم البدعة إلى حسنة وقبيحة)[١]، حيث استغله بعضهم في الإيقاع بالتلازم بين العقيدة والشريعة، والاستدراك عليهما.

وعلى هذا الأساس سنبحث في مفهوم الإيمان عن أثر الخطأ في تصور هذا المفهوم وعلاقته بمفهوم البدعة، وبيان أنه من العوامل التي كان لها الأثر في فصل التلازم وإضعافه.

أما التصور الثالث فهو: يصفُ أفكارًا، وتيارات، ومذاهبَ علمانية وعصرانية إسلامية تدعو إلى الإصلاح والتجديد؛ لكي نعرف مدى تأثيرها في فصل وإضعاف التلازم بين العقيدة والشريعة.

أما التصور الرابع: فيبحث في عوامل خارج دائرة الإسلام (خارجية) أسهمت في الفصل بين العقيدة والشريعة، وذلك من جانبين:

الأول: دور الديانتين (اليهودية والنصرانية).

والثاني: دور الاستشراق.

وبهذه التصورات العامة نصل إلى وجود ترابط بين العوامل المختلفة التي سعت إلى فصل التلازم بين العقيدة والشريعة أو إضعافه بإيجاز فيه إلمامٌ إلى حد ما بجوانب متنوعة: (فرق، ومفاهيم، ومذاهب، وأديان، وما يلحق بها من استشراق)؛ إذ لا يمكن حصر العوامل والمؤثرات في تصور واحد. بل لا بد من نظرة عامة؛ لكي نعرف الأدوار المتبادلة بين هذه التصورات. فالعوامل المؤثرة في شيء ما غالبًا ما تتقاسم الأدوار.

---

(١) ولا أقصد من ذلك النيل من أصحاب هذا القول فهم علماء كبار لهم اجتهادهم، وإنما أعني المآلات واللوازم التي ترتبت على قولهم، والتزم به أصحاب البدع من بعدهم، واستغلوه كما سيأتي ذلك معنا لاحقًا.

فكل مؤثر له جانبه الذي يؤثر فيه، وقد يشترك مع غيره في تأثيره وهكذا. ونقف على أسباب الضعف التي مكّنت من وجود مثل هذه العوامل بتصوراتها الأربعة المؤثرة في التلازم، وهو ما نسعى إلى توضيحه في المباحث التالية - إن شاء الله تعالى - .



المبحث الأول

دور الفرق الإسلامية في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة أو إضعافه.

أولاً: المعتزلة(١).

قد يطول الحديث في هذا المبحث لتشعب متعلقاته؛ إذ قد يدخل في حلقات متسلسلة يجر بعضها بعضًا؛ لمعرفة أصل الفرقة التي نشأ عنها هذا الدور، وبما أننا حددنا لهذا الفصل منهجًا يقوم على تصورات عامة يهدف إلى تحديد المؤثرات من داخل الإسلام وخارجه، فسنكتفي بالاقتصار على إيضاح الدور الذي قامت به الفرقة.

وبإعمال المنهج الاستقرائي الذي سرت عليه وقع الاختيار على فرقة المعتزلة؛ لتكون أنموذجًا يمثل أوسع دور للفرق الإسلامية في إضعاف

---

(١) ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية، وقد جعلوا لفظ القدرية مشتركًا، وقالوا: لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله -تعالى- احترازًا من وصمة اللقب الذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد: القول بأن الله تعالى قديم، والقدم أخص وصف ذاته. ونفوا الصفات القديمة أصلا، فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حيّ بذاته؛ لا بعلم وقدرة وحياة. هي صفات قديمة، ومعان قائمة به؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الإلهية. وقالوا: إن كلام الله محدث مخلوق، ونفوا رؤية الله - تعالى- بالأبصار في دار القرار، وقالوا: إن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحق على ما يفعله ثوابًا وعقابًا في الدار الآخرة، والرب -تعالى- منزه أن يضاف إليه شر وظلم، وفعل هو كفر ومعصية؛ لأنه لو خلق الظلم كان ظالما، كما لو خلق العدل كان عادلًا. واتفقوا على أن الله -تعالى- لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد. ينظر: الملل والنحل،(١/ ٣٩-٤٠).

التلازم؛ وذلك لما اتضح لي من أسباب أولها: أن فرقة المعتزلة من الفرق التي كان لها نفوذ وتأثير في الفرق الكلامية الأخرى على نحو مباشر وغير مباشر.

وثانيها: لأنها أول فرقة صاغت مذهبًا عقليًّا له قواعد (فهي تعدّ أنموذجًا للمتكلمين).

وأما السبب الأخير فيكمن في إيجادي أثرها نشطًا ومستنطقًا في العصر الحالي من الحداثيين والعقلانيين كما سيفصل في ذلك قريبًا.

وبعد مزيد من التأمل في تراث المعتزلة الفكري نجد أن الصياغة العقلية أخذت غلوًّا تفرعت عنه أخطاءُ أخرى؛ وذلك حين اعتمدوا في معرفة العقائد على طرق عقلية محضة.

وحين ننظر في منشأ هذا الاعتزال تاريخيًّا؛ لمعرفة من أين بدأت المعضلة المؤثرة نجدها منطلقة من نزعة عقلية كان منشؤها حين اعتد برأيه واصل بن عطاء[(١)]، فجادل الحسن البصري[(٢)] بعقله، ولم يلزم منهج السلف المنقول عن الصحابة ﷺ عن النبي ﷺ.

---

(١) هو واصل بن عطاء أَبُو حُذَيْفَةَ المَخْزُوْمِيُّ، رأس الإعتزال هو: عمرو بن عبيد، وَلَهُ مُؤَلَّفٌ فِي التَّوْحِيْدِ، وَكِتَاب (المَنْزِلَةُ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ) ت(١٣١هـ). ينظر: السير للذهبي، (٥/ ٤٦٣-٤٦٥).

(٢) هو: أَبُو سَعِيْدٍ الحَسَنُ بنُ أَبِي الحَسَنِ يَسَارٍ، مَوْلَى زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ. وَيُقَالُ: مَوْلَى أَبِي اليَسَرِ كَعْبِ بنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ وَيُقَالُ: كَانَ مَوْلَى جَمِيْلِ بنِ قُطْبَةَ. وَيسَارٌ أَبُوْهُ: مِنْ سَبْيِ مَيْسَانَ، سَكَنَ المَدِيْنَةَ، وَأُعْتِقَ، وَتَزَوَّجَ بِهَا فِي خِلاَفَةِ عُمَرَ، فَوُلِدَ لَهُ بِهَا الحَسَنُ - رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ - لِسَنَتَيْنِ بَقِيَتَا مِنْ خِلاَفَةِ عُمَرَ. وَكَانَ سَيِّدَ أَهْلِ زَمَانِهِ عِلْماً وَعَمَلاً. روى عن خلق كثير، مات سنة ١١٠هـ. ينظر: السير للذهبي (٤/ ٥٦٣-٥٨٨).

فهل يمكن أن نَعُدَّ فعل واصل بن عطاء هذا اجتهادًا أم فتنة ؟!

بداهةً لا يمكن أن يُعَدَّ اجتهادًا؛ لأنه لم يسر على منهج السلف والصحابة وخالف مفهوم البدعة الصحيح، فابتدع رأيًا جديدًا من عنده، ولم يناقش شيخه الحسن البصري مستفسرًا، وإنما اعتد برأيه فتولد منه انحراف عقدي مخالف للنصوص وفهم الصحابة ومن تبعهم.

فتشكل رأيان متشابهان في معنى الخروج :

الأول: رأي الاعتزال (الخروج النظري - فتنة، أو شبهة -).

والثاني: رأي الخوارج(الخروج العملي).

فالأول اتضح كيف كان منشؤه، أما الثاني : فكان منشؤه عصيانًا لأمر الخليفة الراشد الشرعي، فعدّ ذلك فتنة عملية[١].

فكان بينهما تواصل تأثيري، حيث الخروج العملي نواة لإخراج الدين عن السياسة؛ وذلك حين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وجاء الاعتزال متمّمًا هذا الدور؛ ليكون أساسًا نظريًا[٢] لفكرة الخروج على الحكام، والقول بالوعيد وتخليد العصاة في النار. وهكذا نكون قد وقفنا على نواة الدور الذي قام به المعتزلة، ومن قبلهم.

ثم تتابعت الأدوار، فكان من أشدها خطرًا إنشاءُ أصولٍ عقلية عقدية مُبتدعة بنوا عليها أحكامًا خالفوا فيها جماعة أهل السنة محدثين بذلك خرقاً في التلازم؛ لأن إنشاء أصول جديدة عقلية غير مبنية على نصوص

---

(١) ينظر: محاولة في فهم مآزق أصول الفقه بعد بلوغ تأسيسه الأول الغاية، لأبي يعرب المرزوقي، ص٢٨-٢٩. ضمن عنوان: إشكالية تجديد أصول الفقه.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٨-٢٩.

الوحي يفقد التلازم الحقيقي أثره؛ لأن التلازم بين العقيدة والشريعة يقع صحيحًا بموافقته الوحي. وهذا ما لا نجده عند المعتزلة. يقول القاضي عبد الجبار[(١)]: (وإن كان مما طريقه الاعتقادات ينظر، فإن كان موافقًا لحجج العقول قبل واعتقد موجبه لا لمكانه بل للحجة العقلية، وإن لم يكن موافقًا فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبي ﷺ لم يقله، وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره. هذا إذا لم يحتمل التأويل إلا بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أن يتأول... إلخ)[(٢)].

ووجه الخطأ الذي وقع فيه القاضي ومعه المعتزلة يكمن في أمرين:

الأول: أنهم تصوروا العقل تصورًا خاطئًا.

والثاني: أنهم جعلوا العقل المقرر والحاكم في باب العقائد والتوحيد.

فالخطأ الأول: حين أقروا بعدم تفاوت العقول، وتوسعوا في دور العقل، حيث عرّفوه بأنه: (عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة متى حصلت في المكلف صح منه النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كلف به)[(٣)].

---

(١) يرى الدكتور أبو يعرب أن دور المعتزلة المتمم لدور الخوارج في كونهم قالوا بالمنزلتين، أنه كان مسوغًا للقول بالإرجاء وقبول الحاكم...، وهذا قد يكون صوابًا في نشوء الإرجاء كردة فعل، أما أن يكون دورًا مباشرًا قامت به المعتزلة، فلا أرى صوابه؛ لأسباب عدة أهمها: أن المعتزلة أنفسهم يرون الخروج على الحكام، وأن معنى إتمام دور الخوارج قد يتسق بخلاف هذا الربط البعيد التحليلي، كما سيأتي بيانه في سياق البحث. والله أعلم. ينظر: المصدر السابق، ص٢٩-٣٠.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٥٢٢.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل (التكليف)، ص٣٧٥.

والصحيح أن العقل فيه تفصيل من جهة المعنى، ومن جهة تعلقه بذات الإنسان؛ لكون الناس يتفاوتون في عقولهم؛ إذ قد يراد بالعقل القوة الغريزية، وقد يراد به العمل بموجب تلك العلوم[١]، فخلطوا بين ما هو من العلوم الضرورية[٢] وبين ما ليس بضروري، ولذلك قادهم إلى القول باحتمالية تناقض العقل والوحي[٣].

وأما الخطأ الثاني: فهو مبنيّ على الأول؛ وذلك حين لم يراعوا أن العقل له حدود، ولا يستطيع أن يستقل عن الوحي، وأن الناس يتفاوتون في عقولهم وإدراكهم، وهذا في الحقيقة تعطيلٌ للقرآن والسنة؛ لأنهم استبدلوا الشرع بالعقل، حيث جعلوه معرّفًا للأحكام الشرعية، وإلا ما الفائدة في أن تأتي النصوص لتبين الأحكام، والفضائل من الأعمال؛ للعمل بها، والقبيح منها؛ لاجتنابها.فعلى اعتبار المعتزلة يكفي أن يقال انظروا بعقولكم، واحكموا بما يتقرر لكم.

وأول ما نتج عن هذا الخطأ حصرهم معرفة الله ﷻ بالعقل فقط، وأنه لا يصح بغيره[٤]، في حين أن الصحيح الذي جاءت به النصوص أن الاستدلال على وجود الله - عزّ وجلّ - من جهتين:

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٩/ ٢٨٧). وللاستزادة ينظر: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل، جابر إدريس علي أمير، (١/ ٧٠-٧٣).

(٢) كاستحالة اجتماع الضدين، وكون الجسم في مكانين، ونقصان الواحد عن الاثنين. ينظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (١/ ٨٣-٨٦).

(٣) ومن هذه المسألة التقى المعتزلة مع العلمانيين، بيد أن العلمانيين أضافوا تناقضًا جديدًا - بزعمهم - وهو: بين الدين والعلم.

(٤) ينظر: شرح الأصول الخمسة، ص٥٠، والمختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ص ٢٨١.

- من جهة وجود المخلوق بعد عدمه.
- ومن جهة الإتقان والإحكام في الخلق[(١)].

فجعل المعتزلة معرفة الله - عزّ وجلّ - بطريقة حدوث الأعراض[(٢)]، وتركيب الأجسام[(٣)]. وخلاصته أنهم قالوا: لا يثبت وجود الله حتى يثبت حدوث العالم، وحدوث العالم لا يتم إلا بالعلم بحدوث الأجسام، ثم قرروا أن حدوث الأجسام يثبت بقاعدة، وهي ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، وهو ما تتصف به الحوادث. وهذه الحوادث مستلزمة الأعراض أو بعضها[(٤)]. ومن هذا الباب، أي: باب طريقة الاستدلال العقلية التي قررها المعتزلة وجعلوها أصلاً، يظهر لنا أنهم وقعوا في أخطاء جسيمة منها:

١ - مخالفة النصوص الصريحة في مسائل أخرى منها: نفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وإنكار الرؤية، وعلو الله على خلقه.

٢ - أنهم أفرغوا التوحيد من جانبه التأثيري فلا يصبح له وقع في حياة المسلم؛ إذ العوام لا يستوعبون هذا الدليل بمصطلحاته الجافة المنقولة من الفلسفة اليونانية.

---

(١) ينظر: المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها، د. عبد الله القرني، ص٥٢٦.

(٢) جمع عرض: وهي ما يعرض في الجوهر، مثل: الألوان والطعوم والذوق واللمس وغيرها، مما يستحيل بقاؤه بعد وجوده. ينظر: التعريفات للجرجاني، ص١٤٩.

(٣) عند جُمْهُور الْمُتَكَلِّمين وَبَعض الْحُكَمَاء الْمُتَقَدِّمين: الجسم مركب من أَجزَاء متناهية لَا تتجزأ بِالْفِعْلِ وَلَا بالوهم، وَتسمى تِلْكَ الْأَجْزَاء جَوَاهِر فردة [تتألف مِنْهَا الْأَجْسَام متماثلة لَا تمايز إِلَّا بالأعراض]. ينظر: الكليات للكوفي، ص٣٤٥.

(٤) ينظر: شرح الأصول الخمسة، ص٥٣- ٧٤. والمختصر في أصول الدين، ص٢٠٣- ٢٠٩.

٣ - لم يقيموا التوحيد على معناه الشامل، وإنما جعلوه في حيز الربوبية، وتوسعوا في مسألة فطرية وجود الله - عزّ وجلّ - ، ثم مع كل هذا لم تسلم هذه الطريقة من انتقادات ولوازم باطلة، بل إن من أهم الآثار التي نتجت عن هذا الدليل أن الفلاسفة لما رأوا ضعف دليلهم وظنوا أنه من قول الرسول ﷺ قالوا: إن الرسول لم يبين الحقائق، وأخفى الباطن، وإنما خاطب الجمهور بما يعقلون وينتفعون[١].

فالحاصل أن إثبات وجود الله - عزّ وجلّ - عند المعتزلة أصبح في دائرة العلوم النظرية المكتسبة[٢]؛ لسببين:

الأول: لأنه يعتمد على دليل عقلي.

والثاني: لأنهم قرروا أن أول واجب يكون على المسلم هو النظر والمعرفة بوجود الله - عزّ وجلّ - [٣].

ولا شك أن هذا مخالف للصواب؛ لأن التوحيد يجب أن يعلمه الجميع: العوام والخواص. فيكون سهل الإدراك والمعرفة. وهذا ما لا يتحقق في طريق المعتزلة والمتكلمين عمومًا، بل يمتد إلى مفهوم العقيدة الذي أصبح بمفهومهم منفصلًا عن الحياة مجردًا لا أثر له.

في حين أن الأدلة من القرآن والسنة تؤكد أن إثبات وجود الله - عزّ وجلّ - متحقق في النفس بدون نظر ولا استدلال، وإنما يجب أن يستدل به على توحيد الألوهية في إفراد الله - عزّ وجلّ - بالعبادة. ومن تلك الأدلة قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى(١٨/ ٢٢٤-٢٢٥)

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة، ص٢٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص١٨.

يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾﴾ [إبراهيم: ١٠].

وقال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الرُّوم: ٣٠].

وقول الرسول ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ: فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الرُّوم: ٣٠] الآيَةَ»[١].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُغِيرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَ يَسْتَمِعُ الْأَذَانَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ وَإِلَّا أَغَارَ فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: (اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ)، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَى الْفِطْرَةِ» ثُمَّ قَالَ: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ» فَنَظَرُوا فَإِذَا هُوَ رَاعِي مِعْزًى)[٢].

فكل هذه الأدلة تؤكد أن العقل قادر على إدراك وجود الله - عزّ وجلّ - من غير تعليم ولا إرشاد، وذلك بآثاره في مخلوقاته.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الجنائز، بَابُ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ، هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الإِسْلَامُ برقم (١٣٥٨)، ومسلم في كتاب الْقَدَرِ، بَابُ (مَعْنَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَحُكْمِ مَوْتِ أَطْفَالِ الْكُفَّارِ، وَأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ) برقم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم في كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْإِغَارَةِ عَلَى قَوْمٍ فِي دَارِ الْكُفْرِ، إِذَا سُمِعَ فِيهِمُ الْأَذَانُ برقم (٣٨٢).

ومن الأدلة التي تثبت أن أول واجب يكون في النطق بالشهادتين: أَنَّه ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه إلى اليَمَنِ قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ»[١].

وممّا تقدم نكون قد بينا جزءًا من المعتقد النظري للمعتزلة، ورأينا كيف كان مجانبًا المنهج النبوي؛ لنمسك بالمؤثر العملي الذي تجلى وعَظُم حين أصبح لهم حضورٌ سياسيٌّ فاعلٌ في أيام الخليفة العباسي المأمون [٢]، **ثم يتضح بعدها مدى خطورة وتأثير مسلك المعتزلة في التلازم.**

فبعد أن أصبح (المأمون) داعمًا لهم بتبنيه أفكارًا اعتزالية اجتمعت للمعتزلة الوسائل؛ لنشر عقائدهم، فأحدثوا زعزعة وجدلًا واسعًا في العالم الإسلامي؛ حتى أصبح الناس ما بين مؤيد أو معارض.

وأخطر الموضوعات التي أحدثوا فيها باب التوحيد الذي يمثل مبدأ

---

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة، بَابُ (لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ) (١٤٥٨) ومسلم في كِتَابُ الْإِيمَان، بَابُ (الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَشَرَائِعِ الدِّينِ، وَالدُّعَاءِ إِلَيْهِ) برقم (١٩) من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: مجالات تأثير المعتزلة السلبي: المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية من خلافة المأمون حتى وفاة المتوكل على الله من سنة (١٩٨هـ -٢٤٧هـ)/ (٨١٣-٨٦١م) د. أحمد شوقي إبراهيم العمرجي، ص٨٩-١٨٤، تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة أسبابه ومظاهره، عبداللطيف بن عبدالقادر الحفظي، ص٣٠٢-٥٠٥.

التلازم، ومحور انطلاقه، والجانب المؤثر في الحياة؛ وذلك حين وضعوه في غير محله؛ ليصبح محل نظرٍ للعقل، وهو ليس ميزانه الصحيح، حيث أصبح البحث في مسائله كمسألة إثبات وجود الله، أو توحيد الأسماء والصفات في غاية التعقيدات والصعوبات في حين أن الأمر في غاية السهولة والإدراك.

إن عقيدة تحوي مثل هذه التعقيدات تتعارض مع ما تميّز به الدين الإسلامي السمح عن غيره من الأديان في اجتذاب كثيرين إلى اعتناقه، ويلمس هذا الأمر من كان على دين غير الإسلام ثم دخل فيه... وهذا ما صوره وحكاه أحد الغربيين[١] حين دخل دين الإسلام، ورأى فيه ما لم يره في دينه السابق من بساطة ويسر[٢].

وحتى الفلاسفة الغربيون - وإن لم يدخلوا في الإسلام - أدركوا هذا التميز ومنهم (برتراند رسل)[٣] الذي قال: (كانت ديانة النبي محمد ﷺ توحيدًا بسيطًا ليس فيه التعقيد الذي تراه في عقيدتي (الثالوث) و(التجسيد)، ولم يزعم النبي أنه إله، ولا زعم أتباعه له هذا... إلخ)[٤].

---

(١) وهو: مراد ويلفريد هوفمان الذي كان سفيرًا سابقًا لألمانيا في الرباط، أسلم عام ١٩٨٠م، وأصبح يدافع عن الإسلام؛ ليبدد فكرة العداوة للإسلام، من مؤلفاته طريق فلسفي إلى الإسلام، ويوميات مسلم ألماني، ودور الفلسفة الإسلامية. ينظر: ترجمته في مؤخرة كتابه الإسلام كبديل.

(٢) ينظر: الإسلام كبديل، د. مراد هوفمان، ص٣٧.

(٣) راسل، برتراند آثر وليم، فيلسوف إنكليزي، توفي في عام(١٩٧٠م)، حصل على جائزة نوبل في الآداب عام ١٩٥٠م، اتُهم بالإلحاد، كان مناهضًا للعنف والحرب (سلمي النزعة). ينظر: تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم، ص٤٣١، معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ٣١٧-٣١٨، معجم الأفكار والأعلام، هتشنسون ٢٢٤.

(٤) تاريخ الفلسفة الغربية، (٢/ ١٨٢) ترجمة: زكي نجيب محفوظ.

فهذا المسار الكلامي انتقل إلى الفرق الكلامية الأخرى، وإن وقع بينهم وبين المعتزلة خلاف، ولكن يجمعهم أصل تقديم العقل، وتفريغ التوحيد من جانبه التأثيري في السلوك وحياة المجتمع. فهذا أساس كبير يجب أن يكون منطلقًا لأي إصلاح يطرح.

وهو في الحقيقة يجيب عن التساؤلات المتعلقة بالنهضة التي منها: لماذا تقدم الغرب، وتأخر المسلمون؟

الجواب: ينطلق من الإصلاح العقدي والمنهجي، والخروج من أدران الفلسفة؛ لأن الخلل عند المعتزلة كان سببه قراءة فلسفة اليونان، والانكباب عليها، وترك عقيدة السلف الصحيحة.

فأي دعوة تنطلق من إسقاط فلسفات جديدة؛ لحل إشكالات ناجمة عن جهل بنصوص الوحي ومدلولاتها تعَدُّ تكرارًا لخطأ قديم لن يقدم نهضة، ولا إصلاحًا، بل قد يزيد الأمر سوءًا.

ونعود إلى الحديث عن معتقدات المعتزلة فنقول: إنه لا يمكن لنا هنا استيعاب عقائدهم جميعها؛ لنعرف مدى تأثيرها في المجالات المختلفة، وإنما يكفي - من وجهة نظري - أن أقتصر على مسألة اعتقادهم بخلق القرآن وتأثيراته . . . كما لا نريد التفصيل في تقرير مسألة القول في القرآن، فليس هنا محله، وإنما يكفي أن نقول: إن المعتزلة والجهمية اشتهرا بالقول بخلق القرآن[١]. قال القاضي عبد الجبار: (لا خلاف بين جميع أهل العدل في أن القرآن مخلوق محدث مفعول لم يكن ثم كان، وأنه غير الله - عزّ وجلّ - ، وأنه أحدثه بحسب مصالح العباد . . .

---

(١) وقد خصص القاضي عبد الجبار جزءًا كبيرًا من كتابه المغني للكلام في خلق القرآن، ينظر: المغني، مجلد: (خلق القرآن)، ص٣-٢٢٤.

إلخ)[1].

في حين يقرر أهل السنة أن القرآن هو كلام الله - عزّ وجلّ - حقيقة منه بدا بلا كيفية، أنزله على رسوله وحيًا، وليس بمخلوق، وأن الله - عزّ وجلّ - يتكلم متى يشاء[2]، وهذا القول هو الموافق للأدلة من الكتاب والسنة.

كما أنهم - أهل السنة - يفرّقون بين كلام الله العام وبين القرآن خاصة، فالكلام العام لله نوعه قديم، وآحاده حادثة، فيتكلم متى يشاء وكيف شاء[3].

ولكي نعرف ما الأثر الذي ترتب على قول المعتزلة بخلق القرآن يجب أن نعرف أولًا لوازم هذا القول التي لا تخرج عن أحد أمرين وهما:

الأول: إما أن يكون الله - عزّ وجلّ - غير متكلم بشيء.

والثاني: إما أن يكون كل كلام في العالم كلام الله - عزّ وجلّ - .

فالأول يلزم المعتزلة ومن تابعهم من المتكلمين وقوعهم فيما فروا منه، بل شر منه؛ لأنهم جعلوا العباد المتكلمين أكمل من الله - عزّ وجلّ - ، وشبهوا الله بالجمادات والأموات، والعجل الذي عبده بنو إسرائيل[4]. كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ

---

(١) المصدر نفسه، ص.٣ وينظر للاستزادة في معرفة أقوال المعتزلة وتفصيلاتها والرد عليها: المعتزلة وأصولهم الخمسة، لعواد بن عبد الله المعتق، ص١١٦-١٢٦.

(٢) ينظر: العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق الألباني، ص٢٤.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٤-٨٥، ٥٥)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ١٧٤).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢ / ٢٨٥)، ودرء تعارض العقل والنقل(٢/ ٢٥٢)، والرد على القائلين بوحدة الوجود للعلامة علي بن سلطان القاري، ص٤٤.

﴿ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾ [طه: ٨٩]. فهنا ذم الله - عزّ وجلّ - العجل؛ لأنه لا يتكلم. **أما الأمر الثاني** فالتزم به الصوفية أصحاب وحدة الوجود فقالوا: إن كل كلام في الوجود لله[(١)]. إذن الأثر من قول المعتزلة يتمثل بأمرين:

الأول: نفي صفة الكلام عن الله - عزّ وجلّ - وهذا الاتجاه تمثل في المتكلمين[(٢)].

الثاني: أن صفة الكلام للمخلوقات إلهية، وهي التي تبناها غلاة الصوفية.

فتسليط التأويل على الصفات الربانية التي هي من التوحيد العلمي يلزم منه تسليط التأويل على التوحيد العملي القصدي القائم على التجريد، والقصد بالحب، والخوف، والرجاء، والتوكل، والإنابة، والاستعانة والاستغاثة، والعبودية بالقلب واللسان والجوارح لله وحده؛ لأن الصفات الكمالية الربانية هي من التوحيد العلمي. وأساسه مبني عليها؛ لأن من مقتضاها تدبير الكون والخلق حين يتحقق مقتضى التوحيد العملي، فمن قام بهذين التوحيدين علمًا وعملًا كان أقرب الخلق لله[(٣)].

فدور المعتزلة ومن تابعهم في فصل التلازم جاء من كونه مناقضًا أساس التلازم بين التوحيدين العلمي والعملي، ومن ثم أصبح مناقضًا للتلازم بين العقيدة والشريعة.

---

(١) ينظر: الفتوحات المكية لابن عربي الصوفي (١ / ١٢٣). وسيأتي قريبًا الحديث عن الصوفية.

(٢) كالأشاعرة والماتريدية، وإن قالوا: إن القرآن عبارة عن كلام الله-عزّ وجلّ- والكلام الحقيقي هو المعنى النفسي، لكن عند التحقيق لا يوجد فرق جوهري بين قولهم وقول المعتزلة. ينظر: مجموع الفتاوى(١٢/ ٥٥٧).

(٣) ينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم، (٢/ ٤٠٢-٤٠٣).

- **أثر القول بخلق القرآن حديثًا.**

لم يتوقف أثر هذا القول على ما وقع في الماضي، بل امتد إلى العصر الحالي.

ويتضح ذلك أكثر حين نعرف أن بعض المفكرين الحداثيين العرب قد استغلوا هذه المقولة في تمرير فكرة (بشرية النصوص)[١] الشرعية - القرآن والسنة - على اعتبار أن قول المعتزلة إرهاصات وبواكير ذات مغزى تقدمي علمي موصلة إلى فكرة بشرية النصوص الدينية[٢].

ولا يقف أثر المعتزلة على الفكر المعاصر من جهة مقولتهم بخلق القرآن، بل يمتد إلى معتقدهم في القدر، وأن الإنسان يخلق فعله. إذ يصفها أحدهم[٣] أنها نظرة متميزة حول العلاقة بين الله والإنسان . . . ومحاولة جريئة؛ لإعادة نوع من التوازن بين عالمي الغيب والواقع[٤]، والذي جعله يمتدح قول المعتزلة أنه فهم القول بأن الله خالق لكل شيء بما فيه أفعال العباد يستلزم القول بالجبر. ومن جهة أخرى أنهم انتصروا لدور العقل في تحريره فلم يستلبوا وجوده وحريته كما وقع فيه الجبرية[٥] . . . والمشكلة ليست في هذا فقط، وإنما حين يقرّرُ أن نصوص الكتاب والسنة قد تخالف العقل، وبهذا لا يقيم وزنًا للنص في مقابل عقله الذي

---

(١) هذه الفكرة قال بها بعض المستشرقين ينظر: العقيدة والشريعة في الإسلام (تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الديانة الإسلامية) للمستشرق اليهودي أجناس جولد تسهير، ص٦٧.

(٢) ينظر: نقد الخطاب الديني لنصر أبو زيد ص، ٢٠٦. وسيأتي مزيد من التفصيل في مبحث التيارات التغريبية.

(٣) وهو: الدكتور/ أحمد خواجه.

(٤) ينظر: الله والإنسان في الفكر العربي والإسلامي للدكتور أحمد خواجه، ص١١٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ص١١٠.

قد يعتريه الخطأ والزلل[١].

وليس مجالنا هنا التفصيل في مسألة قُدرة العبد، ولكن نستوضح المسألة باختصار، فنقول: إن الأقوال فيها على ثلاثة أطراف:

الأول: جعل قدرة العبد معدومة لا تأثير لها، وهو قول الجبرية.

والثاني: جعل قدرة العبد مستقلة، وهو قول المعتزلة.

الثالث: وسط بين القولين، حيث أثبتوا أن الله - عزّ وجلّ - خالق كل شيء، وأن فعل العبد مؤثر في اعتبار أنه سبب كغيره من الأسباب، وليس فعلًا مستقلًا عن المسببات، بل لا بد من أسباب أخرى تعاونه، والمسَبَّب لا يقع حتى يخلق الله جميع أسبابه، ويدفع عنه الأضداد المعترضة، كما أن خروج النبات لا يتم إلا بالماء، وكما أن الإنسان لا يستطيع الذهاب إلى مكان آخر إلا ببذل السبب إما بالسير، أو بالركوب. وهكذا [٢].

وإذا نظرنا إلى هذه الأقوال الثلاثة، وقارناها بمقولتهم في مسؤولية العبد عن أفعاله، يتضح أن المعتزلة (القدرية) حين قالوا بحرية العبد في اختياره القعل أحدثوا تقصيرًا في توحيد الربوبية قابله غلو في إيقاع المسؤولية عليه. فاتفقوا مع الخوارج في حكم الآخرة.

أما المرجئة فسلبوا قدرة العبد على الفعل، وقابله تساهل في إيقاع المسؤولية على العبد (إرجاء).

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص١١٠.

(٢) ينظر للاستزادة: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٤٨٧، ١٣٤-٤٨٩)، ودرء التعارض لابن تيمية(٨/ ٣٤٨)، وشفاء العليل لابن القيم(١/ ١٦٦).

وبهذا يتضح تلازم العقيدة والشريعة، وأن وقوع الخطأ في إحداهما يؤثر في الأخرى.

وتقصي البحث في تأثير المعتزلة قد يطول الحديث فيه، ولكن نعود إلى بداية المبحث؛ لنربط أوله بآخره، ونستنتج من واقع ما طرح أن هذا التسلسل الخاطئ من نواته الأولى (الخروج النظري) كان سببه (فتنة عملية) تطورت عبر الزمن، وتلقفها كل من اعتمد على العقل استقلالًا، وأخرج النصوص الثابتة بالوحي من قيمتها الفعلية.

وهذا يقودنا إلى حقيقة متفرعة عنها مفادها أن أي محاولة لتجاوز محكمات الدين ونصوصه الثابتة، وإعمال العقل وفق أي أنموذج سواء أكان قديمًا أم حديثًا فهو تكرار لخطأ قديم، ولا يمكن أن يحقق نهضة، أو مثالية مزعومة خارج نطاق الوحي، وفهم الرعيل الأول.

ثانيا: الصوفية[1].

يسير التصوف على نقيض طريق المعتزلة والمتكلمين الذين يعتمدون على الطرق العقلية؛ لأن التصوف يعتمد على طرق منافية للعقل يسمونها روحية، وهي مطابقة لوصف البدعة.

---

(١) التصوُّف حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعاتٍ فردية تدعو إلى الزهد، وشدة العبادة تعبيرًا عن فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري. ثم تطورت تلك النزعات بعد ذلك حتى صارت طرقًا مميزة معروفة باسم الصوفية، ويتوخّى المتصوفة تربية النفس والسمو بها؛ بغية الوصول إلى معرفة الله تعالى بالكشف، والمشاهدة، ثم دخلت عليهم الفلسفات الوثنية: الهندية والفارسية واليونانية المختلفة. و هناك فروق جذرية بين مفهومي الزهد والتصوف أهمها: أن الزهد مأمور به، والتصوف جنوح عن طريق الحق الذي اختطّه أهل السنة والجماعة. ينظر: الموسوعة الميسرة(١/ ٢٤٩).

ويمكن الاستشهاد على حقيقة دور الصوفية عبر أمرين:

الأول: جانب علمي عقدي.

والثاني: جانب عملي متعلق بتطبيقاتهم كمبادئ: العزلة، والخلوة، والإرجاء، والخرافة، وموقفهم من الجهاد وغيرها.

فالجانب الأول رأيت أن أتصوره في مسألتين:

المسألة الأولى: في اعتمادهم على مصادرَ يتلقون منها معتقداتهم تخالف الكتاب والسنة: كاعتمادهم على علم الكواشف أو الكشف[١].

وأما المسألة الثانية: في نقضهم التوحيد الذي أخذ أشكالًا متنوعة من أهمها وأخطرها القول بوحدة الوجود[٢].

المسألة الأولى: أثر الكشف الصوفي في فصل التلازم.

إن أهم عواملِ ثبات الدين وصلاحيته يكمن في الاعتماد على الله ﷻ

(١) الكشف هو: الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجودًا وشهودًا. ينظر: معجم مصطلحات الصوفية، ص٢٢٥.

(٢) وهو نوعان: ١- أن يكون الله وحده هو الوجود الحق، والعالم مجموع المظاهر التي تعلن عن ذات الله دون أن يكون لها وجود قائم بذاته ٢- أن يكون العالم وحده هو الوجود الحق، وهذا يسمى وحدة الوجود المادية.. و ظهرت في البداية فكرة وحدة الوجود في الإسلام من الحلاج، حيث قال (أنا الحق) أي: أنه مظهر من مظاهر الله. ويقسم الحلول والاتحاد إلى أقسام أربعة: الأول: الحلول الخاص(النسطورية من النصارى). والثاني: الاتحاد الخاص بأن يتحد اللاهوت والناسوت اختلاطًا وامتزاجًا كاختلاط اللبن بالماء. والثالث: الحلول العام، أي: أن الله بذاته في كل مكان، وهو قول الجهمية المتقدمين. والرابع: الاتحاد العام وهو قول غلاة المتصوفة كابن عربي وغيره الذين يزعمون أن الله هو عين وجود الكائنات، أي: أن الله -تعالى- والعالم شيء واحد. ينظر: مجموع الفتاوى(٢/ ١٧١، ٨٠-١٧٢)، والمعجم الفلسفي، مراد وهبه، ص٦٨١-٦٨٢.

بالرجوع إلى الكتاب والسنة، ولا يتحقق هذا إلا بالمطالعة، وطلب العلم من أبوابه المعتبرة، وأي خلل في هذا الاعتقاد يمثل خللًا يؤثر مباشرة في التلازم بين العقيدة والشريعة. وهذا ما وقع من المتصوفة حين جعلوا الكشف مصدرًا من مصادر التلقي بحيث يتحقق من القلب عن طريق المجاهدة، ومراقبة القلب، والخلوة، فقدموه على الكتاب والسنة فوقع الاضطراب المؤثر في التلازم. فمثلًا: نجد الإمام الغزالي[١] يميل إلى مبدأ النفرة من مبدأ العلم والتعلم؛ ليحل بدلًا منه الكشف الصوفي. فيقول:(وأما الكتب والتعليم فلا تفي بذلك، بل الحكمة الخارجة عن الحصر والعدّ إنما تتفتح بالمجاهدة، والمراقبة، ومباشرة الأعمال الظاهرة والباطنة، والجلوس مع الله - عزّ وجلّ - في الخلوة مع حضور القلب بصافي الفكرة، والانقطاع إلى الله تعالى عما سواه. فذلك مفتاح الإلهام، ومنبع الكشف. فكم من متعلم طال تعلمه ولم يقدر على مجاوزة مسموعه بكلمة، وكم من مقتصر على المهم في التعلم، ومتوفر على العمل ومراقبة القلب، فتح الله له من لطائف الحكمة ما تحار فيه عقول ذوي الألباب)[٢].

وعلى الطريق نفسه يقرر ابن عربي[٣] بقوله:(طريق الكشف، وهو علم

---

(١) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الشافعي الملقب بالغزالي، فقيه، متكلم، متصوف، أخذ العلم عن الجويني وغيره له مؤلفات كثيرة منها: إحياء علوم الدين، والمستصفى، والمنقذ من الضلال، مات عام ٥٠٥ هـ. ينظر: ترجمته في البداية والنهاية (١٢ /١٧٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٩١)، وطبقات المفسرين للداودي (١ /١٥٢)، والعبر في خبر من غبر (٤ / ١٠)، والأعلام (٧-٢٢-٢٣).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٧١).

(٣) أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن عبد الله العربي الحاتمي الطائي، الملقب: =

ضروري يحصل عند الكشف، يجده الإنسان في نفسه، لا يقبل معه شبهة، ولا يقدر على دفعه، ولا يعرف لذلك دليلا يستند إليه سوى ما يجده في نفسه... والطريق الثاني طريق الفكر والاستدلال بالبرهان العقليّ، وهذا الطريق دون الطريق الأوّل فإن صاحب النظر في الدليل قد تدخل عليه الشبهُ القادحة في دليله فيتكلف الكشف عنها، والبحث عن وجه الحق في الأمر المطلوب، وما ثم طريق ثالث)[١].

فهذا الكشف بهذا الاعتبار جعلهم ينبذون علوم الكتاب والسنة[٢]، وكل العلوم الاستدلالية والعقلية، وهذا من أهم ما يؤثر في تلازم الدين؛ لأنهم أولًا: قدحوا في منشأ التلازم، وثانيًا: اعتقدوا طريقًا آخر يمكن أن يوصل إلى الله - عزّ وجلّ - من غير طريق النبي ﷺ ومتابعته؛ وذلك حين يرتقي في المقامات إلى أن يصل إلى مرتبة الأخذ من الله بدون واسطة الملك[٣]، فالعمل بظاهر نصوص الشرع - بزعمهم - حجاب يمنع من الوصول إلى حقائق الأمور[٤].

وهذه الفكرة هي خليط لعقائد مستمدة من اليهود، والنصارى،

= بابن عرَبي، من غُلاة الصوفية، ولد بمرسية، له ضلالات كبيرة من أشهرها القول بوحدة الوجود، ومن مؤلفاته: الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، توفي عام ٦٣٨ هـ. ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٦ / ٢٧٠)، وشذرات الذهب (٥/ ١٩٠)، وطبقات المفسرين (١ /١١٣) والأعلام (٦/ ٢٨١-٢٨٢).

(١) الفتوحات المكية (١/ ٣٩٨).

(٢) ينظر: الإحياء (٤/ ٢٣٩) فقد نقل الغزالي نصوصًا تؤكد هذه الحقيقة.

(٣) كما يزعم ابن عربي في الفصوص حين قال: (وأرجو أن يكون الحق سمع دعائي قد أجاب ندائي، فما أُلقي إلا بما يُلقِي إليّ ولا أنزل في هذا المسطور إلا ما ينزل به علي) ص.١٢ فهنا يزعم أن ما يكتبه ليس إلا من الله.

(٤) ينظر: نشأة الفلسفة الصوفية وتطورها للدكتور: عرفان عبد الحميد فتاح، ص (٦٧).

والمجوس، والفيثاغورية[١]، والأفلاطونية المحدثة[٢]، فكلها انصهرت في دين فلسفي صوفي عجيب.

إذن فالكشف بهذه الصورة ينسحب على غيره من المصادر الأخرى التي اعتمد عليها الصوفية: كالإلهام، وغيرها التي لا مجال لحصرها[٣]، حيث تجتمع كلها في حقيقة واحدة، وهي: هدم الدين وتقويضه. ولعل استيضاحَ الكشف الصوفي كشكلٍ من أشكال التأثير في التلازم يكفي ويغني عن الاسترسال في ذكر المصادر الأخرى عند الصوفية.

وبهذا يظهر لنا عبر هذا المبحث أن المعتزلة والصوفية على طرفي نقيض؛ فالمعتزلة جعلوا العقل في منزلة الوحي، في حين جعل الصوفية القلب محلًّا للوحي، ومن بينهما خرج الطريق الوسط الذي سلكه أهل

---

(١) مدرسة فلسفية أسسها الفيلسوف اليوناني: (فيثاغورس)، ومن فلسفتها أنها تفصل بين الروح والجسد وتعد الجسد سجن لها، ويمكن بمسلك صوفي أن ترتقي؛ لتتصل بالإله، ومن فلسفتها: أنها تنظر إلى العدد نظرة دينية صوفية فتجعل: كل شيء في الوجود عددًا. وينظر: موسوعة الفلسفة للدكتور عبد الرحمن بدوي (٢/ ٢٢٨- ٢٣٢)، وموسوعة أعلام الفلسفة العرب الأجانب. إعداد / الأستاذ: زوني إيلي ألفا(٢/ ١٩٤ - ١٩٧).

(٢) وهي تتكون من ثنائية أفلاطون التي تنطوي على "المثال" "والمادة" وهي الفكرة القائلة بأن الله والطبيعة شيء واحد، وأن الإنسان والكون المادي ليسا سوى مظهر من مظاهر الذات الإلهية، وهو المذهب المعروف بمذهب "وحدة الوجود". ينظر: تاريخ الفكر الديني الجاهلي، ص١٩٤، و الملل والنحل للشهرستاني (٢ / ٨٧)، من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية للدكتور: محمد عبد الرحمن مرحبا(١١٢- ١٥٠)، وموسوعة الفلسفة للدكتور عبد الرحمن بدوي (١/ ١٥٤- ١٨٩) والمعجم الفلسفي لمراد وهبه، ص٧٧.

(٣) ينظر للاستزادة: المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرضًا ونقدًا للدكتور/ صادق سليم صادق، ص١٠٦-٥٣٩.

السنة إذ لم يبالغوا في منزلة العقل، ولا في منزلة القلب، بل أنزلوهما المنزل الصحيح كما دل الشرع على ذلك.

المسألة الثانية: أثر عقيدة وحدة الوجود في فصل التلازم.

يبقى الحديث متصلًا في هذه المسألة بمسألة الكشف السابقة؛ لأن الصوفي يسير في مقامات متتابعة؛ ليصل إلى الكشف الأعظم[(١)] وهو ما يمثل عقيدة وحدة الوجود[(٢)] وتعني بعبارة موجزة: أن العبد هو الرب والإله، أو تعني: أن الله والعالم شيء واحد. واستيضاح الفكرة استيضاحًا أدق يتضح عبر ما قرره ابن عربي في كتبه التي من أهمها (فصوص الحكم). إذ يقصد بالحكم تجليات، والفصوص قوابل، وشبه ذلك بالمرآة، وبذلك تكون الصورة جزءًا من الله ﷻ[(٣)]، وبمعنى آخر أن الوجود له أطوار وصور مختلفة، وكل طور لازم للطور الآخر، ولكن الأصل واحد، والاختلاف في التجليات يرجع إلى اختلاف المرايا والنشآت، فكل طور له أطوار ثلاثة:

١ - طور عيني (الوجود الخارجي).

---

(١) ينظر: الإنسان الكامل في الفكر الصوفي، د. لطف الله خوجه، ص٢٣٧.

(٢) وقد يستخدم الصوفية أسماء أخرى؛ للدلالة على وحدة الوجود منها: التوحيد، والمشاهدة، والشهود، والفناء، والحقيقة، والتحقيق، والجمع، وجمع الجمع، والإحسان، وحقيقة الحقائق، وحقيقة الحق، والحقيقة الإنسانية الكمالية، والحقيقة المحمدية، وغيرها. ينظر: عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية للدكتور: أحمد الصقير، ص٣٨-٤٠، ومعجم مصطلحات الصوفية، د. محمود عبد الرازق(٢/ ٥٩٢-٥٩٣).

(٣) ينظر: الفصوص، ص ١٤، ٢٢-٢٣، ٩١-٩٢، و الفتوحات المكية (١/ ٢٤٧) (٢/ ١١٧-١١٨) (٤ / ٣٨٤) وغيرها كثير.

٢ - طور كلامي.

٣ - طور كتابي.

وكل هذه الأطوار الثلاثة شيء واحد؛ ولذلك نجد عند الصوفية أن دلالة الكلمة على المعاني ليست وضعية اعتبارية إنما ذاتية تكوينية[١][٢]. هذا ما يتعلق بفكرة وحدة الوجود، **ولكن ما دورها المؤثر في فصل التلازم؟**

لقد تبيّن عبر هذا البحث وجود قاعدة ثابتة **وهي أن الأفكار الدخيلة على الإسلام لا بد أن توقع أثرًا في التلازم**، وهذا الأثر يختلف بحسب حجمه. فكلما بعدت عن العقيدة الصحيحة زاد الفصل بين العقيدة والشريعة.

فحين ننظر إلى عقيدة وحدة الوجود نجد أنها تُؤكد صحة هذه القاعدة؛ وذلك عبر أثرها الشديد في التلازم؛ إذ إنها تؤثر في فطرية توحيد الربوبية؛ لأن من توابع الإقرار بهذه العقيدة إنكار صفة الخلق لله - عزّ وجلّ - ؛ إذ كيف يكون خالقًا لوجود نفسه[٣]، وهذا يلزم منه القول بقدم العالم[٤] وتتفرع من عقيدة وحدة الوجود آثار أخرى منها:

- الاعتقاد بوحدة الأديان، وهي لازم من لوازم الاعتقاد بوحدة

---

(١) مقدمة محقق شرح فصوص الحكم لصائن الدين التركه(١/ ٤٤) بتصرف.

(٢) وهذا ما يفسر كثرة استخدامهم الحروف في كتب الصوفية فيما يسمى بعلم التصريف بالحروف والأسماء أو أسرار الحروف، حيث يعد نوعًا من السحر. من أشهر تلك الكتب كتابيّ: شمس المعارف، ومنبع أصول الحكم للبوني، وكتاب الجواهر الخمس لمحمد بن خطير العطار.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/ ٢٤٨).

(٤) ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٣/ ١٦٥).

الوجود؛ لأنهم - بزعمهم - يرون أن كل معبود هو عين الله، ومن ثم العبادة من الله وإليه وإن تنوعت واختلفت، ولذلك قسموا العبادة إلى قسمين: **قسم مختص بالعوام** وهي عندهم من الأوهام، **وقسم يعرفه خواصهم ويسمونه الحقيقة**، و تكمن في فكرة وحدة الوجود.

والنتيجة سواء عُبد الله بالوهم أم بالحقيقة فما ثم إلا الله، ولا يصبح صراع بين حق وباطل، ومن هنا جاءت فكرة نبذ الجهاد[(١)]. وهو ما دفع الاحتلال الغربي إلى دعم الصوفية، وجعل المستشرقين يقومون بإحياء تراث الغلاة: كالحلاج[(٢)]، وابن عربي، وجلال الدين الرومي[(٣)(٤)].

- تأويل آيات القرآن تأويلًا يوافق عقيدة وحدة الوجود، ويخرجها عن مدلولها[(٥)].

- القول بالظاهر والباطن، وهو مصطلح مقارب لمصطلح الحقيقة

---

(١) بالإضافة إلى أثر معتقدهم الجبري في القضاء والقدر كما سيأتي قريبًا.

(٢) الحسين بن منصور، المقتول على الزندقة، ما روى - ولله الحمد - شيئًا من العلم، انسلخ من الدين، وتعلم السحر، أباح العلماء دمه، فقتل سنة ٣٥٩هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٨ / ١١٢)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢ / ٣٠٦)، ولسان الميزان (٥ / ٣١١).

(٣) محمد بن محمد بن الحسين بن أحمد البلخي القونوي الرومي، صاحب الطريقة: (المولوية)، وأتباعه بنسبون له فيقولون: من أتباع مولانا، انشغل بعد وفاة ابيه بالرياضة والموسيقى. من كتبه: (المثنوي) بالفارسية، وهو من غلاة القائلين بوحدة الوجود، توفي عام ٦٧٢هـ. ينظر في ترجمته: الأعلام: (٧/ ٣٠).

(٤) ينظر للمزيد حول هذا الموضوع: (التصوف بين التمكين والمواجهة)، محمد بن عبدالله المقدي، ص٧-١٠٧.

(٥) ينظر مثلًا: فصوص الحكم، ص٨٨-٨٩، وينظر للاستزادة: تفسير ابن عربي للقرآن حقيقته وخطره للدكتور محمد الذهبي، ص٨-٩.

والوهم؛ إذ إن المتصوفة التزموا بمذهب الفرق الباطنية المتلاعب بالنصوص الشرعية. يقول أبوعبدالرحمن السلمي[١]: (فعلِم ﷺ أن آخر أمته لا يخلو من أولياء وبُدلاء، يبينون للأمة ظواهر شرائعه وبواطن حقائقه)[٢]. وهذه العقيدة هي أكثر العقائد مخالفة للتلازم.

- القول بقول الجبرية[٣] في القضاء والقدر. فاختاروا هذا القول؛ لموافقته عقيدة وحدة الوجود. فأنكروا فعل العبد، ونسبوا العمل لله - عزّ وجلّ - وسمى ذلك ابن عربي: (الجبر المطلق)[٤]، وهو يصحبه دائمًا، ولا يرتفع عنه[٥]، ثم أنشد في ذلك هذه الأبيات قائلًا:

(فالخلق مجبور ولا سيما ... والأصل مجبور فأين الخيار
فكل مخلوق على شكله ... في حلاة الجبر وفي الاضطرار
تميز المخلوق عن أصله ... بماله من ذلة وافتقار

---

(١) هو أبو عبد الرحمن، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي السلمي النيسابوري، من علماء المتصوفة، بلغت تصانيفه مئة أو أكثر، منها: (حقائق التفسير) على طريقة أهل التصوف، و(طبقات الصوفية)، و(مقدمة في التصوف)، و(مناهج العارفين)، و(الفرق بين الشريعة والحقيقة). توفي عام ٤١٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٢٤٧-٢٥٥)، والعبر في خبر من غبر (٢/ ٢٢٢)، والأعلام (٦/ ٩٩).

(٢) طبقات الصوفية، ص.٢ وينظر للمزيد من النصوص المثبتة قول الصوفية بالظاهر والباطن: عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية، ص٤٨٨-٤٩٨.

(٣) الجبر هو: نفي الفعل حقيقة عن العبد، وإضافته إلى الرب تعالى، والجبرية قسمان: الأول: جبرية خالصة: وهي التي لا تثبت للعبد فعلًا ولا قدرة على الفعل أصلاً: كالجهمية، والنجارية، والضرارية، وأما القسم الثاني: فجبرية متوسطة: وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً: كالأشاعرة. ينظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة(١/ ١٩٠)، والملل والنحل(١/ ٦٩-٧١).

(٤) الفتوحات (١/ ٨٢٠).

(٥) المصدر نفسه (١/ ٨٢٠).

فكن مع الحق بأوصافه ما بين جبر دائم واختيار)[١]

فهم بذلك يشبهون حركات العباد بحركات المخلوقات الأخرى الجامدة: كالحجر، واهتزاز الأشجار، وغيرها[٢]؛ ولهذا خلطوا بين المعاصي والطاعات، ولم يفرقوا بينهما. فإذا ارتكبوا معصية لا يحزنون ولا يتوبون؛ لأن الله - بزعمهم - رضي بهذا القضاء، وكذلك إذا انتصر الكفار على المسلمين كانوا مع الكفار؛ لأن الله رضيه؛ وهذا ما يفسر دعم الاحتلال عقيدة التصوف[٣].

- الغلو في الأنبياء والأولياء، ووصفهم بصفات الألوهية، وخاصة النبي محمد ﷺ ؛ لأنهم يفسرون كما تقدم التجلي على أسماء وصفات. وهو ما أكدّ عليه ابن عربي في كتابه الفصوص، حيث قسمه إلى فصوص[٤]، وكل فص له حكمة[٥] إلهية تتجلى في الأنبياء بدءًا من آدم

(١) المصدر نفسه (١/ ٨٢٠).

(٢) ينظر: عقيدة الصوفية وحدة وجود، ص٤٧٣.

(٣) يلقى التصوف في العصور المتأخر اهتمامًا ودعمًا كبيرًا من الدول الغربية النصرانية، بدأ من الاحتلال أثناء الدولة العثمانية وبعدها، ومستمر إلى أيامنا هذه؛ لما يرونه في ذلك منْ مصالح لهم، ومن أهمها هدم الإسلام. ينظر: كتاب (التصوف بين التمكين والمواجهة)، محمد بن عبد الله المقدي ص١٢- ١٠٣، مظاهر الغلو عند الصوفية (حقائق وملابسات) د. محمد بن ناصر الشثري، ص٧٩-٨٢.

(٤) الفص في اصطلاح الصوفية، وابن عربي: يتضمن خصوصيات، ونسب تمثيلية بما يسمح الكشف عن مقاصد المعارف، وما يستنتج منها من دقائق المعارف؛ لأنه الخاتم الذي تنطبع فيه جميع الصور المعربة عن كليتها. ينظر في تعليق الدكتور: نواف الجراح على هذه الكلمة في كتاب فصوص الحكم ص ١٤.

(٥) الحكمة يُعبر بها هنا عما يتضمنه التجلي، من حيث الحيثية الكمالية الظاهرة، وذلك بحسب ما يناسب اسم كل نبي. ينظر: تعليق الدكتور: نواف الجراح على هذه الكلمة في كتاب فصوص الحكم ص ١٤. دار صادر.

عليه السلام وختاماً بمحمد ﷺ وعبّر عن ذلك بنسبة الكلمة لأسماء الأنبياء بقوله: (فص حكمة إلهية في كلمة آدمية، أو في كلمة شيثية، أو نوحية، أو إدريسية، أو إبراهيمية...)[(١)]، وهكذا إلى خاتم الأنبياء - عليهم أفضل الصلاة والسلام - يقول ابن عربي: (لمّا شاء الحق - سبحانه - من حيث أسمائه الحُسنى التي لا يبلغها الإحصاء أن يرى أعيانها، وإن شئت قلت: أن يرى عينه في كونٍ جامعٍ يحصر الأمر كلّه؛ لكونه مُتصفاً بالوجود، ويَظهَرَ به سِرُّهُ إليه... فاقتضى الأمرُ جلاء مرآة العالم، فكان آدم عين جلاء تلك المرآة، وروح تلك الصورة)[(٢)].

وهو يعني أنّ تجلي الحكمة والكلمة يتناسب مع الفص، وهو اسم النبي، وهو هنا عن آدم عليه السلام.

وهذا الغلو المرتبط بعقيدة وحدة الوجود في الأنبياء ممتد إلى مقام الأولياء، ومظاهر الغلو فيهم مشهورة لا أرى حاجة في الحديث هنا عنها إلا ما يبين حقيقة أثرها في فصل التلازم، وهو أظهر ما يكون في كونهم جعلوا للولي حقَّ التشريع، وأن له صفات وكرامات تؤهله للتصرف بالكون. وأخيرًا، فضّلوا الولي على النبي، ومقام الولاية على مقام النبوة حتى قال قائلهم:

مقام النبوة في برزخ ... فويق النبي ودون الولي[(٣)]

ويظهر مما سبق أن حجم وشدة انحراف هذه النظرية - وحدة الوجود

---

(١) ينظر: فصوص الحكم، ص ٢٢-٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤-١٥.

(٣) ينسب ذلك إلى ابن عربي الصوفي، ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٢٢١). وشرح الطحاوية (١/ ٤٣٩).

- كان شديدًا؛ لأنه ينقض توحيد الربوبية، ومن ثم ينقض توحيد الألوهية من جهة تلازمية، كما أن عقيدة وحدة الوجود حسب ما يقررها المتصوفة تسقط عنهم التكاليف بالوصول[١] إلى مقام الحقيقة الكبرى (الوحدة)، وينجلي الوهم - بزعمهم - الذي فيه التكاليف والعبادة، وفيه الثواب والعقاب. وهناك تفرعات كثيرة لهذه العقيدة أخذت سمة الآثار الخطيرة المتنوعة التي لا يسع المقام لذكرها.

- **أنموذجٌ تطبيقي من الواقع لأثر الصوفية في فصل التلازم.**

إن أبرز حادث وقع حديثًا، وله علاقة بالجدل الدائر حول علاقة الدين بالسياسة، يكمن في سقوط الخلافة. ولكن ما أثر الصوفية في هذا الموضوع؟

الحقيقة أن أثر الصوفية يظهر من جانب كونهم سببًا من أسباب سقوطها، وقبل ذلك سقوط الخليفة؛ لأن السلطان عبد المجيد كان من أتباع الطريقة الشاذلية[٢]، وحين اعتلى عرش الخلافة أخذ أنصاره ينشطون في الدعوة إلى أن الخلافة ظل الله على الأرض، على منهج التصوف الإشراقي المتأثر بعقائد القرامطة والإسماعيلية الذي يقضي بأن الأئمة صور للتجلي الإلهي. فهذا سبب من أسباب سقوط الخلافة، وتسلط

---

(١) ويحرفون في ذلك معنى قول الله تعالى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحجر: ٩٩] مدعين أن اليقين هو الوصول إلى مرتبة تسقط معها التكاليف الشرعية.

(٢) طريقة صوفية تنسب إلى أبي الحسن الشاذلي، يؤمن أصحابها بجملة الأفكار والمعتقدات الصوفية، وإن كانت تختلف عنها في سلوك المريد وطريقة تربيته، بالإضافة إلى اشتهارهم بالذكر المفرد "الله" أو المضمر "هو". ولهم تأويلات باطنية. ينظر: الموسوعة الميسرة (١/ ٢٧٥). وللاستزادة ينظر: الطريقة الشاذلية عرض ونقد، د. خالد بن ناصر العتيبي (١/ ٣٩٧ وما بعدها).

الأعداء من بعدها[١]، وأهم الأسباب ترجع إلى انحرافهم عن المعتقد الصحيح.

وبهذا ينتهي الحديث عن الجانب الأول المتعلق بالاعتقاد العملي.

وأما الجانب الثاني: العملي السلوكي البعيد عن اعتقاد الصوفية النظري المتمثل بنظرية وحدة الوجود فنجد أن مفاهيم الصوفية التعبدية: كالعزلة، والخلوة، والإرجاء، والخرافة، والجهاد، وغيرها قد أثرت بشكلٍ أو بآخر في التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة أنهم مالوا عن حد الاعتدال، أو حرّفوا معناها، وخلطوها بعبارات باطنية؛ لأن الدين إذا أصبح في معزل عن الحياة ومنفصلًا عنها لا يُقومها، ولا يسعى إلى المجاهدة، وإصلاح الفاسد؛ وبذلك انتفى المقصد من الدين، وأصبح معزولًا عن الحياة، ذا سمة رهبانية لا ينتفع بها الناس... وهذا يظهر حين نستعرض بعضًا من تلك المفاهيم والمبادئ: كمفهوم **الزهد** حين يقسمه الغزالي إلى أقسام، ويجعل أفضله هو الزهد الذي يرغب عن حظ كل الدنيا[٢]، وينقل القشيري[٣] نصوصًا تعرّف وتُبيّن **حقيقة الزهد** الذي يمارسه المتصوفة، ومن تلك النصوص قول أحدهم[٤]: (الزهد: أن تترك

---

(١) ينظر: صحوة الرجل المريض، ص١٢٢-١٢٥.

(٢) ينظر: الإحياء (٤/ ٢١٧).

(٣) عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد الإمام أبو القاسم القشيري النيسابوري، ولد في سنة ست وسبعين وثلاثمائة، ومات سنة خمس وستين وأربعمائة وله عدة أولاد. صاحب التفسير، والرسالة، وكتاب لطائف الإشارات. أشعري الاعتقاد شافعي المذهب. ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد (١١ / ٨٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥ / ١٥٣)، وطبقات المفسرين للسيوطي (١ / ٧٣)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ١٢٥)، طبقات الشافعية (١ / ٢٥٤).

(٤) نسبه للأستاذ أبي عليٍّ الدقاق.

الدنيا كما هي، لا تقول أبني بها رباطاً، أو أعمر مسجدًا)[١].

وهذا النص يعدّ - في نظري - خير شاهدٍ لبيان أثر مفاهيم الصوفية التعبدية في التلازم. فحين نحلل هذا النص نجد أمرين:

الأول: أنه نقل الزهد من مفهومه الصحيح إلى مفهومه الخاطئ.

الثاني: أنه منع من تحقيق عبادة متعدية: كإقامة الرباط للفقراء والمساكين، وبناء المساجد وهي أكثر أجرًا من مفهوم الزهد الذي قرره - على فرض أنه صحيح - فكيف إذا كان مفهوم الزهد عنده أصلًا باطلًا؟!.

وهذا يدل على أن الانحراف عن المفاهيم الشرعية يولد أثرًا سلبيًا في حياة المرء، على قدر ذلك الانحراف مع أنهم فرّوا (أي: الصوفية) في الأصل إلى الزهد والعزلة خوفًا من المعاصي إلا أن صاحب المعصية، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة أقل أثرًا في حياة المرء، ومن ثم في التلازم، وأقل ذنبًا من صاحب البدعة المبنية على انحراف ما يتضمنه المفهوم الشرعي. وهذا ما دلت عليه النصوص؛ لأنه على الرغم من استحقاق صاحب المعصية العقوبة فإنه قريب من التوبة، وقد يجتمع مع معصيته حب لله ورسوله ﷺ فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: اللَّهُمَّ العَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَ اللهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ**»[٢]، أما صحاب الانحراف

---

(١) الرسالة القشيرية (١ / ١٥٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الخَمْرِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ المِلَّةِ برقم (٦٧٨٠).

العقدي في المفاهيم فما ينجم عنه هو إفساد للمعتقد، وما كان عائدًا إلى الإفساد على المعتقد أعظم مما عاد بالإفساد من المعاصي[١]؛ وذلك لأسباب منها:

الأول: أنه استدرك على الشرع.

الثاني: أنه تسبب في وقوع الأثر السيّء على الدين.

الثالث: أن هذه الأعمال من مغالبة الدين التي يحصل بها الانقطاع[٢]، وذلك من قول النبي ﷺ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ»[٣].

وهذا الخطأ في فهم الزهد عند الصوفية امتد إلى غيره من المفاهيم، حيث خالفوا المفاهيم الشرعية المطابقة للأدلة، وبذلك أثرت في الدين عمومًا ومن ثم في الفرد، والجماعة؛ لأن التصوف عبارة عن وحشة واعتزال، ومحاولة إقصاء الشريعة بأشكال وأساليب مختلفة. فهو يحث على الخرافة، ويسعى إلى تجفيف كل الأساليب التي تضيء أو ترشد إلى طريق الهداية؛ وذلك من جوانب عدة:

الأول: حين يستغنون عن مصادر الوحي.

والثاني: حين ينفّرون المريدين عن طلب العلم. فمثلًا يقولون:

---

(١) ينظر للاستزادة حول هذا الموضوع: مشكلة الغلو في الدين للدكتور عبد الرحمن اللويحق (٢/ ٧٠٦-٧١٠).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن رجب (١/ ١٤٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، بَابٌ الدِّينُ يُسْرٌ، برقم (٣٩). من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(المريد الصادق غني عن علم العلماء، وإذا أراد الله - عزّ وجلّ - بالمريد خيرًا أوقعه إلى الصوفية، ومنعه صحبة القراء)[١]. ولا شك أن الناس ينتفعون بالعلم القائم على الدليل، ويصلون الحق، أما إذا أصبح جاهلًا فهو إلى المزلة أقرب يوشك أن يقع فيها.

أما الثالث: ففي تحرِّيفهم المفاهيم الشاملة التعبدية[٢].

والخلاصة التي نصل إليها: سواء اعتبرنا التصوف: تلك العبادات المتجلية في الزهد، والتقليل من حظ الدنيا، والجوع، وكثرة العبادة، والتشدد، والتقعر كما هو حال أسلافهم في القرون الأولى، **أم اعتبرناه** دينًا مستقلًا يحمل خليطًا من فلسفات، وأفكار لأديان مختلفة تكوّنت على إثرها نظريات خاصة لا علاقة لها بالورع، والتقوى، والتقليل من الدنيا فإن حقيقته في كلا الاعتبارين يؤثر في التلازم بين العقيدة والشريعة.

فعلى الاعتبار الأول نجد أن التأثير وقع؛ لكونه بالغ في العبادة، وشاد الدين.

وعلى الاعتبار الثاني نجد أن التأثير وقع؛ لكون التصوفِ أصبح ديناً مستقلاً عن الإسلام مضاهياً لأديان وفلسفات قديمة، وهذا هو أكثر الجوانب تأثيرًا في التلازم.

كذلك نلحظ أن الصوفية لا تلازم عندهم بين العقيدة والشريعة؛ لأن

---

(١) الطبقات الكبرى للشعراني، ونسبه للجنيد، (١/ ٧٣). وللاستزادة ينظر: دراسات في التصوف لإحسان إلهي ظهير، ص١٣١-١٦٣.

(٢) ينظر للاستزادة في أثر المتصوفة على الدين: مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية وأثرها السيء على الأمة الإسلامية، إدريس محمود إدريس (١/ ١٩١٤٩٤)(٢/ ٥١١-٩١١)،(٣/ ٩١٧-١١٩٠)، وعقيدة الصوفية وحدة وجود خفية، ص٤٠٥-٥٤١.

فساد المعتقد يولد فسادًا في الشريعة، بل نجد أن العلاقة عندهم بين ما يسمى حقيقة وشريعة منفكة؛ لبعدهما عن مفهومهما الشرعي.

يقول ابن عربي واصفًا(الحقيقة): (هي سلب آثار أوصافك عنك بأوصافه، أنه الفاعل بك فيك منك لا أنت)(١). ثم يستشهد بقوله تعالى: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ [هود: ٥٦]، وبالأبيات التالية:

(أن الحقيقة تعطي واحدًا أبدًا ... والعقل بالفكر ينفي الواحد الأحدا

فالذات ليس لها ثان فيشفعها ... والكون يطلب من آثاره العددا

والكل ليس سوى عين محققة ... لا أهل فيها ولا أبا ولا ولدا)(٢)

فابن عربي يرمي إلى فكرة وحدة الوجود، فإذا كان الأمر كذلك فلا تلازمَ بين الحقيقة والشريعة، ومن ثم لا أثر لها إلا بما يتوهم هو في رؤية الرب(٣).

وبهذا نصل إلى تحليل موقف الصوفية من تقسيم الدين؛ بأنهم أخطؤوا في تصور التقسيم ومفهومه؛ مما استلزم الخطأ في العلاقة بينهما، ومن ثم في أثر هذه العلاقة. والله أعلم.



---

(١) الفتوحات المكية(٢/ ٥٥٢).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٥٥٢).

(٣) ينظر إلى كلامه في تصور تأثير الحقيقة المزعومة في نظره: المصدر نفسه (٢/ ٥٥٣).

المبحث الثاني

أثر الشيعة (الإثنا عشرية) في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة

يعدّ عبد الله بن سبأ[(١)] الأصل الأول للشيعة، وأول من استفتح الهجوم على الدين عموماً في التاريخ الإسلامي؛ حينما دس فكره في الوصية، والرجعة، ومذهب الحلول[(٢)]، وهو بذلك وضع اللبنة الأولى في التشكيك بحَملة هذا الدين، بل في نزع الثقة بهم؛ ليصبح الدين محصورًا في عقائد مدسوسة على الإسلام ... والشيعة الإثنا عشرية تلقفوا تلك الأفكار.فمثلًا في مسألة الإمامة المعنية بتطبيق الشريعة وتسييرها، وإقامة الأحكام بين الناس بقوا قروناً يعيشون في تناقض مع العقل وواقع الحياة بسبب عقيدتهم الباطلة في انتظار خروج الإمام الثاني عشر...وكان من نتيجة ذلك أن اختلفوا وبدلوا في مسألة الإمامة التي هي من أعظم أصولهم[(٣)]، ولا يزالون إلى هذه اللحظة في نزاع داخلي بسبب هذا

---

(١) عبد الله بن سبأ ينسب إليه السبئية، وهم الغلاة من الرافضة، أصله من أهل اليمن، كان يهوديًا وأظهر الإسلام، وطاف بلاد المسلمين؛ ليلفتهم عن طاعة الأئمة، ويدخل بينهم الشر، وقد دخل دمشق لذلك في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه ويعرف بابن السوداء. ينظر في ترجمته: تاريخ دمشق (٢٩/ ٣، ٧) وتاريخ ابن خلدون (٢/ ١٣٩) والبداية والنهاية (٧/ ٢٤٣).

(٢) ودور ابن سبأ نقله علماء الشيعة أنفسهم ينظر مثلاً كتاب: فرق الشيعة، ص٤٠.

(٣) قام الخميني بتطبيق هذا التغير في الواقع من خلال فكرة ولاية الفقيه، بعد أن أخذها من المحقق أحمد بن محمد مهدي النراقي، المتوفى: (١٢٤٥هـ) ينظر: الحكومة الإسلامية، ص٤٩-٥٥. وينظر إلى كلام النراقي في هذه المسألة عوائد الأيام، المحقق النراقي، ص ٥٣٦.

التناقص[١].

والأثر كما هو معلوم قد يكون مباشرًا، أي: من المعتقد ذاته، أو غير مباشر، أي: من آثار وقعت بسبب معتقدهم.

فمن ينظر في معتقد الشيعة الإثنا عشرية يجد أنه بلا شك يهدف إلى هدم الدين من جذوره؛ وذلك لاعتقادهم بتحريف القرآن، فيذكر الكليني[٢] في كتابه الكافي روايات تؤكد قولهم بالتحريف[٣]. وكثير من أئمة الشيعة يقولون بتحريف القرآن[٤]، وهذا يؤكد أن لهم أحكامًا وعلومًا

---

(١) حيث حدث انقسام بينهم إلى إخبارية وأصولية كما سيأتي قريبًا، بل الانقسام حصل بين الأصوليين أنفسهم مؤخرًا منذ أن فرض الخميني فكرة ولاية الفقيه، وهو مستمر وظهر في الانتخابات الأخيرة ٢٠٠٩م في إيران. ينظر: تطور الفكر السياسي الشيعي، ص٣٥، وحدائق الأحزان ص١٧٤-١٨١، ومقابلة جرت مع الحسن بني الصدر (أول رئيس بعد الثورة) في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ (١٨/ صفر/ ١٤٣٠هـ الموافق ١٤/ فبراير/ ٢٠٠٩م) العدد (١١٠٣٦)، ومقتطفات من مذكرات منتظري (٢) إعداد: عدنان أبو زيد من موقع إيلاف WWW.elaph.com، جريدة الأخبار عدد ٢١/ كانون الأول/ ٢٠٠٩م، ومقال بعنوان (منتظري يفضح إيران حيًا وميتًا، عصام زيدان من مفكرة الإسلام (٤/ محرم/ ١٤٣١هـ) من موقع البينة WWW.albainah.net! ومقال بعنوان: (خامنئي يقتل منتظري ويسير في جنازته) جريدة السياسة الإلكتروني في تاريخ ٣/ ١/ ١٤٣١هـ، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩م.

(٢) محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني: فقيه إمامي شيعي. من أهل كلين (بالريّ) كان شيخ الشيعة ببغداد، وتوفي فيها. من كتبه (الكافي)، و(الرد على القرامطة) و(رسائل الأئمة) وكتاب في (الرجال). ينظر ترجمته: لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، للبحراني، ص٣٦٨-٣٨٧، والأعلام للزركلي (٧/ ١٤٥).

(٣) الكافي، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام (٦٣٨) (١/ ١٠٨-١٠٩).

(٤) ينظر: كتاب (مخطوط) فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب للنوري =

خاصة مستمدة من مصادر تختلف عن مصادر أهل السنة والجماعة. وهذا لا شك يؤثر في أساس الدين وتلازمه.

ومن هذا المنطلق سار الشيعة الإثناعشرية في طريقٍ مناقضٍ للإسلام، انقطعوا به عن أصول الدين، وجعلوا الدين محصورًا في أئمتهم، وهذا يؤكد أنهم امتدادٌ لأفكار ابن سبأ؛ لأنهم من الباب نفسه الذي دخل منه وحقق أهدافه بزعم مظلومية أهل البيت، ومن ثم هدموا الدين وما فيه من تلازم، فقد كفّروا الصحابة، وغلوا في أئمتهم غلوًا شديدًا. فمثلًا في كتاب الكافي نجد مظاهر الغلو وخاصة في كتاب الحجة[1]، بل يأخذ الغلو منحى التحريف في تأويل المعنى. فمثلًا: يذكر الكافي رواية عن أبي جعفر رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كُلِّهَا﴾ [القَمَر: ٤٢] (أن المراد بالآيات هم الأوصياء كلهم)[2]. ولا شك أن هذا يناقض سياق الآية نفسها؛ لأنها في بيان قصة فرعون قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ [القَمَر: ٤١] وهذا يبين مدى خطورة الأمر. فصار منهجهم قائمًا على قطع الصلة بالقرآن والسنة النبوية عبر الطعن في الصحابة حفظة القرآن والسنة[3]،

= الطبرسي، المقدمة، [حمّل من موقع ww.aansar.com] وقد صنف لإثبات وقوع التحريف، وتفسير الصافي (١/ ٤٩)، والأنوار النعمانية لنعمة الله الجزائري (٢/ ٢٤٥-٢٥٠)، وللاستزادة في بحث هذه المسألة واثبات أن الشيعة يقولون بالتحريف ينظر: الفصل في الملل لابن حزم (٤ /١٣٩)، الشيعة والقرآن لإحسان إلهي ظهير، ص٢٧- .٣٤٤ وفصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب عرض ونقد، لمحمد حبيب، ص٢٧-٢٢٤.

(١) الكافي (١/ ٧٦-١٣١).

(٢) الكافي، باب (أن الآيات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الأئمة)، (٥٣٧) (١/ ٩٥).

(٣) ينظر للاستزادة حول عقائد الشيعة في هذا الموضوع: أصول مذهب الشيعة =

وحصروا الدين في جانبٍ لا أقول ضيق بل مفتعل لا حقيقة له، حتى أوقعهم في إشكالات كبيرة نجمت عنها آثارٌ خطيرة.

وكل ما تقدم يوضح أثرهم السيء في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة، وقد تناول بعض الباحثين هذا الدور والأثر حديثًا وقديمًا في مجالات العقيدة والفكر، والسياسة، والاجتماع، والاقتصاد[١]؛ ولهذا سأجعل جهدي في استخراج العوامل المؤثرة غير المباشرة مقتصرًا على المهم منها، وذلك على النحو التالي:

١ - أثر معتقدهم في القرآن والسنة:

لقد كان لقولهم بتحريف القرآن آثار خطيرة **من أهمها: أن النصارى كثيرًا** ما يحتجون بأقوال علماء الشيعة في مناظرتهم علماء السنة وقد أجاب على تلك الدعاوي الإمام ابن حزم[٢] بقوله: (وأما قولهم في دعوى الروافض تبديل القراءات، فإن الروافض ليسوا من المسلمين)[٣]. ولا يزال النصارى إلى هذه الأيام يحتجون بأقوال علماء الشيعة عبر

= الإمامية الإثنا عشرية (عرض...ونقد) للدكتور/ناصر القفاري، (١/ ١٥٣-٥١٠)(٢/ ٧٩١-١١٥٥)، ومجموعة رسائل بعنوان: براءة آل البيت من روايات قطع الصلة: بالخالق -عز وجل-، بالنبي ﷺ، بالقرآن الكريم، بالصحابة والعرب جميعًا، ومن انتقاص الانبياء والملائكة وانتقاص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، للدكتور: أحمد بن سعد حمدان الغامدي.

(١) ينظر من تلك البحوث: أصول مذهب الشيعة (٣/ ١٤٣١-١٥٤٠)

(٢) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان ابن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب، كان أولا شافعيًا، ثم تحول ظاهريًا، له المحلى، والفصل بين الملل والنحل. ينظر: طبقات الحفاظ (١/ ٤٣٥)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣/ ٣٢٥).

(٣) الفصل في الملل (٢/ ٦٤-٦٥).

وسائل الإعلام[(١)]، فهذا بلا شك يجعل النصارى الجهلة ينفِرون من الإسلام، ويتمسكون بدينهم حين يتأكدون من ثبوت ذلك لعلماء ينتسبون للإسلام.

ومن آثار تحريف المعنى عند الشيعة، أنهم تسببوا في ظهور فرق الزَّنَادِقَةِ؛ لأنهم يقيمون دعوتهم - أي الزنادقة - بالأكاذيب التي اختلقها الشيعة كبداية؛ ليستجيب لهم الناس، ثم ينتقلون إلى مرحلة أخرى وهي القدح في علي رضي الله عنه بعد قدحهم في الصحابة - رضوان الله عليهم - ، ثم في النبي ﷺ ، ثم في الدين، والذات الإلهية[(٢)].

وإذا كان هذا موقفهم من القرآن هكذا فإنه من الأولى أن يكون موقفهم من السنة أشدّ، إذ رفضوا أي معنى للتقريب بين أحكام أهل السنة وأحكام أئمتهم في قاعدة التعارض والترجيح عندهم، وأخذوا بقاعدة رجحان الرأي المخالف للعامة - أهل السنة - في جميع الصور، حتى وإن كانت الصورة توافق رأي الأئمة عندهم، فإن بموجب قاعدتهم يصار إلى تعطيل الحكم وعدم العمل به وإرجائه منعًا من موافقة العامة!

وهذا الأصل عندهم يرجع إلى رواية الكافي التي يرويها عن أحد أتباع الإمام الصادق رحمه الله يقول فيها: (سألت أبا عبد الله عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان، وإلى القضاة، أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم

---

(١) ينظر لمقطع مصور لإحدى الحلقات التي بثتها إحدى القنوات النصرانية باللغة العربية بعنوان أسئلة عن الإيمان زكريا بطرس على اليوتيوب في الشبكة العنكبوتية بعنوان: (القس المسيحي يستشهد بتحريف القرآن عند الشيعة).

(٢) ينظر: منهاج السنة لابن تيمية (٧/ ٩-١٠).

إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً وإن كان حقاً ثابتاً له؛ لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠] قلت: فكيف يصنعان؟ قال ينظران إلى ما كان منكم ممن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا ردّ، والراد علينا كالرَّادّ على الله، وهو على حد الشرك بالله.

قلت: فإن كان كل رجل اختار رجلاً من أصحابنا، فرضيا أن يكون الناظرين في حقهما، واختلفا فيما حكما، وكلاهما: اختلفا في حديثكم؟

قال: الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر. قال: قلت: فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا، لا يفضل واحد منهما على الآخر؟ قال: ينظر إلى ما كان من روايتهم عنّا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك، فيأخذ به من حكمنا. ويترك الشاذ الذى ليس بمشهور عند أصحابك. قلت: فإن كان الخبران مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟

قال: ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة، وخالف العامة فيؤخذ به، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة.

قلت: جعلت فداك أرأيت إن كان الفقيهان عرفَا حكمه من الكتاب والسنة، ووجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفاً لهم بأيِّ الخبرين يؤخذُ؟

قال: **ما خالف العامة ففيه الرشاد.**

فقلت: جعلت فداك، فإن وافقهما الخبران جميعًا؟

قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل، حكامهم وقضاتهم، فيترك، ويؤخذ بالآخر.

قلت: فإن وافق حكامهم الخبران جميعًا؟

قال: **إذا كان ذلك فأرجه حتى تلقى إمامك**، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات)[(١)].

وبهذا يتضح أثر معتقد الشيعة في القرآن والسنة، ومن ثم في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة:

فأولًا: أبطلوا حجية القرآن بالقول بالتحريف. ثم انفصلوا بعقائد جديدة، وأتبعوها بشريعة تحاكمية، واستبدلوهما بأحكام معارضة لهما، وإذا كان هذا الحال فإن التلازم الشرعي الصحيح بين العقيدة والشريعة سينعدم قطعًا لهم[(٢)]، ويتسبب في حصول نزاع دائم ينشأ من عدم احترام الأحكام القضائية الصادرة من قضاة أهل السنة، إلا ما كان على وجه الفرض الجبري، فإنهم قد يرضون به تقيّة.

وهذا ما جعل الشيعة في انعزال عن الأحكام الشرعية الصحيحة من جهة، وانعزال عن الأصول من جهة أخرى؛ لأنهم بموجب هذا القاعدة رفضوا قول العامة وإن كان موافقًا الكتاب والسنة في نظرهم، وقول إمامهم.

والسبب في تقريرهم هذه القاعدة يعود إلى أن أهل السنة لا يقررون حكمًا سواء في الأصول أم الفروع إلا بدليل يرجع إليه. فأصبح الشيعة في

---

(١) الكافي، باب (اختلاف الحديث)، (١/ ٣٣-٣٤).

(٢) ينظر لمناقشة هذه المسألة من جوانب أخرى: مع الإثناعشرية في الأصول والفروع لعلي السالوس، ص٧١٢-٧١٨.

مأزق؛ ولذا قرروا هذه القاعدة الشاذة؛ لكي لا يلزمهم حكم أهل السنة، وخاصة المعتمد على دليل صريح. فلا يبقى أمامهم إلا أن يلقوا بالقرآن والسنة ومعهما كُتب أهل السنة جانبًا، وهذا يجعلنا نستظهر العامل المؤثر في التلازم بين العقيدة والشريعة، **وهو في كونهم يصدون عن مصادر الدين، ويمنعون الاقتراب منها بشتى الطرق، وما هذه القاعدة إلا إحدى تلك الطرق.**

٢ - آثر معتقدهم في الإمامة:

من يلحظ معتقد الشيعة الإثنا عشرية يجد أنه قائم على فكرة الإمامة، وأن مصير الأمة متوقف على فرد (إمام، أو من ينوب عنه)، وأن جُلّ التأويلات، والتفسيرات، والعقائد، والأحكام ترجع إلى هذا الأصل؛ إذ يعدّون الإمامة منصبًا إلهيًّا مقابلًا لمفهوم النبوة[(١)]، بل إن غلاتهم يجعلونها فوق مقام النبوة[(٢)]، ومقام الملائكة. يقول الخميني[(٣)]: (وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي

(١) ينظر: أصل الشيعة وأصولها لمحمد الحسين آل كاشف الغطاء، ١٤٥.

(٢) ينظر لما عقده الكليني في الكافي من أبواب في كتاب الحجة، ص٧٦-٢٥٠، وهو يمثل ثلثي الأصول من الكتاب تقريبًا. وفي كتاب (الإيمان والكفر)، باب (دعائم الإسلام) جعل الإمامة من الأركان الخمسة حيث ينقل رواية عن أبي جعفر تجعل قال فيها: (بني الاسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية)، الكافي (١/ ٢٦٣-٢٦٤).

(٣) روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني زعيم ديني، من أصل هندي، قاد الثورة الإيرانية في إيران ضد الشاة، له مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، وآداب الصلاة، والجهاد الأكبر، والحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه، وتولى منصب المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، مات سنة (١٤٠٩هـ). ينظر: ذيل الأعلام للعلاوِلة، ص٨٤.

مرسل)[١]. وهذا على الرغم من أهمية الإمامة عندهم، ومنزلتها العظيمة إلا أنها لم تلق تطبيقًا فعليًا على الواقع والسبب؛ أنه لم يكن لأحد أئمتهم ولاية على الأمة من خلال واقع التاريخ إذا استثنينا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وابنه الحسن رضي الله عنهما.

ومع هذا الفراغ التطبيقي قرروا أن الحجة لا تقوم إلا بالإمام. ينقل الكليني رواية عن أبي عبد الله أنه قال: (لو كان الناس رجلين؛ لكان أحدهما الإمام، وقال: إن آخر من يموت الإمام؛ لئلا يحتج أحد على الله - عزَّ وجلَّ - أنه تركه بغير حجة لله عليه)[٢].

وهذا إلزام بشيء منعدم لا وجود له، فكيف يلزم الناس بحجية الإمام، وهو لم يكن له ولاية؟ وعلى فرض أنه كان لهم ولاية سرية تنزلًا معهم فأين الإمام الثاني عشر؟!

فمن المفروض شرعًا وعقلًا أن يكون أعظم الأصول حاملًا صبغة الثبات والاستقرار، وخاليًا من التناقضات، وصالحًا للتطبيق في محله، في حين أن واقعهم خلاف ذلك، فقد مرّت مسألة الإمامةبأطوار تجديد وتغيير كثيرة عبر التاريخ، ولم تكن فكرة الاثني عشر إمامًا متبلورة.

ولكي تتضح لنا هشاشة هذا الأصل، ومن ثم أثرها في فصل التلازم، أرى من الضروري النظر باختصار في الأطوار التي مرّت بها مسألة الإمامة من بداية الإمام الأخير الثاني عشر إلى عصرنا الحالي.

فحين ننظر في ذلك نجد أنها مرت بطورين:

---

(١) الحكومة الإسلامية، ص٥٢.

(٢) الكافي، كتاب (الحجة)، باب (أنه لو لم يبق في الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحجة) (١/ ٨١).

الأول: الغيبة الصغرى للإمام[١].

الثاني: الغيبة الكبرى. وهذا الطور مرّ بمراحل:

الأولى: تُسمى التقية والانتظار، وذلك من القرن الرابع إلى القرن العاشر الهجري، وخلال هذه المرحلة لم يكن للفقه السياسي عمومًا أي اهتمام سوى الفقه الفردي الخاص[٢].

المرحلة الثانية: تسمى مرحلة النيابة الملكية، وهي مقدِّمة لظهور نظرية ولاية الفقيه، وبداية ذلك من ظهور الدولة الصفوية في إيران. ولم تلتفت هذه النظرية لمعتقد الشيعة في الإمام الذي يشترط العصمة، والنص في الإمام، وبذلك خضعت سلطة الدين لغير المعصوم! وقد اعترض علماء الشيعة على هذه النظرية من هذا الباب[٣]، وفي هذه المرحلة ظهرت ظهورًا علنيًا مظاهر الخرافة، واستمرت إلى الآن: كالضرب بالسلاسل، ومراسم عاشوراء، وغيرها، ووضع المسميات على علمائهم كآيات الله، وحجج الإسلام، وأُعطوا حق تكفير الناس، وصكوك الغفران، وتبع ظهور هذه النظرية حدوث انقسام داخل صفوف الشيعة في

---

(١) وهي فترة النواب الأربعة عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد بن عثمان، وحسين بن روح، وعلي بن محمد السيمري). ينظر: الرسائل العشر للطوسي، ص١٦، وتطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، لأحمد الكاتب، ص٢٠٥.

(٢) ينظر: مقال بعنوان: (الديمقراطية، للكاتب: طراد حمادة، في جريدة الأخبار عدد الجمعة (١٣) حزيران ٢٠٠٨م من موقع الجريدة في الشبكة العنكبوتية: www.al-akhbar.com.

(٣) ينظر: نقد ولاية الفقيه لمحمد مال الله، ص٣٢-٣٣، وتطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه لأحمد الكاتب، ص٢٤، ٣٦.

مسألة الإمامة: (إخبارية، وأصولية).

فالإخباريون: يطالبون بعدم الخروج عن أحكام الإمام المعصوم، أي: ضد بدعة الاجتهاد، ويرفضون كل نظرية إلا عقيدة انتظار الإمام الغائب[١].

أما الأصوليون: فهم على العكس، أي: يفتحون باب الاجتهاد[٢]، ومنهم أتباع نظرية ولاية الفقيه[٣].

وبقيت نظرية النيابة هذه محلًّا للاجتهاد، ومحاولة للالتفاف على أصل الغيبة والانتظار [٤].

مرحلة نظرية ولاية الفقيه: ولا أقصد أول من قال بها[٥]، وإنما في

---

(١) ينظر: في نقل ترجمة علمائهم: لؤلؤة البحرين للبحراني، مثلًا: محمد الاسترأباذي، ومحمد بن مرتضى، ص ١١٣، ص١٦١، وينظر للاستزادة: أصول مذهب الشيعة للقفاري، (١/ ١٤١-١٤٧).

(٢) ينظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري، (١/ ١٤١-١٤٧)، وإيران من الداخل لفهمي هويدي، ص٨٥، وتطور الفكر السياسي الشيعي، ص٢٧.

(٣) ونظرية ولاية الفقيه تعني: (قيام الفقيه الجامع لشروط الفتوى والقضاء مقام الحاكم الشرعي، والإمام المنتظر في زمن غيبته في جميع واجباته، وله ماله، ماعدا الأمر بالجهاد الابتدائي، مع الخلاف في صلاحيات ولاية الفقيه). ينظر: عوائد الأيام للمحقق النراقي، ص٥٣٦، وكتاب المكاسب للأنصاري، (٣/ ٥٤٥-٥٤٦)، والحكومة الإسلامية، ص٥١، وولاية الفقيه عند الشيعة الإثنا عشرية وموقف الإسلام منها للدكتور/ أحمد سيد أحمد علي، ص٣٦.

(٤) ينظر: تطور الفكر السياسي الشيعي، ص٢٧-٢٩.

(٥) يرى بعض الباحثين أن أول من قال بهذه النظرية: نور الدين الكرخي، ويرى آخرون أنه: المحقق أحمد بن محمد مهدي النراقي (١٢٤٥هـ). ينظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري (٣/ ١٤٠٦)، وولاية الفقيه عند الشيعة للدكتور/ أحمد علي، ص١٣٤-١٤٠، وتطور الفكر السياسي الشيعي، ص٢٨-٣٢.

بداية ظهورها وتطبيقها؛ إذ ظهر أيضًا فيها نزاع[١]، وذلك حين تدرج الخميني في تطبيقها إلى أن ضمنها في دستور دولة إيران[٢]، وبهذا يكون قد أغلق باب الاجتهاد في هذه النظرية[٣].

ويكفينا هنا حتى لا نسترسل في الحديث عن هذه النظرية أن نقول: إنها لم تحل الجمود والعجز الذي هو في أصل مسألة الإمامة عندهم، وإنما استمر الخطأ، بدليل الخلاف الذي وقع بين أتباع هذه النظرية من جهة، ومن جهة أخرى عجز هذه النظرية؛ لوجود جوانب القصور فيها؛ إذ إنه أصبح المهدي المنتظر حسب - معتقد الخميني - متمثلًا في العشرات من أصحاب العمائم في قم وغيرها؛ لأنه قرر أن للفقيه جميع ما للرسول

---

(١) وقد برز هذا النزاع مؤخرًا في نتائج انتخابات الرئاسة في إيران. ينظر في وسائل الإعلام في تلك الفترة منها: أخبار الجمعة: ١٦/ شعبان/ ١٤٣٠هـ الموافق: ٧/ أغسطس/ ٢٠٠٩م من موقع العربية في الشبكة:، ومن أبرز من عارض هذه النظرية حسن منتظري نائب الخميني سابقًا، ورفسنجاني. ينظر: مقتطفات من مذكرات منتظري(٢) إعداد/ عدنان أبوزيد من موقع إيلاف .www.elaph.net

(٢) ينظر: لصلاحيات المرشد الأعلى للجمهورية مادة رقم(١١٠) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الموقع: www.nuwab.gov.bh، والدستور الإيراني في ميزان الإسلام، د. حافظ موسى عامر،(٢/ ١٠٢٩-١٠٣٨)، وبحث بعنوان: النظام السياسي الإيراني الخماسي الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف للدكتور/ مدحت أحمد حماد، ص٧٧- ٩١. ضمن مجموعة أبحاث تحت عنوان: إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟.

(٣) فأصبح نقد نظرية ولاية الفقيه تهمة يعاقب عليها القانون. ينظر لمثال من الواقع من داخل إيران: خبر في موقع مفكرة الاسلام بعنوان: (إعدام إيرانيين على خلفية اضطراب الانتخابات) وجاء فيه أن المتحدث الرسمي لحكومة نجاد (حسين إلهام) وجه اتهامًا لرفسنجاني بمحاولته تقييد صلاحيات ولي الفقيه. www.islammemo.co/akhbar/arab/ ٢٠١٠٨/ ١٠/ ٢م.

ﷺ والأئمة بقيد واحد وهو أن الولي الفقيه ليس له ولاية على الفقهاء الآخرين بحيث يستطيع عزلهم، فهم متساوون في الأهلية، والحقيقة أن هذا القيد أو الفارق الذي قرره لا أثر له؛ لأن الخميني بعد تطبيقه النظرية تسلّط على أكبر المقربين له وهو نائبه علي منتظري، وعزله ونزع عنه العمامة، ثم استمر هذا التسلط عليه من خليفة الخميني (خامئني) إلى أن مات منتظري في تاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩م[1]. والشواهد كثيرة التي تثبت عدم تطبيق هذا القيد ما بين ولاية الرسول ﷺ والأئمة وما بين ولاية الفقيه[2].

ومع ما تقدم لم يبق أمامنا إلا إيضاح العوامل المؤثرة لمسألة الإمامة عند الشيعة الإثناعشرية (ولاية الفقيه) في التلازم بين العقيدة والشريعة، وقد رأيت بعد التأمل والبحث أنه في جانبين:

الأول: أن هذه النظرية - ولاية الفقيه - حرّكت أو تسببت في ازدياد شر الشيعة، وامتداده إلى مناطق أخرى سُنية، وذلك حين أصبحت دستورًا لدولة إيران سخرت جميع طاقات الدولة، وثروتها في تصدير الثورة الإيرانية على اعتبار أنها تمثل صحوة إسلامية، أو تمثل الأنموذج الإسلامي، وقد يصنفها بعضهم على أنها داخلة ضمن مسار الفكر

---

(١) ينظر حول هذا الموضوع: حدائق الأحزان، لمصطفى اللباد١٧٤، -١٨١، مقال بعنوان: (خامئني يقتل منتظري ويسير في جنازته) جريدة السياسي الإلكتروني (٤/ ١/ ١٤٣١هـ) الموافق (٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩م). ومقال بعنوان: منتظري يفضح إيران حيًا وميتًا، للكاتب/ عصام زيدان من مفكرة الاسلام في (٤/ محرم/ ١٤٣١هـ) الموافق (٢١/ ديسمبر/ ٢٠٠٩م)

(٢) مثلًا في الوقت الحالي رفسنجاني وخاتمي وغيرهم. ونورد ذلك ليس لخروجهم عن معتقد الشيعة، وإنما فقط لانتقادهم بعض الممارسات والأخطاء.

الإسلامي العام[١]، أو الحركات التجديدية الإصلاحية[٢]! على الرغم من أنها لا تمثل فكرًا إسلاميًا أصيلًا، ولا تلتقي مع المسلمين في أصولهم، وإنما هي في حقيقتها رسخت فكرة التسلّط، وتقديس الفرس، وفي الوقت نفسه أبقت رئاسة الدولة في ولاية الفقيه الشيعي، وأقصت غيره[٣].

أما الجانب الثاني: أنها - أي مسألة الإمامة - تسببت في الجنوح إلى التمسك بفكرة العلمانية كفكرة بديلة لها، بمعنى أن الحداثيين وجدوا مبتغاهم في طرحها بـــدلًا من نظرية ولاية الفقيه، فعالجوا الخطأ بخطأ آخر في الرد على فكرة ولاية الفقيه، فقرروا فصل الدين عن السياسة[٤].

فالنُقّاد قد يعزون هذا الفشل أو الخلل إلى السياسة الدينية الصحيحة فيقع ضحية وهو بريء بعيد عنه، ومن هنا جاء الخطأ في تصنيف الثورة الإيرانية على أنها داخلة ضمن مسار التجديد والإصلاح الإسلامي، وهذا قد يتسبب في عودة موجة التيارات العلمانية من جديد بعد اضمحلالها أو

---

(١) ينظر: العلمانية والممانعة الإسلامية محاورات في النهضة والحداثة، علي العميم، ص٤٨، والفكر الأصولي واستحالة التأصيل، محمد أركون، ص٢٤.

(٢) ينظر: الفكر الاسلامي وتطوره لزكي الميلاد، ص٧٤-٧٦، والحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي (الفصل السادس، رضوان السيد)، ص١٦٥، وبحث بعنوان: هل مشروع الحركة الإسلامية في تراجع للشيخ راشد الغنوشي، ضمن مجموعة بحوث مدرجة تحت عنوان الحركة الإسلامية رؤية نقدية، تحرير: مصطفى الحباب، ص٤٢-٤٣.

(٣) ينظر: إلى نماذج من ذلك التسلط موثقة بالصور: التشيع عقيدة دينية أم عقدة نفسية للدكتور طه الدليمي، ص١٣٣-١٩٣. وينظر: شيعة السلطة وشيعة العراق لحسن العلوي، ص١٣.

(٤) ينظر إلى أنموذج لهذا الأثر في كتاب: الديمقراطية والدين وولاية الفقيه دراسة في إشكالية الحكم الديني، مختار الأسدي، ص٢١٠ وما بعدها.

تقلصها[١]، ولذا يجب على المنهج العلمي التفريق بين المختلفين.

وهذا باختصار ما يمكن تبيانه في العامل المؤثر من وجود دولة شيعية[٢]، وإلا يمكن أن يمتد الأثر في غيرها من المعتقدات الأخرى وكيف تسببت في نقد المثقفين العلمانيين أو غيرهم[٣]، بل هناك من الفتاوى الفقهية المعاصرة ما دعت الغرب إلى السخرية من الإسلام[٤]. ومن تلك الفتاوى: جواز معاشرة الزوجة من دبرها[٥]، ولا يخفى على الجميع معارضة هذه الفتوى الشرع والعقل.

وأصل هذه الفتاوى المعاصرة من كتبهم يرجع إلى ما رواه شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي[٦] عن جعفر الصادق رحمه الله أنه سُئل عن رجل

---

(١) ينظر: مقال بعنوان (الإسلاميون والسلطة في السياق المعاصر، عدد سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩م دورية فورين أفيز الأمريكية تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية)، مترجم من مركز البحوث والدراسات بمجلة البيان، ص١٣.

(٢) ينظر للاستزادة عن أثر دولتهم على العالم الإسلامي: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية (عرض...ونقد) للدكتور ناصر القفاري، (٣/ ١٤٣١-١٤٩٤)، وفي مسألة حكمهم بغير ما أنزل الله-عزّ وجلّ- ينظر: الألوهية والعبودية في معتقد الروافض، هجاد التيمي، ص(٢٣٩-٢٤٩).

(٣) ينظر إلى أنموذج لأثر معتقدات الشيعة في كتاب: أزمة العقل الشيعي مقالات ممنوعة، مختار الأسدي، ص١٧-٤٧.

(٤) ينظر: لقاء في أحد القنوات الأمريكية مع المذيع الشهير (بل مار) مسجلًا وموجودًا في مواقع الشبكة العنكبوتية (اليوتيوب) ومترجمًا يسخر فيه من فتوى المرجع علي السيستاني في جواز الاستمتاع بالمرأة من الدبر، بعنوان: (حتى الغرب المنحرف يسخر من الرافضة، ويشوهون بهم صورة الإسلام).

(٥) ينظر لفتوى الخميني في كتابه تحرير الوسيلة في المسألة رقم (١١) من كتاب النكاح (٢/ ٢٢١).

(٦) أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، انتقل من خراسان إلى بغداد =

يأتي المرأة في دبرها؟ فقال: (لا بأس إذا رضيت)، فقال له السائل: فأين قول الله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٢]؟ فقال: (هذا في طلب الولد من حيث أمركم الله إن الله تعالى يقول: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٣])[١]. وهناك روايات أخرى تبيح ذلك، وإن نُقل رواية تخالف أو تعارض ما في هذه الرواية تأول ذلك إما على أنه ضرب من الكراهة، أو أنه ورد مورد التقية؛ لأن أحدًا من العامة - أهل السنة - لا يجيز ذلك)[٢].

ولا يقف حد الشذوذ على هذه المسألة إنما يمتد إلى غيرها، وليس الهدف إحصاؤها[٣]، وإنما بيان أثرها وكيف أدت إلى تشويه صورة الإسلام من جهة، ومن جهة أخرى إثبات التلازم السلبي بين الانحراف العقدي والانحراف الفقهي والأخلاقي.



= سنة ٤٠٨هـ وأقام أربعين سنة. ورحل إلى الغري (بالنجف) فاستقر إلى أن توفي. أحرقت كتبه مرات عدة بمحضر من الناس. من تصانيفه (الإيجاز) في الفرائض، و (الغيبة) و (التبيان الجامع لعلوم القرآن). ينظر: الأعلام للزركلي(٦/ ٨٤).

(١) الاستبصار، كتاب النكاح، باب (إتيان النساء فيما دون الفرج) ص٤٧٠-٤٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٧١.

(٣) ينظر للاستزادة إلى مجموعة من الفتاوى الشاذة معزوة لمصادرها الأصلية: موقع شبكة الدفاع عن السنة http://www.ddsunnah.net تحت عنوان: (الرافضة والفتاوى الشاذة). وينظر: في اليوتوب موثقًا من كتب وفتاوى لعلماء الشيعة بعنوان: (المرجعية الشيعية والفتاوى الجنسية الشاذة).

المبحث الثالث

دور الفرق المنتسبة إلى الإسلام (الباطنية) في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة

إن استجلاء دور الفرق المنتسبة إلى الإسلام في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة يكون - في نظري - من اتجاهين:

الأول: من المعتقد ذاته، أي: عبر استعراض العقائد، والشرائع والنظر فيها؛ لمعرفة الأثر.

الثاني: غير مباشر، أي: يقع تأثيره في العقيدة الصحيحة والشريعة من جراء أسباب متولدة من تلك الفرق؛ إما بأسباب سياسية، أو فكرية، أو غيرها.

وقد ركّزت على الاتجاه الثاني؛ لأسباب منها: أن الاتجاه الأول قد سبق بحثه قديماً وحديثاً، ولا فائدةَ جديدة من تكراره إلا ما أُحتيج إلى إبرازٍ يخدم نتائج البحث ومقاصده؛ لأن الأثر في العقائد وخاصة المناقضة للكتاب والسنة وفهم السلف ظاهرٌ بمجرد نقلها و نقدها، فضلًا عن أن طرقَ هذا الاتجاه يستتبع نقل معتقداتهم وهذا يطول بالبحث على حساب المسار الخادم له علميًّا الذي يحتاج إلى جهدٍ مركز.

ولكن كيف نصل إلى الآثار التي خلفتها الفرق المنتسبة إلى الإسلام في التلازم بين العقيدة والشريعة؟

وقد طرحت هذا التساؤل؛ لأن البحث عن الآثار قد يأخذ أكثر من طريقة وأسلوب تبعاً لمسار الباحث، وضابطه، ومنهجه، والسبب في ذلك

راجع إلى كون هذا الموضوع واسعًا لا يمكن حصره.

كما رأيت أن أسلك طريقًا منضبطًا يصل إلى آثارٍ واضحة؛ وذلك بتصفح تاريخ تلك الفرق، وخاصة أثناء تسلطهم، وقيام ملكهم، ثم النظر إلى النواحي الفكرية، والعقدية، والاجتماعية، والسياسية المتزامنة مع تلك الفرق، ثم استخراج العامل المؤثر في التلازم؛ لأن تسلط الفرق المنتسبة إلى الإسلام تلازمه نتائج تنقسم إلى نوعين:

الأولى: حسنة ليست من العامل ذاته، وإنما من خارجه، وهي من سنن الابتلاء والتدافع بين الشر والخير، حيث تستيقظ بها القلوب، وتتحرك لمدافعة ذلك الشر، فتنال طائفة من هذا التدافع والابتلاء رضا الرحمن . . . فمن هذا الوجه يكون الأثر حسناً وخيرًا.

أما الثانية: فهي نتائج مؤثرة في الدين عقيدة وشريعة، وتقع بأسباب كثيرة منها: تفريط المسلمين، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ۝٣٠﴾ [الشورى: ٣٠]. فيحصل منها: شر عظيم. وهذا ما سيكون محور المبحث الحالي.

فبعد وقوع التسلط في فترة تمكين تلك الفرق تظهر عقائدهم، وأفكارهم فيكون أكثر وقعاً من كونها متخفيه، أي: أثناء ضعفها، وإن كانوا ليسوا سواء في كيفية إظهارها ما بين مغالٍ وبين معتدل. وهذا ما سنحاول إظهار وقعه وأثره - بإذن الله تعالى - .

ولا ننسى أن الدراسة ستصبح في نهاية المطاف دراسة علمية؛ لمعرفة الأثر من واقع التاريخ، وفي الوقت نفسه مُظهرة الخلل العقدي من المعتقد ذاته.

أولاً: مفهوم الباطنية.

الباطنية لقبٌ عام يشترك فيه كل الطوائف التي تقول: إن لظاهر النصوص الشرعية باطنًا يجب الأخذ به، وترك الظاهر، وأن من ارتقى إلى علم الباطن انحطت عنه التكاليف(١)، ولهم معتقدات أخرى في الألوهية: كالقول بالنفي المطلق للصفات الإلهية، والقول بالحلول ومنه قالوا: بتأليه أئمتهم، والقول بإبطال الشرائع على اختلاف في الكيفية بينهم، والقول بقدم العالم، وغيرها(٢).

هذا باختصار، ولا مجال هنا للتفصيل عن معتقداتهم، وإنما المهم بيان الأثر في التلازم بين العقيدة والشريعة.

ثانيًا: مظاهر تأثير الفرق الباطنية في الفصل بين العقيدة والشريعة.

وهو متحقق تحققًا مباشرًا وغير مباشر في جوانب مختلفة: عقدية، وفكرية، واجتماعية، وسياسية ... خلّفها العبيديون، ولا يمكن حصرها وتقصيها؛ لأن حجمها كبير، ويزداد خطورة في فترة تملكهم وتسلطهم. وهذه ليست مبالغة بل هي حقائق في تاريخ الأمة الإسلامية؛ إذ إن حادثة

---

(١) ينظر المزيد عن الفرق الباطنية: كتاب فضائح الباطنية للإمام الغزالي ص٢٥-٣٤ وغيرها، والفرق بين الفرق للبغدادي، ص٢٥٠-٢٧٦، والاسماعيلية لإحسان إلهي ظهير، والفكر الباطني- أصله، وروافده، وآثاره السياسية والاجتماعية- لأحمد بن محمد المغربي، ص ٢-٧٠، ص٣٠٦-٤٥٧. والعقائد الفلسفية بين الفرق الباطنية للدكتور: محمد إقدير، ص٣٥-٥٥. والعقائد الباطنية وحكم الاسلام فيها، صابر طعيمة، ص٩١-ومابعدها.

(٢) ينظر: الفرق بين الفرق،ص٢٦٠، وفضائح الباطنية، ص٢٥-٣٤، والرد على المنطقيين (١/ ١٤٥)، والحركات الباطنية للخطيب، ص٨٥-٤٣١، والعقائد الفلسفية بين الفرق الباطنية للدكتور: محمد إقدير، ص٣٠٨-٣٠٩، والعقائد الباطنية وحكم الاسلام فيها، صابر طعيمة، ص٩١-وما بعدها.

الاعتداء على قبلة المسلمين، وسرقة الحجر الأسود من قبل القرامطة، وقتل الحجاج خيرُ دليلٍ يُعبر عن ذلك؛ ليبيّن حقيقة دينهم الذي يسعى إلى هدم الإسلام؛ ولذا آثرت في ذلك الاختصار على ما يفيد ويظهر الأثر من خلال النظر إلى تاريخ الدولة العبيدية بعيدًا عن الإسهاب مع إمكانية الاستشهاد بأدوار أخرى قامت بها فرق أخرى باطنية، وذلك حسب ما يناسب المقام.

وقد ظهرت لي آثار في فصل التلازم أذكر منها ما يلي:

أولًا: **آثار نتج عنها ظهور عقائد وفرق جديدة.**

إن حجم وخطورة هذه الآثار يكمن في تسببها في النيل من الدين عقيدة وشريعة استلزامًا، أي: بمعنى آخر أنها تسببت في ظهور عقائدَ وفرقٍ جديدة انبثقت من الإسماعيلية(١)، وإن كنا لا نجزم أن الدولة العبيدية هي السبب الرئيس في نشوئها إلا أنه لا شك في أنها أسهمت بشكل أو بآخر في نشوئها(٢)، وخاصة الدروز(٣).

هذا على وجه العموم؛ لذا يحتاج الأمر إلى تقصي آثارهم بشيء من الدقة؛ لكي تتضح حقيقة أثرهم السيء.

---

(١) مثل: النزارية (الحشاشين)، والقرامطة، والدروز، والنصيرية، والبابية، والبهائية، وغيرها من الفرق. ينظر: الحركات الباطنية للخطيب، ص ٤٣١.

(٢) ينظر: طائفة الدروز للدكتور محمد كامل حسين، ص.٨٦ والإسماعيلية المعاصرة، محمد الجوير، ص١١٨-١٢٨.

(٣) الدروز: طائفة ذات أفكار وآراء اعتقادية، هم من غلاة الباطنية يعتقدون ألوهية الحاكم بأمره، انشقوا عن الإسماعيلية في الظاهر، وإن كانوا متفقين معهم في جوهر عقائدهم، ونسبوا إلى أحد دعاتهم نشتكين الدرزي، وإن كانوا لا يحبون هذه النسبة. ينظر: الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، ص١٩٩.

وقد أجريت البحث في فرقة الدروز كأبرز الفرق التي خرجت من أحضان الدولة العبيدية فوجدت الأثر السلبي متحققًا من جانبين:

الأول: أن الحاكم بأمر الله[1] كان له دور في نشوئها.

وأما الثاني: فإن اعتقاد الدروز بألوهية الحاكم خرج من معتقد الإسماعيلية في توحيد الله - عزّ وجلّ - .

فأصبح الجانب الأول يمثل الواقع، والجانب الثاني يمثل الأثر من المعتقد ذاته.

فاجتمع تلازم بين عقيدة وشريعة فاسدتين، ومنه ظهر الأثر السلبي على الواقع.

وتوضيح الأثر الذي نتج عن ذلك يتضح عبر هذين الجانبين:

الأول: أن زعماء ومؤسسي[2] هذه الفرقة كانوا من حاشية الحاكم، ويتحمل وزر إنشائها وتكوينها؛ لأنه عبر معتقد الإسماعيلية سعى إلى

---

(١) هُوَ أَبُو عَليّ مَنْصُور بن الْعَزِيز بِاللهِ ولد سنة ٣٧٥هـ ولاه أَبوهُ الْعَهْد سنة ٣٨٣ وَولي الْخلَافَة سنة ٣٨٦ هـ، وعمره إِحْدَى عشرَة سنة وَسِتَّة أشهر، فَلم يزل خَليفَةً إِلَى شَوَّال سنة ٤١١هـ، كَانَ يَخْلُو بِنَفسِهِ فِي الْجَبَل المقطم لاستنزال الروحانية، وزحل، وَكَانَ صَاحب نُجُوم.. وَكَانَ: جوادًا بِالْمَالِ، سفاكاً للدماء، قتل عددا كثيرًا من أماثل أهل دولته وَغَيرهم صبرًا، وَكَانَت سيرته من أعجب السّير، وَجَرت فِي أَيَّامه أُمُور كَثِيرَة عَجِيبَة، وفي سنة ٤١١هـ مات. ينظر: الكامل (٧/ ٤٧٧-٤٨٢، ٦٥٨)، وأخبار بني عبيد (١/ ٩٤-٩٧) والنجوم الزاهرة (٤/ ١٧٦-١٨٩).

(٢) وأشهرهم: حمزة بن علي بن أحمد الزوزني، ومحمد بن إسماعيل نوشتكين الدرزي، والحسن بن حيدرة الفرغاني الأخرم. ينظر ترجمتهم: النجوم الزاهرة (٤/ ١٨٣)، والأعلام (٦/ ٣٥)، (٢/ ٢٧٨)، والكامل (٧/ ٤٧٧-٤٨٢، ٦٥٨)، وأخبار بني عبيد (١/ ٩٤-٩٧)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٧٦-١٨٩).

إثبات أحقية ما ادعاه الدروز في ألوهيته، فكانوا مفسرين أعماله المضطربة التي نقلها عنه المؤرخون[١]؛ وذلك بأنهم تأولوا تلك التصرفات على أنها رموز، وإشارات، وتأويلات لا يفهمها العامة، تدل على صدق ألوهية الحاكم، وشاطرهم الحاكم نفسه في هذه الغاية؛ بمعنى أنه كان يهدف من أعماله المضطربة والمتناقضة أن يثبت له أسماء مقتضيةً تلك الأعمال. فحين يعفُ عن أحدٍ قصد أن يقال له: محيّ، وحين يقتل أحدًا قصد أن يقال له: مميت.. وهكذا لكل فعل له اسم مقتض له[٢]. بل يُذكر أنه أراد ادِّعاء الألوهية وشرع في ذلك، فكلّمه الكبراء، وخوّفوه من وثوب الناس فتوقَّف[٣]، ثم إنه عدل إلى فكرة تحريك بعض المقرّبين[٤] للقيام بهذه المهمة.

والذي يهمنا معرفة من أين أتى الحاكم ومن معه بهذه الفكرة؟!

وهذا يتحقق بالرجوع إلى أمرين:

الأول: إلى معتقد الإسماعيلية.

الثاني: إلى زمن آبائه من قبله.

أما الأول فيظهر بالرجوع إلى معتقد الإسماعيلية في قضية الألوهية،

---

(١) ينظر: الكامل (٧/ ٤٧٧-٤٨٢، ٦٥٨)، وأخبار بني عبيد (١/ ٩٤-٩٧)، والسير للذهبي (١٥/ ١٧٣-١٨٤)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٧٦-١٨٩).

(٢) ينظر: طائفة الدروز، د. محمد كامل حسين، ص٧٦، وعقيدة الدروز للخطيب، ص ١٠٠-١٠٤.

(٣) ينظر: السير للذهبي(١٥/ ١٧٦).

(٤) منهم الدرزي والأخرم. ينظر للاستزادة في تفاصيل هذه الأدوار: النجوم الزاهرة (٤/ ١٨٣-١٨٤).

حيث نجد أنهم قرروا فيه: (أن الله لا ينال بصفة من الصفات)[١]، وهم بذلك نفوا عنه الصفات التي أثبتها لنفسه في كتابه الكريم، وكل ما يثبت أنه موجود. واندفعوا إلى القول بإلهين اثنين لا أول لوجودهما[٢]. وأولوا أسماء الله الحسنى الواردة في القرآن بأنها أسماء للعقل الكلي، وطبّقوا نظرية المثل والممثول فجعلوا الإمام ممثل العقل الكلي يحمل جميع المناقب والأسماء التي وردت في القرآن[٣]. فمثلًا: جعلوا صاحب الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة: ٣٠] إمام الزمان القائم لأهل زمانه بحجة أن الله - عزّ وجلّ - مُنزّه عن الخطاب والكلام![٤]

وقد صرحوا بهذا المعتقد في رسائل إخوان الصفا، فقالوا: (لما خلق هذا العالم على هذه الهيئة الشريفة، والبنية العجيبة، وجعل صورة الإنسان خليفته في أرضه؛ لتدبير خلقه في العالم السفلي؛ ليصير عند نقلته زينة للعالم العلوي، وجعل نفسه علامة بالقوة، فعَّالة بالطبع، ولم يخله من الفوائد العقلية والتأييدات الإلهية، ليتوصل إلى معرفة جميع ما في هذا العالم...)[٥].

وهذا ما يقرره المعاصرون منهم فيقول أحدهم[٦]: (ومن هذا المنطق

(١) راحة العقل للكرماني، ص ١٣٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٥٧ - ١٧٥.

(٣) ينظر: مقدمة كتب الكشف للداعي الأجل جعفر بن منصور اليمن ص٦، والحركات الباطنية في الإسلام للدكتور مصطفى غالب، ص٧-٨، وراحة العقل، ص١٦٩.

(٤) ينظر كتاب سرائر وأسرار النطقاء لجعفر بن منصور اليمن، ص ٢٩.

(٥) رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء (٥/ ١٢) ط: منشورات عويدات.

(٦) وهو: الدكتور مصطفى غالب.

واعتمادًا على نظرية المثل والممثول وجب أن يكون في العالم الأرضي عالم جسماني ظاهر يماثل العالم الروحاني الباطن . . .إلخ)[١]. فمن كلامهم يتضح أن الله - عزّ وجلّ - جعل له خليفة في صورة إنسان؛ لتدبير خلقه في العالم السفلي! في حين يعتقد جميع المسلمون بفطرتهم أن المدبر في الأرض هو الله - عزّ وجلّ - .

وأما الأمر الثاني المتعلق بزمن آبائه فنجد أن في زمن مؤسس الدولة الباطنية وهو عبيد الله[٢] كانت هناك صيحات؛ لتطبيق معتقد الإسماعيلية، وإسقاطه على أئمتهم، ومن ذلك أن أحد أتباع المهدي عبيد الله كان يقول: (لست ممن يعبد من لا يرى)[٣]، وكان يتصدى لعبيد الله ويقول له: (ارق إلى السماء كم تقيم في الأرض، وتمشي في الأسواق)[٤] وكان يقول: لأهل القيروان في عبيد الله: (إنه يعلم سركم ونجواكم)[٥]. وهذا هو صلب تطبيق معتقد الإسماعيلية.

وكذلك في زمن أحد أحفاده[٦] نجد أن أتباعه قد بالغوا في الغلو فيه حتى قال عنه أحد الشعراء:

---

(١) مقدمة كتب الكشف للداعي الأجل جعفر بن منصور اليمن ص ٧ - ٨، و الحركات الباطنية في الإسلام للدكتور مصطفى غالب، ص١٠٥.

(٢) أبو محمد، تلقب بالمهدي، أول خلفاء الباطنية بني عُبَيْد أصحاب مصر والمغرب وجمهور المحققين على أنه ليس من نسل الحسين وآل البيت، توفي سنة ٣٢٢هـ. ينظر: البيان المغرب لتاريخ الأندلس والمغرب لابن عذاري (١/ ٢٠٦)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٠٣-٢٠٤)، وتاريخ الإسلام (٢٤/ ١٠٨)، والأعلام (٤/ ١٩٧).

(٣) البيان المغرب (١/ ١٨٦).

(٤) المصدر نفسه (١/ ١٨٦).

(٥) المصدر نفسه (١/ ١٨٦).

(٦) وهو: المعز لدين الله، رابع خلفاء الباطنيين.

ما شئت أنت لا ما شاءت الأقدار   فاحكم فأنت الواحد القهار[(١)]

وبهذا يتضح أمران:

الأول: أن الحاكم طبق تعاليم الإسماعيلية التي كانت متقرّرة من قبل في زمن أجداده.

الثاني: أن عقيدة الدروز لم تكن منفصلة عن معتقد الإسماعيلية.

فالحاكم أراد أن يجاهر بالمعتقد الباطني، ويطبق تطبيقًا عمليًّا عقيدته الداعية إلى تأليه الأشخاص، ولكن لا يستطيع أن يجاهر هو بها؛ لأن الناس والعامة بفطرهم يدركون ضلالها فلا سبيل إلا بدعمها من وراء الحجاب والستار؛ ليكون في مأمن من غضب العامة، ويجعل له مخرجاً في عدم تحمل وزرها.

فالخلاصة: أن الأثر السلبي هنا نشأ من عقيدة فاسدة حملتها دولة باطنية، تسببت في تفرّع طائفة أخرى صار لها أتباع، ولا يزال خطرهم على الأمة قائمًا إلى يومنا هذا.

وقس على ذلك غيرهم من الفرق الباطنية قديماً وحديثاً. فإن أصلهم يرجع إلى العبيديّين الإسماعيليين[(٢)(٣)].

---

(١) ديوان ابن هانئ الأندلسي، ص ١٤١، وينظر: تاريخ الفتح العربي في ليبيا لطاهر أحمد الزاوي، ص٢٠١، وعقيدة الحلول والتناسخ عرضًا ونقدًا للدكتور محمد العلي، ص٣٥، وصلاح الدين الأيوبي وجهوده في القضاء على الدولة الفاطمية وتحرير بيت المقدس للدكتور علي الصلابي، ص١٥٢-١٥٣.

(٢) ينظر: الإسماعيلية المعاصرة، د. محمد الجوير ص١١٧-١٣٢.

(٣) فهم يشتركون في تألهيه الأئمة والأشخاص، أمثال: النصيرية، والبهائية والبابية وغيرهم. وقد شاهد العالم مؤخرًا كيف قام اتباع بشار الأسد - الرئيس السوري النصيري - أثناء الثورة في سوريا بالسجود على صوره والتصريح بعبادته في =

فالقرامطة[١] في اعتدائهم على الحرم والحجيج كان زعيمهم في تلك الفترة يخطب بمكة لعبيد الله المهدي صاحب المهدية[٢]. وهذا لم يكن من فراغ؛ إذ لو لم تكن أهدافهم وعقيدتهم واحدة ما كان ليخطب له، وإن كان الأخير قد تبرأ من هذا الصنيع؛ فذاك لاختلاف المنهجين؛ إذ إن

= وسائل الإعلام المؤيدة له. وقد نقلت هذه الصور كثيرًا من القنوات، وهي: موجودة على اليوتوب بعنوان: (عبادة بشار الأسد) وقد أُنشأت مواقع في (الفيس بوك) تدعوا صراحة إلى عبادة بشار الأسد، حيث قال مؤسس إحدى هذه الصفحات: (نحن هنا لا نتعدى على أي دين، وإنما نمارس حريتنا ومحبتنا للقائد الرب الغالي بشار، وإن حصل أي تشابه مع أي دين فلا يتعدى كونه اقتباسا معدلًا ولا يمثل أي اعتداء، ومن يتهمنا بأننا نضر بسيدنا الأسد البشار فهو: مخطئ حتماً، وليعرف التاريخ والعالم أجمع أننا نعشق ونعبد الرب الأسد البشار، ونقف معه جنودًا انتحاريين أوفياء إلى الأبد). ينظر: صورة من تلك الصور وخبر انشاء تلك المواقع في موقع مختصر الأخبار ليوم الثلاثاء: ٢٧/ ١١/ ١٤٣٢هـ

(١) حركة باطنية لقبوا بهَا نِسْبَة الى رجل يُقَال لَهُ حمدَان قرمط، كَانَ أحدُ دعاتهم فِي الِابْتِدَاء فَاسْتَجَاب لَهُ فِي دَعوته رجال فسموا قرامطة (اعتمدت هذه الحركة التنظيم السري العسكري، وكان ظاهرها التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق وحقيقتها الإلحاد، والإباحية، وهدم الأخلاق، والقضاء على الدولة الإسلامية. ووَضَعُوا لِأَنْفُسِهِمْ اصْطِلَاحَاتٍ، رَوَّجُوهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمَقْصُودُهُمْ بِهَا مَقْصُودُ الْفَلَاسِفَةِ الصَّابِئِينَ، وَالْمَجُوسِ الثَّنَوِيَّة، وَمِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ اللهَ - تَعَالَى - لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، وَرُبَّمَا خَلَطُوا كَلَامَهُمْ بِكَلَامِ الْفَلَاسِفَةِ، فلزمهم أمران: الأول: نفيُ النقيضين، ، والثاني: تشبيهه -سبحانه وتعالى- بالمعدومات، والممتنعات، والجمادات،وهو أعظم ممَّا فرُّوا منه). ينظر: التنبيه والرد للملطي،ص٢٠، والفرق بين الفرق، ٢٦٧، والعواصم من القواصم(٤/ ١٦٦)، وفضائح الباطنية، ص ١٢، ولوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية لسفاريني (٢/ ٨٤)، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب (١/ ٣٧٨).

(٢) ينظر: اتحاف الورى بأخبار أم القرى للنجم عمر بن فهد (٢/ ٣٧٨-٣٧٩).

القرامطة تسرّعوا في إظهار عقائدِ الباطن، وأما العبيديون فقد راعوا حال الظرف المكاني والزماني، وعامة الناس حفاظاً على استقرار دولتهم[(١)].

ويرجح الارتباط والالتقاء بين القرامطة والعبيدين في هذه المسألة - مسألة الاعتداء على البيت الحرام - أن عقائد الباطنيين ومنهم العبيديون لا تقر أن يكون لله - عزّ وجلّ - بيت في الأرض[(٢)]، متأولين معنى البيوت والمساجد تأويلاً باطنيًّا إلى معنى آخر، وهو أن يتوجهوا إلى أئمتهم بالدعاء؛ لأن - بزعمهم - كل قائم في عصره هو اسم الله الذي يدعى به[(٣)].

هذا إذا نظرنا إلى أثرهم ودورهم في إنشاء الفرق المقاربة لهم في المعتقد. أما إذا نظرنا إلى دور الدولة العبيدية في نشوء الرفض عمومًا فهو حاصل ومتحقق؛ إذ من (عندهم طلع الرفض إلى الشام وإلا قبل ذلك ما كان يعرف الرفض في الشام)[(٤)]. ويعدّ ما أوردنا صنفًا من أصناف المعتقدات وغيرها كثير.

ثانيًا: آثار سلبية مباشرة في الدين (التلازم):

فنشوء هذه الفرق الباطنية التي ناقضت التوحيد، والشرائع في تصرفاتها عبر التاريخ، أثّر في التلازم والدين من جوانب مختلفة إذا نظرنا

---

(١) ينظر إلى ما يقرب من هذا التحليل: الفكر الباطني لأحمد المغربي، ص٥٩٣.

(٢) وإن سمحوا لأتباعهم العامة بذلك فهم: يعدّونه من الأسرار التي لا يطلع عليها إلا الخاصة منهم.

(٣) ينظر من كتب الإسماعيلية: الكشف لجعفر بن منصور اليمن، ص١٠٤.

(٤) الكواكب الدرراري (المجلد٤١/ ق ١٢٥-١٣٠) (مخطوطة الظاهرية ٥٨٧) (فصل فيما قام به ابن تيمية وتفرد به وذلك في تكسير الاحجار) نقلًا عن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، ص١٤١.

إليه من المعتقد ذاته، أي: إذا اعتبرنا أنهم انتسبوا إلى الإسلام، وحرّفوا أركانه، وهدموا شرائعه. ولكن المقصد البحثي هنا يبحث في الأثر في الشريعة الصحيحة، أو ما تسبب في الضرر بها.

وتزداد حدة هذا الأثر أثناء تسلطهم، وتسبق ذلك في الغالب أجواء جهل يستغلونها؛ لأنهم لا يترددون في استخدام التقية، والخداع، والتلون من أجل خداع الناس بالتستر والتشيع، وإذا تحقق لهم ما يصبون إليه أظهروا العداء للإسلام وأهله.

وبعد النظر إلى واقع تاريخهم نجد أن الأثر السلبي وقع في جوانب أربعة:

الأول: القضاء على رموز ورجال الإسلام.

الثاني: إحياء البدع.

الثالث: التشكيك في الدين.

الرابع: مواقفهم السياسية (محاولة هدم الخلافة، والتعاون مع الصليبيين).

وتوضيح ذلك: أن الجانب **الأول يتمثل** بقتلهم الخلفاء[1]، والوزراء[2]، والعلماء[3]. وهدفهم من ذلك القضاء على مصادر القوة

---

(١) منهم: الخليفة العباسي المسترشد بن المستظهر، حين قتله عشرة من الباطنية في خيمته وقطّعوه. وابنه الخليفة العباسي الراشد بالله. ينظر: البداية والنهاية (١٢/ ٢٥٨)ط: دار احياء التراث العربي.

(٢) منهم: الوزير نظام الملك السلجوقي، ونظام الملك أبو نصر، والوزير أبو المحاسن. ينظر المصدر نفسه (١٢/ ١٧٤، ٢١١) وينظر إلى جدول موضحاً فيه أسماء الوزراء والخلفاء والعلماء: الجهاد والتجديد، ص١٤٦-١٤٧.

(٣) ينظر: السير للذهبي(١٥/ ١٤٥).

للدين[١].

وأما الجانب الثاني فيتضمن الكثير من البدع التي أحيوها منها: **تعظيم** المشاهد والقبور، ولا يزال هذا الأثر السلبي قائمًا حتى هذه اللحظة في مسجد الحسين في القاهرة الذي يزعمون أن فيه رأس الحسين رضي الله عنه[٢]،

---

(١) ينظر للاستزادة عن الاغتيالات: البداية والنهاية (١٢/ ١٧٤)ط: دار إحياء التراث، والجهاد والتجديد في القرن السادس الهجري لمحمد حامد الناصر، ص١٤٣-١٥٢، وأثر الحركات الباطنية في عرقلة الجهاد ضد الصليبيين، يوسف الزاملي، ص٢٨٧-٢٩٢.

(٢) والأقوال في موضع دفِنَ رَّأس الحسين رضي الله عنه على النحو التالي: الأول: أَنَّ يَزِيد بَعَثَ بِرَأْسِهِ إِلَى عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ نَائِبِ الْمَدِينَةِ فَدَفَنَهُ عِنْدَ أُمِّهِ بِالْبَقِيعِ. الثاني: أَنَّ الرَّأْسَ لَمْ يَزَلْ فِي خِزَانَةِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ حَتَّى تُوُفِّيَ فَأُخِذَ مِنْ خِزَانَتِهِ فَكُفِّنَ وَدُفِنَ دَاخِلَ بَابِ الْفَرَادِيسِ مِنْ مَدِينَةِ دِمَشْقَ. الثالث: أَنَّ يَزِيد وَضَعَه في خزائن السلاح إلى أن أخذه سليمان بن عبد الملك فَكَفَّنَهُ وطيبه وصلى عليه ودفنه في مقبرة الْمُسْلِمِينَ، ثم إن خلفاء بني عباس نبشوه وَأَخَذُوهُ مَعَهُمْ. الرابع: أن يزيد وضعه فِي قبر أَبيه مُعَاوِيَة. الخامس: أن الرأس أعيد إلى الجثة بكربلاء بعد أربعين يوماً من المقتل وهو قول الرافضة والإمامية، وأصبح له طقوسًا تسمى بزيارة الأربعين. في حين يزعم العبيديون ومن تعصب لهم أنه كان في عسقلان ثم حمل في سنة ٥٤٨هـ، ويروون خرافة في ذلك أنه حين وصول الرأس حدث بمصر (ظلمة عظيمة غشت بأبصار الناس حتى لم يبق أحد يعرف أين يتوجه، ثم هبت ريح سوداء شديدة، فظن الناس أن الساعة قد قامت. واستمرت الريح سبع ساعات وانجلت الظلمة قليلا قليلا وسكنت الريح. ولم يصل في ذلك اليوم أحد صلاة الظهر ولا العصر، ولا أذن في القاهرة ولا مصر). [اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء(٣/ ٢٢)]. هذا وقد رجّح بعض العلماء القول الأول منهم ابن تيمية وابن كثير وضعفوا الأقوال الأخرى. ينظر للاستزادة حول هذه المسألة: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للإمام القرطبي، ص١١٢٢، مجموع الفتاوى لابن تيمية(٢٧/ ٤٥٠-٤٨٩)، والاستغاثة في الرد على البكري لابن تيمية، ص٣٣٠-٣٣١، والبداية والنهاية لابن كثير (٨/ ٢٢٢)، وأسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب لمحمد بن درويش الحوت، ص٣٥٣.

حيث تقام فيه مظاهر الشرك بالطواف حوله، ودعائه من دون الله - عزّ وجلّ - والتمسح به.

ومن بدعهم أيضًا إقامة الأعياد الكثيرة منها: (موسم رأس السنة، وموسم أوّل العام، ويوم عاشوراء، ومولد النبيّ ﷺ، ومولد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ومولد الحسن، ومولد الحسين رضي الله عنهما، ومولد فاطمة الزهراء - عليها السلام -، ومولد الخليفة الحاضر، وليلة أوّل رجب، وليلة نصفه، وليلة أوّل شعبان، وليلة نصفه، وموسم ليلة رمضان، وغرّة رمضان، وسماط رمضان، وليلة الختم، وموسم عيد الفطر، وموسم عيد النحر، وعيد الغدير، وكسوة الشتاء، وكسوة الصيف، وموسم فتح الخليج، ويوم النوروز، ويوم الغطاس، ويوم الميلاد، وخميس العدس، وأيام الركوبات)[١]. فهذه الأعياد الكثيرة تدل على إحداثهم في الدين. فلم يعرف في أي دولة إسلامية قبل ظهورهم إقامتها مثل تلك الأعياد الكثيرة.

ولعل أعظمَ شاهد على أثرهم السلبي في العقيدة الصحيحة ما حصل بين علماء السنة من خلاف بسبب بدعة الاحتفال بالمولد النبوي؛ إذ يقر أكثر من أجاز الاحتفال بالمولد[٢] وجميع من حرّمه وجعله بدعة أن العبيدين هم أول من احتفلوا بالمولد النبوي. ولسنا هنا في مقام التفصيل لهذا الموضوع، ولكن يكفي أن يكون الأثر السلبي لهذه الدولة الباطنية قد تولدت منه بدعة المولد وتسببت إلى ما صار إليه الحال من شد وجدل بين

---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي (٢/ ٤٣٦).

(٢) ينظر مثلاً: تاريخ الاحتفال بالمولد النبوي من عصر الإسلام الأول إلى عصر فاروق الأول لحسن السندوبي، ص. ٢٤ وينظر: البدعة وموقف الاسلام منها، عزت علي عطية. ٤١١.

المسلمين.

وأما الجانب الثالث: المتعلق بتشكيكهم في الدين وأصوله[1] فهو واضح وظاهر؛ لأن جميع فرق الباطنية يدعون إلى إبطال الشرائع، سواء من أظهر معتقده كالقرامطة ونحوهم أم من أخفى ذلك: كالعبيدين الإسماعيليين. وأمّا القرامطة فلا يحتاج الأمر إلى بيان كيفية إبطالهم الشرائع؛ لأنهم قد صرّحوا بذلك فعلاً وقولاً.

في حين تثبت في كتب الإسماعيلية حقيقة معتقدهم الذي سبق بيان جزء منه. ولكن يبقى هنا الأمر في حاجة إلى استيضاح ماهية أثر العبيدين السلبي في الشريعة وخاصة أنهم يدّعون بأنهم لا يهدفون إلى هدم الشريعة؟

ولكي يتضحَ هذا الأثر رأيت أن أسير على الخطوات التالية:

الأولى: أن أبحث وأستطلع أهم ما يميز الشريعة الصحيحة.

والخطوة الثانية: أن أنظر إلى الأدوات المعينة على تميّز الشريعة.

أخيرًا، الخطوة الثالثة: أن أنظر في كتب الإسماعيلية (العبيدين) هل وجد فيها ما يقدح في الخطوتين الأوليين؟

فحين نبدأ بالخطوة الأولى باحثين عن خصيصة الشريعة عند أهل السنة والجماعة نجدها متمثلة بكونها صالحة ونافذة لكل زمان ومكان، وهذا ما يميزها عن غيرها، وإذا كان الأمر كذلك ننتقل إلى الخطوة الثانية؛ لنبحث عن الأدوات المعينة على نجاحها، وقد وجدتها متمثلة

---

(١) ينظر: الفرق بين الفرق، ص. ٢٦٣ وينظر من مصادر الباطنية: اختلاف أصول المذاهب للقاضي النعمان بن محمد، ص٣١ وما بعدها.

بقاء الاجتهاد الممحّص لكل نازلة تطرأ؛ لمعرفة حكم الشرع فيها، وليس في مقولة انتظار الإمام المستور أو الغائب كما يزعم الباطنية والإثنا عشرية التي تعطل الشريعة وتلغي تميّزها.

ولا شك أن أهم ما يعين على بقاء الاجتهاد استبقاء أدواته المتمثلة فيما حوته الشريعة من قواعد وأصول استنباط الأحكام الشرعية. وهذا ما يجعل حكم الله - عزّ وجلّ - والشرع نافذًا وقائمًا، بحيث يتوخى فيه المجتهد إعمال هذه القواعد تقربًا لله - عزّ وجلّ - ، وتحسبًا من الوقوع في غير حكم الله ﷻ. وبهذا يقع التواصل والتلازم بين العقيدة والشريعة.

وعلى هذا الأساس لم يبق لنا إلا أن ننظر كخطوة أخيرة في كتب الباطنية، هل قدحوا في هذه الخصيصة أو أدواتها الموصلة إلى أهدافها الرامية إلى إعمال حكم الله؟

وقد كانت نتيجة النظر في كتبهم أن القاضي النعمان بن محمد[١] وهو من أركان الدعوة العبيدية في مصر قد ألف كتابه: (اختلاف أصول المذاهب)، وعمد فيه إلى نقد وقدح أصول الاجتهاد والاستنباط المجمع عليها بين عامة الفقهاء مستدلاً بما وقع بينهم من اختلافات فقهية على عدم سلامة معتقدهم، وجعل ذلك من اتباع الهوى[٢].

---

(١) النعمان بن محمد بن منصور، أبو حنيفة بن حيون التميمي، ويقال له القاضي النعمان، عاصر المهديّ، والقائم، والمنصور، والمعز (منشئ القاهرة) وخدمهم. وقدم مع المعز إلى مصر، وهو كبير قضاته. كان أباه من دعاة الإسماعيلية، وفي كتبه ما يدل على انحلال عقيدته وغلوه. ومن كتبه: اختلاف أصول المذاهب، ودعائم الإسلام في ذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٥/ ٤١٥)، والأعلام للزركلي (٨/ ٤١)، ومقدمة كتاب اختلاف أصول المذاهب لمصطفى غالب، ص٩-٢٤.

(٢) ينظر كلامه في كتابه: اختلاف أصول المذاهب، ص ٣٦، ٣٩.

وهو بهذا التقرير يهدم أهم ما يميز الشريعة الربانية الصالحة لكل زمان؛ لأنه ضيّق أبوابها وسعتها، و لم يقبل أدوات الاجتهاد، وجعله في باب واحد هو ما يشرِّعه الإمام، وأن القرآن في كل الأحكام ليس كما يفهمه الفقهاء، ولكن حسب المقرر فيما يعتقد هو أن لكل آية من آيات القرآن ظاهرٌ وباطن.

وهذا التشويش قد أدى إلى آثار سلبية، حيث وقع تأثيره فعلاً بشكل أو بآخر، وخاصة على المتصوفة[١].

الحاصل أن هذه نتيجة تُؤكد أن الغاية من ذلك هو هدم وإبطال الشرائع، وهو ما يتفق مع عقيدة الباطنية. وبذلك اتفقوا في الغاية، واختلفوا في الوسيلة.

وهذا الأثر لم يتوقف في التشكيك بالعقائد، بل امتد إلى الجوانب الاجتماعية؛ إذ ظهر واضحًا وجليًا من واقع المظاهر التي انتشرت أيام القرامطة، منها: القول باشتراكية النساء[٢].وعلى إثر ذلك أصبح الناس في شك واضطراب، والصلات الأسرية منفكة[٣]، وانتشرت الجرائم المختلفة فخاف الناس، ولم يأمنوا على أنفسهم، ولا على أموالهم، فكانوا يغيرون على الجماعة من الناس ليلاً وهم نائمون، فيضعون السيف فيهم، ويأخذون ما معهم من متاع ومال[٤]. فكلما زادت شوكتهم زاد وعم

(١) ينظر مثلاً لكلام الغزالي في الإحياء: حيث قال: (وسئل بعض العلماء عن العلم الباطن ما هو فقال هو سر من أسرار الله تعالى يقذفه الله تعالى في قلوب أحبابه لم يطلع عليه ملكاً ولا بشراً) (٣/ ٢٤)، وينظر: (١/ ٢٨٩).

(٢) ينظر للاستزادة: الفكر الباطني لأحمد المغربي، ص٤٨٨-٤٩٠.

(٣) ينظر إلى أنموذج من ذلك لما نقله الطبري في تاريخه(١٠/ ١٠٠-١٠٣)، وابن الأثير في الكامل(٦/ ٥٣٤).

(٤) ينظر: الكامل لابن الأثير (٢/ ٢٨٩).

الخوف بين الناس[١].

وتأكد مما سبق بيانه أن الباطنية بأشكالها المختلفة سعت إلى هدم الدين عمومًا بأشكال مختلفة كما بينا. وينقل الإمام ابن كثير حقيقة دور دولة بني عبيد في ذلك، فيقول: (**وظهرت في دولتهم البدع، والمنكرات. وكثر أهل الفساد، وقلّ عندهم الصالحون من العلماء والعباد، وكثرت بأرض الشام النصيرية، والدرزية، والحشيشية، وتغلب الفرنج على سواحل الشام بكامله حتى أخذوا القدس، ونابلس، وعجلون، والغور. وبلاد غزة، وعسقلان، وكرك، والشوبك، وطبرية، وبانياس، وصور. وعكا، وصيدا، وبيروت، وصفد، وطرابلس، وأنطاكية، وجميع ما والى ذلك، وقتلوا من المسلمين خلقًا وأممًا لا يحصيهم إلا الله، وسبوا ذراري المسلمين من النساء، والولدان مما لا يحد ولا يوصف، وكل هذه البلاد كان الصحابة قد فتحوها وصارت دار إسلام، وأخذوا أموال المسلمين ما لا يحد ولا يوصف، وكادوا أن يتغلبوا على دمشق، ولكن الله سلّم. وحين زالت أيامهم وانتفض إبرامهم أعاد الله - عزّ وجلّ - هذه البلاد كلها إلى المسلمين بحوله، وقوته، وجوده، ورحمته**)[٢].

فهذا حقيقة ملموسة ينقلها أهل الأخبار والعلماء عن أثر هذه الدولة في الدين والأمة.

أما الجانب الرابع والأخير - المتعلق بالمواقف السياسية تجاه الصليبيين - فهو متداخل في أكثر من جانب؛ لأنه قد يرتبط بجانب

---

(١) ينظر للاستزادة حول هذا الموضوع: الحركات الباطنية للخطيب، ص٤٤١-٤٤٤. وأثر الحركات الباطنية في عرقلة الجهاد ضد الصليبيين ليوسف الزاملي، ص ٢٠٥-٢١٣.

(٢) البداية والنهاية (١٢/ ٢٣٢).

عقدي، وجانب سياسي - شرعي - ؛ ولذا سنجعل التركيز منصبًا على الاستشهاد بموقفين:

الأول: دولة العبيديين وغيرهم من الباطنية أثناء الحملة الصليبية. وربط ذلك بالجانب العقدي.

والثاني: دور الدعاة الإسماعيلية في توسيع ملك العبيديين في مصر.

فالموقف الأول: هو الأكبر - في نظري - والأخطر؛ لسببين اثنين هما:

الأول: أنه مرتبط بالأثر العقدي، بمعنى أنه إذا تحقق لهم نفوذ سياسي أو تسلط على بلدان المسلمين، فسيكون وقعه ممتدًا مفسدًا عقائد الناس.

والثاني: أن أصل منشأ هذه الحركات سياسي؛ لأنها تولدت من بقايا الديانات القديمة: كاليهودية، والمجوسية، النصرانية التي قُضي على نفوذها السياسي. فحين نعود إلى بداية وجود هذه الفرق الباطنية وأصل منشئها من داخل الإسلام نجد أن أصلها وبذرتها الأولى يعود إلى اليهودي عبد الله بن سبأ[1]؛ ولهذا يمكن أن نقول: إن أول أثر تحقق في الواقع السياسي هو إحداث الفتنة في الدولة الإسلامية بمقتل عثمان رضي الله عنه وانقسام المسلمين، ثم بعد ذلك وقع الانقسام بقيام دولة باطنية تختلف اختلافًا كليًا عن دول الإسلام التي كانت قائمة قبله.

---

(١) ينظر للاستزادة في تحليل هذا الموضوع وجمع أقوال العلماء إلى: كتاب أصول الاسماعيلية للسلومي (١/ ٧٥-٩٢)، وعبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في صدر الإسلام لسليمان بن حمد العودة، ص(٢١٠- ٢١١).

فأصبحت خلافة العباسيين في بغداد، ودولة العبيدين والقرامطة في القاهرة والمغرب العربي[(١)]، وخلال فترة حكمها حاولت القضاء على الخلافة العباسية في بغداد.

وهذان السببان يقودان إلى الاستزادة من استخلاص النتائج المعينة على معرفة الحقائق عن دورهم السلبي في إضعاف التلازم بين العقيدة والشريعة، وذلك حين نستعرض مواقف العبيديين نجد أن بداية دخول الصليبيين واحتلالهم بيت المقدس كانت عبر انتصارهم على العبيديين الذين كانوا مسيطرين على أجزاء من بلاد الشام، ومنها (بيت المقدس). وذلك على الرغم من أن عامل العبيديين الباطنيين[(٢)] حاول الدفاع عن بيت المقدس ضد الحملة الصليبية، وأقام التعزيزات والاستعدادات[(٣)]، أي: نستنتج من ذلك أن العبيديين كانوا في أوج قوتهم، وخصوصًا إذا علمنا أن قوتهم هذه لم يكتب لها أن تعود كما كانت قبل الصليبيين إلى أن جاء صلاح الدين الأيوبي.

في حين يقابل ذلك أن الدولة الإسلامية السنية في حالة قوتها، سواء أكانت في زمن الخلفاء الرشدين أم بعدهم لم يكتب أن وقع عليهم هزيمة وانكسار كبير كهذا الذي وقع في احتلال بيت المقدس وما حوله من ديار المسلمين، وإنما يقع لها كرٌّ وفرٌّ تكون عاقبته نصر للمسلمين ودولتهم.

---

(١) ينظر: الحركات الباطنية في العالم الإسلامي للخطيب، ص. ٤٤٥ وتقدم الكلام عن ذلك قريبًا.

(٢) وهو: افتخار الدولة حاكم القدس.

(٣) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٥/ ١٤٨)، والحروب الصليبية. عاشور (١/ ١٩٦)، ودولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي لعلي الصَّلَّابي، ص٤٧٨.

وأمّا في حالة ضعفها كما حصل في دولة بني العباس وغيرها فلا ننكر ما وقع من انهزام كان سببه المسلمون أنفسهم حين تخلوا عن أسباب النصر المتمثلة بإقامة التلازم بين العقيدة والشريعة.

وكل ذلك يعطي مؤشرات لحقائق وسنن كونية، فدولة بني عبيد أثناء قوتها حصل انهزام كبير واحتلال لبيت المقدس، وهذا أثر سلبي.

في حين دولة الخلافة الإسلامية أثناء قوتها لم يقع ذلك وإنما أثناء ضعفها.

فهذه نتيجة وحقيقة أولى ظهرت حين نظرنا إلى ما وقع للمسلمين من هزيمة كبرى.

وحين ننظر في الشأن نفسه المرتبط بالصليبين كتسلسل تاريخي واقعي؛ لمعرفة ما نتج عن هذه الهزيمة التي وقعت على المسلمين؛ لنستخلص منها العبر والحقائق التي قد تفيدنا في هذا البحث. نجد أن الله - عزّ وجلّ - جعل النصر في زمن تملك أهل السنة، بل لم يتحقق إلا بعد زوال الدولة الباطنية في مصر. وكان من أهم مظاهر التجديد التي ساعدت على ذلك النصر ونهوض الإسلام وطرد المحتل تفعيل الجانب العملي للإيمان ألا وهو الجهاد، وإقامة العدل، وتعظيم الشريعة وتطبيقها، وإقامة السنة.

ولا شك أن بداية ذلك كان من أيام نور الدين زنكي، الذي يقول عنه أبو شامة: (وكان يتحَرَّى العدل، وينصف المَظلُوم من الظَّالم كائنًا من كان. القوى والضعيف عنده في الحق سواء، وكان يسمع شكوى الْمَظْلُوم ويتولى كشف حَاله بِنَفسِهِ، وَلَا يكل ذلك إلى حاجب ولا أمير، فلا جرم أن سار ذكره في شرق الأَرض وغربها ... وكَانَ يُعظم الشَّرِيعَة المطهرة

وَيقف عِنْد أَحْكَامهَا . . .)[١].

وقال عنه ابن الأثير في الكامل (وَقَدْ طَالَعْتُ سِيَرَ الْمُلُوكِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَلَمْ أَرَ فِيهَا بَعْدَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَحْسَنَ مِنْ سِيرَتِهِ، وَلَا أَكْثَرَ تَحَرِّيًا مِنْهُ لِلْعَدْلِ)[٢].

وقال ابن كثير عنه: (وكان يقوم فِي أَحْكَامِهِ بِالْمَعْدِلَةِ الْحَسَنَةِ، وَاتِّبَاعِ الشَّرْعِ الْمُطَهَّرِ، وَيَعْقِدُ مَجَالِسَ الْعَدْلِ وَيَتَوَلَّاهَا بِنَفْسِهِ، وَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ في ذلك القاضي والفقهاء والمفتون مِنْ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ، وَيَجْلِسُ فِي يَوْمِ الثُّلَاثَاءِ بِالْمَسْجِدِ الْمُعَلَّقِ الَّذِي بِالْكُشْكِ لِيَصِلَ إِلَيْهِ كُلُّ واحد من المسلمين، وأهل الذمة حتى يساويهم، وَأَحَاطَ السُّورَ عَلَى حَارَةِ الْيَهُودِ، وَكَانَ خَرَابًا، وأغلق باب كسان وفتح باب الفرج، ولم يكن هناك قبله بَابٌ بِالْكُلِّيَّةِ، **وَأَظْهَرَ بِبِلَادِهِ السُّنَّةَ وَأَمَاتَ الْبِدْعَةَ**، وَأَمَرَ بِالتَّأْذِينِ بِحَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيِّ عَلَى الْفَلَاحِ، وَلَمْ يَكُنْ يُؤَذَّنُ بِهِمَا فِي دَوْلَتِي أَبِيهِ وَجَدِّهِ، وَإِنَّمَا كَانَ يُؤَذَّنُ بِحَيِّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ شِعَارَ الرَّفْضِ كَانَ ظَاهِرًا بِهَا، وَأَقَامَ الْحُدُودَ، وَفَتَحَ الْحُصُونَ)[٣].

وكان يقدم أشغال الناس على أوراده، وقيامه لليل، فيجمع بينهما[٤].

ولا يفعل شيئًا إلا بنية حسنة حتى في اللعب يحتسب فيها الأجر بالعدة للقتال[٥]، ولا يتعصب لمذهب فقهي، بل كلها عنده سواء[٦].

---

(١) عيون الروضتيين (١/ ٣٨) ط الرسالة.

(٢) (٩/ ٣٩٤).

(٣) البداية والنهاية (١٦/ ٤٨٠-٤٨١)، تحقيق: د. عبد الله التركي.

(٤) الكواكب الدرية في السيرة النورية، ص٥٤.

(٥) المصدر السابق، ص٥٥-٥٦.

(٦) المصدر نفسه، ص٥٦.



وبهذا نستنتج حقائق، وقواعد، وسننًا ربانية، ترتبط بمسألة التلازم بين العقيدة والشريعة، وذلك على النحو التالي:

الأولى: أن في فترة قوة الدولة العبيدية حصلت مفسدة كبيرة، وهي احتلال بيت المقدس مع ما تبعه من مفاسد أخرى، في حين لم يحصل ذلك في فترة قوة الدولة الإسلامية السنية.

الحقيقة الثانية: أن اندحار هذه المفسدة لم يتحقق إلا بعد زوال الدولة الباطنية.

الحقيقة الثالثة: أن تحقق النصر تمّ بعد (إقامة بعض من مظاهر التلازم بين العقيدة والشريعة منها: تحكيم الشريعة، والعدل، وإحياء السنة، وإماتة البدعة، والتعبد في جميع الأعمال). فالإصلاح المؤثر في الواقع يكون مبناه على التلازم.

الحقيقة الرابعة: أن فساد المعتقد يظهر معه فساد وسوء سياسة، وخذلان لا أقول ذلك على الإطلاق، ولكن يكفي أن يكون في أغلب سياستهم، وخاصة ما كان في مواجهة العدو الظاهر من خارج الإسلام حين يحتل أو يعتدي. وذلك إذا علمنا أن أصل هذه الفرق كما هو في معتقدهم مجيّشة، ومسخرة لعقيدة عداء أهل السنة على اعتبار فكرة الانتقام لأهل البيت، واسترجاع حقهم، وما إلى ذلك من منطلقات تؤجج المشاعر، وتسخّر الجهود في مسار موجه ضد المسلمين عمومًا. فالنفوس معبأة ضد الإسلام نفسه، فكيف يتّحدون مع المسلمين السنة ضد العدو الخارجي وهم يعدّونهم كفارًا أعداءً حقيقيين؟

وهذا ما شهد به التاريخ. فلم تتحقق لهم أيَّة مواقف تاريخية تُحسب للأمة الإسلامية سوى ما ارتكبوه في حق المسلمين، سواءً في المغرب أم

في المشرق، بل لم يسلم منهم حتى المسجد الحرام حين اقتلعوا الحجر الأسود، وقتلوا الحُجاج يوم التروية.. ولم يكتفوا بذلك بل تحالفوا مع الصليبيين ضد المسلمين(١).

فغلو المعتقد يقابله غلو في الفساد في جميع الجوانب، ويظهر ذلك متى سنحت الفرصة لهم، ويخفت متى كان الموقف يتطلب تقية وخداعًا.

بيد أنه في مقابل هذه الحقيقة لا يمنع أن يكون في زمن تملك أهل السنة انهزام، أو تخاذل وموالاة للأعداء، أو انتشار للفساد الأخلاقي، أو في أي جانب آخر، ولكن له حيثيات مختلفة. بمعنى أن حصول ذلك من أهل السنة ليس ناتجًا عن أصل المعتقد، بل بسبب تفريط في أصله، وعدم الاستسلام له ولأحكامه ... في حين نجد في المقابل عند الباطنية أو حتى غيرهم من فرق الشيعة لو فرضنا وجود هذه النظرية وهي في التفريط بأصل المعتقد، وجعلناه سببًا في عدم تحقق النصر لهم أو الصلاح في أي جانب؛ لوجدنا تناقضاً يمنع تطبيق هذه النظرية؛ لأنه مثلًا: في الجانب السياسي نجد أن الإمام أو القائم بالأمر في السياسة على سبيل المثال في زمن الحروب الصليبية التي سقط فيه بيت المقدس - وهو الخليفة الإسماعيلي في مصر - يحمل صبغة العصمة. فلا يقال حينئذ: إنه مفرط وبسبب تفريطه سقط بيت المقدس؛ لأنه يناقض فكرة العصمة تلك، ويهدم معتقدهم!؛ ولذا لا مناص لهم إلا الفرار إلى مبررات أخرى! ومهما كانت تلك المبررات محاكة إلا أنها في الحقيقة تؤكد فساد معتقدهم، وتثبت أثره السلبي.

في حين يؤكد المعتقد السني حقيقة التلازم وأثره الإيجابي المبني على

(١) ينظر: الحركات الباطنية للخطيب (ص ٤٤٦-٤٤٧).

المعتقد السليم في كلتا الحالتين:

- في حالة النصر والتمكين.
- وفي حالة الهزيمة والتخاذل.

ففي الأولى يكون مبررها سلامة المعتقد والتمسك به، وأمّا مبررها في الحالة الثانية: التفريط بالمعتقد.

والمقرّون بمعتقد عصمة الإمام إن أقروا بالتفريط ناقضوا العصمة، وإن لم يقولوا بالتفريط أيضًا قدحوا بالعصمة. إذ كيف لا ينتصر هو أو أحد من أبنائه أو أحفاده ولو بعد حين كما هي سنة الله - عزّ وجلّ - في الأرض أن العاقبة للمتقين؟! ولكن هذا لم يحدث، بل إن النصر تحقق مباشرة بعد سقوط دولتهم.

ولا يقف إثبات هذه الحقيقة المؤكدة سلامة المعتقد وأثره الطيب في ذلك مجردًا بل، لا بد من اجتماع السببين الشرعي والكوني، أي: لا بد من بذل السبب؛ لأنه من صلب العقيدة التي يؤمن بها أهل السنة.

وقس على ذلك الجوانب الأخرى: كالجانب الاجتماعي. فالفساد الذي قد يطرأ عليهم ليس بسبب تفريطهم في المعتقد ذاته كما هو حال أهل السنة، وإنما على العكس بسبب فساد معتقدهم(١).

ويمكن من جهة أخرى أن نقول: إن أثر تسلط الباطنية ودعمهم الصليبيين ضد المسلمين ناتج عن أثر سلبي آخر نتج عن تفريط المسلمين؛ لأن الضعف في ذلك لدى أهل السنة يجعل الفِرق المعادية لها ومنها الباطنية تتسلط عليهم عقوبة لتفريطهم، ثم يتبعه تسلط الأعداء

---

(١) ينظر للتوسع: الحركات الباطنية، ص١٦٥-١٦٨.

الخُلّص من خارج الإسلام، ولا يمكن أن يقع نصر كبير للمسلمين على العدو الخارجي إلا بعد زوال تسلط الدولة الباطنية؛ لأن أصل معتقدهم قائم على هدم الإسلام ومعاداة أهله، كما دلت عليه الشواهد التاريخية المنبثقة من عقائدهم.

أما الموقف الثاني السياسي ودور الدعاة العبيديين فيتضح عبر ازدياد عدد اتباعهم، وتوسع ملكهم حتى كادت أن تسقط الخلافة في بغداد بسبب دخول البساسيري[(١)] الذي كان من قادة العباسيين في دعوة العبيديين حين خطب للخليفة العبيدي[(٢)]، وخلع الخليفة العباسي القائم بأمر الله[(٣)(٤)]، وكذلك في

---

(١) أرسلان بن عبد الله، أبو الحارث البساسيري: قائد، ثائر، تركي الأصل. كان من مماليك بني بويه، وخدم القائم العباسي فقدمه على جميع الأتراك في بغداد، وقلّده الأمور بأسرها، ثم خرج عليه وأخرجه من بغداد، وخطب للمستنصر الفاطمي صاحب مصر سنة ٤٥٠ هـ، وأخذ له بيعة القضاة والأشراف ببغداد قسرًا. فتغلب عليه أعوان القائم، من عسكر السلطان طغرلبك، فقتلوه. وكانت ببغداد محلة كبيرة تنسب إليه. ينظر: الأنباء في تاريخ الخلفاء، (١/ ١٩١)، والكامل (٨/ ١٦١)، والاعلام للزركلي(١/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٢) ينظر: إلى بعض من مراسلات البساسيري لداعي دعاة العبيدين هبة الله الشيرازي: مذكرات داعي دعاة الدولة الفاطمية المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي، ص١٧٩-١٨١، ١٩١-١٩٢، ٢١٩-. ٢٢١ وينظر إلى تفاصيل دور البساسيري: الأنباء في تاريخ الخلفاء، (١/ ١٩١-١٩٨)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٦/ ٨-٣٨) الكامل (٨/ ١٦١).

(٣) عبد الله بن أحمد بن إسحاق، أبو جعفر، ولي الخلافة (سنة ٤٢٢ هـ). وكان ورعا، عادلا، كثير الرّفق بالرعية.، وأعيد للخلافة ثم مات ٤٦٧ هـ.ينظر: الكامل (٨/ ١٥٢-١٦١)، والسير للذهبي(٥/ ١٣٨-١٤١)، والأعلام للزركلي (٤/ ٦٦).

(٤) يمكن من خلال قصة عودة الخليفة العباسي القادر بالله للخلافة الاستشاد على حقيقة أثر التلازم في الحياة، وذلك حين ننظر فيما ذكره المؤرخون أنه في محنته هذه كتب كتابًا وبعث به إِلَى بَيْتِ اللهِ مستَعْدِياً مِمَّن ظَلَمَهُ، وقيل أنه أكثر في الدعاء، ثم =

دخول الملك البويهي أبي كاليجار[(١)]، [(٢)].

فنلحظ أن وجود دولة باطنية قائمة لها مقدراتها، وأموالها، وجندها قد أثر في الدين وتلازمه، وكان من أهم مظاهر هذا التأثير إرسال الدعاة في كل مكان يخادعون الناس والعوام؛ لإدخالهم في دينهم، ويرغبونهم بالمال، بل إنهم سعوا إلى إذكاء الفتنة بين أمراء وزعماء السنة في خلافة بني العباس[(٣)]، فكان دورهم شاملًا كل الأدوار[(٤)].



= نصره الله، وأعاد ملكه. وهذا يؤكد حقيقة التلازم. ينظر: السير للذهبي(٥/ ١٣٨-١٤١).

(١) أَبُو كَالَيْجَارَ مَرْزُبَانُ بنُ سُلْطَانِ الدَّوْلَةِ بنِ بَهَاءِ الدَّوْلَةِ بنِ عَضُدِ الدَّوْلَةِ ابْنِ بُوَيْه تَمَلَّكَ بَعْدَ ابْنِ عَمِّهِ جَلَالِ الدَّوْلَةِ، كَانَتْ أَيَّامُه خَمْسَ سِنِيْنَ، وَجَرتْ لَهُ خُطُوبٌ وَحُرُوبٌ، وَعَاشَ نَيِّفاً وَأَرْبَعِيْنَ سَنَةً، وَقَهرَ ابْنَ عَمِّهِ المَلِكَ العَزِيْزَ، وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِيْنَ وَأَرْبَع مئَةٍ بِكَرْمَانَ، وَمَلَّكُوا بَعْدَهُ ابْنَهُ المَلِكَ الرَّحِيْمَ أَبَا نَصْرٍ، وكان كثير المال. ينظر: الكامل (٩/ ٥٤٧)، والسير للذهبي(١٧/ ٦٣١).

(٢) ينظر: مذكرات داعي دعاة الدولة الفاطمية المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي، ص ٢٠، ٦٧-٦٨.

(٣) ينظر مثلًا لدور داعي الدعاة المؤيد الشيرازي حين ذكر في مذكراته أنه أشعل الحرب بين الأخوين طغرل بك وإبراهيم السلطانين السلجوقيين: مذكرات داعي دعاة الدولة الفاطمية المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي، ص ٢١٧-٢١٩.

(٤) ويظهر حجم اتساع دعاة الإسماعيلية وأدوارهم المتنوعة في الرسالة التي بعثها المعز العبيدي إلى الحسن القرمطي وقال فيها: (ومع هذا فما من جزيرة في الأرض ولا إقليم إلا ولنا فيه حجج ودعاة يدعون إلينا، ويدلون علينا، ويأخذون بيعتنا، ويذكرون رجعتنا، وينشرون علمنا، وينذرون بأسنا، ويبشرون بأيامنا، بتصاريف اللغات واختلاف الألسن، وفي كل جزيرة وإقليم رجال منهم يفقهون، وعنهم يأخذون). اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء للمقريزي، (١/ ١٦٩).

المبحث الرابع

أثر المفاهيم الشرعية الخاطئة في تلازم العقيدة والشريعة

- **منهج البحث:**

إن الأحكام التي أتى بها الشرع تظهر آثارها الحسنة لاحقًا. وتبعًا لذلك تظهر مفاهيم مدافعة أو مخالفة لها تؤثر حين إجرائها وتطبيقها وهي خاطئة لم توافق الشرع. وسنسعى إلى توضيح تلك المفاهيم المجانبة للصواب؛ ولعدم قدرة البحث على الإلمام بجميعها؛ لذا اقتصرنا على مفهومين رئيسين هما:

الأول: مفهوم البدعة.

والثاني: مفهوم الإيمان.

وسنوضح أثر المفهوم الخاطئ لهما في التلازم بين العقيدة والشريعة، ولكي نصل إلى ذلك أرى أن من الضروري بيان المفهوم الصحيح أولاً، واستعراض الأقوال فيه، وأيها موافق للدليل. فالمفاهيم الشرعية إما أن تكون موافقة للدليل وصحيحة، وإما أن تكون مخالفة للدليل. فالموافقة للدليل يظهر منها أثر حسن يتحقق من وجهين:

الأول: من كون المفهوم موافقًا للشرع.

الثاني: من جهة سنة الابتلاء؛ ليعلم الله - عزّ وجلّ - الذين سلّموا بالنصوص، ويعلم الذين تركوا التسليم فيكون الأثر إيجابيًا لمن استسلم للدليل.

في حين عدم موافقتها الدليل فإنها ستؤثر تأثيرًا سلبيًا إما في إضعاف

التلازم أو فصله، وذلك من وجهين:

الأول: حين يقع الخطأ في تصور المفهوم الشرعي.

الثاني: من جهة عدم الصبر على الابتلاء في سنة التسليم للأدلة الشرعية.

سننظر عبر هذا المبحث إلى النتيجة التي ستظهر؛ على النحو التالي:

القسم الأول: أثر مفهوم البدعة الخاطئ في التلازم.

وللوصول إلى معرفة الأثر اتبعت الخطوات التالي:

الخطوة الأول: تحرير مفهوم البدعة الصحيح.

الخطوة الثانية: تحرير خلاف العلماء في مفهوم البدعة.

الخطوة الثالثة: توضيح الأثر السلبي للمفهوم الخاطئ للبدعة عبر المقارنة بينه وبين المفهوم الصحيح من حيث المفاسد.

الخطوة الرابعة: توضيح الفرق بين البدعة والمصالح المرسلة وأثر عدم التفريق بينهما في التلازم.

الخطوة الخامسة: علاقة مفهوم البدعة الخاطئ بالمفاهيم الحداثية العلمانية وأثره في التلازم.

القسم الثاني: أثر مفهوم الإيمان الخاطئ في التلازم.

الخطوة الأولى: تحرير مفهوم الإيمان الشرعي الصحيح.

الخطوة الثانية: علاقة مفهوم البدعة الصحيح بمفهوم الإيمان الصحيح، وأثره.

الخطوة الثالثة: الأثر السلبي للمفهوم الخاطئ للإيمان.

الخطوة الرابعة: أثر المفهوم الخاطئ للإيمان في التلازم.

القسم الأول: أثر مفهوم البدعة الخاطئ في التلازم.

الخطوة الأولى: تحرير المفهوم الشرعي للبدعة.

يرجع مصدر كلمة البدعة في **اللغة** إلى أصلين اثنين هما:

الأول: الشيء المخترع من غير مثال سابق.

الثاني: العطب والانقطاع [(١)]. وتستعمل في الخير والشر.

في حين أن البدعة في الشرع تستعمل في الذم؛ وذلك للأدلة التالية:

أولًا: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يقول في خطبته: «... أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ... إلخ»[(٢)].

ثانيًا: حديث العرباض بن سارية الذي قال: صلى بِنَا رسول اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ منها الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ منها الْقُلُوبُ. فقال قَائِلٌ: يا رَسُولَ اللهِ كَأَنَّ هذه مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا، فقال: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فإنه من يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بها، وَعَضُّوا عليها بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فإن كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[(٣)].

---

(١) ينظر: كتاب العين للخليل (٢ / ٥٤-٥٥)، وتهذيب اللغة للأزهري (٢/ ١٤٢)، والصحاح للجوهري (١/ ٣٥)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (١ / ٢٠٩)، وإكمال الأعلام بتثليث الكلام لابن مالك الطائي (١/ ٦٠-٦٢)، ولسان العرب لابن منظور(٨ / ٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، بَابُ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ(٨٦٧).

(٣) تقدم تخريجه، ص٢٢٥.

ثالثًا: حديث عائشة رضي الله عنها الذي قالت فيه: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو ردّ»[(١)].

الخطوة الثانية: تحرير خلاف العلماء في مفهوم البدعة.

هناك خلاف بين العلماء في مفهوم البدعة يمكن تقسيمه إلى اتجاهين:

الأول: اتجاه لا يرى تقسيم البدعة إلى بدعة حسنة، وبدعة قبيحة.

الثاني: يرى التقسيم إما إلى حسنة وقبيحة، أو إلى الأحكام الخمسة.(حرام، ومكروه، ومستحب، وواجب، ومباح[(٢)].

فالاتجاه الأول: جعلوا البدعة في عمومها تشمل كل ما حدث بعد عصر الرسول ﷺ ولا يستند على دليل من الكتاب والسنة، وفرّقوا بين تعريف البدعة لغة، وبين تعريفها شرعًا، وقالوا: (إن البدعة مذمومة بإطلاق، وليسَ هناك بدع حسنة).

وهذا قال به: من الصحابة عمر[(٣)]، وابن مسعود[(٤)]، ومعاذ[(٥)]، وابن

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلح، بَابٌ إذا اصْطَلَحُوا على صُلْحِ جَوْرٍ فَالصُّلْحُ مَرْدُودٌ (٢٦٩٧)، ومسلم في كتاب الأقضية، بَابُ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ، وَرَدِّ مُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ (١٧١٨).

(٢) مع العلم أنه قد يتغير وينتقل إلى الحرمة وهو ما يسمى بالحرام لغيره، مثل: بيع السلاح وقت الفتنة، وبيع العنب لصانع الخمر.

(٣) ينظر: البدع والنهي عنها لابن وضاح (٦٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي (١٠٠)، وصحح الأثر محقق كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة.

(٤) ينظر: البدع والنهي عنها لابن وضاح (٦١)، ومصنف عبد الرزاق (٢٠٠٧٦) و(٢٠١٩٨)، والإبانة لابن بطة (١١٨)، والأوسط للطبراني (٧٨٧١)، وشرح السنة للبغوي (٣٥٧٥)، والشعب للبيهقي (٤٤٥٢). وعن هذا الأثر قال محقق كتاب البدع: هو صحيح موقوفًا.

(٥) ينظر: في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي (١١٦) و(١١٧).

عمر[١] - رضي الله عنهم - أجمعين. ومن الأئمة الأربعة: أبو حنيفة [٢]، والإمام مالك [٣]، والإمام أحمد بن حنبل[٤]. وأما من قال به من العلماء فكثيرون، منهم: ابن تيمية[٥]، والحافظ الذهبي[٦]،

والحافظ ابن كثير[٧]، والشاطبي[٨]، وابن رجب[٩]، والحافظ ابن حجر[١٠][١١]، وغيرهم. **في حين لحظ الاتجاه الثاني في تعريف البدعة**

---

(١) ينظر: المصدر نفسه (١٢٦)، والإبانة لابن بطة (٢٠٥) وقال الألباني عن الأثر في السلسلة الصحيحة: إسناده صحيح (١٢١).

(٢) ينظر: الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (١/ ١١٦)، وذم الكلام وأهله للهروي (١٠٠٦) وذم التأويل لابن قدامة (٦٦).

(٣) ينظر: الإحكام لابن حزم (٦/ ٢٢٥)، والاعتصام (١/ ٦٦).

(٤) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٧)، (١/ ١٧٥)، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ٢٤١).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٧-١٠٨)

(٦) ينظر: التمسك بالسنن، ص ٢٦-٢٧.

(٧) ينظر: التفسير(١/ ٣٩٨).

(٨) ينظر: الاعتصام (١/ ٣٢١-٣٣٢).

(٩) ينظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ١٢٨).

(١٠) ينظر: فتح الباري (١٣/ ٢٥٤).

(١١) نسب الدكتور عبد الإله العرفج في بحثه: مفهوم البدعة وأثره في اضطراب الفتاوى المعاصرة، ص٧٠، لابن رجب، وابن كثير، وابن حجر القول بالتقسيم!؟ والحقيقة أن هذا الأمر غير صحيح، حيث يتضح من النصوص نفسها التي نقلها عنهم أنهم لا يقسمون البدعة في الشرع، وإنما ذكروا التقسيم في سياق حديثهم عن المعنى اللغوي لها، وهذا لا يختلف فيه أحد، ونكتفي بنقل جزء من النصوص التي نقلها الدكتور على سبيل المثال فقط، وهو في قول ابن حجر: (فالبدعة في عرف الشرع مذمومة، بخلاف اللغة . . . إلخ)، فهذا النص يثبت أن ابن حجر فرق بين معنى البدعة شرعًا وبين معناها لغة.

لغة، فسمّوا كل ما أحدث في الدين بعد عهد الرسول ﷺ بدعة، فإن وافق السنة فهو محمود، وإن خالفها فهو مذموم. وينسب هذا القول إلى الإمام الشافعي(١)(٢)، وابن الأثير في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر(٣)، والعز بن عبد السلام(٤)، وأبي شامه(٥)، والنووي(٦). وبعضهم يقسم البدعة كتقسيم الأحكام الشرعية: فتكون واجبة، أو محرمة، أو مندوبة،

(١) ينظر: مشارق الأنوار على الصحاح الآثار للقاضي عياض (١/ ٨١)، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني (٩/ ١١٣). فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٥٣).

(٢) إلا أنه ورد عنه ما يثبت أنه لا يرى بالتقسيم كقوله: (وإنما الاستحسان تلذذ) [الرسالة ٥٠٧]، وقوله: (من استحسن فقد شرع) [كما نقله الغزالي في المستصفى، ص٤٠٩]. وقوله كذلك: (والاجتهاد لا يكون إلا على مطلوب، والمطلوب: لا يكون أبدا إلا على عين قائمة؛ تطلب بدلالة يقصد بها إليها، أو تشبيه على عين قائمة. وهذا: يبين أن حرامًا على أحدٍ أن يقول بالاستحسان إذا خالف الاستحسان الخبرَ، والخبرُ من -الكتاب والسنة- عين يتأخّى معناها المجتهد؛ ليصيبه كما البيت يتوخاه من غاب عنه؛ ليصيبه، أو قَصَدَه بالقياس، وأن ليس لأحد أن يقول إلا من جهة الاجتهاد، والاجتهاد ما وصفتَ من طلب الحق . . . إلخ) [الرسالة، ص٥٠٣-٥٠٤]. ومن هذه النصوص يتضح أن الإمام الشافعي لا يقبل الاجتهاد إلا بدليل واضح، وشبه ذلك بالبيت الذي يقصد إليه، وكل هذا يؤكد أنه لا يرى توسيع معنى البدعة؛ لأن من أسباب اعتراض الإمام الشافعي على الاستحسان، كونه إحداثًا لشيء على غير مثال سابق. وإذا كان الأمر كذلك، فإن كلام الإمام الشافعي يحمل على ما يوافق الأدلة، ويصرف ما يعارضه بأن يقال: إن مراده هو: المعنى اللغوي، وإلا كان تعارضاً بين أقوله. ينظر: الاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي، أ. د هشام قريشة، ص٢٤٩-٢٥٠.

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر) ١/ ١٠٦).

(٤) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام(١/ ١١).

(٥) ينظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث، ص٩٣.

(٦) ينظر: شرح مسلم (٣/ ٢٤٧)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٩٩٤).

أو مكروهة، أو مباحة.

وهذا الخلاف له أسبابٌ في وقوعه من **أهمها**:

أولًا: أنه جرت العادةُ أن العلماء لا يتفقون في تعبيرٍ أو تعريف كلمةٍ ما تعريفًا مطابقًا، وإنما قد يتفق كثير منهم في المعنى العام والمراد منه، إذا أُعمل فيه المعنى الشرعي.

ثانيًا: أن البدعة لم يرد نص فيها خاص ينهى عنها، وإنما مستند النهي فيها يرجع إلى دليل عام، وإلى عموم قول النبي ﷺ: «كل بدعة ضلالة»، وإلى مقاصد الشريعة.

ثالثًا: تقديم المعنى اللغوي على المعنى الشرعي.

رابعًا: تخصيص المعنى الشرعي العام للبدعة بمعنى متوهم يظنّ أنه موجب للتخصيص.

والحقيقة أن هذا ما وقع في معنى البدعة. ولا شك أن إعمال المعنى الشرعي أكثر انضباطًا؛ لأنه هو المتعين، والجميع متفق على ذلك، ولكن كما ذكرنا أن الإشكال قد وقع في تخصيص المعنى العام، وهو: قول النبي ﷺ: «وكل بدعة ضلالة» وهذا لا يصح؛ لأنه يرجع إما إلى قول صحابي، وهو: قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (نعمت البدعة هذه)[(١)]، على فرض أن قصده متوجه إلى المعنى الشرعي، أو إلى نص شرعي كقول الرَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا

(١) رواه البخاري في كتاب صلاة التراويح، باب فَضْلِ مَن قَامَ رَمَضَانَ (٢/ ٨٥).

يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيءٌ»[(١)].

لكن نحتاج إلى المزيد من التحليل والنقد في أدلة القائلين: إن البدعة في الشرع منها المذمومة ومنها الحسنة، وذلك على النحو التالي:

نقاش الدليل الأول: قول عمر رضي الله عنه (نعمت البدعة هذه) لا ينهض أن يكون دليلًا على التخصيص لقول النبي ﷺ: «كل بدعة ضلالة» من جهتين:

الأولى: من الدليل نفسه، والكلام الذي نقلوه، واحتجوا به. فمثلاً: في قول عمر رضي الله عنه: (نعمت البدعة هذه) يتضح أن له أصلًا في عمل مشروع. إذ عمل به النبي ﷺ وهو الاجتماع على صلاة التراويح. فهي فعلت بعد الترك لزوال السبب، ولم تبتدع من غير أصل.

الثانية: أنه ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يثبت خلاف ما فهمه أصحاب هذا الاتجاه كقوله: (إن أصدق القيل قيل الله، ألا وإن أحسن الهُدى هُدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة ضلالة، ألا وإن الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، ولم يقم الصغير على الكبير... إلخ)[(٢)]. وهذا الكلام يؤكد أن مراده رضي الله عنه في قوله(نعمت البدعة هذه) هو المعنى اللغوي.

نقاش الدليل الثاني: «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً...» أيضًا لا

---

(١) رواه مسلم في كتاب الْعِلْمِ، باب مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً، وَمَنْ دَعَا إِلَى هُدًى أَوْ ضَلَالَةٍ، برقم (٦٩٧٥).

(٢) رواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها برقم (٦٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، برقم (١٠٠) وصحح الأثر محقق كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(١٠٠).

ينهض أن يكون مخصصًا؛ لقول النبي ﷺ : «كل بدعة ضلالة»؛ وذلك من جهة سبب الحديث نفسه الذي ذُكر في سياقه. فعن جرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه أنه قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَيْهِمُ الصُّوفُ، فَرَأَى سُوءَ حَالِهِمْ، قَدْ أَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ، فَحَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَبْطَؤوا عَنْهُ حَتَّى رُئِي ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ - قَالَ - ثُمَّ إِنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ جَاءَ بِصُرَّةٍ مِنْ وَرِقٍ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، ثُمَّ تَتَابَعُوا حَتَّى عُرِفَ السُّرُورُ فِي وَجْهِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً الحديث...».

فالصدقة مقررة في الشرع، وهذا ينطبق على الأدلة الأخرى المُستدل بها، ولا يتحقق التخصيص بها وقد ناقشها العلماء كثيرًا.

ويجب ألا نغفل عن أمرين:

الأول: أن العلماء المتقدمين المصنفين ضمن الاتجاه القائل بتقسيم البدعة في كلامهم عن البدعة نفسها لم يكن سوى ذكرًا لمعناها بعيدًا عن التعريفات العلمية التي تخرج المحترزات، وتميّز المقصود، وتوضّح المراد، من غير تفصيل[1]، هذا على فرض ثبوت ذلك عنهم؛ كأمثال الإمام الشافعي رحمه الله إلى أن جاء العز بن عبد السلام ففصّل في التعريف والمسألة.

الثاني: أن العلماء المتقدمين في حقيقتهم يقسمون البدعة إلى بدعة شرعية، وأخرى لغوية، أي: أن المعنى اللغوي عندهم شامل للذم والمدح في حين أن المعنى الشرعي مختص بالذم فقط.

---

(١) ينظر: البدعة والمصالح المرسلة: بيانها وتأصيلها، وأقوال العلماء فيها لتوفيق الواعي، ص٩٥.

وعلى الرغم من وجود الخلاف بين الاتجاهين في التعريف فإن بينهما اتفاقًا على المسائل التالية:

١ - أن كل ما وافق الكتاب والسنة والإجماع ليس بدعة.

٢ - أن كل ما خالف الكتاب والسنة بدعة.

٣ - عدم التذرع بهذا القول إلى جواز الابتداع في الدين، وخاصة الأئمة الكبار أمثال الإمام الشافعي، والنووي، وغيرهم، وحتى الإمام العز بن عبد السلام، حيث يقول: (فَإِن الْبِدْعَة ثَلَاثَة أضْرب:

أحدها: ما كان مُباحًا: كالتوسع في المآكل والمشارب والملابس والمناكح، فلا بأس بِشيء من ذَلِك.

الضَّرْب الثَّانِي: ما كان حسنًا وهو كل مُبْتَدع مُوَافق لقواعد الشَّرِيعَة غير مُخَالف لشيء منها: كصلاة التَّراويح، وبناء الرَّبط، والخانات، والمدارس، وَغير ذَلِك من أنواع الْبر الَّتِي لم تعهد فِي الصَّدْر الأول، فإِنَّهُ مُوافق لما جاءت به الشَّرِيعَة من اصطناع. الضرب الثالث: مَا كَانَ مُخَالفا للشَّرْع أَو مُلْتَزما لمُخَالفَة الشَّرْع فَمن ذَلِك صَلَاة الرغائب، فَإِنَّهَا مَوْضُوعَة على النَّبِي ﷺ وَكذب عَلَيْهِ)[١]

فهم إذن متفقون في الحكم قبولاً أو رفضًا[٢]؛ ولذلك يعود المعنى - لمن قال بالبدعة الحسنة - إلى السنة الحسنة، أي: إحياء سنة قد ماتت، وليس المعنى إحياء بدعة ظاهرة الاختراع لا أصل لها في السنة.

ومن الضروري بعد هذا التقرير في مفهوم البدعة الشرعي الانتقال إلى

---

(١) ٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي(٢/ ٢٥١-٢٥٢).

(٢) ينظر: الإبداع في مضار الابتداع، علي محفوظ، ص٨٢.

البحث في مسألة الأثر السلبي في إضعاف التلازم المرتبط به.

وهو في الحقيقة يوضح أهمية التمسك بالشرع عبر أثرين: أثر سلبي، وأثر إيجابي؛ لأن كثيرين يظنون بعقلوهم ويتوهمون أن بعض النصوص الشرعية تعارض مصالح متوهمة، وهذا بالفعل ما حدث في مفهوم البدعة حديثًا كما سيأتي ذلك قريبًا.

ولكن الصحيح أن النصوص لا تخالف ولا تعارض المصلحة، وهذا ما يجب التسليم به أولًا، أي: يجب إحسان الظن بهذه القاعدة. وهذا ما سنسعى إلى تجليته من طريقين:

الأول: بيان المقارنة بين المفهومين من حيث المفاسد قديمًا وحديثًا.

الثاني: ربط العلاقة بين مفهوم البدعة ومفهوم الإيمان الشرعيين. وهذا ما سيتناوله البحث في نهاية هذا المبحث.

الخطوة الثالثة: توضيح الأثر السلبي للمفهوم الخاطئ للبدعة عبر المقارنة بينه وبين المفهوم الصحيح من حيث المفاسد.

بعد تحرير مفهوم البدعة الشرعي يمكن أن نقارن بين المفهومين: الرافض تقسيم البدعة والمقسم على النحو التالي:

- أن من حسّن البدعة يفتح باب الذرائع المفضية إليها؛ ومن ثم يصبح الطريق معبّدًا سهلاً ورائجًا للبدعة. ولا ننسى أنه من باب التوسيع قد ولج الزنادقة، والطوائف المنحرفة، وأظهروا عبره أعمالهم الشركية. وهو يفضي إلى تفريق الأمة الإسلامية. فإذا فتح الباب صارت الأمة أحزابًا كل حزب يبتدع شيئًا، والكل يدعي معية الحق! وما هم ببالغيه.

- وأما من جعل البدعة كلها مذمومة فقد سدّ الطريق عليهم، ووافق الأدلة في المفهوم، وسلِمَ الأصلُ من الخلل. وحتى في حالة وجود اختلاف بينهم في بعض الأحكام الاجتهادية فإنهم لا يُبدّعون بعضهم بعضًا ما دام الموطن يحتمل الاجتهاد كأن يكون:
- مستندًا إلى حديث فيه نظر، ومختلف فيه.
- أو محتملاً أكثر من دلالة.
- أو من قبيل اختلاف التنوع في صفات العبادات.
- أو في الذرائع المفضية إلى البدعة وهذا المحل يكثر فيه الاختلاف؛ لأنه ظنِّيّ في الغالب، ويدخله الاجتهاد [١].

فمتى تحقق ذلك، وكان السبب في وقوع الخطأ الاجتهادي بعيدًا عن الهوى والجهل، وحظوظ النفس، وعن الأصول الفاسدة يكون اجتهادًا مقبولًا، ويثاب عليه فاعله.

- أن من حسّن بعض البدع تسبب في اضمحلال السنة شعر أم لم يشعر بذلك، وإن كان قصده حسنًا، ولكن فعله سيئ.
- في حين أن من منع التقسيم وأعمل المفهوم الشرعي للبدعة فإنه لزامًا سيبحث عن السنة أينما كانت، ويجتهد للعمل بها، وإن لم يجد سنة ولم يعمل فهو أيضًا على خير. فقد عمل أقل وأخذ أجرًا أكبر؛ إذ ليس الميزان بمن عمل أكثر، وإنما بموافقة الصواب.

والجدول التالي فيه مقارنة بين مفهوم التقسيم وعدمه:

---

(١) ينظر للتوسع: حكم التبديع في مسائل الاجتهاد للجيزاني، ص٢٨-٤٢، وإعمال قاعدة سد الذرائع في باب البدعة للمؤلف نفسه، ص٢٨.

جدول رقم: (٥) مقارنة بين مفهوم التقسيم وعدمه

الموضوع	البدعة(كل بدعة ضلالة)	البدعة (تقسيم)
الذرائع	سد الطريق ولم يفتح الباب	أسهم في فتح باب الذرائع المفضية للبدعة
حالهم مع الأدلة	جمعوا بين الأدلة، وأجابوا على أدلة مخالفيهم فصارت حجتهم ألصق بالأدلة وموافقة لها.	لازم قولهم تعطيل معنى قوله: "كل بدعة ضلالة"، حيث قابلوا التعميم بالتقسيم، والإثبات بالنفي، ولم يبق فائدة لقوله "كل محدثة بدعة".
حالهم مع اتباع السنة	من مقتضى المفهوم البحث عن السنن وإحياؤها	اضمحلال السنة.
حالهم مع الأمة	لا يؤدي إلى تفريق داخلي، وإن وقع فسينحصر داخل أصول عامة.	يؤدي إلى كثرة الأقوال والاختلافات.
أثره في المكلف	التيسير والتخفيف.	التشديد وزيادة الحرج.

ولكن يبقى من الضروري معرفة صلة البدعة بالمصالح المرسلة؛ لصلة المصالح بالدين والتلازم، وهي من خصائص الدين الشامل، وإذا كان الأمر كذلك فإن لها أثرًا في التلازم؛ لأن الخطأ في المفهوم الشرعي يولد أثرًا فيه بحسب حجم ذلك الخطأ، وهذه قاعدة. ولذا أرى أن أُبين الفرق بين البدعة والمصالح المرسلة؛ لكي يتضح الأثر السلبي.

الخطوة الرابعة: توضيح الفرق بين البدعة والمصالح المرسلة، وأثر عدم التفريق بينهما في التلازم.

يدرك من بحث في مسائل البدع وحررها أن المصالح المرسلة تمثل

عتبة الدخول في البدع، والوقوع فيها؛ لأنها (ادعاء عام، وكلٌّ يدعيه لبحثه فيما يذهب إليه)[١]. فأصحاب الهوى والبدع يحتجون في بدعهم بتحقيق المصلحة، وبالفتاوى التي جاءت من باب المصالح المرسلة في عهد الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة الأربعة، وغيرهم[٢].

والسبب في اشتباه الأمر بين البدع والمصالح المرسلة منشؤه أن المصالح المرسلة يرجع معناها إلى اعتبار المناسب الذي لا يشهد له أصل معين مخصوص. وهذا ما تشترك فيه مع البدعة. أي: أنه لم يقم عليهما دليل مخصوص، فهما يجريان من واد واحد[٣] فإذن المصلحة أمر نسبي[٤]، والدين الحق لا بد أن يكون في حصن الشرع المنيع بضوابطه، ومُتماشٍ معه في عمومه وإطلاقه، وإلا تطاول عليه من في نفسه جهل أو هوىً من هذا الباب؛ ولذلك كان من المهم في هذا المبحث الوقوف على الفروق بين البدع وبين المصالح المرسلة فنذكر منها ما يلي:

١) أن البدعة تكون في الأمور التعبدية، وإن جاءت في العادات والمعاملات فتكون بدعة من جهة ما فيها من تعبد، وليس ذلك على سبيل الإطلاق. وأما المصالح المرسلة فموضوعها ما عقل معناه على التفصيل، وذلك في العادات والمعاملات. أمّا العبادات المحضة فلا يعقل معناها على التفصيل، وهي حق خاص

---

(١) المصالح المرسلة لفضيلة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ص١٢، وينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين (٢/ ١٦٢).

(٢) ينظر: حقيقة البدعة وأحكامها للغامدي (٢/ ١٨٦).

(٣) ينظر: أصولٌ في البدع والسنن لمحمد العدوي، ص٣٩.

(٤) ينظر: المصالح المرسلة، ص١٢.

للشارع[١]. لذا لا مجال فيها للرأي، وقد يقع الاستصلاح في العبادات، ولكن ليس في ذاتها وأصلها، وإنما يقع ذلك في وسائلها المطلقة، ولا في وسائلها التوقيفية التي ورد النص فيها.

٢) أن المصالح المرسلة يكون غرضها في حفظ أمر ضروري، ورفع حرج لازم في الدين، وهي من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب - أي: من الوسائل الموصلة إلى تحقيق المقاصد لا من المقاصد نفسها - في حين أن البدعة مضادة للمصلحة المرسلة، وتعود على صاحبها بالمفاسد العظيمة[٢].

٣) أن المصالح المرسلة لا تعارض نصًّا في خصوص أو عموم، أو في منطوق أو مفهوم قطعي أو ظنيٍّ، جليٍّ أو غير جليٍّ وحتى إذا أُدرجت في دليل عام لمسألةٍ ما يُشترط عدم وجود دليل خاص له علاقة بالمسألة ذاتها، في حين أن البدعة على العكس حيث إنها تخالف وتعارض النصوص الشرعية [٣]، أو تأتي وتدرج في دليل عام لمسألة ما، وتخالف دليلًا خاصًا له في المسألة نفسها.

٤) أن السبب في عدم وقوع المصالح المرسلة في زمن - النبي ﷺ - يرجع إلى: انتفاء المقتضي لفعلها، وقيام المقتضي ووجود مانع يمنع منه. **أما البدعة فعلى نقيض ما سبق**؛ إذ إن عدم وقوعها في عهد النبوة كان مع قيام المقتضي لفعلها، وتوفر الداعي، وانتفاء

---

(١) ينظر: الاعتصام (٣/ ٤١، ٣٥-٤٢)، وحقيقة البدعة وأحكامها للغامدي (٢/ ١٨٧، ١٨٥)، وقواعد معرفة البدع، ص٣٣-٣٤، وكشف البدع لشحاتة صقر، ص٥٥.

(٢) ينظر: الاعتصام (٣/ ٤٠-٤١)

(٣) ينظر: الاعتصام (٣/ ٣٥)، حقيقة البدعة وأحكامها (٢/ ١٨٧).

المانع[1].

٥) أن التيسير والتخفيف ظاهر في المصالح المرسلة على عكس شأن البدعة، حيث إنها تؤول إلى التشديد على المكلفين، وزيادة الحرج[2]. و بعد هذا البيان المختصر؛ نقدم جدولاً يوضح الفرق بينهما:

جدول رقم: (٦)

الموضوع	المصلحة المرسلة	البدعة
محلها	في العادات، والمعاملات المعقول معناها. وأما العبادات فلا يعقل التفصيل في معناها، وتكون في وسائلها لا في العبادة ذاتها.	في الأمور التعبدية، وإن جاءت في العادات والمعاملات فهي من جهة التعبد، وليس ذلك على سبيل الإطلاق.
الغاية منها	حفظ أمر ضروري، ورفع حرج ما.	ليست من الضرورات.
حالها مع الدليل	لا تعارضه، ويشترط عدم وجود دليل خاص.	تعارضه.
سبب عدم وقوعها في الزمن النبوي	انتفاء المقتضي لفعلها، أو قيام المقتضي، ووجود مانع يمنع منه.	تكون مع قيام المقتضي لفعلها، وتوفر الداعي، وانتفاء المانع.
أثرها في المكلف	التيسير والتخفيف	التشديد، وزيادة الحرج.

- الأثر السلبي؛ لعدم التفريق بين البدعة والمصالح المرسلة.

إن عدم التفريق بين البدع والمصالح المرسلة يجعل ضابطَ معرفة

(١) ينظر: قواعد معرفة البدع، ص٣٥.

(٢) ينظر: الاعتصام (٣/ ٤٢-٤٣)، وقواعد معرفة البدع، ص٣٤.

البدعة غير مدرك وملتبس.

فحين يُقال: إن هذا العمل له أصل في الشرع، ثم يُؤتى به على أنه ليس من مصاف البدع ولا محلاً لها، أو أنه من باب التجديد المُيسر، ثم نجد أن هناك دليلًا يقابله في المسألة نفسها مخصوصاً يعارضه يقع المحظور، ويصبح العمل متصفًا بالبدعة.

فالمسألة إذن ليست على الإطلاق، ولا يعني استخدام مصطلحات صحيحة على عملٍ هذا صفته أنه سالمٌ من العيوب؛ إذ يجب أن يكون فيما حُدد وخُصص له من الشرع أو قُيّد؛ لأن طلب الدليل الخاص في الشيء المخصوص أصح من إدراجه تحت شيء عام[(١)]. فتعد هذه القاعدة أصلاً في وقوع خطأ عدم معرفة المناط لضابط البدعة.

وأوضح المسألة أكثر بمثالٍ تطبيقي في مسألة الاحتفال بالمولد النبوي: حين احتج من أجازه[(٢)] بقول النبي ﷺ عندما سئل عن صوم يوم الإثنين فقال: «ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت، أو نزل عليّ فيه»[(٣)]، فأدرج شيئًا مخصوصًا (وهو: الاحتفال بالمولد في تاريخ الثاني عشر من ربيع الأول) في شيء عام (وهو صيام يوم الإثنين على الرغم من الاختلاف بينهما أيضًا في العبادة. فذلك صيام، والمولد احتفال وذبح، وإنشاد، ومدارسة للسيرة). فبدلاً أن يكون دليلاً أصبح استدراكاً على الشرع؛ لما حصل فيه من إضافة ما استدلوا به ناهيك عن الأسباب

---

(١) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد(١/ ١٢٢).

(٢) ينظر: الحاوي للسيوطي (١/ ١٨٦).

(٣) رواه مسلم في كتاب الصوم، باب اسْتِحْبَابِ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَالاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، برقم (٢٨٠٤).

الأخرى المبطلة له من وجوه عدة: كعدم فعل الصحابة له مع قيام المقتضي لفعلها، وتوافر الدّاعي، وانتفاء المانع، وغيرها من الأدلة.

فالخطأ يكمن عند من استدل بجواز الاحتفال بالمولد، وعند من استحسن بعضًا من البدع عمومًا أنهم لم يعدوا أن في الشريعة بدعاً إضافية، بل جعلوها بدعًا حسنة. وهذا القول يلزم منه انتفاء وجود بدع في كل العبادات التي ورد فيها دليل عام[١]. إذ يمكن أن يضاف إليها بالحجة نفسها، أي: أن يقال لها أصل كأن يأتي على أي لفظ عام، ويقال: إن له أصلاً، ويأتي بوجه خاص لم يشرع له.

- الأثر السلبي لعدم التفريق بين البدعة والمصالح المرسلة في التلازم من جهة عدم تحكيم شرع الله - عزّ وجلّ - .

ومما له علاقة بموضوع عدم التفريق بين المصالح المرسلة والبدعة أنه قد يتوسع فيها. فتسن القوانين المخالفة للشريعة على أنها من المصالح المرسلة[٢]. وهذا لا شك ظاهر البطلان؛ لأنها مخالفة صريحة للنصوص. وإذا كانت المسألة كذلك فهي إذن ليست من المصالح كما تقدم.

إذن الأثر السلبي في عدم التفريق بين البدع والمصالح المرسلة تشكل على إثر مقدمتين خاطئتين متلازمتين:

- مقدمة نظرية متعلقة بضابط البدعة.
- مقدمة تطبيقية لتلك النظرية الخاطئة.

(١) ينظر: معيار البدعة للجيزاني، ص٩٠.

(٢) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (٢/ ١٦٢).

الخطوة الخامسة: علاقة مفهوم البدعة الخاطئ بالمفاهيم الحداثية العلمانية وأثره السلبي في التلازم.

إن مفهوم البدعة عند الحداثيين يختلف عن مفهوم البدعة عند من قال بتوسيعه سواء أكان من أهل السنة أم من المتصوفة من جهة أنهم فتحوا باب الاجتهاد بما يوافق العصر، وبمناهجَ غربية حديثة نقدية[١]، ولم يراعوا أصلًا تعظيم النصوص، ولا يقرون بشمول الدين جميع مجالات الحياة[٢].

فبناء على ذلك يكون مفهوم البدعة الشرعي غير متصور، ولا حاضرًا في فكرهم؛ ولهذا فمن الطبيعي أن يواجه مفهوم البدعة الصحيح الذي لا يقبل الإحداث في الدين نقدًا في كتابات الحداثيين. فتجدهم لا يتوانون بوصفه بأوصاف استخفافية منها: (الأرثوذكسية) و(الجمود) و(الانغلاق) و(فرض خط واحد)[٣].

كما نجد أن لديهم خللًا في مفهوم المصلحة من جانب إطلاقها بدون ضابط. (فحيثما كانت المصلحة فثم شرع الله)[٤]، ورأينا فيما سبق أن المصلحة هي من أخطر الأبواب والشبهات في تصور مفهوم البدعة.

وبمقتضى هذا الموقف، فإنه سيلقى قبولًا للمفهوم المضاد من باب أن الدين الطبيعي عند الفكر الحداثي العلماني منفتح على النص[٥]؛

(١) ينظر إلى مثال ذلك في كتاب: من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي لمحمد أركون، ص١٢-١٣.

(٢) ينظر إلى مثال ذلك في كتاب: العلمانية طريق التقدم، إسحاق الشيخ يعقوب، ص٢٣.

(٣) ينظر: من الاجتهاد إلى نقد العقل العربي، محمد أركون، ص١٦.

(٤) العلمانية طريق التقدم، إسحاق الشيخ يعقوب، ص٢٢.

(٥) ينظر: الحداثة والليبرالية معًا على الطريق، شاكر النابلسي، ص٥١.وينظر: تاريخية الفكر العربي الاسلامي، أركون ١٤٥.

ولهذا نجد توافقًا ومودة مع الصوفية [١].

ولا شك أن مفهوم البدعة الشرعي (كل بدعة ضلالة) سيكون في نظرهم عائقًا معرفيًا أو علميًا[٢]؛ لأنه يقيد هواهم وسلطتهم على الأحكام والعقائد، فلا يبقى أمامهم إلا مفهوم البدعة المقسم لها[٣]؛ لأن المدخل منه سهل.

وهذا يؤكد أن مفهوم البدعة الشرعي (كل بدعة ضلالة) يهدم أهم الأفكار الحداثية من أهمها:

- فكرة النسبية.
- فكرة انطباع أو انعكاس الواقع، أو ما يسمى بالتاريخية، أي: أن العقائد تشكلت من عوامل زمانية ومكانية[٤]، أو إنسانية بفعل التأويل[٥]؛ لكونها تقطع السبيل عليهم في طرح أفكارهم المباينة للدين.

فالتوسع في معنى البدعة يعطي مصداقية لهاتين النظريتين وعلى وجه الخصوص الثانية.

فحين ينظُر الباحثُ أو المفكر الحداثي في العقيدة الصوفية وكثرة

---

(١) ينظر إلى أنموذج هذا التوافق: الحداثة والليبرالية معًا على الطريق، شاكر النابلسي، ص٥١-٥٣.

(٢) ينظر: سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر، د. رضوان جودت زيادة، ١٨٢، وفريضة التأويل، د. خالد شوكات، ص٧.

(٣) فمثلًا أحدهم يجعل قيام الخلافة إلى مقتل علي رضي الله عنه بدعة حسنة، ينظر: فريضة التأويل، د. خالد شوكات، ص١٧.

(٤) سيأتي إيضاح هاتين الفكرتين قريبًا في أثر التيارات التغريبية.

(٥) ينظر: فريضة التأويل، د. خالد شوكات، ص١٥.

الطرق الصوفية المستحدثة المشوبة بالخرافة غالبًا تصبح فكرة النسبية ساطعة، وبارزة في ذهنه يتذرع بها في تقريره نظريته التغريبية. ومن جهة أخرى يجد أن الصوفية بفكرهم الانعزالي ملاذ سهل لإسقاط فكرة العلمانية حتى وصف بعضهم الصوفية بأنها هي: (العلمانية التطبيقية التي تفصل بين المؤسسة الدينية، وبين السياسة والدولة)(١). في حين إذا بحث في مفهوم البدعة الشرعي لن يجد سبيلًا يتذرع به في تقريره ما يصبو إليه.

وعلى غرار ذلك تأتي فكرة تاريخية الدين حاضرة تستند إلى مفهوم البدعة التوسيعي وتطبيقاته وممارساته على صحة فرضيتها.

النتيجة:

وبهذا يظهر الأثر السلبي لمفهوم البدعة الخاطئ على النحو التالي:

- أن الفرق المبتدعة التي فهمت البدعة بتوسع وأحدثت بدعًا في الدين جعلت العلمانيين والحداثيين يتذرعون بأن العقائد جاءت من البشر، وليس من السماء.
- المفهوم الخاطئ للبدعة يقابله أثر سلبي في عدم توافق وتعارض مع الأحكام التكليفية؛ لأن المباح داخل في حكم الشرع، فلا فائدة بقولهم بدعة حسنة، وكذلك يعد تناقضًا إذا قالوا: بدعة واجبة أو مستحبة؛ **لأن من حقيقة البدعة الشرعية المتفق عليها ألا يدل عليها من الشرع دليلٌ**، فكيف يقال: إن البدعة تقسم على اعتبار الأحكام؟! فيلزم من ذلك انتفاء وجود البدعة من الأصل(٢)؛ لأن

---

(١) الحداثة والليبرالية معًا على الطريق، شاكر النابلسي، ص٥٢.

(٢) والحقيقة: أن هذا مآل ينتج عن هذا الاتجاه يلتزم به من ضعف علمه، وكثر أخذه بالرأي؛ لأنه يلتزم انتفاء وجود بدعة أصلاً، فمثلاً أحد المعاصرين التزم بهذا =

الحكم الشرعي بالوجوب والاستحباب لا يثبت، ولا يكون إلا بدليل ونص شرعي. أمّا إن وجد الدليل بالوجوب فلا تسمى بدعة، وإنما هي عملٌ مأمورٌ به، وإلا ما الفائدةُ في كون الشريعة أتت بأحكام شرعية؟! إذ لا نستطيع بذلك أن نفرق بين الأحكام والبدع؛ لأن كليهما أصبح من الأعمال المأمور بها. وهذا جمع بين المتنافيين! ولازم لا مفر منه؛ لأنه أمام أمرين اثنين هما:

الأول: إما انتفاء وجود البدعة من الأصل، فدخولها يكون في الأعمال المأمور بها، وهذا لا يقول به أحد من العلماء.

الثاني: وإما أن يقر بالتفريق بين البدع والأحكام، وحينئذ تبطل الحجة، وتسقط الدعوى.

أما حكما المكروه[1]، والمحرم فصحيحان؛ حيث إن البدعة في ذاتها قد تكون من جنس المعاصي فتتفاوت بذلك بين الكبيرة والصغيرة واللمم. وحينها تشترك مع المعصية من هذا الجانب؛ لأنه ورد النهي عن البدع، وهذا النهي لا يخرج من كونه حرامًا أو مكروهًا[2]. فكل بدعة معصية،

= القولَ من باب آخر، وذلك حين استدل بعدم وجود بدعة من جهة أن النبي ﷺ أخبر بكل شيء؛ ولذلك يزعم أن أي عمل أذن به النبي ﷺ قطعاً، يصبح مشروعًا لا بدعة. ينظر: البدعة الحسنة أصل من أصول التشريع لعيسى بن عبد الله بن محمد بن مانع الحميري، موقع المولد النبوي: . وهذا مجرد مثال، وإلا أضف إلى ذلك أن أصحاب الفرق الضالة والغلاة قد ولجوا من هذا الباب، فوقعوا في شركيات، وانحرافات خطيرة لا تخفى على أحد.

(١) أي: كراهة تحريم، وليست كراهة تنزيه. يقول الشاطبي: (وأما تَعْيِينُ الْكَرَاهَةِ الَّتِي مَعْنَاهَا نَفْيُ إثم فَاعِلِهَا، وَارْتِفَاعُ الْحَرَجِ عنه البتّة، فَهَذَا مِمَّا لَا يَكَادُ يُوجَدُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مِنَ الشَّرْعِ، وَلَا مِنْ كَلَام الأئمة عَلَى الْخُصُوصِ) الاعتصام(٢/ ٣٨٠).

(٢) ينظر: الاعتصام (٢/ ٣٥٣)، وحقيقة البدعة وأحكامها (٢/ ١٩٣).

وليست كل معصية بدعة؛ لأن البدعة تضاهي الدين بخلاف المعصية.

ولكن مع ذلك يبقى فرقٌ يُعكر على من قسم البدعة بهذا الاعتبار: (الكراهة، والحرمة) يكمن في ورود نصٍ خاصٍ ينهى عن المعصية[(١)] في حين أن البدعة لم يرد نص فيها خاص ينهى عنها، وإنما مستند النهي فيها يرجع إلى دليل عام، وإلى عموم قول النبي ﷺ: «كل بدعة ضلالة»، وإلى مقاصد الشريعة... فتسمية البدعة أو تقسيمها إلى مكروهة، ومحرمة يؤدي إلى الخلط بينها وبين المعصية من هذا الجانب.

وفي النهاية يتضح أثر المفهوم الخاطئ للبدعة في سلامة تقسيم العلماء الأحكام التكليفية.

أما المفهوم الشرعي للبدعة الصحيح فيقابله توافق مع الأحكام التكليفية الخمسة، فلا يصح أن يقال: بدعة حسنة؛ لأنها أصلًا داخلة في قسم المباح، أي: ضمن الخطاب الشرعي[(٢)] فهذا أثر إيجابي.

وبعد ما تقرر ننتقل إلى مفهوم الإيمان؛ لكي نربط بين مفهوم البدعة ومفهوم الإيمان؛ لتظهر العلاقة بينهما، وحقيقة الأثر.

---

(١) فمثلاً: يعدّ أكل البصل، وتخطي المصلين عند الجمهور من المعاصي المكروهة؛ لأنه وردت في كراهتهما أدلة خاصة.

(٢) ينظر: الاعتصام للشاطبي (١/ ٣٠٧).

القسم الثاني: أثر مفهوم الإيمان الخاطئ في التلازم.

الخطوة الأولى: تحرير مفهوم الإيمان الشرعي الصحيح.

تقرر في مبحث حقيقة التلازم العلاقة بين الإيمان والإسلام، واتضح شيء من معاني الإيمان. بيد أن البحث هنا يطلب منا أن نستطلع أثر مفهوم الإيمان. وهذا يكون أولًا بمعرفة المفهوم الصحيح والمفهوم الخاطئ؛ لكي نعرف أثر كل مفهوم منهما.

وفي بيان المفهوم الصحيح والشرعي للإيمان نقول: إنه قد أجمع أهل السنة والجماعة على أن الإيمان(قول وعمل)، أي: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح. فأقوالهم تدور على هذا المعنى(١) وانعقد الإجماع عليه(٢)، وقد خالفهم المتكلمون وغيرهم في المفهوم ما بين مجاف ومغال(٣).

---

(١) ينظر: الإيمان للقاسم بن سلام، ص١٠، وأصول السنة للإمام أحمد، ص٣٤، والسنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٧٢)، وشرح السنة للمزني، ص٧٧، ونقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علي المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله -عزّ وجلّ- من التوحيد (١/ ٥٩)، وأصول السنة لابن زمانين، ص٢٠٧، والسنة للخلال (٣/ ٥٦٦)، وشرح السنة للبربهاري (١٤٧)، والشريعة لآجري (٢/ ٥٥٣)، واعتقاد أئمة الحديث للاسماعيلي، ص٦٣، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/ ١٩٧)، وغيرها.

(٢) حكاه الإمام الشافعي رحمه الله نقله عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٩٥٦)، وحكاه ابن بطه في الإبانة (٢/ ٦٨٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٢٣٨)، والبغوي في شرح السنة (١/ ٣٨)، والقاضي عياض في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ١٨٦)، وابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧٢).

(٣) سبق تناول مسألة علاقة مفهوم الإيمان عند المتكلمين بالتلازم في مبحث الحقيقة الشرعية للتلازم بين العقيدة والشريعة.

ولا شك أن الجيل الأول حين طبقوا المفهوم الشرعي للإيمان تجلى لهم النجاح في أبهى صورة حين دانت لهم كثيرٌ من الديار، وكانوا في عزة ومنعة. أما نظرة الفلاسفة ونظرة المتكلمين حول مفهوم الإيمان فمجردُ نظرة جدلية فلسفية لا تمس الواقع ولا تؤثر فيه؛ ولذا منذ أن دخلت الفلسفة والجدل على الدين وبلاد المسلمين انحسر التوظيف الإيماني التطبيقي للمفهوم الشرعي الصحيح، ووصل إلى مرحلة انعزاليه في السلوك، وشمل جميع الجوانب المعاشية؛ بسبب اختلال المفاهيم واضطرابها، واعتمادها على العقل.

الخطوة الثانية: علاقة مفهوم البدعة الصحيح بمفهوم الإيمان الصحيح، وأثره.

إن اتساع مفهوم الإيمان يعني أن يحمل في طيّاته وظيفة عملية مؤثرة في كل مجالات الحياة. ولكن ما الرابط بين مفهوم الإيمان الصحيح ومفهوم البدعة الصحيح؟

للجواب عن هذا التساؤل نبدأ بتحليل المفهومين من جهتين:

الأولى: من جهة أن مفهوم البدعة قد ضيقه الشرع، وجعل له ضابطًا.

والثانية: أن مفهوم الإيمان الصحيح قد وسّع الشارع مجالاته، وأدخل كل صغير وكبير في حدوده، وسواء أكان خاصًّا متعلقًا بالمسلم وعباداته، أم كان عامًّا يتعلق بشؤون الحياة: كالاقتصاد، أو القضاء، أوالأخلاق. فكلاهما يشتركان في نسيج واحد.

فهذا انسجام وتوافق يؤكد سلامة المفهومين الصحيحين للبدعة والإيمان، وأنهما قد وافقا الشرع وأدلتَه؛ إذ دل الشرع على تقيد مفهوم البدعة وضبطها مما يمنع الاستدراك على الدين، ويثبت شمول الدين واتساعه. ومفهوم الإيمان يلتقي معه على المسلك نفسه بمنع الاستدراك؛

لأن الشرع دل على شموليه كل المجالات.

فكأن لسان الحال يقول له: لا تبتدع، ولا تتوسع؛ لأن الدين قد اكتمل، ولا تضيق مفهوم الإيمان فتُحرمَ سعته.

فهذه العلاقة الترابطية بينهما ليست منحصرة فقط. وإنما هي منسجمة، وممتدة، ومترابطة مع المفاهيم الشرعية الأخرى، فمثلًا: مفهوم البدعة والإيمان ينسجمان مع: (مفهوم الورع، والاحتياط، والزهد، والأناة، والحلم، والتسليم، وتعظيم أوامر الشرع). وهي معتبرة ومحمودة، ولها آثارها الحسنة بدلالة النصوص. فعلى سبيل المثال: مفهوم الاحتياط (الورع) له اعتباره بأدلة كثيرة منها: قول النبي ﷺ: «**الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ**»[(١)].

فهو ينسجم مع مفهوم البدعة على الرغم من أن الاحتياط يقع في الامتناع عن أمر غير متيقن في إباحته ولكن يتفق مع مفهوم البدعة في رفض الشيء. **ذاك مبتدع، وهذا شيء فيه شك**. وكذلك **يلتقي مع مفهوم الإيمان**؛ لكونه علامة على الإيمان، وإشارة إلى سلامة مفهوم زيادة الإيمان ونقصانه، وإشارة إلى خطأ تضيق مفهوم الإيمان، وجعله بمعنى التصديق أو المعرفة، وأنه لا ينقص ولا يزيد، ولا يدخل فيه جانب التطبيق كركن من أركانه. وهذا المصطلحات جميعها ذات أثر حسن يظهر

---

(١) سبق تخريجه، ص٢٢١.

في حياة المسلم.

إن الربط بين مفهوم الإيمان الصحيح وبين مفهوم البدعة الصحيح يبلغان بمن تمسك عملًا بهما مبلغ النجاة من العقاب، والصفاء من كل شوائب الابتداع.

فأثر الإيمان الصحيح معلوم ومتحقق بما ورد فيه من ترغيب، ومن جهة ما ورد من حثٍّ على الاستمساك، والاعتصام بالهدي، والطريق المستقيم الذي لا يُنال إلا بممارسة وتطبيق مفهوم البدعة الصحيح. وهذا الأثر الحسن يلتمس المسلم منه نفعًا في الدنيا والآخرة.

في حين أن الأثر السلبي لمفهوم الإيمان الخاطيء يُعرف بما ورد في الأدلة من ترهيب من جهة، ومن جهة مخالفة مفهوم الاعتصام بالدين والوقوع في الابتداع اعتقادًا واتباعًا لمفهوم البدعة الخاطئ.

وبهذا نكون قد قابلنا بين ما قُرر في العلاقة بين مفهومي البدعة والإيمان من جهة، وبين الأثر السلبي المزدوج لهذين المفهومين من جهة أخرى.

فعدم الانضباط بالمفهوم الصحيح الموروث عن النبي ﷺ عن طريق الصحابة ومن تبعهم يؤدي إلى جملة من الآثار السلبية التي تولد سلسلة من الأقوال التي توصل إلى فوضى فكرية وعقدية، وهذا ما سنبينه أكثر في الخطوة التالية.

الخطوة الثالثة: الأثر السلبي للمفهوم الخاطئ للإيمان.

تقدم الحديث عن الحقيقة الشرعية للتلازم بين العقيدة والشريعة بإيضاح أنواع التلازم (الكلي، والناقص، والمعدوم، والتام)[1]؛ ولهذا لن

(١) راجع، ص٧٥-٨٠.

نعيده إلا بتناول وجه جديد مختلف يوصل إلى نقطة نتعرف بها على الأثر السلبي لمفهوم الإيمان الخاطئ.

وهذا يكون بمعرفة أثر الإرجاء في فصل التلازم أو إضعافه، إلا أنه لا يسعنا الإحاطة به؛ ولذا يمكن أن نختصره في صوره مرتبطة بموضوع التلازم، ألا وهي: دعوى أن العقيدة محصورة في أركان الإيمان الستة، وأن من آمن بها على هذه الصوره أصبح كامل الإيمان(١).

والإشكال أن أصحاب هذه الدعوى وقعوا في أمرين:

الأول: في فصل التوحيد عن الإيمان بالله - عزّ وجلّ - ؛ إذ إن الإيمان شامل والتوحيد جزء منه لا يصح الإيمان إلا به.

الثاني: في فصل الشريعة عن الإيمان أو العقيدة.

فالأول وقعوا فيه؛ لأنهم حصروا العقيدة، وجعلوا أنفسهم في فسحة كبيرة؛ لكي يحرّفوا الدين، ويقبلون فلسفات جديدة تخالف العقيدة، فناقضوا بذلك مفهوم التوحيد(٢).

أمّا الثاني؛ فلأنهم لم يقيموا التلازم بينها وبين الشريعة، وأخرجوا الإيمان من جانبه التأثيري؛ ليصبح مفصولًا عن الحياة.

ويمكن من جهة أخرى تصور وقوع الأثر السلبي للمفهوم الخاطئ للإيمان في اتجاهين اثنين هما:

الأول: اتجاه مؤثر في غيره.

---

(١) ينظر: مقال للكاتب: يوسف أبا الخيل في جريدة الرياض في ٢٤/١٢/٢٠٠٥م.

(٢) ينظر للاستزادة: الليبراليون الجدد، خليفة بن بطاح الخزى، ص ٢٩-٥٤. وسيأتي نقاش دور التغريبين في فصل التلازم قريبًا.

الثاني: اتجاه مؤثر في الذات.

فالأول: يتحقق ويقع حين تنشق الفكرة عن مفهوم الإيمان الصحيح. فتتسبب في إبراز فكرة مضادة لها. فمثلًا: الفكر الخارجي الذي فهم الإيمان بغلوٍ وجانب المفهوم الصحيح كان سببًا في إبراز فكرة مناقضة لها، تعاملت وقررت مفهوم الإيمان بقالب الإرجاء المجافي والمهمل أثر الإيمان التلازمي.

في حين أن الاتجاه الثاني المؤثر سلبًا في الذات يتحقق حين يقع الانحراف أو الخلل العقدي فيستلزم خللًا مقابلًا له في الأخلاق. وهذا لا ينجم إلا عن فهم خاطئ للإيمان ولمفهوم البدعة، وإما ممارسة خاطئة لهما.

وقس على ذلك غيرها من الانحرافات.

ونستطيع أن نستظهر الأثر السلبي للمفهوم الخاطئ للإيمان في الفرد أو الجماعة من جهتين:

الأولى: من جهة المصطلح العلمي. فمن أخرج العمل عن الإيمان، وقال بالإرجاء هو أمامَ أمرين:

- إما أن يلتزم بما قرره، ويؤكد أنه لا تضره معصية فيكون سببًا في الفساد وانتشاره. فالرجل قد يسرق، أو يقتل، أو الحاكم يظلم ويبطش تجسيدًا واستنادًا إلى مظاهر ومعاني هذا الإرجاء.
- وإما ألّا يلتزم فيكون ناقض مصطلحه الذي أقره أو سلّم به، فيُسلم بالنصوص كلها وعيدها ورجائها، وحينئذ يكون خلافًا لفظيًا[١].

---

(١) وهذه إشارة إلى موقف مرجئة الفقهاء وأبو حنيفة، وقد اختلف العلماء في =

الثاني: من جهة أن المفهوم الخاطئ للبدعة والإيمان لا ينسجمان مع حقيقة التلازم، ولا مع مصطلحات الدين في أبواب الخير الأخرى، ولا مع قواعده المعتبرة.

ولا يقف الأثر إلى هذا الحدّ، بل إنه يؤثر في النفس كما سيأتي في الفقرة التالية.

- أثر المفهوم الخاطئ للإيمان في حصول الأمراض والاضطرابات النفسية.

إن تضيق مفهوم الإيمان يورث أثرًا سلبيًا في الفرد المسلم، حيث يجعله في حالة انفصام في الشخصية والسلوك؛ وذلك حين يجعل الإيمان منحصرًا في عبادات خاصة في المسجد أو البيت.

ولكن كيف يمكن أن نستنتج أو نجزم بحصول أمراض نفسية لمن

= حقيقة الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء هل هو صوري أم حقيقي؟ فقد ذكر شيخ الإسلام في مواطن أنه صوري في بعض المسائل، وفي غيرها أنه حقيقي في بعضها، ورجح الإمام ابن أبي العز في شرحه الطحاوية بأنه لفظي. وتحرير الخلاف في مسألة الإيمان هل هو حقيقي أم لفظي؟ يحتاج إلى تفصيل من وجهين: الأول: أنه لفظي من حيث إنهم أوجبوا العمل، ولم يتساهلوا فيه، ولم يترتب عليه فساد اعتقاد كغلاة المرجئة. الوجه الثاني: أنه حقيقي من جهة أنهم خالفوا الجمهور والأدلة الصحيحة الصريحة في مسائل أربع: الأولى: إدخال العمل في مسمى الإيمان (لا يدخلونه)، الثانية: الزيادة والنقصان في الإيمان(لا يقرون بذلك)، والثالثة: مشروعية الاستثناء في عدم تزكية الإيمان (يُحرِّمُونه)، والرابعة: التفاضل في أصل الإيمان، مثل: الناس متساوون فيه عندهم، ومرتكب الكبيرة مؤمن كامل الايمان). ينظر: الإيمان لابن تيمية، ص٢٣٣، ومجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٤-٥٠٥) (١٣/ ٣٨-٣٩)، والتنكيل للمعلمي، ص٣٦٢-٣٧٥، وكلام الألباني، وابن باز، وصالح آل الشيخ في تعليقاتهم على شرح الطحاوية، (٢/ ٨٤٤)، وبراءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة للكثيري، ص٢٢٩-٢٨٨.

ضيق مفهوم الإيمان ؟

الجواب يمكن أن يكون من جانبين:

الأول: أن الآيات دلت على أن الإيمان الحقيقي يورث سعادة، ويذهب الحزن.

الثاني: مخالفة واقع المضيق لمفهوم الإيمان نصوص الشرع.

فقد جاءت الآيات الدالة على ارتباط السعادة والأمن بالإيمان كثيرة. ففي قصة آدمَ وحواءَ عليهما السلام كان أول توجيه إلهي لهما بعد إنزالهما من الجنة أن قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [البَقَرَة: ٣٨] وقال تعالى أيضًا: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]

فالخوف ضدّه الأمن، والحزن ضدّه السعادة، والضلالة ضدّها الهداية، والشقاوة ضدها السعادة. والإعراض عن الإيمان يجعل حياة الإنسان في ضنك وشقاء ثم في الآخرة يُحشر أعمى.

وهذا الأمر والتوجيه مستمر لذريتهما إلى أن تقوم الساعة، حيث قال تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الأعراف: ٣٥]، وقال تعالى أيضًا: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المَائدة: ٦٩] فقرن الله - عزّ وجلّ - الإيمان والتقوى بالعمل الصالح، وتحقق الأمن والسعادة.

وقال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الأنعام: ٤٨] فهنا قرن الله تبارك وتعالى الإيمان

بالإصلاح فتحقق بهما الأمن والسعادة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الأحقاف: ١٣].

فكل هذه الآيات تدل على أن الإيمان يمنع الأمراض والاضطرابات النفسية عن الإنسان، وأن انعدامه أو اختلاله يورث ضنكاً وشقاءً يسبب أمراضًا نفسية تزيد بحسب اختلاله، وتجعل صدر الإنسان ضيقًا كما قال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٢﴾ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الزمر: ٢٢-٢٣].

أما الإيمان بكتاب الله - عزّ وجلّ - فيجعل القلب ليّنًا مؤثرًا في بقية الجوارح؛ وهذا بلا شك يمنع الأمراض النفسية.

لكن يمكن أن نطرح سؤالًا في هذا الشأن فنقول: هل يتحقق الهُدى المنشود الذي تتبعه سعادة حقيقية بعيدة عن الأمراض النفسية إذا كان الدين فقط معتقداتٍ مقصورة على القلب لا أثر لها؟!

الجواب: مستمد من الواقع؛ حيث نقول إن ذلك غير صحيح وغير متحقق؛ لأن السعادة الكاملة يجب أن تشمل جوانب عديدة منها: العبادات، والمعاملات، والأخلاق، والآداب، وغيرها من الجوانب؛ لأن مفهوم السعادة لا يمكن أن يظهر في الجانب الضيق والمحصور

بعبادات شكلية أو قلبية!

ولتوضيح ذلك نضرب مثالاً في رجلٍ أقام صلاته، ثم في جانب الأدب والبر لم يقم لوالديه حقًّا، فهل ستتحقق له السعادة بمفهومها الضيق مع عقوقه هذا؟ **الجواب**: قطعاً لا؛ لأن الأدلة تثبت أن من عق والديه له الخذلان والخسران، وإذا كان الأمر كذلك: علمنا أن الهداية التي تحقق السعادة هي باتباع الوحي، وطاعته والتسليم له؛ لكي تنتظمَ حياتهم التي تكفلُ لهم السعادة في الدارين بعيدًا عن الأمراض النفسية.

ويمكن أن نستأنس بآية أخرى تثبت وقوع الأمراض النفسية على من ضيق مفهوم الإيمان، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

فالله - عزّ وجلّ - جعل التحاكم لشرعه شرطًا لصحة الإيمان؛ لذا لا يكفي أن يتحاكموا إليه فقط، بل لا بد أن ينتفيَ الحرج - وهو ضيق الصدر - ، وتنشرحَ صدورهم لحكمه كل الانشراح[1]. أما من ضيق مفهوم الإيمان وحصره في عبادات خاصة فإنه سيجد ضيقًا في الصدر يسبب أمراضًا نفسية.

هذا ما يتعلق بالجانب الأول المتعلق بالإيمان وأثره. وبقي **الجانب الثاني** المتعلق بمخالفة واقع المضيق لمفهوم الإيمان في نصوص الشرع. فحين يسمع أو يقرأ في صلاته قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المائدة: ٣٨]، ويسمع قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ

(١) ينظر: التبيان في أقسام القرآن لابن قيم، ص٤٣٠.

﴿٤٤﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة: ٤٧]، ويسمع أو يقرأ جملة من الآيات في سياق واحد تبين أحكامًا في أكثر من مسألة كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا ﴿٢٥﴾ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴿٢٨﴾ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿٣٠﴾ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴿٣١﴾ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۚ وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ ۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا ﴿٣٤﴾ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٣٥﴾ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴿٣٧﴾ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء: ٢٣-٣٨].

حينها سيتساءل لماذا لا تُطبق في الواقع؟!

وسيعرف أنه على خطأ كبير؛ لأنه مخالف لأوامر الله - عزّ وجلّ -

وأحكامه، وسيبقى في صراع نفسي وخاصة عندما يرى أن القوانين التي تطبق عليه ليست من عند الله - عزّ وجلّ - حتى وإن طبقت عليه وفق القانون من غير تفرقة بينه وبين أحد آخر فإنه من داخل نفسه يعلم أنها ظلم في الحقيقة؛ لأنها لم توافق شرع الله.

هذا فيما يخص المسلم العامي الذي يقرأ القرآن ويسمعه في صلاته، فكيف بمن علم أن هناك آثارًا وعقوبات دنيوية تقع على من لم يُقم حكم الله - عزّ وجلّ - كما ورد في الآيات والأحاديث منها حديث النبي ﷺ حين قال لأصحابه: **«خَمْسٌ بِخَمْسٍ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا خَمْسٌ بِخَمْسٍ؟ قَالَ: مَا نَقَضَ قَوْمٌ الْعَهْدَ إِلا سُلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوُّهُمْ، وَمَا حَكَمُوا بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلا فَشَا فِيهِمُ الْفَقْرُ، وَلا ظَهَرَتْ فِيهِمُ الْفَاحِشَةُ إِلا فَشَا فِيهِمُ الْمَوْتُ، وَلا طَفَّفُوا الْمِكْيَالَ إِلا مُنِعُوا النَّبَاتَ، وَأُخِذُوا بِالسِّنِينَ، وَلا مَنَعُوا الزَّكَاةَ إِلا حُبِسَ عَنْهُمُ الْقَطْرُ»**. وفي رواية أخرى قال ﷺ: **«ما نقض قوم العهد قط إلا كان القتل بينهم، و لا ظهرت الفاحشة في قوم قط إلا سلط الله عليهم الموت، و لا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر»**[(١)].

فالإنسان الذي يجد تناقضًا بين ممارساته وحياته وبين نصوص الكتاب والسنة الشاملة لكل المجالات يعيش في صراع نفسي يورث مضاعفات وأمراضًا نفسية، ويزيد بحسب مقدار إيمانه.



(١) سبق تخريجه، ص٤٧٦.

المبحث الخامس

آثار التيارات الفكرية المعاصرة.

أولاً: التعريف بالتيارات التغريبية المعاصرة.

قد لا يكون استعراض التيارات الفكرية جميعها استعراضًا مفصلًا ودقيقًا مناسبًا؛ إذ إن مجال التفصيل ليس محله هنا. ولكن سنستوضح خطورة وأثر هذا التيار عبرالواقع وما يلقاه من دعم قوي من الدول الغربية، ومن بعض متنفذين داخل الدول الإسلامية[١]، كما يمكن الاكتفاء بالقول: إن التيارات التغريبية العلمانية متنوعة، ويجمعها اسم الحداثة[٢]، وتقسيمها إلى اتجاهين:

الأول: اتجاه ماركسي مادي.

---

(١) على سبيل المثال مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تتولى كتبًا فلسفية غربية، وليس الاشكال في ترجمة كتب علمية تجريبية بعيدة عن الفكر والعقيدة، وإنما الإشكال بترجمتها أفكارًا غربية وفلسفات تصادم عقائد المسلمين. وقد وقفت على أحد الكتب المترجمة بدعم من المؤسسة وهو كتاب بعنوان: التنوير، تأليف: دوريند أوترام، ترجمة: د. ماجد موريس إبراهيم. وللأسف كان المترجم في غاية التسليم بتلك المبادئ، حيث يقول: (حينما يبدأ الإيمان يتوقف العقل) ص٤٢، ويطرح حل التنوير، ويرفض فكرة تطبيق الدين، ص٤٨-٥٢. وهو بذلك يعدّ تجسيدًا واقعيًا للاستسلام للأفكار الغربية.

(٢) الحداثة مذهب فكري أدبي علماني بني على أفكار وعقائد غربية خالصة، مثل: الماركسية، والوجودية، والفرويدية، والداروينية، وأفاد من المذاهب الفلسفية والأدبية التي سبقته، مثل: السريالية، والرمزية... وغيرها. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٢/ ٨٦٧).

الثاني: اتجاه علماني.

فالأول: يعرف بالاتجاه المادي الجدلي. وهو اتجاه فكري فلسفي مادي، ينكر وجود الله - عزّ وجلّ -، ويعدّ المادة أساس كل شيء، وأنها متغيرة، ويفترض أو يجعل التحول والتغير في الأحداث التاريخية من نظام الإقطاع تدرجًا إلى نظام الطبقات أمرًا لا مفر منه. فأي مقاومة لأي نظام طبقي سيولد صراعًا طبقيًا. وهو بهذه الأفكار يعدّ الدين مخدرًا للشعوب[(١)].

أما الاتجاه الثاني: فهو اتجاه فكري عقدي ينطلق من فلسفات غربية يفصل الحياة بجميع جوانبها عن الدين، ويدعوا إلى التّخلي عنه، وينادي بتطبيق القوانين الوضعية باعتبار أن القانون يصاغ من أجل المصلحة، ومن ثم هو يتغير تبعًا لها؛ ولذلك هم لا يرون بقاء الشريعة الواحدة تحكم الناس لمئات وألوف السنين بلا تبديل، بل يعدون ذلك جمودًا.

والغاية المشتركة عند العلمانيين في العالم الإسلامي اللحاق بالفكر الغربي في جميع المجالات، والانتصار للمصلحة على وصاية الدين. ولا يفوتنا التفريق بين أصناف العلمانيين. فمنهم: العلماني القُح الذي ينكر الدين بالكلية، ولا يهتم إلا بالدنيا، وغلّب العقل والعلم. ومنهم: العلماني المسلم، أو النصراني، أو اليهودي، وهذا يراعي العبادات، ويؤمن بالآخرة. ولكنه في المصلحة والتشريع يراعي القانون.

وتدخل في إطار العلمانية أسس ومصطلحات رئيسة منها:

---

(١) ينظر: المعجم الشامل لمصطلحات الفلاسفة، د. عبد المنعم الحفني، ص٧٢٤، ومعجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ص ٤٥١، والموقف المعاصر من المنهج السلفي، د. مفرح القوسي، ص٧٨-٨٠.

- الديمقراطية[(١)].
- الليبرالية[(٢)].

وإن كان بعضهم[(٣)] يرفض الربط بين العلمانية من جهة والديمقراطية والليبرالية من جهة أخرى إلا أن الحقيقة تؤكد أن هذين المصطلحين خرجا من رحم العلمانية، وارتبطا بها.

فيمكن القول: إن الاتجاه العلماني متنوع:

- صنف يقبل العقيدة، ويرفض الشريعة بشرط ألّا تكون العقيدة

---

(١) لفظ مكون من جزئين يونانيين أحدهما: (ديموس) ومعناه الشعب، والآخر(كراتوس) ومعناه السيادة، فمعنى الديمقراطية سيادة الشعب، وهو نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد، أو لطبقة واحدة منهم. ولهذا النظام ثلاثة أركان: الأول: سيادة الشعب، الثاني: المساواة والعدل، والثالث: الحرية الفردية، وهذا يدل على أن النظام الديمقراطي **نظام مثالي تتجه إليه الأحلام** لا يتحقق على الواقع؛ لأن إرادة الشعب في الواقع هي إرادة الأغلبية، وهو بذلك مجال لسيطرة طبقة على طبقة. ينظر: المعجم الفلسفي جمال صليبا، (١/ ٥٦٩-٥٧٠)

(٢) مذهب فكري أو (حركة وأيديولوجية بورجوازية) ظهرت إلى الوجود **خلال** النضال ضد الإقطاع، وتعني التحررية، ويعتقد أن وظيفة الدولة الأساسية هي حماية حريات المواطنيين، مثل: حرية الفكر، والتعبير، والملكية الخاصة، والحرية الشخصية. ويقوم على أسس علمانية يعظم الإنسان، ويرى أنه مستقل بذاته في إدراك حاجاته. وهي من حيث وجودها النظري والفلسفي تشهد تباينات تصل إلى درجة الاختلاف الشديد. ينظر: المعج الفلسفي، جميل صليبيا (١/ ٤٦٥)، والمعجم العلمي للمعتقدات الدينية، ص٣٤٩، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (٢/ ١١٣٥-١١٣٦)، وحقيقة الليبرالية، د. عبد الرحيم السلمي، ص١٠١-١٠٢. ونقد الليبرالية، الطيب بو عزة، ص١٩، وموقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين، د. صالح الدميجي، ص٥٣-٥٩.

(٣) ينظر: آراء جديدة في العلمانية والدين والديمقراطية، د. رفيق عبد السلام. ص٢٥٦-٢٧٣.

أساسًا للانتماء.

- وصنف يقبل الأخلاق في الجانب الإنساني(الصدق، والأمانة...)، ولكن يرفض الأخلاق والمبادئ المتعلقة بالمرأة.
- وصنف يقبل من العبادات الصلاةَ، والحج، والصيام، ويرفض الزكاة.
- وصنف يقبل من التشريع ما يسمى بالأحوال الشخصية، ويترك باقي الأحوال الأخرى[١].

هذا ما يتعلق بالتعريف بهذين الاتجاهين. ولكن قد يكون من المناسب بحثيًّا تجاوز الاتجاه الأول الماركسي؛ لأمرين: أحدهما: انحساره بين أوساط البلاد الإسلامية وخاصة مع زوال الاتحاد السوفيتي، والثاني: يرجع إلى شدة الهوة بينه وبين الدين، ومن ثم أثره مدرك وظاهر للكثيرين. ولعل ما ذُكر في التعريف يكفي في إظهار أثره السلبي.

ثانيا: أثر التيارات الفكرية التغريبية المعاصرة.

يمكن أن نبدأ في بيان دور التيارات الفكرية التغريبية المعاصرة المؤثر في الدين عمومًا بالقول: إنها سعت عمومًا إلى هدم الإسلام من داخله بحجة استحضار الفلسفة الغربية الحديثة النقدية[٢] بقالب إعادة فهم نصوص الوحي والمسلمات[٣].

(١) ينظر: الخطاب الإسلامي في الصحافة العربية، د. محمد أحمد يونس، ص٤٧٦.

(٢) ويمكن عدّ أشهر النماذج عمليا انقلاب جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨م على حركة الجامعة الإسلامية، حيث تبنوا الدعوة إلى تطبيق الأساليب الغربية في الأدارة والحكم، ونحوا الشريعة، وكان من نتائج ذلك إسقاط الخلافة على يد (كمال أتاتورك). ينظر: حركة الجامعة الإسلامية، أحمد فهد بركات الشوابكة، ص٣٠٥.

(٣) ينظر مثلًا: روح الإسلام، جمال البنا، ص٣-٤. وستأتي قريبًا نماذج أخرى.

متأثرين بالتيار الفكري النقدي الغربي بدءًا من (ديكارت)[(١)]، و(كانت)[(٢)]، و(نيتشه)[(٣)]، ووصولًا إلى الفلسفة البنيوية[(٤)]، وما بعدها متأثرين ب(ميشال فوكو)[(٥)] وغيره. فمثلًا: محمد الجابري له مشروعه

---

(١) رينيه ديكارت، فرنسي، توفي ١٥٩٧م، أول فيلسوف محدث رياضي وضع قواعد تدبير العقل في كتابه، (مقال في المنهج) واعتقد أن المعرفة التي يتفق عليها الجميع مشكوك فيه، وذلك بسبب موضوعية طبيعة الحواس. ينظر: تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم، ص٨٥-٨٧، ومعجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص٢٩٨-٣٠٤، ومعجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ص٢١٦.

(٢) كانت أو (كانط) عمانويل، فيلسوف ألماني ت:(١٨٠٤م)، وطور تركيبًا مؤثرًا يعرف بالفلسفة الناقدة للمذهب التجريبي البريطاني بتشديدة على الخبرة، والتجربة، وأوروبا القارية حيث العنصرية والتشديد على الاستنتاج الدقيق. وقرر أن التصرف الصحيح لا يمكن أن يعتمد على الإحساسات أو الهوى، والرغبات، ولكن يتوافق مع القانون الذي يقوم السبب - الأمر المطلق الواجب الصريح، له كتب منها: نقد العقل المحض، ونقد العقل العلمي، ونقد الأحكام، ينظر: معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص٥١٣-٥١٧، ومعجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ص٤٠٠.

(٣) نيتشه، فريدريش فلهلم، فيلسوف ألماني ت: (١٩٠٠م) رفض القيم الأخلاقية المطلقة وخلق العبيد، وجاهر بأن الناس أحرار في ابتكار قيمهم الخاصة بهم، ومثله الأعلى هو: الإنسان الأعلى الذي يفرض إرادته على الضعفاء، وقد زعم أن المعرفة ليست موضوعية، وإنما تخدم غرضًا أو مصلحة. وهو مفكر متناقض يمكن أن تخدم أفكاره أغراضًا عدة. ينظر: معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص٦٧٧-٦٨٠، ومعجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ص٥٢٨.

(٤) حركة فلسفية ظهرت في القرن العشرين، أثرت في علم اللغة والأنتربلوجيا، والنقد الأدبي، تعتقد أن الأشياء يجب أن تحلل كأنظمة ذات علاقة، وليس على أساس أنها وحدات إيجابية، وهي تهتم بتفكيك النص، وإعادة قراءته بعيداً عن تأثير الواقع الاجتماعي، والفكري الذي أنتجه. ينظر: معجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ص.٨٨ والمعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، د عبد المنعم الحفني، ص١٦٤.

(٥) فيلسوف فرنسي ت (١٩٨٤م)، واهتم بكيفية بناء المعرفة، تأثر بـ(نيتشة) من =

النقدي المسطر في كتبه وأشهرها: (نقد العقل العربي)[١]، ومحمد أركون في مشروعه (نقد العقل الإسلامي). فالعقل لهما هو الذي ينتج الثقافة عبر اكتشاف المبادئ الأولية التي تقوم عليها الثقافة العربية. ولكنهما وغيرهما من أرباب هذا التيار يختلفون في كيفيات وجزئيات حول الآلية، ومسائل أخرى لا يحتاج البحث هنا إلى التعمق فيها[٢]. يقول الجابري: (نقصد بالعقل العربي جملة المبادئ والقواعد التي تقدمها الثقافة العربية الإسلامية للمنتمين إليها كأساس لاكتساب المعرفة، وتفرضها عليهم كنظام معرفي)[٣][٤]. ويدعو أركون إلى فتح النص القرآني على جميع المعاني، أي: أنه متجدد ومؤهل؛ لإنتاج اتجاهات عقائدية متنوعة بقدر تنوع الأوضاع والأحوال التاريخية[٥].

وكلاهما، أي: أركون والجابري من منطلق بنيوي يضعان خطوات

= رواد الفلسفة البنيوية من كتبه الجنون والحضارة، وترتيب الأشياء. ينظر: معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص٤٦٩-٤٧٠، ومعجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ص٣٦٤.

(١) وقد قسمه إلى أربعة أقسام، وكل قسم صدر في كتاب مستقل، وعلى فترات مختلفة، حيث الأول: في تكوين العقل العربي، والثاني: في بنية العقل العربي، والثالث: في العقل السياسي العربي، والرابع: في العقل الأخلاقي العربي.

(٢) ينظر: مناهج الفكر العربي المعاصر في دراسة العقيدة والتراث، شكير أحمد السحمودي، ص٢٥، وينظر لإيضاح الفرق بين منهج محمد أركون ومنهج محمد الجابري: منهج محمد أركون في نقد الدين والتراث الإسلامي، عبد الله المالكي، ص١٠٩-١١٥.

(٣) بنية العقل العربي، ص٥٥٥.

(٤) ينظر للاستزادة في نقد منهج الجابري: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، فهو مخصص لنقد مشروعه.

(٥) ينظر: تاريخية الفكر العربي الاسلامي، ١٤٥.

منهجية وعلمية؛ للاستغناء عن الفهوم السابقة[١].

على أن أركون أشد جراءة وغلوًّا وخاصة في إزاحة الوحي، أو النص القرآني من ذاتيته وثبات معناه. إذن هما متفقان في المنهج.

وبهذا تزاح جميع الأصول؛ لتحل بدلًا منها العقول مشرعةً في كل المجالات وفق المنهج الفلسفي الغربي الحديث. وتقطع الصلة بالتراث الإسلامي انقطاعًا كليًّا. ويصلون إلى مفهوم العدمية التي تنزع القداسة عن التراث، أو القيم الشرعية، ومن هنا يكون الدور السلبي.

وقد يستفهم بعضهم متسائلًا عن هذه التيارات بقوله: كيف يكون لها أثرٌ في التلازم بين العقيدة والشريعة، وهي أصلًا لا تسلم، ولا تقرّ بالدين كمبدأ مُنظم للحياة؟

للإجابة عن هذا التساؤل يجب أن نعرف أولًا أن هناك اتجاهين تغريبيّين:

الأول: (لا تاريخي)، أي: يقفز إلى الفكر الغربي صراحة مجتازًا الظاهرة الإسلامية كما يسمونها، ولا يلقي لها بالًا، بل يعدّون مجرد نقدها ودراساتها تخلفًا ورجعية.

الثاني: (تاريخي) يتدرج في طرح الفكر التغريبي وفق مراحل واقعية تاريخية حتمية. فيبدأ بنقد الإسلام ومشاكله الكلاسيكية[٢]، ثم ينتقل إلى مرحلة التقدمية[٣].

---

(١) ينظر: مناهج الفكر العربي المعاصر في دراسة العقيدة والتراث، ص٦٧-٦٨.

(٢) يقصدون بهذه العبارة أي فكر يدعو إلى التمسك بما هو قديم.

(٣) وهذا التقسيم نقلته من تقرير أحد المنادين بالاتجاه الثاني، وهو: هشام صالح. ينظر إلى تعليقه في حاشية كتاب: من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي لمحمد أركون، ص٢١-٢٢.

والاتجاه الأخير أصبح الأكثرَ خطورة؛ لأنه ارتبط بالتراث الإسلامي نقدًا وتحليلًا. وهذا مكمن الخطورة في التلازم بين العقيدة والشريعة؛ لأنه أصبح مستودعًا للمشتبهات والشبهات، وإسقاطات لمفترقات بين أمتين: (أمة الإسلام، والأمم الأخرى) مختلفتين في المصادر، والواقع، وهذه الدراسات النقدية يتناقلها أصحاب هذا الاتجاه في كل حين، وتثار عبر وسائل النشر المتنوعة، وخصوصًا إذا علمنا أن أصحاب هذا الاتجاه أصبح لهم حضور قوي في السياسة، والفكر، والإعلام، حتى في بعض أقسام الجامعات تدرس كتب الحداثة، كما يرأس بعضًا من أقسامها الأدبية والفلسفية حداثيون[1].

فمن هنا يظهر الدور السلبي. فلو أن أرباب هذا الاتجاه تجاوزوا تراث الإسلام وطرحوا فكرهم المعادي صراحة دون أن يلجوا فيه مباشرة لقلنا حينها: نعم، نحن لا نحتاج إلى استعراض أفكارهم؛ لنجعلها عوامل هدم؛ لأنها واضحة ومدركة. ولكن المشكلة تكمن في كونهم يأتون محملين بشبه الاستشراق، وبلبوس الموضوعية والعلم.

وحين ننظر إلى ما أفرزته هذه التيارات الفكرية نجد أنها حاولت أن تسقط واقع الحال في أوروبا في القرن التاسع عشر[2] حين رفضت الكنيسة أي دراسات تنقد الكتاب المقدس على واقع المسلمين متجاوزة كل الفروق، ونادوا بإخضاع القرآن والسنة للنقد كما نقدها الفلاسفة

---

(١) ينظر: **الحداثة في العالم العربي**، دراسة عقدية، محمد العلي، (٣/ ١١٣٠) (رسالة علمية غير منشورة).

(٢) فهذا يكاد أن يكون مسلّمًا لدى هذا التيار التغريبي الحداثي كما سيأتي. ينظر: مدخل إلى التنوير الأوروبي، هاشم صالح، ص٢٥٢-٢٥٧.

الغربيون[١]. فلم تفرق بين القرآن وبين الكتب الأخرى: (التوراة والإنجيل)[٢]، وبين قيم وحال أوروبا وبين حال المسلمين[٣]، بل بين دين الإسلام وبين الديانة النصرانية. وهذا لا شك جمع بين مختلفين يرفضه المنهج العلمي من ثلاثة أوجه:

الأولى: أن الكنيسة والديانة النصرانية المحرفة تختلف عن الإسلام منهجًا وعقيدة. وقد أدرك الفيلسوف (برتراند رسل)[٤] هذا الاختلاف، حيث يصف دين النبي ﷺ قائلًا بأنه: (توحيد بسيط، ليس فيه التعقيد الذي تراه في عقيدتي: "الثالوث" و"التجسيد"، ولم يزعم النبي ﷺ لنفسه أنه إله، ولا زعم أتباعه له هذه الطبيعة الإلهية نيابة عنه...)[٥]. بل الأعجب من ذلك أن الكنيسة البروتستانتية الإنجيلية الغربية في مؤتمر (كولورادو) سنة ١٩٧٨م المنعقد من أجل التخطيط لتنصير المسلمين، واختراق الإسلام يقول في أحد فقراته: الإسلام هو الدين الوحيد الذي تناقض مصادره الأصلية أسس النصرانية... [و] هو أكثر النظم الدينية المتناسقة

---

(١) ينظر: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل لمحمد أركون، ص٢٥، وتحرير الوعي الإسلامي نحو الخروج من السياجات الدوغمائية المغلقة للمؤلف نفسه، ص٩٣.

(٢) ينظر: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون، ص٢٢١، ونافذة على الإسلام للمؤلف نفسه، ص٥٧-٥٨

(٣) ينظر: (الإسلام، أوروبا، الغرب)، محمد أركون، ص١٣.

(٤) وهذا لا يعني أن هذا الفيلسوف منصفًا، ولكن القصد أن أبين أن هذا الاختلاف حاضر حتى عند الفلاسفة الغربيين المعاصرين وإلا فقد حاف هذا الفيلسوف في باب الحقائق التاريخية حين وصف الفتوحات الإسلامية أنها كانت من أجل الثراء والنهب أكثر من العقيدة الدينية. ينظر: تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة زكي نجيب محمود(٢/ ١٨٣).

(٥) تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة زكي نجيب محمود (٢/ ١٨٢).

اجتماعيًّا وسياسيًّا... إنه حركة دينية معادية للنصرانية مخططة تخطيطًا يفوق قدرة البشر)[١]

وهذا أحد الباحثين الغربيين يصل إلى نتيجة تتضمن أن الإسلام بعيد عن هرطقة النصرانية، ويرى أنه دين ملتحم بكيان سياسي، وأنه متماسك بنظم[٢].

فالقصد أن هذا الاختلاف مدرك وواضح دلت عليه الآيات القرآنية، والسنة، والسير، وكتب العقائد والتاريخ لكن الحداثيين العرب يتجاهلون هذه الحقائق دون اعتبار[٣].

الثاني: أن حال أوروبا الاجتماعي، والقيمي يختلف عن حال المسلمين، وقد أدرك الفرقَ بينهما أيضًا أحد المفكرين الأمريكيين وهو: (ريتشارد بوليت) وعدّها فكرة سخيفة[٤].

الثالث: أن القرآن والسنة قد خضعا للدراسة والتمحيص فيما يثبت صحتهما فلا يقبل إلا ما كان خاضعًا للشروط.

---

(١) الوثيقة حمّلت من الموقع www.kalemasawaa.com، أما النص المنقول فهو من كتاب في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، د محمد عمارة، ص١٦٠.

(٢) ينظر: الأديان من التنازع إلى التنافس لا سينج وتحدي الإسلام، كارل كوشل، ترجمة: أبو يعرب المرزوقي ومنير فندري، ص ١٤٦.

(٣) وقد سُئل محمد أركون عن هذا الخطأ المنهجي في عدم التفريق بين أوروبا والإسلام من تلميذه هاشم صالح فلم يقدم اجابة علمية، وإنما مجرد دعوى عارية من أي دليل علمي؟!. ينظر إلى هذا الحوار في كتاب: قضايا في نقد العقل الديني، ص ٢٩٨-٢٩٩.

(٤) ينظر إلى كتابه: دفاعًا عن مقولة الحضارة الإسلامية-المسيحية، ترجمة محمود حداد، ص٦٠.

وهو يحوي إعجازًا في مجالات مختلفة تثبت أنه من عند الله - عزّ وجلّ - وليس من عند البشر.والبحث العلمي الصادق يؤكد هذا. فقد حاول أحد المبشريين الغربيين (البروفسور/ جاري ميللر) نقد القرآن، ولكن في نهاية البحث تأكدت له حقيقة صدق القرآن وإعجازه من أوجه مختلفة وردت في الآيات: كحقيقة الأجنة، ومراحلها التي وردت في القرآن، والعسل، وفي رد فرضية أنه انعكاس لفكرة المؤلف أو بيئته[١]، فما كان منه إلا أن أعلن إسلامه.

فهذه الاختلافات والفروق كفيلة بأن تجلي الحقيقة بين الإسلام والنصرانية، ولكنّ تجاهلها مردُّه إلى أسباب كثيرة من أهمها: أنهم انطلقوا من أسس غربية، وقناعات أخذوها من المستشرقين كما سيأتي في أثرهم.

والخلاصة: أنه حين ننظر إلى مسعى هذه التيارات العلمانية؛ لنعرف أثرها السلبي نجد أنها تسير في اتجاهين:

الأول: **إسقاط العقيدة والشريعة بقراءة إسقاطية أخرى حاضرة سلفًا في الأذهان بانتماءات مذهبية ومواقف أيديولوجية مختلفة.**

الثاني: تضييقهما، ونزع أثرهما.

ومن ثم فإما أن ينعدم التلازم كما في الأول، أو ينحصر في جانب ضيق لا أثر له لا في حياة الفرد ولا في حياة الجماعة كما في الثاني.

وقد تأخذ في تحصيل هذين الاتجاهين أساليب مختلفة ومتنوعة لا تنتهي بالتشكل والتنوع حسب ظروف الواقع استغلالاً لها وفق صبغة حداثية ومن مفاهيم غربية. ولعل أهم ما يكون في هذا الباب هو إخضاع

---

(١) The amazing Quran" By: Dr. Gary Miller, s 6,8,14

نصوص الوحي للنقد وفق مناهج الغرب، وقد تحقق هذا الأثر السلبي عبر مسيرة التغريب في العالم الإسلامي، حيث بدأ أولًا بتطبيق المناهج القديمة كما عبر عنه طه حسين في طرحه عبر تطبيق المناهج التاريخية التي طُبّقت على النصوص الدينية اليهودية والنصرانية(١)، وتطبيق منهج ديكارت الشكي(٢)، ونتج من دراسات (طه حسين) مغالطة حقائق منها: زعمه أن الشعر الجاهلي منحول ومصطنع بعد ظهور الإسلام؛ إذ لم يكن نابعًا من حياة العرب التي سبقت بعثة النبي ﷺ، وعلى إثر ذلك قرر أن القرآن يعبر عن حال البيئة التي عاشها النبي ﷺ فقط لا يتعداها(٣)، كما زعم أن القراءات السبع ليست من الوحي، وأرجع أصلها ومصدرها إلى اللهجات واختلافها؛ ولذا حق للناس أن يجادلوا فيها، وأن ينكروا بعضها، ويقبلوا بعضها(٤)، وهو يهدف بذلك إلى القول ببشرية القرآن ومحليته لا عالميته(٥)، ثم تطورت فكرة نقد الدين ونصوصه تبعًا لمواكبة النظريات الغربية الحديثة، فانطلقت شرارتها منذ عام ١٩٧٩م(٦)، ثم

---

(١) ينظر: أعلام الفكر العربي مدخل إلى خارطة الفكر العربي الراهنة، للدكتور. السيد ولد أباه، ص. ٦٥ في حين أدرك الفرق بين قيم الأوربيين والمسلمين وأوضاعهم التي مرت بهم أحد المفكرين الغربيين الأمريكي وهو: (ريتشارد بوليت) واعدها فكرة سخيفة. ينظر إلى كتابه: دفاعًا عن مقولة الحضارة الإسلامية-المسيحية، ترجمة محمود حداد، ص٦٠.

(٢) ينظر: في الأدب الجاهلي، طه حسين، ص٦٧، ٧٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٧٣.

(٤) ينظر: في الأدب الجاهلي، ص٩٥.

(٥) ينظر للاستزادة في تحليل هذا القول والرد عليه: الفكر الإسلامي وصلته بالاستعمار الغربي، د. محمد البهي، ٢٣٤-٢٤٥.

(٦) فقد بدأت من محمد أبو القاسم حاج حمد، ثم بمحمد أركون، ومحمد شحرور، =

تتابعت إلى أن أصبحت ظاهرة عند أكثر الحداثيين[١]، بل دخلت منعطفًا خطيرًا حين أصبحت في مرحلة تدريس في بعض الجامعات تدعو التلاميذ إلى تطبيق المناهج الحديثة؛ لنقد النص الديني[٢].

ولكن يبقى مطلب يوضح الآثار الخطيرة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة مستنتجة من الفكر التغريبي الحداثي، حيث تظهر من جهة الأساليب والوسائل التي غالبًا ما تستخدم في هدم التلازم، وهما من حيث العموم يقومان على اتجاهين:

الأول: اتجاه ناقد بأدوات غربية.

الثاني: اتجاه توظيفي داخلي؛ لهدف خارجي.

ومن يلحظ هجوم العلمانيين الحداثيين يجد أنه لا يخرج عن هذين الأمرين.

وتفصيل الكلام عنهما على النحو التالي:

أولًا: الاتجاه الناقد بأدوات غربية.

إن الكلام عن مناهجِ وأدوات هذا الاتجاه يصرف البحث عن نسقه ومساره، ولكن يمكن تصويره وفق رؤية عامة تحقق المرام وتنجزه.

= وغيرهم، ينظر: بحث بعنوان: المفردة القرآنية كأداة لتحليل الخطاب، عبد الرحمن حاج، ضمن مجموعة بحوث تحت عنوان: المناهج الحديثة في الدرس القرآني، ص١٨١.

(١) المصدر نفسه، ص١٨٢.

(٢) وهذا ما قام به عبد المجيد الشرفي خدمة لمشروع محمد أركون في الجامعة التونسية، ينظر: أعلام الفكر العربي مدخل إلى خارطة الفكر العربي الراهنة، للدكتور. السيد ولد أباه، ص١٠٥.

وبناء على ذلك، فالمناسب البحث عن أبرز ما يميز البعد المعرفي لهذا التيار الفكري، ويشكل رأس هرمه الذي يقوم عليه؛ كي نصل إلى منشأ الأثر أو الدور الأكبر الذي يعد له كالأصل الذي ينبني عليه الفرع. فحين نشخص هذا الدور نستطيع معرفة المتفرع عنه الذي يمثل دورًا سلبيًّا أصغرَ.

وأرى أن هذه الطريقة تدور حول فكرتين أساستين هما:

الأولى: فكرة التاريخية.

والثانية: النسبية.

وهما متلازمتان لا تنفكان عن بعضهما بعضًا. ولكن لا بد من استعراضهما؛ لنقترب من الواقع التأثيري في فصل التلازم على النحو التفصيلي التالي:

١- فكرة تاريخية العقائد والشرائع.

وتعني هذه الفكرة أن نصوص الوحي كمصادرَ للعقيدة والشريعة، أو العقائد والشرائع تشكلت وتبلورت بحسب العامل والسياق التاريخي، والنظري، والاجتماعي - الزمان والمكان والإنسان - ، فهو نتاج بشري قابل للتغيير والتطوير والشمول، ويمكن إخضاعها للدراسة والتأويل وتطبيق المناهج الغربية عليها. ولا نستطيع الإحاطة بجميع التصورات حول هذه الفكرة بمعنى: أنه قد يتنوع التصور بأشكال مختلفة[1]. وقد وقع الاختيار على نوعين من التصورات المطروحة في ساحة الفكر واللذين يمكن أن يصاغا على النحو التالي:

---

(١) للاستزادة ينظر: العلمانيون والقران، د. أحمد الطعان، ص٥٩٣-٧٤٨.

الأول: أن العقائد لم تنزل من السماء، وإنما نتجت - بزعمهم - من الفاعلين الاجتماعيين لتأخذ طابع الأرثوذكسية وتُفرض على الناس[(١)].

الثاني: فصل التلازم بين العقيدة والشريعة ومصادرهما بالتشكيك في القرآن[(٢)]؛ بمعنى أن القرآن لا يمثل تشريعًا، وإنما مجازات تغذي الروح فقط[(٣)]، وأن الخطاب القرآني فقد فاعليته بموت جيل الصحابة الذين شاهدوا الظروف الأولية، ومن ثم فقدت إلى الأبد ولا يمكن الوصول إليها[(٤)].

والمحصل من هذين التصورين أو غيرهما يصبح التراث الإسلامي، سواء أكان وحيًا، أم تفسيرًا له، أم اجتهادًا مبنيًا عليه حتى وإن وصل إلى مرتبة الإجماع واقعًا تحت تأثير التاريخية والعوامل السياسية الضاغطة، أي: تخضع للظروف التي يعيشها؛ ولذلك يسمي بعضهم القرآن أو النصوص التفسيرية له بالحدث[(٥)]. و كل حدث فهو مرتبط بظروف تاريخية معينة يتأثر بها، ويؤثر عليها[(٦)]، فيدخل في دائرة الشك.

---

(١) ينظر: من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، ص٢٦-٢٧، والفكر الأصولي واستحالة التأصيل٣٤٢،-٣٤٣، كلاهما لمحمد أركون، ونقد الخطاب الديني، ص١٩٧، ومفهوم النص، ص١١، وكلاهما لنصر حامد أبو زيد، والإسلام وأزمة علاقة السلطة الاجتماعية، برهان غليون، ص١٦٥، ومقال للكاتب: يوسف أبا الخيل في جريدة الرياض في ٢٤/١١/٢٠٠٥م.

(٢) ينظر: نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، لمحمد أركون، ٢٠٤.

(٣) ينظر: تاريخية الفكر الإسلامي، محمد أركون، ص٢٩٩.

(٤) ينظر: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون. ٢٢١.

(٥) ينظر: الإسلام، أوروبا، الغرب...، ص١٢، ومن الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، ص٧٧ وما بعدها.

(٦) ينظر: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون ص١٨، والإسلام وأزمة علاقة السلطة الاجتماعية، برهان غليون، ص١٦٥.

ويساق على هذا الأساس التاريخي فصل أيّ ارتباطٍ للدين مع أي مجالٍ كان. ففي المجال السياسي تُجعل علاقة الدين بالسياسة علاقة وهمية تشكلت بسبب سقوط الخلافة، ونتج عنها هذا الوهم القائل بوجود علاقة حميمة بين الدين والسلطة أو وجود تضامن عضوي وظائفي فأصبح محركًا للمسلمين(١).

فحين ننظر إلى الأثر الناتج عن هذا التصور نجد أنه أولًا ينزع أي جانب تأثيري للدين، سواء أكان عقيدة أم شريعة، وثانيًا: يسقط الدين بالكلية، ويحقق نوعًا من الفوضى مبنية على عدم الاستقرار. فبأي شكل يمكن أن يتشكل الدين حين نسلّم بهذه الفكرة، وخاصة حين يتعرض مجتمع إسلامي ما إلى تغييرات متسارعة، وبأي فكر سيبقى؟! والذي يُعرف من الاستقراء أن الناس في مبادئهم خاصة، ومن واقع فطرهم لا يقبلون التسيس لمبادئ متخلخله يمكن أن تزاح في أي وقت تبعًا للظروف وتنتقل من مبدأ سام ونبيل إلى مبدأ وضيع، وهذا ما تدعوا إليه الفلسفة الحديثة؛ إذ أنها لا تعترف بالماديء الثابتة. أمّا جانب المعاملات والنواحي الاقتصادية والتنظيمية فلا إشكال في أن تتبدل إذا ثبت أنها غير مجدية في زمن دون آخر أو في مكان دون آخر ما لم تتعارض مع مبادئ ثابتة وصحيحة.

فإذن من حيث الواقع والعقل لا تصلح هذه الفكرة للتطبيق، وإن نجحت فهي أمام أمرين:

- ستنتج عنها آثار سلبية إذا وضعت في مسار تطبيقي.

---

(١) ينظر: تحرير الوعي الإسلامي نحو الخروج من السياجات الدوغمائية المغلقة، ص١٠٥.

- ستبوء بالفشل ولو بعد حين.

أمّا لو نظرنا إلى هذا الفكرة التاريخية؛ لمعرفة منشأ الخطأ عند من قال بها[١]، فإننا سنجد أنهم لم يفرّقوا بين مجالات البعد الزماني والمكاني؛ إذ إن من مجالاتها ما لا يقبل التأثير أبدًا، ومنها ما يقبل التأثير[٢].

وإذا كان هذا مقررًا عندهم فإن تطبيق الشريعة الكاملة في الوقت الحالي، أو في أي وقت مضى هو مجرد (إضفاء مظلة الشرعية على أعمال البشر)[٣][٤].

والخطورة أن هذه الفكرة قد تمتد عند غلاتهم[٥] إلى أخطر أبواب العقيدة وأهمها وهو مفهوم (الإله)؛ إذ يُخضع أيضًا دون تفريق لفكرة

---

(١) مثل أركون، ونصر أبو زيد، وخليل عبد الكريم، وحسن الحسيني، وخالد شوكت، وغيرهم كثر. ينظر المصادر السابقة وينظر: الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، خليل عبد الكريم، ص١٧٧-١٩٠، ونقد التفكير الديني، حسن الحسيني، ص١٢، وفريضة التأويل في الدعوة إلى تحرير الإسلام ومراجعة الإسلاميين، د. خالد شوكت، ص١٥.

(٢) ينظر للاستزادة: علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، أ. د: محمد أبو الليث الخيرآبادي، ص٣٠٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، ص٨٧.

(٤) للاستزادة في الرد على فكرة التاريخية ينظر: القرآن الكريم والقراءة الحداثية، دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النص عند محمد أركون، د. الحسن القباعي، ص١٧٤-٢٤٧.

(٥) يقول صاحب هذا الغلو - وهو أركون - عن نفسه: (منذ ثلاثين عامًا وأنا أحاول انتهاك أُطره التقليدية الموروثة ومواقعة الجامدة وتحديداته ومفاهيمه ورؤيته العامة للعالم والوجود. منذ ثلاثين عامًا وأنا أحاول زحزحته عن مواقعه التقليدية الراسخة ...) قضايا في نقد العقل الديني، ص١٥٠.

التاريخية، فيقرر نتيجة لذلك أن مفهوم (الله) مجرد تصورات، أو نتاج ثقافي مرتبط بمشكلات المجتمع يشكلها البشر، بحيث لا يستطيع من خلالها التميز بين الله ﷻ وبين التصورات التي يشكلونها عنه عبر مراحل التاريخ[(١)].

ثم يكيف المفهوم الصحيح للإله وفق رؤيته المتشكلة بناء على قناعاته الخاصة التي قد يخالفه عليها الملايين من البشر فيضعه تبعًا لفكر المجتمع النهضوي المتحضر. فكأنه أصبح ميزانًا يعرف به ليس المفهوم الصحيح للإله فحسب، بل يميز به المفهوم الخاطئ، فيقول صاحب هذه الفكرة السخيفة: (ويمكن القول بأن التصور الحديث لله يتجلى في الأمل في الانفتاح على أفق الأمل: الأمل بالخلود، الأمل بالحرية، الأمل بالعدالة، الأمل بتصالح الإنسان مع ذاته. هذا هو الله بالنسبة للعالم الحديث والتصور الحديث. وهذه هي صورته السائدة في مجتمع أوربي متقدم، مجتمع تجاوز - بعد معارك طاحنة الصورة القسروية المتهجمة والمكشرة لله والتأله - . هكذا تجد أن تصورنا لله يختلف باختلاف المجتمعات والعصور. فإذا كان المجتمع منفتحًا، متقدمًا، مزدهرًا، كان تصوره لله هادئًا، سمحًا، وديعًا. وإذا كان المجتمع يعاني من الفقر والجهل وهيمنة الأب القاسي أو الحاكم الجائر المستبد فإن تصوره لله سوف يكون بالضرورة ضيقًا، عنيفًا، قمعيًا)[(٢)].

إذن فهي حقًّا سخيفة؛ لأن الجاهل والعالم، والصغير والكبير إذا نظر إلى هذه الفكرة بتجرد صادق عرف سخفها؛ لأنها مجرد أوهام وتخيلات

(١) ينظر: قضايا في نقد العقل الديني، محمد أركون، ص. ٣٠٤، ٢٨٢
(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٢.

لا دليل عليها، وببساطة يمكن تأكيد سخفها من جانبين:

الأول: أن الناس قد عرفوا أنبياء وصالحين عبر الزمان، وتواترت أخبارهم أنهم كانوا فقراء، وكانوا في ظل حكام جبابرة، وقد آمنوا بالله دون أن يكون لهم تصور مثل الذي افترضه.

الثاني: أنه قد جعل الله - عزّ وجلّ - مجردًا من كل الصفات، ومعطلًا، ومنعدمًا لا أثر له، وهو بهذا يقترب من الإلحاد في النتيجة؛ لأن الإلحاد إنكار وجود الخالق، والتعطيل الكلي للصفات إنكار الوجود شعر أم لم يشعر(١).

وبهذا يتضح سخف هذا التصور، ومن جهة أخرى يؤكد ارتباطه بفكرة المذهب الطبيعي(٢) التي تقوم على(الإيمان بالقوة العليا لخالق الكون)(٣)، وتدعو إلى الإيمان بدين طبيعي مبني على العقل لا على الوحي، وتزعم أن الله - عزّ وجلّ - لا يتدخل مباشرةً في شؤون الحياة(٤). فإذا كان هذا الحال مع مفهوم(الله) فكيف بالذي أقل منه أهمية: كالشريعة ومصادرها؟!

إن النتيجة الحتمية تؤكد أنه لن يجعل لذلك وزنًا ولا قيمة. فالقران مثلًا عند هذا الغالي بمنزلة مجازات لا تستطيع تنظيم حياة الناس(٥).

---

(١) ينظر: الفيزياء ووجود الخالق للدكتور جعفر شيخ إدريس،ص٢٤، ومنهج محمد أركون في نقد الدين والتراث الإسلامي، عبد الله المالكي، ص٣٥٧.

(٢) وقد يطلق عليه بالدين الطبيعي مصدره الضمير والعقل، ويقابله الدين الوضعي ومصدره الوحي الإلهي الذي يبلغه الأنبياء و الرسل. ينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبيا، (١/ ٥٧٣).

(٣) معجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ٤٧١.

(٤) المصدر نفسه، ص٤٧١.

(٥) ينظر: تاريخية الفكر الإسلامي لمحمد أركون، ص٢٩٩.

وبهذا لا يصبح للدين أثر في أي مجال ولا حتى استئناسًا به فلا حاكم في الدنيا إلا العقل. وهذا أبلغ صورة تمثل الدور الخطير في فصل التلازم حين أسقطت العقيدة والشريعة معًا.

وهذا الغلو الشديد لا يمنع من مناقشة الفكرة بإنصاف؛ لمعرفة منشأ الخطأ ومواضع الصواب فيها، ولا أعني صوابًا في ذاتها فهي في خط الغلو والانحراف لا محالة، ولكن أعني صدقها من حيث تصورها الواقع، بمعنى هل حقًا هناك فرق تشكلت عقديًا من واقع الظروف أو عبر التاريخ؟

وحتى نصل إلى الإجابة الصحيحة يجب أن نخطو بمنهج تجزيئي يفرق بين الفرِق. فهذا يعدّ إنصافًا موضوعيًا؛ ولهذا نقول: هل الفرق الإسلامية تسير على منهج واحد؟ أو على الأقل هل تجعل العقل مشرعًا وحاكمًا؟

أم هل تجعل العقل معطلًا بالكلية؟

أم هل تسير كلها في منهج وسطي بين التفريط والإفراط؟

إن هذه الأسئلة توضح بداية الطريق للنتيجة؛ لأن من واقع حال الفرق الإسلامية نجد اختلافًا في ذلك. فحين تكون النظرة إلى الفرق الإسلامية نظرة شمولٍ سلبية يقع الخلط وعدم التفريق بينها ... متجاهلين بذلك احتمالًا يقضي بوجود فرقة موافقة للصواب.

فحين ننظر إلى الفرق المختلفة نجد أن منها فرقة متميزة عنها بالمنهج العلمي الدقيق المسمى بعلوم الإسناد، وعلوم الحديث المختلفة الذي يوصل إلى طريق اليقين المتمثل بالإمساك بالنص القرآني وفق فهم الصحابة والسلف.

وفي المقابل نجد أن من تلك الفرق من أحدث وخرج عن مدلول النص وفهم الصحابة، واتخذ مصادر أخرى عقلية أو فلسفية كما سبق تناول ذلك في مباحث أثر الفرق.

وهذا من الإنصاف العلمي الذي يجب احترامه. فمثلًا: لا يمكن أن نجعل تعامل أهل السنة مع الوحي كتعامل الشيعة مع الوحي كما يقرر (أركون) أن الشيعة والسنة كلاهما يسيران من أجل استخدام النص المقدس وتوظيفه خدمة لمعتقدهم(١).

وتتأكد صحة هذا التفريق بين أهل السنة والشيعة حين ننظر إلى تراث الشيعة، ونجد أنه ليس لهم اهتمام بجمع الحديث بطرقه وبيان علله، ويفتقرون إلى كثير من أساسيات علم الحديث: كعلم العلل والرجال، وخصوصًا إذا علمنا أن كتاباتهم عن علم الرجال بدأت متأخرة.

وفي المقابل نجد أن أهل السنة بدؤوا مبكرًا وأسسوا هذا العلم بمختلف تفصيلاته ويشهد بذلك الواقع الموجود من كتب الطرفين(٢).

فإذا تحقق هذا واقعيًا فإن القول: إن العقائد نتجت من الفاعلين الاجتماعيين، وفرضت على الناس غير منصف في حق الفرق المتمسكة بالأصول الثابتة بل بعُد عن الحق؟!

لكن لا نستطيع أن نقول: إنه غيرُ منصف في حق الفرق الأخرى التي فتحت هذا الباب عليها؛ لاتباعها الهوى، وعدم التسليم بالنصوص، وفهم

---

(١) ينظر: تاريخية الفكر الإسلامي، محمد أركون، ص١٤٩.

(٢) ينظر في هذه المسألة: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٤/ ٨٢-٨٥)، والجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية - عرض ونقد - دراسة تطبيقية على ابن المطهر الحلي وأبي القاسم الخوئي لمعد ابن راشد الشفا، ص ٨٤-١٠٢.

السلف والصحابة، وخاصة في مفهوم البدعة الذي سبق عرض أثره السلبي فيما تقدم من هذا البحث.

وإذا بادر الباحث بهذه الخطوة المنهجية التفريقية سيجد أن مآل النظر في هذه الفكرة القائلة: إن العقائد لم تنزل من السماء إلى تصنيفين اثنين:

الأول: عقائد مستحدثة بلا شك لم تنزل من السماء.

الثاني: عقائد منزلة من السماء.

فالأول هو ما أحدثته الفرق المبتدعة في الإسلام: كالمعتزلة، والجهمية، وغيرهم.

وأما التصنيف الثاني فهو يمثل عقائد منزلة من السماء: كالأصول الإيمانية وغيرها التي جاء في الكتاب والسنة بيانها بيانًا قاطعاً واضحًا. وحين تبتدع عقائد جديدة أو تَحْدث نازلة عقدية يقوم العلماء بضابط الاستمساك بالكتاب والسنة؛ ليردوا هذه الواقعة أو النازلة للنصوص؛ لمعرفة حكم الشرع ومدى مخالفتها له وفق منهج وقواعد الاستدلال المنضبط(١). وهذا لا يعدّ مثلبة أو عجزًا، وإنما كمالًا.

وأما دعوى تأثير الضغط السياسي في تغيير العقائد فباطلة؛ لأن من قرأ سيرة علماء السلف لا يكاد يجد أحدًا منهم إلا وله موقف استنكار على بدعة أو مخالفة نتجت عن الحكّام. فهذا الإمام مالك لا ينصاغ لأمر الخليفة أبي جعفر المنصور حين طلب منه ألا يحدث في مسألة فقهية، وهي طلاق المستكره خوفًا من أن يأخذ المناوئون له هذه الفتوى يقيسونها

---

(١) ينظر للاستزادة حول هذا الموضوع: منهج الاستدلال على مسائل العقيدة عند أهل السنة والجماعة، عثمان بن علي حسن،(١/ ٥١-٤٣٣)(٢/ ٤٣٣-وما بعدها).

على البيعة، فكيف بمسائل عقدية؟![1]، فالطاعة في غير المعصية كما هو مقرر.

إذن هذه خلاصةٌ نصل إليها: أن هناك عقائد لم تتغير وثابتة تؤكد صحة وجود فرقة تمثل المنهج الصحيح الذي يبقى على الحق وهو مقتضى الرسالة الخاتمة التي جعلها الله - عزّ وجلّ - حجة على الخلق.

ونستطيع عبر هذه الدعوى التي أثبتنا بطلانها أن نثبت أثرًا إيجابيًّا من جهتين:

الأولى: أن هذه العقيدة الصحيحة سدت الطريق على من أراد تعميم هذه الفكرة؛ لكي يسقط أفكاره الهدامة. فلو لم نجد ثباتًا واختلافًا نوعيًا للفرقة الناجية يميزها عن غيرها في تعاملها مع الظروف الزمنية والمكانية؛ لما أمكننا حينها أن نجلب عليه بهذا الرد، بل لن يكون لنا عليه سبيل وحجة.

الثانية: أن هذا النقاش يشخص الداء، وسببه أن هذه النتيجة تثبت أن العقل المشرّع لا يستطيع أن يقرر العقائد. ودليل ذلك تضاد الأفكار واختلافها.. والعامل المشترك الموصل إلى هذا التضاد هو في بعدها عن التعاطي الصحيح لنصوص الوحي بفهم الرعيل الأول. وفي الوقت ذاته نجد ثباتًا للمحكمات لمن تعامل معها بالفهم الصحيح.

وهناك شكل مقارب لطرح فكرة **تأثر العقائد والشريعة بالزمان والواقع**، والهدف منه تقريب مفهوم العلمانية والتسليم بها كأمر اضطراري. فنجد أن (جمال البنا) في ذلك يوضح أن اللبس في مفهوم

---

(١) للاستزادة في جمع هذه المواقف للعلماء والأئمة. ينظر: الإسلام بين العلماء والحكام، عبد العزيز البدري، ١٠٤-٢٣٤.

العلمانية راجع إلى المرجعية الإسلامية التي أسسها الفقهاء، والأئمة منذ القرن الثالث الهجري، ويرى أن المشكلة في أن المجددين الذين جاؤوا بعدهم رأوا في أنفسهم مع الفقهاء موقف التلميذ والأستاذ فقلدوهم، ثم أخذ يبين الحقيقة - بزعمه - قائلًا: (والحقيقة أن هؤلاء جميعًا - حتى المتقدمين منهم كأئمة المذاهب الأربعة - خضعوا **لمناخ سياسي واجتماعي** وثقافي معين، **وتأثروا تأثرًا عميقًا ببيئاتهم، وسمح تأخر تدوين السنة لمئة** عام بعد الهجرة بظهور الأحاديث المكذوبة، كما أن أسلوب القرآن القائم على المجاز الفني، والنظم، والموسيقى، واللمسة السيكلوجية أفسح المجال للتأويل والتفسير، ودخول إسرائيليات عديدة في كتب التفسير المعتمدة، وبقدر ما كان الزمن يبعد عن العهد النبوي، ويوغل في ظلمات الحكم الفردي وسيادة الجهالة، وهيمنة الفرس، والترك على الخلافة، وتمزق العالم الإسلامي . . . بقدر ما كانت هذه المؤثرات تنعكس على كتابات وأحكام الفقهاء؛ لأنه من العسير جدًا على الكاتب أن يخرج عن أطر عصره ومستوى فهم هذا العصر، وليس أدل على هذا من أنه عندما تكالفت الظلمات قرر الفقهاء أنفسهم إغلاق باب الاجتهاد، مما يصور العجز عن إعمال العقل، والتسليم بما ذهب إليه الأئمة والأسلاف، أي: الإفلاس الفكري كلية. وبصرف النظر عما في هذا الكلام من حقيقة، فإن الأمر لا نزاع فيه، والذي يرقى إلى مستوى البداهة، أن ما يمثل الإسلام حقًا كتاب الإسلام الأصيل، أي: القرآن. وليس إلى تفسيرات المفسرين له الذين خضعوا للمؤثرات التي أشرنا إليها، وحافظت على النص القرآني، كما كان يجب أن تضبط السنة - التي تسلل إليها الوضع - بضوابط القرآن حتى لا يسمح للأحاديث الموضوعة أو المحرفة بإصدار أحكام مجافية، أو حتى مخالفة للأصول

التي أرساها القرآن)[١].

ثم قرر بناء على هذا الوضع الصعب - بزعمه - أن الكُتَّاب الإسلاميين والمستشرقين آثروا أن يقبلوا كلام الفقهاء، وعدّوه حكم الإسلام؟![٢].

فهو قبول اضطراري بزعمه أسقط الدين وأحل بدلًا منه العلمانية؛ وذلك حين جعل القرآن لا يفهم، وأنه قائم على المجاز الفني، والنظم، والموسيقى، واللمسة السيكلوجية.

وحين أسقط السنة وتجاهل جهود علماء السنة في حفظها[٣].

٢- فكرة النسبية[٤].

ترتبط هذه الفكرة بفكرة التاريخية، لذا تحتم علينا إيضاحَ العلاقة بين النسبية والتاريخية.

فالتاريخية مآلها إلى النسبية حتى مع احتمال التسليم بوجود حقائق غائبة لا يمكن الوصول إليها. ولعل كيفية هذا الارتباط تتضح أكثر عبر ما

---

(١) الإسلام وحرية الفكر، ص١٥٩-١٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص. ١٦٠ وينظر قريبًا من هذا الفهم: الاجتهاد والتجديد في الفكر الاسلامي المعاصر، سعيد بشار، ٥٦١.

(٣) ينظر إلى جهود علماء المسلمين في حفظ الحديث والرد على المشككين: السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، ص٢٩-٥٢٨، والحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، ص٤٦-٤١٨، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، ص٤٩-٤٧١، والسنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، د. مكي الشامي، ص١٥-٤٣٤.

(٤) مذهب من يقرر أن كل معرفة أو (كل معرفة إنسانية) فهي نسبية. ينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا (٢/ ٤٦٦).

سيأتي نقاشه. وعمومًا نستطيع القول: إن هذه الفكرة طاغية عند المفكرين الحداثيين العلمانيين، ولكن تتفاوت درجاتها، وقد وجدت أشد صورها عند (محمد أركون) فهو يتبع منهجًا لا يقود إلا إلى اليأس من الحقيقة، وعدم البت في شيء. فليس عنده حقائق ثابتة يمكن للعقل أن يتوصل إليها، بل كل الآراء متساوية بحجة عدم وجود معيار فاصل بين الصواب والخطأ[(١)]. وهذا يتعارض مع مسلّمات عقلية كفكرة الضدية الثنائية: (حقيقة، وضلال)(خير، وشر) (تاريخي، وأسطوري)، (مقدس، ودنيوي)، (سياسي، وكنيسة)... إلخ[(٢)].

وهو من فكرة التاريخية يصل إلى النسبية، ويتشكل منها القول بعدم وجود حقائق صحيحة حيث يقول: (لا يوجد إسلام صحيح، وإسلام خاطئ، وإنما توجد عدة تجليات للرسالة نفسها. فكل فئة اجتماعية تاريخية فهمت القرآن بطريقة ما، وحولته إلى عقيدة ذاتية لها، وانغلقت داخلها واعتبرت كل التأويلات الأخرى بمثابة الضلال أو الانحراف. هكذا نشأت الفرق الإسلامية عبر التاريخ)[(٣)].

وهذا المنهج يوضح حقيقة تشكيكه في القرآن الذي تجاوز حقائق لا يمكن إنكارها، حين جعل النص القرآني مجرد ظاهرة طبيعية. فهو لم يقل ذلك إلا لتسليمه بهذه النسبية المتطرفة بدليل أنه نزع القداسة من القرآن، والتزم بذلك؛ لأنه لو قال: إنه مقدس ومنزل من عند الله - عزّ وجلّ -

---

(١) ينظر: العقل بين التاريخ والوحي حول العدمية النظرية في إسلاميات محمد أركون، لمحمد المزوغي، ص٢٩، ٣٢.

(٢) ينظر: قضايا في نقد العقل الديني، ص٢٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١١٧.

نقض منهجه الذي سار عليه طيلة حياته[١]، وأُزيحت فكرة تساوي الأفكار وانتفاء الأضداد التي سلم بها، وحاول تطبيقها.

الخلاصة: أن المعرفة عند (أركون) ليست موضوعية، وإنما هي تخدم غرضًا أو مصلحة. وبهذه الفكرة نزع تأثير الدين؛ لأنه لا يمثل أي دور حقيقي بعد جيل الصحابة في أي مجال من المجالات، وإنما بمنزلة قوانين فرضها رجال الدين، حمتها السلطة[٢] نتيجة لخدمة أغراض ومصالح.

بمعنى أن القرآن أو السورة كانت مهمة فقط لجيل الصحابة، أما من جاء بعدهم فهي لا تهمهم؛ لأن الأزمان والقرون تغيرت[٣].

فتطبيق دولة المدينة - بزعمه - كما كانت في زمن الرسول ﷺ مجرد إسقاط تاريخي يستلب العقل المسلم، ويدخله في أسطورة تاريخية، أو إيدلوجية[٤].

وبهذا يكون الدين تشكل بتأثير السياسة[٥] فأصبح بناء على هذه المعرفة المصلحية حاضرًا لاستدعاء عامل السياسة المتشكك بالقرآن[٦].

وبمثل هذا يقع التعارض مع أهم خصائص العقيدة الصحيحة، وتُهدم

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٣٨.

(٢) ينظر: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون، ص٢٢١.

(٣) ينظر: تحرير الوعي الإسلامي نحو الخروج من السياجات الدوغمائية المغلقة لمحمد أركون، ص٢٠٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص٩٢.

(٥) وهذا ما وافقه عليه محمد الجابري. ينظر: تكوين العقل العربي، ص٣٤٦.

(٦) ينظر: نافذة على الإسلام لأركون، ص.٥٧ وينظر: مفهوم النص لطيب تيزيني، ص٦٥.

الأصول والثوابت.

ويمكن أن نعدّ هذه النظرية من أهم الآثار السلبية لهذا الفكر التغريبي عمومًا، حيث بدت وكأنها حقيقة مسلّمة يدخلون من بابها إلى القول بالتسامح، وقبول الآخر، والتعددية.

ومما سبق يمكن أن نصل إلى أن العامل المؤثر في نظرية النسبية واقع من جهتين:

الأولى: من بنية هذه النظرية مباشرة.

الثانية: من آثار هذه النظرية.

فالأولى: يكمن في تعارض هذه النظرية تعارض الضد للعقيدة.

والثانية: فيما يتفرع منها. وهذا يظهر فيما يُطرح وينشر في مقالات صحفية، أو إعلامية[1] لأفكار سياسية متفرعة من أصل النظرية كالقول بالتعددية في الأصول، وتقارب الأديان، أو تعايش الحضارات، والديمقراطية، والتعايش السلمي، وحرية التعبير، وغيرها من الأفكار التي راجت كثيرًا في هذا العصر. وهي في مجموعها لها آثار تختلف بحسب

(١) ينظر مثلًا: مقال نشر في موقع جريدة الاتحاد (آراء وتأملات: تأملات في المشهد السياسي) بعنوان: (عقدة احتكار الحقيقة) للكاتب: عباس لطيف (www.alitthad.com)، ومقابلة في جريدة الحياة مع أحمد البوقري بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٧م. ومقال للكاتب حسين السكافي بعنوان: (الحقيقة ترفض عقد التملك) بتاريخ ٢٨/ ديسمبر/ ٢٠٠٦م من موقع جريدة إيلاف www.elaph.net، ومقال: (احتكار الحق والحقيقة) في٧/ جوين/ ٢٠٠٨م من الموقع www.ibn-seena.blogspot.com وعلى صعيد الندوات نضرب مثلًا: ندوة بعنوان: (نظرة الدين لاحتكار الحقيقة ونبذ التطرف الفكري)في ١١/ نوفمبر/ ٢٠٠٩م الموافق ٢٣/ ذو القعدة/ ١٤٣٠هـ على موقع منتدى التوافق www.incm.net.

شناعة الفكرة، ومدى صدامها العقيدة.

ونجد أن أحدهم قد أنشأ كتابًا أسماه بـ(نقد الحقيقة) مجسدًا الدور الخطير لنظرية النسبية، حيث جاء وصف الحقيقة في كلامه بأنها ليست نهائية(بل هي قراءة، وإعادة قراءة، أي: سلسلة من التأويلات المتلاحقة للعالم والأشياء... وهي ليست يقينًا جازمًا بقدر ما هي انفتاح على الاحتمال، وعلى الخطأ نفسه)[١].

ويقول أيضًا: (ليست الحقيقة أحادية، بل هي هذا الشيء الذي لا يكف عن التعدد، والتنوع، والاختلاف عن نفسه باختلاف الصور والنماذج أو النماذج والمناهج، أو اللغات والاستعارات، أو المعالجات، والقراءات، أو التوظيفات ... ولهذا ليست الحقيقة سوى الاعتراف بحق الآخر. إنها إقرار متبادل بالحقوق مادام ليس بإمكان الواحد أن يعمم رأيه على الكل) [٢].

وبهذا يتضح أن الحقيقة في تصور الفكر الحداثي تقوم على اعتبارين:

الأول: أن الحق متعدد في نفسه قائم على مبدأ النسبية مبطل مبدأ الحق الواحد.

الثاني: أن كل أحد ممكن أن يكون معه الحق كما يصفها أحد بالمرآة المكسورة التي يأخذها أكثر من واحد، فيظن الجميع أنهم امتلكوا الحقيقة[٣]، أو آخر بالشمس؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يقول بأنه

---

(١) علي حرب، ص٢.

(٢) المصدر السابق، ص٢.

(٣) ينظر: مقال بعنوان: (الحقيقة ترفض عقد التملك) لحسين السكافي في موقع جريدة إيلاف في تاريخ ٢٨/ ديسمبر/ ٢٠٠٦م.

امتلكها[١].

ويعدّ نفي الحقائق الثابتة والقول بنسبيتها أصل في الفلسفة الحديثة. فقد تبناها البراجماتية[٢]؛ لأنها تناسب مذهبهم النفعي المصلحي، ومن جهة أخرى تمتزج بنظرية التصور في قالب واحد؛ لتؤكد رسوخ هذه النسبية كأساس في الحداثة.

وهذه النسبية من حيث لوازمها هي في الحقيقة تتناقض مع أصل فكرتها القائلة بعدم وجود حقائق ثابتة، أي: أن القول بنظرية النسبية والجزم بصدقها يلزم منه القول بحقائق ثابتة!

وهذا من حيث النظر، وأما من حيث الواقع فإن كثيرًا من الدول الغربية أو غيرها التي تؤمن بالفلسفات الحديثة قد تمنع ممارسات تتعارض مع أفكارهم، فلماذا تمنع وهم قد سلموا بعدم وجود حقائق ثابته ؟!

ومهما كان جوابهم عن هذا اللازم فإنه يتلاشى ويذوب في اعتراض واحد وهو كون هذه النظرية النسبية لا مكان لها في الواقع، أي: أنها لاتزال في موضع التنظير المحتاج إلى تصديق عملي.

---

(١) ينظر إلى كلمة ألقاها الدكتور علي عباس النقي بعنوان: (مشروع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - صلوات الله عليه - ممارسة وتطبيق) في ندوة حول نظرة الدين لاحتكار الحقيقة ونبذ التطرف الفكري بتاريخ ١١/نوفمبر/٢٠٠٩م موافق ٢٣/ ذو القعدة/ ١٤٣٠هـ، على موقع منتدى التوافق.

(٢) مذهب فلسفي يرى أن الحق نسبي، ولا يقر بوجود معرفة أولية تستنبط منها نتائج صحيحة، فيجعل الحقيقة من خلال الواقع العملي والتجربة الإنسانية، وإذا تضاربت الأفكار يقدم أنفعها. ينظر: المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، (١/ ٢٠٣ - ٢٠٤).

إذن النسبية ما هي إلا غلو مقابل لغلو يثبت الحقائق مطلقًا. وهي محالة عقلًا؛ لأنها جمع بين النقيضين أو رفع لهما. إذ كيف يُقال: إن جميع الآراء المتناقضة (ملل، ونحل، إلحادية، ومؤمنة) في دائرة الصواب؟!

وإذا كان الأمر كذلك فلم يبق إلا القول بوسطية النظرية، أي: أنه يمكن أن تقيّد في مسائل، ويمكن أن تطلق في أخرى؛ وذلك أن الخلاف على ثلاثة أنواع:

الأول: خلاف باطل. إذا كان الحق واحدًا لا يقبل التعدد: كالخلاف في الثوابت والمسلّمات، أو في النصوص القطعية، وعدم التسليم مخالف للفطر، والشرائع؛ لأنه يصبح من العبث أن يرسل الله الرسل عليهم السلام فمادام الحق نسبيًا - بزعمهم - فلا حاجة إلى إرسالهم إذن، ويسقط مبدأ التكليف، والثواب العقاب الدنيوي والأخروي، ويصبح خلق السموات والأرض من العبث؛ لأن الإنسان يصبح كالحيوانات والبهائم المسخرة للإنسان المأمور بعبادة الله - عزّ وجلّ - ، والعبادة قائمة على مبدأ التكليف والامتحان والابتلاء، فإذا أُزيح الإيمان الديني الحقيقي، وأصبحت الحقائق نسبية أُزيحت الشرائع، وكل الفروق التي بين الإنسان وغيره.

الثاني: خلاف غير سائغ. وهذا فيما كان الحق فيه واحدًا، وما عداه خطأ، فله أجر واحد إذا أخطأ.

الثالث: خلاف سائغ ومقبول. وهذا فيما يحتمل الحق فيه التعدد ولو من المخاطبين. وإذا احتمل التعدد احتمل النسبية. وهذا الخلاف يكون

في النصوص الظنية وليس القطعية[١].

والقول بهذه النسبية يوصل إلى التشكيك في الدين، والحيرة، ولا يسلم بحكم ولا تشريع؛ لكونه قد يتبدل أو يتغير بتغير الزمان والمكان مستندًا إلى هذه النظرية النسبية. وكل هذه أثار تمس الدين وتلازمه عقيدةً وشريعةً[٢]. وتظهر هذه الأفكار عبر ما يبثونه في كتبهم، أو في غيرها، ويتلقفها الناس.

و بالاستناد إلى هاتين الفكرتين تشكلت فكرة عزل الدين عن الممارسات في المجالات المختلفة، فنجد المجال السياسي يعزل عن الدين، وكذلك الأخلاقي أيضًا، وهكذا.

ولكن هذا لا يعني أنهم لا يقومون بهذا الدور الإقصائي للدين عبر هاتين الفكرتين فقط، أي: لا يمكن أن تكون حاضرتين في كل كتاباتهم وتفكيرهم، وإنما القصد أنها حاضرة كإطار عام لا يلزم تطبيقه في كل فكرة تؤدي إلى عزل الدين عن الحياة. فقد يجتمع مع هذا الإطار أو هذا الأصل العام سبب آخر يؤكد سلامة هذا الأصل عنده، وللتوضيح أكثر لما ذكرنا نضرب مثالًا توضيحيًا حول السجال في مسألة عزل السياسة عن الدين[٣]، فنجد أن بعضهم يعدّ إدخال الدين في السياسة طريقًا لتمزيق

(١) ينظر: بحث بعنوان: (الحقيقة الواحدة والمتعددة) للدكتور لطف الله خوجة، في موقع بحوث ودراسات بتاريخ ٢٢/ محرم/ ١٤٢٨هـ.

(٢) للاستزادة حول موضوع النسبية ينظر: التعددية العقائدية وموقف الإسلام منها، إعداد. يوسف بن محمد بن أحمد القحطاني، ص١٠٩ -١٦٣.

(٣) ولا يفوتنا التنبيه: أن فكرة السياسة فيها تفصيل، أي أن ما كان من قبيل التنظيم والإدارة فلا إشكال في تغيره وتعديله حسب المصلحة، أما ما كان مخالفًا للدين أو مآله التنازل عن أصول في الدين فهذا هو الممنوع.

الوحدة الوطنية[١]، ويطرح بديلًا عنه الديمقراطية التي تعني حفظ الحقوق، أو العقلانية[٢]، أو العلمانية[٣].

والحقيقة أن النزاع يبقى مستمرًا والمبرر الذي تخلّوا من أجله عن مفهوم شمول الدين للسياسة وهو تمزيق الوحدة الوطنية، يلزمهم في البديل المطروح وهذا مشاهد، وممكن وقوعه حتى في المجتمعات المستقرة ولو بعد حين. وهذا الإشكال المطروح انطلق على اعتبار أن النموذج الغربي هو النموذج الذي يجب أن يتكيف عليه النموذج الإسلامي، فهي متصورة في ذهنهم على أنها الصواب، قبل أن يبحثوا المسألة. ثم من جهة أخرى لم يراعوا التفريق بين مفهوم التعايش وبين المعاداة، فلا يوجد في الإسلام ما يمنع من المعايشة.

فالخلاصة أن فكرة النسبية حاضرة في ذهنهم فاعلة ومؤثرة بشكل أو بآخر وإن طرحوا غيرها من الأفكار كالتي ذكرنا.

ثانيا: الاتجاه التوظيفي؛ لهدف خارجي.

وقد جعلت نقاش هذا الاتجاه من جهتين:

الأولى: من جهة توظيف مصطلحات صحيحة.

الثاني: توظيف نظرية المقاصد.

---

(١) ينظر: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربية المعاصر لمحمد الجابري، ص ١٠٥-١٠٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٠٤-١٠٥.

(٣) ينظر: مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن لنصر حامد أبو زيد، ص٢٦، وإشكاليات النهضة ومعوقاتها لعبد الغفار نصر، ص١٥٩.

فنبدأ بالأولى التي تنطلق من جانب تطبيقي لأفكار مسبقة حاضرة في الذهن، حيث توظف المصطلحات الصحيحة؛ لتتوافق معها، فهي لا تأخذ شكلًا واضحًا يصرح به المؤلف، وإنما قد تُبث من بين السطور، بحيث لا يعرفها إلا من أمعن النظر فيها. وكثيرًا ما تلصق بمفهوم صحيح في أصله. فمثلًا مفهوم (شمول الدين)، أو(الإصلاح) قد يستعملان ويصوغان على غير مفهومهما الصحيح.

فالإصلاح الذي أتى به الأنبياء عليهم السلام جاء وانطلق من تحقيق العبودية، ودفع الشرك كأساس له أولويته، ثم تأتي بعده مظاهر الإصلاح المختلفة تباعًا؛ لأن من رحمة الله أن وسع على عباده، ولم يجعل الانحراف في مرتبة متساوية بل فرّق بين الشرك وبين ما دونه من الذنوب، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النِّسَاء: ٤٨].

في حين نجد أن (د. حسن حنفي) يضع مفهوم الدين الشامل أو الإصلاح بمعنى ملتبس، ومغاير للمعنى الصحيح، فيقول: (لقد كان الدين باستمرار وسيلة للتغيير الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، وحركة اجتماعية مضطهدة أو مهمشة في المجتمع ضد قوى التسلط والطغيان، أمثال: نمرود، وهامان، وأبي جهل، وأبي لهب وأشراف مكة الذين اتهموا الرسول ﷺ بتأليب العبيد عليهم...)[١]. ومن هذا النص نلحظ ما يلي:

---

(١) الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، ضمن فصول لبحث معنون ب: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، ص٥٥.

١- لم يذكر الأصل الذي بعثت من أجله الرسل عليهم السلام وهو التوحيد. والقرآن مليء بالآيات في إثبات ذلك منها قول تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [النحل: ٣٦]. وهذا تجاهل خطير، وستظهر عواقبه فيما يأتي.

٢ - أنه صور رسالة النبي ﷺ بأنها (حركة اجتماعية مضطهدة، أومهمشة في المجتمع ضدّ قوى التسلط والطغيان أمثال ... أبي جهل، وأبي لهب وأشراف مكة الذين اتهموا الرسول ﷺ بتأليب العبيد عليهم) وهذه مغالطة لحقائق يعرفها الجميع؛ وذلك أن النبي ﷺ **لم يكن مضطهدًا ولا مهمشًا قبل البعثة، بل كان من أشراف القوم، وكانوا يسمونه الصادق الأمين**[1]، **كما أنه لم يكن للنبي ﷺ أي حركة اجتماعية في الأصل، ولم يطلب من المشركين أي مشاركة لا سياسية، ولا غيرها، بل على العكس فقد عرضوا عليه المشاركة.** وذلك ظاهر في قصة النبي ﷺ مع عتبة بن ربيعة أبي الوليد حين أتى إليه فقال: (إن كنت إنما تريد بما جئت به من هذا الأمر مالاً جمعنا لك من أموالنا؛ حتى تكون أكثرنا مالاً، وإن كنت تريد به شرفًا سودناك علينا؛ حتى لا نقطع أمرًا دونك، وإن كنت تريد به ملكًا ملكناك علينا، وإن كان هذا الذي يأتيك رئيًا تراه لا تستطيع

---

(١) وهذا مشهور في كتب السيرة وخاصة في قصة وضع الحجر الأسود حين أرادوا إعادته بعد الانتهاء من بناء الكعبة، حيث أشار عليهم ﷺ أن تأخذ كل قبيلة من ناحية الثوب الذي حمله بنفسه ﷺ ووضعه بيده. ينظر: الروض الأنف (٢/ ٢٦٣).

رده عن نفسك طلبنا لك الطب، وبذلنا فيه أموالنا؛ حتى نبرئك منه. فإنه ربما غلب التابع على الرجل حتى يداوى منه . . . إلخ»[١]، وفي نهاية الأمر لم يقبل منه ذلك النبي ﷺ، بل قرأ عليه القرآن وبلغه الحجة.

فالقصد أن (الدكتور حنفي) أتى بمفهوم شامل مصبوغ بفكرة واقعية أسبغها بقشرة إسلامية لها تأثيرها السلبي في التلازم؛ وذلك حين تجاهل حقيقة التوحيد، وأصل الرسالة.

٣ - أنه جعل الدين وسيلة لمرحلة تاريخية مرتبطة بظروف معينة، ولم يجعله قصدًا وهدفًا أساسًا بدليل أنه جعل شمول الدين ليس من جهة استيعاب النصوص، واجتهاد العلماء المضبوط بنصوص الوحي، وبفهم الصحابة الذين عاصروا الوحي والتنزيل، وإنما من جهة أنه يستوعب كل الأفكار بدون قيد. وهذا ما دلّ عليه السياق المتصل بعد كلامه السابق حين جعل الدين أداة ووسيلة، وأنه متغير وفق الواقع التاريخي، وأدرج عقائد المعتزلة، والشيعة، والصوفية، والفلاسفة في إطار الدين الشامل، وختم ذلك بالطرح الليبرالي الحديث[٢][٣].

فبين الرؤيتين فرق وهوة كبيرة: فالرؤية الأولى - المنضبطة بنصوص

---

(١) سبق تخريجه، ص١٩٦.

(٢) الاسلام السياسي بين الفكر والممارسة، ضمن فصول لكتاب معنون له الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، ص٥٧-٥٩.

(٣) ويرى التوفيق بين فلسفات حديثة: دهرية، وطبائعية، وإباحية، وسفسطائية. ينظر للاستزادة حول هذا الموضوع: مناهج الفكر العربي المعاصر في دراسة العقيدة والتراث، شاكير السحمودي، ص ١٣٢-١٤٢.

الوحي، وفهم الصحابة - فيها أصالة وثبات على أصل شامل يبعد كل البعد عن أفكار وعقول وفلسفات لا تخلو من انحرافات.

وأما الثانية فقد جمعت ما يناقض الأصل الثابت وينازعه، وتفرّغ المفهوم الشرعي للشمول الديني من معنى الشرع ومقصده.

والحقيقة أن (حنفي) يدلس أفكاره باستخدام الدين، وخاصة أن قارئ هذا الكلام يجده مكتوبًا ضمن أبحاث موسومة بعنوان[١] ذي طابع إسلامي؛ لكي يصل إلى مشروعة في تحويل الوحي إلى علم إنساني[٢].

٢- توظيف نظرية المقاصد الأصولية؛ لخدمة الاتجاه العلماني الحداثي التغريبي[٣].

والهدف من هذا التوظيف ليس محاولة جادة في تجديد مبنيّ على ضوابط شرعية وعلمية يفرّق بين ما هو ثابت وما هو متغير وإنما يقوم على إهمال الطريق الشرعي وتأسيس طريقٍ جديد يقوم على الهوى والعقل المعاصر.

فما الهدف من الوسائل في نظر الفكر العلماني الحداثي؟

هل جاءت لكي تتحرر من النص؟

أم أنها جاءت لاستخراج الحكم الشرعي من النوازل؟

---

(١) هو: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي.

(٢) سيأتي قريبًا طرح بعض أفكاره التي تخدم هذه الفكرة. وينظر: المثقفون العرب والتراث، جورج طرابيش، ص١٩٠.

(٣) وهذا التوظيف يرتبط بمفهوم الإصلاح. ولكي لا يلتبس الأمر بين هذا النوع من التوظيف وبين النوع الأول المتعلق بالمصطلح الإصلاحي، نوضح أنه على الرغم من أن بينهما علاقة فأنهما ينفصلان من جهة التعامل، فالنوع الأول يتعامل مع الإصلاح كمصطلح على نحو نظري، في حين أن النوع الثاني-التوظيف المقاصدي- يتعامل معه من جهة أدواته.

الحقيقة أن المقاصد في التصور الحداثي جاءت لفك القيد من سلطة النص، ومن أجل تحقيق المصلحة وتغيير الأحكام بحسب المصلحة[١]، ولهدم أدوات الاجتهاد واستبدالها بأصول غربية. يقول (محمد الجابري): (إن المطلوب اليوم هو تجديد ينطلق لا من مجرد استئناف الاجتهاد في الفروع، بل من إعادة تأصيل الأصول من إعادة بنائها)[٢].

وقد حاول الخطاب الحداثي التلاعب بنظرية المقاصد؛ لأنها مَركب يمكن أن يركبه أي أحد، ثم يصل إلى الخروج من عقيدة التمسك بالنص. وتتشكل هذه الفكرة التوظيفية على صور مختلفة يمكن صياغتها على النحو التالي:

- فكرة التمسك بروح الأحكام، وترك عبادة النص[٣].
- المصلحة هي التي تحكم وتحدد الوعي النظري[٤]، فيتحول الوحي إلى علم إنساني[٥].
- الشريعة جاءت بمعنى عام يبين الطريق، وليست بمعنى القانون الإلهي[٦].
- إعادة بناء العلوم النقلية الخالصة طبقًا لحاجات العصر[٧].

---

(١) ينظر: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربية المعاصر، محمد الجابري، ص ٦١.
(٢) المصدر السابق، ص٥٠.
(٣) ينظر: الإسلام بين الرسالة والتاريخ، عبد المجيد الشرفي، ص٦١.
(٤) أي: بعد أن ينتقل مما يسميه (الوعي التاريخي)، ويفهمه بالعقل وبالمصلحة. ينظر: من النص إلى الواقع، حسن حنفي (٢/ ٥٥٦).
(٥) ينظر للاستزادة حول هذا الموضوع: العلمانيون والقرآن، أحمد الطعان، ص٦١٠-٦١٧.
(٦) ينظر: الإسلام بين الرسالة والتاريخ، عبد المجيد الشرفي، ص٥٩.
(٧) ينظر: التراث والتجديد، حسن حنفي، ص١٩٢.

والخطأ الرئيس في هذا القفز الخاص بنظرية المقاصد إلى ما وراء النص أن أصحابها تجاهلوا حقائق مرتكزة في فهم المقاصد، وأن المقاصد جاءت متصلة بالنص، فلا يجوز بناء الأحكام بمعزل عن النص؛ وذلك من جانبين:

الأول: أن المقاصد مستخرجة من النصوص، وإذا كانت بعيدة عن أصلها أي النصوص فإنها ستؤدي إلى نتائج مناقضة لأصولها ومن ثم يُهدم الدين.

الثاني: أن البحث عن المصلحة لا يكون إلا بعد استقراء النصوص، والتأكد من عدم وجود نص صريح يبين المصلحة، ويوازن بينها وبين المفسدة.

وقد كان من الآثار السلبية لهذه الأفكار الشيء الكثير، وتتجلى في صور متعددة ومن أهمها: الانسلاخ من الشريعة، بل حتى من العبادات (الشعائر التعبدية)، فقد تجرأ أحدهم بوصف حادثة الإسراء في تخفيض عدد الصلاة من خمسين إلى خمس صلوات في اليوم والليلة (بأنها ليست جديرة بالاهتمام)[(١)]، وأدى به فهمه نظرية المقاصد إلى جواز أداء العبادات: كالصلاة بغير الكيفيات التي وردت عن النبي ﷺ يشرّع بذلك أن الإنسان يمكن أن يكون وفيًا بما أمره دينه دون الالتزام بما قرره السلف - بزعمه - ؟![(٢)].

وهذا الفهم لا يحقق سوى فهم شخصي كل بحسب رؤيته، وتصبح الشريعة غير قادرة على ضبط الأحكام، وتفقد ثوابت الدين، ويصبح الأمر

(١) الإسلام بين الرسالة والتاريخ، عبد المجيد الشرفي، ص٦٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٦٣.

في انفلات وفوضى عارمة. ومآل ذلك مدرك وواضح.

ومن جهة أخرى أن القول بهذه النظرية وفق هذا الفهم ينقل الأحكام إلى فكرة النسبية المنحرفة، وخصوصًا أن التوظيف نفسه لم يبين مضامينه المعرفية، ولا حدوده، ولا معالمه[١]، وإنما هو مجرد كلام عام، وهذا يدل على وهن هذه النظرية، وتصادمها مع الدين.

ثالثًا: الرد العام المجمل على الفكر التغريبي.

بعد الطرح السابق لأهم الأفكار المؤثرة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة أيًا كان اتجاهها يمكن القول: إن أصحابها وقعوا في أمرين:

الأول: أنهم انطلقوا من فلسفة غربية وجعلوها أصلًا، ثم حاكموا النصوص الشرعية عليها.

ثانيًا: لم يفرِّقوا بين مسائل متناقضة على النحو التالي:

١ - بين الإسلام والديانات الأخرى.

٢ - بين أهل السنة (المنهج السلفي) والطوائف الأخرى.

٣ - بين مصادر الوحي وبين العقائد العلمية والعملية والشرائع المبتدعة.

فيجب **أولًا** أن ينطلقوا من يقين صادق، ولا أصدق من الوحي. فمادام أنه قد ثبت صدقه وأُخضع لوسائل ومناهج كانت غاية في الدقة؛ فلا سبيل إلا بالتمسك به كمنطلق فكري. هذا بدلًا من أن ينطلقوا من فلسفات عقلية لا تسلم من الاعتراضات من بابها العقلي نفسه. فلا يكاد يأتي فيلسوف بفكرة إلا جاء غيره بما ينقضها بفكرة أخرى... فبأي منهما

---

(١) ينظر بحث بعنوان: (التداول الحداثي لنظرية المقاصد -دراسة نقدية- لسلطان العميري، ص٣٨، مجلة البيان، العدد (٢٩٣)، محرم ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

يبدأ؟! ولهذا أصبحت النسبية لازمًا لهم لا يستطيعون الفرار منه، بل سلّموا بها.

وثانيًا: يجب أن يطبقوا على هذه المتناقضات منهجًا علميًا وصفيًا أو جدليًا نقديًا متجردًا؛ ليصلوا للإجابة عن أس المشكلة والأزمة، بدلًا من تطبيق المناهج النقدية الغربية التي جاءت نتاجاً للتحرر من قيود مبتدعة لديانة محرفة قد ثبت في نص القرآن الصحيح المقدس أنها محرّفة، وأنها ليست من عند الله ﷻ.

وبهذا نلحظ أنهم تجاوزوا أمرين:

الأول: المرحلة التاريخية لهذه المناهج، وخلفياتها، وأسباب نشأتها؛ لمعرفة مدى تطابقها مع العقل أو الفكر الإسلامي موضع النقد عندهم.

الثاني: الحقائق الموجودة في القرآن والسنة التي تثبت عدم سلامة عقائد الأديان ما قبل الإسلام وخاصة النصرانية.

فحين طبق نقاد الفكر الغربي المنهج الفيلولوجي[١] لهم ما يبرره بسبب كثرة الترجمة، وفقدان لغة النص الأصلي. فسعى النقاد الغربيون إلى محاولة القرب من النص الأصلي، وليس لذاته.

أما القرآن فلغته ثابتة بالنص والتواتر منذ البعثة، فلا مجال حينئذ إلا التسليم بأوامره وأحكامه، وهو ما يؤكده المنهج العلمي المنصف المنضبط.

---

(١) منهج في دراسة النصوص يقوم على أساس فهم اللغة التي كُتب فيها النص، والمقارنة بين مخطوطاته بهدف الوصول إلى النص الأصلي. للاستزادة ينظر: تاريخ وعقائد الكتاب المقدس من إشكالية التقنين والتقديس للدكتور. يوسف الكلام، ص٣٦-٤١.

ومن جهة الطوائف المخالفة للمنهج التأصيلي المتمسك بالنص الصحيح وفهم الصحابة ومن تبعهم، يلحظ من تفحص تاريخها الفكري أنها خلّفت آثارًا سلبية تسببت في أزمات مختلفة ومتنوعة في جميع الجوانب، ومن حاول تصحيحها أو نقدها فإنه سيسلك طرقًا ثلاثة:

الطريق الأول: أن يرجع إلى المصدر الأصلي بفهم الصحابة - رضوان الله عليهم - ومن سلك منهجهم. وهذا الطريق يعتمد على منهج التثبت من سلامة النص من التحريف والكذب.

الطريق الثاني: أن يسلك منهجًا عقليًا بحثيًا صادقًا وجادًا وهذا قد يوصله إلى نتائج صحيحة من جوانب معينة أو ضيقة: كأن يلغي أو ينتقد عقيدة التثليث[1]، ولكن لا يصل إلى الحقائق الكاملة، ويبقى في حاجة إلى سلامة النص التي تتفق مع نتائجه العقلية؛ لكي تصل به إلى الحقائق الكاملة المسطرة في نصوص الوحي التي هي من عند الله العزيز الحكيم.

الطريق الثالث: أن ينطلق في النقد بخلفية وعقيدة خاطئة. وهذه الطريقة لا تصل إلى نتائج صحيحة؛ لأنها غالبًا ما تكون بطابع متعصب ليس على جق، بل على تناقضات في الغالب.

أما جانب التفريق بين مصادر الوحي وبين العقائد المستجدة فيعد ضرورة وخطوة صحيحة في الإصلاح؛ لأن المصدر (وهو القرآن) متفق عليه بالإجماع المعتبر، أما ما يقابله من تشغيب فلا يَحْمِلُ دليلًا علميًا ينقله من دعوى بلا دليل إلى دليل معتبر[2].

---

(١) كما حصل لطائفة من الباحثين الغربيين ينظر إلى نماذج من ذلك: المسيحية والإسلام دين واحد وشرائع شتى للدكتورة. لينه الحمصي، ص٢٩٧-٣٠١.

(٢) كموقف بعض طوائف الشيعة كما تقدم.

وإذا كان الأمر كذلك يتضح الفرق بين القرآن وبين نصوص التوراة والإنجيل. فالقرآن نصه لا اضطراب فيه، ونسخته الموجودة يقرؤها المسلمون جميعًا لا اختلاف فيها، ومن جهة أخرى نجد أن العلماء والصحابة - رضوان الله عليهم - قد التزموا بمنهج صارم في نقله.

في حين نجد أن الحضارة الغربية دفعت إلى تطبيق المناهج النقدية والإنسانية المختلفة أسباب منها:

الأول: سبب مادي، يتعلق بنسخ المخطوطات من حيث العدد والعمر: فمثلًا: هناك نحو (٥٠,١٠٠٠) نسخة للعهد الجديد الإغريقي وحده، وهناك نحو (٢٠,٠٠٠) نسخة لكتاب واحد من كتب الترجمة الحبشية للعهد القديم. وكل نسخة من هذه النسخ تختلف عن الأخرى[(١)]، وهذا يؤكد الحقيقة القرآنية التي تثبت التحريف والتلاعب. ليس هذا فحسب، بل إن هذه النسخ تختلف في تواريخ نسخها. وكلها بعيدة عن عصر المؤلف بزمن كبير[(٢)].

والسبب الثاني: وهو مرتبط بالأول؛ لكونه متعلقًا بالنسّاخ وتعددهم على اعتبار أن المخطوط تبادلته الأيدي تبادلًا كبيرًا، والناسخ لا شك إذا لم يسر على ضوابط منهجية فإنه يعتريه ما يعتري غيره من البشر من أخطاء[(٣)].

ولأهمية إيضاح الفرق بين الإسلام والنصرانية رأيت أن أضع جدولًا يوضح الفرق بين القرآن الكريم وبين العهدين القديم والحديث؛ لكي

---

(١) ينظر: تاريخ وعقائد الكتاب المقدس بين إشكالية التقنين والتقديس، د. يوسف الكلّام، ص٣٠.

(٢) ينظر: مختصر كتاب إظهار الحق، د. محمد ملكاوي، ص١٩-٣٧.

(٣) ينظر: تاريخ وعقائد الكتاب المقدس بين إشكالية التقنين والتقديس، د. يوسف الكلّام، ص٣١.

نتصور الموضوع عمومًا، وفي الوقت نفسه تزاح الغشاوة عن بصر الصيحات الفكرية التي ساوت بينهما.

والجدول رقم: (٧) يوضح ذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٧) الفرق بين القرآن الكريم وبين العهدين القديم والحديث.

القرآن	العهدان القديم والحديث
١ - متواتر بالسند.	١- كلاهما غير متواتر، ولا سند لهما.
٢ - كتب في عهد النبي ﷺ.	٢ - التوراة كُتبت في ألواح، وثبت فقدانها، والموجود كُتب بعد موسى بفترة، أمّا الإنجيل لم يكتب في عهد عيسى.
٣ - لا توجد فيه عقائد وثنية بل يأمر بالتوحيد(لا إله إلا الله).	٣ - فيه فلسفات وثنية: كعقيدة التثليث، وعقيدة الحلول والتجسيد، وذلك باعتراف علماء النصارى المعاصرين.
٤ - باق على لغته التي نزل بها.	٤- التوراة نسخت بلغات كثر، والنسخة العبرية الموجودة مأخوذة من نسخة ماسورية أعدتها جماعة يهودية من القرن(٦) إلى (١٢)م. أمّا الأنجيل فأقدم نسخة مخطوطة باليونانية وعيسى عليه السلام يتحدث الآرامية.
٥ - لم يطله التحريف.	٥- فيه التحريف بأنواعه: (اللفظي، والزيادة، والنقصان).
٦ - لفظه معجز وفصيح في غاية البلاغة.	٦ - يفتقد للفصاحة والإعجاز، وفيه أخطاء تخالف قوانين اللغة.
٧ - فرصة نقله ونشره قائمة؛ لأن النبي ﷺ مات وهو منتصر.	٧ - فرصة نقله ونشره كانت ضعيفة؛ لأن موسى عليه السلام مات وبنو إسرائيل في التيه، ومات عيسى عليه السلام والنصارى مضطهدون.

٨- الإسلام كون دولة متكاملة، وفرض نظمه وتعاليمه.	٨ - النصرانية لم تنشئ دولة قوية، وإنما عبر قسطنطين الذي حرّفها، وأدخل الوثنية المتأصلة في دينه السابق.
٩- يمتاز القرآن بكثرة حفاظه.	٩- لا يوجد من يحفظه.
١٠- نسخ القرآن في العالم متطابقة.	١٠ - النسخ تختلف بل تتناقض.
١١- القرآن خضع لتدقيق وشروط صارمة لقبوله مبكرًا.	١١ - لم يخضعا لدراسة إلا متأخرًا جدًا، ولا تجدي نفعًا.
١٢- القرآن فيه آيات بينت تحريف الكتاب المقدس، ومن ثم أسس فكرة النقد للكتاب المقدس.	١٢- لا حجية لهما؛ لكونهما منسوخين وطالهما التحريف.
١٣ - يحض على العلم، ولا ينافيه.	١٣ - لايحضان عليه، بل يناهضانه.

هذه أهم الفروق وإلا فهناك الكثير[(١)]. وكلها تؤكد أن مناهج الغرب الناقدة لتاريخية الدين حسب المنطق العلمي الموضوعي غير صالحة لنقد الدين الإسلامي؛ للخلاف الجذري بين الإسلام والنصرانية من حيث التدوين والنقل والخصوصية والموضوع[(٢)].

لكن يبقى السؤال: كيف يقع التأثير السلبي من هذه الأفكار؟

---

(١) ينظر: إظهار الحق لرحمة الله الهندي (١/ ٥٥-٣٥٥) (٢/ ٥-١٥٠)، ومحاضرات في النصرانية، ص٢٨-٥٢، ٦٣-١٠٩، وقراءة في الكتاب المقدس، ص٢٢-٣٩٤، ٥١٩-٨٤١، ومصادر النصرانية، عبدالرزاق بن عبد المجيد (١/ ٨٥-٥٦٧)، (٢/ ٦٨٣-٩٧٤)، ودراسات في اليهودية والمسيحية وأديان الهند، د. محمد الأعظمي، ص٣٣٩-٢٦٨، ودراسات معاصرة في العهد الجديد والعقائد النصرانية، محمد علي البار، ص١٩٨-٣٨٣، ودراسات في الأديان والنصرانية، ٢٢٦-٣٦٨، والمسيحية والإسلام دين واحد وشرائع شتى للدكتورة لينة الحمصي، ص٨٩-٢٩٣.

(٢) ينظر: محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويمًا، د. هزاع =

الجواب: في نظري يكمن في أمرين: الأول: بتلميع وترويج مبطن يبث عبر وسائل الاعلام المختلفة؛ كأن يأتي على شكل أفكار جزئية مقتطفة[(١)]. فمثلًا: لا نجد أحدًا يبث فكر (أركون)[(٢)] في مفهوم الإله المذكور آنفًا؛ لأن الناس سيَثِبُون عليها استهجانًا واستنكارًا، ولكن نجد أفكارًا ومقتطفات وترديدًا لأفكاره من غير دراسة فاحصة وناقدة[(٣)].

= ابن عبدالله بن صالح الغامدي، (٢/ ٨٨١). وينظر: بحث بعنوان: الاختراق العلماني للعالم الاسلامي، د. محمد عمارة، ص. ٦٤١ ضمن بحوث بعنوان (مستقبل الاسلام في القرن الهجري الخامس عشر، للمؤتمر الدورة الثانية عشرة، في ٢٤-٢٦/ جمادى الأولى/ ١٤٢٣هـ/ ٤-٦/آب اغسطس/ ٢٠٠٢م.

(١) ينظر مثلًا تقرير قناة (الجزيرة) عن وفاة محمد عابد الجابري بتاريخ(٤/ ٥/ ٢٠١٠م) حيث جاء في عباراته (اختاره الرفيق الأعلى إلى جواره)؟! فهذا الوصف لا يكون إلا لنبي من الأنبياء. وينظر إلى نماذج ونصوص أخرى مجموعة في كتاب: الحداثة في ميزان الاسلام، عوض القرني، ص ١٠٣-١٣٥.

(٢) واخترت (أركون) هنا دون غيره؛ من أجل إثبات أن رؤيته جريئة في نقد الدين، وقد يختلف معه البعض في بعض النقاط وينقده، بيد أنه يلقى ثناء منهم هكذا دون أن يكون للدين اعتبار وحمية. ومثال ذلك يقول أحد الكتاب: (إذا كنا نختلف مع الكثير من آراء وأفكار أركون، فالاختلاف مع المفكرين المجددين والمجتهدين أمر طبيعي، لكن ذلك لا يعني ألا نولي فكرة وتوهجه اهتمامنا، أو أن نقلل من قيمة اجتهاداته، وإن أخطأ في بعضها، بل إن أركون نبهنا إلى شيء مهم وهو إعادة قراءة الكثير من النظريات والنصوص بعقلية منفتحة وبصيرة واعية من أجل الإصلاح ... إلخ) من مقال بعنوان: (اجتهادات أركون في إعادة قراءة الفكر الإسلامي) لمحمد علي قدس، ملحق جريدة المدينة (الرسالة) الجمعة ٢٨/ ذو القعدة/ ١٤٣١هـ الموافق ٥/ نوفمبر/ ٢٠١٠م.

(٣) ومن تلك الأفكار: تاريخية العقائد، وأنها تأثرت بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ينظر إلى أنموذج في ذلك: مقال للكاتب يوسف أبا الخيل جريدة الرياض في ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٥م، ومقال بعنوان: الإنسان وتراتبية القيم، جريدة =

الثاني: دعم الأبحاث التبشيرية المبرزة والمحتفية بأفكار الرواد الحداثيين. فمثلًا: نجد أن فكر (أركون) أصبح مستهلكًا بشكل ملفت للنظر شرقًا وغربًا، وذلك في الإقبال على شراء كتبه ذوات الطبعات المتعددة[١]، وحضوره الواسع في وسائل الإعلام المختلفة[٢]؛ إذ لا تخلوا دولة عربية إلا وقد سجل في إحدى جامعاتها بحثًا أو أطروحة حول فكر أركون. ففي اليابان سجل فيها أكثر من بحث على الرغم من أنها بعيدة عن اتجاه وسياق فكره المطروح، وكذلك في إندونيسيا، وماليزيا، وتركيا، وإيران[٣].

وقد ترأس في عام (٢٠٠٤م) مؤتمر إشهار مؤسسة العربية للتحديث الفكري في بيروت، ونادى صراحة في كلمته إلى دعم ثقافة اللااعتقاد محل المشروعات التقديسية، التأليهية، المتعالية...)[٤].

وقد أوضح بكل صراحة في كلامه رغبته الملحة لتغيير وتحقيق نجاح للحداثة الفكرية، وإخفاق المشاريع الأخرى الدينية، وطرح(منهجية تربوية

= الرياض للكاتب: محمد بن علي المحمود. العدد: (١٥٢٧٠)، الخميس غرة جمادى الأولى لعام ١٤٣١هـ الموافق١٥/ ٤/ ٢٠١٠م **ويتحدث عن فكرة أن الدين لا يكفي لتجسيد الأخلاق بل لا بد من إدخال الممارسة الثقافية الفلسفية؟! ويستشهد بكلام أركون من أجل تقرير هذه الفكرة.**

(١) وقد رأيت بعض الشباب في أحد المكتبات المتخصصة في كتب الفلسفة يقبلون على شراء كتبه! فالله المستعان.

(٢) ينظر: القرآن الكريم والقراءة الحداثية (دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النص عند محمد أركون) للدكتور الحسن العبّاقي، ص١٣ -١٥

(٣) ينظر: منهج محمد أركون في نقد الدين والتراث الديني، عبد الله المالكي، ص ٥-٦.

(٤) ينظر: إلى كلمته مطبوعة ضمن مجموعة الأبحاث بعنوان: (الحداثة والحداثة العربية) ص١٣.

ترتكز على ثلاث عمليات متزامنة يقوم بها أي عمل معرفي وفكر نقدي، هذه العمليات الثلاث هي: **الاختراق، والزحزحة، والتجاوز**، ويقصد: بالزحزحة اختراق المواقع الفكرية التقليدية السائدة في كلتا الجهتين، ثم زحزحتها عن مواضعها، ثم تجاوزها أخيرًا)[١]، فهو يدعو إلى ثورة تفكيكية[٢] لكل انغلاق وتحجر - بزعمه - .

وهذا هو ما يسمى بفكر (ما بعد الحداثة)، أي: (رفض المرجعية على اعتبار أن النظم الفلسفية كافة تحتوي على تناقضات أساسة لا يمكن تجاوزها، ومن ثم لا تصبح هذه النظم بذاتها طريقة لتنظيم الواقع، وإنما علامة على عدم وجود حقيقة، بل مجرد مجموعة من الحقائق المتناثرة فقط، وتصبح كل الحقائق نسبية، ولا يكون ثمة قيم من أي نوع. ومثل هذا التفكيك ليس مجرد آلية في التحليل، أو منهجاً في الدراسة، وإنما رؤية فلسفية متكاملة. وهي فلسفة يؤدي التفكيك فيها إلى تقويض ظاهرة الإنسان وأي أساس للحقيقة)[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص.١٤ بتصرف يسير.

(٢) «التفكيك» بالمعنى العام هو فصل العناصر الأساسية في بناء ما عن بعضها بعضًا؛ بهدف اكتشاف العلاقة بين هذه العناصر والثغرات الموجودة في البناء، واكتشاف نقط الضعف والقوة. وهو شكل راديكالي من أشكال البنيوية في النظرية الأدبية رائده الفيلسوف (جاك دريدا) الذي يرى النص وكأنه عرض للتركيب (غير المركزية) والتي ينقصها المعنى المقصود وعبرتحليل البناء الداخلي للنص، وخصوصًا المتناقضات فيه، حيث يحاول التحليليون عرض معان تحت النص وغالبًا تكون غير تلك التي قصدها المؤلف، ولذلك فهي توضح استحالة نسبة معان محددة لعمل أدبي ما. ينظر: معجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ص١٢٩-١٣٠، والعلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، د. عبد الوهاب المسيري (١/ ١٦١).

(٣) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، د. عبد الوهاب المسيري (١/ ١٦٢).

فجعل تلك التفكيكية بحثًا علميًا، وممارسة عملية[١] من أجل إعادة التفكير بناء على ما تراكم من المعرفة النقدية منذ القرن التاسع عشر بفضل البحث الأكاديمي الغربي الاستشراقي، ودافع عنها[٢].

وعلى الرغم من أنها سراب يورث الشك؛ إذ غالبًا ما يكون التحليل للنص غير الذي يقصده المؤلف كما جاء في معجم الأفكار والأعلام[٣]. هذا فضلًا عن أن (أركون) نفسه يفتقد إلى أبجديات في المنهج العلمي؛ إذ إنه في البحوث التي أنشأها يكثر من التحدث عن نفسه، وإقحام همومه الشخصية في صلب تحاليله العلمية. وهذا يخل بشروط البحث العلمي المتجرد، ويلهي القارئ الذي يريد أن تثار فيه ملكة التفكير، ويوقظ حسه النقدي[٤].

وبالرجوع إلى كلام رئيس المؤتمر (أركون) نستنتج ما يلي:

الأول: نزع أي اعتقاد يمكن أن يكون في أي مجال.

ثانيًا: محاربة أي أفكار تخالف مبدأ الحداثة وتعتمد على أصول

---

(١) تبنى سيد القمني بمؤلفه «الحزب الهاشمي» مثل أطروحات محمد أركون، وطعن في نبوة سيدنا محمد ﷺ، وادعى أن الإسلام كان تكتيكاً مدروساً لإنشاء دولة عرب الجزيرة العربية ليكون آل عبدالمطلب حكامها. وحاليًا يقوم (تلميذ أركون) عبد المجيد الشرفي بدور كبير في نشر أفكار محمد أركون في الجامعة التونسية. ينظر: أعلام الفكر العربي مدخل إلى خارطة الفكر العربي الراهنة للدكتور. السيد ولد أباه، ص. ١٠٥ وينظر: لمقال في جريدة المدينة: بعنوان (طاقة وعدّة أبواب) الأحد ٢٠١٢/٠٢/١٢ م العدد: ١٧٨٢٧ (www.al-madina.com).

(٢) ينظر: مصدر سابق، الكلمة الافتتاحية مطبوعة ضمن مجموعة الأبحاث بعنوان: (الحداثة والحداثة العربية)، ص١٤-١٥.

(٣) لمؤلفه: هتشنسون، ص١٢٩-١٣٠.

(٤) ينظر للاستزادة: العقل بين التاريخ والوحي لمحمد المزوغي، ص٩-٢٥.

وثوابت، والتصدي لها.

ثالثًا: تكميل جهود المستشرقين، وإقامة ورش عمل مبنية عليها.

رابعًا: قبول أفكار المستشرقين.

- تلازم التأثير بين المعتقد الفاسد وبين الأخلاق وغيرها.

وهذا نتيجة حتمية لهذا الاتجاه التغريبي؛ لأنه لا يؤمن بسلطة النص، ولا بأي اجتهاد مبني عليه، وإنما يؤمن بفكرة التحرر من كل قيد. ولكن تبقى درجة الغلو في طرح الفكرة بحسب مدى الجرأة فيما يمس العقيدة. **وهذا ما لحظته**: أثناء قراءتي ما يتعلق بحملة منع الحجاب التي انتشرت في أوروبا، حيث احتج كثيرٌ من أبناء المسلمين في أوروبا وخارجها على هذه الفكرة، ولكننا نُصدمُ حين نعلمُ أن المفكر(محمد أركون) كان عضوًا في اللجنة التي منعت الحجاب في فرنسا، وشارك في استشارات كثيرة تتعلق بقضايا المسلمين لدول غربية[1]، وهذا يعطي حقيقة تلازم التأثير بين الفساد العقدي والفساد في أبواب الشريعة الأخرى. فكما تقدم رأينا مدى جرأته في مسائل عقدية، وهو هنا يمتد إلى مسائل فقهية.

ونجد عند (طه حسين) تلازمًا بين الخلل في معتقده وبين التربية والتعليم والسلوك، وذلك ما قرره في كتابه مستقبل الثقافة في مصر، حيث يدعو إلى الاتصال بأوروبا حتى يصل إلى أن تكون جزءًا من أوروبا لفظًا ومعنى وحقيقة وشكلًا[2].

---

(١) ينظر: القرآن الكريم والقراءة الحداثية للدكتور الحسن العباقي، ص١٤-١٥.

(٢) ينظر: مستقبل الثقافة في مصر، طه حسين، ص.٣٣ وينظر إلى مزيد من الحقائق حول طه حسين: بحث بعنوان: الوجه الآخر لطه حسين(من مذكرات السيدة سوزان (مَعَك)، أنور الجندي، ص٨ وما بعدها، ضمن عنوان في دائرة الضوء.

ونجد (جمال البنا) في أحد اللقاءات على القنوات الفضائية يجيز تقبيل الشاب للفتاة، وحين سأله المذيع هل تقبل هذا على أحد محارمك؟! فأجاب بنعم أقبل ذلك أمام الملأ بدون حياء(١)، كما تأول الحجاب وجعله محصورًا في معنى الحاجز الذي يستر الحجرة، وليس كما هو في أقوال العلماء المعروفة(٢)، وتأول كل النصوص الأخرى(٣).

وهذا ما يفسر دعوات المنادين بحرية المرأة، فهي من هذا الباب تلازم بين الانحراف العقدي والانحلال الفقهي. فالذي قدح في النصوص العقدية أو انحرف، فمن باب أولى تكون نصوص أبواب الشريعة الأخرى محلًا للرفض أو الخطأ.

ثانيا: أثر ودور الإتجاه الإسلامي العقلاني (العصراني).

والعصرانية أعني بها: أي فكر، أو وجهة نظر في الدين تتبنى الاعتقاد بأن التقدم العلمي والثقافي المعاصر يستلزم إعادة تأويل الدين وأصوله التقليدية، ومحاولة التوفيق بينها وبين المفاهيم الفلسفية والعلمية الحديثة السائدة، وذلك سعيًا إلى تطويع الدين لقيم الحضارة الغربية ومفاهيمها، وإخضاعها لتصوراتها، ووجهة نظرها في شؤون الحياة(٤). فهي **(تمتاز بسمة العقلانية الانتقائية)**(٥).

---

(١) ينظر على اليوتيوب بعنوان: (جمال البنا: ايه يعني شاب يبوس بنتي...).

(٢) سبق الحديث عن هذا الموضوع في مبحث حقيقة التلازم.

(٣) وقد صرح بذلك على القنوات الفضائية ينظر إلى مقطع منها على اليوتيوب بعنوان: (الحجاب بدعة).

(٤) ينظر: مفهوم تجديد الدين، بسطامي سعيد، ص٩٦-٩٧، والموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية، د. مفرح القوسي، ص٣٤-٤٨.

(٥) ينظر: مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الاسلامية في العصر الحديث، د. أحمد قوشتي مخلوف، ص١١٠.

وقد يطلق عليها حركات تطويرية، أو تجديدية، أو تحديثية[١]، أو تنويرية، أو الإسلاميين التقدميين، أو أصحاب الفكر الإسلامي المستنير[٢]. فهم يؤمنون بالإسلام ولكن بطريقة عصرانية بمسميات مختلفة: (العقلانية الإسلامية)، (المسلم المعاصر)، (الوسطية العصرانية)، (المحايد العصراني).

ويعدّ هذا الاتجاه امتدادًا للمدرسة العقلية القديمة التي يمثلها المتكلمون[٣]، وعلى الرغم من بعض الفروق فأنهما يلتقيان ويجتمعان في أصول منها:

١. الوثوق بأحكام العقل، والدعوة إلى توظيف أحكامه ونتائجه، وتقديمها على النقل بصور مختلفة[٤]. وهذا العقل المراد تحكيمه متأثر بما يقوله الفكر الغربي حول هذه القضايا في الوقت الحاضر[٥].

٢. النزعة إلى التجديد في الأصول العقدية، وأصول التشريع.

٣. الجرأة على إثارة الشبهات، والفتاوى، والقول على الله - عزّ وجلّ - بغير علم، ومحاولة تغيير الأحكام التي ورد فيها النص اليقيني من الكتاب والسنة، مثل: عقوبة المرتد، وفريضة الجهاد، والحدود،

---

(١) ينظر: مفهوم تجديد الدين، بسطامي سعيد، ص٩٦-٩٧، والموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية، د. مفرح القوسي، ص٣٤-٤٨.

(٢) ينظر: حقيقة الفكر الإسلامي للزنيدي ص١٧٨.

(٣) ينظر للاستزادة: الاتجاهات العقلانية الحديثة، أ.د. ناصر العقل، ص٥٥-٥٨.

(٤) ينظر إلى مقال بعنوان: التغيير مطلب.. أم مذهب، د. سعيد بن ناصر الغامدي، ص ٢٨، في العدد (١٨٨)

(٥) ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والأحزاب المعاصرة (١/ ٧٢).

وغير ذلك، فضلاً عن موضوع الحجاب، وتعدد الزوجات، والطلاق والإرث.. إلخ.. وطلب أصحاب هذا الفكر إعادة النظر في ذلك كله، وتحكيم العقل في هذه الموضوعات.

٤. الدعوة إلى حرية الفكر، والتسامح الديني والترويج لأصحاب المذاهب المنحرفة، والأديان والنحل الضالة.

٥. تأويل القرآن والسنة تأويلًا عقليًّا جديدًا[١].

ويجدر بنا التنبيه إلى صعوبة ضبط هذا الاتجاه الحديث ضبطًا دقيقًا؛ لأنهم لا يلتزمون بمنهج أو اتجاه واحد. فقد نجد أكثر من رأي، ومذهب، وكل يعتمد على اختيار ما يراه مناسبًا[٢] فضلا عن تفاوتهم في طرح الأفكار فمنهم مغالٍ ومنهم دون ذلك.

وترجع بداية الاتجاه العقلاني العصراني الحديث إلى قيام بعض رواده في الأصل من أجل النهوض بالأمة، ومواجهة الاستشراق، والرد على شبهاتهم التي أثيرت ضد الإسلام[٣].

ويعدّ رائد هذا الاتجاه (سيد أحمد خان) الذي طوّع الإسلام ومفاهيمه لموافقة قيم الغرب وآرائه. وبجرأة وصراحة كبيرة في كل المجالات سواء أكانت عقدية أم فقهية[٤]، ثم جاء من بعده مجموعة من

---

(١) ينظر: الاتجاهات العقلانية الحديثة،أ.د. ناصر العقل، ص٥٥-٥٨، والموسوعة الميسرة في الأديان والأحزاب المعاصرة (١/ ٧٢).

(٢) ينظر: مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الاسلامية في العصر الحديث، د. أحمد قوشتي مخلوف، ص١١٠.

(٣) ينظر: الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية، د. مفرح القوسي، ص٤٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ١٢٣-١٣١.

المفكرين[١] وإن اختلفوا في انتماءاتهم إلا أنه يجمعهم الأصول التي ذكرت من قبل.

وتناول تفصيلات مفهوم العصرانية وروادها قد تطول، ولكن ما يهم البحث استقصاء الآثار السلبية الناجمة عن أفكار هذا الاتجاه عمومًا، وهذا ما نجده متجليًّا في الدور الذي يقوم به أصحابه، وهو دور تقريب المفاهيم الغربية الحديثة[٢]، ويؤكد وقوع الأثر السلبي التقريبي أن التيار الحداثي المتطرف يشجّعه، لا لأنه متفق معه تمامًا، ولكن ليكون ممثلًا للتيار الإسلامي بدلًا من التيار السلفي السني، الذي لا يقبل حداثة في الفكر والثقافة تخالف نصوص الشرع وثوابته.

- أثر الاتجاه العقلاني الإسلامي في إضعاف التلازم من جهة ترسيخ الأفكار العلمانية.

وهذا الأثر واقع بصور كثيرة ومتنوعة، وغالبًا ما يتلبس الحداثيون العلمانيون بأفكار هذا التيار ويتخذونها مطية لإيصال أهدافهم وأفكارهم؛ وذلك من طريقين:

---

(١) أمثال: رفاعة الطهطاوي، ومحمد إقبال، ومحمد عبده، ومحمد عمارة، وقد يصنف هؤلاء في مسمى المدرسة العقلية الحديثة، ويصنف آخرون معاصرون على أنهم مدرسة واقعية، أمثال: حسن الترابي، والقرضاوي.ينظر محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويمًا، د. هزاع الغامدي، (١/ ٤٢٥)، (٢/ ٦٣١-٦٤١).
والصحيح كما قلنا أنه من الصعب ضبط هذا الاتجاه ضبطًا دقيقًا؛ إذ لا يمكن أن يكون منهجهم متفقًا اتفاقًا كبيرًا، وإنما يمكن أن يكون لهم أصول تجمعهم، كما قد يختلفون في درجة الغلو والبعد عن منهج السلف، فليس الترابي كالقرضاوي؛ إذ الأخير أقل غلوًا من الأول؛ ولذا وجب التنبيه.

(٢) ينظر أنموذج لذلك: تجديد الفكر الديني في الإسلام، محمد إقبال، ص٥ وما بعدها.

الأول: أنهما قد يتفقان في بعض الأفكار.

الثاني: أن بعض رموز التيار الحداثي كثيرًا ما يستغلون هشاشة وتناقض أفكار الاتجاه العقلاني الإسلامي، فيطرح أفكاره بدلاً عنها.

فالتيار الحداثي العلماني يقبله؛ لأن التيار الحداثي يستطيع أن يلج إلى أفكار الناس والعامة وينشر فكره من خلال حرية الرأي، فمادام التيار الذي يمثل الدين (العقلاني) - بزعمهم - يقبله، فالحداثي العلماني هو مفكر لا يضر المجتمع، فلا تحصل نفرة منه، ويصبح مواطنًا يسعى إلى الإصلاح، في حين نجد أنه في الحقيقة يسعى إلى نشر ثقافة الشك وزعزعة الثوابت في المجتمع.

هذا القبول من التيار العلماني هو ما طُرح في مؤتمر إشهار مؤسسة العربية للتحديث الفكري[(١)]؛ ليحل محل التيار السلفي التيار العقلاني المنفتح حتى يتصدر التعليم الديني[(٢)].

فاجتمع بينهما إعمال العقل والخروج عن حدوده، بيد أن الحداثيين قد ذهبوا بالعقل إلى أقصى درجاته.

فهل هذا فقط ما يريده الحداثيون من الاتجاه الإسلامي العقلاني؟

الحقيقة: أن هذا لا ينحصر فيما ذكرنا، بل يمتد إلى جني فوائد أخرى شعر بها العقلانيون (العصرانيون) أم لم يشعروا، وهي تشكل أثرًا سلبيًا للفكر العصراني.

---

(١) التي يرأسها (نصر حامد أبو زيد) المعروف بطرحه أفكارًا تصادم الثوابت.

(٢) ينظر: بحث بعنوان: (كيف ننتقل من المدرسة السلفية إلى المدرسة العقلانية) العفيف الأخضر، ص ٢٤٨. ضمن مجموعة أبحاث لمؤتمر إشهار المؤسسة العربية للتحديث الفكري، مطبوع بعنوان: (الحداثة والحداثة العربية).

هذا ما استنتجته من بعض الكتابات للحداثيين. فمثلًا: أحدهم يتناول كتاب التوحيد لمحمد عبده، ويصل في النهاية إلى أن فكره معلق ما بين المصنفات الكلاسيكية وما بين الثقافة الغربية الحديثة، ثم يطرح هذا الحداثي فهمًا حداثيًّا بديلًا يقوم على الملاءمة أو عدم المنافاة مع واقعه الثقافي، والعلمي، والاجتماعي، والتاريخي.

فهو بنظره لم يقدم فكرًا دينيًا أصيلًا وحديثًا في آن واحد[١].

وهذا صحيح من وجوه: **أولاً**: لأن (محمد عبده) كان في كتابه التوحيد استمرارًا لمنهج علم الكلام القديم الذي كان بفعل تأثير الفلسفة اليونانية، وهو أساس المشكلة، على الرغم من أن الأصل من كتابة كتابه كما يقول الشيخ محمد عبده في مقدمة الكتاب هو من أجل تبسيط علم التوحيد للطلاب؛ لأنه يعلو على الأفهام إن نقله من كتب المتقدمين، فرأى أن يملي عليهم ما هو أمس بحالهم[٢].

فهو إذن راعى جانب التسهيل في نقل علم التوحيد. **وثانيًا**: أنه أراد أن يلامس الواقع فأتى بتوحيد الربوبية، وأغفل توحيد الألوهية الذي يحتاج إليه الواقع. **وثالثًا**: أنه وصل إلى المشكلة الحقيقية في أن كتب المتكلمين - عفا الله عنهم - في التوحيد خارجة عن مسار السلف، وفي الوقت نفسه لا تمثل جانبًا تأثيريًّا أو تطبيقيًّا.

ولكن على الرغم من إدراكه أسس المشكلة فإنه أيضًا لم يتدارك الخطأ، فوقع في الخطأ نفسه. حيث قال في مبتدأ كلامه: (التوحيد علم يبحث عن وجود الله، وما يجب له من صفات، وما يجوز ان يوصف به،

---

(١) ينظر: الإسلام والحداثة. عبد المجيد الشرفي، ص٦١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه. ص٦١.

وما يجب أن ينفى عنه، وعن الرسل؛ لإثبات رسالتهم، وما يجب أن يكونوا عليه، وما يجوز أن ينسب إليهم، وما يمتنع أن يلحق بهم)[(١)].

فنلحظ هنا أنه حجر مفهوم التوحيد وضيقه إلى مستوى كان يقر به المشركون، ومن جهة أخرى أخرج الجانب المتعلق بالأثر التطبيقي للحياة الذي يقوم عليه التلازم، وهو توحيد الألوهية؛ إذ إنه يقوم على إخلاص العمل لله - عزّ وجلّ - في جوانب الحياة، وعدم الإشراك به، فلا يخاف، ولا يحبّ، ولا يوالي، ولا يسرق، ولا يقتل، وغيرها. كلها من آثار ولوازم التوحيد، وإن كان الشيخ (محمد عبده) يقر بذلك، ولكن القصد أنه أخرج التوحيد من مفهومه التطابقي، وضيق معناه، فكان غارقًا في مباحث كلامية لا تحقق الهدف الذي أنشأ الكتاب من أجله.

فالصواب في هذا العرض أن يرجع إلى مفهوم التوحيد الشامل الذي جاء به القرآن والسنة بعيدًا عن مباحث المتكلمين المختلفة؛ لأن أصل التلازم يقوم عليه. وهو بهذا يكون ملامسًا الواقع؛ لأن توحيد الألوهية سهل، وهو الذي جاءت به كل الرسل عليهم السلام قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وأما توحيد الربوبية فقد كان مشركو العرب يقرّون به، فلم يكن ينفعهم في إيمانهم، وذلك بنص القرآن، وبفهم الصحابة والسلف الصالح، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [العنكبوت: ٦١].

وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الزخرف: ٩]. وقال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ وَٱلَّذِينَ

(١) رسالة التوحيد، ص٤.

ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾ [الزُّمَر: ٣]. وأما مسألة إثبات وجود الله - عزّ وجلّ - التي حصر بها مفهوم التوحيد، فهي فطرية في نفس الإنسان منذ ولادته، وهذه الفطرة ليس معناها أنه يولد على الإسلام، وإنما معناها أن الإنسان تكون له قوة، واستعداد، وقبول، تهيئه للإقرار بربوبيته، والشعور بالافتقار إليه تعالى[(١)].

فإذا عرفنا هذا وجدنا السبب والخلل عند الشيخ (محمد عبده) وغيره، فملامسة الواقع التي أرادها نجده أصّلها وأرجعها إلى غير أصلها، فلا تطبيق ولا ارتباط بواقع الحياة والمعاش من هذا الباب إلا في جانب ضيق، فلم يصل إلى منهج يمنع استطالة غيره عليه، وهذا هو الأثر السلبي للطرح العقلاني الذي مثله (محمد عبده) وغيره، وجعل المفكرين الحداثيين ينالون من الدين مستغلين هذا الخلل؛ لتمرير أطروحاتهم الحداثية كبديل له.

وأكبر خلل وقع فيه العقلانيون ويمثلهم (محمد عبده) في كلامه السابق أنه أوجد انفصالاً بين أحكام العقيدة وأحكام الشريعة. فجانب العقيدة جانب إيماني تصديقي، يحتاج إلى ارتباط تطبيقي لهذا التصديق. فمثلًا: مسألة الحكم بما أنزل الله - عزّ وجلّ - مرتبطة بجانب التوحيد، وإرجاع الحكم والأمر إليه؛ لأنها من مقتضيات أسمائه الحسنى وصفاته العلى، فمن سلّم وأعمل حكم الله - عزّ وجلّ - كان مصدّقًا وعاملًا بمقتضيات الإيمان والتوحيد، وقس على ذلك الجوانب الأخرى.

وقد عاب الباحث الدكتور عبدالمجيد النجار هذا التصور في فهم

(١) ينظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، عبد الرحيم السلمي، ص١٣٢.

العقيدة من (محمد عبده)؛ لما فيه من نقص في ملامسة الواقع تأثيرًا وتطبيقًا، حيث يقول: (لقد ورث المسلمون اليوم خصائص الضعف، في صياغة العقيدة. ورغم المحاولات الجادة التي قام بها أعلام مصلحون؛ لتجديد هذه الصياغة منذ ما كتب الإمام محمد عبده في رسالة التوحيد، فإن النهضة الحقيقية في هذا الصدد لم تتم بعد)[(١)].

ثم يقرر أن الوضع العقدي الراهن للمسلمين نتج من مشكلتين:

الأولى: مشكلة الانفصال أو شبه الانفصال بين المرجعية العقدية وبين المظاهر التطبيقية.

المشكلة الثانية: في الغزو الإيدلوجي الغربي[(٢)].

وهنا نلحظ أنه وجد الداء؛ وذلك حين أدرك أثر علم الكلام في كونه مجردًا من التطبيق[(٣)]، ولكن المشكلة أنه لم يمسك بالحل الموجود في العقيدة الإسلامية السلفية؛ إذ أنها في ذاتها متصلة بالواقع غير منفصلة، تحتاج فقط إلى نقل وتطبيق، وهذا لا يعني أن نوجد أساليب بحثية تطبيقية لذلك كما حاول الباحث[(٤)]، بل لا مانع منه إذا كان منضبطًا لا يخالف نصًا، أو يوقع في مفسدة أيًا كانت.

فهذا وجه الخطأ: أنه شخص الداء، ولم يصف الدواء على الرغم من وجوده، فقط يحتاج أن يمسك به، ويتعامل معه بالطريقة المناسبة لاستخدامه.

---

(١) في فقه التدين فهمًا وتنزيلًا (٢/ ٣٨).
(٢) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٣٩-٤٣).
(٣) ينظر لكلام الباحث حول هذا الموضوع: المصدر نفسه (٢/ ٤٧).
(٤) ينظر المصدر نفسه(٢/ ٤٨).

ويسعى إلى نشره، وترويجه بين الناس، وتوعية الناس بمسؤوليات الأفراد والأمة، وتحقيق التوازن بين مسؤولياتهما[١].

فمع هذا الانفصال يقع الخطأ في تصور الإصلاح، وعلى الرغم من أن أصحاب هذا الاتجاه كثيرًا ما ينادون بالشمولية وصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، ولكنهم في حقيقة الأمر يلجون من خلال باب الشمولية التي طرحوها إلى تأصيل وقولبة النظريات الفكرية الغربية بشكلٍ أو بآخر: كالديمقراطية، أو حرية الفكر مثلًا، بل قد يقبلون أو يقعون في الجوانب الفلسفية منها التي تتعارض مع نصوص صريحة، ومن ذلك: الإقرار بالتعددية والحريات الفكرية، بأن يقول الإنسان ما يشاء من الأقوال المنحرفة، بل إن بعضهم[٢] يقلب الحقائق، فيجعل حرية الاعتقاد مناقضة لفكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ إذ إن تأنيب الآخرين بسبب عقائدهم أمر مرفوض تمامًا[٣].

(١) ينظر للاستزادة حول هذا الموضوع: منهاج المؤمن بين العلم والتطبيق، د. عدنان علي النحوي، ص١٨٥ وما بعدها.

(٢) وهو فهمي هويدي، فقد انطلق بحثه في تفصيل ونقاش الديمقراطية وموقف الإسلام منها، فيبدأ: بعرض فكرة بعض الباحثين الغربين بأن الديمقراطية رفضها المسلمون بسبب أن المستعمر أتى بها، ثم يحاول تقريب الديمقراطية بعدها. فهو إذن ينطلق وكأنه في سلسلة - شعر بها أم لم يشعر بها - مرتبطة بالأهداف التي ينشدها الفكر الغربي، وذلك من واقع ما استشهد به من كلامه، فضلًا أن الواقع يثبت ذلك كما بينا. ينظر: الإسلام والديمقراطية، فهمي هويدي، (ضمن مجموعة بحوث بعنوان الحركات الإسلامية، دراسات في الفكر والممارسة، لمجموعة من الباحثين) مركز الدراسات الوحدة العربية، ص١٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٦.

أو قد تُجعل من باب أنها لا تتسق مع روح الإسلام القائم على اقتناع الفرد وهدايته، وبذلك تأوّلوا حدَّ الردة على أن النصوص الواردة من أحاديث الآحاد، فصرفوه عن الوجوب[(١)][(٢)]، وكذلك الحدود الأخرى كحد الرجم[(٣)].

وبعضهم لا يمانع من تطوير العقائد، بحجة أن (العقل الإنساني لا يقف قط، وأن المعرفة تسير إلى الأمام، وكل تغيير في رأي الإنسان عن العالم يستلزم ترجمة جديدة، وإعادة تقدير **للحقائق الأساسية للعقيدة)**[(٤)].

وبذلك ينقلب الدواء المزعوم إلى داء، أي: يصبح الإصلاح إفسادًا، ولم يأت بجديد، وإنما جاء بهيئة جديدة للداء؛ ولهذا فإن خطره على التلازم كبير؛ وذلك من جهتين:

الأولى: أنه قرّب مفاهيم العلمانية والفلسفات الغربية.

الثاني: أنه تحدث باسم الدين، وأدخل فيه ما ليس منه. وهذا ما قد يضلل العوام.

---

(١) ينظر: الإسلام عقيدة وشريعة، محمود شلتوت، ص٢٥٢، وفي أصول النظام الجنائي الإسلامي، دراسة مقارنة، د. محمد سليم العوا، ١٥٠-١٨٥، والحق في التعبير للمؤلف نفسه، ص٦٤-٧٥.

(٢) ينظر للاستزادة حول هذا الموضوع: حرية العقيدة في الشريعة الإسلامية، د. أحمد رشاد طاحون، ٣٥٠-وما بعدها، ومنهج التيسير المعاصر، عبد الله الطويل، ص٢١٧-٢٣٤، وموقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأمين الصادق الأمين، (٢/١٨٣-٢٥١).

(٣) ينظر للاستزادة في جمع الأقوال في الحدود والرد عليها: منهج التيسير المعاصر، عبد الله الطويل، ص١٩٦-٢٢٧.

(٤) الفكر الإسلامي والتطور، محمد فتحي عثمان، ص٥٤.

- أثر الاتجاه العقلاني في التلازم من جهة فصل الدين عن السياسة.

يقع خطر وخطأ هذا الدور السلبي في الغالب على شكل أطروحات بمسميات مختلفة منها: (الإصلاح، والتحديث، والتجديد)؛ وسيسعى هذا المبحث إلى توضيح دور هذا الاتجاه، حيث يسير الدور السلبي لهذا الاتجاه في مسارين:

الأول: مسار رافض إدخال الدين في السياسة باسم الدين.

الثاني: مسار يقبل إدخال الدين في السياسة ولكن بتصور خاطئ.

وكلاهما أخطأ في فهم العلاقة بين السياسة والدين.

وقد وقع ذلك بسبب الخلل في مفهومهما وفي مصدر الاستدلال والمعرفة، ونتج عنه خلل في التعامل مع النصوص الشرعية: إما تأويلًا، وإما ردًا لها من باب تقسيم السنة.

فالدين متين، وهو في غاية الانضباط. وأي خطأ في التعامل مع مصدر التلقي قطعًا سيؤثر في التلازم؛ لأن العقيدة أو التوحيد تنفذ إلى أبواب الشريعة نفوذًا تلازميًا لا ينفصل، ومن ثم فإن التعامل مع نصوص الوحي بميزان عقلي خارج عن حدوده سيؤول حتمًا إلى تأثير سلبي بحسب حجم هذا الخطأ ونوعه، فكلما كان الخطأ كبيرًا زاد الأثر السلبي.

ولنبدأ باستعراض هذين المسارين:

المسار الأول: الرافض إدخال الدين في السياسة، ويمثله كل من دعا إلى إخراج الدين من السياسة.

ويعدّ (عبد الرحمن الكواكبي) من أوائل المنظرين لهذه الفكرة حديثًا بنزعة توفيقية حيث يقول: (وقد ظهر من هذا أن الإسلامية مؤسسة على

أصول الإدارة الديمقراطية أي العمومية، والشورى الأريستوقراطية، أي: شورى الأشراف، وقد مضى عهد النبي ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين على هذه الأصول بأتم وأكمل صورها، وخصوصًا وأنه لا يوجد في الإسلامية نفوذ ديني مطلقًا في غير مسائل إقامة الدين)[1]، فهو وإن كان خطابه لا يصل إلى الحِده في الفصل إلا أنه يعدّ مؤسسًا لهذه الفكرة التي تلقاها بعده علي عبدالرازق، وكان أكثر جرأة وصراحة. ومما يثير العجب أن هذا الطرح كان معاصرًا أو قريبًا من تاريخ إسقاط الخلافة العثمانية التي على ما فيها من أخطاء في ذلك الحين إلا أنها كانت عاملَ اجتماع للمسلمين ولو بالاسم، وحجرُ عثرة أمام المطامع العدوانية في تلك الفترة[2].

فكان لهذه الأفكار أثرها في أوساط الناس على الرغم من مواجهة العلماء لها، وردودهم على كتابه (الإسلام وأصول الحكم)، بل كان له أثر في إجهاض الحملة التي قامت لإحياء الخلافة آنذاك، وكتابه هذا هو محاولة لتأصيل الأفكار الغربية متأثرًا بالمستشرقين، وذلك من أجل إثبات أن الخلافة ليست من الدين حيث يقول: (الواقع المحسوس الذي يؤيده العقل، ويشهذ به التاريخ قديمًا وحديثًا، أن شعائر الله تعالى ومظاهر دينه لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذي يسميه الفقهاء خلافة، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء، والواقع أيضًا أن صلاح المسلمين في دنياهم لا يتوقف على شيء من ذلك، فليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة، ولم تزل نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر

(١) الأعمال الكاملة، ص٣٤٨.

(٢) فقد قاموا بخطوات لإسقاط الخلافة ينظر إليها في كتاب: العصرانيون بين مزعم التجديد وميادين التغريب، محمد حامد الناصر، ص١٤٥-١٤٨.

وفساد)[١].

فهو حاول إثبات فصل الدين عن الدولة بقالب إسلامي، ولم يقم بالدعوة الصريحة كما قام دعاة التغريب صراحة[٢]، لكنه ساهم في فتح الباب للعلمانية؛ لتدخل في الحياة السياسية بوجه شرعي.

أما المسار الثاني الذي يقبل الدين في السياسة ولكن بتصور خاطئ، فعلى الرغم من مناداته بشعارات تدعو إلى شمول الدين أو شمول الإيمان فإنه في الحقيقة تصور علاقة السياسة بالدين على نحو خاطئ، وذلك عبر فهم النصوص، والتعامل معها بتصورات ملفقة. فمثلًا: (راشد الغنوشي) يصل إلى مرحلة خطيرة جدًا؛ وذلك حين تحدث عن أهم خصيصة امتاز بها الإسلام عن غيره من الديانات الأخرى ألا وهي مناهج المحدثين القائمة على التصحيح والتضعيف، بمعنى أنه نادى بإحلال الفهم المقاصدي للنصوص بدل الفهم النصي. فالنصوص في زعمه يجب أن تفهم وتؤول على ضوء المقاصد (العدل، التوحيد، الحرية، الإنسانية) ونصوص الحديث تُقبل بحسب موافقتها لهذه المقاصد[٣].

ومن جانب آخر يدعو إلى إلغاء الاعتبار العقدي، وإحلال اعتبار وتقسيم آخر بحسب توجهاتهم السياسية والاجتماعية(وطني، خائن، ثوري، ورجعي، فلاح، وإقطاعي، إذ يمكن أن يكون مسلمًا عميلًا،

---

(١) الإسلام وأصول الحكم، ص٥٩-٦٠، منشور ضمن كتاب بعنوان حوار وردود حول الإسلام وأصول الحكم.

(٢) ينظر: مفهوم تجديد الدين، بسطامي محمد سعيد، ص١٥٠.

(٣) ينظر: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، (تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الإسلامية بتونس(حركة الإتجاة الإسلامي) ص٣٠٢.

وماركسيًا وطنيًا)[١]، فهو لم يقدم حلًا لما توهمه سوى نقله من إطار إلى إطار آخر.

كما يدعو إلى: (تخفيف التوتر إلى أقصى حد تجاه بعض البدع في التوسل، والزيارات، والممارسات الطرقية، واعتبارها ممارسات لا تستأهل شنّ الحرب ضدها...)[٢].

فأصبح اعتبار إقامة التوحيد ومحاربة الخرافة لا يشكل أهمية عنده، وإنما المهم إعمال الفهم المقاصدي بما يتفق مع العصر؟!

وفي الجملة يشترك الجميع في دعاوى حول إقرار هذا الاعتقاد (التقسيم، والفهم المقاصدي)، وترسيخه، ولكن المجال هنا لا يسع استعراضها استعراضًا واسعًا؛ لأن الهدف هو إثبات الدور والعامل المؤثر، وتناول الأهم منها والأشهر والأخطر على التلازم.

- **الدعاوى العامة للعقلانيين المؤثرة في التلازم بين العقيدة والشريعة.**

الدعوى الأولى: دعاوى التقسيم.

وهذه تأخذ أشكالًا متنوعة ينادي بها كثير من اتباع هذا الاتجاه على النحو التالي:

١ - تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية.

٢ - شريعة الله - عزّ وجلّ - وشريعة الفقهاء.

٣ - الثابت والمتحول (عبادات ومعاملات)[٣].

---

(١) المصدر السابق، ص٣٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠٧.

(٣) ينظر: الإسلام عقيدة وشريعة، محمود شلتوت، ص٤٣١-٤٣٦، والإسلام =

٤- تقسيم العقيدة إلى أصل والشريعة إلى فرع[(١)].

ومن تأمل غالب مساعي التقسيم هذه التي تسمى بالتغيير أو التجديد يلحظ أنها جاءت بعوامل خارجية ضاغطة، والدليل أنها مهدت الطريق للدخول في الديمقراطية وقبول بعض الأفكار الغربية، وليست المشكلة بإعمال فقه الواقع بالشروط المعروفة التي لا تُغير الحكم الأصلي، وتنظر إلى المصلحة والمفسدة، وإنما الإشكال أن يأتي تأصيل موافق لهذا الواقع ومقرّ به، بمعنى أن (الدين حاضر في السياسة كمبادئ موجهة، وروح دافقة دافعة، وقوة للأمة جامعة، لكن الممارسة السياسية مستقلة عن أي سلطة باسم الدين، أو سلطة دينية)[(٢)].

وهذا يعني أن الأحكام التفصيلية خارجة عن الإلزامية التطبيقية، وهو ما أقره وأصل له بعضهم منهم سعد الدين العثماني، حيث قال: (ومن جهة أولى لا يمكن بأي حال من الأحوال فرض قانون على المجتمع. وإذا كان الإسلام يقرر أن ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٦]، والذي يعني أن الإيمان نفسه لا يجوز إكراه أيًا كان عليه، فمن باب أولى أن ينطبق الأمر على ما دون الإيمان في شعائر الإيمان وشرائعه.

= وحقوق الإنسان، د.محمد عمارة، ص١١٩-١٢٢. بحث السنة التشريعية وغير التشريعية ضمن مجموعة بحوث بالعنوان نفسه) د. محمد سليم العوا، ص٦٠-٨٥. وحوار لا مواجهة، أحمد كمال أبو المجد، ص٦٤. وأين الخطأ تصحيح مفاهيم ونظرة تجديد، عبد الله العلالي، ص١٠٨. وينظر: مقدمة في إحياء الشريعة، صبحي محمصاني، ص٥٩-٩٣، والدين والسياسة تمييز لا فصل، د. سعد الدين العثماني، ص١١-٤٨.

(١) ينظر: القرآن والسلطان هموم إسلامية معاصرة، فهمي هويدي، ص١١٠.

(٢) الدين والسياسة تمييز لا فصل للدكتور. سعد الدين العثماني، ص٣٢.

ومن جهة ثانية فإن إيمان المؤمن بوجوب أمر ديني عليه لا يعطيه الحق بفرضه على الآخرين، فهو مكلف به ديناً. وذلك لا يكفي لجعله قانوناً عامًّا في المجتمع، بل عليه أن يحاول إقناع الآخرين به حتى يتبناه المجتمع بالطرق الديمقراطية، فلا يمكن أن تعطى سلطة أو يعطى حاكم حق فرض أحكام على الناس بأي مسمى كان)[(١)]

فلا تدخل هذه الأحكام أو القوانين - بزعمه - إلا بسيادة الشعب، والمجتمع عن طريق الممارسة الديمقراطية، وخطر ذلك ليس في جعله حالة استثنائية اضطرارية، وإنما في أنه أصبح في حيز التأصيل الشرعي؛ وذلك لأنه اشترط أمرًا في عبادة لاخيار فيها للإنسان، ألا وهي تطبيق الشريعة، فقيّدها بطرق الديمقراطية، أو بقبول الشعب؛ لكي يطبق الشرع كقانون؟![(٢)]

وهذا مَثَلُه كمثل من ابتدع شرطًا في عبادة أخرى، فلا تتم إلا بأداء عملٍ ما، فهل هذا الشرط مقبول في الدين؟! إنه ابتداع، وتحكم،

---

(١) المصدر السابق، ص.٤٠ وينظر إلى قريب من هذا الطرح: تمرد على الممنوع (نقد الصمت، والبوح بالمسكوت عنه) راشد الغنوشي، ص١٢٢-.١٢٧ وأصبحت هذه الفكرة حاضرة في الفكر الإسلامي في هذا العصر، وخاصة بعد الثوراة العربية. كما هو في حزب النهضة في تونس التي يتزعمها راشد الغنوشي، وحزب الحرية والعدالة في مصر. ينظر: صحيفة الوسط الإلكترونية ٥/ ١٢/ ٢٠١١م. وينظر حول حزب النهضة في تونس كيف تحول موقفهم من تطبيق الشريعة: بحث بعنوان (الحركات الإسلامية في المغرب العربي - عناصر أولية لتحليل مقارن -، عبد اللطيف الهرماسي). وذلك ضمن عنوان الحركات الإسلامية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) ينظر في وسائل الإعلام إلى مقال قرر قريبًا من هذا الطرح بعنوان: (دولة مدنية ذات مرجعية دينية إسلامية)، سعيد بن سعيد العلوي. جريدة الشرق الأوسط في ٢٨ رجب/ ١٤٣٢هـ الموافق ٣٠/ يونيو/ ٢٠١١م. عدد (١١٩٠٢).

وانسياق خلف مفاهيم غربية.

وأنا لا أقول أن كل أصحاب هذا الاتجاه قالوا بهذا التأصيل صراحة، ولكن أقول: إن لم يقروا بصيغته هذه فإنهم جميعًا قد فتحوا الباب على مصراعيه لهذا التأصيل، بل هو كما قلنا قنطرة للعلمانية والحداثة؛ يلتقون معها في جانب الديمقراطية من حيث القبول بها[(١)] ويختلفون في أن العصرانيين الإسلاميين لا يرفضون مبدأ تطبيق الشريعة.

والحقيقة أن الباعث على ظهور هذه الشبهة في قبول الديمقراطية أو اشتراطها لنشر الإسلام وتطبيق الشريعة، والقول بتقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية جاء من ضغط وتأثيرات الأفكار الغربية والاستشراقية؛ بدليل أنها لم تكن حاضرة طيلة القرون الماضية، وإن كان العلماء ناقشوا شيئًا من تقسيم السنة، ولكن من باب تقرير الأصول، ومعرفة الأحكام. أما على هذا النحو الذي برز مؤخرًا فلم يُعرف أن أحدًا من علماء المسلمين[(٢)] قد رد بعضًا من سنن النبي ﷺ بحجة أنها من أمور الدنيا،

---

(١) حتى التيار الاشتراكي الماركسي (العلماني) يرى أن الديمقراطية شرط لقبول الاشتراكية؛ إذ هي الأساس ليس فقط لفهم المشكلات، وإنما للتعامل معها. بمعنى: أنها شرط التطور ووسيلته في آن واحد، وتصبح الأداة الأمينة والمجربة للانتقال من وضع إلى وضع أرقى، وللتغيير والتعامل الجدي، والطريقة الفضلى لتجنيب المجتمع الهزات أو الانقطاع، وأيضًا الصيغة التي تفسح المجال أمام مشاركة القوى الحية والفاعلة والجديدة. ينظر: الديمقراطية أولًا.. الديمقراطية دائمًا، عبد الرحمن منيف، ص٨٩.

(٢) يورد الكثير منهم كلامًا للإمام القرافي في تقسيم تصرفات النبي ﷺ إلى تصرف بوصفه رسول، وبوصفه إمامًا، وبوصفه قاضيًا، والحقيقة أن مقصوده هو التفرقة بين الأمور الخاصة بالسلطة بالسلطة التنفيذية والتي لا يجوز للأفراد تعديلها مباشرة. والتي تختص بالسلطة القضائية والتي لا يجوز لعامة الأفراد ممارستها إلا بعد =

وقال بمبدأ تجزئة الشريعة إلى مهم وغير مهم.

وتتأكد هذه الحقيقة حين ننظر إلى التوجه السياسي للغرب وأمريكا خاصة في الوقت الحالي، فنجد أنها تسعى إلى تأسيس نظام إسلامي حضاري ديمقراطي، وهو ما يؤكده ما نشر في مراكز الدراسات الإستراتيجية التي توجه السياسات الغربية الدولية(١).

ولن نطيل في تفصيلات الحديث، ولكن نبيّن باختصار ما يوضح الخطأ، فنقول: إن القول بالتقسيم راجع إلى كونهم لم يميزوا بين الأحكام التكليفية في تقريرات النبي ﷺ القولية والعملية. فكل ما أقر به النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير قبل وفاته، ولم ينسخ فهو شرع ودين يعبد الله به، ولكن يختلف حكمه بحسب ما يحتف به من قرائن في السياق، فقد يكون فرض عين أو كفاية، أو واجباً، أو سنة مؤكدة، أو مندوباً، أو مباحًا، فمن أخذ بسنة النبي ﷺ وعمل بها على هذه الاعتبارات فهو مأجور على عمله إذا جرّد النية لله تقربًا وتعبدًا.

= حكم قضائي وإذن، وبين الأمور التي ترك للناس الحرية في التصرف فيها دون حاجة إلى إذن من السلطات، فالمقصود من كلام القرافي البحث عن ذلك في تصرفات الرسول ﷺ بيانًا للإختصاصات، وتوزيعات للسلطات وحصرًا لما يدخل تحت اختصاص كل سلطة من سلطات الدولة، ولا يفهم من كلامه أن تصرفات الرسول ﷺ في الإمامة والقضاء ليست تشريعية. ينظر: مفهوم تجديد الدين، بسطامي سعيد، ص٢٥٦.

(١) مثل مؤسسة راند الأمريكية التي أصدرت تقريرًا تناولت العالم الإسلامي وقضاياه الرئيسة المتعلقة بتصنيف الناس، وإذكاء الفتنة، وتفريق الوحدة بين المسلمين، وإثارة قضايا المرأة، والتقليل من شأن الشريعة في قضايا الحدود، وأنها منافية للتقدم الحضاري. ينظر للاستزادة: الإسلام الذي يريده الغرب، صالح بن عبد الله الغامدي، ص٩٥-٣١٦.

إن هذه الفكرة أخرجت الشريعة من جانب الإلزام، ووضعتها في فوضى الانتخابات، وجعلت المسألة مطروحة في قالب امتحان وتجريب الأفراد، والعامة، والدهماء، وانتقل مبدأ التسليم للدين الذي قام عليه الإسلام إلى مبدأ تخيير! فهل هذا سائغ شرعًا، أو عمل به النبي ﷺ، أو الخلفاء الراشدون؟! هل وضع النبي ﷺ أحكام الدين في موضع الاختيار؟!

هل فعلها من جاء بعده من الخلفاء كأبي بكر رضي الله عنه، أم أنه قاتل مانعي الزكاة على الرغم من موقف الدولة الذي كان يبدو ضعيفًا حين ارتد أكثر العرب عن الإسلام؟!

إن ذلك يعدّ انجرافًا في مزلق حرية الاعتقاد، وكفالة حريته، ولو قدح في الشريعة وانتقص منها، وهذا مفصل من مفاصل النزاع الذي يتصادم مع نصوص الدين.

ويبقى السؤال المهم في دولة كالمملكة العربية السعودية التي حكمها قائم على أساس ديني، محاكمها شرعية، ولديها جهة رسمية تقوم بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإمكانية الإصلاح تبعًا لذلك قائمة على أساس ديني، فهل يصح أن يطبق عليها هذا التقرير والتأصيل، فتلغى المحاكم الشرعية، والنظام الأساسي للحكم، ثم يعرض للتصويت مرة أخرى؟! أم أن الأفضل استكمال جوانب النقص، وإقامة العلماء بواجب النصيحة لولاة الأمر فيما يلزم ذلك.

أمّا شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنهم سواء أقروا بها أم لم يقروا، فإنها ستزول، ولن تقوم لها قائمة في أي دولة كانت أو أي مكان؛ لأنهم قد سلّموا بحرية الاعتقاد عبر هذه الفكرة[1].

---

(١) وللأسف الشديد أن الأمر وصل إلى خطورة كبيرة جدًا؛ إذ تأثر بعض من =

وبهذا يتضح مدى الأثر السلبي في فصل التلازم أو إضعافه، وهو يكمن في أنه:

- **جانب مصادمٌ لنصوص شرعية**، حيث جعل مصدر التشريع للشعب، وفي أقل الأحوال أنزل من هيبة الشريعة، فجعلها كغيرها من القوانين الأخرى.
- **جانب مآلي**، وهذا يأخذ أكثر من شكل، وأخطرها: أنها تسببت في تعطيل شعائر الدين، وفتحت باباً يلج من خلاله أعداء الأمة عبر هذه الحريات، وبطرق كثيرة أخرى.
- **جانب إقصائي وتقسيمي** إلى شريعة ملزمة وأخرى غير ملزمة.

أما ما يتعلق بالتقسيم الرابع المتعلق بتقسيم العقيدة إلى أصل، والشريعة إلى فرع، فهو أولًا يرجع في أصوله إلى تقسيم المتكلمين، فهو بحث فلسفي كلامي لا يشهد له الشرع[1]، ولكن الفارق بينهما أن العصرانيين - المتكلمين الجدد - يهدفون من بحث هذه المسألة إلى تهوين فكرة تطبيق الشريعة؛ فمادامت الشريعة تمثل الفروع فلا حاجة إلى هذا التشنج في المناداة بتطبيقها - بزعمهم - ، يقول فهمي هويدي: (إن العقيدة أصل وأساس، والشريعة هي الفرع، لماذا نوجه كل همنا إلى الفرع، ولا نعطي الأصل حقه ووزنه؟)[2]. ثم بعد ذلك يوضح أن الشريعة

= ينتسبون إلى الدعاة، وذلك حين صرح أحدهم بأن لكل شخص الحق أن يعترض على ما يشاء، ولو كان اعتراضًا على الله- عزّ وجلّ -! أو رسوله ﷺ ! وله أن يغير دينه كيف ما يشاء! معترضًا على حدّ الردة! فلا حول ولا قوة إلا بالله. ينظر مقطع على (اليوتيوب) يوضح ذلك بعنوان: (صالح الفوزان و مفتي المملكة يحسمان الموقف من السويدان).

(١) سبق بحث حول هذا الموضوع في مبحث حقيقة التلازم.

(٢) القرآن والسلطان هموم إسلامية معاصرة، ص١١٠.

أشمل وأكبر من مسألة تطبيق الشريعة كأحكام تقوم بها السلطة أو الحاكم، وكجزاءات وعقوبات، وبذلك لم الاهتمام بجانب ضيق وهو تطبيق الشريعة، ويترك الجانب الشامل الذي يمتد إلى علاقة الفرد بالمجتمع وبغيره... ثم بعد ذلك ينتقل إلى تقريرٍ وفهم مقاصدي للحدود، وأن الأهم منها ليست العقوبة، وإنما مراعاة الجانب الإنساني، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يكون الاهتمام بهذا الجانب الإنساني أكثر من تطبيق الجانب الجزائي؟[١].

فهو **أولًا**: لم يُعمل جانب التلازم بين العقيدة والشريعة، **وثانيًا**: جعل تطبيق الشريعة فقط في جوانب جزائية، والمسألة أشمل من ذلك، فليس تطبيق الشريعة محصورًا أصلًا بذلك، بل تشمل كل المجالات التي يختص بها الحاكم، أما مايتعلق بواجبات الفرد فإن الحاكم مطالب بتحسس أحوالهم، والنظر في قضاياهم...

إذن نلحظ أن هذه الفكرة أخطأت في أمور منها:

١- فهم مجالات تطبيق الشريعة.

٢- آثار تطبيق الشريعة.

٣- كون الشريعة من مقتضيات الإيمان - العقيدة - .

لأن الله ﷻ يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾﴾ [البقرة: ٢٠٨-٢٠٩] قال مجاهد(ادخلوا في الإسلام كافة، ادخلوا في الأعمال كافة)[٢]،

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ص١١١-١١٣.

(٢) الطبري (٤/ ٢٥٧).

وقال الشيخ ابن عثيمين: (من فوائد الآية. . . أن الإيمان مقتض لامتثال الأمر؛ لأن الله صدَّر الأمر بهذا النداء، والحكم لا يقرن بوصف إلا كان لهذا الوصف أثر فيه، وهذه الفائدة مهمة، ولا شك أن الإيمان يقتضي امتثال أمر الله عزّ وجلّ. **ومنها**: وجوب تطبيق الشرع جملة وتفصيلاً؛ لقوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البَقَرَة: ٢٠٨])[1]. وهذا يرد على القول القائل إن الشريعة ليست في الحدود والعقوبات.

وفي آية أخرى يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البَقَرَة: ١٥٩].

فمن أغفل أو ألغى جزءًا من الشريعة فقد كتم الحق. وهذا توجيه من الله سبحانه وتعالى بضرورة الأخذ بالدين كله، وعدم كتمان شيء منه، وإلا فالعقوبة هي اللعن والطرد من رحمة الله سبحانه وتعالى كما في قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البَقَرَة: ٨٥] **ومع ما تقدم** يبقى لنا استعراض أهم الحجج التي سلكها هذا الاتجاه في تقسيم الدين على النحو التالي:

- أهم الحُجج التي استدلوا بها على التقسيم:

استدلوا على تقسيم السنة بهذا الاعتبار بحجج عدة، ولكن لا يسع المقام لاستعراضها كلها[2]؛ ولذا سنكتفي ببعضها التي منها: حديث رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قال: قَدِمَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يَأْبُرُونَ النَّخْلَ، يَقُولُونَ

(١) تفسير الفاتحة والبقرة (٣/ ٧).

(٢) ينظر للاستزادة في الرد عليها: مفهوم تجديد الدين، بسطامي سعيد، ص٢٤٢ -٢٥٧.

يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: «مَا تَصْنَعُونَ؟» قَالُوا: كُنَّا نَصْنَعُهُ، قَالَ: «لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا كَانَ خَيْرًا»، فَتَرَكُوهُ، فَنَفَضَتْ أَوْ فَنَقَصَتْ، قَالَ: فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِي، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»[(١)].

الرد: أولًا: هذا الحديث خارج عن محل النزاع، وهو منتزع من محله، ومفهوم على غير مراده؛ وذلك لأن الحديث يتحدث عن الأمور المعاشية التي لم يتعرض لها الشرع ببيان، وحكمها الإباحة، وهي من قبيل تعلم الصنعة: كالنجارة، والحدادة، والخياطة، وبناء البيوت، وغيرها. فلا أحدَ ينازع في إباحة هذه الأعمال، فإذا أضيف لهذا أن النبي ﷺ قال في رواية أخرى: **«فإني إنّما ظننت ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظن»**[(٢)]. علمنا يقيناً أنها ليست في محل النزاع. فيبقى الحكم على الأصل وهو الإباحة، فالنبي ﷺ لم يصدر أمرًا، وإنما مجرد ظن، ولم يصدر خبرًا، وإن كان بصيغة الظنّ، وحتى بلفظ الرواية الأخرى التي احتجوا بها جاء فيها «**لَعَلَّكُمْ**»، وبهذا توضع الأمور في نصابها، ويصبح الحديث حجة عليهم؛ لأن عمل الصحابة هذا وعدم فهمهم لقصد النبي ﷺ دليل على أنهم كانوا لا يفرّقون بين سنة تشريعية وغير تشريعية على الرغم من أن المسألة متعلقة بأمور معاشية، وحرفية، ومجربة ثبتت بالتجربة سلامتها، ولكن على الرغم من ذلك سلّموا، بل لم يأتوا إليه حتى لمجرد النقاش، ولم يدرك ذلك النبي ﷺ إلا بعد أن تلف النخل أو نقص. **ولذا فإن السنة**

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الْفَضَائِلِ، بَابُ وُجُوبِ امْتِثَالِ مَا قَالَهُ شَرْعًا، دُونَ مَا ذَكَرَهُ ﷺ مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا، عَلَى سَبِيلِ الرَّأْيِ (١٤٠).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الْفَضَائِلِ، بَابُ وُجُوبِ امْتِثَالِ مَا قَالَهُ شَرْعًا، دُونَ مَا ذَكَرَهُ ﷺ مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا، عَلَى سَبِيلِ الرَّأْيِ (١٣٩).

كلها تشريعية، سواء أكانت قولًا أم فعلًا، والقول خلاف ذلك (أي: بالتقسيم) يتعارض مع أقسام الحكم التكليفية في أنواع العبادات المختلفة، والمعاملات، والعقوبات إلا ما كان من الأعمال الجبلية التي تحتمل وجوهًا عدة، ولكن الأولى فيها أن تدخل في قسم المباح؛ لأنه حلل حرامًا، وهو من مقتضيات الإيمان، وأما إذا أصبح هذا الحكم ذريعة للوقوع في مناقضة النصوص، وموجبًا إخراج أعمال كثيرة من أعمال النبي ﷺ بحجة أنها من أمور الدنيا فلا تلزمنا؛ لأن ذلك خدشٌ في مقتضيات الإيمان، ومن هنا يقع التأثير السلبي في التلازم، فحين تُعطل السنن النبوية بحجة كونها غير تشريعية، ولا يقع التسليم بها يصبح ذلك تجاهلًا للحكم الشرعي المصاحب لهذه السنة.

وهذا يشبه من وجهٍ ذلك الخارجي الذي انتقد رسول الله ﷺ كما جاء من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي قال فيه: (قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قَسْمًا، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ لَقِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللهِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَغَضِبَ حَتَّى رَأَيْتُ الغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ يَعْدِلُ إِنْ لَمْ يَعْدِلِ اللهُ وَرَسُولُهُ»، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: يَرْحَمُ اللهُ مُوسَى، قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ»[1]. **فوجه الشبه: أن الأعرابي ظنّ أن قسمة النبي ﷺ لم تكن وحيًا، وإنما هي عمل** بشري يمكن أن يُنقض؛ ولهذا أنكر على النبي ﷺ فما كان إلا أن بين له حين أرجع العمل إلى النبوة، فقال: «فَمَنْ يَعْدِلُ إِنْ لَمْ يَعْدِلِ اللهُ وَرَسُولُهُ». فمن قسّم السنة أو تصرفات النبي ﷺ إلى أقسام يلزمه أن يقع في مزلق خطير نتيجة هذا الفهم.

(١) أخرجه البخاري في كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ، بَابُ حَدِيثِ الخَضِرِ مَعَ مُوسَى عليهما السلام (٣٤٠٥). ومسلم في كتاب الزكاة، بَابُ (إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَتَصَبُّرِ مَنْ قَوِيَ إِيمَانُهُ) (١٠٦٢).

وقريبًا من تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعة يأتي مصطلح تقسيم الشريعة إلى شريعة الفقهاء وشريعة الله ﷻ والهدف من هذا القول: تعبيد الطريق؛ ليُدخلوا في الدين ما ليس منه، وفسحة للخروج من حمى الاستنباط الشرعي ومناهجه، وبذلك يُسقط حكم الله وتستورد أحكام تخالف الشرع؛ نظرًا لنسبية أحكامها، وأنها من أقوال البشر.

وجوابًا عما طرح في ذلك، نقول: إن العلماء لم يقولوا بأخذ أقوال كل المجتهدين، ولا يعني وجود خلاف أن المسألة واسعة، فمن تذرع بذلك فقد يدخل في دائرة الزندقة، وإنما الواجب في هذه الحالة الرجوع إلى الميزان الشرعي، فتُعرض أقوال العلماء على الكتاب والسنة؛ لأن من الطبيعي مع اتساع الأمة بحدودها وعالميتها، واختلاف وتنوع أفرادها أن يقع خلافٌ... وهذا لا يعني أن الشريعة جاءت ناقصة، بل لا بد أن نجد فيها الحل الذي يزيل الإشكال، ويحله بالطريقة المناسبة، وليس أن نخرج ونفرّ منها؛ وذلك أن الخطأ إن وقع فهو ليس من النص ذاته أو من الشريعة ذاتها، وإنما هو راجع إلى خطأ المجتهد، إما لنقص العلم، أو الفهم، أو نقص تدبر وإلا فالقرآن والسنة فيهما الحل والشفاء.

ثم إن أخذ الأحكام من الفقهاء وانقياد الناس لهم ليس من كونهم منتصبين للحكم مطلقًا، وإنما باعتبارهم مبلِّغين عن الرسول ﷺ أو على غلبة الظنّ أنهم كذلك[1].

وبذلك يتضح أن هذه الدعوى القائلة: إن الشريعة هي من أقوال الفقهاء مجرد ذريعة؛ لرد الشريعة، والخروج من حدودها.

ومن الحجج التي يستدلون بها: حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه قال:

---

(١) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٣/ ٣١٣).

كان رَسُولُ اللهِ - صلَّى اللهُ عليه وسلَّم - إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، وَقَالَ: «اغْزُوا بِسْمِ اللهِ وَفِي سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، فَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، أَوْ خِلَالٍ، أَيَّتُهَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، وَادْعُهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ، وَالتَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، وَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ مَا يَجْرِي عَلَى الأَعْرَابِ، لَيْسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ حِصْنًا فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَاجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَمَ أَصْحَابِكَ؛ لِأَنَّكُمْ إِنْ تَخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَمَ أَصْحَابِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ فَلَا تُنْزِلُوهُمْ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللهِ فِيهِمْ أَمْ لَا»[(١)]

فاستدلوا بقول النبي ﷺ : "ولكن أنزلهم على حكمك..." على فصل الدين، وتقسيمه إلى شريعة الله وشريعة الفقهاء.

وهذا الحديث **أيضًا خارج عن محل النزاع**؛ لأن السياق يدل على أن

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩٤٢٨)، وسعيد بن منصور في سننه (٢٤٧١). وأحمد في مسنده (٢٣٠٣٠)، والدارمي في سننه (٢٤٨٦)، والترمذي (١٦١٧). وابن ماجه (٢٨٥٨)، والنسائي في الكبرى (٨٦٢٧). والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة (٢٨٥٨).

المراد هو الاجتهاد، ومعلوم أن الأدلة منها ما يكون راجعًا إلى الاجتهاد، وهو راجع في الأصل ومحمول على نص من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ، وليس فيه ما يسوغ الخروج عن حكم الله، فيكون لغير الله الحق في التشريع.

الدعوى الثانية: في الفهم المقاصدي المتضمّن أن الشريعة مقاصد.

وفهم المقاصد المطروح من هذا الاتجاه ينطلق من باب فتح الاجتهاد والتوسع فيه، سواء أكان في الأصول أم في الفروع[١]، واعتبار ربط المقاصد بالنصوص يفقدها دورها كمصدر مستقل للأحكام - بزعمهم -[٢]. ويجعلون الحكم بالمصلحة؛ لتكون هي للتشريع بدلًا من العلة[٣]، ويقصرون الأحكام الشرعية على أسباب النزول، فيلغى حكم الردة؛ لربطه بأسباب النزول. وفي أبواب الشريعة لا يقرون مثلًا بحكم إطلاق اللحية، وحف الشارب؛ لأنه مرتبط بمجتمع العرب البدوي...[٤]. وفي الظاهر أن هذا الطرح غالبًا لا ينطلق من موقفٍ مستقل، بل يُلحظ عليه التأثر بواقع الدول المتغلبة على دول العالم حضاريًا، وفكرها الفلسفي. فمثلًا: نجد (حسن الترابي) يدعو إلى تغيير مفهوم الإجماع؛ ليتوافق مع مفهوم الاستفتاء والتصويت من عامة الناس على أمر من الأمور[٥]. فهو يدعو إلى إدخال العامة في الأمور العلمية، وهذا لا محالة يجعل الحالة في

(١) ينظر: حوار لا مواجهة، أحمد كمال أبو المجد، ص ٦٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ٦٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص ٦٦.
(٤) ينظر: المصدرالسابق، ص ٦٥.
(٥) ينظر: تجديد أصول الفقه،ص١٠، ومفهوم التجديد بين السنة النبوية وأدعياء التجديد المعاصر، د. محمود طحان، ص٢٢-٢٣.

فوضى ولغط وسفسطة كبيرة[١].

مآلات دعوة تقسيم الدين والفهم المقاصدي في التلازم بين العقيدة والشريعة:

وخطورة هذا القول تظهر في أمور عدة: **الأول**: أنه أسقط مفهوم الاتباع الصحيح للنبي ﷺ. **الثاني**: كونه عتبة الدخول في العلمانية. **والثالث**: أنه أخل بمفهوم التلازم بين مفهوم الإيمان الصحيح ومفهوم البدعة الصحيح.

فالأمران الأول والثاني واضحان؛ لأنه سبق الحديث عنهما، ولكن **يبقى كيف يقع التأثير في التلازم بين مفهوم الإيمان الصحيح ومفهوم البدعة الصحيح؟**

جواب ذلك أن مفهوم البدعة ضيق ومحدود؛ ومفهوم الإيمان واسع بمقتضى كمال الدين وشموله، فمن ابتدع كان كالمستدرك على الدين، والقادح فيه.

وفكرة تقسيم الدين أو السنة إلى تشريعية وغير تشريعية، أو أحاديث متواترة وآحاد، التي أقر بها أصحاب هذا الاتجاه تؤدي إلى إسقاط عبادات. وهذا الإسقاط يضيق اتساع الإيمان والدين، وهو يقتضي الوقوع في البدع؛ **لأنه إذا سقطت سنة أو حديث حل محلها بدعة، وهكذا يقع التأثير**. كذلك فكرة القبول بمبدأ الحريات يعني أيضًا إفساح المجال ليس

---

(١) ينظر للاستزادة في الرد: حد الإسلام وحقيقة الإيمان، عبد المجيد الشاذلي. ص٣٥٦-٣٦٤، ومفهوم التجديد بين السنة النبوية وأدعياء التجديد المعاصر. د. محمود طحان، ص٢٢-٢٣، ومحاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته. د. هزاع بن عبد الله الغامدي، (٢/ ٦٣٧-٧٠٦)، والموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية(دراسة نقدية)، د.مفرح بن سليمان القوسي٢٦٩، -٣٧٦.

للابتداع فقط، وإنما للاعتداء على حرمات الدين والتشكيك فيه، ورأينا في قصة صبيغ بن عِسْل[(١)] كيف كان موقف الصحابة وعمر رضي الله عنهم حاسمًا ليس فقط في مسائل العقدية حتى في مسائل الفقهية قد يراها البعض أنها سهلة، منها ما أخرجها البخاري ومسلم أن عمر وابن عباس رضي الله عنهم كانا يضربان من صلى بعد العصر، أما إذا كانت الحرية في مجال الشرع ودفاعًا عنه تحقيقًا لشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح لولاة الأمر فهذا مما أجمع عليه العلماء، ولم ينازع فيه أحد، ولم يكن إشكالًا أصلًا.

التلازم بين الخطأ العقدي وبين الخطأ الفقهي - الفتوى - عند أصحاب الاتجاه العقلاني.

وهذا التلازم يقع في الفتاوى والتقريرات، وهي مشاهدة، وأمثلتها كثيرة، وهي فتاوى شاذة مستنكرة، وقد تنوعت في أبواب الفقه والعقيدة، ومن تلك:

- فتاوى جواز الأغاني والموسيقى[(٢)].
- فتاوى جواز الاختلاط، وحلق اللحية، وغيرها[(٣)].
- فتاوى جواز دخول المسلمين في جيوش الكفار[(٤)].
- فتاوى تهنئة الكفار بأعيادهم[(٥)].

---

(١) سبقت ترجمته، ص ٢٤٩.

(٢) ينظر: الحلال والحرام في الإسلام، د. يوسف القرضاوي، ص٢٨٩.

(٣) ينظر: موجبات تغير الفتوى في عصرنا، يوسف القرضاوي، ص٤١-٩٥، والمرأة بين القرآن الكريم وواقع المسلمين، راشد الغنوشي، ص١٠٥-٢١٦.

(٤) ينظر إلى أنموذج في ذلك: جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، الأحد، ٢٦/ رجب/ ١٤٢٢هـ اكتوبر/ ٢٠٠١م العدد ٨٣٥٦. www.aawsat.com.details.asp.

(٥) ينظر: موجبات تغير الفتوى في عصرنا، يوسف القرضاوي، ص٨٦.

ولم يقف الأمر على جانب الفتوى فقط. وإنما نجد في بعض الأحيان دخوله في جانب التطبيق. فمثلًا: نجد أن أحدهم يتعاون مع معارضي دولته الإسلامية التي ينتمي إليها على الرغم من أنهم كفار المحاربين المعتدين[١].

وكل هذه الفتاوى[٢] تعطي دلالات على الدور السلبي في إضعاف التلازم بين العقيدة والشريعة.



(١) فمثلًا: موقف (حسن الترابي) حين تحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان ضد حكومة السودان المسلمة، وذلك في عام ٢٠٠١م حين وقع مذكرة تفاهم، وتعدّ صدمه في وجه الإسلاميين كما يقولون؛ لأن في بنودها تحررًا من مبادئ إسلامية، وموالاة للكفار على المسلمين. ينظر إلى تفصيلات هذا الحدث: الترابي والإنقاذ صراع الهوية والهوى - فتنة الإسلاميين في السلطة - من مذكرة العشرة إلى مذكرة التفاهم مع قرنق-، د. عبد الرحيم عمر محي الدين، ص٤٦٤-٤٩٠.

(٢) ولمعرفة المزيد عن بعض الفتاوى التي تأخذ مسمى التيسير ينظر: منهج التيسير المعاصر، عبد الله الطويل، ص١٥٦-٢٣٦.

المبحث السادس

مؤثرات خارجية في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة

إن البحث في المؤثرات من خارج دائرة الإسلام له مجالات كثيرة وفي الوقت نفسه مدركة وسهلة يعلمها المسلمون عامة؛ ولذلك عمدنا إلى تناول البحث مجالات رئيسة دون تفصيل فيها.

أولاً: أثر اليهودية.

يكاد يكون دور اليهود واضحًا حسب ما دل عليه القرآن والسنة النبوية، والروايات التاريخية، وكذلك الواقع، وعرض ذلك مجملًا يفي بالغرض، ويحقق الهدف؛ ولهذا أرى أن يتجاوز دور اليهود في زمن النبي ﷺ؛ لأنه قد أظهره الله ﷻ، فصده واندحر خطره، وزال أثره، وإنما يبقى عبرة لنا، ومرجعًا نحتكم إليه في واقعنا حين نتعامل مع اليهود؛ لنعرف ألّا مواثيق لهم ولا عهود، وأنهم من أشدّ الناس عداوة للإسلام.

قال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [المائدة: ٨٢].

فأثبت عداوة غير عداوة اليهود، وجعل عداوة اليهود أشدها. وبما أن القرآن ليس موقوتًا بزمن النبي ﷺ فإن هذه الحقيقة مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، كما ورد في قتال اليهود في آخر الزمان في الحديث المروي عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «تُقَاتِلُونَ اليَهُودَ، حَتَّى يَخْتَبِيَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الحَجَرِ، فَيَقُولُ: يَا عَبْدَ اللهِ.

هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي فَاقْتُلْهُ»[١]. وإعمال هذه الآيات يستلزم أن الأصل في التعامل مع اليهود إساءة الظن، وهذا لا يعني ظلمهم، وإنما الحذر منهم، وبناء على ذلك نضع مقدمة مفادها: أن العداوة الشديدة في أعلى صورها تستلزم أن يكون خطرها وأثرها موافقًا لتلك العداوة؛ لأن العدو الحقيقي لا يألو أن ينهج طريق المكر والخداع إلى ما لا حد له.

وقد تشكل خطر اليهود وأثرهم في صور كثيرة عبر التاريخ، ولكن قد يجمعه شكلٌ واحدٌ وهو: (الاختفاء)، أو (الاندساس)، أو (السرية)؛ لأن الضعيف الخبيث لا يجد حيلة مناسبة له إلا من وراء هذا الستار، فالشر لا يظهر بصورته الخبيثة وينتشر، بل لا بد أن يتلبس بلبوس الخداع؛ ليصل إلى هدفه الهدام، وهذا ما جعل اليهود أصلًا في نشوء الحركات السرية الهدامة[٢].

كما عانى الإسلام قديمًا بعد وفاة النبي ﷺ أثر هذه الحركات السرية حين شكّل بذرتها الأولى عبد الله بن سبأ[٣]، فكان للأفكار اليهودية حظٌ وافرٌ في عقائد الفرق الباطنية[٤] التي تعد في الحقيقة من أخطر الثورات على الإسلام؛ إذ طال أثرها جميع المبادئ، وأصول الدين، فأخذت تمزقه من داخله.

وبهذا يمكن أن نقول: إن أهم الآثار التي تسبب فيها اليهود هي

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب قتال اليهود (٢٩٢٥)، ومسلم في كتاب الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَابُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ، فَيَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ مَكَانَ الْمَيِّتِ مِنَ الْبَلَاءِ(٢٩٢٢).

(٢) ينظر: تاريخ الجمعيات السرية والحركات الهدامة في المشرق، ص ١١٧.

(٣) سبق الحديث عن دوره في مبحث أثر الشيعة في التلازم من هذا البحث.

(٤) ينظر: أصول الإسماعيلية، د. سليمان السلومي(٢/ ٤٠٧-٤٠٨).

إسهامهم في ظهور الحركات الباطنية[١]، ثم امتد أثرهم إلى بعض المعتقدات التي راجت في فترة من الزمن: كالقول بخلق القرآن؛ إذ ترجع في أصلها وبدايتها إلى لبيد بن الأعصم الذي سحر النبي ﷺ[٢] وذكر الخطيب البغدادي[٣] أن بشرًا المريسي[٤] - المعتزلي أحد القائلين بخلق القرآن - كان أبوه يهوديًا صباغًا بالكوفة في سوق المراضع[٥].

ثم توالت آثارهم السلبية تباعًا، وتتنوع بأشكال مختلفة:

---

(١) ينظر: تاريخ الجمعيات السرية والحركات الهدامة في المشرق، ص ١١٧، والبهائية صليبية الغرس.. إسرائيلية التوجيه، محمود ثابت الشاذلي، ص٧٩-١٢٣، وأباطيل البهائية وبروتوكولات صهيون، د. عبد العزيز شرف، ص٥١-٥٦.

(٢) ويذكر ذلك ابن الأثير، حيث يقول في ترجمة ابن أبي دؤاد، أنه أخذ مقالة خلق القرآن عَنْ بِشْرٍ الْمَرِيسِيِّ، وَأَخَذَها بِشْرٌ مِنَ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، وَأَخَذَها جَهْمٌ مِنَ الْجَعْدِ بْنِ أَدْهَمَ، وَأَخَذَها الْجَعْدُ مِنْ أَبَانِ بْنِ سَمْعَانَ، وَأَخَذَها أَبَانٌ مِنْ طَالُوتَ ابْنِ أُخْتِ لَبِيدٍ الْأَعْصَمِ وَخَتَنَهُ، وَأَخَذَها طَالُوتُ مِنْ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ الْيَهُودِيِّ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ، وكان لَبِيد يقول بِخَلْق التوْراة، وأول من صنَّف فِي ذَلِك طالوت، وَكَانَ زِنْدِيقًا. ينظر: الكامل (٦/ ١٤٩)، والفتوى الحموية الكبرى، ص ٢٣٤.

(٣) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، له مصنفات كثيرة منها: (التاريخ)، و(شرف أصحاب الحديث)، و(الكفاية). ينظر: السير للذهبي(١٨/ ٢٧٠-٢٩٧).

(٤) المَرِيْسِيُّ بِشْرُ بنُ غِيَاثِ بنِ أَبِي كَرِيْمَةَ العَدَوِيُّ المُتَكَلِّمُ، المُنَاظِرُ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِشْرُ بنُ غِيَاثِ بنِ أَبِي كَرِيْمَةَ العَدَوِيُّ مَوْلاَهُمُ، البَغْدَادِيُّ، المَرِيْسِيُّ، مِنْ مَوَالِي آلِ زَيْدِ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه. كَانَ بِشْرٌ مِنْ كِبَارِ الفُقَهَاءِ.أَخَذَ عَنِ: القَاضِي أَبِي يُوْسُفَ. وَنَظَرَ فِي الكَلاَمِ، فَغَلَبَ عَلَيْهِ، وَانْسَلَخَ مِنَ الوَرَعِ وَالتَّقْوَى، وَجَرَّدَ القَوْلَ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَدَعَا إِلَيْهِ، حَتَّى كَانَ عَيْنَ الجَهْمِيَّةِ فِي عَصْرِهِ وَعَالِمَهُم، فَمَقَتَهُ أَهْلُ العِلْمِ، وَكَفَّرَهُ عِدَّةٌ، وَلَمْ يُدْرِكْ جَهْمَ بنَ صَفْوَانَ، بَلْ تَلَقَّفَ مَقَالاَتِهِ مِنْ أَتْبَاعِهِ، مات (٢١٨هـ). ينظر: السير للذهبي(١٠/ ١٩٩-٢٠٢).

(٥) ينظر: تاريخ بغداد(٧/ ٥٣١)، والمعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، عواد بن عبد الله المعتق، ص ٣٤-٣٥.

١- الإسهام في تمويل الحروب الصليبية.

٢- مساعدة التتار في إسقاط الخلافة العباسية.

٣- أذكوا نار الخلاف بين الإمارات الأندلسية، وظهر ما يعرف بدول الطوائف إلى أن سقطت جميعها[(١)]، ولا يزالون فاعلين مؤثرين سلبًا، وزادت هذه الفاعلية حيث أنهم أدوا دورًا في إسقاط الخلافة، وإشعال الخلافات بين المسلمين. فبعد محاولتهم الفاشلة؛ لإقناع عبد الحميد الثاني[(٢)] في منحهم مستوطنة في فلسطين[(٣)] نجحوا بعدها في تحقيق أهدافهم عبر جمعية الاتحاد والترقي، ويهود الدونمة[(٤)(٥)]. ولا يزالون

---

(١) وغيرها كثير. ينظر للاستزادة: العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها، د. أحمد الزغبي، (٢/ ٥١٠-٦٢٧).

(٢) السلطان عبد الحميد خان الثاني بن السلطان عبد المجيد، ولد عام ١٨٤٢م، وتعلم العربية والفارسية، ودرس كتب الأدب ودواوين الشعر. ينظر: صحوة الرجل المريض، د. موفق بني المرجة، ص٢١٣.

(٣) ينظر: صحوة الرجل المريض، د. موفق بني المرجة، ص٢١٣.

(٤) هم جماعة يهودية أظهروا الإسلام للكيد للمسلمين، وسكنوا منطقة الغرب من آسيا الصغرى وأسهموا في تقويض الخلافة عن طريق انقلاب جماعة الاتحاد والترقي، استخدموا التجارة للوصول إلى أهدافهم، أسسها (سباتاي زيفي) يهودي أسباني الأصل، تركي المولد والنشأة، وكان ذلك سنة ١٦٤٨م حين أعلن أنه مسيح بني إسرائيل ومخلصهم الموعود، واسمه الحقيقي (موردخاي زيفي) وعرف بين الأتراك باسم قرامنتشته. فاعتقلته السلطات العثمانية وناقشه العلماء في ادعاءاته، ولما عرف أنه سيقتل أظهر رغبته في الإسلام، وتسمى باسم محمد أفندي، ثم واصل دعوته الهدامة من موقعه الجديد كمسلم وكرئيس للحجاب، وأمر أتباعه بأن يظهروا الإسلام ويبقوا على يهوديتهم في الباطن. وطلب من الدولة السماح له بالدعوة في صفوف اليهود فسمحت له بذلك، فاستفاد من هذه الفرصة العظيمة للنيل من الإسلام، واتضح للحكومة فيما بعد أن إسلامه كان خدعة فنفته إلى ألبانيا ومات بها. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة الندوة العالمية للشباب الإسلامي(١/ ٥٠٧). ويهود الدونمة دراسة في الأصول والعقائد والمواقف، د. أحمد نوري النعيمي. ص٨-١٠. ويهود الدونمة، د. مصطفى عبد المعبود، ص٤٤-٦٤.

(٥) ينظر للاستزادة: صحوة الرجل المريض، د. موفق بني المرجة. ص٢١٣-٢٥٨. =

يسعون في الإفساد.

لكن هنا يجب أن ننظر في البداية الفاعلة، ومتى بدأت تأخذ وضعًا مؤثرًا أكثر مما كانت عليه، أو بمعنى آخر كيف أصبح اليهود أكثر فاعلية وتأثيرًا ؟ وما العوامل المساعدة في تحقق ذلك؟

يمكن أن نعدّ باختصار ثلاثة أحداث رئيسة غيرت الموازين، وأحدثت موجة تغيير في الفكر اليهودي، بحيث جعلته أكثر تأثيرًا في الفكر الحديث، وهي:

الحدث الأول: النقد الذي قام به **(إسبنوزا)** للكتاب المقدس، فمهد لظهور مدارس النقد الديني التي جاءت لاحقًا.

الحدث الثاني: دور الإصلاحيين **(موسى مندلسون)** فقد نشر مبادئ فلسفة التنوير، فأعاد صياغة العقيدة اليهودية(١).

الحدث الثالث تمويل الثورة الفرنسية، حيث أسهموا في بث شعارات (الحرية، والمساواة، والإخاء).

وقد وضع أصل هذه المخططات جماعة يهودية من الحاخامين، واستعانوا للبدء بالدعوة إليها بسادة المال اليهود العالميين(٢).

والهدف من ذكر ما سبق أنه بعد الثورة الفرنسية بدأت الأمور تسيرُ لصالح اليهود، ومن أخطر مؤثراتهم أنهم سعوا جاهدين في تضليل

= والمذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها(٢/ ٩٢٣).

(١) ينظر: اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة اليهودية، د. عرفان عبد الحميد فتاح، ص١٤٩.

(٢) ينظر إلى تلك المخططات في كتاب: كواشف وزيوف، للدكتور: عبد الرحمن حبنكة، ص٥٩-٦٧.

الحقائق وقلبها، وانتكاس الفطر؛ إذ إنهم أسهموا في لبوس العلم الحديث، وأدخلوا العلوم الإنسانية ضمن العلوم الطبيعية، والسبب في ذلك أنهم وجدوا في العلوم الإنسانية ميادين رحبة، وأرضاً ملائمة للقيام بنشاطاتهم فيها. فانتقلوا من ملاحظة الظواهر، وإجراء التجارب، وتقرير النتائج وفق أوصاف ظاهراتها إلى تفسيرات وتعليلات نظرية فلسفية، غير خاضعة للملاحظة، ولا للتجربة، ولا للمشاهدة. ولا شك أن هناك فرقًا بين العلمين؛ فالعلوم الإنسانية سمتها: تفسيرات، وتعليلات فلسفية مجردة. في حين أن العلوم الطبيعية قائمة على الملاحظة والتجربة والاستنتاج!. فاتخذوا منها مراتع، وابتكروا أفكارًا روجوا لها بمالِهم ووسائلهم، وأقاموا فيها مؤسسات توجيهية، ومدارس تعليمية؛ لبثِّ أفكارهم وضلالاتهم، ونشطوا فيها نشاطاً شيطانياً منقطع النظير. وسخروا أذكياء دهاةً من متخصصين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية لوضع وترويج أفكار ومذاهب مختلفة متناقضة[1].

ومن تلك العلوم والفنون التي أدخلوا في مضمارها ما يلي:

١ - علم النفس.

٢ - علم الاجتماع.

٣ - علم الاقتصاد وإدارة المال وتنميته.

٤ - علم السياسة وأنظمة الحكم والإدارة.

٥ - علم القانون.

٦ - التاريخ وفلسفته وتحليلاته.

٧ - الأدب ونظرياته.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٧٥.

٨ - الفنون الجمالية.

وفي كل مجال نجد رأساً من اليهود قد برز على سبيل المثال: (ماركس) مؤسس الشيوعية، و(فرويد) مؤسسة مدرسة التحليل النفسي، و(دوركايم) أحد أئمة علم الاجتماع[١]، وغيرهم[٢].

ولكن قد يرد سؤال وهو: إن ماركس كان يحارب الدين والديانات، واليهودية من ضمن تلك الديانات، بل إنه انتقد اليهودية نفسها فكيف يصنف واحدًا من آثار اليهودية؟

أو بمعنى آخر هو لا يقر باليهودية أصلًا عبر مذهبه وكلامه، فكيف يكون فاعلًا خادمًا لليهود، ومؤثرًا سلبًا في غيرها من الديانات؟

الجواب: أن مفاهيم اليهودية في الغالب انتقلت من أتباعها إلى مفاهيمَ حداثية، ولكن مع تلك الروح اليهودية المُنحرفة لازالت سائرة في وجدانهم وتفكيرهم، وهذا ما طابق حال ماركس ومن شابهه من اليهود المفكرين في تداوله اليهودية على الرغم من عدائه للدين، بما يصلح أن

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ص٧٧.

(٢) وقد رفض بعض الباحثين في العالم الإسلامي مقولات علم الاجتماع الغربي جملة وتفصيلاً باعتباره مناقضاً العقيدة الإسلامية. وقد برهن أحمد إبراهيم خضر وهو من أساتذة علم الاجتماع صحة هذا الرأي، وانتهى في كتاباته المتعددة الموثقة من الناحية العلمية (التي رجع فيها إلى المصادر الأصلية لأساطين علم الاجتماع الغربيين) إلى أنه لا حاجة للمسلمين أصلاً إلى علم الاجتماع، وأنه ليس هناك مسوِّغ موضوعي لبذل أي جهد لاستنقاذ أي علم نافع منه؛ لأنه ببساطة لا يحوي علمًا نافعًا. ينظر: بحث بعنوان: (منهج التوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية)، ص ٢٦، ٢٧. د. إبراهيم عبد الرحمن رجب، مجلة المسلم المعاصر، العدد (٨٠)، ٣٠/ تموز يوليو/ ١٩٩٦م.

يكون عاملاً مؤثرًا في هذا المقام، فقد تناول النسق الديني اليهودي الحديث، ووصل إلى تقرير مبادئ وشريعة يهودية عقلانية، فقرر أن (جوهر اليهودية المتاجرة، وأساسها المنفعة العملية والأنانية، وأن المال هو إله إسرائيل الطماع، ولا إله سواه، وأن التبادل التجاري هو إله اليهود الحقيقي، وأمامه لا ينبغي لأي إله آخر أن يعيش)(١)، وهو بهذا الفكر يحرر اليهود بالفعل، ولكن بطريقة جديدة؛ إذ أصبح اليهودي الذي كان محرومًا في السابق من الحقوق هو الذي يقرر مصير أوروبا، فتحققت الهيمنة لليهود حين فتتوا القيم، وأُبدلت بقيم المنفعة والأنانية، فأصبح إلغاء الدين عند ماركس شرطًا؛ لتحقق الهيمنة اليهودية(٢).

هذا إذا علمنا أن (ماركس) عضو في الماسونية(٣)، وهذه الجمعية

---

(١) الجماعات الوظيفية اليهودية، عبد الوهاب المسيري، ص٤٤٣.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ص٤٤٣.

(٣) الماسونية لغة: معناها البناؤون الأحرار، واصطلاحًا: منظمة يهودية سرية هدامة، إرهابية غامضة، محكمة التنظيم تهدف إلى ضمان سيطرة اليهود على العالم، وتدعو إلى الإلحاد (والإباحية والفساد، وتتستر تحت شعارات خداعة (حرية - إخاء - مساواة - إنسانية) جلُّ أعضائها من الشخصيات المرموقة في العالم، من يوثقهم عهد بحفظ الأسرار، ويقيمون ما يسمى بالمحافل للتجمع والتخطيط والتكليف بالمهام، وذلك تمهيدًا لتأسيس جمهورية ديمقراطية عالمية - كما يدعون - وتتخذ الوصولية والنفعية أساسًا؛ لتحقيق أغراضها في تكوين حكومة لا دينية عالمية. وهي تحوي حشدًا من الناس ينتمون إلى مذاهب، وأديان، ونحل، وجنسيات مختلفة. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة الندوة العالمية للشباب الإسلامي (١/ ٥١٠)، والماسونية (وسائلها وأهدافها)، إبراهيم السكيتي، ص٣٧-٨٩. (رسالة علمية جامعة الإمام محمد بن سعود)، والماسونية وموقف الإسلام منها، د. حمود بن أحمد الرحيلي، ص١١-١٥، والماسونية ذلك العالم المجهول. صابر طعيمة، ص١٥، والماسونية(نشأتها وأهدافها)، د. أسعد السحمراني، ص١٧.

تخدم اليهودية، وتدعو إلى الإلحاد فلا غرابة إذن أن ينحو هذا النهج.

بهذا نعرف السر المكنون في هذه المفارقة، ونعرف لماذا الجمعيات العلمانية وغير الدينية حمت اليهود وساعدتهم على التغلغل في أوروبا ؟

ويمكن اختصار ملامح الشخصية اليهودية في النقاط التالية:

- يهودية عصرانية حداثية.
- روح التعالي والفوقية اليهودية.
- تحقيق تحرر وسيادة مؤثرة في العالم عبر بوابة الإلحاد.

وكل هذه النقاط وغيرها أثّرت في نشوء يهود جدد بفكر جديد وفق روح اليهودية العامة.

فالهدف حماية العرق اليهودي أو الشعب اليهودي الذي لا يتعارض مع الدين اليهودي وفق ما انتشر من فكر قومي[(١)]. فهناك إذن يهودية دينية، ويهودية علمانية عقلانية بينهما تكامل لا تناقض، فهما يتعاملان مع اليهود على مستويين مختلفين[(٢)]. ولكن تبقى الأصول فاعلة فما يسمى ببروتوكولات حكماء صهيون مستقاة من التوراة المحرفة والتلمود[(٣)].

وهذا يؤكد أن اليهود يمتلكون مقدرة على استيعاب أية أفكار، وإن كانت متناقضة[(٤)]؛ وبذلك تشكلت فكرة الصهيونية[(٥)].

---

(١) ينظر: تأثير النظريات العلمية الحديثة في الفكر التغريبي العربي المعاصر، تأليف: حسن بن محمد الأسمري (١/ ٤٠٤) رسالة علمية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) ينظر: تاريخ الفكر الصهيوني، عبد الوهاب المسيري، ص٥٠٦.

(٣) ينظر: أثر الانحراف العقدي والفكري عند اليهود على الفكر الصهيوني المعاصر، عطا الله بخيت المعايطة، ص٢٢٥.

(٤) ينظر: تاريخ الفكر الصهيوني، عبد الوهاب المسيري، ٤٨٠.

(٥) مأخوذة من كلمة صهيون المكان الذي أقام عليه داود برجه أو جبل؛ لتدل =

وعبر التفسير السابق لعلاقة (ماركس) باليهودية يمكن أن ننطلق لعرض دور المفكرين في مجالات أخرى دون حاجة إلى استيضاح هذا الإشكال مرة أخرى؛ لأن العامل المحرك في غير (ماركس) مقارب ومشابه لحاله. فالهدف واحد، والوسائل متنوعة.

فمثلًا: (أينشتين) على الرغم من أن فكره بعيد عن الدين إلا أنه يُسخّر وقته واهتمامه؛ من أجل الطوف بالولايات المتحدة؛ لجمع التبرعات لإسرائيل، وكذلك (فرويد) عالم الاجتماع المشهور نجده ينسجم ويدخل ضمن الجمعيات اليهودية، على الرغم من إعلان إلحاده.

وهكذا تتابع الأمر وانفتح الباب الواسع لعلماء الفكر اليهودي الآخرين . . . فلم يأت القرن العشرون إلا وأصبح أكثر قادة التيارات الشهيرة من اليهود، وتشكل ثلاثي خطير من: (ماركس، وفرويد، ودور كايم) الذين جعلوا الابتعاد عن الدين وإهماله واجبًا يسنده النظر العلمي. فنجد مثلًا: (فرويد) يظهر الوجه القبيح، ويتمثل الرجل المحارب والسياسي، حين كان يخاطب جمعية التحليل النفسي التي أنشأها - وكان أعضاؤها يهودًا وأدخل تلميذًا له نصرانيًا للتمويه - محاولًا إقناعهم في أن

= على الحركة الهادفة إلى تجميع اليهود في أرض فلسطين - كما يزعمون -، وهي: حركة يهودية دينية سياسية تهدف إلى إعادة مجد إسرائيل بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وهي تمزج بين السياسة والدين وتتخذ الدين ركيزة تقوم عليها الدعوة السياسية، وقد تطلق على أكثر من مفهوم. ينظر للاستزادة: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، للمسيري (١/ ١٠٣)، وتاريخ الفكر الصهيوني، عبد الوهاب المسيري، ٢٢-٣٧، وأثر الانحراف العقدي والفكري عند اليهود على الفكر الصهيوني المعاصر، عطا الله بخيت المعايطة، ص١٨٢-٢٢١، والفرق والمذاهب اليهودية منذ البدايات، عبد المجيد همو، ص١٩٢-١٩٣.

يكون تلميذه(كارل يونغ)النصراني رئيسًا للجمعية؛ وذلك من أجل التعمية على نشاطهم، فكيف تكون جمعية علمية، وتعمل في سرية؟! وهذا ممّا يؤكد أنهم يعملون من أجل تحقيق أهداف معينة. ومما زاد الأمر وضوحًا أن (كارل يونغ) انشق عنهم على الرغم من مكانته التي أُعطيها، وأصبح مخالفًا لهم، بل قرر أن الدين له أهمية في الحياة[١].

وإذا علمنا شأن دور اليهود في تأسيس النظريات المنحرفة، فإن الأثر اليهودي السلبي في فصل التلازم سيظهر من جهة انتقاله إلى الفكر التغريبي العربي، ولا يزال يعاني الإسلام ويلاته وآثاره السلبية.

وتظهر صحة ما ذكرنا ما جاء في بروتوكولات حكماء، قوله: (سنكون قادرين أن نفكر، وأن نقدم لهم الأفكار الجديدة، والاتجاهات العقلية المنشودة... وسيتم لنا ذلك بالطبع من خلال أفراد لا يتطرق إليهم الشك، ولا يرتاب أحد في أنهم يهود، أو منتمون لليهود يعملون لتحقيق أهداف يهودية)[٢]. وجاء فيها أيضًا: (سنستمر في توجيه أذهانهم نحو كل تصورات النظريات الثورية الفارغة من المضمون، التي تبدو تقدمية من الناحية المظهرية... وعندما لا تكون المسألة مسألة مخترعات مادية فإن التقدم كفكرة خرافية إنما تجدي فحسب في التعتيم على الحقيقة وطمسها، على ألا يدركه سوانا نحن الذين اختارهم الله)[٣].

---

(١) ينظر: تأثير النظريات العلمية الحديثة في الفكر التغريبي العربي المعاصر، حسن بن محمد الأسمري، (١/ ٤٠٩-٤٢٣) رسالة علمية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) بروتوكولات حكماء صهيون، ترجمة على الجوهري، ص.٧٠ وينظر: المصدر نفسه، ترجمة محمد خليفة، ص١٥٠-١٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٠-٧١.

ومن أدوار اليهودية الخطيرة أنها اندست في منظومة **الاستشراق**. فكثير من اليهود ينافقون النصارى، ويخدمون سرًا أهدافًا يهودية ضمن المخطط اليهودي العام[(١)(٢)].

وبلغ اليهود حاليًا ذروة قوتهم وسطوتهم على منظومة الاستشراق بمدارسها كافة، فقد صرح أحد كتاب اليهود مؤخرًا أن في كل مدرسة تعني بالاستشراق ضابط كبير من سلاح المخابرات؛ لتوجيه دراسات الاستشراق[(٣)]، وهذا يحقق لليهود أمرين:

الأول: تقديم خدمة مجانية لليهود.

الثاني: توجيه هذه الدراسات بما يخدم آمال وأهداف اليهود.

ومن الخطأ تصور أن اليهود عبر التاريخ لم يكن لهم أثرٌ سلبيٌ في الإسلام والعقيدة، كما ظن أحد الباحثين حين اختزل صراع المسلمين واليهود في قيام دولة إسرائيل، وأن اليهود لم يكن لهم صراع فكري مع المسلمين!، حيث يقول عن صراع المسلمين واليهود: (الصراع الفكري الذي اندلع بينهما في المدينة انتهى إلى صراع عسكري، خرج بموجبه اليهود من الجزيرة العربية، ثم انضوا تحت لواء الإمبراطورية الإسلامية، يعيشون في جو من التسامح والهدوء قَلّ أن وُجِد له نظير في تاريخهم الطويل إبّان عهود التشتت والضياع، بل إننا نرى علماء اليهود قد ساهموا

---

(١) ينظر: أجنحة المكر الثلاثة للدكتور عبد الرحمن حبنكه، ص١٢١.

(٢) ينظر إلى عرض لمجموعة من المستشرقين وأدوارهم: الإسلام والاستشراق، د. صالح زهر الدين، ص٢١٧-٢٨٠.

(٣) ينظر: بحث بعنوان: هيمنة مراكز الأبحاث الصهيونية، جهاد العايش، ص٧٦، مجلة البيان العدد (٢٩٦) ٢٠١٢م.

كثيرًا في إبراز الحضارة الإسلامية، وكانوا من المترجمين الذين نقلوا الحضارة الإسلامية إلى الغرب الأوروبي ... **ولم يشهد التاريخ منذ إخراج اليهود من الجزيرة العربية أي صراع فكري بينهما لعدة قرون، حتى برز في عصرنا الحاضر بوجهه البشع والذي تمثل في قيام دولة إسرائيل بفلسطين، وما أعقبه من صراع أيدلوجي، واستيطاني ما زلنا نشهده)**[١].

وهذا بلا شك تجاهل للحقائق، وإغفال عن دور اليهود السري، وهو ما يخالف ما سبق إثباته.

وبهذا الأثر السلبي المتعلق بتغلغل اليهود في الاستشراق نقف؛ حتى لا نتوسع ونخرج إلى مبحث الاستشراق وهو مدرجٌ ضمن موضوعات البحث القادمة، فحين نتناول أثر الاستشراق سنذكر أن اليهود قد أسهموا فيه، ودخلوا من بابه إلى إفساد دين المسلمين، وإلى نقد عقائده وشرائعه المتلازمة.

ونلخص ما سبق في النقاط التالية:

- أن دور اليهود المفسد بدأ من بداية الإسلام.
- أن دورهم يتنوع بحسب ما يرونه مناسبًا.
- استطاع اليهود أن يسهموا في إدخال النظريات المنحرفة التي تخدم مخططاتهم، ومن أهمها: هدم الدين، وإحلال الإلحاد.
- لا يزال اليهود يسعون جاهدين لهدم الدين، وإثارة الخلافات بين المسلمين، وإثارة الشبهات والشهوات.

---

(١) الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، د. ساسي سالم الحاج، (١/ ٤٢-٤٣).

ثانياً: أثر النصرانية والتنصير.

وقد رأيت تقسيم هذه الفقرة إلى قسمين:

- قسم يبين الآثار غير المباشرة.
- وقسم يبين الآثار المباشرة. وتوضيح ذلك على النحو التالي:

● **آثار من صلب النصرانية (غير مباشرة).**

وهذا الأثر ينطلق من داخل البنية النصرانية، وما تحتوي عليه من خلل وخطأ تسبب في آثارٍ غير مباشرة، بدأت تطفو في محيط الإسلام؛ إذ نجد أن بعض العلمانيين لا يفرق بين الإسلام ووحيه الصافي وبين النصرانية المحرّفة.

هذا وسيكون البحث في الفقرتين التاليتين:

١- ما يتعلق برجال الكنيسة (عصر الانحراف الديني الكنسي وطغيانه).

فحين نتأمل في كل ما وقع للفكر الغربي إلى هذا العصر، وما فيه من اختلاف وانحراف، أو إلحاد وتناقض بين كلِّ فكرة أو تيار نجد أنها ردَّة فعل لما وقع في النصرانية من تحريف، وطغيان رجال الكنيسة، وفسادهم الظاهر في الفكر القديم المتمثل بصكوك الغفران، ومحاكم التفتيش، والتعاون الكنسي مع الملوك؛ ولذا أصبح الدين مستبعدًا من أي حل لأي أزمة تقع عليهم، وحلت محله أفكارٌ مختلفة كما سيظهر معنا لاحقًا. ويعدّ ذلك أثرًا غير مباشر. **أما الأثر المباشر** فهو متمثل بعداء واضح منذ بداية الإسلام مرورًا بالحروب الصليبية وصولًا إلى هذا العصر؛ ولهذا لن نخوض فيه؛ لكونه سيأتي قريبًا في فقرة التبشير حيث ستظهر صور هذا العداء.

٢- أما ما يتعلق بصلب الدين، فقد لحظوا مشكلات تتمثل بالنصوص، وأنها محرفة ومترجمة إلى أكثر من لغة، وأن عقيدة التثليث مصادمة للعقل.

وبهذا أصبحوا أمام أمرين:

- إما أن ينتقلوا إلى دين آخر يعالج جوانب الانحراف ويسدها.
- وإما أن يتركوا دينهم؛ ليصبحوا بلا دين، وهذا ما وقع لأكثرهم.

وفي مسألة انتقالهم إلى دين آخر نجد أن أغلبهم لم يذهب إلى دين الإسلام، وإنما ذهب إلى ديانات قديمة وثنية(١). وهذا لا يعني أن بعضًا منهم لم يصل إلى حقائق تنكر العقائد الباطلة في النصرانية، فقد وجد منهم من أنكر عقيدة التثليث وغيرها(٢).

إذن هذا منطلق رئيس في معرفة أصل هذه التيارات التي ستنطلق في عصر التنوير(٣) وما بعدها. وبما أنهم أصبحوا بلا دين اضطرتهم الحاجة

---

(١) أمثال (شوبنهاور) الذي فضّل (البوذية) و(الهندوكية) على النصرانية، وخليفته (نيتشه). ينظر: تاريخ الفلسفة الغربية، برتراندرسل، (٣/ ٣٣٣-٣٥٦). وينظر إلى مثل يجسد ذلك في كتاب: (هكذا تكلّم زرادشت)، تأليف: فريدريش نيتشه، تعريب: علي مصباح.

(٢) مثل: (موريس وايلز)، و(فرانسيس يونج)، و(مايكل جولدر)، و(لسلي هولدن)، و(دون كوبيت)، و(موريس ويلز)، و(جون هيك)، و(دنيس ناينهام). ينظر: دراسات معاصرة في العهد الجديد والعقائد النصرانية، د. محمد علي البار، ص٣١١-٣٨٥.

(٣) اتجاه ثقافي ساد أوروبا الغربية في القرن الثامن عشر، وجاء بعد المذهب الإنساني، وحركة النهضة الأوربية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بتأثير طبقة المثقفين المعروفين باسم المتفلسفين من أمثال فولتير، وديديرو، وكوندورسيه، وهو لباخ، وبيكاريا، وكان التنوير نتاج عصر العقل، ومصطلح التنوير أو الاستنارة بالمعنى الفكري والفلسفي هو ترجمة للمصطلح الغربي الذي يذكر عادة تحت =

المُلحَّة للإنسان أن يشرّعوا أخلاقًا جديدة هي من نتاج عقولهم.

والأثر الذي أرغب في إظهاره هو أن خطر هذه الفلسفة الحديثة انتقل إلى العالم الإسلامي من غير تمحيص، فتشكلت التيارات التغريبية التي تهدم التدين وتفتعل واقعًا مثل واقع الغرب(١).

وهذا الذي تقدم يعدّ أثرًا غير مباشر، **لكن يبقى التساؤل قائمًا عن الآثار المباشرة أين وقعها وأين تكمن؟ وهو ما سنجيب عنه عبر النقاط التالية:**

- **آثار مباشرة.**

بالاستناد إلى ما سبق يمكن القول: إن هذا الخلل الحاصل في النصرانية المحرفة سيق سوقًا ليحاكم به الإسلام، وهو بهذا الاعتبار كان أثرًا غير مباشر، ولكن هناك آثارًا وقعت بتأثير مباشر على الإسلام، وقد يكون بصور مختلفة، وربما نتج عن عوامل، وأساليب مختلفة، وهنا يمكن أن نتصوره في دورين رئيسين هما:

الأول: تأثير النصرانية في الإسلام.

= عنوان: حركة الأنوار، أو فلسفة الأنوار، أو عصر الأنوار، أو فكرة الأنوار، وقد تميزت هذه الحركة بفكرة التقدم، وعدم الثقة بالتقاليد، والتفاؤل، والإيمان بالعقل، والدعوة إلى التفكير الذاتي المستقل، والحكم على أساس التجربة الشخصية؛ من أجل تغيير علاقة الإنسان بنفسه وبالمجتمع. ينظر: المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، د. عبد المنعم حنفي، ص٢٢٤، والتنوير، دوريندا أوترام، ترجمة: د. ماجد موريس إبراهيم، ص٦١، ومصطلح التنوير مفاهيمه واتجاهاته نظرة تقويمية، د. عبد اللطيف الشيخ الصباغ، ص٢٠ ومصطلح التنوير، موسى بن عقيلي الشيخي، ص٣ (بحث غير منشور).

(١) سبق الحديث عن هذا الموضوع في مبحث التيارات التغريبية.

ثانيًا: تأثير النصرانية عبر التبشير.

فالأول: نجد أن فرقًا إسلامية كثيرة قد وقعت في تأثير النصرانية. ويجب التنبيه هنا إلى أمر مفاده أن هذا التأثير قد يكون مباشرًا، أي: عبر الاحتكاك بأشكاله المختلفة، بمعنى: قد يقع من بعض النصارى الذين يبثون أفكارًا، أو ربما يدخل أحد النصارى في الإسلام ومعه فكره، فينقله سواء أكان قاصدًا ذلك أم لا، ومن أهم تلك الفرق التي تأثرت بذلك المعتزلة. وتأتي أهمية تخصيص المعتزلة؛ لتسربت بعض من معتقداتها إلى الطوائف الأخرى: كالشيعة، والخوارج[1]. أما كيفية إضافة تأثير النصرانية إلى المعتزلة، فيمكن أن يتضح ذلك عبر الاستنتاجات التالية:

١- أن بعض ولاة بني أمية قرّبوا بعض النصارى في ملكهم.

٢- أن بعض أتباع غيلان الدمشقي[2]، وهو أحد من تكلموا في القدر كانوا يعملون عند الخليفة اليزيد بن الوليد[3]، وذُكر أنه حمل الناس

---

(١) ينظر للاستزادة: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة أسبابه ومظاهره لعبد اللطيف الحفظي، إشراف د.سالم القرني، رسالة علمية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص٢٨٤-٤٠٠.

(٢) كان قبطيّا، قدريًّا، لم يتكلم أحد في القدر قبله، ودعا إليه إلا «معبد الجهنيّ». وكان «غيلان» يكنى: بأبي مروان. وأخذه هشام بن عبد الملك فصلبه بباب دمشق. وكانوا يرون أن ذلك بدعوة عمر بن عبد العزيز عليه. ينظر: المعارف للدينوري، ص٤٨٤.

(٣) يزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ أَبُو خَالِدٍ الأُمَوِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، الْمُلَقَّبُ بِالنَّاقِصِ؛ لِكَوْنِهِ نَقَصَ الْجُنْدَ مِنْ أَعْطِيَاتِهِمْ، تَوَثَّبَ عَلَى الْخِلافَةِ وَتَمَّ لَهُ ذَاكَ، وَقَتَلَ ابْنَ عَمِّهِ الْوَلِيدَ. ولم يمكث في الخلافة سوى أشهر ومات بالطاعون سنة ١٢٦هـ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: لَمَّا وَلِيَ يَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ دَعَا النَّاسَ إِلَى الْقَدَرِ وَحَمَلَهُمْ عَلَيْهِ وَقَرَّبَ غَيْلانَ أَوْ قَالَ: أَصْحَابُ غَيْلانَ. قال ابن عساكر مُعلِقًا على كلام الشافعي: ولعلَّهُ قَرَّبَ أَصْحَابَ غَيْلَانَ؛ لِأَنَّ غَيْلَانَ قَتَلَهُ هِشَامُ بْنُ =

على القدر[(١)]، وغيلانُ هذا تلقى بدعته هذه من معبد الجهني[(٢)]، ومعبدٌ أخذها عن رجل يقال له (سوسن) كان نصرانيًا، ثم أسلم، ثم تنصر[(٣)].

٣- أنه جرت محاورات مع بعض النصارى في تلك الفترة.

٤- أن هناك شبهًا بين بعض عقائد المعتزلة وبين عقائد النصارى في تلك الفترة زمن ظهور المعتزلة في مسائل متعددة منها: (القول بالأصلح)، (نفي الصفات)، و(المجاز والتأويل)[(٤)].

- **تأثير النصرانية عبر التبشير.**

والتبشير: يتمثل بهيئات نصرانية تكونت في ظروف مختلفة، وكانت مهمتها نشر الدعوة النصرانية، وإعداد دعاتها، وتطورت وتعددت

= عَبْدِ الْمَلِكِ. ينظر: البداية والنهاية (١٠/١٨-١٩)، وتاريخ الإسلام (٨/ ٣١١-٣١٣) تحقيق التدمري. وتاريخ الخلفاء للسيوطي، ص١٨٨-١٨٩.

(١) ينظر: المصدر نفسه، وضعيف تاريخ الطبري والمسكوت عنه(٩/ ٧١٦).

(٢) معبد بن عبدالله الجهني البصري، أول من قال بالقدر في البصرة، انتقل إلى المدينة، وعنه أخذ غيلان، خرج مع ابن الأشعث فقتله الحجاج صبرًا، وقيل: بَلْ صَلَبَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ بِدِمَشْقَ ثُمَّ قَتَلَهُ، وقيل: مات قبل التسعين، وقيل: إن الأقرب قتل عبد الملك له. ينظر: البداية والنهاية، (٩/ ٤٢-٤٣)، وتاريخ الإسلام (٦/ ١٩٩)تحقيق التدمري.

(٣) وهذه القصة ذكرها الأوزاعي ونقلها الفريابي بسنده في القدر (٣٤٨)، والآجري في الشريعة (٥٥٥)، وابن بطه في الإبانة الكبري، (١٩٥٤)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة والجماعة (١٣٩٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٠٤٥)، وابن عساكر في معجم الشيوخ (١٣٠)، والمقدسي في المختارة (٢٦٤). وقال محقق كتاب الشريعة: (اسناده حسن).

(٤) ينظر للاستزادة حول هذه المسألة: المعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد المعتق، ص٣٥-٥٠.

وسائلهم، وكثرت مدارسهم، وذلك تزامنًا مع زيادة مناطق الاحتلال البريطاني، وثراء أمريكا. وعلى الرغم من اختلافهم في المناهج فهم متحدون في مسألة نشر النصرانية، والتعاول على تحقيق أهدافها[١].

فإذن؛ التبشير سلاح من أسلحة الاحتلال؛ للسيطرة على المسلمين، ومحو العقيدة الصحيحة التي تهددهم. ويكفي هنا القول: إنهما قد سارا إلى تحقيق هذا الهدف بأساليب مختلفة ومدروسة[٢].

وفي الوقت الحالي يمكن أن نعدّ جنوب السودان أنموذجًا لأثر التبشير الذي انتهى به المطاف إلى أن انفصل عن دولة السودان الإسلامية، وأصبحت دولة مستقلة تهدد كيانها. وقد بدأ الجهد التبشيري بشكله المنظم عام: (١٨٢٠م) في عهد الدولة العثمانية[٣][٤]، واستمر إلى أن قام الإنجليز قبل خروجهم من احتلالهم للسودان بترحيل العرب من الجنوب؛ لكي يصبح الجنوب خاليًا من العرب، وهذا شكل من أشكال الاستيطان الاحتلالي[٥].

وقبل ذلك انتشرت فكرة الانفصال عن مناطق الإسلام كما في

---

(١) ينظر: الإرساليات التبشيرية، د. عبد الجليل شلبي، ص١٦٧.

(٢) ينظر: للاستزادة الغارة على العالم الإسلامي، ا. ل شاتلية، تلخيص وتعريب: محب الدين الخطيب، ومساعد اليافي.

(٣) ينظر: التبشير النصراني في جنوب السودان وادي النيل، د. إبراهيم عكاشه، ص٣٧.

(٤) مستغلين بعض العوامل التي من أهمها: أولًا: مبادرة مصر في اختراق السدود النباتية (عام ١٨٣٩-١٨٤٢م) التي استغلها الفاتيكان في مد نفوذهم إليها، حيث كانت عائقًا في وصولهم من قبل، ثانيًا: تبنيهم فكرة محاربة تجارة الرقيق، ثالثًا: تغلغل النفوذ الأوربي. ينظر: المصدر نفسه، ص٣٧-٤٤.

(٥) ينظر: في الخطاب والمصطلح الصهيوني، عبدالوهاب المسيري، ص٣٦.

إندونيسيا، وفي الملايو. وفي الشام كثرت المدارس، والجامعات، وزاد النشاط.

وباختصار نجد أن أهداف المدارس تتغير بحسب الزمان؛ ففي زمن الدولة العثمانية كانت تستهدف أمرين:

- فصل العرب عن الدولة العثمانية.
- إبعاد العرب عن رابطة الإسلام[(١)].

وفي العصر الحالي يتهيّأ النصارى بجمعياتهم التنصيرية؛ للانقضاض على العراق، وأفغانستان، والصومال حال انتهاء الحرب العسكرية بها؛ لتبدأ حملة تنصير مخطط لها[(٢)]، من أجل تحقيق أهداف التنصير العامة، وهي:

١. حماية المجتمعات النصرانية أو التي تغلب عليها النصرانية من الدخول في الإسلام.
٢. الوقوف أمام انتشار الإسلام بإحلال النصرانية مكانه، أو بالإبقاء على العقائد المحلية المتوارثة.
٣. إخراج المسلمين من الإسلام، أو إخراج جزء من المسلمين من الإسلام. ويعدّ ذلك من الأهداف طويلة المدى.
٤. التشكيك في المثل والمبادئ الإسلامية لمن أصروا على التمسك بالإسلام.
٥. ترسيخ فكرة قيام دولة ووطن قومي لليهود.

---

(١) ينظر: صحوة الرجل المريض، د. موفق بني المرجة، ص١٦٨.

(٢) ينظر: التنصير، مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته، علي النملة، ص١٥٢.

٦. فصل العقيدة عن الشريعة. بمعنى: السعي إلى نقل المجتمع المسلم في سلوكياته وممارساته بأنواعها: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والأسري، والعقدي من أصالتها الإسلامية إلى تبني الأنماط الغربية في الحياة، وهي المستمدة من خلفية دينية نصرانية أو يهودية.

٧. إدخال النصرانية أو إعادتها إلى عدد كبير من البلاد الإسلامية وغيرها، وبخاصّة في إفريقية، وآسيا، وأمريكا الجنوبية[١].

٨. إخضاع العالم الإسلامي للسيطرة الغربية النصرانية، والتحكم في خيراته ومدّخراته.

٩. السيطرة السياسية، والتوسع الاستعماري[٢].

- **التأثير عبر المنظمات السرية (اليسوعية).**

وهذه المنظمات تشكل خطرها عبر التاريخ منذ الحروب الصليبية على بلاد الإسلام، وكان يطلق عليهم (فرسان المعبد)، أو (الإسبتالية)، وكانت شديدة التعصب والكره للمسلمين، ثم جاء بعدها "ألومبرادو" (المتنورين)، ثم اليسوعية.

ويرى أحد الباحثين المعاصرين أن هذا التنظيم قد اندمج مع الماسونية تحت مسمى (إلوميناتي)، ووضع اللبنات الأولى للنظام العالمي الجديد الذي أسمته البروتوكولات: (الحكومة العالمية).

وهذه الحكومة العالمية رومية كاثوليكية وثنية، تسعى إلى السيطرة على

(١) ينظر: المصدر السابق، ص٦٧-٧٥.

(٢) ينظر: التنصير، تعريفه أهدافه وسائله حسرات المنصرين، عبد الرحمن بن عبد الله الصالح، ص١٣.

العالم دينيًّا من خلال الحركات الباطنية: كحركة (العصر الحديث)، والبهائية. وسياسيًّا واقتصاديًّا عن طريق الأمم المتحدة، والمنظمات التابعة لها. في حين يخططون أن تكون القدس قاعدة فرسان الهيكل الأولى. وقد استشهد الباحث بوثائق وحقائق تؤكد صحة ذلك[١].

وبغض النظر عن صحة هذا التقرير من حيث الواقع، فقد كان موجوداً قديمًا؛ ولذا لا يستبعد أن يكون موجودًا في هذا الزمان لا سيما استناد الباحث إلى تلك الوثائق والحقائق التي جمعها[٢].

ثالثًا: أثر الاستشراق.

أرى أن ما تقدم في أثر التيارات التغريبية والعقلانية فيه تعريض بدور الاستشراق؛ إذ أوضحَ شيئًا من تلك الآثار السلبية؛ لأن غالب الأفكار الحداثية استندت إلى شبه المستشرقين. من هذا المنطلق سنحاول بيان أثر الاستشراق السلبي.

- **مفهوم الاستشراق.**

يعدُّ الاستشراق: (دراساتٌ أكاديمية يقوم بها غربيون كافرون - من أهل الكتابْ بوجه خاص - للإسلام، ومن شتى الجوانب: عقيدة، وشريعة، وثقافة، وحضارة، وتاريخًا، ونظمًا، وثروات، وإمكانيات . . . بهدف تشويه الإسلام، ومحاولة تشكيك المسلمين فيه، وتضليلهم عنه، وفرض التبعية للغرب عليهم، ومحاولة تبرير هذه التبعية بدراسات ونظريات تدعي العلمية والموضوعية، وتزعم التفوق العنصري، والثقافي

---

(١) ينظر: اليوسوعية والفاتيكان والنظام العالمي الجديد، فيصل بن علي الكاملي، ص٩-١٠.

(٢) ينظر للاستزادة: المصدر نفسه، ص١٢١-٣٥١.

للغرب المسيحي على الشرق الإسلامي)[١]. فمن هذا المفهوم يظهر شيء من معالم المؤثرات السلبية في الدين عقيدة وشريعة، وكان من ورائها الاستشراق، حيث جاءت على هيئة جهود علمية بحثت في الإسلام[٢]، وهنا مكمن الخطر؛ لانخداع كثير من الدارسين المسلمين بتلك الدراسات التي انطلقت من خلفية عدائية، جعلت بينها وبين الإسلام وتراثه حاجزًا. فالاستشراق إذن امتداد لسلسة المواجهات بين المسلمين والغرب.

فبعد فشل أسلوب الحروب الصليبية تبنى الاحتلال حركة الاستشراق، وجعلوا المستشرقين طلائع يقومون بأدوار متنوعة، واستمر إلى هذا العصر. فكثيرٌ من المستشرقين يعملون بحقل السياسة كأن يكونوا عضوًا في مجالس نيابية ومستشارين في وزارة الخارجية: كأمثال (لويس ما سنيون)[٣][٤]، بل وصل أحدهم وهو: (سانتشت البورنوث)[٥] لمنصب وزير في حكومة إسبانيا ثم إلى مرتبة سفير، كما أصبح المستشرقون يعملون بالاستخبارات أو يتعاونون معها[٦]، وتحول اسم المستشرق إلى خبير[٧] يعمل في مراكز، أو جامعات، أو معاهد، ومن أشهرها: (جامعة

---

(١) رؤية إسلامية للاستشراق، أحمد غراب، ص ٧.

(٢) ينظر إلى رواد النشاط الاستشراقي الحديث في كتاب: أخطار الغزو الفكري على العالم الإسلامي، د. صابر طعيمة.

(٣) مستشرق فرنسي سعى إلى إحياء تراث الحلاج والتصوف، والفرق الباطنية واستهواها، توفي ١٩٦٢م. ينظر: موسوعة المستشرقين، بدوي، ص ٥٢٩-٥٣٥.

(٤) ينظر: احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام، سعد الدين السيد صالح، ص٨٧، والإرساليات التبشيرية، د. عبد الجليل شلبي، ص١٥١.

(٥) مستشرق أسباني له مؤلفات عن الإسلام في إسبانيا. ت (١٩٨٤م). ينظر: موسوعة المستشرقين، بدوي، ص ٣٤٠.

(٦) المستشرقون الجدد، د. مصطفى عبد الغني، ص٦٨.

(٧) المصدر نفسه، ص٦٦.

برنستون، وومعهد الشرق الأوسط، ومعهد برو كنجز، ومعهد الولايات المتحدة للسلام، وجامعة جورجتان -مركز الدراسات العربية المعاصرة-، وجامعة إنديانا - بلومنجتون، وجمعية دراسات الخليج، ورابطة الشرق الأوسط لدراسات المرأة، ومؤسسة راند، ومعهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي بإكس إن بروانس، ومركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط - مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن - ، ومعهد هدسون، ومعهد الحضري، ومعهد مانهاتن، ومؤسسة الكونجرس الحر، ومؤسسة التراث، ومعهد كاتو، وغيرها كثير)[١].

إذن فللاستشراق علاقة بالاحتلال، وبالتنصير أو التبشير[٢]، حيث كان الاستشراق في بدايته بدعم من الكنيسة الكاثوليكية[٣] يمد التنصير بالمعلومات عن المجتمعات المراد تنصيرها، فيلتقيان في الأهداف، و يختلفان في الأسلوب[٤].

وتحديد حجم تأثير الاستشراق تحديدًا دقيقًا يحتاج إلى ربطه بالمدارس والمذاهب والإيدلوجيات الغربية؛ لأن المدارس الاستشراقية تختلف باختلاف الأهداف والرؤى والأفكار التي تمثلها هذه المذاهب والأيدلوجيات، فهناك مدرستان دينيتان: (المدرسة اليهودية، والمدرسة النصرانية)، وهناك مدارسُ تتبع أيديولجيات غربية معينة مثل: المدرسة

(١) ينظر: الاستشراق المعاصر في منظور الإسلام، د. مازن بن صلاح مطبقاني، ص٣٣-٤٨، والإسلام الذي يريده الغرب، صالح الغامدي، ص ٢٢-٢٨.

(٢) ينظر: أجنحة المكر الثلاثة، ص٥٠.

(٣) ينظر: تاريخ حركة الاستشراق، للمستشرق: يوهان فوك، ص١١.

(٤) ينظر: الفكر الاستشراقي أثره في مناهج التعليم الأزهري (دراسة تحليلية)، د. محمد بن سعيد السرحاني، ص١٢-١٣. رؤية إسلامية للاستشراق، أحمد غراب، ص٥٠-٥٦.

الشيوعية في الاستشراق، وتمثل الاستشراق الذي ظهر في بلاد الكتلة الشرقية، وهناك المدرسة الاستشراقية العلمانية التي تمثل الفكر العلماني الغربي، وهناك من المستشرقين من يعمل من منطلق إلحادي أو لا ديني، ومنهم من يتبع مدارس سياسية وثقافية ولّدت الاستشراق السياسي، والاستشراق الأدبي، والفني. وهذا التنوع مرّ بمراحل تاريخية عدة[١].

وحريّ بالتنبيه أن الاستشراق دائم التجديد والتغيير؛ لأنه خاضع للفكر الغربي الذي لا يعرف الاستقرار، ولا مبدأ الثبات في أفكاره[٢]، وتبعًا لهذا التنوع في الاتجاهات، والأفكار، والإيدلوجيات فإن أثر الاستشراق سيختلف في حجمه، ونوعه، ومدى خطورته، وقد لا يتسع المجال للتفصيل؛ لمعرفة أثر كل مدرسة، ولكن - في نظري - يكفي الإحاطة بالمؤثرات العامة للاستشراق؛ لأن البحث هنا ليس مخصصًا لمعرفة المؤثرات الاستشراقية وحدها، وإنما هو ضمن مؤثرات أخرى، فيكفي إبراز معالِم ذلك التأثير.

ويمكن القول إن أكثر المؤثرات المعاصرة جاءت بعد ظهور حركة الإصلاح الديني؛ لدراسة الكتاب المقدس في أوروبا، وساعد على ذلك ازدياد التواصل بين الدول الغربية والإسلامية[٣]. وهذا ما يؤكده واقع خطاب التيارات التغريبية التي سبق الحديث عنها.

ولمعرفة معالم التأثير الاستشراقي عمومًا يذكر الدكتور محمد البهي أن الاستشراق ينطوي على نزعتين رئيستين:

---

(١) ينظر: أزمة الاستشراق الحديث والمعاصر، أ.د. محمد خليفة حسن، ص٥٩.
(٢) ينظر: أزمة الاستشراق الحديث والمعاصر، أ.د. محمد خليفة حسن، ص٥٩.
(٣) ينظر: تاريخ حركة الاستشراق، للمستشرق يوهان فوك، ص١٣-١٤.

الأولى: تهيئة السبل للمحتل الغربي، وتمكينه من بلاد المسلمين.

النزعة الثانية: روح صليبية بثوب البحث العلمي[١]؛ لأن التنصير هو الأصل الحقيقي للاستشراق[٢].

أما النزعة الأولى فيدخل فيها كل ما كان مصداماً للشريعة: كإضعاف الثوابت والقيم الإسلامية في مقابل تمجيد القيم الغربية[٣].

ولا شك أن هذا صحيح، فحين ننظر من زاوية ثنائية بين العقيدة والشريعة نجد أنها تلامس البحث؛ لكونه تشكيكًا عقديًا في القرآن، والنبي ﷺ، والتوحيد، ويقابله تشكيك في الشريعة، وأنها منقولة من حضارة الرومان.

وقد ظهرت حديثًا آثار الاستشراق ظهورًا مدويًا أكثر من ذي قبل؛ لأنه أصبح بمنزلة المورد الذي يرد إليه الطلاب والدارسون من مختلف أنحاء العالم الإسلامي؛ فيزرع في قلوبهم الشبه المختلقة المشككة في النبي ﷺ ورسالته. وفي الوقت نفسه أصبح للمراكز والجامعات الاستشراقية القدرة على متابعة ما يصدر في الشرق عبر الطلاب (والأساتذة العرب المقيمين في الغرب، أو الزائرين، أمثال: نصر أبوزيد، وصادق جلال العظم، وبسام الطيبي، وعزيز العظمة)[٤]، ثم أخيرًا

---

(١) ينظر: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي الحديث، ص٥٢.

(٢) ينظر: الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، ساسي سالم الحاج (١/ ٤٤).

(٣) ينظر: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي الحديث، ص٥٢.

(٤) بحث بعنوان: الاستشراق المعاصر وأثره في ظاهرة التطاول على الإسلام، د. مازن مطبقاني، ص ٤٣٨، مقدم ضمن أعمال مؤتمر تعظيم حرمات الإسلام (الكويت)، مجلة البيان: ١٤٢٨هـ.

يرسلون نتيجة ما جمعوه من معلومات، وتحليلات للساسة أصحاب القرار. والآن أصبحت متابعة الأفكار والجديد منها أسهل من ذلك بكثير؛ وذلك عبر وسائل التواصل الحديثة.

واستشهادًا على حقيقة تأثير المستشرقين في الأساتذة المبتعثين ننقل قصة ذكرها الدكتور(مصطفى السباعي) حدثت له أثناء دراسته مع أحد أساتذته الذي درس في الأزهر أربعة عشر عامًا، ثم ذهب ودرس في الغرب لمدة أربع سنوات، وعاد لكي ينقل أفكار المستشرق(جولد تسهير) حرفيًا، وحصل بينهما نقاش حول شبهة تتعلق بالحديث ورجاله؛ مما دفع (السباعي) إلى البحث لفترة طويلة في تلك الشبهة، واتضح بعدها أنها محرّفة، لا حقيقة لها، فتراجع الأستاذ عنها حين بيّن له (مصطفى السباعي) خطأه بعد جهد طويل[١]. والشاهد أن هذا أنموذج يبين حجم التأثير[٢]. فخطورة الاستشراق إذن تكمن في ادعائهم العلم والموضوعية.

ولم يتوقف أثر الاستشراق على قدوم البعثات إليهم، وإنما زحف إلى عمق الديار الإسلامية، فوصل إلى الأماكن المؤثرة في تكوين الفكر ابتداء من المدارس إلى الجامعات؛ وذلك عبر توجيه السياسة التعليمية[٣].

فتحقق للفكر الاستشراقي بذلك:

- السيطرة على من يأتيهم؛ ليكونوا تحت تأثيرهم، وفي متناولهم،

---

(١) ينظر: الاستشراق والمستشرقون، د. مصطفى السباعي، ص١٢-١٦.

(٢) وقس على ذلك من ذهب إلى الدراسة أو الابتعاث، وانظر كيف حصل له تحول فكري بسبب ما يتلقاه في تلك الجامعات الاستشراقية، أو ذات الصلة بها.

(٣) ينظر للاستزادة: المستشرقون وتوجيه السياسة التعليمية في العالم العربي مع دراسة تطبيقية على دول الخليج العربي، نايف بن ثنيان آل سعود، ص١٦٣-٣٣٤.

وداخل موطنهم باسم الابتعاث، وتحصيل العلم الحديث.

- رصد ما يستجد في الشرق مستفيدين من الوسائل الحديثة.
- توجيه السياسة التعليمية داخل البلاد الإسلامية.

ولكن يبقى الأمر محتاجاً إلى دقة في معرفة الأثر الملامس موضوع البحث، فأين مكمنه؟ هذا مع أن أعمال الاستشراق في جملتها تؤثر في الموضوع تأثيرًا سلبيًا، سواء أكانت موجهة ضد العقيدة مباشرة أم ضد الشريعة ومجالاتها فإني أرى طرح الآثار في تصورات ثلاثة:

الأول: آثار تبيّن الفصل بين العقيدة والشريعة.

الثاني: مؤثرات تمس العقيدة.

الثالث: مؤثرات تمس الشريعة.

وذلك بتتبع الأفكار وتصنيفها وفق هذه الأقسام الثلاثة، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- آثار سلبية في الفصل بين العقيدة والشريعة.

وتظهر هذه الآثار عبر ما يطرحه المستشرقون من شبه مختلفة منها:

- أن الفتوحات السريعة التي حاز عليها المسلمون في الشرق والغرب لم تكن بوازع ديني[(١)]، وإنما كانت بدافع دنيوي تمثل: بالسلب، والنهب، والقتل[(٢)]. وهذا غير صحيح، حيث يفصل التلازم بين الظاهر والباطن، وبين العقيدة والحياة أو الشريعة، فإذا كان الهدف من الفتوحات

---

(١) ينظر: افتراءات المستشرقين على الإسلام عرض ونقد، د. عبد العظيم المطعمي، ص٧٥.

(٢) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية (١٤/ ٢٦١).

الإسلامية مجرد غزو ومصالح دنيوية فلا معنى لربطها بالدين، ومن ثم يقع الفصل بين العقيدة والشريعة من هذا الوجه، وهذا بلا شك يخالف حقيقة ما قام عليه الفتح الإسلامي، وخاصة في بداياته.

- ومن جهة أخرى طبّق المستشرقون مجموعة من المناهج، والأفكار الخطيرة في دراساتهم المختلفة، وكان لها أثرها في فصل التلازم، ومنها: (فكرة الانشطارية)؛ لأن الانشطارية تعني(الفصل بين القيم المتكاملة في الفكر الإسلامي، والقول بعجزها عن التفاعل والترابط، وعدم قدرتها على الاستيعاب والتكامل)[١].

وعبر تطبيق هذه الفكرة يتوصلون إلى نتائج باطلة تساعدهم على الدعوة إلى فصل الحاضر عن الماضي، وهي في الأصل دعوة غربية، ومن خصائص الفكر الغربي. فهي إذن محاولة لتطبيق فكرة غربية[٢]، ولذلك فلا يمكن أن يسلكوا مسلك الاستدلال على قيمة إسلامية أصيلة لمستجد في الحياة المعاصرة. بمعنى: أنهم يرفضون تنزيل القيم السائدة في المجتمع الإسلامي الأول على المجتمعات المعاصرة.

ومن ثم ينكرون فكرتين رئستين هما:

١ - فكرة الثبات لمعالم وأصول إسلامية.

٢ - فكرة شمول الدين العقيدة، والشريعة، والسياسة، والاجتماع، والأخلاق.

والحقيقة: أنّ الفكر العلماني بأطيافه وتياراته كافة مستسلم لتلك

---

(١) زيارة جديدة للاستشراق، أنور محمود زناتي، ص١٦١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص١٦١.

الفكرة، ومأسور لها.وهذا يمكن اعتباره أثرًا من آثارها التي ظهرت وتجلّت في الفكر العلماني الذي يصارع قيم الإسلام.

- **مؤثرات تمس العقيدة.**

ويمكن أن نستنتج بعض الآثار عبر جهودهم التي نشرت، والأفكار التي طرحوها، وتلقفها بعض مفكري العرب، ومنها:

١. محاولة التدليل على بشرية القرآن، بذكر أنه انطباع ناشئ عن تأثر النبي ﷺ ببيئته، أو أنه تعبير عن الحياة التي عاش فيها[١]، أو أنه اقتبسه من التوراة والإنجيل[٢].

٢. فكرة تاريخية العقائد، وأنها لم تنزل من السماء، وإنما كانت ردة فعل كما جاء في كتاب (العقيدة والشريعة في الإسلام - تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الديانة الإسلامية -) للمستشرق اليهودي (إجناس جولد تسهير)[٣] الذي يقرر أن النبي ﷺ أتى بتعاليمَ من عنده، وتلقفها الأتباع من بعده، وفسّروها، وأقاموا أسوارًا من الحجج تتخذ ضد من يخالفهم[٤].

ويدخل في هذا الإطار أيضًا فكرة: (تطورمفهوم التوحيد)، وأنه نتاج

---

(١) ينظر: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالإستعمار الغربي الحديث، ص٢٢٢.

(٢) ينظر: التفسير وموضوعاته في دائرة المعارف الإسلامية، يسري اليبرودي، ص١٣.

(٣) ويسمى (جولد صهير)، أو (إجْنَتْس) (١٨٥٠-١٩٢١م)، انتدب من دولته ألمانيا إلى سوريا، فصحب طاهرًا الجزائري، ثم ذهب إلى فلسطين، ثم إلى مصر والتقى الشيخ محمد عبده، وتعلم العربية، له كتب: آداب الجدل عند الشيعة، وله أبحاث عن اخوان الصفا، وعن الحلاج. ينظر: موسوعة المستشرقين، بدوي، ص١٩٧-٢٠٣، والمستشرقون، نجيب العقيقي، (٣/ ٤٠-٤٢).

(٤) ينظر: كتابه، ص٦٧.

للتطور الجاهلي كما يزعم المستشرق (هاملتون جب)[١]، حيث يقول: (إن الأديان العربية القديمة لم تعد ترضي المشاعر، والاستبصارات الدينية لدى كثير من العرب. والدلالة البينة على ذلك: هجر المزارات المحلية، وازدياد الحج إلى المزارات المركزية التي تقدسها مجموعة من القبائل (والكعبة من أهمها). ويبدو أن احتشاد جموع تشترك في شعائر دينية واحدة لدى تلك المزارات العامة، ولّد شعورًا بسمو ديني انعكس على الأديان القبلية، فأبرز قلة جدواها)[٢]. فهو يمهد للقول إن التوحيد كان موجودًا باعتبار آخر، حيث يقول: (ويدل كثير من الدلالات على أنه كان في بلاد العرب اعتراف بإله أعلى سُمي على نحو غامض إله أو الله . . .) إلى أن يصل بالقول: (وكانت الثورة التي حققها محمد هي أنه رفع فكرة الله، ونزهها عن عوالقها الطبيعية، ولم يكتف بأن يسميه الإله الأعلى، بل إنه(الواحد الصمد)[٣][٤]. ولا شك أن هذا التقرير تجاهل أن الإنسان في الأصل كان على التوحيد، وهذا ينقض فكرة التطور، وأن الله - عزّ وجلّ - قد ذم العرب قبل الإسلام، وأنهم كانوا على الشرك، كما انطلَق من مقدمات فلسفية صوفية تزعم أن النبي ﷺ جاء لإثبات أن الله واحد.

---

(١) مستشرق إنجليزي، ولد في الاسكندرية، ١٨٥٩م، وتوفي ١٩٧١م له اهتمامات ثلاثة: في الأدب العربي، و بالتاريخ الإسلامي، والفكر السياسي الديني في الاسلام. ينظر: موسوعة الفلسفة، بدوي، ص١٧٤.

(٢) دراسات في حضارة الاسلام، ص٢٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٤) ينظر للمزيد في مناقشة ونقل أقوال المستشرقين: الدراسات الاستشراقية في ضوء العقيدة الإسلامية (دراسة ومناقشة وتحليل) زيد بن أحمد بن زيد العبلان، ص ٣٧٩-٣٨٩. رسالة علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

كذلك نجد أن المستشرق(هنري لاووست)[١] يؤلف كتابًا يتنافى مع ثوابت الإسلام، يظهر من عنوانه الذي أطلق عليه اسم: (بحث في نظريات تقي الدين أحمد بن تيمية في السياسة والاجتماع)؛ وذلك أن كلمة نظريات غير قطعية، تحتمل الصحة والخطأ، والحقيقة أن ابن تيمية لم يفترضها أو يبتكرها، بل هي عقائد الإسلام وشرائعه الثابتة[٢]. وهذه محاولة لإضعاف التلازم؛ لأن قوته قائمة على الثبات الذي يقوي الإيمان والتصديق الجازم في القلب، فإذا انتقل من خاصية الثبات إلى خاصية التحول باسم النظرية ضعف، ومن ثم أثّر في التلازم.

٣. إحياء تراث الفرق الغالية وأعلامها: كإحياء تراث القائلين بوحدة الوجود مثل كتب الحلاج[٣][٤]، وكذلك إحياء تراث الفرق الباطنية[٥][٦]،

(١) لاؤوست (Henri Laoust) (١٩٨٣م-١٩٠٥م) فرنسي، تخصص في ابن تيمية والحنابلة عمل في دمشق مديرًا للمعهد الفرنسي، ثم انتقل وحل محل (ماسنيون) في رئاسة لجنة امتحان الأجريجاسيون في اللغة العربية، وفي رئاسة تحرير" مجلة الدراسات الإسلامية" . ينظر: موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بدوي، ص٥١٠-٥١١.

(٢) ولهذا تنبه المترجم لهذه المسألة الخطيرة - وفقه الله - فغيّرعنوان الكتاب إلى "شرائع الإسلام في منهج ابن تيمية " . ينظر: ص٤٤ وما بعدها.

(٣) كما فعل ماسنيون، وجولد صهير. ينظر: موسوعة المستشرقين، بدوي، ص٥٢٩-٥٣٥، والمستشرقون، العقيقي (٣/ ٤٢).

(٤) إذ تلقى دعماً من الغرب. ينظر مثلًا إلى كتاب ماسنيون: آلام الحلاج(شهيد التصوف الإسلامي) طبع مؤخرًا بدعم من وزارة الخارجية الفرنسية والسفارة الفرنسية في لبنان، كما هو مبين في نفس صفحات الكتاب المعرّفة به في بدايته.

(٥) ينظر: المصدر السابق، وينظر: إلى جهود (برنارد لويس) الذي ألف كتاب أصول الاسماعيلية. وكتاب الدروز لماكس أبنهايم، ترجمة محمود كبيبو، حيث وصف مؤلفه دين الدروز بأنه رائع، ص١٢.

(٦) وقد أنشئت معاهد متخصصة بالفرق الباطنية منها: معهد الدراسات الإسماعيلية =

والمعتزلة[١]، وكذلك الفرق الكلامية الأخرى[٢]. فمثلًا: يرى (ماسنيون) أن حركتي: القرامطة، والمعتزلة تمثلان يقظة الفكر الإسلامي بعد اتصاله بالعلوم اليونانية[٣]. ويصف الحلاج بأنه كان: (بطلًا أسطوريًا، وشاهدًا طاهرًا، وصديقًا لله، وخليلًا لله)[٤]. ويرى أحد المستشرقين المعاصرين[٥] أن المسلمين السنّة (رسموا صورة معيارية للإسلام المبكّر لا تتفق مع نتائج البحث العلمي[٦]... واعتبروا أنفسهم على الدوام أوصياء حقيقيين على الدين، ومفسرّين له، وممثلين للإسلام منذ البداية، وأنهم أمة متآلفة ذات قاعدة عقائدية راسخة خرجت منها الفرق المنشقة، وضلّت الطريق)[٧]. وهو بهذا قد نصب نفسه مدافعًا عن تلك الفرق، وفي الوقت نفسه مشككًا في الإسلام وأهله، فقد وصف الكتابات التي ذكرت في الفرق الباطنية وعقائدها أنها زائفة، وغير صادقة، ومتحيزةٌ للخلافة

= الذي تأسس عام ١٩٧٧م، ويهدف إلى تشجيع البحث في الدراسات ذات الصلة بالفرق الباطنية بوجهات النظر المختلفة.

(١) على سبيل المثال أصدر المعهد الألماني للأبحاث الشرقية كتاب طبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى المرتضى. تحقيق المستشرقة سوسنه ديفلد - فلزر، وإن كان هو في مجال التراجم، ولكن يعدّ شكلًا من أشكال الإحياء التراثي.

(٢) ينظر للاستزادة: موقف المستشرقين من علم الكلام والأشاعرة، الدكتورة: هدى الشلالي، ص٤١٣-٤٢١.

(٣) ينظر: أصول الإسماعيلية، برنارد لويس، ص ٢٥ (مقدمة د. عبد العزيز الدوري).

(٤) ينظر كتابه: آلام الحلاج (شهيد التصوف الإسلامي)، ص٣١، ٣٢.

(٥) وهو: المستشرق فرهاد دفتري.

(٦) هذا بالنسبة له؛ لأن المعيار العلمي عنده ينطلق من أسسه الفكرية، بينما المعيار بالنسبة لأهل السنة يختلف؛ لأنه ينطلق من الوحي (القرآن والسنة) بفهم الصحابة.

(٧) الاسماعيليون في مجتمعات العصر الوسيط الإسلامية، فرهاد دفتري، ص١٦-١٧. بتصرف يسير.



السنيّة[١].

إن العامل الحقيقي الذي دفعهم إلى إحياء هذا التراث، ودفاعهم عنه هو هدم الإسلام من داخله؛ وذلك بإذكاء عوامل التناحر. ففي نشرهم كتب الحلاج[٢]، وابن عربي[٣]، وجلال الرومي[٤] دليل على تمثيل ذلك شكلًا من أشكال الدعم للتصوف المغالي الذي لا يُنفّر من المحتل، وإنما ينقل فكرة التدين المقارب للنصرانية[٥]، وهو ما يصبون إليه.

وقد خلّف هذا الجهد أثرًا في العالم الاسلامي؛ فبدأت مؤخرًا تطبع كتب الحلاج بعد أن كانت في غياهب المكتبات، وقد رأيت ما يؤكد ذلك أثناء تصفحي المقدمة التي كتبها محقق كتب الحلاج[٦] الذي ذكر فيها أنه أعدّ وضبط بعض كتب الحلاج، ثم أهدتها دار النشر إلى رجال الصحافة، والثقافة، وأساتذة الأدب، والمهتمين بالثقافة! ثم إنه لقي تشجيعاً من أحد الكتاب والشعراء الصحفيين، **وبعدها خرج من عزلته**، وبدأ في نشر أعمال الحلاج[٧].

فيظهر من كلام المحقق تأكيده على كونه في عزلة وصراع مع نفسه قبل إخراج كتاب الحلاج الذي أجمع العلماء وشهدوا على زندقته، بمعنى

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٧-٤٩.

(٢) سبقت ترجمته، ص٥٣٧.

(٣) سبقت ترجمته، ص٥٣٣.

(٤) سبقت ترجمته، ص٥٣٧.

(٥) وهذا ما ح‍لله ماسنيون في كتابه آلام الحلاج، حين قارن قتل الحلاج وشهادة الدم بتأمل يوحنا في ضربة الرمح على الصليب، ينظر: ص ٥١٢.

(٦) وهو: محمود الهندي.

(٧) مقدمة المحقق: محمود الهندي لكتاب حقائق التفسير للحلاج ص٨-٩.

أن تشجيع الكتّاب الذين هم في الأغلب من المتأثرين بالمستشرقين، والفلسفة الحديثة التغريبية، جعله يخرج من عزلته؛ وانطلق في تحقيق كتب الحلاج، وهذا يثبت حلقة التأثير السلبي من أطرافها المختلفة: مستشرقين، وتغريبين، وصوفية، وهكذا.

ويقاس على هذه الجهود إحياؤهم تراث الفرق الباطنية، فقد كان له تأثيرٌ أيضًا في أوساط المفكرين العرب العلمانيين[١].

ولم يتوقف دورهم فقط في إحياء تراث الفرق الباطلة كجماعات أو أفراد ينتمون إلى جماعات أو فرق منحرفة، بل امتد إلى إحياء تراث الملاحدة الذين تمردوا على الله - عزّ وجلّ - ، وعلى دينه، ورسله أمثال: (عبد الله القصيمي) الذي أُشرب فلسفة الإلحاد، فقد ألف أحدهم كتابًا عنه يعرض فكره وسيرته[٢].

٤. فكرة تبعية الإسلام لليهودية والنصرانية، أو تأثره بهما[٣].

- **مؤثرات تمس الشريعة.**

هناك اتهامات وجهها المستشرقون ضد الشريعة الإسلامية، منها قولهم: إنها متأثرة بالقوانين والفلسفة اليونانية... ولهم في هذا مآرب كثيرة، ولكن يكفي أن نعرف محافظة السلف على الشريعة والعقيدة، وتهيئة الله ﷻ علماء متسلحين بالعلم الشرعي؛ لصد هذا الفكر البشري، وحفظ الدين.

---

(١) ينظر إلى مثال في ذلك: الحركات السرية في الإسلام، محمود إسماعيل، ص١١٧.

(٢) وعنوان هذا الكتاب هو: عبد الله القصيمي (التمرد على السلفية) تأليف: يورغن فازلا، ترجمة: محمود كبيبو.

(٣) ينظر: دراسات في حضارة الإسلام للمستشرق جب، ص٢٤٨.

وهذا الدور المشكك أثره واقع وملموس في المذاهب، والأفكار المعاصرة العلمانية، وغيرها، وذلك بسبب تأثّرها بأطروحات المستشرقين، فضلاً عن الأفكار والفلسفات المنحرفة ذات النزعة النسبية. ويتأكد ذلك حين ننظر في كتابات رواد الفكر التغريبي قديمًا وحديثًا[١]، ومنهم: (طه حسين) في كتابه "الأدب الجاهلي" الذي ردّد فيه آراء (مرجيليوث)[٢] في كتابه: (أصل الشعر العربي)، حيث استخدم مناهج النقد وخاصة لمصادر الإسلام: كالقرآن التي انتقلت إلى الدراسات العربية[٣].

وهذا يدل على تأثير المستشرقين في الفكر العربي؛ إذ كان التواصل قويًا، ومما يدل على ذلك أن زوجة طه حسين السيدة (سوزان) ذكرت: (أن كثيرًا من الأجانب المستشرقين كانوا يحضرون في البيت للقائهم، ويبقون لساعات طويلة برفقة زوجاتهم). وهذه اللقاءات يعدّها (أنور الجندي) مصدر القنابل المحرقة التي كان يلقيها طه حسين على الإسلام والتاريخ الإسلامي والفكر الإسلامي يومًا بعد يوم[٤].

---

(١) وقد يصرحون بهذا التأثير. ينظر إلى أنموذج لذلك كتاب: من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي لمحمد أركون، ص١٦.

(٢) (دافيد صمويل) أحد غلاة المستشرقين، نشر دراسة (محمد ونشأة الإسلام) وغيرها، وكانت دراساته تجري فيها روح غير علمية ومتعصبة، وأثارت سخطًا عليه، ومع ذلك تم تعينه عضوًا لمجمع العلمي العربي في دمشق ١٩٢٠م!!. ينظر: موسوعة الفلسفة، ص ٥٤٦.

(٣) ينظر: بحث بعنوان: المفردة القرآنية كأداة لتحليل الخطاب، عبد الرحمن حاج، ضمن مجموعة بحوث تحت عنوان: المناهج الحديثة في الدرس القرآني، ص١٧٠.

(٤) ينظر للاستزادة: الوجه الآخر لطه حسين من مذكرات السيدة سوزان(مَعَك)، أنور الجندي، ص٩ وما بعدها.

وعلى نحو ذلك التأثير وقع: علي عبد الرازق - أحد شيوخ الأزهر - في كتاب (الإسلام وأصول الحكم) حين تأثر بالمستشرق (جب)[١] وبغيره، ويظهر ذلك في كتابه حيث يقول: (وإذا أردت مزيدًا في هذا البحث - إسقاط الخلافة - فارجع إلى كتاب الخلافة للعلامة: السير (توماس أرنولد)، ففي الباب الثاني والثالث منه بيان ممتع ومقنع)[٢]. فهو ينقل عن أحد المستشرقين، ويوافقه في رأيه ورأي العلمانيين في فصل الدين عن السياسة.

ومن ينظر في الأطروحات الحداثية يجد أنها سائرة على هذا الخط في التشكيك في النص القرآني، أو في نظمه ومناهجه. ويتضح مدى حجم التأثير السلبي في الدين عمومًا من كلام أحد الحداثيين المعاصرين وهو (محمد أركون)، حيث يقول: (**عندما كنت طالبًا في الجامعة اكتشفت لأول مرة كتاب " تاريخ النص القرآني" للمستشرق الألماني (تيورد نولدكه). وهو كتاب ضخم بمئات الصفحات يطبق لأول مرة المنهجية التاريخية** - الفيلولوجية اللغوية على النص القرآني. ومعلوم أن دروس المستشرق الفرنسي (ريجيس بلاشير) في السوربون كانت عبارة عن استيعاب لأبحاث المدرسة الألمانية عن القرآن واستطالة لها. وقد نتج منها كتابه" مدخل إلى القرآن") ثم يواصل حديثه موضحًا سببًا آخر حيث يقول: (إن استماعي إلى دروس (بلا شير) في السوربون كان السبب الأساسي الذي جعلني أصمم على تركيز أبحاثي على ما كنت قد دعوته بـ" الحدث القرآني" تميزًا له عن "الحدث الإسلامي". وقد نتج من ذلك

---

(١) ينظر: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، ص٢٨٢-وما بعدها.

(٢) الإسلام وأصول الحكم، ص.٤٣ وينظر للاستزادة حول دور المستشرقين في هذه المسألة: فصل الدين عن الدولة، إسماعيل الكيلاني، ص ١٢٣-١٧٠.

أول كتاب لي بعد أطروحتي عن الأنسية العربية، وكان بعنوان " قراءات في القرآن")[١].

ولا أجد أبلغ من هذا النص في توضيح حجم التأثير السلبي في مصدر عقائد وتشريع المسلمين الذي سببه المستشرقون، وخاصة إذا علمنا أن (أركون) قد سخر عقله وجهده ومشروعه نحو هذا الاتجاه الاستشراقي. **وفي فكرة تاريخية الله - عزّ وجلّ** - التي سبق الحديث عنها نجد أن (أركون) يصرح بأنه اقتبسها من أحد المستشرقين الألمان، بل يطالب بترجمة كتابه[٢][٣]. وهذا التأثير لم يقتصر على (أركون)، بل امتد إلى غيره[٤].

فخطورة هذا التأثير تكمن في وقوعه من المعلم القوي صاحب الحضارة على تلميذه الضعيف، فكان مكملًا وخادمًا لأهداف الاستشراق، وإن اختلفا بعض الشيء في المنهجية، أو حصل شيء من النقد بينهما، ولكن حال الواقع يؤكد أمرين:

الأول: أن الاستشرق يهدم الدين من خارج الإسلام، وإن دخل على الإسلام عبر دراسة التراث الإسلامي فهو يبقى دخيلًا.

---

(١) ينظر: نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية لمحمد أركون ص٢٠٤.

(٢) ينظر: قضايا في نقد العقل الديني، ص٣٠٤-٣٠٥.

(٣) وهناك أفكار أخرى اقتبسها من المستشرقين أمثال (ماسنيون) وتلميذه (يواكيم مبارك). ينظر: نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، ص٣٤٥ وما بعدها. وللاستزادة حول أثر الاستشراق في فكر (أركون) ينظر: الأثر الاستشراقي في موقف محمد أركون من القرآن الكريم للدكتور محمد بن سعيد السرحاني.

(٤) أمثال الجابري، ينظر للاستزادة: الشبه الإستشراقية في كتاب مدخل إلى القرآن الكريم للدكتور محمد عابد الجابري (رؤية نقدية)، عبد السلام البكاري، الصديق بوعلام.

الثاني: أن الفكر الحداثي يهدم الإسلام، من داخله.

فصار الالتقاء في الهدف، وإن اختلفت الأدوار نوعًا ما، وبهذا يكون التأثير السلبي قد بلغ مبلغه في أمرين:

الأول: في رسم سياسة الفكر الهدمي - الحداثي - للإسلام رسمًا غير مباشر.

الثاني: صناعة ما يسمى بالمفكرين من داخل الإسلام بصبغة استشراقية.

- **تأثير الاستشراق في توجيه الفكر العام في العالم الإسلامي والعربي.**

وهذا التأثير يأتي من جهتين:

الأولى: في توجيه السياسة التعليمية، والتأثير في الطلاب المبتعثين - كما تقدم - .

الثاني: كون الاستشراق يُنظّر للفكر الحداثي العلماني والفكر الإسلامي العقلاني الذي يراد طرحه في العالم الاسلامي.

فالتأثير الأول سبق الحديث عنه؛ ولذا سنتجه إلى الوجه الثاني للتأثير؛ لنوضح كيفية شكله، وتأثيره في واقع الفكر. فمثلًا: المستشرق (جب)[1] ألقى محاضرة يزعم فيها أن الخلاف الحالي لا يشبه بوجه من الوجوه الخصومة القديمة التي قامت بين الحضارة العربية والحضارة اليونانية، ثم يذكر شواهد من اقتباس المسلمين وتأثرهم في مجالات مختلفة ومتنوعة، ثم ينتقل بأسلوب مخادع إلى إقناع الحضور بأن الاقتباس التكنيكي الغربي الحديث لا ينفصل عن الاقتباس للفلسفة الغربية، حيث

---

(١) مطبوعة بعنوان: (إنقاذ المجتمع الإسلامي) تعريب عادل العوا.

يقول: (وأنا لا أؤمن بأن اقتباس (التكنيك) يقتضي حتمًا ألا يفصل عن اقتباس الفلسفة الغربية، بل إن الأمر الوحيد الذي يمكن تأكيده بيقين هو أن هذه الوسائل التكنيكية ستهز آلية الاجتماعية كلها في بلاد الشرق، وأنها ستقود إلى تغيّر في الأوضاع الاجتماعية، وإلى توزيع جديد لقوى المجتمع)[١].

ثم يروج بعدها لفكرة أن الحضارة الإسلامية والغربية بينهما ارتباط وثيق وقد وجد تداخلًا بينهما[٢].

وهو لا يأخذ في طريقة عرضه أسلوب التعصب المباشر الذي يجعل حاجزًا بينه وبين المسلمين، بل يجعل لهم ثقافة مؤثرة، ولكن يجعلها في صورة التطور الطبيعي لأفكار الجاهلية في التحنث المتأثرة بثقافات أخرى.

ولا شك أن هذا الفكر سائد في التيارات العلمانية؛ وذلك حين وضعت الدين جانبًا، وأقبلت على الفلسفة الغربية، ولم تفرّق بين العلم الحقيقي وبين الفكر الفلسفي الذي يحوي انحرافًا عقديًا. وبوقع هذا التأثير أصبحوا بعيدين عن مكمن الخطأ وسببه؛ إذ لم يفرقوا بين الدين الحق الذي لا يرفض العلم النافع وبين الدين المحرّف الذي يرفض العلم، أي: لم يفرقوا بين الرقي المادي والإيماني. فالإسلام يفهم التقدم على غير ما تفهمه الحضارة الغربية؛ إذ إنه يقرر أن الرقي المادي والإيماني كلاهما لا يعارضُ الآخر، متكاملان لا يصلح أحدهما دون الآخر[٣].

(١) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

(٣) ينظر: سموم الاستشراق والمستشرقين، أنور الجندي، ص١٦٩.

ومما يماثل تأثير كتاب (جب) المذكور، نجد أن الدكتور (عادل العوا) في مقدمته للكتاب نفسه، يقول: (وهذه المشكلة تتناول الانقلاب العميق الذي ما زال ينمو ويتسع يومًا بعد يوم في مختلف أوضاع المجتمع الإسلامي الراهنة، فيشمل بنية حياته الاقتصادية، والسياسية، الاجتماعية، والعسكرية، وتنعكس أصداؤه في ميادين الحياة الأدبية، والعقلية، والعلمية، والتشريعية، والفلسفية، والروحية. وهذا الانقلاب وليد نوعين كبيرين من العوامل والمؤثرات هما: الاتصال بالغرب أولًا، والتطور الداخلي الذاتي لحياة الشرق ثانيًا. ولسنا نود الإدلاء برأينا حول المسائل الحيوية التي بحثها الأستاذ المستشرق في محاضرته، أو أشار إليها، وإنما نكتفي بالقول في أننا نشاطره في اعتقاده الذي ما فتئ يصرح به في مؤلفاته...)[١]. فهذا نوع من التأثير السلبي.

وأما في مجال التأثير السياسي والفكري نجد أن الاستشراق يطرح فكرة جديدة وهي تعزيز المجتمع المدني، والسماح للإسلاميين المعتدليين الذين يقبلون بالديمقراطية، واستيعابهم وعدم المبالغة في التبعية للغرب، هذا ما ذكراه(جون أسبوزيتو، وجون فول) في كتاب (الإسلام والديمقراطية)[٢].

ومن خلال بحثي فيما يكتب عن هذه الفكرة وفي غيرها من الأفكار الترويجية الغربية بطريقة أو أخرى، وجدت أنها دخلت مجال التأثير في الواقع؛ وذلك فيما ينشر من بحوث ومن ذلك أنه نُشر بحث في المستقبل العربي[٣] بعنوان الإسلام

(١) ص١٠.
(٢) ترجمة: إسماعيل عكاش، تقديم: د. محمود عكام، ص٢٩٠.
(٣) السنة (١٥)، العدد (١٥)، (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢م) ص٤-٣٧.

والديمقراطية (لفهمي هويدي)[١] يسهم به في تقريب وقبول الفكر الديمقراطي، بل من العجب أنه ينقل الفكرة من الكتاب نفسه![٢].

وهناك تأثير ألصق بهذا الطرح حيث نجد في مقدمة الطبعة المترجمة للكتاب نفسه نجد أحد المفكرين الإسلاميين[٣] مستسلمًا لتلك الفكرة حيث يقول: (لا إسلام من غير ديمقراطية)[٤].

وكل ذلك دليل على شدة تأثير التنظير الاستشراقي في ما يسمى بالمفكرين والمثقفين.

الخلاصة:

نستخلص مما سبق أن هذه العوامل بشتى أنواعها تتحد وتتفق وتقف في سبيل مواجهة الإسلام بمنهجه الصافي، وعقيدته المتمسكة بالكتاب والسنة على فهم من أنزل عليهم. فرأينا كيفية قبول الحداثيين الإسلام العقلاني، كذلك التوافق بين الإسلاميين العقلانيين وبين غيرهم من أصحاب الفرق المنحرفة[٥]، وهذا لا يمنع حصول اختلاف وعداء بينهم،

---

(١) وهو في الأصل محاضرة ألقيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية في دار الندوة ببيروت بتاريخ ٨/ حزيران / ينيو ١٩٩٢م، وهو مطبوع حاليًا من مركز دراسات الوحدة العربية ضمن مجموعة بحوث بعنوان: الحركات الاسلامية والديمقراطية دراسة في الفكر والممارسة، وهذه البحوث هي أيضًا واقعًا تحت تأثير التنظير الاستشراقي ولكن استشهدت ببحث فهمي هويدي؛ كونه وقع تأثيره مباشرًا حين ذكر اسم المستشرق صاحب الكتاب.

(٢) ينظر: بحث الإسلام والديمقراطية، ص١٧-٦٢. مع العلم سبقت الإشارة إلى شيء من تلك الأفكار في مبحث أثر الاتجاه العقلاني.

(٣) وهو: محمود دكام.

(٤) المصدر نفسه، ص١٢.

(٥) ينظر مثلًا علاقتهم مع الإمامية في بحث بعنوان: التنويريون والموقف من =

ولكنهم يتفقون ضد عدوهم الذي لا يقبل الإحداث في الدين، ويرفض أفكارهم المتفق عليها. كما نجد النصارى يقبلون التيارات العلمانية داخل الإسلام فمثلًا القس النصراني المصري: (زكريا بطرس) يمتدح السيد القمني - الماركسي -، وخليل عبد الكريم، وأبا موسى الحريري[(١)].

كذلك نلحظ أن الفرق تجتمع في عدائها ضد المنهج السلفي، بل تتعاون مع أصحاب المذاهب المعاصرة الفكرية، بل مع الغرب[(٢)].

وبهذا نصل إلى استجماع عوامل ساعدت على فصل التلازم بين العقيدة والشريعة، أو إضعافه، وكانت في تصورات عامة قد تحيط بالموضوع تستفاد منها أمور كثيرة:

أولًا: نستنتج من هذه العوامل سننًا كثيرة مستنطقة، ومن أهمها: حتمية سنة الله - عزّ وجلّ - الكونية في التدافع بين الحق والباطل، وهذا ما رأيناه في اجتماع أصحاب الفرق، والمذاهب الفكرية، والأديان المحرفة ضدّ الدين: عقيدة وشريعة. فالباطل مهما تعددت صوره لا بد أن يجتمع ضد أهل الحق، وسيستمر على ذلك إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، فيجب أن نتوقع ونعدّ العدة؛ لمواجهة هذا الخطر.

ثانيًا: أداء المفاهيم الشرعية عمل بالتلازم بين العقيدة والشريعة، وعلى نقيض ذلك المفاهيم المخالفة للشرع، فإن إعمالها يؤثر في فصل

= الآخر (الإمامية نموذجًا)، ظافر سعيد شرقه، ص١٢٥-٣٣٤.

(١) ينظر للاستزادة: زكريا بطرس (دراسة نقدية لمصادره وأكاذيبة حول الإسلام) محمد جلال القصاص، ص٦٢-٦٥.

(٢) ينظر للاستزادة: الصلة بين التصوف والتشيع، د. كامل الشيبي (١/ ١٩-٥٦٠) (٢/ ١٣-٣٧٦) وينظر: العلاقة بين الصوفية والإمامية (جذورها.. واقعها.. أثرها على الأمة، د. زياد بن عبد الله الحمام، ص٧٧-٥٠٢.

التلازم، أو إضعافه.

ثالثًا: هناك تلازم بين الفسادين العقدي والخلقي.

رابعًا: هناك تأثير للاتجاه العقلاني الإسلامي في إضعاف التلازم من جهة ترسيخه الأفكار العلمانية.

وهذا ما تيسر من ذكر أهم تلك العوامل المؤثرة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة أو إضعافه. والله أعلم.



الخاتمة

(النتائج والتوصيات)

الخاتمة

(تشتمل على نتائج وتوصيات)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

فأسأله ﷻ أن يوزعني شكر نعمته عليّ أن وفقني ويسر لي قراءة وبحث مواضيع في أبواب متنوعة، حصل لي بها الفائدة، والنفع الكثير، فله الحمد أولًا وآخراً.

وختامًا لا يبقى إلا أن نضع النتائج التي توصل إليها البحث مختصرة في النقاط التالية:

١. اتضح أن تعريفات العقيدة التي تم استعراضها تسير في اتجاهين: (اتجاه: يجعلها في أركان الإيمان، واتجاه: يضيف عبارات توضيحية: كالتعبير بالقضايا العلمية، أو الغيبية، والقطعية، والجازمة، أو أصول الدين والأمور الدينية... التي يصدق بها قلبه). ونلحظ أنها جميعًا في جملتها متفقة على أن العقيدة:

- يقينية.
- وأن محلها في القلب الذي ينعقد بها.
- أنها متعلقةٌ بأمور الغيب.

٢. اتضح أن الخلاف بين الاتجاهين في تعريف العقيدة خلافٌ لفظي؛ لأنها تتفق في المضمون، والاختلاف الذي يظهر بين هذه التعريفات أن بعضهم يعرّفها بالأصول الاعتقادية المتعلقة بأركان الإيمان.

وبعضهم يوسع المعنى إما بإضافة موضوعاته، وإما بإضافة فرائض الدين والأحكام القطعية. وجميع هذه التعريفات موافقة للشرع.

٣. هناك اختلافٌ بين أهل السنة والجماعة وبين المتكلمين في تعريف العقيدة في مسألة: هل العقائد الإيمانية ثابتة بالشرع أم بالعقل؟ كان سببًا في وقوع إشكالات في تقسيم الدين إلى أصول وفروع.

٤. يعدّ لفظ الشريعة من الألفاظ التي تستعمل بحسب الاعتبار، وما تضاف إليه(مشترك لفظي)؛ ولذلك يختلف المراد بحسب السياق: مرة بمعنى التوحيد والعقيدة، ومرة بمعنى الفقه، ومرة بمعنى الدين كله.

٥. اتضح أن تعريفات الشريعة تنقسم إلى قسمين: الأول: شامل يجمع في تعريفه جميع شرائع الأنبياء ولا يختص بشريعة الإسلام. والثاني: خاص بشريعة الإسلام).

٦. أن تعريف الشريعة في رسالات الإسلام له اطلاقان:

أحدهما: عام؛ يضم جميع الأحكام، أي: ما شرعه الله وسنّه لعباده من العقائد، والعبادات، والأخلاق، والمعاملات.

والثاني: **خاص**؛ وهو يمثل جانبالأحكام العملية المتعلقة بالأوامر والنواهي، أي: الفقهية، وما يسمى بالفروع التي اختصت بها كل أمة على حدة.

٧. أن جميع رسالات الأنبياء عليهم السلام متفقة في التوحيد والعقائد كما ثبت في الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَالأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ»، وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. أما الشرائع فقد يكون الشيء في شريعة نبي حرامًا، ثم يحل في شريعة نبي أخر، وبالعكس، وقد يكون خفيفًا، فيزاد فيه، وكل ذلك يرجع لما اتصف به الله من الحكمة البالغة والحجة الدامغة، وهذا الإطلاق شاع استخدامه بين العلماء المعاصرين فيكون: مرادفًا لمصطلح الفقه. فهو إذن يبحث حالة استنباط الأحكام الفقهية في عصر الرسول ﷺ وما بعده من العصور، وحالة الفقهاء والمجتهدين فيها.

٨. اتضح أن هناك ترابطًا بين المعنيين: اللغوي والشرعي في الوصول إلى حقائق كان من أجلّها شمول الدين وترابطه، وعدم انفكاكه عن حياة المرء.

٩. **اتضح أن هناك فريقًا عالميًا** شارك في إلغاء فاعلية العقيدة والشريعة في الإصلاح، ونقلها إلى شرائع و أحكام وضعية.

١٠. اتضح أن ارتباط الصلاح والاستقامة بالعقيدة والشريعة، يرجع إلى أن الشريعة تمتاز بالثبات والشمول متلازمة مع العقيدة.

١١. اجتمع من خلال البحث في مسألة ارتباط الصلاح والاستقامة بالعقيدة والشريعة **حقائق ثلاث**:

- حقيقة دينية وردت في النصوص الشرعية، تثبت أن الدين عقيدة وشريعة يحصل باجتماعه الصلاح والاستقامة فيكون نفعٌ في الدنيا والأخرة.
- حقيقة مُثبتة من واقع التاريخ وهي بمثابة سنن مطردة تُؤكد أن صلاح المسلمين بإيمانهم وتمسكهم بالدين.

- حقيقة من واقع الدراسات العلمية الاجتماعية، وهي أن ما يصلح الناس هو الإيمان سواء أكانت الدراسة خاصة بالعرب كما تقدم من كلام ابن خلدون، أم خاصة بالغرب المعاصر بما فيها أمريكا وأوروبا كما أكده (باتريك جيه بوكانن) بأنه لا ينقذ الغرب إلا الإيمان وليس الحضارة الجوفاء.

١٢. أن تَصور أي مسألة من منظور شرعي يجب أن يكون دائرًا في حدود النصوص والأدلة الشرعية؛ لكي نعرف مراد الشرع.

١٣. أن الخلاف بين أهل السنة والجماعة في علاقة الإسلام بالإيمان لا يترتب عليه أي أثر سيء في المعتقد، بل إن هذا الخلاف يدل على ترابط الدين وشموله وتلازمه بدليل وقوعه؛ لأن أصحاب القول الأول القائل: بأنهما مترادفان (اسمان لمسمى واحد) حين نظروا إلى الأدلة التي أدخلت الأعمال في مسمى الإيمان ظنوا أن الإيمان والإسلام مترادفان. وهذا يدل على حقيقة أن الإيمان عمل. كما أن أصحاب القول الثاني القائل (بالتفريق) على الرغم أنهم قد اختلفوا في وجه التفريق إلا أنه لم يقل أحد منهم أن بينهما تغايرًا أو تنافرًا، بل كلهم يرون أن بينهما ترابطًا واتفاقًا.. فجميع الأقوال سواء قالت بالتفريق أم بعدمه متفقون على أن العمل من الإيمان.. فانتقل الخلاف إلى حجة دامغة في وجه من أخرج العمل عن مسمى الإيمان.

١٤. يقع التلازم بين العقيدة والشريعة من جانب ارتباطهما بالإسلام والإيمان من خلال قاعدة الاجتماع والافتراق، ومن خلال تأثير الباطن في الظاهر، ومن خلال دلالة التضمن.

١٥. العقيدة والشريعة يقتسمان معنى الدين فتكون الشريعة: الأعمال

الظاهرة، والعقيدة: بمعنى الإيمان الباطن.

١٦. يمكن تصنيف مواقف الطوائف مع التلازم على أربعة أقسام: (**تلازم كلي - الوعيدية -** ، **تلازم ناقص**-المرجئة - ،تلازم مجازي - الجهمية - ،تلازم تام وسط بين الكلي والناقص - أهل السنة -).

وجميع الأنواع وقعت في خلل وأخطاء سوى التلازم التام الوسط، وهو الذي يمثل الحقيقة الشرعية الموافقة للأدلة والذي اتفق عليه المسلمون.

فلا يكون التلازم مؤثرًا بشكل كلي، أي عندما يكون معصية أو ذنبًا في الجانب العملي لا ينتفي معه ما في القلب من إيمان بشكل كلي، وإنما ينقص بقدر ذلك الذنب فلا بد من التفريق بين ذنبٍ وآخر، ثم قد يُقترف ذنب ويتوب صاحبه، فيزول عنه أثر الذنب ويزيد الإيمان؛ ولذلك كان هذا الموقف **متماشياً مع طبيعة البشر، ومنسجماً معها، بخلاف من أراد التلازم الكلي فهو: بعيد عن طبيعة البشر الخطاءة التي أثبتتها النصوص الشرعية، ولا يكون إلا في عالم الملائكة** الذي قال عنهم الله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٦﴾ [التحْريم: ٦].

١٧. اتضح أن المنهج الذي يقدم أولوية التوحيد هو متفاعل مع جميع الجوانب، و يؤثر فيها بشرط أن يعمل النصوص بفهم الصحابة - رضوان الله عليهم - والسلف.

١٨. تقرر أن ابن تيمية ﷺ يقر بأصل تقسيم الدين إلى أصول وفروع، وما نقل عنه أنه يرفض التقسيم، فإنه متوجه إلى رفض التقسيم الأصولي الكلامي للقطع والظن، وفي مسألة تحديد الضابط.

١٩. اختلف الأصوليون المتكلمون والفقهاء في تحديد الضابط في تقسيم

الدين إلى أصول وفروع على أقوال، وكان النقاش دائرًا حول (مسألة الضابط في معرفته، وأصل هذا التقسيم ومنشئه، والأحكام المترتبة على هذا التقسيم: (بأن يكون المصيب فيها واحدًا، وأن الظن فيها والتقليد غير معتبر، وأن العاجز عن معرفة الحق في هذه المسائل غير معذور، وأن المخطئ فيها آثم).

٢٠. اتضح أنه من الضروري في بحث التفريق بين الأصول والفروع من جانبه العقدي مراعاة: التفريق بين التقسيم المستقيم والتقسيم غير المستقيم. والتفريق بين المعاني الاصطلاحية للفظة: (الأصل) إذ قد يراد بها علم أصول الفقه، أو القواعد الكلية في الدين بإطلاق سواء في العقائد، أم في الفقه، أم في غيرها، وقد يراد بها الدليل الجزئي، وبذلك يكون في مصطلح القواعد الكلية أي من آحاد الأصل الكلي، وقد يراد

به المقيس عليه أي: من أركان القياس، وقد يراد به حكم الشيء في وضعه الأول، وقد يراد به أصول الدين، وقد يراد به الكليات الشاملة للأصول الاعتقادية والأصول العملية).

وأخيرًا يجب **التفريق** بين علماء الكلام وعلماء أهل السنة والجماعة، إذ إن هناك فرقًا بين الطرفين في المنهج والاستدلال.

٢١. اتضح أن التأثير الحسن ينتج من العقيدة الصحيحة، وليس من علم الكلام.

٢٢. اتضح أن لفظ: (الأصول والفروع) من الألفاظ المجملة فيها حق وباطل، ولا بد فيها من تفصيل. وأن هذا المصطلح يجب أن لا يترتب عليه وقوع الخلاف؛ لأنه مجرد اصطلاح يتوصل به إلى أمرين:

- إما إلى كيفية الاستدلال.
- أو إلى كيفية النظر في مسائل التكفير لمن تحققت فيه الشروط وانتفت الموانع، وهذه المسألة فيها تفصيل أيضًا، ولكن القصد بيان حقيقة التقسيم وأنه في الأصل مترابط.

٢٣. اتضح أن تقسيم الدين إلى أصول وفروع يختلف عن التقسيمات الحادثة (قشور ولباب) (روح وقشور هامشية) (عادات وأساسيات) (هيئات ومرتكزات) (نص وروح) (مبادئ وتشريعات) (مقاصد ووسائل)؛ كونها تنطلق من منطلقات علمانية حداثية تدعوا لفصل الدين عن الحياة، والسياسة.

٢٤. اتضح أن الشريعة والعقيدة مصطلحان أو لفظان يترادفان، فيكون الاعتقاد هو التشريع، والعقيدة هي الشريعة.

٢٥. اتضح أن الشريعة والعقيدة يدخلان في المسمى العام للدين أو الإيمان، أو الهدى وغيرها من أسماء الدين الشاملة.

٢٦. أن التوحيد هو الأساس والضابط الصحيح للتلازم بين العقيدة والشريعة، فلا يكون تلازماً أو شمولاً من غير توحيد، وهذا ما ثبت في رسالات الأنبياء عليهم السلام.

٢٧. اتضح من خلال رسالات الأنبياء جميعًا عليهم السلام أن الدين يُشرع أحكامًا متعلقة بأمور الدنيا، والأخلاق كما أنه: يقرر عبادات وشعائر تعبدية محضة .. وبذلك يتضح بطلان نظرية (العقد الاجتماعي) التي تقوم على أساس أن الناس في بداية حياتهم كانوا غير منظمين وفي حياة بدائية، لا تشريع ولا عقائد يتبعونها، ثم في طور لاحق احتاجوا إلى تنظيم شؤونهم، وقاموا بعقد بينهم لإقامة السلطة التي ترعى شؤونهم، وحياتهم، وتحفظ حقوقهم.

٢٨. الشرع يبين حِكمًا للعمل المشروع وآثاره الإيجابية حين يؤديه بصورته التلازمية بينه وبين النية القلبية.

٢٩. الدين يبين آثارًا انعكاسية حين ينفصل أو يختل التلازم بين العلم القلبي وبين العمل.

٣٠. تضمن الشرع قواعدَ جامعة، تظهر حقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة.

٣١. دلت قصة آدم عليه السلام على التلازم بين الاعتقاد العلمي والعملي من قبل نزوله للأرض، وذلك حين أمره ألا يأكل من الشجرة، ولم يلتزم بذلك.

٣٢. اتضح أن استظهار المظاهر من رسالة نبينا محمد ﷺ قد يأخذ أشكالاً، ومناهجَ مختلفة، فيمكن استيعابها من جانب مقاصد الدين: (حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ النسب، وحفظ المال، حفظ العقل)، وهذا في الغالب يسلكه الأصوليون، ويمكن استيعابها من الجوانب الفكرية المعاصرة: كالجانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، وقد تسير وفق منهج آخر.

٣٣. اتضح أن الرُسل - صلوات الله عليهم وسلامه - إنما بعثوا ليكونوا قدوة ومثالًا يُحتذى به في الدين، والأخلاق، والعادات، وجميع شؤون الحياة.

٣٤. إن ثبوت عمل النبي ﷺ بالتلازم في الأعمال المختلفة في جوانب الدين، والنظم المعاشية، والسياسية، يكون من جانبين:

الأول: أن النبي ﷺ كان مُنظمًا ومشرعًا لهذه التنظيمات، ولم يكن لأحد سواه، فمجرد ممارسته - عليه الصلاة والسلام - لها يدل على عدم

فصله ما بين تلك النظم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية وبين الدين.

الثاني: أن النبي ﷺ في بعض هذه الشواهد غالبًا ما يربط بين الدنيا والآخرة، أو يربط حصول الإيمان وزيادته لمن التزم بأعمال متعدية النفع سواء أكانت متعلقة بالأمة كالجهاد، أم كانت متعلقة بأفراد: كالإحسان للجار، ومساعدة المحتاج، وإكرام الضيف، وغيرها من الأعمال.

٣٥. اتضح أن النبي ﷺ لم يتنازل في دعوته للناس عن بعض الأعمال: كالتوحيد، والصلاة مقابل مصلحة متوهمة، أو نفوذ يحصل عليه، وهذا يلفتنا إلى حقيقة: أن الأعمال ملازمة للإسلام والتوحيد الصحيح والصلاة، فهذا هو عين التلازم بين العقيدة والشريعة.

٣٦. نستدل على التلازم بين العقيدة والشريعة، وأن التوحيد يؤثر في الأعمال، وأن الباطن يؤثر في الظاهر بعمل النبي ﷺ حين قَبِلَ بعض الأعمال: كالصدقة، والجهاد على شرطٍ فاسدٍ؛ لأن الإسلام سيستلزم الإتيان بشرائعه كلها لاحقًا؛ وذلك من قوله ﷺ «سَيَتَصَدَّقُونَ، وَيُجَاهِدُونَ إِذَا أَسْلَمُوا»، **لكن مع هذا لم يتنازل عن الحكم ذاته أو غيره، وكل ما في الأمر أنه قبل إسلامه مع غلبة ظن ظاهره أن سيأتي بها .وليست المسألة في كون الحكم يتغير بحسب الظروف. ثم إن قبول النبي** -ﷺ- ذلك وقع لسببين:

الأول: أن النبي ﷺ قَبِل من بعض القبائل الإسلام على شرطهم بعد أن تيقن أنهم سيأتون بالصدقة والجهاد.

الثاني: من حيث النظر في العمل ذاته فقد يراد بالصدقة خلاف الزكاة أي أنها ليست واجبه. وكذلك في الجهاد فالأصل فيه أنه فرض كفاية إلا في مواطن معينه، وإذا كان كذلك فلا إشكال في المسألة؛ إذ إنه قبل

إسلامهم على أعمال ليست واجبة في الأصل.

٣٧. في تقرير المصلحة لا بد من النظر إلى النصوص، واعتبار المصلحة الشرعية التي شهد الشرع لجنسها، والموازنة بين المصلحة والمفسدة، و أن ترجع المصلحة إلى أصل كلي.

٣٨. اتضح أن النبي ﷺ عمل بالتلازم في تكوين دولة الإسلام؛ وذلك من خلال الصحيفة التي قامت على تقسيم المجتمع إلى مؤمنين وكفار، والجميع دان لحكم الإسلام.

٣٩. تبين من قصة النبي ﷺ أنه جعل الأولوية إقامة حكم الله، على الرغم من العرض الذي قدمه له سادة اليهود بأن أتباعهم اليهود جميعهم سيدخلون في الإسلام.

٤٠. تبين أن المؤهل في التَرشُح للإمارة عند النبي ﷺ هو: العلم الشرعي، ولا يعني هذا أن العلم وحده موجبًا للولاية، بل قد يوضع في الولاية من هو أقل علمًا من غيره، ولكن اذا اجتمع علم مع مميزات أخرى، فإنه أولى بالولاية من غيره. وهذا من السياسة الشرعية التي ينظر فيها الإمام في تقديم الولاة.

٤١. لم تكن مهمة النبي ﷺ فقط بيان الشعائر التعبدية الظاهرة، وإنما امتدت لغيرها من الأعمال فأصبحت سنة وشرعًا يقتدى به، ويُستدل بها على تلازم الدين عقيدة وشريعة، فأصبحت شعائر للدين: كالحسبة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا تنحصر في بعض العبادات أو الأعمال دون أخرى، وإنما تمتد إلى أعمال تتعلق بمعاملات الناس التي تحفظ الحقوق بينهم والكيفية التي تحقق التلازم فيها أنها أعمال تعبدية، تحقق مصالح دنيوية، يثاب عليها فاعلها.

٤٢. استعمال النبي ﷺ سعيد بن سعيد بن العاص بن أمية في مراقبة السوق في مكة دليل على أن الدين شامل، وأن العقيدة متلازمة مع الشريعة. فلم يكن قصد النبي ﷺ فقط هدم الأصنام وأن ينطق الناس بالشهادتين، وإنما ليَتْبع ذلك عمل، وأن يفرض النظام في جميع الجوانب.

٤٣. نستدل على عمل النبي ﷺ بالتلازم بين العقيدة والشريعة فيما يتعلق بقتل بعض الحشرات: كالذباب، والوزغ، والحيات، أو النهي عن قتل بعضها كالضفدع من حيث أن هذه الأعمال يبتلى بها المسلم من جهة التسليم والتصديق، بمعنى هل سيخوض فيها تشكيكًا، أم أنه سيسلّم بها تصديقًا إيمانيًا، فهذا جانب عقدي يؤمن به في قلبه، ويسلم بالنص الذي أخذ حكم الثبوت والصحة، فيكون المؤمن الذي يسلم بهذه الأحاديث التي قد يتوهم أنها تعارض العقل في غاية الرجحان العقلي، وفي درجة عالية من الإيمان، وبعمله هذا أصبح مطبقًا وعاملًا بالتلازم بين العقيدة والشريعة من ذلك الوجه.

٤٤. نأخذ من عمل النبي ﷺ في خدمة أهله، واحتسابه الأجر في ذلك، ونهيه عن العزلة المذمومة التي لا تراعي حق الأهل والأسرة، والرهبانية المبتدعة، بعضًا من الفوائد والقواعد منها:

- أن التدين يكون بالمتابعة، وليس بالهوى، ولا بكثرة العبادات.
- الدين جاء لتحقيق المصالح التي لا تتعارض مع النصوص.
- أن النبي ﷺ ربط الإنفاق على الأهل بعمل رجائي ينتظر الثواب عليه من الله - سبحانه - في الآخرة. وهذا يدل على التلازم بين العقيدة والشريعة.

٤٥. من أظهر أعمال النبي ﷺ بالتلازم اجتنابه الشبهات خوفاً من الوقوع في المحرمات؛ لأنه من ثمار المعرفة بالله - سبحانه - وأسمائه، فكلما ازداد العبد معرفة بربه وقربًا منه زادت خشيته منه وورعه.

٤٦. أن جيل الصحابة بقيادة الخلفاء الراشدين - رضوان الله عليهم - قد أنشأوا نظاماً متكاملاً، وصورًا عظيمة، وقدوات يحتذى بها.

٤٧. لا يلزم من وقوع اضطرابات وفتن أن يكون النظام السياسي الإسلامي غير فعّال؛ لأن هناك أسباباً أخرى خارجة عن النظام السياسي الإسلامي هي التي دفعت بهذه الفتن، والاضطرابات، وهي من قدر الله لحكمة يعلمها الله ﷻ.

٤٨. إن ما حدث من فتن في زمن الخليفتين الراشدين عثمان، وعلي رضي الله عنهما شأنه شأن ما حدث للأنبياء عليهم السلام من عدم استجابة لدعوتهم.

٤٩. ثبت أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم عملوا بالتلازم بين العقيدة والشريعة.

٥٠. في زمن التابعين يعدّ الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله ممارسًا وعاملًا بالتلازم، ومما يثبت ذلك أنه جمع بين العبادة القاصرة وبين العبادة المتعدية.

٥١. الشمول في مفهوم العبادة يشمل كل أعمال الإنسان بمجرد تحقق شرطين: الأول: الإخلاص، والثاني: المتابعة. وهذا يثبت التلازم بين العقيدة والشريعة.

٥٢. يثبت التلازم بين العقيدة والشريعة من التوحيد؛ لأن أسماء الله الحسنى لها تأثيرها ومقتضاها في الحياة، تتضمن أوصافًا ومعاني متعدية. فكل اسم له دلالته على تفرد الله، وتنزهه عن مشابهة خلقه، وكلها حُسنى وكمال لا يعتريها النقص أبدًا... فأسماء الله ﷻ

وصفاته تقرر التلازم من عدة وجوه واعتبارات.

٥٣. يمكن أن يُستدل بشمول الدين على التلازم باعتبارات مختلفة منها:

- أن التلازم يدخل ويشترك مع مفهوم الشمول و يقتضيه.
- أن العقيدة قد تأخذ محل الشريعة في حالة الافتراق بينهما.
- من جهة شمول حكم الله ﷻ.
- من جهة الربط بين مسائل العقيدة والشريعة.

٥٤. مما يستدل به على التلازم بين العقيدة والشريعة أن الآيات التي فيها حث على الصلاة والزكاة أو غيرها من العبادات يربطها - سبحانه - بمسألة غيبية أو عقدية.

٥٥. مما يستدل به على التلازم بين العقيدة والشريعة أن الله غالبًا ما يختم الآيات بتذكير ووعيد، إما بأسمائه، أو باشتراط تحقق الإيمان. وتكرار هذا الأمر يؤكد أمرين:

الأول: أن جميع الأعمال فيها جانب إيماني.

الثاني: أن الأمر المرتبط بوعيد، أو الحكم المعلق على شرط إما أن يتحقق الوعيد بعدمه، أو ينتفي عند انتفاء شرطه. فهذه دلالة واضحة على تلازم الدين.

٥٦. يثبت التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة أن صحة الاعتقاد شرط لقبول العمل بالشريعة.

٥٧. يثبت التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة التأثير بين الظاهر والباطن، ومن جهة الشمول.

٥٨. نستدل على التلازم بين العقيدة والشريعة كون العقيدة هي أساس يبنى عليها في جميع الأعمال الأخرى الداخلة في أبواب الشريعة،

بمعنى: أن تحقق الإيمان أو العمل القلبي يلزم منه التصديق بالعمل. وأن الأعمال مرتبطة بالاعتقاد القلبي، من جهة أنها لا تصح إلا إذا اعتقد أنها شرع الله، وعملها تعبدًا لله.

٥٩. التلازم بين العقيدة والشريعة يثبت من محور صلاحية هذا الدين وكماله؛ لكون الله ﷻ له الكمال المطلق منزه عن النقص والعيب، له العلم والحكمة، وهذا يقتضي بالضرورة أن يكون دينه (عقيدة وشريعة) صالحاً لكل زمان ومكان، في العقيدة، والقيم، والأحكام، والأخلاق، لا فرق. وفي نفس الأمر لم تتغير أحكامه سواء أكانت قطعية، أم ظنية. وإلا انتقل الأمر من كونه كمالاً إلى كونه نقصاً.

٦٠. يثبت التلازم بين العقيدة والشريعة من خلال الإشارات والدلالات العقدية في الشعائر التعبدية.

٦١. مسألة الإيمان هي المنوط بها لمعرفة الحكم، و يعرف ذلك من خلال تحقيق النواقض الكفرية؛ لأن الناقض حين يقع يترتب عليه عدم قبول الأعمال الفرعية، وبهذا يكون التلازم بين العقيدة والشريعة منعدمًا ومفصولًا بانتفاء الإيمان الواجب.

ولكن مع ذلك فإن اصدار الحكم بالفصل أيضًا من المسائل الدقيقة جدًا؛ وذلك راجع لتبعض الإيمان وتفاوت شعبه، فأعلى درجة وهي التوحيد والإيمان بالشهادتين يزول معها التلازم ويقع الانفصال لا محاله وهو ما يتعلق بالنواقض، أو القوادح، أما ما يؤثر في التلازم ويضعفه فهو يبدأ بأقل درجات الإيمان: كترك إماطة الأذى عن الطريق، ولكن لا يؤثر في التلازم إلا قليلاً.

وبين هاتين المرتبتين - الشهادة، وإماطة الأذى - شعب متفاوتة تفاوتًا عظيمًا... وكذلك الكفر ذو أصل وشعب. فإذا كان الإيمان

يزول بزوال عمل القلب، فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح، ولا سيما إذا كان ملزومًا لعدم محبة القلب وانقياده الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم.

٦٢. يمكن تقسيم النواقض الإيمانية - القولية والعملية - إلى قسمين:
الأول: نواقض عامة تقع فيها الممارسات الفردية والجماعية.
الثاني: نواقض تقع في الجانب الفردي أكثر من الجماعي.

٦٣. يقع الفصل بين العقيدة والشريعة في نوعين: الأول: الفصل الجزئي: وقع ممن حصروا الإيمان القلبي في التصديق، وأخرجوا العمل عن الإيمان، وهذا النوع قد اتفق علماء السلف على تبديعهم، ولكن لا يكفرون خصوصًا أنهم أقروا بأن العمل من كمالات الإيمان، وهم في الجملة يأتون بالشرائع من حيث التطبيق.
ولكن هذا لا يعني أن لا يكون الفصل الجزئي مكفرًا، وذلك حين نتصور أن تكون ثمة دولة أو جماعة تعمل من غير سلطة الدين، ولا تُحكّم شرع الله، وتقرر أن للناس حق التعبد الخاص، وتسير وفق ما شرعه الله، لكن الأمور العامة وشؤون المجتمع والدولة لا تخضع لأحكام الشرع، وإنما تحكمها النظم والقوانين التي انتجها العقل، وبمعنى آخر هذا الفصل اقتطع جزءًا كبيرًا وفصله عن العقيدة (الإيمان) فأخرج مجالات الاقتصاد، والسياسة، والحكم عن الشريعة التي هي في الأصل متلازمة مع العقيدة، وأبقى الأحوال الشخصية والفردية، فأصبح التلازم منفكًا بهذه الناقض الكفري. هذا بشكل عام، أما إنزال الحكم فيحتاج إلى نظر في الشروط والموانع.
فمثلًا: قد يكون واضع التشريع الوضعي معذورًا، مثل: أن يغرر به كأن يقال له: إن هذا لا يخالف الإسلام، أو هذا داخل ضمن

المصالح المرسلة، أو أن ذلك ممَّا رده الإسلام إلى الناس، فهذا لا يكفر

أمّا الفصل الكلي فقد وقع فيه المرجئة الغلاة الذين قالوا: بأن الإيمان مجرد المعرفة، وهو قول الجهمية، وقد أجمع العلماء على تكفير الجهمية بموجبه؛ لأنهم قد أخرجوا العمل، وخالفوا النصوص الواضحة، وساووا بين المؤمن والمنافق.

٦٤. يمكن أن يقع الفصل بين العقيدة والشريعة من جهة معتقدات أخرى، وهذا مجاله واسع، فمثلًا: حين ننظر إلى الفرق الباطنية، أو الصابئة، نجد فصلها بين العقيدة والشريعة؛ وذلك من وجوه عدة، ومنها: اعتقادهم أن النصوص لها ظاهر وباطن فألغوا بذلك الأحكام الشرعية، وكذلك التصوف الفلسفي الذي يقول بوحدة الوجود، فإنه بلا شك سينسلخ من الشريعة؛ لأن من يرى أن الله قد حل فيه أو اتحد هو به لن يجعل نفسه موضعًا للتكاليف، . . ولا شك أن الأمة أجمعت على تكفير أصحاب هذا القول وعلى خروجهم من ملة التوحيد؛ لأنه مناقض لشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، إذ يُعد نفيًا لوحدانية الله في ألوهيته وربوبيته، وتنقص لرب العالمين بنفي صفاته وفوقيته واستوائه على العرش.

٦٥. ظهرت مذاهب ومعتقدات فكرية معاصرة يصدق عليهم حكم الفصل بين العقيدة والشريعة، أنكرت العقيدة كليًا (كالشيوعية، والعلمانية الليبرالية. . .).

٦٦. يثبت التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة أنه يقتضي إعمال حكم الله في كل شؤون الحياة تسليمًا وتطبيقًا وتحكيمًا وتحاكمًا.

والشريعة من لوازم الإيمان وشروطه، ومن علاماته، فلابد من أمرين متلازمين:

الأول: اعتقادٌ باطنيٌ قلبيٌ بأن حكم الله أفضل الأحكام والقوانين، ولا يماثله شيء، وأنه لا يعدل عنه لغيره، ولا يجوز ذلك، ويجب التسليم بذلك.

الثاني: إجراء المعتقد بالعمل ظاهرًا وتطبيق أحكام الله، وإلا لم يكن صادقًا في إيمانه.

٦٧. يظهر الأثر الحسن للتلازم من خلال الربط بين تعريف العقيدة ومفهوم العبادة، فهناك توازن بين العقيدة الصحيحة، وبين مفهوم العبادة دل عليه الشرع، واضطرابه يضعف الأثر، فالمعتقد الصحيح يستوجب المتابعة الصحيحة في الشريعة والحياة، ويورث استقرارًا، فحين يقع في ذنب ما فإنه بلا ريب وقع بسببين: الأول: لضعف إيمانه القلبي فانساق وراء هواه وشهواته، الثاني: بسبب فقدان تصور مفهوم العبادة إما نسيانًا أو جهلًا أو اتباعًا لمنهج خاطئ.

٦٨. هناك أثر حسن من خلال ارتباط المفاهيم بالعقيدة.

٦٩. أركان الإيمان هي الأساس والمنطلق الذي تنطلق منه العقيدة، فإذا كانت موافقة لمراد الله نقية من لوثة وفساد الفلسفات الشركية، فإنها لا محالة ستؤتي أثرها في الحياة سلوكًا جماعيًا وفرديًا، ولا أدل على ذلك مما حصل للعرب حين أصبحت عقيدتهم خالصة لله - عزّ وجلّ - فنقلتهم من الضعف إلى القوة. ومن التفرق إلى الوحدة.

٧٠. أن الركن الأول الأكبر وهو الإيمان بالله هو لب العقيدة وصلبها، ثم تأتي بقية الأركان فتتصل به فتتكامل.

٧١. أن الإيمان باليوم الآخر مرتبط بعدل الله وحكمته، وبصفات الله، فإذا لم نؤمن باليوم الآخر كان تصور الصفات الإلهية ناقصًا مختلًا.

٧٢. أن الإيمان بالملائكة متصل بقدرة الله من جانب، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [فَاطِر: ١] ومتصل من جانب آخر بمعرفة المنهج الذي أرادنا الله أن نسير عليه في حياتنا؛ لأنهم هم الرسل الذين بلّغوا الوحي لمن يختارهم من البشر لهداية الخلق؛ ولذلك لا يكون الإيمان بالملائكة منفصلًا قائمًا بذاته، وإنما متصل بالإيمان بالله، ومترابط مع بقية الأركان الأخرى.

٧٣. أن الإيمان بالنبيين متصل بالمنهج الرباني؛ لأنهم هم من يحملونه ليبلغوا الناس به ويكونوا حجة عليهم. وهم ضرورة فوق كل الحاجات؛ لتوقف مصالحهم الجزئية والكلية عليهم، فمن خلالهم يعرف الله بأسمائه وصفاته وآلائه، وتعرف تفاصيل ثوابه وعقابه، وتعرف مواقع محبته، ورضاه، وسخطه، وكراهته، وتعرف أمور الغيب، فلا سبيل إلى السعادة إلا بهم.. ويلزم من الإيمان بالرسل الإيمان بجميع ما أخبروا به من الأنبياء عليهم السلام، والملائكة، والكتب، والقدر، وغير ذلك من تفاصيل ما أخبروا به من صفات الله، وصفات اليوم الآخر: كالميزان، والصراط، والجنة، والنار.

٧٤. أن الإيمان بالقدر متصل بالإيمان بالله من جهة أنه يؤدي إلى التسليم به، وأنه هو وحده المتصرف والمدبر للكون وشؤون الحياة لا يشاركه أحد.

٧٥. وأحسن ما يكون إيضاحه كمؤثر فاعل يكمن في كلمة التوحيد

الخالصة المتعلق بتوحيد الألوهية: (لا إله إلا الله) فهي تروض النفوس وتهذب السلوك، يستشعر المؤمن قائلها بأنه لا معبود بحق إلا الله، ولا نافع ولا ضار، ولا معطي ولا مانع، ولا ماحق ولا مبارك إلا الله، هذا على موجب معتقد أهل السنة، أما من خالفهم من المتكلمين فقد يتفطنون لمثل هذه المعاني، ولكن تفسيرهم لمعنى هذه الكلمة وللتوحيد(أبعدهم نظريًا وواقعيًا عن هذا المعنى التأثيري الفعال.

فهذه الكلمة من أعظم الكلام كما دلت عليه النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة، فقد وردت في أعظم آية وهي آية الكرسي.

٧٦. ضرورة احتياج الناس إلى التوحيد بين أهمية وأثر التلازم بين العقيدة والشريعة في الحياة؛ لأن الناس محتاجون إليه أكثر من ضرورة حاجاتهم إلى الأكل والشرب، والرزق، واستمرار الحياة؛ لأن أقصى ما يترتب على فقدان الشراب والطعام موت الأبدان، في حين أن فقدان التوحيد موت الروح، واندثار الأديان، والشقاء في الدنيا والآخرة. فحاجة الناس للتوحيد تكون في الآخرة والدنيا؛ لأنه يحققُ السعادة فيهما.

٧٧. أن الإيمان بالله مرتبط مباشرة بتعظيمه والخضوع له، وخوفه، ومحبته، ورجائه، والثقة به مؤثرًا في العمل، وليس كما جاء في كتب الفلسفة وأهل الأهواء التي جعلت التوحيد قاصراً على إثبات وجود الله، أو في غيرها من الضلالات.

٧٨. **الأثر الحسن عبر التلازم بين العقيدة والشريعة** يظهر من خلال طرق كثيرة منها: أن العبادات التي هي في قسم الشريعة موصلة ومرتبطة مع العبادات القلبية التي هي من صنف العقيدة، فمثلًا: لا يتحقق

الخشوع في الصلاة إلا حين يستشعر المسلم معاني الخوف، والرجاء، رغبة موصلة لدرجة الإحسان التي يراقب فيها الله كأنه يراه، وهذا ليس في الصلاة فقط، بل في جميع أنواع العمل الصالح. . وأيضًا يدفعه ذلك العمل القلبي إلى الزيادة في النوافل بعد الفرائض، وإذا حصل ذلك فإن الأثر المترتب عليه سيكون كبيرًا.

٧٩. إن الإيمان بالملائكة ذو صلة بالإيمان بالله، وبالأركان الأخرى، ومن آثاره أنه:

- يستشعر عظمة الله - عزّ وجلّ - حين يعلم أن الملائكة خُلقوا من نور، وأنهم لا يعصون الله فيما أمر ويفعلون ما يؤمرون، وأن لهم أجنحة مثنى وثلاث ورباع، وأن السماء تكاد أن تئط من كثرتهم، وأنهم يطوفون بالبيت المعمور كل يوم سبعون ألفًا لا يعودون إليه. وكل ذلك يستشعر معه المؤمن قدرة الله - عزّ وجلّ - وعظمته في الخلق، وملكه العظيم.
- يزيد الرغبة في التقرب إلى الله بالعبادة، والعمل الصالح تأسيًا بالملائكة.
- أنه يستأنس حين يعلم أنهم من حوله، وأنهم ينصرونه بإذن الله ويحفظونه من أمر الله.
- يزيد الإقبال على الأعمال الصالحة حين يعلم أنهم يسجلون أعماله بالليل والنهار، وبهذا يستشعر رقابة الله وعظمته.
- الإيمان بالملائكة يعين المؤمن على الأخلاق، وصلة الأرحام، وزيارة المريض؛ لأن الملائكة يدعون للمؤمنين المتحابين الزائرين للمريض. **وهناك الكثير من الآثار أشرنا إليها في ثنايا**

البحث.

٨٠. المعتقد الصحيح في القدر يقود المؤمن؛ لكي يتعامل مع الأسباب بالأخذ الصحيح البعيد عن مفهوم التواكل السلبي في الحياة، وبهذا يصبح المؤمن باعتقاده الصحيح فاعلًا مؤثرًا مدركًا بحقيقة الأخذ بالأسباب، وأنها لا تنافي الإيمان بالقدر، وأن الأسباب لا تعطي نتائجَ إلا بإذن الله، ويعلم أن الإنسان مخير حين أمره الله، وأنه واقع عليه التحذير حين نهاه الله، وأنه ليس مجبورًا وإلا بطل العقاب والثواب.

٨١. من الأدلة على التلازم بين العقيدة والشريعة أنه لا بد أن يأتي مع الإيمان جنس العمل، وإلا لم يصح الإيمان، فقبول العبادات مشروط بالتوحيد، فإذا لم يتمثل التوحيد فيها خالصًا لم تقبل، لذا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ».

٨٢. من آثار التلازم بين العقيدة والشريعة أن الإخلاص المرتبط بالعقيدة والشريعة، هو أساس النجاح في الدنيا والآخرة، وهو للعمل بمنزلة الأساس للبنيان والروح للجسد، فلا حياة إلا به. وإذا اجتمع مع عنصر النجاح القرين له وهو موافقة الصواب التي لا تكون إلا بالمتابعة للنبي ﷺ يتحقق النجاح والفلاح.

٨٣. ومما يثبت التلازم بين العقيدة والشريعة أن الإخلاص يرتبط بالأعمال، وهذا يحقق آثارًا حسنة في الدنيا والآخرة.

٨٤. يظهر أثر التلازم بين العقيدة والشريعة من جهة الظاهر والباطن، فبسبب العمل القلبي أو المعتقد الصحيح تحقق وترتب عليه أثرٌ على المصلي في حصول الفلاح، ثم ذكر بعد ذلك أعمالاً ظاهرة تستلزم

هذا الإيمان القلبي.

فصلاح القلب يؤثر في الأعمال الظاهرة، والذي يصلح القلب هو الإيمان وأعماله: كالخشية، والتقوى، وغيرها. قال النبي - ﷺ: «الحلالُ بيِّنٌ والحرامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَّا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» والأدلة في إثبات ذلك كثيرة.

وهناك أدلة تثبت تأثير الأعمال الظاهرة في الباطن أو في القلب ذُكرت في البحث.

٨٥. من مظاهر آثار التلازم بين العقيدة والشريعة في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾﴾ [المائدة: ١١].

أن الإيمان الصادق الذي تمثل في عمل التوكل القلبي الذي جرى تطبيقه عملًا من قبل الصحابة - رضوان الله عليهم - كانت نتيجته إيجابية عليهم، ونالهم من النصر والتمكين بسببه ما لم يكن لولا ذلك الإيمان الصادق الذي تعلموه وتلقوه من النبي ﷺ.

٨٦. من مظاهر أثر التلازم بين العقيدة والشريعة أن أعمال الشريعة إذا تحلت بالتقوى كانت النتيجة فلاحاً وسعادة.

٨٧. كل صيغة من صيغ أسماء الله الحسنى لها أثر خاص يختلف عن أثر غيرها مما قاربها في الدلالة؛ ولذلك تختلف آثار أسماء الله الحسنى

باختلاف الصيغ، وهذا سر مجيء أكثر من اسم للصفة الواحدة، مثل: صفة العلم ينشق منها أكثر من اسم(العليم، والعلام، وعالم الغيب) وهكذا في الأسماء الأخرى، وكذلك مجيء أكثر من اسم متقارب الدلالة مع آخر: كالعليم، والخبير، الحكيم.

٨٨. من مظاهر أثر التلازم بين العقيدة بين الشريعة، أن صلاح الأمة متوقف على سلامة المعتقد.

٨٩. جاء الشرع ليثبت ارتباط العقيدة بجميع الجوانب الحياتية، ومن ضمنها الأخلاق؛ لأن العقيدة لا تكتمل إلا بالأخلاق. والأخلاق لا تستقيم إلا بالعقيدة الصحيحة، كما أن النفاق مرتبط بضعف الإيمان، فإن الصدق مرتبط بقوة الإيمان فهو تلازم بينهما. فالأخلاق جزء من الإيمان لا يتجزأ، أما إذا كانت الأخلاق مفرّغة من أسس عقدية فإنها لن تكون ذات تأثير راسخ.

٩٠. من مظاهر أثر التلازم بين العقيدة والشريعة أن الاتباع للنبي ﷺ والإخلاص إذا اجتمعا تحقق النصر، وانعدامهما يؤدي إلى الهزيمة.

٩١. يعد الأمر بالمعروف والنهي من الممارسات التي يبتلى بها المسلم لمعرفة صدق إيمانه، فهو الجانب العملي التطبيقي للجانب النظري الذي اعتقده، فإن مارسه ظفر بالأثر الحسن والإيجابي، وإن لم يمارس دوره فإن التلازم بينهما سيضعف.

٩٢. هناك أثر إيجابي للأعمال الصالحة في انحسار وتقليل الذنوب، فهذه الأعمال مرتبطة بالعقيدة من جهة أنها لا تؤتي أثرها إلا بالإخلاص، فصلة الرحم والبر يزيد العمر، والقدر لا يرده إلا الدعاء، وهذا يزيد التعلق بالله، فحين يعلم المسلم قدرة الله فإن المحبة تزداد، ويصبح قلبه معلقًا به. وفي الرزق يثبت أثر الاستقامة الايجابي في حصوله.

٩٣. يظهر أثر التلازم بين العقيدة والشريعة في حياة الفرد اليومية من خلال الذكر في اليوم والليلة.

٩٤. هناك آثار للعبادة القائمة على التلازم بين العقيدة والشريعة على المتعبد بها.

٩٥. هناك آثار للتلازم بين العقيدة والشريعة من خلال الدعاء عند الشدائد، ورفع البلاء وتخفيف المصائب.

٩٦. هناك آثار للعقائد الإيمانية في السلوك ودورها في منع الجريمة، والحفاظ على الأمن.

٩٧. من واقع التاريخ لأثر التلازم بين العقيدة والشريعة كان للعلماء وخاصة العز بن عبد السلام، وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهم الله جميعًا - دور كبير في ذلك، فكانوا آمرين بالمعروف وناهين عن المنكر، وأزالوا كثيرا من البدع الَّتِي كانت في عصرهم، وأبطلوا صَلَاتي الرغائب ونصف شعْبَان ومنعوا مِنْهُمَا، وهذا يدل على إقامتهم لمعنى البدعة الصحيح، وقصصهم كثيرة في الإنكار ونصح الحكام، وهذا يعتبر صورة من صور التلازم بين العقيدة والشريعة؛ إذ إن الإيمان والمعتقد بدأ يتحرك ويؤدي دوره في الواقع من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا إعمال للمعتقد.

٩٨. اتضح أن فرقة المعتزلة من الفرق التي كان لها نفوذ وتأثير في الفرق الكلامية الأخرى، وهي أول فرقة صاغت مذهبًا عقليًا له قواعد. وحديثًا اتضح أن لها أثرًا نشطًا ومستنطقًا في العصر الحالي من قبل الحداثيين والعقلانيين.

٩٩. بدأت معضلة المعتزلة المؤثرة من نزعة عقلية كان منشؤها حين اعتد

برأيه واصل بن عطاء فجادل الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعقله، ولم يلزم منهج السلف المنقول عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

١٠٠. تقديم العقل، وتفريغ التوحيد من جانبه التأثيري في السلوك وحياة المجتمع، **خطأ قديم يتكرر في عصرنا الحالي، حين دعوا لإسقاط فلسفات جديدة لحل إشكالات ناجمة عن جهل بنصوص الوحي ومدلولاتها، يزيد الأمر سوءًا وتعقيدًا.**

والصواب أن ينطلق من الإصلاح العقدي والمنهجي، والخروج من أدران الفلسفة؛ لأن الخلل عند المعتزلة كان سببه قراءة فلسفة اليونان، والانكباب عليها، وترك عقيدة السلف الصحيحة، والذي يحصل حاليًا ينطلق من نفس الخطأ بمحاولة استجلاب فلسفات غربية أو القبول بها.

١٠١. يكمن أثر قول المعتزلة بخلق القرآن في زمننا المعاصر أن بعض المفكرين الحداثيين العرب قد استغل هذه المقولة في تمرير فكرة (بشرية النصوص).

١٠٢. هناك مؤثرات للمعتزلة في القدر حديثًا تلقفها العلمانيون لتمرير أفكارهم؛ إذ يصفها أحدهم أنها نظرة متميزة حول العلاقة بين الله - عزّ وجلّ - والإنسان.

١٠٣. تعدّ مؤثرات التصوف في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة على النقيض من طريق المعتزلة والمتكلمين الذين يعتمدون على الطرق العقلية؛ لأن التصوف يعتمد طرقًا منافية للعقل يسمونها روحيه، وهي لوصف البدعة مطابقة.

١٠٤. حقيقة أثر الصوفية في التلازم من جانبين:

الأول: جانب علمي عقدي. اعتمد على مصادر تلق تخالف الكتاب والسنة.

والثاني: جانب عملي متعلق بتطبيقاتهم لمبادئ العزلة، والخلوة، والإرجاء، والخرافة، وموقفهم من الجهاد.

١٠٥.يعتبر عبد الله بن سبأ الأصل الأول للشيعة، وأول من استفتح الهجوم على الدين عمومًا في التاريخ الإسلامي، حينما دس فكره في الوصية، والرجعة، ومذهب الحلول.

١٠٦.دور الشيعة (الإثنا عشرية) السلبي في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة يهدف لهدم الدين من جذوره؛ وذلك لاعتقادهم بتحريف القرآن.

١٠٧. لقد كان لقول الشيعة الإثنا عشرية بتحريف القرآن آثار خطيرة، من أهمها أن النصارى كثيرًا ما يحتجون بأقوال علماء الشيعة في مناظرتهم لعلماء السنة.

١٠٨. معتقد الشيعة الإثنا عشرية قائم على فكرة الإمامة، ومتوقف على فرد (إمام أو من ينوب عنه)، وجُلّ التأويلات، والتفسيرات، والعقائد، والأحكام عندهم ترجع إلى هذا الأصل؛ إذ يعتبرون الإمامة منصبًا إلهيًا مقابلًا لمفهوم النبوة، بل إن غلاتهم يجعلونها فوق مقام النبوة، ومقام الملائكة.

١٠٩.حجم وخطورة دور دولة الباطنية في مصر أنها تسببت في النيل من الدين عقيدة وشريعة استلزاماً، بمعنى أنها تسببت في ظهور عقائد وفرق جديدة انبثقت من الإسماعيلية.

١١٠.من المؤثرات السلبية لدولة الباطنية(العبيدية:

الأول: القضاء على رموز ورجال الإسلام.

الثاني: إحياء البدع.

الثالث: التشكيك في الدين.

الرابع: مواقفهم السياسية (محاولة هدم الخلافة، التعاون مع الصليبيين).

١١١. إن لعدم التفريق بين البدعة والمصالح المرسلة آثارًا في إضعاف التلازم من جهة عدم تحكيم شرع الله. ومما له علاقة بموضوع عدم التفريق بين المصالح المرسلة والبدعة أنه قد يتوسع فيها، فتسن القوانين المخالفة للشريعة على أنها من المصالح المرسلة.

١١٢. مفهوم البدعة الشرعي غير متصور، وغير حاضر في فكر الحداثيين؛ ولهذا من الطبيعي أن يواجه نقدًا في كتابات الحداثيين؛ إذ يصفونه بأوصاف استخفافية منها: (الجمود)، و(الانغلاق) و(فرض خط واحد). **وتبعًا لذلك وقع خلل في مفهوم المصلحة من جانب إطلاقها بدون ضابط، (فحيثما كانت المصلحة فثم شرع الله). وهذا من أخطر الأبواب والشبهات في تصور مفهوم البدعة.** فمفهوم البدعة الشرعي (كل بدعة ضلالة) سيكون في نظر الحداثيين عائقًا معرفيًا أو علميًا؛ لأنه يقيد هواهم وسلطتهم على الأحكام والعقائد. فلا يبقى أمامهم إلا مفهوم البدعة المقسم لها؛ لأن المدخل منه سهل.

١١٣. مفهوم البدعة الشرعي (كل بدعة ضلالة) يهدم أهم الأفكار الحداثية من أهمها: (فكرة النسبية، فكرة انطباع أو انعكاس الواقع، أو ما يسمى بالتاريخية أي أن العقائد تشكلت من عوامل زمانية ومكانية، أو إنسانيًا بفعل التأويل؛ لكونها تقطع السبيل عليهم في طرح

أفكارهم المباينة للدين. في حين أن التوسع في معنى البدعة يعطي مصداقية لهاتين النظريتين وبالأخص الثانية.

١١٤. **اتساع مفهوم الإيمان يعني أن يحمل في طيّاته وظيفة عملية مؤثرة في كل مجالات الحياة.** وهذا ما ظهر في القرن الأول من الإسلام حين طبقوا المفهوم الشرعي للإيمان تجلى لهم النجاح في أبهى صورة ودانت لهم كثير من الديار، وكانوا في عزة ومنعة.

١١٥. اتضح أن نظرة الفلاسفة والمتكلمين حول مفهوم الإيمان مجرد نظرة جدلية فلسفية لا تمس الواقع ولا تؤثر فيه؛ ولذا فمنذ أن دخلت الفلسفة والجدل على الدين وبلاد المسلمين انحسر التوظيف الإيماني التطبيقي للمفهوم الشرعي الصحيح، ووصل إلى مرحلة انعزالية في السلوك و في جميع الجوانب المعاشية؛ بسبب اختلال المفاهيم واضطرابها، واعتمادها على العقل.

١١٦. علاقة مفهوم الإيمان الشرعي بمفهوم البدعة الشرعي تظهر من خلال اتجاهين:

الأول: من جهة أن مفهوم البدعة قد ضيقه الشرع وجعل له ضابطًا.

والثاني أن مفهوم الايمان قد وسّع الشرع مجالاته، وأدخل كل صغير وكبير في حدوده، وسواء أكان خاصًا متعلقًا بالمسلم وعباداته، أم كان عامًا يتعلق بشؤون الحياة: كالاقتصاد، أو القضاء، والأخلاق. فكلاهما يشتركان في نسيج واحد. فهذا انسجام وتوافق يؤكد سلامة المفهومين، وأنهما قد وافقا الشرع وأدلته؛ إذ مفهوم البدعة يمنع الاستدراك على الدين، ومفهوم الإيمان في المقابل متسع يشمل كل المجالات. فكأن الحال بذلك يقول له لا تبتدع ولا تتوسع؛ لأن الدين قد اكتمل، ولا تضيق

مفهوم الإيمان فتُحرم سعته.

١١٧. هناك انسجام بين المصطلحات الشرعية ذات الأثر الإيجابي مثل: (مفهوم الورع، والاحتياط، الزهد، الأناة، الحلم، التسليم، تعظيم أوامر الشرع) مع مفهومي الإيمان والبدعة الشرعيين.

١١٨. الأثر السلبي للمفهوم الخاطئ للإيمان في الفرد أو في الجماعة من جهتين: الأولى: من جهة المصطلح العلمي؛ لأن من أخرج العمل عن الإيمان هو أمام أمرين:

- إما أن يلتزم بما قرره ويؤكد أنه لا يضره معصية، فيكون سببًا في الفساد وانتشاره، فالرجل قد يسرق، أو يقتل، و الحاكم قد يظلم أو يبطش استنادًا إلى مظاهر ومعاني هذا الإرجاء وتجسيدًا له.
- وإما ألا يلتزم فيكون ناقض مصطلحه الذي أقره و سلّم به، فيُسلم بالنصوص كلها وعيدها ورجائها وحينئذ يكون خلافًا لفظيًا.

الثاني: من جهة أن المفهوم الخاطئ للبدعة والإيمان لا ينسجمان مع حقيقة التلازم، ولا مع مصطلحات الدين في أبواب الخير الأخرى ولا مع قواعده المعتبرة.

١١٩. إن أثر الإيمان الصحيح معلوم ومتحقق بما ورد فيها من ترغيب، ومن جهة ما ورد من حثٍ على الاستمساك، والاعتصام بالهدى والطريق المستقيم الذي لا يُنال إلا بممارسة وتطبيق مفهوم البدعة الصحيح، وهذا الأثر الحسن يلتمس المسلم منه نفعًا في الدنيا والآخرة. في حين أن الأثر السيئ لمفهوم الإيمان الخاطئ عُرف بما ورد في الأدلة من ترهيب من جهة، ومن جهة مخالفة مفهوم

الاعتصام بالدين، والوقوع في الابتداع اعتقادًا واتباعا لمفهوم البدعة الخاطئ.

١٢٠. إن للمفهوم الخاطئ للإيمان أثرًا في حصول الأمراض والاضطرابات النفسية، من جهة أنه يجعله في حالة انفصام في الشخصية والسلوك؛ وذلك حين يجعل الإيمان منحصرًا في عبادات خاصة في المسجد أو البيت.

١٢١. لكي يتضح دور الاتجاه العلماني في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة لابد من معرفة أصنافهم وهي على النحو التالي:

- صنف يقبل العقيدة ويرفض الشريعة، لكن لا أن تكون العقيدة أساسًا للانتماء.
- وصنف يقبل الأخلاق في الجانب الإنساني(الصدق، الأمانة...)، ولكن يرفض الأخلاق والمبادئ المتعلقة بالمرأة.
- وصنف يقبل من العبادات: الصلاة، الحج، الصيام، ويرفض الزكاة.
- وضنف يقبل من التشريع ما يسمى بالأحوال الشخصية ويترك باقي الأحوال الأخرى.

١٢٢. دور التيارات الفكرية التغريبية المعاصرة المؤثر في الدين عمومًا يكمن في أنهم سعوا لهدمه من الداخل بحجة استحضار الفلسفة الغربية الحديثة النقدية بقالب إعادة فهم نصوص الوحي والمسلمات، متأثرين بالتيار الفكري النقدي الغربي.

١٢٣. التيارات الفكرية التغريبية أسقطت واقع الحال في أوروبا في القرن التاسع عشر حين رفضت الكنيسة أي دراسات تنقد الكتاب المقدس

على واقع المسلمين متجاوزة كل الفروق، ونادوا بإخضاع القرآن والسنة للنقد كما نقدها الفلاسفة الغربيون.

١٢٤. التيارات التغريبية تقوم في نقد الإسلام ومصادره وفق اتجاهين:

الأول: اتجاه ناقد بأدوات غربية(فكرة النسبية، والتاريخية).

الثاني: اتجاه توظيفي داخلي لهدف خارجي(توظيف المصطلحات الصحيحة، توظيف نظرية المقاصد).

١٢٥. بطلان دعوى تأثير الضغط السياسي على تغيير العقائد الإسلامية؛ لأن من قرأ سيرة علماء السلف لا يكاد يجد أحدًا منهم إلا وله موقف استنكار على بدعة أو مخالفة صدرت عن الحكّام.

١٢٦. مؤتمر إشهار المؤسسة العربية للتحديث الفكري في بيروت نادى صراحة إلى دعم ثقافة اللااعتقاد وهذ إسقاط للدين وللتلازم بين العقيدة والشريعة.

١٢٧. اتضح أن هناك تلازمًا تأثيريًا بين المعتقد الفاسد وبين الأخلاق وأبواب الشريعة الأخرى.

١٢٨. كان للاتجاه العصراني الإسلامي دور في التقريب للمفاهيم الغربية الحديثة، ويؤكد ذلك أن التيار الحداثي المتطرف يقوم بتشجيعه لا لأنه متفق معه تمامًا، ولكن ليكون ممثلًا للتيار الإسلامي بدلًا من التيار السلفي السني.

١٢٩. من مؤثرات الاتجاه العقلاني قديمًا وحديثًا أنهم أدوا بفكرهم إلى الانفصال بين أحكام العقيدة وأحكام الشريعة، فجانب العقيدة جانب إيماني تصديقي يحتاج إلى ارتباط تطبيقي لهذا التصديق. فمثلًا: مسألة الحكم بما أنزل الله مرتبطة بجانب التوحيد وإرجاع الحكم

والأمر له؛ لأنها من مقتضيات أسمائه الحسنى، وصفاته العلى، فمن سلّم وأعمل حكم الله كان مصدقًا وعاملًا بمقتضيات الإيمان والتوحيد.

١٣٠. الاتجاه العقلاني له أثر في فصل التلازم أو إضعافه من جهة فصل الدين عن السياسة، وكان على شكل أطروحات بمسميات مختلفة منها: (الإصلاح، التحديث، التجديد) وسار هذا الاتجاه في مسارين:

الأول: مسار رافض للدين في السياسية باسم الدين.

الثاني: مسار يقبل الدين في السياسة ولكن بتصور خاطئ.

١٣١. الدعاوى العامة للاتجاه العقلاني المؤثرة في التلازم بين العقيدة والشريعة تبرز في اتجاهين: الأول: دعاوى التقسيم. وهذا يأخذ أشكالًا متنوعة منها: (تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية، شريعة الله وشريعة الفقهاء، الثابت والمتحول، عبادات ومعاملات). أما الثاني: ففي الفهم المقاصدي بأن الشريعة مقاصد.

١٣٢. مآلات دعوة تقسيم الدين والفهم المقاصدي تظهر في أمور:

الأول: أنه أسقط مفهوم الاتباع الصحيح للنبي ﷺ.

الثاني: كونه عتبة الدخول في العلمانية.

الثالث: أنه أخل في مفهوم التلازم بين مفهوم الإيمان الصحيح ومفهوم البدعة الصحيح.

١٣٣. دور اليهود العدائي ضد الدين واضح حسب ما دل عليه القرآن والسنة النبوية، والروايات التاريخية.

١٣٤. تاريخيًا تشكل خطر اليهود وأثرهم في صور كثيرة، ولكن قد يجمعه

شكل واحد وهو: (الاختفاء) أو (الاندساس) أو (السرية)، فكانوا سببًا في نشوء الحركات السرية الهدامة في الإسلام، فتظهر بأشكال مختلفة:

- المساهمة في تمويل الحروب الصليبية.
- مساعدة التتار في إسقاط الخلافة العباسية.
- إذكاء نار الخلاف بين الإمارات الأندلسية.
- حديثًا أدوا دورًا كبيرًا في إسقاط الخلافة الإسلامية، وتمزيق المسلمين، وإشعال الخلافات بينهم.
- كان لهم دور في ترسيخ نظريات منحرفة التي تخدم مخططاتهم والتي من أهما هدم الدين وإحلال الإلحاد.

١٣٥. هناك آثار مباشرة وغير مباشرة نجمت من النصرانية.

١٣٦. من أخطر الأدوار التي قام بها الاستشراق أن غالب الأفكار التغريبية الحداثية استندت إلى شبه المستشرقين.

١٣٧. للاستشراق علاقة مع الاحتلال ومع التنصير أو التبشير؛ إذ كان الاستشراق في بدايته بدعم من الكنيسة الكاثوليكية.

١٣٨. أن الاستشراق دائم التجديد والتغيير؛ لأنه خاضع للفكر الغربي الذي لا يعرف الاستقرار ولا مبدأ الثبات في أفكاره، وتبعًا لهذا التنوع في الاتجاهات والأفكار والإيدلوجيات فإن أثر الاستشراق سيختلف في حجمه ونوعه ومدى خطورته.

١٣٩. هناك تأثير للاستشراق في توجيه الفكر العام في العالم الإسلامي والعربي من جهتين: الأولى: في توجيه السياسة التعليمية والتأثير في الطلاب المبتعثين. الثاني: كون الاستشراق يُنظّر للفكر الحداثي

العلماني والفكر الإسلامي العقلاني الذي يراد طرحه في العالم الإسلامي.

١٤٠. وأخيرًا اتضح أن العوامل المؤثرة في فصل التلازم بين العقيدة والشريعة أو إضعافه بشتى أنواعها تتحد وتتفق وتقف في سبيل مواجهة الإسلام بمنهجه الصافي وعقيدته المتمسكة بالكتاب والسنة على فهم من أنزل عليهم.

هذه أهم النتائج وفي البحث نتائج أخرى لا يسع المجال لذكرها بتفصيلاتها.

التوصيات:

إن من مقاصد البحث إحياء ما اندثر من الدين، وتفعيل تلازم ركنيه عقيدة وشريعة وفق منهج السلف الصالح، وربط حياة الفرد بالعبادة الخالصة لله -عزّ وجلّ- ؛ ولذلك فمن الضروري والواجب علينا امتثالًا لهذه المعاني العظيمة أن نبادر بتطبيق ذلك بتقديم توصيات كإحدى صور النصيحة عسى أن ينفع الله بها، واتباعًا لذلك أقول أنه أثناء بحثي لاحت لي توصيات كثيرة أختار منها ما يلي:

- أوصي نفسي ومن يقرأ هذا البحث بتقوى الله - عزّ وجلّ - ومراقبته في كل الأعمال، فهذا هو أساس الفلاح في الدنيا والآخرة ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٩﴾﴾ [الأنفال: ٢٩].
- أوصي الدول الإسلامية والعلماء أن يجعلوا اهتماماتهم مرتكزة على إقامة التوحيد وتحقيق معناه، وجعله أساسًا في تحديد السياسات والأهداف، وأن يزيلوا كل أنواع الشرك والبدع؛ لكي يُنعم الله على

الجميع بالتوفيق والبركة في كل جهودهم وأعمالهم.

- تثقيف المجتمعات بحقيقة التلازم بين العقيدة والشريعة، وذلك على النحو التالي:

١. توضيح أثر العقيدة الصحيحة في الحياة وفق منهج السلف.
٢. ربط أركان الإيمان الستة بحياة المسلم.
٣. ربط العبادة بالتوحيد والعقيدة بعد توضيح مفهوم العبادة الشامل.
٤. إظهار العلاقة التلازمية بين الظاهر والباطن.
٥. اختيار نماذج من قصص الأنبياء عليهم السلام، وأتباعهم وتضمينها في الخطب، والدروس، والمناهج الدراسية في المدارس، والمعاهد، والجامعات، والتواصل مع القنوات الفضائية الإسلامية الهادفة.
٦. توعية المجتمع بمنهج السلف وتوضيح تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين.
٧. إيضاح أثر الأسماء والصفات الإلهية في حياة المسلم.
٨. توضيح أثر المعاصي والذنوب.

- البحث عن السبل الجديدة في نشر منهج السلف، وإبراز محاسنه وخصوصًا مع هذا الانفتاح الكبير الذي نعيشه وازدياد جهود الأعداء في تشويه صورته بمختلف الطرق.

- إقامة دورات مختصرة للطلبة المبتعثين لتوعيتهم بمخاطر الاستشراق وتوجيه أهدافهم بما يخدم دينهم ووطنهم، وتوعيتهم بالمنهج الوسط البعيد عن الغلو والتفريط، ومتابعتهم أثناء ابتعاثهم وإقامة الندوات والمحاضرات وحث الدعاة المجتهدين للتواصل معهم.

- توضيح المفاهيم والمصطلحات الحادثة، وتفصيل الحكم فيها،

وربطها بمفهوم الإيمان والبدعة.

- أرى من الضروري أن تقوم الجهات المختصة بإضافة مادة علمية في المدراس والجامعات تربط الإيمان بجميع التخصصات العلمية: كالطب، والهندسة، الكيمياء، والفيزياء. والاستفادة من البحوث العلمية في ذلك؛ لكي توجه الدراسة إلى خدمة الدين ثم الوطن الحامي للدين، وأن عليهم احتساب الأجر فيها قبل طلب الدنيا.
- اتضح لي من خلال البحث الحاجة لدراسة موضوعات علمية أذكر منها: (المؤثرات العقدية للعولمة الفكرية)، (الشبهات العقدية المعاصرة ضد المنهج السلفي)، (النظام السياسي السلفي - جمع للنصوص ودراسة مقارنة)، (التحولات الفكرية وأسبابها [دراسة تحليلية عقدية])، (الصلة بين مفهوميّ الإيمان والبدعة وآثاره).

هذا والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.



قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- إبداع الخالق في نظام خلقه دليل على وحدانيته، الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله الزهراني، دار التوحيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الثانية: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- أباطيل البهائية وبروتوكولات صهيون، د. عبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- (التصوف بين التمكين والمواجهة)، تأليف: محمد بن عبد الله المقدي، من مطبوعات موقع الصوفية (www.alsoufia.com) ط: ١٤٢٩هـ.
- (إنقاذ المجتمع الإسلامي) المستشرق: جب، تعريب: د. عادل العّوا. المطبعة العمومية، دمشق، سوريا. بدون تاريخ طبع.
- الابتعاث، تاريخه، وآثاره، د. عبد العزيز بن أحمد البداح، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ -٢٠١٠م.حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.
- الابداع في مضار الابتداع، الشيخ/ علي محفوظ، تحقيق: هاني الحاج، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ طبع.
- ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه من القرن السادس إلى القرن الثالث عشر، تأليف: دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر، الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي المؤلف: علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ.
- اتحاف الورى بأخبار أم القرى، للنجم عمر بن فهد بن محمد بن محمد

بن محمد بن فهد، ت: ٨١٢هـ - ٨٨٥ هـ. تحقيق وتقديم: فهيم محمد شلتوت، من اصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي. جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، ط الثالثة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. صف الكتاب مكتبة الخانجي القاهرة.

- أثر الدعوة الوهابية في الإصلاح الديني والعمراني في جزيرة العرب وغيرها، محمد حامد الفقي، حققه وضبط نصه وخرجه أحاديثه ووثق نقوله وعلق عليه: أحمد بن عبد العزيز بن محمد التويجري، دار السنة، المملكة العربية السعودية - الرياض، ط الثانية: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- الاستيعاب فيما قيل في الحجاب، فريح بن صالح البهلال، دار ابن ا لجوزي المملكة العربية السعودية، الدمام. الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.
- اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، أحمد بن علي بن عبدالقادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي(المتوفى: ٨٤٥هـ)المحقق: الجزء ١: حققه د.جمال الدين الشيال، أستاذ التاريخ الإسلامي وعميد كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، الجزء ٢، ٣: حققه د.محمد حلمي محمد أحمد، أستاذ التاريخ الإسلامي - كلية دارا لعلوم، جامعة القاهرة. الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي. الطبعة: الأولى.
- آثار أسماء الله الحسنى وصفاته الإلهية في الكون والإنسان (دراسة تحليلية) إعداد. محمد شلبي محمد، إشراف: أ.د/ عبد اللطيف محمد العبد، مكتبة أولاد الشيخ، مصر، القاهرة، ط الأولى: ٢٠١٠م.
- الأثر الاستشرافي في موقف محمد أركون من القرآن الكريم، للدكتور. محمد بن سعيد السرحاني. (بحث علمي) بدون تاريخ طبعة ودار.

- أثر الاستشراق على المنهج العقدي الإسلامي بالهند، (١٨٥٠م - ١٩٥٠م) دراسة نقدية، سعيد أحمد بن صغير أحمد، إشراف الأستاذين: د. محمود رزق ماضي، د. ف. عبد الرحيم، رسالة علمية جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الدعوة بالمدينة المنورة، قسم الاستشراق، العام الجامعي: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- أثر الإسلام في تكوين الشخصية الجهادية للفرد والجماعة، د.محمد ياسين، دار الأرقم، ط الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- أثر الإيمان في تحصين الأمة الإسلامية ضد الأفكار الهدامة، عبد الله بن عبد الرحمن الجربوع، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- أثر الفلسفة اليونانية في علم الكلام الإسلامي حتى القرن السادس الهجري(دراسة تحليلية نقدية)، تأليف: د. محمود محمد عيد نفيسة. دار النوادر. وسوريا، دمشق. لبنان، بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- الاجتهاد في الشريعة الاسلامية وبحوث أخرى(من البحوث المقدمة لمؤتمر الفقه الاسلامي الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٣٩٦هـ،) من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود المجلس العلمي رقم (٢)، ط: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الاجتهاد والتجديد في الفكر الاسلامي المعاصر، سعيد بشار، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،، ط ١: ٢٠٠٧م.
- أجنحة المكر الثلاثة وخفاياها (التبشير - الاستشراق - الاستعمار) دراسة وتحليل وتوجيه، ودراسة منهجية شاملة للغزو الفكري. عبد

الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القم، دمشق، ط الرابعة: ١٤٠٣هـ.
- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجها لبخاري ومسلم في صحيحيهما، تأليف: ضياء الدين أبوعبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ) دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.
- احذروا الاساليب الحديثة في مواجهة الإسلام، سعد الدين السيد صالح، مكتبة الصحابة، الامارات، الشارقة، مكتبة التابعين، مصر، القاهرة، ط الأولى: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ) تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م.
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي الوفاة: ٤٥٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- أحكام القنوت، تأليف: عدنان عرعور، الراية، ط الأولى: ١٤١٣هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: د. سيد الجميلي. دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)،دار المعرفة،بيروت. بدون طبعة وتاريخ.

- إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار المعرفة / بيروت.
- أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسيرته «رواية أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري»، أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري - (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: د عبد الله عبد الرحيم عيلان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، ط: ١٩٨٠م - ١٤٠٠هـ.
- أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، محمد بن علي بن حماد بن عيسى الصنهاجي القلعي، نزيل بجاية، أبو عبدالله (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق: د. التهامي نقرة، د. عبد الحليم عويس. دارا لصحوة - القاهرة.
- اختلاف أصول المذاهب، للقاضي النعمان بن محمد، تحقيق: الدكتور. مصطفى غالب، دار الأندلس - بيروت - لبنان. بدون تاريخ طبع.
- أخطار الغزو الفكري على العالم الإسلامي (بحوث حول العقائد الوافدة) د. صابر طعيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الإخلاص والإحسان والالتزام بالشريعة، عبد المحسن بن حمد العباد، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، ط الأولى: ١٤٠٨هـ.
- الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني والإفلاس السياسي، علي السيد الوصيفي، دار المشارق الإسلامية، ط الأولى: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- آراء المعتزلة الأصولية (دراسة وتقويمًا)، الدكتور/ على بن سعد بن صالح الضويحي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض. الطبعة الثالثة: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- آراء جديدة في العلمانية والدين والديمقراطية، د. رفيق عبد السلام، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠١١م.
- الأربعين في أصول الدين، تأليف: الإمام أبي حامد، محمد بن محمد بن محمد بن محمد الغزالي، دار المنهاج، جدة. الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- الأربعين في أصول الدين، للإمام فخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق وتعليق د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية حسين محمد امبابي وأولاده. القاهرة، مصر، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.
- الإرساليات التبشيرية (كتاب يبحث في نشأة التبشير وتطوره وأشهر الإرساليات التبشيرية ومناهجها)، د. عبد الجليل شلبي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، بدون تاريخ طبع.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا قدم له: الشيخ خليل الميسو، الدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين الجويني (٤١٩ - ٤٧٨)، حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه: الدكتور. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- أزمة الاستشراق الحديث والمعاصر، أ.د. محمد خليفة حسن، مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- أزمة العقل الشيعي مقالات ممنوعة، مختار الأسدي، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠٠٩م.
- الأزمة القادمة لعلم الاجتماع، تأليف: ألفن جولدنر، ترجمة وتقديم: علي ليلة، حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. الطبعة الأولى: ٢٠٠٤م.
- الأزمة المالية المعاصرة(تقدير اقتصادي إسلامي) د. عمر يوسف عبد الله عبابنه، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط الأولى: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- أسباب الضعف في الأمة الإسلامية، د. محمد السيد الوكيل، دار المجتمع، جدة، المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- أسباب زيادة الإيمان ونقصانه، عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، غراس للنشر، الكويت، ط الثالثة: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الاستبصار، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المتوفى (٤٦٠هـ)، تحقيق مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، إيران، قم، ط الأولى: ١٤٢٨هـ.
- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- الاستشراق المعاصر في منظور الإسلام، د. مازن بن صلاح مطبقاني، دار اشبيليا، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الأولى: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- الاستشراق والمستشرقين (مالهم وما عليهم)، د. مصطفى السباعي، دار الوراق، دار النيريين، بيروت، لبنان/ المملكة العربية السعودية، الرياض/ دمشق، سوريا. ط الرابعة: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الاستغاثة في الرد على البكري، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية المتوفى (٧٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، مكتبة دار المنهاج، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٢٦هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، سنة الوفاة: ٤٦٣هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.
- أسرار الحروف وحساب الجمل عرض ونقد (رسالة ماجستير)، طارق بن سعيد القحطاني، إشراف الأستاذ الدكتور / محمد يسري جعفر، لعام: ١٤٢٩ - ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م، جامعة أم القرى، قسم العقيدة. مكة المكرمة.
- أسرار الصلاة والفرق والموازنة بين ذوق الصلاة والسماع، للإمام العلّامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي الشهير بابن القيّم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ) حققه وعلق عليه: إياد بن عبد اللطيف بن إبراهيم القيسي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- إسعاف المبطأ برجال الموطأ، المؤلف: عبدالرحمن ابن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: ١٣٨٩ - ١٩٦٩م.
- الإسلام، أوروبا، الغرب (رهانات المعنى وارادات الهيمنة) محمد

أركون، ترجمة: هشام صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط الثانية: ٢٠٠١م.

- الاسلام الذي يريده الغرب (قراءة معاصرة في وثيقة أمريكية) دراسة تحليلية لتقرير مؤسسة راند: إسلام حضاري ديمقراطي - شركاء وموارد واستراتيجيات، تأليف: صالح بن عبد الله الحسَّاب الغامدي، تقديم فضيلة الشيخ الدكتور. عبد الرحمن بن صالح المحمود، ط الأولى: ١٤٣٢هـ.
- الإسلام بين الدولة والدول المنية، خليل عبد الكريم، سينا للنشر، القاهرة، مصر، ط الأولى: ١٩٩٥م.
- الاسلام بين الرسالة والتاريخ، عبد المجيد الشرفي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠٠١م.
- الإسلام بين العلماء والحكام، عبد العزيز البدري، منشورات المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط: ١٩٦٦م.
- الإسلام كبديل، د. مراد هوفمان (سفير ألمانيا السابق في الرباط)، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الثانية: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الإسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، تأليف: علي عبد الرازق، نقد وتعليق: د. ممدوح حقي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط: ١٩٧٨م.
- الإسلام والاستشراق، د. صالح زهر الدين، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م.
- الإسلام والتحديات المعاصرة، د. محمد عمارة، نهضة مصر، ط

الرابعة: ٢٠٠٩م.

- الإسلام والحداثة، عبد المجيد الشرفي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الخامسة: ٢٠٠٩م.
- الإسلام والديمقراطية، جون أسبوزيتو، جون فول، ترجمة: إسماعيل عكاش، تقديم: د. محمود عكام، فُصِلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، سوريا، ط الأولى: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- الإسلام وحرية الفكر، جمال البنا، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط الأولى: ٢٠٠٨م.
- الإسلام وحقوق الإنسان، د. محمد عمارة، دار السلام، مصر، القاهرة، مركز الراية للتنمية الفكرية، المملكة العربية السعودية، جدة، ط الأولى: ٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م.
- الإسلاميون التقدميون، التفكيك وإعادة التأسيس، صلاح الدين الجورشي، رؤيا، القاهرة، ط الأولى: ٢٠١٠م.
- الإسلاميون والمسألة السياسية، (حسن الترابي، عبد الوهاب الأفندي، أحمد الموصللي، بومدين بوزيد، محمد عبد الملك المتوكل، خالد الحروب، رضوان زيادة، هشام جعفر، برهان غليون، أحمد عبد الله) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط الثانية: ٢٠٠٤م.
- أسلمة الديمقراطية، حقيقة أم وهم، لمحمد بن شاكر الشريف، دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الإسماعيلية المعاصرة الأصول - المعتقدات - المظاهر الدينية والاجتماعية، تأليف الدكتور: محمد بن أحمد الجوير، تقديم فضيلة

الشيخ: عبد الله بن أحمد الجوير، مكتبة الرشد - ناشرون. المملكة العربية السعودية - الرياض. ط: الثالثة: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- الإسماعيلية تاريخ وعقائد إحسان الهي ظهير، إدارة ترجمان السنة لاهور، باكستان ط: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، المؤلف: محمد بن محمد درويش، أبو عبدالرحمن الحوت الشافعي (المتوفى: ١٢٧٧هـ)، المحقق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- إشكال تجديد أصول الفقه، الدكتور. أبو يعرب المرزوقي، الدكتور. محمد سعيد رمضان البوطي، آفاق معرفة متجددة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط الأولى: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- إشكاليات النهضة ومعوقاتها، عبد الغفار نصار، منشورات دار رام، سوريا، دمشق، ط الأولى: ٢٠٠٧م.
- أصل الشيعة وأصولها (مقارنة مع المذاهب الأربعة)، تأليف: الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، تحقيق ومقارنة الشيخ محمد جعفر شمس الدين، ترجمة الاعلام الأستاذ حسن اسماعيل، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- أصول الاسماعيلية، بحث تاريخية في نشأة الخلافة الفاطمية، د. برنارد لويس، تعريب: خليل أحمد جلو، جاسم محمد الرجب، قدم له: د. عبد العزيز الدوري، مكتبة المثنى، بغداد، العراق. بدون تاريخ طبع.
- الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من

كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، للدكتور.عبد القادر بن محمد عطا صوفي، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية.الطبعة الثانية: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- أصول الدين، جمال الدين أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد الغزنوي، تحقيق: عمرو فيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.
- - أصول السنة، تأليف: أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) دار المنار - الخرج - السعودية الطبعة الأولى: ١٤١١هـ.
- أصول السنة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تأليف: أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبيزَمَنِين المالكي (المتوفى: ٣٩٩هـ) تحقيق وتخريج وتعليق: عبدالله بن محمد عبدالرحيم بن حسين البخاري،مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ.
- أصول العقيدة الإسلامية ومذاهبها، الأستاذ الدكتور. محمد أحمد خطيب، دار المسرة، عمان، الأردن، ط الأولى: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى: ١٩٨٦هـ.
- أصولٌ في البدع والسنن، محمد أحمد العدوي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، ط الرابعة: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية(عرض ونقد)، ناصر بن عبدالله ابن علي القفاري، دار الرضا، مصر، الجيزة، ط الثالثة: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، طبعة عام ١٤٢٦هـ.
- الأصول والفروع حقيقتها، والفرق بينهما، والأحكام المتعلقة بهما (دراسة نظرية تطبيقية) للدكتور. سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز اشبيليا. ط الأولى: ١٤٢٦ - ٢٠٠٥ م.
- الأصول والفروع، لابن حزم الأندلسي، تحقيق وتقديم وتعليق: الدكتور. عاطف العراقي، الدكتورة. سهير فضل الله أبو وافية، الدكتور: إبراهيم إبراهيم هلال، مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- إظهار الحق، رحمت الله بن خليل الرحمن الهندي الحنفي (المتوفى: ١٣٠٨هـ)، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ طبع.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ). دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.
- الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، مع دراسة عن حياته وآثاره، تحقيق: محمد عمارة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ط: ١٩٧٠م.
- الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، المتوفى: (١٣٧٧هـ)، جمعها وضبطها ابن أخيه: المحامي. علي الرضا الحسيني، دار النوادر،

سورية، لبنان، الكويت، ط الأولى: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تخريج: المحدث الشيخ: محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ) تحقيق: علي بن حسن الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط الثانية: ١٤٢٧هـ.
- افتراءات المستشرقين على الاسلام عرض ونقد، د. عبد العظيم إبراهيم محمد المطعمي، مكتبة وهبو، القاهرة، مصر، ط الأولى: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، دار النشر: عالم الكتب، بيروت، ط الأولى: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار إشبيليا، الرياض. ط الثانية: ١٤١٩هـ / ١٩٩٨هـ.
- أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، جمع ودراسة وتحقيق: عبد العزيز بن عبد الله المبدل، تقديم: الشيخ/ عبد الله بن محمد الغنيمان، والشيخ أ. د. علي بن نفيع العلياني، دار التوحيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الأولى: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- أقوال علماء الأمة فيمن حكم بغير ما أنزل الله من الأئمة، تقريض العلامة: أحمد بن يحى النجمي، جمع وترتيب: مليحان بن مرهج بم مليحان، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط الأولى: ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

- آلام الحلاج(شهيد التصوف الإسلامي)، لويس ماسنيون، ترجمة: الحسين مصطفى حلاج، شركة قدمس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٤م.
- الإلحاد الديني في مجتمعات المسلمين، د. صابر عبد الرحمن طعيمه، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ.
- الألوهية والعبودية في معتقد الروافض، لأبي ذر هجاد بن مساعد التيمي، دار المحدثين، مصر، القاهرة، ط: ٢٠٠٧م.
- إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تقى الدين أحمد بن على المقريزى (م ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسى. دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٢٤هـ.
- الأموال، حميد بن زنجويه، (ت: ٢٥١ هـ)، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز فيصل للبحوث.
- إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث، مالك بن نبي، دار الإرشاد، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبدالعزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع الهجريين

وآثارهما في حياة الأمة، لعلي بن بخيت الزهراني، تقديم الشيخ: محمد قطب، دار طيبة، مكة المكرمة، دار آل عمار، الشارقة. الطبعة الثانية: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- الإنسان الكامل في الفكر الصوفي عرض ونقد، للدكتور: لطف الله بن عبد العظيم خوجه. دار الفضيلة، الرياض، والتوزيع في مصر دار الهدي النبوي، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ.
- الأنوار النعمانية، تأليف: السيد نعمة الله الجزائري المتوفى: (١١١٢هـ)، دار القارئ، دار الكوفة، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- أوراق عمل مؤتمر تعظيم حرمات الإسلام(الكويت)، تنظيم مجلة البيان، ومبرة الأعمال الخيرية، الكويت، ط: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟. تأليف: محمد السعيد عبد المؤمن، ومحمد عباس ناجي، ود. مدحت أحمد حماد، د. مصطفى اللباد، ود. وحيد عبد المجيد، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، القاهرة، ط الأولى: ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- إيران من الداخل، تأليف: فهمي هويدي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ط الرابعة: ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- الأيمان "ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاتهُ"، أبو عُبيد القاسم بن

سلّام بن عبدالله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد ناصرالدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- الإيمان بالرسل والكتب، د. عمر الأشقر، دار النفائس، عمان، الأردن، ط الأولى: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م. ط الرابعة، بدون دار طبع.
- الإيمان بالغيب، بسام سلامة، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط الأولى: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الإيمان بالقيامة وأشراط الساعة، د. عمر الأشقر، دار النفائس، عمان، الأردن، ط الثانية: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- الإيمان بالله وأثره في الحياة، د. عبد المجيد عمر النجار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى: ٢٠٠٧م.
- الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين، تأليف: محمد بن محمود آل خضير، راجعه وقدم له أصحاب الفضيلة: الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف، والشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، مكتبة الرشد. المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- الإيمان، أركانه، حقيقته، نواقضه، د. محمد نعيم ياسين، ط الرابعة، بدون دار طبع.
- أين الخطأ؟ تصحيح مفاهيم ونظرة تجديد...، الشيخ. عبد الله العلايلي، دار الجديد، بيروت، لبنان، ط الثانية: ١٩٩٢م.
- الباعث على إنكار البدع والحوادث، وفيه الانصاف لما وقع في صلاة الرغائب من اختلاف، المؤلف: عبدالرحمن بن إسماعيل أبو شامة،

ت: (٥٩٩ هـ - ٦٦٥هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- بحث بعنوان: (ألفاظ العقيدة والتوقيفية مكانتها وكيفية التعامل معها)، د/ سعيد بن ناصر الغامدي، ضمن بحوث مجلة الأصول والنوازل، العدد الرابع - السنة الثانية - رجب ١٤٣١هـ - يونيو ٢٠١٠م.
- بحث بعنوان: رعاية المصلحة والحكمة في تشريع نبي الرحمة (ﷺ)، محمد طاهر حكيم، مجلة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد ١١٦، ٣٤، لعام: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- بحث بعنوان: (مشروعية الاجتهاد في فروع الاعتقاد إعداد الدكتور: شريف "الشيخ صالح" أحمد الخطيب). غير مطبوع.
- البحر المحيط في أصول الفقه المؤلف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ت: ٧٩٤هـ ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية لبنان، بيروت ط: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، حققه ودقق اصوله وعلق حواشيه: علي شيري، دار إحياء التراث العربي. الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- بدائع الفوائد، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد الج، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البدع والنهي عنها، المؤلف: محمد بن وضاح القرطبي تحقق: عمرو

عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية - القاهرة. توزيع مكتبة الخراز. الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ.

- البدع والنهي عنها، محمد بن وضاح القرطبي (ابن وضاح)، تحقق: محمد أحمد دهمان، دار الصفا، جمهورية مصر العربية - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- البدعة والمصالح المرسلة، بيانها وتأصيلها، وأقوال العلماء فيها، تأليف الدكتور: توفيق الواعي، دار التراث. الكويت - الروانية الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- البدعة وضوابطها وأثرها السيئ في الأمة، للدكتور: علي بن محمد الفقهي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية، مركز شئون الدعوة. المملكة العربية السعودية، دار الأوائل، الجيزة - القاهرة. الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ.
- براءة آل البيت من روايات قطع الصلة: (بالخالق - عز وجل - ، بالنبي ﷺ ، بالقرآن الكريم، بالصحابة والعرب جميعًا، ومن انتقاص الانبياء والملائكة وانتقاص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه)، للدكتور: أحمد بن سعد حمدان الغامدي. مطابع الحميضي، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٣١هـ.
- براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة (دراسة تأصيلية عن مراد السلف بدخول العمل في مسمى الإيمان، تقديم فضيلة الدكتور: عبد الرحمن بن صالح المحمود، تأليف: محمد بن سعيد بن عبد الله الكثيري، دار المحدث. المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ.

• براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة (دراسة تأصيلية عن مراد السلف بدخول العمل في مسمى الإيمان، تقديم فضيلة الدكتور المحقق: عبد الرحمن بن صالح المحمود، تأليف: محمد بن سعيد بن عبد الله الكثيري، دار المحدث. المملكة العربية السعودية ـــ الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ

• بروتوكولات حكماء صهيون، ترجمة ودراسة وتقديم: على الجوهري، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، ط ١٩٩٣م.

• بصائر الدرجات، محمد بن حسن الصفار، تحقيق: الحاج مرزا حسن كوجه باغي، مطبعة الأحمدي، الأعلمي، طهران، ط: ١٤٠٤هـ.

• البهائية صليبية الغرس.. إسرائيلية التوجيه، محمود ثابت الشاذلي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط الأولى: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

• البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، المؤلف: ابن عذاري المراكشي، أبوعبدالله محمد بن محمد (المتوفى: نحو ٦٩٥هـ)، تحقيق ومراجعة: ج. س. كولان، إ. ليفيبرو فنسال، دار الثقافة،بيروت – لبنان. الطبعة الثالثة: ١٩٨٣ م.

• تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة أسبابه ومظاهره، رسالة ماجستير، الطالب: عبد اللطيف بن عبد القادر الحفظي، إشراف الدكتور/ سالم بن محمد القرني. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.

• تأثير النظريات العلمية الحديثة في الفكر التغريبي العربي المعاصر(دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية)، حسن بن محمد الأسمري، رسالة علمية جامعة الامام محمد بن سعود، بإشراف: أ. د. سليمان بن صالح

الغصن، لعام ١٤٢٧هـ/١٤٢٨هـ.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، دارا لكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- تاريخ الجماعات السرية، أركون دارول، ترجمة: د. عبد الهادي عبد الرحمن، تانيت للنشر، الرباط، المغرب، ط الأولى: ١٩٩٣م.
- تاريخ الجمعيات السرية والحركات الهدامة في المشرق، د. محمد عبدالله عنان، دار أم البنين، بدون تاريخ للطبع.
- تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري الوفاة: ٣١٠ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- تاريخ الفتح العربي في ليبيا، تأليف: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة: ٢٠٠٤م.
- تاريخ الفكر الديني الجاهلي، المؤلف: محمد إبراهيم الفيومي (المتوفى: ١٤٢٧هـ)، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤.
- تاريخ الفلسفة الغربية، تأليف: برتراند رسل، ترجمة: زكي نجيب محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط: ٢٠١٠م.
- تاريخ المدينة لابنشبة، تأليف: عمر بنشبة (واسمهزيد) بن عبيدة بنريطة النميري البصري، أبوزيد (ت: ٢٦٢هـ) تحقيق: فهيم محمد شلتوت. ضبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ط: ١٣٩٩ هـ.
- تاريخ بغداد، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب

البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢ م.

- تاريخ حركة الاستشراق (الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين) للمستشرق: يوهان فوك، تعريب: عمر لطفي العالم، دمشق، دار قتيبة، ط الأولى: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- تاريخ حركة الاستشراق(الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى نهاية القرن العشرين) المستشرق يوهان فوك، نقله عن الألمانية عمر لطفي العالم، دار المدار الاسلامي، بيروت، لبنان، ط الثانية: ٢٠٠١م.
- تاريخ نجد، للشيخ الإمام: حسين بن غنام، حرره وحققه: د/ ناصر الدين الأسد، دار الشروق، بيروت، لبنان، القاهرة، مصر، ط الرابعة: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- تاريخ وعقائد الكتاب المقدس بين إشكالية التقنين والتقديس(دراسة في التاريخ النقدي للكتاب المقدس في الغرب المسيحي)، د. يوسف الكلّام، دار صفحات للدراسات والنشر، سورية، دمشق، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.
- تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون، ترجمة: هشام صالح، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط الثالثة، ١٩٩٨م.
- التبشير النصراني في جنوب السودان وادي النيل، د. إبراهيم عكاشه، دار العوم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

- تبصير أولي الألباب ببدعة تقسيم الدين إلى قشر ولباب، المؤلف: محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم، دار طيبة - مكة المكرمة. ط: العاشرة: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣هـ.
- التبيان في أقسام القرآن، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان. بدون تاريخ طبع.
- تجديد أصول الفقه الإسلامي، د. حسن الترابي، الدار السعودية، جدة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- تجديد التفكير الديني في الإسلام، محمد إقبال، ترجمة: عباس محمود، راجع مقدمته والفصل الأول منه: عبد العزيز المراغي بك، وراجع بقية الكتاب د. مهدي علام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط: ١٩٥٥م.
- تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، د. أحمد بن محمد اللهيب، طبعة مجلة البيان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٣٢هـ.
- تجديد الدين مفهومه وضوابطه وآثاره، إعداد: د. محمد حسانين حسن حسانين، بحث مقدم لنيل جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة والدراسات الإسلامية المعاصرة. الدورة الثالثة. الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- تجديد الدين مفهومه وضوابطه وآثاره، إعداد: د. محمد حسانين حسن حسانين، بحث مقدم لنيل جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة والدراسات الإسلامية المعاصرة. الدورة الثالثة. الطبعة

الأولى: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- تجديد الفكر الإسلامي، جمال سلطان، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤١٢هـ.
- تجديد الفكر الإسلامي، محسن عبد الحميد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط الأولى: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب/ بيروت، لبنان، ط الثالثة: ٢٠٠٧م.
- التحبير في المعجم الكبير، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت: ٥٦٢هـ). تحقيق: منيرة ناجي سالم.، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد. الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- التحبير في المعجم الكبير، عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، الطبعة الأولى: ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- تحرير الوسيلة، المرجع الديني الأعلى/ روح الله الموسوي الخميني، طبعة سفارة الجمهورية الإيرانية بدمشق، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- تحرير الوعي الإسلامي نحو الخروج من السياجات الدوغمائية المغلقة، محمد أركون، ترجمة وتقديم: هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠١١م.
- تحقيق العبودية بمعرفة الأسماء والصفات، فوز بنت عبد اللطيف بن كامل

الكردي، دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الأولى: ١٤٢١هـ.

- التحولات الفكرية، د.حسن بن محمد الأسمري، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، جدة، ط الأولى: ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة - الرياض، الطبعة: الأولى: ١٤١٤هـ.
- التداخل العقدي في مقالات الطوائف المخالفة في أصول الدين (موارده، ومظاهرة، وآثاره) بحث لنيل درجة الدكتوراه (١٤٢٢هـ)، الباحث: يوسف بن محمد بن علي الغفيص، المشرف فضيلة الأستاذ الدكتور/ ناصر بن عبد الكريم العقل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.
- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، المؤلف: أبوعبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع،الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- الترابي والإنقاذ صراع الهوية والهوى - فتنة الإسلاميين في السلطة من مذكرة العشرة إلى مذكرة التفاهم مع قرنق - ، د. عبد الرحيم عمر محي الدين، دار كاهل، السودان، ط الرابعة: سبتمبر ٢٠٠٩م.

- التراث والتجديد، حسن حنفي، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، مصر، ط: ١٩٨٠م.
- التراث والحداثة (دراسات.. ومناقشات)، للدكتور. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط الثالثة: ٢٠٠٦م.
- تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية، د/ محمد بن ناصر الشويعر، نشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء الإدارة العامة لمراجعة المطبوعات الدينية، الرياض/ المملكة العربية السعودية، ط الثانية: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- التصوف، ماسنيون، ومصطفى عبد الرازق، من كتب دائرة المعارف الاسلامية، لجنة الترجمة: إبراهيم خورشيد، د. عبد الحميد يونس، حسن عثمان. دار الكتب اللبناني - مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٩٨٤م.
- تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، تأليف: أحمد الكاتب، دار الشورى، لندن، توزيع الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط الثالثة: ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- تعارض دلالات الألفاظ والترجيح بينها (دراسة أصولية، تطبيقية، مقارنة)، تأليف د. عبد العزيز بن محمد العويد، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ.
- التعددية العقائدية وموقف الاسلام منها، يوسف بن محمد بن أحمد القحطاني، دار التدمرية، الرياض، ط الأولى: ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم

الأبياري. دار الكتاب العربي، بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

- التفريق بين الأصول والفروع، تأليف الشيخ الدكتور: سعد بن ناصر الشثري، تقديم: فضيلة الشيخ: ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار المسلم للنشر والتوزيع. الرياض. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير ابن أبى حاتم، الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية - صيدا.
- تفسير ابن عربي للقرآن حقيقته وخطره، المؤلف: الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ) الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. الطبعة: الثانية.
- تفسير الصافي، الفيض الكيشاني، المتوفي ١٠٩١هـ، طباعة: مؤسسة الهادي، مدينة قم، توزيع: مكتبة الصدر، طهران، إيران، الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ.
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا (ت: ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة، للكتاب ط: ١٩٩٠م.
- تفسير عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١ هـ. دار الكتب العلمية.الطبعة: الأولى.
- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري،(ت: ٧٢٨ هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- التفسير وموضوعاته في دائرة المعارف الاسلامية دراسة ونقد(رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية) يسري أحمد اليبرودي،

اشراف: أ. د/ مصطفى إبراهيم المشني، تاريخ(٢٠٠٧م).

- التقليد والتبعية وأثرهما على الأمة الاسلامية، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، اشراف: د. محمد عبد الله أبو الفتوح البيانوني، دار المسلم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الثالثة: ١٤١٤هـ.
- التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، . دار الوطن. الرياض، المملكة العربية السعودية،الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.
- التلازم والانفصال بين الدين والدولة وأثرهما في حياة الأمة - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الاسلامية قسم الثقافة الإسلامية - إعداد عبد الحميد بن مبارك ن عبد اللطيف آل الشيخ مبارك، إشراف الاستاذ الدكتور. عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد، جامعة الامام بن سعود الاسلامية، عام ١٤٠٧هـ.
- التلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، ت: ٤٧٨هـ. تحقيق: عبد الله جولم النبالي، وبشير أحمد العمري. دار البشائر الإسلامية،بيروت، لبنان،ط الثانية: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، تأليف: جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي [ت: ٥٩٧هـ]،شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان،ط الأولى، ١٩٩٧م.
- تمرد على الممنوع (نقد الصمت، والبوح بالمسكوت عنه) راشد الغنوشي، تحرير وحوار: حسام الشريف، بدون دار وتاريخ طباعة.
- التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان، محمد بن يحيى بن أبي بكر المالقي الأندلسي، سنة الوفاة ٧٤١ هـ. تحقيق: د. محمود يوسف

زايد. دار الثقافة. الدوحة، قطر، ط: ١٤٠٥هـ.

- التنصير، تعريفه أهداف هو سائله حسرات المنصرين، عبدالرحمن بن عبدالله الصالح، دار الكتاب والسنة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- التنصير، مفهومه و أهدافه ووسائله وسبل مواجهته، علي بن إبراهيم الحمد النملة، بيسان، بيروت، لبنان، ط الخامسة: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- تنوير الأفهام إلى بعض مفاهيم الإسلام، تأليف: محمد إبراهيم أبو شقرة، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تهافت العلمانية في الصحافة العربية، المستشار سالم علي البهنساوي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تهافت العلمانية في الصحافة العربية، المستشار سالم علي البهنساوي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة. الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق/ محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.
- التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. فتح الله خليف، دارا لجامعات المصرية - الإسكندرية. بدون تاريخ طبع..

- التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب (المتوفى: ١٢٣٣هـ)، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية ط الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- التوضيح والبيان لشجرة الإيمان (تفسيره.. أصوله ومواده.. ومن أي شيء يستمد فوائده وثمراته)، العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق وتعليق: أبي محمد، أشرف بن عبد المقصود، دار أضواء السلف. الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- التوكل على الله حقيقته – ومنزلته وفضله، خصائصه وثمراته، للدكتور: سالم بن محمد القرني، دار المجتمع. المملكة العربية السعودية، جدة. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م.
- تيسير المنان في قصص القران، جمع وترتيب: أحمد فريد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الدمام، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ.
- الثابت والشمول في الشريعة الاسلامية، عابد بن محمد بن السفياني، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه) اعداد: عابد بن محمد بن عويض العمري السفياني، اشراف: الاستاذ الدكتور. حسين حامد حسان، في عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. من جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، قسم الدراسات، فرع الفقه الاصول.

- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، تصنيف الحافظ: زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي، (ت ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، دار ابن عباس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة. المركز الرئيس: اليمن - صنعاء.
- جامع الآثار القولية والفعلية الصحيحة للخليفة الراشد أبي بكر الصديق ﵁، إعداد. عاطف بن عبد الوهاب حماد، الناشر: دار الفضيلة - الرياض. التوزيع: دار الهدى النبوي، مصر، المنصورة. ط الأولى: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى: ١٤٢٠ / ٢٠٠٠ م.
- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ) حسب ترقيم فتح الباري، دار الشعب - القاهرة. الطبعة: الأولى: ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.
- الجامع الصحيح المختصر، تأليف/ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري. دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة بيروت.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تأليف:

الإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج، عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، الدمشقي الشهير بابن رجب (٧٣٦هـ - ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة. بيروت،لبنان. الطبعة السابعة: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- جامع المسائل في أحكام قنوت النوازل، سعد بن صالح الزيد، د. سعد ابن تركي الخثلان، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- جامع شروح العقيدة الطحاوية، للإمام ابن أبي العز الحنفي، للشيخ صالح آل الشيخ، مع تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، والعلامة: محمد ناصر الدين الألباني، والعلامة: صالح بن فوزان الفوزان. دار ابن الجوزي. جمهورية مصر العربية - القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، جمعه ووضع فهارسه: محمد عزيز شمس، وعلي بن محمد عمران، إشراف وتقديم: بكر بن عبد الله أبوزيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط الثالثة: ١٤٢٧هـ.
- الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية - عرض ونقد - دراسة تطبيقية على ابن المطهر الحلي وأبي القاسم الخوئي، اعتنى به: معد ابن راشد الشفا، مكتبة الإمام البخاري - القاهرة. ط: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الجرح والتعديل، الإمام الحافظ شيخ الاسلام ابى محمد عبد الرحمن بن ابى حاتم محمد بن ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (المتوفى ٣٢٧ هـ)دار إحياء التراث العربي بيروت.الطبعة الاولى: بمطبعة مجلس

دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند سنة ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

- الجرح والتعديل، تأليف: الإمام الحافظ شيخ الاسلام ابى محمد عبد الرحمن بن ابى حاتم محمد بن ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت: ٣٢٧ هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي بيروت.الطبعة الاولى: ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، دار العروبة، الكويت، ط الثانية: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الجماعات الوظيفية اليهودية، (نموذج تفسيري جديد)، عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، ط الثالثة: ٢٠٠٧م.
- جماعة التبليغ (في شبه القارة الهندية) عقائدها، تعريفها (عرض ونقد). الأستاذ. أبي أسامة سيد طالب الرحمن، تقريظ فضيلة الشيخ: صالح بن فوزان الفوزان، دار البيان، إسلام آباد، باكستان، ط الأولى: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الجهاد والتجديد في القرن السادس الهجري (دراسة مقارنة مع الواقع المعاصر)، محمد حامد الناصر، مكتبة الكوثر، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د.علي حسن ناصر، د.عبد العزيز إبراهيم

العسكر، د. حمدان محمد، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعةالأولى: ١٤١٤هـ.

- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس تحقيق: د.علي حسن ناصر،د.عبد العزيز إبراهيم العسكر،د. حمدان محمد، دار العاصمة،الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- جواهر القرآن، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: د.محمد رشيد رضا القباني.دار إحياء العلوم، بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٨٥م.
- جيوستراتيجية الهضبة الإيرانية (إشكاليات وبدائل)، د/ طلال عتريسي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي - سلسلة الدراسات الإيرانية - العربية، لبنان، بيروت، ط الأولى: ٢٠٠٩م.
- الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الباطنية، محمد عبد الله عنان، ط: الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م. مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض.
- حجاب المسلمة بين انتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، الدكتور. محمد فؤاد البرازي، دار أضواء السلف. الرياض. الطبعة الخامسة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- الحجة في القراءات السبع. الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم،دار الشروق بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة: ١٤٠١هـ.
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، المؤلف: أبو القاسم اسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، الوفاة ٥٣٥هـ، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، المملكة

العربية السعودية - الرياض، تاريخ النشر: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- حد الإسلام وحقيقة الإيمان، الشيخ عبد المجيد الشاذلي، من مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
- الحداثة في ميزان الاسلام، د. عوض بن محمد القرني، تقديم: سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الحداثة في العالم العربي(دراسة عقدية) محمد بن عبد العزيز بن أحمد العلي، إشراف فضيلة الدكتور. ناصر بن عبد الكريم العقل، (رسالة علمية دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة)، عام ١٤١٤هـ.
- الحداثة والحداثة العربية (مجموعة أبحاث لمفكرين، مقدمة في مؤتمر إشهار المؤسسة العربية للتحديث الفكري - مداخلات المؤتمر -)، ٣٠ نيسان/ أبريل - ٢أيار/ مايو٢٠٠٤م. المؤسسة العربية للتحديث الفكري، دار بترا، سوريا، دمشق، ط الأولى: ٢٠٠٥م.
- الحداثة والليبرالية معًا على الطريق (السعودية أنموذجًا)، شاكر النابلسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠١١م.
- حديث الآحاد وحجيته في تأصيل الاعتقاد(دراسة تطبيقية ونقدية على ضوء منهج أهل السنة والجماعة)، للدكتور. عبد الله بن ناصر بن سعد السرحاني، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، محمد محمد أبو زهو، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (بحث تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الإسلامية بتونس) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان، ط الثانية: ١٩٨٩م.
- الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، (مجموعة أبحاث مقدمة في منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط - التابع لجامعة الأمم المتحدة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط الثانية: ١٩٨٩م.
- الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، لمجموعة من الباحثين مقسمة على فصول الكتاب، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ط الأولى: ٢٠٠٢م.
- الحركات الإسلامية، دراسات في الفكر والممارسة، (لمجموعة من الباحثين) مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٩٩٩م.
- الحركات الباطنية في الإسلام للدكتور/ مصطفى غالب، دار الأندلس - بيروت.
- الحركات الباطنية في العالم الاسلامي عقائدها وحكم الاسلام فيها، الدكتور. محمد أحمد الخطيب، دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية. ط الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الحركات السرية في الإسلام، محمود إسماعيل، سينا للنشر، القاهرة، مصر،/ مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط الخامسة: ١٩٩٧م.
- الحركة الإسلامية،(رؤية نقدية)، تحرير: مصطفى حباب، المشاركون:

(راشد الغنوشي/ عصام البشير/ محمد جميل منصور/ غازي صلاح الدين العتباني/ محمد بن المختار الشنقيطي/ مختار نوح)، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت/ لبنان، مركز صناعة الفكر للدراسات والتدريب، ط الأولى: ٢٠١١م.

- حركة الجامعة الإسلامية، أحمد فهد بركات الشوابكة، مكتبة المنار، الزرقاء، ط الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- حرية الرأي في الميدان، د. عدنان علي رضا النحوي، دار النحوي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- حرية العقيدة في الشريعة الإسلامية، د. أحمد رشاد طاحون، مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة، الأردن، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط الأولى: ١٩٩٨م.
- حرية الفكر والاعتقاد في الاسلام، جمال البنا، دار الفكر الاسلامي، القاهرة، ط: ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الحرية الفكرية وترشيد العقل الإسلامي، المستشار الدكتور. عاصم أحمد عجيلة، مكتبة عالم الكتب، ط الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الحرية في الإسلام، محمد الخضر حسين، دار الاعتصام، بدون تاريخ طباعة.
- حزب التحرير وآراؤه الاعتقادية، عرضًا ونقدًا، (رسالة علمية دكتوراه - غير منشورة)، إعداد: موسى بن وصل بن وصل الله السلمي، إشراف: أ. د/ محمود محمد مزروعة، جامعة أم القرى، قسم العقيدة.
- حفريات المعرفة، ميشال فوكو، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط الثانية: ١٩٨٧م.

- الحق في التعبير، د. محمد سليم العوا، دار الشروق، مصر، القاهرة، ط الأولى: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- حقائق التفسير أو خلق خلائق القرآن والاعتبار، لحلاج. جمع: محمود الهندي، مكتبة متبولي، القاهرة، مصر، ط: الأولى ٢٠٠٦م.
- حقوق الإنسان في القرآن والسنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م. بدون دار طبع.
- حقيقة الفكر الإسلامي، تأليف: د. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، دار المسلم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الثانية: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- حكم الإسلام في الديمقراطية والتعددية الحزبية، عبدالمنعم مصطفى حليمة، الأردن، عمان، ط الأولى: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- حكم التبديع في مسائل الاجتهاد، للدكتور: محمد بن حسين الجيزاني. من اصدار مجلة البيان - الرياض، طبعة: ١٤٣١هـ.
- الحكم الشرعي بين أصالة الثبات والصلاحية، (دراسة أصولية ترصد دعاوي العصرانيين في ثبات الأحكام وتغيرها)، د. عبد الجليل زهير ضمرة، دار النفائس - الأردن. الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- الحكم والتحاكم في خطاب الوحي، عبد العزيز مصطفى كامل، دار طيبة - المملكة العربية السعودية - الرياض. ط الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
- الحكومة الإسلامية، تأليف: الإمام السيد روح الله الخميني، - دروس فقهيه ألقاها الإمام الخميني على طلاب علوم الدين في النجف الأشرف تحت عنوان: (ولاية الفقيه)، ١٣/ دي القعدة ـ ١/ ذي الحجة ١٣٨٩هـ. بدون تاريخ طبعة، من مطبوعات الحركة الإسلامية في إيران.

- الحلال والحرام في الإسلام، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط العشرون: ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت: ٤٣٠)، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الرابعة: ١٤٠٥هـ.
- حوار لا مواجهة (حوار حول الإسلام والعصر) أحمد كمال أبو المجد، من اصدارات مجلة العربي، الكتاب السابع، ١٥/ إبريل/ ١٩٨٥م.
- حوار وردود حول الإسلام وأصول الحكم(علي عبد الرازق، محمد الطاهر عاشور، محمد الخضر حسين) تقديم: رضوان السيّد، جداول، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠١١م.
- حوارات حول فهم النص، د. زهير بيطار، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- الحياة التعبدية للرسول ﷺ وخلفائه الراشدين ﵃، د. عبد الستار جاسم محمد، تقديم: د. عماد الدين خليل، دار ابن كثير، . دمشق - بيروت، ط الأولى: ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- الخطاب الاسلامي في الصحافة العربية، د. محمد أحمد يونس، دار القلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط الأولى: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م
- الخطر اليهودي(بروتوكولات حكماء صهيون)، محمد خليفة التونسي، (أول ترجمة عربية. . .) تقدير الكتاب وترجمته للأستاذ: عباس محمود العقاد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط السادسة: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الخلافة، الشيخ محمد رشيد رضا، الزهراء للإعلام العربي. مصر /

القاهرة.

- دائرة المعارف الإسلامية، تعريب محمد ثابت الفندي، أحمد الشنشاوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، مطبعة مصر، ط: ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت: (٩١١هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ط: [١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م].
- درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ.
- الدراسات الاستشراقية في ضوء العقيدة الإسلامية (دراسة ومناقشة وتحليل) زيد بن أحمد بن زيد العبلان، رسالة علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود(ماجستير) بإشراف الأستاذ الدكتور. صابر عبد الرحمن طعيمه، عام ١٤٠٦هـ.
- دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، سعود بن عبدالعزيز الخلف، مكتبة أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- دراسات في البدعة والمبتدعين، تأليف الشيخ: أبي عبد الله محمد بن سعيد رسلان، دار المعارج، جمهورية مصر العربية - القاهرة. ط الأولى: ١٤٣٠هـ.
- دراسات في التصوف، إحسان إلهي ظهير (١٩٤١م - ١٩٧٨م)، طبعة إدارة ترجمان السنة لاهور، باكستان، توزيع بيت السلام - الرياض،

المملكة العربية السعودية. بدون تاريخ طبع.

- دراسات في الفرق (المعتزلة بين القديم والحديث) محمد العبده، وطارق عبد الحليم، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- دراسات في اليهودية والمسيحية وأديان الهند والبشارات في كتب الهندوس، د/ أبو أحمد محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الرابعة: ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- دراسات في حضارة الاسلام، للمستشرق: هاملتون جب، تحرير: ستانوردشو، وليم بولك، ترجمة: د. إحسان عباس، و د. محمد يوسف نجم، ود. محمد زايد، دار العالم للملايين، بيروت، لبنان، ط الثالثة: ١٩٧٩م.
- دراسات معاصرة في العهد الجديد والعقائد النصرانية، د. محمد علي البار، دار القلم، دمشق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية رضي الله عنه، عبد السلام بن محسن آل عيسى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الدروز، للمستشرق الألماني: ماكس أوبنهايم، ترجمة: محمود كبيبو، دار الوراق، لندن، بريطانيا، ط الثانية: ٢٠٠٩م.
- دروس للشيخ عبدالرحمن صالح المحمود. مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية .www.islamweb.net
- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، اسم المؤلف:

القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ.
- الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية، أبي عبد الرحمن جيلان بن خضر العروسي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط الثاني: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- دعاوي الاجماع عند المتكلمين في مسائل أصول الدين(عرض ونقد) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، للطالب/ ياسر بن عبد الرحمن اليحيى، إشراف/ أ. د محمد بن عبد الرحمن الخميس، العام الجامعي (١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ) من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الدعوات الكبير، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى: ٤٥٨ هـ، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى: ٢٠٠٩ م.
- الدعوة الإصلاحية في بلاد نجد على يد الإمام محمد بن عبد الوهاب وأعلامها من بعده، عبد الله بن محمد بن عبد المحسن المطوع، تقديم: فضيلة الشيخ أ. د/ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة السابعة: ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- دفاعًا عن مقولة الحضارة الإسلامية - المسيحية، ريتشاد بوليت، ترجمة: محمود حداد، دار النهار، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠٠٥م.

- الدلالة المحكمة لآيات الحجاب على وجوب غطاء وجه المرأة، للدكتور (دراسة علمية تفصيلية لآيات الحجاب وأقوال المفسرين مع مناقشة ما جاء في كتاب (الرد المفحم) للشيخ الألباني رحمه الله وأعلى درجت . لطف الله خوجة. دار المحدث. الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.
- دلائل الصواب في إبطال بدعة تقسيم الدين إلى قشر ولباب، تأليف: سليم بن عيد الهلالي، مكتبة العمرين العلمية، دولة الإمارات العربية المتحدة - الشارقة. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- دلائل النبوة، الإمام البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق: وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور. عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية - ودار الريان للتراث. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، د. عبد المجيد النجار، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن/ فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية. ط الأولى: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي، عَلي محمد محمد الصَّلَّابي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي، المؤلف: عَلي محمد محمد الصَّلَّابي، مؤسسة إقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الديمقراطية أولًا.. الديمقراطية دائمًا، عبد الرحمن منيف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي، المملكة المغربية، الدار البيضاء، ط الخامسة: ٢٠٠٧م.

- الديمقراطية والدين وولاية الفقيه دراسة في إشكالية الحكم الديني، مختار الأسدي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٩م.
- الدين والسياسة تمييز لا فصل، د. سعد الدين العثماني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠٠٩م.
- ديوان ابن هانئ الأندلسي، ابن هانئ الأندلسي، بدون دار طبع.
- ذم الكلام وأهله، شيخ الإسلام، أبو إسماعيل، عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، سنة الوفاة ٤٨١هـ، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ذم الكلام وأهله، تأليف: شيخ الإسلام، أبو إسماعيل، عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، سنة الوفاة ٤٨١هـ، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ذيل مرآة الزمان، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد اليونيني (ت: ٧٢٦ هـ) بعناية: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- راحة العقل للداعي: أحمد حميد الدين الكرماني، تحقيق: الدكتور/ مصطفى غالب، دار الأندلس - بيروت ط: الأولى بدون تاريخ.
- رجال النجاشي، النجاشي، ت (٤٥٠هـ)، ط: الخامسة(١٤١٦هـ) مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران.

- الرد على القائلين بوحدة الوجود، للعلامة علي بن سلطان القاري، ت: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث، دمشق.

- الرد على القائلين بوحدة الوجود، للعلامة علي بن سلطان القاري، ت: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون لتراث، دمشق.

- رسالة التوحيد، الأستاذ الشيخ. محمد عبده، طبعها بإذن الورثة مصححاً إياها على نسخة المؤلف وجدول وضعه لتصحيحها ومعلقاً عليها هوامش استفاد بعضها منه في التدريس السيد محمد رشيد رضا، وحقوق الطبع عن هذه النسخة محفوظة له، الطبعة الثانية، بمطبعة المنار بشارع درب الجماميز، بمصر، سنة ١٣٢٦هـ.
- الرسالة القشيرية، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري الوفاة: ٤٦٥هـ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤ هـ)، تحقيق: دغش بن شبيب العجمي، دار الإمام أحمد - الكويت الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- رسالة في أسس العقيدة، محمد بن عودة السعوي. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية. ط الأولى: ١٤٢٥هـ.
- الرسالة، الإمام الحجة محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية. الطبعة: غير متوفر.

- الرسالة، الإمام الحجة محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، الطبعة: غير متوفر.

- الرسائل العشر، الشيخ الطوسي، الوفاة(٤٦٠هـ) مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران. بدون تاريخ طبع.
- الرسول القائد، محمود شيت خطاب (ت: ١٤١٩هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة: ١٤٢٢ هـ.
- الرسول واليهود وجهًا لوجه (دراسة تحليلية عبر التاريخ في ضوء الكتاب والسنة ضرورية لكل مسلم)، مكتبة ابن كثير، الكويت، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط الثانية: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ركائز الإيمان، محمد قطب، مركز الدراسات والإعلام/ دار إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- روح الإسلام، جمال البنا، مطبعة حسان، مصر، ط: ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط الأولى: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد. تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض. الطبعة الثانية: ١٣٩٩ هـ.
- رؤية إسلامية للاستشراق، د. أحمد عبد الحميد غراب، من اصدارات كتاب البيان، التابع لمجلة البيان، الرياض، ط الثانية. بدون تاريخ.
- زبدة الحلب في تاريخ حلب، المؤلف: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: ٦٦٠هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة:

الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م.

- زكريا بطرس (دراسة نقدية لمصادره وأكاذيبة حول الإسلام) محمد جلال القصاص، تقديم الشيخ الدكتور. محمد عبد المقصود، الشيخ: فوزي السعيد، الشيخ: رفاعي سرور، والشيخ: محمد حسان، دار السلام، ط الثالثة: ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- الزهد ويليه الرقائق، المؤلف: عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي أبو عبد الله. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- زيارة جديدة للاستشراق (مع دراسات الاستشراق للرؤية الاستشراقية المنصفة للرسول محمد ﷺ) أنور محمود زناتي، مكتبة الأنجو المصرية، القاهرة، مصر، ط الأولى: ٢٠٠٦م.
- سقوط العلمانية(الموسوعة الاسلامية العربية) [٢]، أنور الجندي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة. بدون تاريخ طبع.
- سموم الاستشراق والمستشرقين، أنور الجندي، دار الجيل، بيروت، لبنان، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط الثانية: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- السنة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (ت: ٣١١ هـ)، تحقيق: د.عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- السنة التشريعية وغير التشريعية، الشيخ محمد الطاهر عاشور، والشيخ علي الخفيف، ود. محمد سليم العوا، د. محمد عمارة، دار نهضة مصر، جمهورية مصر العربية، القاهرة. ط: ٢٠٠١م.
- السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت.

لبنان، ط الثانية: ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠هـ.

- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، الدكتور الشيخ. مصطفى السّباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الرابعة: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار الفكر بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي
- السنن الإلهية في الحياة الإنسانية، وأثر الإيمان بها في العقيدة والسلوك، د. شريف الشيخ صالح أحمد الخطيب، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، الدار العثمانية، عمّان الأردن، ط الأولى: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا. مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ط: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- السنه ومكانتها في التشريع، مصطفى السباعي،دار الوراق/ المكتب الإسلامي، ط الأولى: ٢٠٠٠م.
- سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر، د. رضوان جودت زيادة، دار المدار الإسلامي،بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠٠٤م.
- السياسة القضائية في عهد عمر بن الخطاب وصلتها بواقعنا المعاصر، محمد الرضا عبد الرحمن الأغبش، من إصدارات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الثانية:

١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

- سير السلف الصالحين، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ) تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- سيرة الإمام أحمد بن حنبل، صالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، أبو الفضل (المتوفى: ٢٦٥هـ)، تحقيق: الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة - الإسكندرية، الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ.
- السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد [ت: ٢١٣هـ]، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ.
- السيرة النبوية، الإمام أبى الفداء اسماعيل بن كثير(ت: ٧٤٧ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد [١٣٩٦ هـ - ١٩٧١م]. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
- الشامل في حدود وتعريفات مصطلحات علم أصول الفقه وشرح صحيحها وبيان ضعيفها والفروق بين المتشابه منها (دراسة تأصيلية إستقرائية نقدية)، عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. المملكة العربية السعودية - الرياض.
- الشبه الإستشراقية في كتاب مدخل إلى القرآن الكريم، للدكتور محمد عابد الجابري (رؤية نقدية)، عبد السلام البكاري، الصديق بوعلام.
- شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي، أنور الجندي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، الشيخ محمد بن محمد مخلوف المالكي، المطبعة السلفية، مصر، القاهرة، ط الجزء الأول: ١٣٤٩هـ. و ط الجزء الثاني: ١٣٥٠هـ.
- شجرة المعارف والأصول والأعمال، سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام بن حسن السلمي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.
- شرائع الإسلام في منهج ابن تيمية، المستشرق الفرنسي هنرى لاوست، ترجمة عبد العظيم علي، نقد ودراسة وتعليق: د. مصطفى محمد حلمي، دار الدعوة، مصر، الإسكندرية، ط الثانية: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- شرح الأسباب العشرة الموجبة لمحبة الله كما عدها الإمام ابن القيّم رحمه الله، إعداد. عبد العزيز مصطفى، دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الرابعة: ١٤٢٠هـ.
- شرح الأصول الخمسة، لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الأسد آبادي المعتزلي، المتوفى سنة ٤١٥هـ، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، اعتنى بالطباعة: الأستاذ سمير مصطفى رباب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى. بدون تاريخ.
- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، المتوفى: (٤١٥)، تعليق: الإمام أحمد بن حسين بن أبي هاشم، اعتنى بها: الأستاذ. سمير مصطفى رباب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى.
- شرح السنة معتقد إسماعيل بن يحيى المزني، تأليف: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ)، تحقيق: جمال

عزون، مكتبة الغرباء الأثرية - السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- شرح العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية)، محمد بن صالح بن عثيمين، مدار الوطن - الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ، بإشراف: مؤسسة محمد بن صالح العثيمين الخيرية.
- شرح العقيدة الطحاوية، تأليف/ صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العزال حنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبدالله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م،
- شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: الشيخ: عبد الرحمن بن ناصر البراك، إعداد: عبد الرحمن بن صالح السديس، دار التدمرية. الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (ت: ٩٧٢هـ) المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد. مكتبة العبيكان الطبعة الثانية: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧ م.
- شرح تنقيح الفصول [من بداية الباب الثالث عشر: في فعله (إلى نهاية الكتاب، تأليف العالم المحقق / شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (ت ٦٨٤ هـ)]، (دراسة وتحقيق) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، إعداد الطالب: ناصر بن علي بن ناصر الغامدي إشراف: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / حمزة بن حسين الفعر.

- شرح رسالة تحكيم القوانين للشيخ العلامة: محمد بن إبراهيم آل الشيخ (مفتي الديار السعودية سابقاً) شرحها الشيخ العلامة: سفر بن عبد الرحمن الحوالي، دار التوحيد لإحياء التراث، ط: الأولى: ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبدالملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبوتميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الثانية: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح فصوص الحكم لصائن الدين علي بن محمد التُركه، تحقيق وتعليق: محسن بيدا رفر، المحشي: علي بن جمشيد النوري، انتشارات بيدار، كتباخانه ملي ايران - قم، الطبعة الأولى: ١٣٧٨ش ١٤٢٠ق.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، شمس الدين محمد بن أبي بكربن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: عمر بن سليمان الحفيان، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية، ط الأولى: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- شيعة السلطة وشيعة العراق صراع الأجناس، حسن العلوي، دار الزوراء، لندن، ط الأولى: ٢٠٠٩م.
- الشيعة والقرآن، تأليف: الأستاذ/ إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، لاهور - باكستان، توزيع دار السلام، الطبعة العاشرة: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٣، الطبعة: الثانية،
- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) المؤلف: محمد ناصرالدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- صدام الحضارات .. إعادة صنع النظام العالمي، تأليف: صامويل هنتنجتون، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: د. صلاح قنصوه، ط الثانية: ١٩٩٩م.
- صلاح الدين الأيوبي وجهوده في القضاء على الدولة الفاطمية وتحرير بيت المقدس، الدكتور. علي محمد الصلابي، دار الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الصلة بين التصوف والتشيع، د. كامل مصطفى الشيبي، منشورات الجمل، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠١١م.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبوعبدالله ابن القيم الجوزية، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله. دار العاصمة،الرياض، الطبعة الثالثة: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الضعف المعنوي وأثره في سقوط الأمم، (عصر ملوك الطوائف في الأندلس أنموذجاً)، تأليف: حمد بن صالح السحيباني، من اصدارات المنتدى الإسلامي(٣٩)، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، عبد الله بن محمد القرني، مؤسسة الرسالة، ط الأولى: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- طائفة الدروز - تاريخها وعقائدها - ، للدكتور. محمد كامل حسين، دار المعارف بمصر - القاهرة تاريخ الطبع: ١٩٦٢م.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية، أبوبكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبدالعليم خان، عالم الكتب - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- طبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق نور الدين شريبة - من علماء الأزهر - ، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط الثالثة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الطبقات الكبرى (لوافح الأنوار في طبقات الأخيار)، المؤلف: عبدالوهاب بن أحمد بن علي الحَنَفي، الشَّعْراني، أبو محمد (المتوفى: ٩٧٣هـ)، مكتبة محمد المليجي الكتبي وأخيه، مصر، عام النشر: ١٣١٥هـ.
- طبقات المفسرين العشرين، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٦هـ.
- الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية - ساسي سالم الحاج، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ط الثالثة: ١٩٩٧م.
- عالم الفقراء الجدد (كيف غيرت الأزمة المالية النظام العالمي والإسلامي

والعربي)، خالد غسان المقدادي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط الأولى: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

- عبد الله القصيمي (التمرد على السلفية) تأليف: يورغن فازلا، ترجمة: محمود كبيبو. جداول، بيروت، لبنان، ط الثالثة: ٢٠١١م.
- العبودية، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، الكتب الإسلامي، بيروت، ط الثانية: ١٣٨٩هـ.
- العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الثانية: ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د.أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بدون ناشر. الطبعة الثانية: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين، محمد حامد الناصر، مكتبة الكوثر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الثانية: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- العقائد الإسلاميَّة من الآيات القرآنيَّة والأحاديث النَّبويَّة، عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (ت: ١٣٥٩هـ) رواية: محمد الصالح رمضان، مكتبة الشركة الجزائرية مرازقه بوداود وشركاؤهما، الجزائر،

الطبعة: الثانية.

- العقائد الباطنية وحكم الإسلام فيها، الدكتور: صابر طعيمة. توزيع المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين، حسين بن غنّام (أو ابن أبي بكر بن غنام) النجدي الأحسائي المالكي (المتوفى: ١٢٢٥هـ) تحقيق: محمد بن عبد الله الهبدان، مكتبة الملك فهد الوطنية ط الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- العقل السياسي العربي(محدداته وتجلياته) [سلسلة نقد العقل العربي ٣]، للدكتور. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط السادسة، ٢٠٠٧م.
- العقل بين التاريخ والوحي حول العدمية النظرية في إسلاميات محمد أركون، محمد المزوغي، منشورات الجمل، كلونيا، (ألمانيا)/ بغداد، ط الأولى: ٢٠٠٧م.
- العقيدة الإسلامية أركانها، حقائقها، مفسداتها، د. مصطفى سعيد الخن، محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب (بيروت)، دار ابن كثير(دمشق، بيروت) ط الأولى: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- عقيدة التوحيد في القرآن الكريم، محمد أحمد عبد القادر خليل ملكاوي، دار ابن تيمية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- عقيدة الحلول والتناسخ عرضًا ونقدًا، تأليف: أ. د محمد بن عبد العزيز بم أحمد العلي (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة في كلية أصول الدين بالرياض) دار الصميعي، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة

الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- عقيدة الدروز عرض ونقد، تأليف: د. محمد أحمد الخطيب، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة. ط: ٢٠٠٤م.
- عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية، تأليف: الدكتور أحمد بن عبدالعزيز القصير، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.
- العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مكتب المعارف للنشر والتوزيع لصاحبه سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- عقيدة المؤمن، الشيخ أبو بكر الجزائري، دار الكتب السلفية، القاهرة، بدون تاريخ طبع.
- العقيدة في الله، أ.د: عمر سليمان عبد الله الأشقر. دار النفائس، الأردن،عمان. الطبعة الخامسة عشرة: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٤م.
- عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي، صالح بن عبد الله العبود عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الثانية: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- العقيدة وأثرها في بناء الجيل، د. عبد الله عزام، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ط الثالثة: ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- العقيدة والحياة، الدكتور. أحمد بن عبد الرحمن القاضي، بدون دار طبع، ط الأولى: ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- العلاقة بين الصوفية والإمامية (جذورها . . واقعها . . أثرها على الأمة)، د. زياد بن عبد الله الحَمام، مجلة البيان، ط الأولى: ١٤٣٢هـ.

- العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، صالح بن مهدي المقبلي، ت (١١٠٨)، الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣٢٨هـ. طبع على نفقة طائفة من الشرفاء والفضلاء الحجازيين والمصريين والسوريين...
- علم المقاصد الشرعية، نور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- علماء الشريعة وبناء الحضارة (دراسة فكرية تاريخية لإبراز آثار العلماء ومآثرهم الحضارية) د. عبد الله بن إبراهيم الطريقي، دار المسلم، ط الأولى: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- العلمانية طريق التقدم، إسحاق الشيخ يعقوب، دار قرطاس، الكويت، ط الأولى: ٢٠٠٤م.
- العلمانية منظور اسلامي، د. عبد الله حسن زروق، هيئة الأعمال الفكرية، شركة مطابع السودان، ط ٢٠٠٣م.
- العلمانية والممانعة الإسلامية محاورات في النهضة والحداثة، علي العميم، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط: الأولى: ١٩٩٩م.
- العلمانيون والقرآن الكريم(تاريخية النص)، تأليف: د. أحمد إدريس الطعان، تقديم: الأستاذ الدكتور. نور الدين عتر، والأستاذ الدكتور. محمد عمارة، دار ابن حزم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، أ. د: محمد أبو الليث الخير آبادي، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها، تأليف:

د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغيبي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- عوائد الأيام، المؤلف: أحمد بن محمد مهدي النراقي، ت: (١٢٤٤هـ)، مركز الأبحاث والدراسات الاسلامية، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي. ط الأولى: ١٤١٧هـ.
- عودة الحجاب، جمع وترتيب: محمد بن أحمد إسماعيل المقدم. الطبعة السعودية التاسعة: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.، دار طيبة - الرياض.
- الغارة على العالم الاسلامي (La Conquete du monde Musulman)، تأليف: ا. ل شاتليه (A. Le Chatelier)، لخصها ونقلها إلى اللغة العربية: مساعد اليافي، ومحب الدين الخطيب، منشورات العصر الحديث، جدة، المملكة العربية السعودية، ط الثانية: ١٣٨٧هـ.
- غاية المرام في علم الكلام، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي (الوفاة: ٦٣١هـ)، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر، ط: ١٣٩١ هـ.
- غايةِ المرام في علم الكلام، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف.المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ القاهرة، ط: ١٣٩١هـ.
- الغنية في أصول الدين، أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر. مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. دار المعرفة - بيروت، ط: ١٣٧٩ هـ.

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، اسم المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: الدكتور: عبد الرحمن عميرة، وضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه: لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء، دار الوفاء - جمهورية مصر العربية - المنصورة. الطبعة الثانية: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ. علي حسين علي، مكتبة دار عالم الكتابة، الطبعة: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- الفتن، نعيم بن حماد المروزي، تحقيق: سمير أمين الزهيري. مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.
- فتوح مصر والمغرب، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري (ت: ٢٥٧هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، ط: ١٤١٥ هـ.
- الفتوحات المكية في معرفة الاسرار الملكية، اسم المؤلف: محيي الدين بن علي بن محمد الطائي الخاتمي، الوفاة: ٢٢/ ٤/ ٦٣٨هـ، دار إحياء التراث العربي - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- فرق الشيعة، صححه وعلق عليه: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، والجزيرة للنشر والتوزيع، ٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف، بدون تاريخ طبع.
- الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، أبو منصور (ت: ٤٢٩هـ)، اعتنى بها وعلق عليها: الشيخ إبراهيم رمضان، دار الفتوى - بيروت. دار المعرفة - بيروت - لبنان. الطبعة:

الرابعة: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

- الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق (مع الهوامش)، أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي - ت: ٦٨٤هـ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- فريضة التأويل في الدعوة إلى تحرير الإسلام ومراجعة الإسلاميين، د. خالد شوكت، منشورات المنتدى العربي في هولندا، توزيع: مؤسسة الفرات، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠٠٩م.
- فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب عرض... ونقد، محمد حبيب، ط: الثانية: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. بدون طبع.
- فصل الدين عن الدولة، إسماعيل الكيلاني، المكتب الإسلامي. بيروت. ط الثانية: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- فصل الدين عن السياسة، إسماعيل الكيلاني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- فصوص الحِكَم، الشيخ الأكبر محي الدين ابن عربي، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (١٦٤ - ٢٤١)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- فقه السيرة، محمد الغزالي، تحقيق العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني. دار القلم، دمشق. الطبعة: السابعة - ١٩٩٨م.
- الفقيه والسلطان، فقهاء العراق والسلطة العباسية«١٣٢ - ١٩٨» نموذجاً -، سعد خلف الحنيطي، دار البيارق للطباعة والنشر. الأردن - عمان.

لبنان - بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المعروف بالخطيب البغدادي(٣٩٢ - ٤٦٣هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية، الدمام، ط:١٤١٧هـ.
- الفكر الاستشراقي أثره في مناهج التعليم الأزهري (دراسة تحليلية)، إعداد د. محمد بن سعيد السرحاني، من مطبوعات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط الأولى: ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، د.محمد البهي (المتوفى: ١٤٠٢هـ)، مكتبة الفيصلية، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة. ط السادسة: ١٩٧٣م.
- الفكر الإسلامي والتطور، محمد فتحي عثمان، الدار الكويتية، ط الثانية: ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م.
- الفكر الأصولي واستحالة التأصيل نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي، محمد أركون، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٩٩٩م.
- الفكر الباطني أصله، وروافده، وآثاره السياسية والاجتماعية، (رسالة مقدمة إلى قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة لنيل درجة الدكتوراه، من جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، كلية أصول الدين، الرياض، المملكة العربية السعودية) إعداد: أحمد بن محمد بن أحمد المغربي، إشراف: الاستاذ الدكتور. محمد السيد الجنيد، الاستاذ بقسم الفلسفة

الاسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة.

- الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩م، تأليف. ألبرت حوراني، ترجمة: كريم عزقول، دار النهار، بيروت، لبنان، ط: ١٩٧٨م.
- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤هـ) تحقيق: إحسان عباس دار صادر - بيروت الطبعة: الأولى الجزء: ١ - ١٩٧٣، الجزء: ٢، ٣، ٤ - ١٩٧٤م.
- الفوائد، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله ابن القيم الجوزية. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- في أصول النظام الجنائي الإسلامي، د. محمد سليم العوا، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط: ١٣٩٨هـ.
- في الأدب الجاهلي، تأليف. طه حسين، دار المعارف، القاهر/ مصر، الطبعة التاسعة عشرة: ٢٠١١م.
- في الخطاب والمصطلح الصهيوني (دراسة نظرية وتطبيقية)، د. عبدالوهاب المسيري، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط الثانية: ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٥م.
- في فقه التدين فهمًا وتنزيلًا، د. عبد المجيد النجار، (من إصدارات كتاب الأمة) التابع لرئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، بدولة قطر، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.
- في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، د محمد عمارة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط الثانية: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

• في فكرنا المعاصر، د. حسن حنفي، دار التنوير، بيروت، لبنان، ط الثانية: ١٩٨٣م.
• الفيزياء ووجود الخالق (مناقشة عقلانية إسلامية لبعض الفيزيائيين والفلاسفة الغربيين) د. جعفر شيخ إدريس، من مطبوهات مجلة البيان، ط الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
• قادة الغرب يقولون: دمروا الإسلام أبيدوا أهله، عبد الودود يوسف (جلال العالم)، دار السلام، مصر - القاهرة. ط: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
• قدوة الحكام والمصلحين: عمر بن عبد العزيز مجدداً ومصلحاً، أو (التصحيحات المالية لعمر بن عبد العزيز وأثرها في بيت المال وفي الأمة) د.محمد صدقي بن أحمد البورنو الغزي، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
• القراءات المعاصرة للقرآن في ضوء ضوابط التفسير، د. محمد محمود كالو، تقديم: أ. د. أبو لبابة الطاهر صالح حسين، و د. عبد العزيز بن علي الحربي، دار اليمان، سوريا، حلب، ط الأولى: ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
• قراءة في الكتاب المقدس(تأملات في كتب الأناجيل، تأليف: د. صابر طعيمة، بدون دار، ط الأولى: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
• القرآن الكريم والقراءة الحداثية (دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النص عند محمد أركون)، للدكتور. الحسن العبّاقي، دار صفحات للدراسات والنشر، سورية/ دمشق، ط الأولى: ٢٠٠٩م.
• القرآن والسلطان هموم إسلامية معاصرة، فهمي هويدي، دار الشروق، ط الثانية: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- قصص الأنبياء، الامام أبى الفداء إسماعيل بن كثير ٧٠١ - ٧٧٤ هـ - تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، الطبعة الاولى: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- قضايا في نقد العقل الديني كيف نفهم الإسلام اليوم؟، لمحمد أركون. ترجمة: هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط: ٢٠٠٠م.
- قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: محمود بن التلاميد الشنقيطي، دار المعارف، بيروت، لبنان.
- قواعد الفقه، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الصدف ببلشرز - كراتشي، باكستان، ط الأولى: ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦م.
- القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين وأثره في قبول الأحاديث أو ردها، أميرة بنت علي بن عبد الله الصاعدي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، محمد بن علي بن عطية الحارثي المشهور بأبي طالب المكي. تحقيق: د.عاصم إبراهيم الكيالي. دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان. ط الثانية: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.

- الكافي للكُليني، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية - طهران، إيران، الطبعة الخامسة ١٣٦٣م.
- الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني الرازي، ت: ٣٢٨/ ٣٢٩هـ، تحقيق: مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، إيران، قم، سنة ١٤٢٨هـ.
- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ) تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دارا لكتاب العربي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- كتاب الإخلاص، حسين العوايشة، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، ط السادسة: ١٤١٠هـ.
- كتاب الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام(ت: ٢٢٤هـ) تحقيق: خليل محمد هراس. دار الفكر، بيروت.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- كتاب الكشف، الداعي الأجل جعفر بن منصور اليمن تحقيق: الدكتور مصطفى غالب، ط: دار الأندلس - بيروت - لبنان.
- كتاب المكاسب، الشيخ الأنصاري، المتوفى(١٢٨١هـ)، تحقيق لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم (الثانية/ ربيع الأول/ ١٤٢٠هـ) باقري، قم، إيران، (المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري).
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المؤلف: محمد علي التهانوي.

مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: ١٩٩٦ م.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت. بدون تاريخ طبع.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري (ت: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حياني صفوة السقا. مؤسسة الرسالة. الطبعة الخامسة: ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت/ لبنان.ط: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- الكني والأسماء، المؤلف: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، ت: ٣١٠هـ، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. دار ابن حزم. بيروت/ لبنان، ط: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط الأولى: ١٤٠٤ هـ.
- الكنى والألقاب - الشيخ عباس القمي، تقديم: محمد هادي الأميني. مكتبة الصدر، طهران، بدون تاريخ طبع..

- كواشف وزيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة، المؤلف: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم - دمشق. الطبعة الرابعة: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الكواكب الدرية في السيرة النورية(تاريخ السلطان نور الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. محمود زايد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٩٧١م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، المؤلف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق. الطبعة الثانية: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، الشيخ يوسف بن أحمد البحراني (صاحب الحدائق) ت: (١١٨٦هـ)، حققه وعلّق عليه: السيد محمد صادق بحر العلوم، مكتبة فخراوي، ط الأولى: ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- الماسونية (وسائلها وأهدافها)، إبراهيم بن عبد الرحمن السكيتي، إشراف: د. صابر عبد الرحمن الطعيمة، (رسالة علمية جامعة الإمام محمد بن سعود - ماجستير - قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة) عام ١٤٠٣هـ.
- الماسونية الذراع الضاربة للصهيونية، أحمد منصور، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- الماسونية ذلك العالم المجهول(دراسة في الأسرار التنظيمية لليهودية العالمية) صابر طعيمة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط الثانية: ١٩٧٩م.
- الماسونية وموقف الإسلام منها، د. حمود بن أحمد الرحيلي، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤١٥هـ.
- الماسونية (نشأتها وأهدافها)، د. أسعد السحمراني، دار النفائس، ط السادسة: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، د. ناصر بن عبدالكريم العقل، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ.
- المثقفون العرب والتراث، د. جورج طرابيشي، رياض الريس للكتب، لندن، ط الأولى: ١٩٩١م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نورالدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ
- محاضرات في النصرانية (تبحث في الأدوار التي مرَّت عليها عقائد النصارى وفي كتبهم ومجامعهم المقدسة وفرقهم)، تأليف: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت: ١٣٩٤هـ) دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٨١ هـ / ١٩٦١م.
- محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويمًا، د. هزاع بن عبد الله بن صالح الغامدي، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي. تحقيق: طه جابر فياض العلواني. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ.

- محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه، الأستاذ/ مسعود الندوي، ترجمة: عبد العليم عبد العظيم البستري، د/ محمد تقي الدين الهلالي، طبع ونشر: وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ط ١٤٢٠هـ.
- مخاطر العولمة(كيف يصبح الأثرياء والفقراء أكثر فقرًا)، روبرت إسحاق، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- مختار الصحاح، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط: ١٤١٥/ ١٩٩٥م.
- المختصر الوجيز في علوم القرآن، د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- المختصر في أصول الدين، للقاضي عبد الجبار إمام المعتزلة، المتوفى ٤١٥هـ، (ضمن رسائل العدل والتوحيد جمع د. محمد عمارة)، مطابع الشروق، القاهرة. الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- مختصر كتاب إظهار الحق، للعلامة الشيخ رحمة الله بن خليل الرحمن الكيرانوي الهندي، اختصار وتدقيق محقق الكتاب، د. محمد أحمد عبد القادر ملكاوي، طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وكالة شؤون المطبوعات والنشر، الرياض/ المملكة العربية السعودية، ط: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد العزيز

بن ناصر الجليل، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ.

- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر الجليل. دار طيبة، الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ.
- مدخل إلى عصر التنوير الأوربي، هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، ط الأولى: ٢٠٠٧م.
- المدخل لدراسة العقيدة الاسلامية، الدكتور. إبراهيم بن محمد البريكان، الطبعة الخامسة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧مَ، دار السنة. المملكة العربية السعودية - الخبر. ودار ابن عفان، ، القاهرة - جمهورية مصر العربية.
- المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها، د. غالب بن علي عواجي، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للعلامة ابن قدامة رحمه الله، الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي رحمه الله، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، تمويل مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ. مكة المكرمة.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت: ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- المرأة بين القرآن الكريم وواقع المسلمين، راشد الغنوشي، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق، سوريا، ط الأولى: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري - عصر الخلافة الراشدة - دراسة نقدية، تأليف: يحي بن إبراهيم بن علي اليحي، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية. ط الأولى: ١٤١٠هـ.
- مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه (عرض ونقد على ضوء الكتاب والسنة)، تأليف: د. خالد عبد اللطيف محمد نور عبد الله. الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. رقم الإصدار(٨٠).
- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، تأليف: د. محمد العروسي عبد القادر، مكتبة الرشد. ط الثانية: ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- المسائل المشتركة بين العقيدة والفقه (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة) للباحث: عبد المحسن بن ردة الله الصاعدي، إشراف الأستاذ الدكتور/ يحي محمد ربيع، من جامعة أم القرى كلية أصول الدين، قسم العقيدة.
- المستشرقون الجدد(دراسة في مركز الأبحاث الغربية) د. مصطفى عبد الغني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط الأولى: ٢٠٠٧م.
- المستشرقون وتوجيه السياسة التعليمية في العالم العربي مع دراسة تطبيقية على دول الخليج العربية "دول مجلس التعاون"، نايف بن ثنيان بن محمد آل سعود، دار أمية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤١٤هـ.
- المستشرقون، نجيب العقيقى، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط

الخامسة٢٠٠٦م.

- مستقبل الاسلام في القرن الهجري الخامس عشر، للمؤتمر الدورة الثانية عشرة، في ٢٤ - ٢٦/ جمادى الأولى/ ١٤٢٣هـ/ ٤ - ٦/آب اغسطس/ ٢٠٠٢م. مؤسسة آل البيت للفكر الاسلامي، عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- مستقبل الثقافة في مصر، طه حسين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، مصر، ط١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- مسلمو الغرب ومستقبل الاسلام، تأليف: طارق رمضان، ترجمة: د. إبراهيم الشهابي، مراجعة: حسام الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، مركز الترجمة، الدوحة، قطر، ط الأولى: ٢٠٠٥م.
- مسند ابن راهويه [مسند أبي هريرة رضي الله عنه]المؤلف: إسحاق بن راهوى الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنطلي المروزي، تحقيق وتخريج ودراسة: الدكتور عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوشي. مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية..
- مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، دارا لمعرفة - بيروت.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي. تحقيق: حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث، دمشق،الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبوعبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة،مصر.
- مسند الروياني، أبوبكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ)

تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى: ١٤١٦ هـ.

- مسند الشهاب، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.مؤسسة الرسالة - بيروت ط الثانية: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م،
- المسيحية والإسلام دين واحد وشرائع شتى، للدكتورة. لينة الحمصي، تقديم: د. الشيخ رجب ديب، د. محمد خير هيكل، د. مصطفى سعيد خان، د. محمد شريف الصواف. دار العصماء، دمشق، سوريا، ط الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.
- مصادر النصرانية(دراسة ونقدًا)، د. عبد الرزاق بن عبد المجيد ألارو، قدم له: أ. د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، سعادة اللواء. أحمد عبد الوهاب، دار التوحيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الأولى: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المصطلح الأصولي عند الشاطبي، فريد الأنصاري، دار السلام، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الإسكندرية.الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية وأثرها السيء على الأمة الإسلامية، إدريس محمود إدريس، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية - الرياض، ط الثانية: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مظاهر الغلو عند الصوفية حقائق وملابسات، د. محمد بن ناصر الشثري، مطابع الحميضي، ط الأولى: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- مع الأثني عشرية في الأصول والفروع موسوعة شاملة وملحق بها السنة

بيان الله تعالى على لسان الرسول ﷺ، تأليف: أ.د. علي أحمد السالوس، دار الفضيلة بالرياض، دار الثقافة بقطر، مكتبة دار القرآن بمصر، الطبعة السابعة: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- المعارف، تأليف: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٩٩٢ م.
- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمَّد بنْ حسَيْن بن حَسنْ الجيزاني. دارا بن الجوزي، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧ هـ.
- معالم السنن [وهو شرح سنن أبي داود]، أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي (٢٨٨ هـ) المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى: ١٣٥١ هـ/ ١٩٣٢ م.
- معالم ضوابط الاجتهاد عند شيخ الإسلام ابن تيمية، الدكتور. علاء الدين حسين رحال، دار النفائس - الأردن. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية من خلافة المأمون حتى وفاة المتوكل على الله من سنة(١٩٨هـ - ٢٤٧هـ)/ (٨١٣ - ٨٦١م) تأليف: د. أحمد شوقي إبراهيم العمرجي، مكتبة مدبولي، مصر، ط الأولى: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- معجم الأفكار والأعلام، تأليف هتشنسون، ترجمة: خليل راشد. الجيّوسي، مراجعة وتدقيق: رانية نادر.دار الفارابي - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: طارق



بن عوض الله بن محمد عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين/ القاهرة ط: ١٤١٥هـ.

- معجم الشيوخ، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: الدكتورة.وفاء تقي الدين، دار البشائر - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المعجم العلمي للمعتقدات الدينية، مجموعة من العلماء المتخصصين من الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، تعريب وتحرير: سعد الفيشاوي، مراجعة: د. عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط: ٢٠٠٧م.
- معجم الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم» الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.
- معجم الفلاسفة (الفلاسفة، المناطقة، المتكلمون، اللاهوتيون، المتصوفون)، إعداد: جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط الثالثة: ٢٠٠٦م.
- المعجم الفلسفي (معجم المصطلحات الفلسفي)، تأليف: مراد وهبه، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة. ط: ٢٠٠٧م.
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، تأليف. د. جميل صليبيا، دار الكتب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان. ط الأولى: ١٩٧١م.
- المعجم الفلسفي، جمال صليبا، دار الكتاب اللبناني. ط:١٩٧٨م.

- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. مكتبة الزهراء، الموصل، الطبعة الثانية: ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٣م.
- المعجم المختص (بالمحدثين)، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ.
- معجم المناهي اللفظية ومعه فوائد في الألفاظ، الشيخ بكربن عبدالله أبوزيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع. ط: الثالثة: ١٤١٧ - ١٩٩٦م.
- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبدالغني كحالة الدمشقي (ت: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، ودار إحياء التراث العربي بيروت.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية. دار الدعوة.
- معجم مصطلحات الصوفية للدكتور: عبد المنعم الحفني ص. ٢١٥ دار المسيرة بيروت - ط: الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- معجم مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط الثانية: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المعرفة في الاسلام مصادرها ومجالاتها للدكتور/ عبد الله بن محمد القرني، دار عالم الفوائد، المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة،

الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ.

- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكربن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل، لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الآسد آبادي المعتزلي، المتوفى سنة ٤١٥هـ، بإشراف الدكتور طه حسين، بدون دار طباعة و تاريخ.
- المغني في الضعفاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
- مفهوم البدعة وأثره في اضطراب الفتاوى المعاصرة) دراسة تأصيلية تطبيقية، للدكتور. عبد الإله بن حسين العرفج، دار الفتح للدراسات والنشر. عمان - الأردن. الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين، د. محمود الطحان، مكتبة التراث، الكويت، ط الثانية: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- مفهوم النص(دراسة في علوم القرآن)، د. نصر حامد أبو زيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٩٩٣م.
- مفهوم تجديد الدين، بسطامي محمد سعيد، دار الدعوة، الكويت، ط الأولى: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- مقارنة الأديان(دراسة تحليلية نقدية لإنجيل مرقس تاريخيًا وموضوعيًا، د محمد عبد الحليم مصطفى أبو السعد، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ط

الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون ت: (٨٠٨)، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون. دمشق - سوريا. الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مقدمة في إحياء علوم الشريعة، المحامي: صبحي محمصاني، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٩٦٢م.
- الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني. دار المعرفة، بيروت ط: ١٤٠٤هـ.
- الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني. تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. تاريخ الطبعة: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- من افتراءات المستشرقين على الأصول العقدية في الإسلام، د. عبد المنعم فؤاد، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، لمحمد أركون، ترجمة: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٩٩١م.
- من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية للدكتور: محمد عبد الرحمن مرحبا، عويدات للنشر والطباعة - بيروت لبنان. ط: ٢٠٠٧م.
- من النص إلى الواقع محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه، تأليف: د. حسن حنفي، دار المدار الاسلامي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠٠٥م.
- مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الاسلامية في العصر الحديث، د.

أحمد قوشتي عبدالرحيم مخلوف، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، جدة، ط الأولى: ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

- المناهج الحديثة في الدرس القرآني، تأليف: مجموعة من المؤلفين، الملتقى الفكري للإبداع، مدارك، بيروت/لبنان، ط الأولى: ٢٠١١م.
- مناهج الفكر العربي المعاصر في دراسة العقيدة والتراث، شكير أحمد السحمودي، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ط الأولى: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، دارا لكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- منهاج السنة النبوية، شيخ الإسلام بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى.
- منهاج الكرامة في شرح كتاب الاستقامة من تقريرات الشيخ الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز، أعده أبو سفيان غزوي بن حمد بن حسين الوهبي الأسلمي، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت. ط: الأولى: ١٣٤١هـ.
- منهاج المؤمن بين العلم والتطبيق، د. عدنان علي النحوي، دار النحوي، ط الثانية: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المنهاج إلى أصول الدين عقيدة الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة، د. عثمان الصالح العلي الصوينع، مطابع الفردوس التجارية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، : أبو زكريا يحيى بن شرف بن

مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ.

- منهج التيسير المعاصر(دراسة تحليلية)، عبد الله بن إبراهيم الطويل، دار الهدي النبوي، مصر، المنصورة، دار الفضيلة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط الأولى: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة، جابر إدريس علي أمير، مكتبة أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- منهج أهل السنة والجماعة في تدون علم العقيدة (إلى نهاية القرن الثالث)، تأليف الدكتور. ناصر بن يحيى الحنيني، مركز الفكر المعاصر. المملكة العربية السعودية - الرياض. ط الأولى: ١٤٣١هـ.
- منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين، د.مصطفى محمد حلمي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٦ هـ.
- منهج محمد أركون في نقد الدين والتراث الإسلامي - دراسة تحليلية نقدية - (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٣١هـ)، إعداد. عبد الله بن محمد المالكي، إشراف الدكتور. عبد الله بن محمد القرني. (غير منشورة).
- المهذَّب في علم أصول الفقه المقارن(تحريرٌ لمسائله ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً)، أ.د.عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد - الرياض الطبعة الخامسة: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد بن علي بن عبدالقادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

- الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، تحقيق: عبد الله دراز. دار المعرفة - بيروت.
- المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي الوفاة: ٧٥٦هـ، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، لبنان، بيروت، ط الأولى: ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- موت الغرب (أثر شيخوخة السكان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب)، باتريك جيه. بوكانن، نقله إلى العربية محمد محمود التوبة، راجعه: محمد بن حامد الأحمري، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية. الطبعة العربية الأولى: ١٤٢٦هـ.
- موجبات تغير الفتوى في عصرنا، يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط الأولى: ٢٠٠٨م.
- موسوعة أعلام الفلسفة العرب الأجانب. إعداد / الأستاذ: زوني إيلي ألفا، مراجعة: د جورج نخل. قدم له الرئيس شارل الحلو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى: ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- موسوعة الأديان الحية، تأليف: ر. س. زينر. ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط الأولى: ٢٠١٠م.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت. الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ).الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة، مصر. الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
- الموسوعة الفلسفية المختصرة، نقلها عن الإنجليزية: فؤاد كامل، جلال

العشري، عبد الرشيد الصادق، راجعها وأشرف عليها وأضاف شخصيات إسلامية: الدكتور. زكي نجيب محمود، دار القلم. بيروت - لبنان. بدون تاريخ طبع.

- موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط الرابعة: ٢٠٠٣م.
- موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين (دراسة تحليلية نقدية) د. صالح بن محمد بن عمر الدميجي، طبعة مجلة البيان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٣٣هـ.
- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة - عرضاً ونقداً - ، تأليف: سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار العاصمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- موقف المستشرقين من علم الكلام والأشاعرة(عرض ونقد في ضوء منهج أهل السنة والجماعة) الدكتورة: هدى بنت ناصر محمد الشلالي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
- الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية (دراسة نقدية)، تأليف: د. مفرح بن سليمان القوسي، دار الفضيلة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- نافذة على الإسلام، تأليف: محمد أركون، ترجمة: صياح الجهيم، دار

عطية، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٩٩٦م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، محمد أركون، دار الساقية، بيروت، لبنان، ط الأولى: ٢٠١١م.
- نشأة الفلسفة الصوفية وتطورها، للدكتور: عرفان عبد الحميد فتاح، المكتب الإسلامي. بيروت - لبنان، ط: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- النص، السلطة، الحقيقة، الفكر الديني بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط الأولى: ١٩٩٥م.
- النصرانية من التوحيد إلى التثليث، للدكتور. محمد أحمد الحاج، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، الشيخ عبد الحي الكتاني، دار الكتاب العربي، بيروت.
- النظام السياسي الإسلامي مقارنًا بالدولة القانونية (دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة) الأستاذ دكتور / منير حميد البياتي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط الثالثة: ١٤٣١هـ/ ٢٠١١م.
- نقد التفكير الديني، حسن الحسيني، تحقيق: زهير الشيخ، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، ط ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- نقد الخطاب الديني، تأليف: د. نصر أبو زيد، سينا للنشر، مصر، القاهرة، ط الثانية، ١٩٩٤م.

- نقد ولاية الفقيه، محمد مال الله، بدون دار، ط الثانية: ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- - نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، تأليف: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى: ٢٨٠هـ)، تحقيق: رشي بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٨ه/ ١٩٩٨م.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلافريج أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- نور الإيمان في تفسير القران، (تفسير سورتي الفاتحة والبقرة)، الشيخ: محمد مصطفى أبي العلا، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن ميرسليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- هكذا تكلم زرادشت (كتاب للجميع ولغير الواحد)، تأليف: فريدريش نيتشه، نقله عن الألمانية: علي مصباح، منشورات الجمل،

كولنيا(ألمانيا)، بغداد: ٢٠٠٧م.

- هل نحن مسلمون، لمحمد قطب، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط الثامنة: ٢٠٠٨م.
- الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدينا بن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، إشراف: بكر بن عبد الله أبوزيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط الثانية: ١٤٢٧هـ.
- الوجه الآخر لطه حسين من مذكرات السيدة سوزان "مَعَك" أنور الجندي، ضمن عنوان في دائرة الضوء، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، بدون تاريخ طبع.
- وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط الثالثة: ٢٠٠٤م.
- الوجيز في عقيدة السلف الصالح (أهل السنة والجماعة). عبد الله بن عبد الحميد الأثري، مراجعة وتقديم صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية. ط الأولى: ١٤٢٢هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت. ط: ١٩٩٤م.
- ولاية الفقيه عند الشيعة الاثني عشرية وموقف الإسلام منها، الدكتور/ أحمد سيد أحمد علي، بإشراف الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم

الجيوشي، مكتبة الإمام البخاري، مصر، الاسماعيلية، ط الأولى: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- يهود الدونمة دراسة في الأصول والعقائد والمواقف، د. أحمد نوري النعيمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دار البشير، عمان، الأردن، ط الأولى: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- يهود الدونمة، د. مصطفى عبد المعبود، مكتبة النافذة، مصر، ط الأولى: ٢٠١٠م.
- اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة اليهودية، د. عرفان عبد الحميد فتاح، دار البيارق، بيروت، لبنان/ دار عمّار، عمان، الأردن، ط الأولى: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

المراجع الأجنبية:

- The amazing Quran" By: DrÛ Gary Miller' Abul-Qasim publishing House 1992

المخطوطات:

فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، للنوري الطبرسي، [تم تحميله من موقع www.aansar.com/articles.php?action=show.

المجلات والجرائد:

- مجلة البحوث الإسلامية، العدد الأول، ١٣٩٥هـ - ١٣٩٦هـ.
- مجلة كلية أصول الدين (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)العدد الخامس، العام الجامعي: ١٤٠٣هـ/ ١٤٠٤هـ.
- جريدة السياسي الإلكتروني.
- جريدة الأخبار (موقع الجريدة في الشبكة العنكبوتية: www.al-akhbar.com

- جريدة الشرق الأوسط.
- جريدة السياسة الإلكتروني.
- جريدة الاتحاد
- جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، www.aawsat.com.details.asp.

المراجع الإلكترونية:

- إيلاف
- موقع العربية.
- www.nuwab.gov.bh
- مفكرة الاسلام
- موقع شبكة الدفاع عن السنة www.dd-sunnah.net
- موقع رؤى فكرية www.roaa.ws/.
- موقع البينة.WWW.albainah.net
- موقع الصوفية www.alsoufia.com
- موقع ابن سينا :
- موقع التوافق www.incm.net
- موقع كلمة سواء www.kalemasawaa.com.



فهرس الأعلام

العلم	الصفحة



فهرس الفرق والمذاهب



فهرس المصطلحات

المصطلح	الصفحة
الإلحاد	٨٩
العقد الاجتماعي	١٣٥
الكشف	٥٣٨
وحدة الوجود	٥٣٨
الجبر	٥٤٥
الفص	٥٤٦
الحكم	٥٤٦
بشرية القران	٥٣٥
ولاية الفقيه	٥٦٤
الأعراض	٥٢٧
الجسم	٥٢٧
الغيبة الصغرى والكبرى	٥٦٣



فهرس الموضوعات

